د. عبدالعظيم رمضان

تَحَطيمُ الآلهَة

قِصَة حَرب يُونية ١٩٦٧

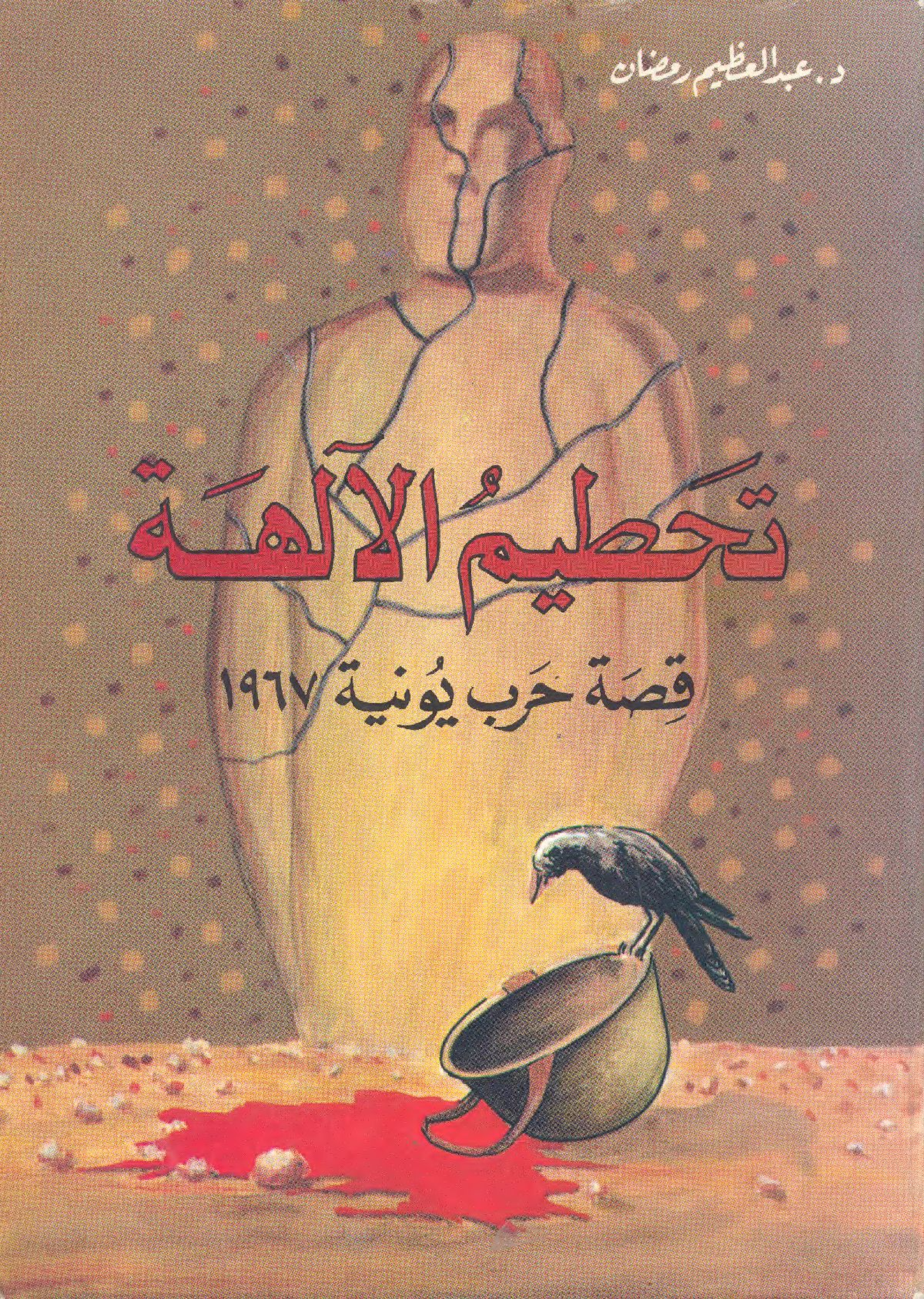

أشرف على إصدار الكتاب
راوية عبد العظيم

تصميم الغلاف للفنان
مصطفى حسين

الناشـــر
مكتبة مدبولى
ميـدان طلعت حـرب بالقاهـرة - ج م ع
تليفون ٧٥٦٤٢١

الطبعة الثانية ١٩٨٨

تم الصف التصويرى والتجهيز فى
المطبعــــة العالميـــة
١٧ شارع ضريح سعد بالقاهرة
٢٩٣١٧ تلكس ٩٣٧٩٧ MEMO UN

اهداءات ٢٠٠٢
أ.د/عبد العظيم رمضان
القاهرة

تحطيم الآلهة

قصة حرب يونية ١٩٦٧

د. عبد العظيم رمضان

تحطيم الآلهة

قصة حرب يونية ١٩٦٧

مكتبة مدبولي
القاهرة

الإهداء

إلى مصر ، هبة الشعب المصرى
وإلى الأمة العربية والشعب الفلسطينى ، اعتذارا عن
هزيمة يونية

« اننا نشعر وكأننا فى حلم !كابوس رهيب ! هل يدمر سلاحنا الجوى فى يوم ، وتدمر قواتنا الأرضية فى يوم واحد آخر ؟ . هل هذه القوة الضخمة لاتصمد أكثر من ٣٦ ساعة ؟ . وأخذنا نعود بذاكرتنا الى التصرفات فى الجيش ، وأسلوب الحكم . . فربما أراد الله بهذه الأمة أن تصحو من غفوتها ، وتحطم الآلهة ! » .

كانت هذه الفقرة من مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، عضو مجلس قيادة الثورة السابق ورفيق عبد الناصر ونائب رئيس الجمهورية السابق (الجزء الثانى ـ ص ٢٩٠) . وقد اخترنا عباراتها بعناية ، ونحتنا منها عنوان هذه الدراسة عن حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهو : « تحطيم الآلهة » .

تقديم

لم تكن هزيمة يونية ١٩٦٧ هزيمة عادية فى تاريخ مصر ، بل كانت هزيمة شائنة ومخجلة لم يسبق لها مثيل . ومع ذلك ، ولاعتبارات كثيرة ، بعضها قومى وبعضها ايديولوجى ، أفلتت هذه الحرب من الحساب التاريخى الصادق ، وأفلت المسئولون الحقيقيون عنها من العقاب الأدبى . فقد كانت المعركة مع العدو الاسرائيلى والامبريالى لاتزال قائمة ، وكان النظام الذى أفرز الهزيمة مازال يمسك فى يده بأعنة الحكم ، ويحول دون إجراء تحقيق تاريخى علمى يكشف عن أسرارها ويتناول أبعادها . وحين انتهى هذا النظام ، ظهرت اتجاهات فى الدوائر الوطنية التقدمية ترى فى الكشف عن أسرار هذه الحرب ، سواء فى شكل مذكرات يكتبها عسكريون ، أو فى شكل دراسات تاريخية ، هجوما على الناصرية ومحاولة لتلطيخها ، وإضرارا بالفلسفة الاجتماعية التى كانت تحكم اتجاهات النظام الذى أفرز الهزيمة ، وهى الاشتراكية العلمية ، ورغبة فى تحميلها مسئولية الهزيمة .

وقد كانت هذه هى الاعتبارات التى وجدتها حين اقترح على بعض الأصدقاء ، الذين أثق فى حكمتهم وفى حسهم الوطنى والقومى ، فكرة دراسة هذه الحرب . وقد وجدت ، بعد إمعان الفكر ، أن الناصرية ليست حرما مقدسا يجب على المؤرخين أن يتحاشوا الاقتراب منه خوفا على أنفسهم من تهمة انتهاك المقدسات ، وانما هى مجرد نظام حكم مر

فى تاريخ بلادنا الطويل ، فأصاب وأخطأ ، وقام بإنجازات عظيمة ، وارتكب أخطاء فظيعة ، وحقق انتصارات مدوية ، ومنى بهزائم مدوية أيضا ـ وبالتالى فلا يوجد سبب وطنى أو قومى يحول دون دراسة هذه التجربة فى حياة شعبنا ، وإخضاعها لمنهج البحث التاريخى العلمى ، ويحرم شعبنا من الاستفادة من ثمار تلك الخبرة ، بحلوها ومرها ، فى تطوير مسيرته وتعميق خبراته النضالية .

كذلك رأيت أنه لايوجد سبب أيديولوجى يلزم مدرسة التفسير المادى للتاريخ بالامتناع عن دراسة هذه الحرب ، والكشف عن سلبياتها الحزينة ، خوفا من تحميل الفلسفة الاجتماعية التى كانت تحكم النظام الناصرى فى سنواته السبع الأخيرة بمسئولية هزيمة ١٩٦٧ ، لأنه لا يوجد ـ فى رأيى ـ شىء أضر بهذه الفلسفة الاجتماعية أكثر من الربط الخاطىء من جانب بعض فرق اليسار بين الناصرية والاشتراكية العلمية ، مع أن اليسار ـ بالذات ـ هو أول من يعرف الفرق الهائل بين الاشتراكية العلمية الحقة ، وبين التطبيقات الانتقائية التى طبقها النظام الناصرى تحت اسم الاشتراكية . كما يعرف كم أضرت هزيمة يونية بمعسكر الأمم الاشتراكية وأساءت إلى سمعتها ، وفى الوقت نفسه أفقدت ثقة الجماهير المصرية بهذا المعسكر وبالأيديولوجية الاجتماعية التى ينتمى اليها .

لهذه الأسباب ، ولأن الدراسة التاريخية الحقة ، التى تستخدم منهج البحث التاريخى وأدواته العلمية ، وتنطلق من موقع فكرى تقدمى يؤمن بحركة التاريخ الجدلية ، لايمكن ـ فى رأيى ـ أن تتناقض مع مصالح الجماهير ، بل هى ـ على العكس من ذلك تماما ـ تعمل فى خدمتها وفى تكوين ضميرها الوطنى والقومى تكوينا صحيحا ـ لذلك قبلت هذه المهمة الجسيمة ، وشرعت فى نشرها فى حلقات أسبوعية فى مجلة أكتوبر .

ومن الغريب أن قصارى ماكنت أطمع فى كتابته من حلقات هذه الدراسة لم يكن يتجاوز اثنتى عشرة حلقة ، ولم أكن أتصور اطلاقا أن يتجاوز عدد هذه الحلقات السبعين . ويرجع هذا الخطأ الكبير فى التقدير إلى أن تصورى لكتابة تاريخ هذه الحرب كان يقف عند وصول القوات الاسرائيلية إلى الضفة الشرقية للقناة دون أى شىء آخر . ولذلك فقد استعنت بأحد فصول كتابى : « المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر » كمقدمة للحرب ، ومضيت بها إلى نهايتها المريرة . على أنى لم ألبث أن أدركت أن الصراع بين المشير عامر وعبد الناصر يمثل جزءا لايتجزأ من قصة هذه الحرب ، لأن هذا الصراع هو الذى صفى النظام الذى أفرز الهزيمة ، والذى كان يقوم على ثنائية

الحكم ، وأقام نظاما آخر انفرد فيه عبد الناصر بالحكم لاشريك له فيه

ومع ذلك فقد تصادف فى ذلك الحين أن كنت فى تونس لحضور مؤتمر عقد فى الفترة من ١٣ ـ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ ،عن الولايات العربية ومصادر وثائقها فى العصر العثمانى ، ورأيت أن أستشير بعض زملائى المؤرخين العرب ، خاصة زميلى الدكتور عبد الجليل التميمى أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة التونسية ، والدكتورة ليلى الصباغ ، أستاذة التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة دمشق ، كما استشرت صديقى البروفسور فاتيكيوتيس فى زيارتى له بمكتبه بمعهد الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن ، حين زرت لندن فى ذلك الصيف ـ وقد أجمع الجميع على ضرورة دراسة الصراع بين عبد الناصر والمشير عامر كجزء من دراسة حرب يونية .

ومالبثت أن تبينت أن عملية اعادة بناء الجيش المصرى وحرب الاستنزاف هى من نتائج حرب يونية بأكثر مما هى مقدمات لحرب أكتوبر ، لأن صفحة حرب أكتوبر لم تفتح ـ فى الحقيقة ـ إلا بعد بناء حائط الصواريخ والوصول به إلى شاطىء القناة ، وإلا بعد فقدان الأمل تماما فى ازالة آثار العدوان ـ أى ازالة آثار حرب يونية ـ عن طريق

الحل السلمى . فكان على أن أتناول هذه الحرب أيضا بكل أبعادها وتكاليفها الفادحة وتأثيرها على نضالنا المسلح ضد العدو الاسرائيلى .

ولما كانت مبادرة روجرز هى التى أنهت حرب الاستنزاف ، فقد كان على أن أتناولها أيضا ، بكل تأثيراتها على علاقات مصر السياسية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتى ، وانهاء مرحلة الاستقطاب السوفيتى فى تاريخ الدبلوماسية المصرية ، فضلا عن الظروف التى أتاحتها للوصول بحائط الصواريخ المصرى إلى شاطىء القناة ، وإعادة التوازن العسكرى بين مصر واسرائيل ، الذى كان قد اختل بغارات العمق الاسرائيلية وعجز الطيران المصرى عن وضع حد لها .

كذلك لما كان قبول عبد الناصر مبادرة روجرز نقطة تحول هامة فى علاقات مصر بحركة المقاومة الفلسطينية ، وكان أيضا نقطة تحول فى علاقة المقاومة بالملك حسين ، الذى قبل بدوره هذه المبادرة ـ فقد كان من الضرورى التعرض بالفحص التاريخى لحركة المقاومة الهامة فى تاريخ نضال الشعب الفلسطينى ، والأسباب التاريخية التى أدت إلى مذبحة أيلول ، التى أنهت صفحة المقاومة الفلسطينية فى الأردن . وأعتقد أن الموقع التاريخى ، الذى كتبت منه هذه الدراسة لحركة

المقاومة ، قد أتاح لى رؤية أفضل لم تتح لأحد من الباحثين من قبل ، على الرغم من مأساوية هذا الموقع ، حيث كانت تجرى فى ذلك الحين الحرب الأهلية المخجلة بين فريق المقاومة الفلسطينية المدعوم من سوريا وليبيا ، وفريق الشرعية الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات . وبالتالى فأستطيع أن أزعم أن الرؤية التى قدمتها فى هذه الدراسة لمذبحة أيلول تختلف بالضرورة عما تقدم من رؤى سابقة ، لاختلاف الموقع التاريخى لكتابة الأحداث .

وعندما عنونت هذه الرسالة بعنوان : « تحطيم الآلهة » ، لم يكن فى أهدافى مطلقا مهاجمة أى زعيم أو قائد سياسى أو عسكرى . بل كان هدفى أسمى من ذلك بكثير ، وهو تحطيم عبادة الأبطال ، التى يرسيها عادة نظام الحكم الدكتاتورى ! . نعم كان هدفى ابراز الآلهة الذين حكموا شعبنا قرابة عشرين عاما فى صورتهم الحقيقية ـ أى صورتهم البشرية ـ يخطئون ويصيبون ، ويتعثرون وينهضون ، ويكرهون ويحبون ، ويضعفون كثيرا ، ويتغلبون على الضعف أحيانا ، وتسوقهم مصالحهم الشخصية فى كثير من الظروف على حساب المصلحة القومية العليا ، ويحققون لبلادنا الفوز والانتصارات فى معارك ، ويلحقون بها أفدح الهزائم والنكبات فى معارك أخرى ! .

وكـل ذلك من خلال الحقائق التاريخية المجردة من زيف التزويق والشعـارات ، وباستخدام أدوات منهج البحث التاريخى العلمى فى استرداد الحدث التاريخى من الماضى ، وبالاستعانة بفلسفة التاريخ فى بث روح الحياة فيه وبعثه الى الوجود بعد أن كان رفات .

نعـم كان هدفى تحطيم أمثـال النـظم التى أفـرزت هزيمـة يونية ١٩٦٧ ، من خلال الـرؤية العلمية الصحيحـة للأحـداث التاريخية ، ويعرض الحقائق عرضا نزيها لايحركه الهوى الشخصى أو الانحياز أيا كان .

وليس لأحـد أن يزعم أن انـطلاقى من موقف فكرى فلسفى فى دراستى التاريخية ، من شأنه أن ينحرف بى عن الحياد التاريخى الواجب فيمن يتصدى لكتابة التاريخ . فلا يوجد مؤرخ منذ بدء الخليقة ينطلق من فراغ أيديولـوجى مهـما تصـور ذلـك ، وإنـما لكل مؤرخ نافذته الجغرافية والحضارية والاجتماعية والأيديولوجية والثقافية ، التى يقدم من خلالها رؤيتـه للأحـداث ـ وهى مانـطلق عليهـا اسم « المنظور التاريخى » وهذه النافذة لاتزيف الحدث التاريخى ، وإنما تعدد رؤيته فقط ، أى تعدد الزوايا التى يقدم منها الحدث التاريخى . واختلاف

الرؤى التى تقدم الحدث التاريخى لاينقص منه ، وانما يستكمل صورته فى النهاية .

وبالتالى ، فان حساب المؤرخ يكون على أمانته العلمية ، وحسن استخدامه للأدوات العلمية التى يتيحها له منهج البحث التاريخى ، وقدرته على استرداد الحدث التاريخى من الماضى كما كان أو قريبا مما كان ، ومقدرته على استجماع بقايا الحدث التاريخى من مصادرها المختلفة المتفرقة والمشتتة فى الوثائق ، ماظهر منها وما خفى ، ومهما كلفه ذلك من عناء ومشقة أو تكاليف ، وأن يكون محركه الأعظم ذلك السؤال الذى كان دائما يتردد فى ذهن المؤرخ الألمانى الكبير ليوبولد رانكه ، وهو : كيف حدث التاريخ بالفعل ؟ .

مصر الجديدة فى ٦ فبراير ١٩٨٤

د . عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ
وعميد كلية التربية ـ جامعة المنوفية

تمهيد

فى أعقاب هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وفى جو الصدمة والذهول والألم الممض ، كنت أستمع إلى إذاعة لندن ، بحثا عن الأنباء والتحليلات ، حين استمعت الى إجابة عن سؤال يقول : ماهو مدى مسئولية جمال عبد الناصر عن هزيمة الجيش المصرى فى حرب الأيام الستة ؟ . وكانت الاجابة التى قدمها أحد العلماء المختصين ، هى أن مسئولية عبد الناصر تنحصر فى إطار المسئولية السياسية وحدها ، لأنه على الرغم من كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة ، إلا أنه من الناحية العملية لا يقود الجيش ، وإنما يقود الجيش قائد عام القوات المسلحة تقع عيه مسئولية الهزيمة أو النصر .

وقد تذكرت على الفور أزمة الجيش فى عام ١٩٣٧ بين حكومة الوفد برياسة مصطفى النحاس وبين الملك فاروق . فقد عمدت حكومة الوفد فى أعقاب معاهدة ١٩٣٦ إلى تجميع السلطة فى يد الأمة ، وسلب الملك أية سلطة لايبيحها له دستور ١٩٢٣ . ولما كانت صيغة يمين الجيش قد وضعت قبل الدستور ، وكانت تخلو بالتالى من أية اشارةاليه ، حيث كانت تتضمن حلف الضابط بأن يكون« خادما مخلصا أمينا»للملك ، « مطيعا » لأوامره الكريمة ـ فقد رأت تعديل هذه اليمين بإدخال الدستور عليها ، وحذف العبارة المذكورة ، وجعلت « الاخلاص » للوطن والملك ، و« الطاعة » للدستور وقوانين الأمة

المصرية . وبذلك جعلت الجيش فى خدمة حقوق الشعب لاحقوق العرش .

وكانت وجهة نظر حكومة الوفد أنه على الرغم من أن حق قيادة قوات الدولة هو بطبيعته من اختصاص رئيس السلطة التنفيذية ، مادام هو المكلف باستتباب النظام والأمن فى الداخل ، والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه فى الداخل والخارج . وبالرغم من أن الدستور ينص على أن « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية » ، إلا أن استعمال حق قيادة الجيش على هذا الوجه ، أى قيام الملك بقيادة الجيش بنفسه ، وإصدار الأوامر اليه ، ووضع خطط الدفاع والهجوم ، كان أمرا غير مستطاع فى عصر الحروب الحديثة التى تتطلب اختصاصا فى فن الحرب ، وأن بعض الدول مثل فرنسا فى الحرب العالمية الأولى ، قد تنحى رؤساؤها عن استعمال هذا الحق ، ليس فقط من الناحية الفعلية ، بل ومن الناحية الشكلية أيضا . فبعد أن كانت الحكومة تصدر الأوامر للجيش باسم رئيس الجمهورية ، مالبثت أن تنحت عن هذا الجانب الشكلى من القيادة ، وتركت إصدار الأوامر كلية لقائد عام الجيش .

حدثت هذه الأزمة فى عام ١٩٣٧ ، وهى تصور من أحد جوانبها

مسئولية رئيس الدولة عن قيادة الجيوش فى أثناء الحرب . وبالتالى مسئوليته عن الهزيمة أو النصر .

فهل يصلح هذا الأنموذج لتحديد مسئولية جمال عبد الناصر عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ ؟ . فى الواقع أن المسألة فى عام ١٩٦٧ كانت أعقد بكثير من هذا الأنموذج ومن النماذج التى سبقت عن الحرب العالمية الأولى . فكلها قد استقيت من نظم كانت تنتهج النظام الليبرالى الذى يلقى مسئولية الحكم كلية على عاتق الحكومة المنتخبة بارادة الشعب ، ويرفع هذه المسئولية عن عاتق رئيس الدولة . ولم يكن الأمر كذلك فى النظام المصرى الذى أرسته ثورة ٢٣ يوليو ، والذى كان قد تعرض لتطورات كثيرة عندما وقعت حرب يونية ١٩٦٧ .

فمنذ أن نجحت الثورة فى طرد الملك فاروق فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، سقطت السلطة فى يد تنظيمين : الأول ، تنظيم الضباط الأحرار ، الذى أنشأه عبد الناصر فى بداية عام ١٩٥٠ ، والذى قامت على أكتافه الثورة ، ولم يكن يزيد عدد أفراده عن مائة ضابط . والثانى ، مجلس قيادة الثورة ، المنبثق عن تنظيم الضباط الأحرار .

ولم تكن قد استقرت بعد سلطة الفرد فى يد أحد ، لافى يد محمد

نجيب ، القائد الذى اختاره تنظيم الضباط الأحرار لتصدر الثورة ، ولا فى يد جمال عبد الناصر ، الرئيس الفعلى للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار . فمن ناحية كانت القرارات تتخذ داخل مجلس قيادة الثورة بالأغلبية . ومن ناحية أخرى ، كان تنظيم الضباط الأحرار يمثل بالنسبة لمجلس قيادة الثورة أداة حساب ومراقبة . فكان عبد الناصر يعقد له الاجتماعات دوريا فى البداية للاستماع لآراء الضباط ، حتى اعتبره البعض بمثابة برلمان صغير لمجلس قيادة الثورة .

على أن الأمور أخذت تسير فى طريق رفع رقابة هذا البرلمان الصغير . فقد أخذت الاجتماعات التى تعقد له تتباعد تدريجيا ، حتى صدرت الأوامر بإيقافها تماما ، فتوقفت . ثم لم تلبث أن وجهت إليه ضربتان متتاليتان : الأولى ، فى يناير ١٩٥٣ حين استقر الرأى بين ضباط المدفعية على أن حل مشكلة استئثار مجلس قيادة الثورة بالسلطة يتمثل فى ضرورة أن يكون تمثيل الجيش فى مجلس قيادة الثورة بالانتخاب . فكانت نتيجة هذا الرأى اعتقال ٣٥ ضابطا من ضباط المدفعية ، ومحاكمة قائدهم البكباشى حسنى الدمنهورى أمام محكمة من مجلس قيادة الثورة برياسة عبد الناصر ، لم يحضرها خالد محيى الدين ولا يوسف صديق أو أنور السادات ، وأصدرت حكمها عليه بالاعدام .

كما تم الحكم بالسجن المؤبد على رشاد مهنا وسجن تسعة من الضباط بمدد مختلفة .

أما الضربة الثانية ، فقد وجهت إلى سلاح الفرسان بعد عام واحد ، أى فى فبراير ـ مارس ١٩٥٤ . ففى تلك الاثناء تصاعدت المقاومة ضد الحكم العسكرى فى مصر تحت قيادة الوفد والاخوان المسلمين والشيوعيين ، وتفاقم الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة بين محمد نجيب وبقية الضباط ، فقدم محمد نجيب استقالته المشهورة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، التى فجرت قضية الديموقراطية . وقد اجتمع ضباط الفرسان واتخذوا قرارا يطالب بعودة رئيس الجمهورية محمد نجيب ، كرئيس بلا سلطات لجمهورية برلمانية . ولكن وقفت بقية الأسلحة الأخرى فى الجيش ضد هذا القرار وطالبت ببقاء الثورة ، وقاومت سلاح الفرسان بقوة السلاح . ووجد خالد محيى الدين نفسه يواجه بالاعتداء والتهديد بالاعتقال ، ثم تم استبعاده من السلاح بعد استقرار الأمر فى يد مجلس الثورة فى أحداث ٢٥ ـ ٢٩ مارس ١٩٥٤ وأعقب ذلك اخماد حركة انقلاب من جانب السلاح فى ٢٤ ابريل ، وتم اعتقال جميع الضباط الذين كانوا قد طالبوا فى فبراير بعودة محمد نجيب ، وتمت محاكمتهم أمام محكمة ثورية ، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن مددا مختلفة .

وعلى هذا النحو تمت تصفية تنظيم الضباط الأحرار كأداة رقابة ومحاسبة ، ورؤى تعويض أعضائه بالوظائف فى شتى المجالات الحكومية والادارية ، وانفرد مجلس قيادة الثورة بالسلطة فى غياب أية سلطة شعبية برلمانية .

وقد حمل عبء المقاومة الشعبية فى ذلك الحين جماعة الاخوان المسلمين ، التى كانت هى التنظيم السياسى الوحيد الذى نجا من التصفية فى أزمة مارس ١٩٥٤ . وبلغت هذه المقاومة ذروتها حين عقد عبد الناصر اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٥ ، وفيها حق القوات البريطانية فى العودة إلى مصر فى حالة وقوع هجوم مسلح على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو تركيا - فقد اعلنت الجماعة معارضتها لهذا الاتفاق ، وتم تدبير حادث اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية بالاسكندرية فى ٢٦ اكتوبر من جانب التنظيم السرى . وأعقبت هذه المحاولة تصفية واسعة النطاق للجماعة ، تخلصا من خطرها .

ولم تلبث خيوط السلطة فى مجلس قيادة الثورة أن أخذت تتجمع تدريجيا فى يد جمال عبد الناصر ، بحكم رئاسته لمجلس الوزراء وسيطرته على شئون الحكم ، مما أثار ضده تحالفا من عبد اللطيف

البغدادى وحسن ابراهيم وجمال سالم وصلاح سالم . وكانت وجهة نظر عبد اللطيف البغدادى أنه« يجب علينا أن نخرج بكرامتنا ، وأن نعمل على إضعاف جمال عبد الناصر ، لأن غروره بقوته سيضر هذه البلاد فى المستقبل ، ولابد أن يشعر بأن هناك قوى أخرى تناوئه حتى لايشتط فى تصرفاته » .

على أن إنتهاء فترة الانتقال نقلت السلطة إلى مستوى جديد . وكانت فترة الانتقال هذه قد أعلنت فى ١٦ يناير ١٩٥٣ بمرسوم قضى بحل الأحزاب ، وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات . وقد انتهت هذه الفترة فى يناير ١٩٥٦ ، وأعلن عبد الناصر يوم ١٦ منه قواعد الدستور الجديد ، الذى جعل الجمهورية المصرية لاهى جمهورية رئاسية ولاهى برلمانية ليبرالية ، ولكنها خليط من الاثنين . ووضع فى يد رئيس الجمهورية ، بوصفه رئيس السلطة التنفيذية ، سلطات واسعة بغرض ضمان السيطرة . وقضى بتعيين قائد الثورة ، أى جمال عبد الناصر ، رئيسا للجمهورية فى الفترة الأولى لضمان استمرار النظام والثورة . ثم جرى الاستفتاء على الدستور المقترح وعلى رئاسة عبد الناصر فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، وكان هو المرشح الوحيد ولم يسمح لغيره بالترشيح ، فانتخب بأغلبية ٩٩٫٩ فى المائة (وهى النسبة التى ظلت بعد ذلك مثلا يحتذى !) ، وأصبح رئيس الجمهورية الشرعى المنتخب .

ومنـذ ذلـك الحـين انتهت سلطة مجلس قيادة الثـورة من الناحية الشرعية ، ولكنه لم يختف من الحياة السياسية . فقد عين عبد الناصر خمسة من أعضائه ، هم : عبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين ، كأعضاء فى الوزارة الجديدة التى ألفها يوم ٢٦ يونيو . وأعطوا أسبقية على الوزراء المـدنيين السابقين لهم فى التعيين . فكان ذلك تأكيدا لسلطة الحكم العسكرى على الحكم المدنى .

وجاءت حرب السويس فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ لتبرز دور الجيش ، ودور عبد الحكيم عامر بالذات . ومن الغريب أن ذلك لم يحدث بسبب أداء الجيش مهـامـه على الـوجـه الأكمل ، بل بسبب الأخطاء التى ارتكبتها قياداته أثناء المعركة ، والتى كان مفروضا أن يحاسب عليها عبد الحكيم عامر عسكريا . فقد« عاب عبد الناصر على قيادات الجيش وعـلى عبـد الحكيم عامـر روح الاستسلام التى كانت قد انتابتهم ، والشلل الـذى حدث لهم بعـد دخول الانجليز والفرنسيين المعركة ، وعدم إطاعة الجيش لأوامره رغم تكرار الاتصال بهم » وأعلن ضباط القوات الجوية فى أحاديثهم أنهم فقدوا الثقة فى قياداتهم نتيجة للأخطاء التى حدثت . وطلب عبد الناصر نقل صدقى محمود رئيس هيئة أركان

حرب القوات الجوية إلى منصب وكيل وزارة الحربية لشئون الطيران ، كما تقرر عزل قادة القوات البرية والبحرية والجوية . ولكن عبد الحكيم عامر رفض ، وعرض استقالته . وفى الوقت نفسه كان يضغط على عبد النـاصر بشعبيتـه لدى ضبـاط الجيش . ففى يوم تسليم قلادة النيل لأعضاء مجلس قيادة الثورة فى حفل نادى الضباط فى الزمالك ، كان عبد الحكيم عامر هو الوحيد الذى وقف بعد أن تسلم القلادة ، ورفعها نحـو الضبـاط ، فأخـذوا يصفقـون له . لذلـك رفض عبد الناصر استقالته ، « لأن عبد الحكيم محبوب من الشعب والجيش » ! .

كان بقاء عبد الحكيم عامر والابقاء على قادة القوات الثلاثة رغم أخطائهم فى حرب ١٩٥٦ ، مقدمة لهزيمة يونية ١٩٦٧ . ولكن هذه القيادة الفاشلة كان عليها أن تثبت عجزا آخر فى ميدان لايقل خطرا وأهمية ، وهو ميدان الوحدة مع سوريا ، مما ترتب عليه مأساة الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ . فقد كان قادة الانفصال من مكتب عبد الحكيم عامر نفسه ، اذ كان عبد الكريم النحلاوى مدير مكتب المشير وموضع ثقته ، وعاد عبد الحكيم عامر مطرودا بعد أن كان فى قمة السلطة . وعنـدمـا تقـرر إرسـال قوات مظلات لاخماد الانقلاب ، تأخرت فى الذهاب لبطء الاجراءات ، واعتبر الفريق محمد صدقى محمود مسئولا

عن هذا التـأخير ، الذى ترتب عليه انه عندما وصل الفوج الأول ، كانت المقـاومة قد انتهت واعتقل افراد القوة عند نزولهم . وقد تقرر اخراج وعزل الفريق محمد صدقى محمود ، ولكن المشير عبد الحكيم عامر رفض فى محاولة للظهور بمظهر حامى القوات المسلحة ، وجرى اتفـاق ودى بين عبـد النـاصر والمشير على اخراج قادة القوات البرية والبحرية والجوية من الخدمة بعد فترة من الزمن ، ولكن ذلك لم ينفذ حتى قيام ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر١٩٦٢ ، فدخل الاتفاق فى دائرة النسيان .

وقـد كان بعـد الانفصـال أن دخلت السلطة فى مصر في مرحلة جديدة . فقـد قرر عبـد النـاصر مواجهـة تسلط الجيش « بمجلس رئـاسـة » مكون منه ومن عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وزكـريا محيى الـدين وحسـين الشـافعى وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وعلى صبرى وكمال الدين رفعت ، بالاضافة الى مدنيين اثنين هما : الـدكتور نور الدين طراف والمهندس احمد عبده الشرباصى . وكانت خطة عبد الناصر الاستعانه بهذا المجلس فى سلب اختصاصات المشير ، وابعاده عن الجيش .

على أن عبـد الحكيم عامر واجه هذه المحاولة بتقديم استقالته فى

٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ . وفى الوقت نفسه تضامن قادة القوات البرية والبحرية والجوية وبعض كبار القادة مع المشير فى موقفه ، فقدموا بدورهم استقالاتهم . وفى ظل هذا الضغط لم يجد عبد الناصر بدا من رفض استقالة عبد الحكيم عامر ، خصوصا بعد أن اجتمع قادة الأسلحة المقربين من المشير فى القيادة مصرين على عودته . فعاد المشير من مرسى مطروح التى ذهب إليها بعد استقالته ، منتصرا ، وتدعمت سلطاته .

وفى الفترة التالية ، كان عبد الحكيم عامر يتحول ليصبح الحاكم الثانى فى مصر ، على حساب مجلس الرئاسة ، فقد بقى يمارس سلطة القائد العام ، وفى الوقت نفسه أخذت سلطة مجلس الرئاسة ، وهو أعلى سلطة فى البلاد ، تتآكل ، وتتجمع خيوط السلطة من جديد فى يد عبد الناصر ، وأخذ اتجاه عبد الناصر إلى تشديد قبضة الدولة على وسائل الانتاج يقسم إجماع الضباط داخل مجلس الرئاسة ، بعد أن اعترض على هذا الاتجاه كل من كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى . وفى اجتماع عقد بمنزل عبد الناصر فى مارس ١٩٦٣ ، وصف عبد اللطيف البغدادى أوضاع السلطة داخل مجلس الرياسة ، فذكر أن القيادة الجماعية الممثلة فى مجلس الرياسة ، « أصبحت لاتجتمع ، ولايعرض عليها أى شىء من الأمور

الأساسية ، ولاتصلها كذلك أية معلومات عن التطورات التى تحدث بالبلاد أو مايجرى فيها . ولا نعلم شيئا عن الشئون الخارجية ولا عن المشـاكـل الـداخلية ولا عن العمليات التى تجرى فى اليمن . وقـد أصبحت بذلك معزولة تماما ولا تمارس سلطاتها » . وبدأ كمال الدين حسـين يمتنـع عن الـذهـاب إلى مكتبـه منـذ أغسـطس ١٩٦٣ إلى مارس ١٩٦٤ ، ثم قدم استقالته ، وفى ١٦ مارس قدم عبد اللطيف بغدادى استقالته أيضا .

وفى تلك الأثناء جاء التدخل المصرى فى حرب اليمن ليضيف الى قوة عبد الحكيم عامر . وكان عبد الحكيم عامر قد حصل على منصب رئيس مجلس الدفاع الأعلى ، بعد تعديل قانونه بما يسمح له بتولى قيادة القوات المسلحة وبصورة مباشرة ، فكان الوحيد من بين أعضاء مجلس الـرياسة الذى يتولى سلطات تنفيذية مباشرة فى ادارة أمور الجيش ، دون أن يكـون مسئـولا عن تصرفـاته فيه أمام مجلس الأمة كما نص الدستور ، كما أصبح رئيسا للجنة الدائمة لمجلس الدفاع . ومع تطور العمليات فى اليمن ، طلب من عبد الناصر سلطات رئيس الجمهورية فى ترقية الأفـراد العسكريين وتعيينهم ونقلهم واحالتهم الى المعاش ، فحدثت أزمة أخرى فى نوفمبر ١٩٦٢ ، وجه فيها المشير عبد الحكيم

عامر خطابا الى عبد الناصر طالب فيه بحرية الصحافة ووجوب العمل من أجل تحقيق الديموقراطية ، وذلك حتى يظهر خروجه أمام الرأى العـام فى شكل احتجاج على الحكم الدكتاتورى . وفى الوقت نفسه كانت تجرى الترتيبات داخل القوات المسلحة بغرض عمل تكتلات بين الضباط للوقوف وراء عبد الحكيم عامر ومساندته فى موقفه ، وأعدت صور بالآلة الكاتبة لخطاب المشير السالف الذكر وزعت على الضباط . ويلغ الأمر أن أبلغ جمال عبد الناصر كمال الدين حسين أن عبد الحكيم عامـر « قد ضرب ستـارا حول الجيش . وأنا ، هل يعقل أن أعمل بطريقـة سرية حتى أحصل على معلومات عن الجيش » . ؟ وانتهى الأمر بتسوية تقوم على ألا يعرض على مجلس الرئاسة الا قادة الألوية فما فوقها من الرتب فقط ! ، وألا يوضع قانون مجلس الرئاسة فى الترقيات والتعيينات وغيرها موضع التنفيذ قبل يوليو ١٩٦٣ .

على هذا النحـــو اختفت فكـــرة القيادة الجـــماعية ممثلة فى مجلس الـرئـاسة ، وبدا عجز عبد الناصر عن تجريد عبد الحكيم عامر من سلطاتـه بأى وسيلة من الـوسـائل ، ولم يبق سوى الاعتراف بسلطته رسميا ، فعين فى يوم ٢٥ مارس ١٩٦٤ نائبا أول لرئيس الجمهورية ، وعين كل من زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وحسن ابراهيم نوابا للرئيس ، ولم يبق من أعضاء مجلس قيادة الثورة سوى هؤلاء مع أنور

السادات . ، بعد استقالة حسن ابراهيم فى يناير ١٩٦٦ . ومع أن على صبرى قد عين رئيسا للوزراء ووزيرا للتخطيط بدلا من رئاسة المجلس التنفيذى فى ظل نظام مجلس الرئاسة ، الا أنه لم يؤخذ مأخذ الجد سواء من عبد الحكيم عامر وبطانته ، أو من عبد الناصر نفسه . فقد كان المشير يعتبره متسللا لمركز السلطة ، وكان عبد الناصر يعتبره ما يزال سكرتيرا له مهما كان موقعه فى أى منصب ! .

وفى الفترة التالية حتى نشوب حرب يونيه ١٩٦٧ ، كان المشير عبد الحكيم عامر وصنائعه من قادة القوات المسلحة قد استولوا على خيوط السلطة فى البلاد ، وكان الجيش قد أصبح المصدر الرئيسى لتعيين الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الادارات ووكلاء الوزارات والسفراء . وكانت مناصب السلطة العليا تشغل بضباط المخابرات العامة أو الحربية ، مثل على صبرى وكمال رفعت وأمين هويدى وعبد القادر حاتم وشعراوى جمعه وعبد المحسن أبو النور . ونمت أجهزة الأمن والمعلومات واتسعت شبكاتها حتى كادت تستوعب المجتمع كله . وازداد العنصر العسكرى بين السفراء حتى أصبح جميع سفراء أوروبا خلال عام ١٩٦٢ من الضباط عدا ٣ من المدنيين ! . وبلغ عدد الضباط فى مناصب وزارة الخارجية الكبرى ٧٢ من مائة . ولم يقتصر الأمر على الوظائف بل سقطت التنظيمات الشعبية فى جميع المواقع

تحت سيطرة العسكريين ، فحين تشكلت أمانة جديدة للاتحاد الاشتراكى فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٤ كانت نسبة الضباط ١٣ الى ٢١ . وحتى حين كانت تتساوى نسب الضباط مع المدنيين فى التنظيم الطليعى ، كانت السيطرة تظل دائما للعسكريين . وكانت أمانة هذا التنظيم تتكون من سبعة من الضباط وأربعة من المدنيين ، وكان خمسة من الضباط السبعة ممن عملوا فى المخابرات . ويروى أحمد حمروش ، الذى كان عضوا فى التنظيم الطليعى ، أن كتابة التقارير عن اتجاهات الرأى العام كادت تصبح أهم نشاط الأعضاء ، ويرجع ذلك لتولى ضباط المخابرات السابقين المسئولية السياسية الجديدة .

وبلغت الأمور ذروتها بصدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، الذى نص على جعل كافة الجرائم التى ترتكب من العسكريين بسبب تأدية وظيفتهم ، أو حتى فى الجرائم الخارجة عن نطاق أعمال وظائفهم ، اذا انفردوا بالاتهام فيها دون أشخاص مدنيين ـ من اختصاص القضاء العسكرى . ومعنى ذلك أن الجيش ورث الامتيازات الأجنبية التى سقطت عن الأجانب فى عام ١٩٣٧

كانت الدولة قد تحولت الى دولة بوليسية ، رغم تمويهات الاتحاد الاشتراكى والمجالس الشعبية ونسبة الخمسين فى المائة للعمال

والفلاحين . وكانت المباحث الجنائية العسكرية قد انتعشت بعد أزمة استقالة المشير عبد الحكيم عامر وعودته مظفرا فى نوفمبر- ديسمبر١٩٦٢ ، فبدأت بتشكيل يضم خمسمائة جندى تحت قيادة ثلاثين من الضباط تحت قيادة أحد اتباع شمس بدران ، الصاغ حسن خليل ، وركزت نشاطها فى ميدان الخدمة العامة ، حتى وصل الى حد الاشراف على مرفق النقل العام سنة ١٩٦٤ . وقد لعبت دورها فى اعتقالات الاخوان المسلمين عام ١٩٦٥ ومؤسسة المطاحن وجريدة الجمهورية وشركة سينا للمنجنيز وغيرها ، ثم حادث كمشيش ولجنة تصفية الاقطاع .

وأما المشير ، فقد كان فى سباق مع نفسه للاستحواذ على المناصب . لقد كان رئيسا للجنة الاقتصادية العليا ، ورئيسا للجنة السد العالى ، ورئيسا للجنة تصفية الاقطاع ، ورئيسا لاتحاد كرة القدم ، بالاضافة الى قيادة الجيش ونيابة رئيس الجمهورية .

وقد كانت تلك أوضاع السلطة فى مصر عشية حرب يونيه ١٩٦٧ .

الفصل الأول

مقدمات حرب يونيو!!

- قصة الحشود الاسرائيلية على حدود سوريا
- اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية
- اسرائيل فى الطريق الى قرار الحرب
- قرار الضربة الاولى بين المشير عامر وعبد الناصر

١

قصة الحشود الاسرائيلية
على حدود سوريا

كانت أوضاع الصراع العربي الاسرائيلي عشية حرب يونيه ١٩٦٧ ، هي الأوضاع التي رسمتها تسوية فبراير ١٩٥٧ في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر . وهي أوضاع لم تعرف عنها الجماهير المصرية شيئا عند حدوثها أو بعد حدوثها ، اذ حجبتها وسائل الاعلام الخاضعة لرقابة الدولة . وان كانت الدول العربية الأخرى قد عرفتها ، وكانت تعير مصر بها !.

وكانت هذه التسوية قد أعطت لاسرائيل أعظم كسب حصلت عليه منذ بناء دولتها ، وهو انهاء الحصار المصري في البحر الأحمر عليها ، والسماح بمرور الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران ! . ففي يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ ، وكآخر مرحلة من مراحل الحرب العربية الاسرائيلية الأولى ، كانت اسرائيل قد تمكنت بعملية عسكرية من أغرب العمليات العسكرية ، وقد عرفت باسم عملية « عوفداه » ، - أي الأمر الواقع - انتزاع الميناء الفلسطيني الحصين على خليج العقبة

المعروف باسم « أم الرشراش » ، وأطلقت عليه اسم «ايلات» . وتم ذلك بفضل التواطؤ الانجليزى والأمريكى . وبذلك حققت اسرائيل الأحلام الصهيونية الاستراتيجية فى الوصول الى البحر الأحمر .

على أن حكومة الوفد لم تلبث حين جاءت الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، أن بادرت الى حرمان اسرائيل من ثمار هذا الاغتصاب ، وذلك عن طريق اغلاق المنافذ الشمالية المؤدية الى ميناء ايلات ، وهى خليج العقبة وقناة السويس . فاحتلت جزيرتى تيران وصنافير اللتين تتحكمان فى خليج العقبة ، وأكدت بذلك سيادتها عليهما وأرسلت قوات عسكرية الى رأس نصرانى للتحكم فى المضيق تحكما تاما . ثم أمرت باغلاق مضيقى تيران فى وجه الملاحة والتجارة الاسرائيلية . وبذلك فرضت الحصار البحرى على اسرائيل فى البحر الأحمر ، ولم يعد فى وسع اسرائيل الاستفادة من اغتصابها غير المشروع لميناء أم الرشراش ، الذى حولته الى ايلات .

وقد ظل هذا الحصار المصرى مفروضا حتى عام ١٩٥٦ ، حين قررت انجلترا وفرنسا الهجوم على مصر ، بسبب تأميم قناة السويس ، فاشتركت اسرائيل معهما فى العدوان بهدف فك الحصار على ملاحتها وتجارتها فى البحر الأحمر ، واستطاعت فى مثل تلك الظروف المواتية احتلال كامل سيناء ، ووضعت بذلك موضوع الحصار المصرى لأول مرة على مستوى جديد .

وسرعان ما هبت للاستفادة من هذا الوضع . فقد أصدر مجلس الأمن قراره فى ٢ نوفمبر بوقف اطلاق النار ويسحب كل القوات الى خطوط ما وراء الهدنة ، ثم وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٤ نوفمبر على انشاء قوات الطوارىء الدولية . وعندئذ طرحت اسرائيل

مسألة الملاحة عبر مضيق تيران ، كجزء متمم لترتيبات وقف اطلاق النار ، وأخذت تؤخر انسحابها من شرم الشيخ وقطاع غزة بعد أن انسحبت من بقية سيناء . ثم حصلت على مذكرة من جون فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، فى ١١ فبراير ١٩٥٧ ، بأن مضيق تيران وخليج العقبة يعتبران مياها دولية . وأعلنت جولدا مايير أنها لن تسمح للمدافع المصرية فى مضايق تيران أن تمنع مرة أخرى السفن الاسرائيلية من عبور خليج العقبة ، وستشق طريقها بالقوة ، وأنها سوف تضطر الى خوض الحرب ثانية لو تعرضت لعقوبات اقتصادية .

ولما لم يكن فى وسع مصر اجبار اسرائيل على الانسحاب من شرم الشيخ دون الاذعان لوجهة النظر الأمريكية التى ترى حرية الملاحة لاسرائيل فى خليج العقبة . فمن هنا سارت الأمور فى طريق الاتفاق الشفوى ، على أن تنسحب القوات الاسرائيلية من شرم الشيخ وقطاع غزة ، فى مقابل تغاضى مصر عن الملاحة والتجارة الاسرائيلية فى مضيق تيران ، تحت حماية الأمم المتحدة ، وعدم عودة الجنود المصريين الى قطاع غزة .

وبفضل هذا «الاتفاق الشفوى» ، حصلت اسرائيل على أعظم مكسب حققته منذ احتلالها لميناء أم الرشراش ، وهو انتهاء الحصار المصرى فى مضيق تيران ، وتحويل ميناء ايلات الى ميناء عالمى ، وممارسة اسرائيل حق الملاحة فى البحر الأحمر كدولة من دول البحر الأحمر ، وتسرب نفوذها الى افريقيا .

كانت هذه المقدمة ضرورية لفهم حرب الأيام الستة ، وكانت تلك التسوية ، التى لم يعرف عنها الشعب المصرى شيئا طوال تلك الفترة ،

هى المحرك الرئيسى للأحداث حتى اشتعال الحرب فى ٥ يونيه ١٩٦٧ .

فلقد كان من أثر تزايد استفادة اسرائيل من مرورها فى خليج العقبة ومضيق تيران ، أن أصبح من الأسباب الواردة فى نظرية الأمن الاسرائيلى ، التى تقضى بشن حرب وقائية ضد مصر ، اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية . وقد أوضحت اسرائيل ذلك بصورة لا تقبل اللبس ، فأعلنت أنها « تعتبر استخدام حقها فى الملاحة فى خليج العقبة ومضيق تيران ، مصلحة قومية عليا لا ينطبق عليها أى تنازل ، ولا يجوز فيها أى مصالحة » .

وفى الوقت نفسه ، وفيما يختص بمصر ، فمنذ مرور الملاحة الاسرائيلية فى مضيق تيران ، واستغلال خصوم النظام المصرى فى البلاد العربية الوجود الدولى فى مضيق تيران لتوجيه حملات التشكيك ضده والتقليل من ثوريته ـ أخذت تتوق لممارسة حقها القانونى فى سحب القوات الدولية ، واغلاق خليج العقبة والبحر الأحمر مرة أخرى فى وجه الملاحة والتجارة الاسرائيلية . وهكذا كانت الأحداث بين البلدين تتجه نحو صدام محتوم .

وقد سنحت الفرصة لمصر لتجربة قدرتها على سحب قوات الطوارىء الدولية من مواقعها ، واغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ . حين أخذ الوضع يتدهور على الجبهة السورية بعد معركة جوية وقعت يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ فوق الأراضى السورية ، كانت حصيلتها سقوط ست طائرات ميج سورية أسقطها العدو خلال ساعة واحدة . وفى يوم ١٣ مايو أبلغ وزير الدفاع السورى حافظ الأسد ، المشير عبد الحكيم عامر عن حشود عسكرية اسرائيلية

كثيفة على الحدود السورية تبلغ ما بين أحد عشر الى ثلاثة عشر لواء اسرائيليا على جبهتين فى الشمال والجنوب من بحيرة طبرية .

وكان رد الفعل المصرى أن أصدر المشير عبد الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، أمره برفع حالة الطوارىء فى الأراضى المصرية الى الدرجة القصوى ، اعتبارا من الساعة الرابعة عشرة والنصف من يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ ، وذلك تطبيقا لميثاق الدفاع المعقود بين مصر وسوريا . وفى نفس اليوم ، أعلن عبد الناصر أنه أصدر أوامره بارسال القوات المصرية الى سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلى عن السوريين .

وفى أثناء تقدم القوات المصرية فى سيناء يوم ١٦ مايو ، طلب رئيس أركان حرب القوات المصرية ، الفريق محمد فوزى ، من الجنرال الهندى أندراجات ريكى ، سحب القوات الدولية من خط الهدنة على الحدود الشرقية . ولكن رد يوثانت ، سكرتير عام الأمم المتحدة ، بأن أى طلب لابعاد القوات الدولية من الحدود ابعادا مؤقتا ، يقتضى طلب اخلاء كامل لجميع القوات الدولية من غزة ومن سيناء . فطلبت مصر سحب قوات الطوارىء كلية يوم ١٨ مايو . وفى اليوم التالى وافق يوثانت على الانسحاب ، وأصدر أمره الى الجنرال ريكى بتجميع القوة الدولية وترحيلها . وفى يوم ٢٠ مايو تم سحب هذه القوات من جميع مواقعها فى قطاع غزة وسيناء ، وتجميعها فى بور سعيد استعدادا للرحيل . وفى اليوم التالى ٢١ مايو كانت القوات المصرية تحتل مواقعها فى شرم الشيخ . وفى يوم ٢٢ مايو أعلن عبد الناصر قراره التاريخى باغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية . وبذلك أصبحت الحرب أمرا محتوما .

يتضح من ذلك ـ اذن ـ أن التبليغ السورى عن الحشود الاسرائيلية ، كان هو الفرصة التى انتهزتها مصر لسحب قوات الطوارىء الدولية ، واغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية . ومع ذلك ، فان جميع المصادر قد أكدت عدم صحة هذا التبليغ ، وعدم وجود أية حشود ؟ . فقد أعلنت اسرائيل للأمم المتحدة أن المزاعم بشأن وجود حشود عسكرية اسرائيلية غير صحيحة وغير دقيقة . ونشر هذا فى صحف العالم . وقد نقلت هيئة الأمم المتحدة هذا البيان الى عواصم الشرق الأوسط ، بما فى ذلك القاهرة . كذلك أعلن يوثانت ، سكرتير الأمم المتحدة ، فى التقرير السنوى عن أعمال المنظمة ، الذى قدمه الى مجلس الأمن يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ ، أن التقارير الواردة من مراقبى هيئة الأمم لمراقبة الهدنة ، أكدت بالفعل عدم وجود حشود أو تحركات هامة على جانبى الهدنة .

وقد أكد الفريق صلاح الحديدى هذه الحقيقة فى عبارة صريحة . فأورد أن أجهزة الحصول على المعلومات فى مصر قد قامت بواجبها فى نفى أنباء الحشود الاسرائيلية لغزو سوريا . وهذا الذى ذكره الفريق صلاح الدين الحديدى ، أكده الفريق عبد المحسن مرتجى ، قائد جبهة سيناء فى حرب ١٩٦٧ . فقد أورد أن المعلومات التى توصل اليها الفريق عبد المنعم رياض، رئيس أركان حرب القيادة الموحدة ، عقب التحرك المصرى يوم ١٥ مايو ، قد أكدت له عدم وجود هذا الحجم من الحشود الاسرائيلية . وأن الوجود الفعلى لا يتعدى قوات رمزية ستشترك فى الاستعراض العسكرى الذى أقيم فى القدس احتفالا بعيد انشاء دولة اسرائيل . وأورد أنه منذ البداية ، أى منذ يوم ١٤ مايو ، وبحلول مساء ذلك اليوم ، أرسلت المخابرات المصرية تحليلا للموقف الى القيادة العليا ، شرحت فيه احتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة مفتعلة ، ونصحت بالتريث انتظارا لمعلومات مؤكدة .

ومن المهم ما ذكره الفريق عبد المحسن مرتجى من أنه « مما يلفت النظر أن رئيس شعبة المخابرات بالقيادة العربية الموحدة ، وهو سورى الجنسية ، صرح بأن الحكومة السورية تقوم بحركة سياسية تستهدف تدعيم مركزها داخليا . وأنه يستبعد حدوث أى اشتباك بين سوريا واسرائيل » .

وقد أكد شمس بدران هذه الحقيقة ، فى حديثه مع الكاتب جلال كشك الذى نشرته جريدة الجمهورية فى أوائل سبتمبر ١٩٧٧ . فقد ذكر أنه فى زيارته لروسيا أثناء الأزمة ، عقد اجتماعا مع جريشكو ، « وقلت له : لقد أرسلنا محمد فوزى الى سوريا ، وقامت الطائرات باستكشاف جوى ، ولم نجد عسكريا اسرائيليا واحدا . وقلت لجريشكو ، بحضور مراد غالب : سيصلكم وفد سورى برئاسة رئيس الوزراء غدا ، فاسألوه » .

وقد أكد الفريق محمد فوزى ، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية فى ذلك الحين ، تلك الحقيقة بنفسه ، فذكر أنه حصل له تكليف للقيام الى سوريا للتأكد من وجود أو عدم وجود هذه الحشود . «وقد سافرت الى سوريا ، وسألت عليها حتى أتأكد بنفسى . فقدموا لى كل ما طلبته : طلبت الأفلام ، وآخر تقارير الاستطلاع الموجودة على الجبهة السورية . وشاهدت فيلم تصوير جوى عن الجبهة ، فلم أجد فيه أى حشد . سألت عناصر الاستطلاع الموجودة على مستوى القيادة وعلى مستوى قيادة الجبهة فى سوريا ، فلم أتبين أن هذا الحشد العسكرى حقيقى » ! .

يتضح من ذلك أن الموقف غير المستقر فى سوريا دفع حكومتها الى التهويل فى شأن الحشود الاسرائيلية ، ولكنه بطبيعة الحال لم يدفعها الى

تصديق هذا التهويل . وهذا يفسر تلك الحقيقة ، وهى أنه بينما كانت الاستعدادات تجرى فى الجبهة المصرية على قدم وساق ، ويجرى تعبئة الشعب المصرى للحرب تعبئة محمومة ، كانت سوريا قليلة الاهتمام بما يجرى حولها ، وتقابل الموقف بهدوء ، ولم تتخذ الاجراءات الدفاعية التى تتناسب مع ضخامة هذه الحشود المزعومة والخطر المتوقع منها . .

واذا كان الأمر كذلك ، فما هو مصدر المعلومات الأولى بوجود الحشود الاسرائيلية ؟ .

تجمع المصادر على أن هذا المصدر هو السوفيت ! . فيذكر الفريق مرتجى أن منبع المعلومات كان الملحق العسكرى الروسى فى لبنان ، الذى أبلغ سوريا بوجود هذه الحشود . وفى الوقت نفسه أرسلت روسيا لمصر نفس المعلومات .

وقد أكد الكتاب السوفييت ، الذين ألفوا كتاب : « اطلاق الحمامة ، ٥ يونيو» هذه الحقيقة ، بأن سخروا « ممن تبجحوا بأن الحشود الاسرائيلية على حدود سوريا كانت من صنع خيال موسكو » !

وقد روى شمس بدران أنه حين كان فى زيارة موسكو فى أواخر مايو أثناء الأزمة ، قال له كوسيجن : « نحن ساعدناكم بالسلاح

وبالمعلومات . فقاطعته قائلا : هذه المعلومات هى التى حركتنا لدخول سيناء ! . ففهم ما أريد التلميح به ، وقال : هذه المعلومات صحيحة ! . فلم أرد تأدبا !» .

وقد ذكر عبد الناصر أنه حين كان الوفد البرلمانى المصرى ، برياسة السادات ، يزور موسكو فى مطلع شهر مايو ، « أخطره أصدقاؤنا فى

الاتحاد السوفيتى بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا ، وأن غزو سوريا وشيك » .

وفى رواية شمس بدران سالفة الذكر قال ان معلوماته عن حكاية الحشود هى « أن الروس أعلنوا السوريين بوجود حشود اسرائيلية على حدودهم ، فأبلغت سوريا مصر بهذه الحشود . كما قام الروس بابلاغ مصر » . ولذلك فانه حمل الروس مسئولية هذا البلاغ .

وقد ذكر الملك حسين فى مذكراته أن المعلومات السوفيتية كانت تقول ان اسرائيل اختارت يوم ١٧ مايو لتشن هجوما على سوريا .

ويتهم الفريق مرتجى الاتحاد السوفيتى بالافتعال . فيقول ان روسيا ، التى لديها جهاز مخابرات على أعلى مستوى ، كانت تعلم أنه لا توجد مثل هذه الحشود . ويستدل على ذلك برفض السفير السوفيتى فى اسرائيل الدعوة التى وجهها له وزير الدفاع الاسرائيلى ، لمصاحبته فى جوله فى الجليل ومناطق الحدود ، ليرى بنفسه أنه ليست هناك أية حشود للقوات العسكرية الاسرائيلية . ويفسر افتعال السوفييت هذه المعلومات ، بأنهم خشوا عمليات انتقامية اسرائيلية ضد سوريا انتقاما للاستفزازات السورية على الحدود ، وقد تطيح بحكومة دمشق ، فرأوا فى اشراك مصر فى الموقف نوعا من الردع لاسرائيل . .

ومن العدل بالنسبة للسوفييت أن نقرر أن الدراسات الاسرائيلية الحديثة ، التى تناولت حرب يونيه ١٩٦٧ ، قد أكدت أن اسرائيل كانت بالفعل بصدد اتخاذ اجراء ضد سوريا فى ذلك الحين ، أى خلال شهر مايو . فقد كتب ناداف صفران « يقول :

« من المقطوع به أن الاسرائيليين كانوا يعتزمون اتخاذ اجراء ما ضد

سوريا خلال شهر مايو . ذلك أن نشاط الفدائيين ، الذين تساندهم سوريا ، كان قد تزايد خطره تدريجيا فى الأسابيع السابقة ـ كما أشار الى ذلك يوثانت ، السكرتير العام للأمم المتحدة . ولهذا رأى الاسرائيليون أنه من الضرورى القضاء على هذا الخطر فى مهده قبل استفحاله ، عن طريق حرمان الارهابيين من أى ملجأ لهم فى الدول العربية عبر الحدود . وفيما يبدو أن حجم هذا الاجراء لم يكن قد تحدد تماما حتى الرابع عشر من مايو . على أنه كان واضحا من تقارير المخابرات التى كان يتلقاها الروس ، ومن تصريحات المسئولين الاسرائيليين ، أن البدائل المطروحة للبحث كانت تتضمن القيام بهجوم جوى ، أو شن غارة برية واسعة النطاق بشكل غير عادى ، تقوم بها القوات البرية على القواعد العسكرية السورية . وقد حدد «اشكول» نفسه هذا الاجراء بأنه سوف يكون ضربة جوية ، بينما أشار الجنرال رابين ، رئيس الأركان ، الى أنه قد يكون اجراء من نوع آخر ، ولعله كان يضغط بهذه الملاحظة على اشكول » .

ثم يذكر صفران أن قادة المؤسسة العسكرية كانوا متأكدين من أن مصر لن تقوم بأى رد فعل ضد أى اجراء تتخذه اسرائيل . وقد نقلوا هذا الاقتناع الى وزير الدفاع (اشكول) الذى لابد أنه نقله بدوره الى مجلس الوزراء بوصفه اقتناعه الشخصى ! . وكان تقدير المؤسسة العسكرية لموقف مصر مبنيا على أسباب وجيهة كان يشاركهم فيها الخبراء فى كل مكان . وتتمثل فى التفاوت النسبى بين قوة مصر وقوة اسرائيل ، ووجود عدد كبير من القوات المصرية فى اليمن ، فضلا عن سوء العلاقات بين البلاد العربية ، والموقف المعروف للقوى الكبرى . وأخيرا وليس آخرا ، تصرف عبد الناصر الحذر تجاه اسرائيل طوال السنوات الاحدى عشرة السابقة » .

لم يكن السوفييت ـ اذن ـ ينطلقون فى تصورهم عن الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية من فراغ . ولكنهم سبقوا هذه الحشود بالتحذير ، وذلك لردع اسرائيل عن تنفيذ ما تدبره بالفعل من هجوم . ولكن السوفييت لم يتصوروا حجم الاجراءات التى اتخذتها مصر : ولم يكونوا يستهدفون دفع مصر الى الحرب ، لتأثيرها الحتمى على الصراع العالمى .

بل ان السوفييت حذروا مصر من تصعيد الموقف ، كما تصور ذلك الصورة البليغة التى رسمها شمس بدران ، أثناء وجوده فى موسكو . فيقول انه حدث أثناء حفل الغداء الذى أقامه جريشكو للوفد المصرى ، أن تحمس أحمد حسن الفقى ، وكيل وزارة الخارجية وعضو الوفد ، فقال فى أحد الأنخاب : « ان الشعب المصرى شديد الحماس لمواجهة العدوان الاسرائيلى . وانه لن يتردد فى التضحية بابنه فى معركة ضد الأمريكيين ! » . وعندئذ ـ كما يقول شمس بدران ـ « دب الفزع فى الحفل . وقام الضباط الروس يخطبون محذرين من تصعيد الموقف . فوقفت وقلت : نحن لا نريد تصعيد الموقف ، ولا نرغب فى أية مواجهة مع أمريكا . بل أؤكد لكم انه اذا مرت السفن الاسرائيلية فى حماية الأسطول الأمريكى ، فلن نتعرض لها » ! .

والسؤال الآن : اذا كان الأمر كذلك . واذا كان قد اتضح للقيادة المصرية عدم وجود حشود اسرائيلية على الحدود السورية ، كما اتضح لها عدم اهتمام سوريا بالموقف ، كما اتضح لها أيضا أن السوفييت يحذرون من تصعيد الموقف . فما هو السبب فى تجاهلها كل هذه العوامل ، واندفاعها فى حشد القوات المصرية فى شبه جزيرة سيناء ؟ .

فى الواقع أن السبب فى ذلك بعيد عن الحشود الاسرائيلية ، وان

اتخـذت هذه الحشـود ذريعة للحشود المصرية . ان السبب الحقيقى يكمن فى الـرغبـة المشروعـة للقيادة المصرية فى الاستفادة من الموقف كله ، الذى يشتبك فيه السوفييت والسوريين معا ، فى استعادة حق مصر الضائع فى السيطرة على مضيق تيران منذ عام ١٩٥٧ ، وحرمان اسرائيل من المـلاحـة فى خليج العقبـة ، والاستفـادة بموقعها الذى اغتصبته على البحر الأحمر . وقد عبر عبد الناصر عن ذلك يوم ٤ يونيو بقوله :

« ان ما حدث هو أننا استعدنا حقنا فى خليج العقبة . فلقد كانت الأمــور فى خليج العقبـة سنـة ١٩٥٦ كما هى الآن . ولكن نتيجـة للعـدوان الـبريطانى الفرنسى ، سحبنا قواتنا من سيناء ، وحضرت قوات الطوارىء الدولية . وبهذا كان علينا أن نستعد لمعركة فاصلة مع العـدو ، وحـين شعرنا بأننا على استعداد ، استعدنا حقنا : خرجت قوات الطوارىء الدولية ، ثم عدنا الى خليج العقبة ، ثم أغلقنا خليج العقبة » .

وهذا الحديث عن استكمال الاستعداد ، يعد تكرارا لكلمة ألقاها عبد الناصر قبل أيام (٢٩ مايو ١٩٦٧) فى أعضاء مجلس الأمة ، قال فيهـا : « قلت قبـل الآن اننا سنقرر الوقت ، وسنقرر المكان ، ولن نتركهم ليقـرروا الـوقت ويقـرروا المكان . وقد تمت الاستعدادات ، ونحن على استعـــداد لمواجهـة اسرائيل » . وفى خطاب النكسـة يوم ٩ يونيه ١٩٦٧ ، كرر عبد الناصر ما ذكره عن الاستعدادات ، فقال : « كانت الحسـابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا أن قواتنا المسلحة ، بما بلغته من مستوى فى المعدات وفى التدريب ، قادرة على رده وردعه . وكنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم ، وقبلنا بالمخاطرة » .

لم تكن اذن مسألة الحشود الاسرائيلية ، التى ثبت زيفها ، هى أسباب الحشود المصرية فى سيناء ، وانما كانت ـ كما ذكرنا ـ الرغبة فى تجربة قدرة مصر على طرد قوات الطوارىء الدولية ، واستعادة حقوق ممارسة السيادة المصرية على مضيق تيران . ونرى أن هذا هو السبب الذى دعا عبد الناصر لأن يعلن على الجماهير فى ذلك الحين ما لا يتفق مع الحقيقة التى زودته بها المخابرات المصرية ، وثبتت له بتحريات قواده على الجبهة السورية . ففى خطابه يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧ ، ذكر أن الجانب المصرى قد قام بتحقيق المعلومات التى وصلت من سوريا عن الحشود الاسرائيلية ، « وتأكد لنا أن اسرائيل تحشد أمام سوريا ما لا يقل عن ١٣ لواء » ! .

هذه الحقيقة ذات أهمية قصوى فى بحثنا ، لأنها مرتبطة بما أوردناه فى البداية من دور خليج العقبة ومرور الملاحة والتجارة الاسرائيلية فيه فى تحريك الأحداث . ومع ذلك فمن الأمور المشوقة تتبع فكرة اغلاق هذا الخليج فى وجه الملاحة الاسرائيلية فى ذهن العسكريين والسياسيين المصريين ، وهو ما نعالجه فى النقطة التالية .

٢

إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية

نشأت فكرة إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية على مرحلتين : الأولى ، سحب قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ . والثانية ، إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية .

وبالنسبة للنقطة الأولى ، فيرجع أول تفكير فى سحب قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ إلى ديسمبر ١٩٦٦ ، أثناء رحلة المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان . وكان يصاحبه فى هذه الرحلة كل من شمس بدران وصلاح نصر .

ففى تلك الاثناء ـ كما يقول شمس بدران ـ « تصادف أن مجلس دفاع الجامعة العربية كان مجتمعا بناء على توصية مؤتمر القمة ، وكان الاجتماع فى مصر . وكانت الدول العربية الرجعية ، مركزة حملاتها على أننا واضعين البوليس الدولى علشان يحمينا . هذه كانت الحملة الصحفية المسعورة فى هذه الأيام . فالمشير جاءت له فكرة إننا نعمل حاجة من شأنها منع هذه الحملة المسعورة ، فقال : بعث إشارة

للرئيس نوضح له هذا الرأى ، وأننا نسحب البوليس الدولى ، ونحتل شرم الشيخ ، وأن هناك كتائب جاهزة ».

« وقد أرسلت إشارة للريس . ولكن لم يحصل رد عليها ، لأنه لم يقتنع وقتها . وأنا قلت للمشير : « أنا فكرت فى موضوع ثانى ، لأننا إذا سحبنا القوات الدولية من شرم الشيخ ، فسيستتبعها قفل الخليج ، ويمكن تقوم حرب ! . فقال : لا ، أنا مش قصدى منع الملاحة ، وإنما احتلال شرم الشيخ ، حتى لانعطى حجة لأى حد يتكلم ! . فقلت له : الكلام عندئذ حيبقى عن قفل الخليج ، وإلا فإن الحملة المسعورة حتزيد » .

وعندما سألته المحكمة : « مين صاحب الفكرة ؟ » ، قال : « المشير . وقد كلفنى أبعث بها فى برقية للريس . ولما الريس ماردش ، قلت له : يمكن علشان هذا الاجراء حيؤدى إلى متاعب إحنا موش حملها النهاردة . فرد على قائلا : احنا حنحتل شرم الشيخ بس ، موش حنقفل الخليج . قلت له : لا ، دى تبقى نص حل ! » .

وقد سألته المحكمة عما إذا كان صلاح نصر حاضرا المناقشة ؟ ، فقال إنه يعتقد أنه كان موجودا ، وأن طنطاوى (وهو العقيد محمد احمد طنطاوى الملحق بمكتب المشير) هو الذى أرسل البرقية للرئيس » .

هذه الشهادة تبين مدى الحرج الذى كان يحس به العسكريون المصريون من وجود القوات الدولية فى شرم الشيج ، ورغبتهم فى سحب هذه القوات واسترداد الموقع . ولكنها تظهر عجزا غريبا من جانب المشير عبد الحكيم عامر عن فهم وإدراك الارتباط بين سحب القوات الدولية واغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية فى

البحر الأحمر . بينما كان هذا واضحا تماما فى ذهن القيادة السياسية ممثلة فى عبد الناصر ، وكان السبب فى عدم الرد على رسالة المشير عندما طرح عليه الفكرة فى ديسمبر ١٩٦٦ كما ذكرنا ، كما كان السبب فى قراره التاريخى يوم ٢٢ مايو بإغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية عندما سنحت الظروف المناسبة بعد ذلك .

وهذا يفسر التطور الذى مرت به مسألة سحب القوات الدولية فى مايو ١٩٦٧ . فقد كانت الفكرة الأولى تقوم على سحب هذه القوات من المنطقة المحصورة بين الكونتلا ورفح فقط ، مع استمرارها فى قطاع غزة ـ رفح ، وفى شرم الشيخ ! . ويرجع السبب فى ذلك ـ كما شرح المشير عبد الحكيم عامر فى المؤتمر الذى عقده صباح يوم ١٦ مايو ـ إلى أن سحب هذه القوات من الأماكن المذكورة كان قد أصبح « ضرورة تحتمها التحركات الجارية فى سيناء » . فضلا عن ذلك فإن المفهوم العسكرى فى ذلك الوقت كان يقوم ـ كما ذكر الفريق محمد فوزى ـ على أن شرم الشيخ ليست هى الحدود الشرقية للجمهورية العربية المتحدة .

ومعنى ذلك أن فكرة سحب القوات الدولية من شرم الشيخ لم تكن قد ظهرت بعد فى تلك المرحلة . وبالتالى لم تكن قد ظهرت فكرة إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية . على أن الأحداث لم تلبث أن أخذت تتداعى منذ ذلك الحين لتنتهى إلى قرار إغلاق المضيق . فعندما أجريت الاتصالات المبدئية مع قوات الطوارىء الدولية ، رفضت القيادة الانسحاب الجزئى ، وأصرت على تنفيذ مهمتها بالكامل ، أو التخلى عنها بالكامل ! . وعندئذ قررت القيادة السياسية المصرية سحب القوات بالكامل من جميع المراكز التى تتواجد بها ، سواء فى القطاع الخاضع للادارة المصرية فى فلسطين ، أو فى سيناء .

وهذا مااستجاب له يوثانت ، رغم الضغط المتزايد عليه من حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واسرائيل . فقد أبلغ الأمم المتحدة يوم ١٩ مايو بانسحاب قوات الطوارىء الدولية من غزة ، وانهاء وجودها على خطوط الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية . وقال إنه لم يكن ليستطيع التصرف بشكل آخر بعد أن طلبت الجمهورية العربية سحب هذه القوات ، لأنه وضع فى اعتباره سلطة الجمهورية العربية المتحدة فى سيادتها على أرضها .

وكان من الطبيعى أن يعيد إنهاء وجود قوات الطوارىء الدولية المواجهة بين مصر واسرائيل . وأخطرمن ذلك ، طرح قضية الوجود المصرى فى شرم الشيخ ، وما يترتب عليه من اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية مرة أخرى .

ففى اليوم التالى ، ١٧ مايو ، طلبت العمليات من المشير عبد الحكيم عامر التعجيل بارسال قوات الى منطقة شرم الشيخ التى ستخليها الطوارىء الدولية ، حتى تسبق مصر اسرائيل فى أية أطماع لها فى تلك المنطقة . وقد أمر المشير عامر بعقد اجتماع من القادة العسكريين للنظر فى طلب العمليات . وفى هذا الاجتماع نوقشت وجهات النظر المختلفة ، ولكن رأى المجتمعين استقر على عدم ضرورة إرسال قوات إلى شرم الشيخ ! . وكانت الذريعة التى استندوا إليها فى هذا الرأى الغريب هو أن « وجود قوات مصرية فى شرم الشيخ ، سوف يجعلنا نواجه أحد أمرين :

أولهما ، أن تمتنع هذه القوات عن ممارستها حق مصر الشرعى فى السيطرة على مياهها الاقليمية ، وبالتالى الامتناع عن قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية . وفى هذه الحالة سيوصف موقفنا

بالضعف ، وستتعرض لهجوم سياسى دعائى من بعض الدول العربية التى لم تكن علاقتها على مايرام مع مصر . وهو أمر يجب أن نتفاداه .

أما الأمر الثانى ، فهو استغلال حقنا الشرعى ، وقفل خليج العقبة بالسيطرة عليه من جانب شرم الشيخ ، وهذا معناه قطع خط الرجعة على السياسيين ، وتصبح الحرب لامفر منها ، خصوصا وأن تصريحات زعماء اسرائيل كانت تفيد بأن غلق المضيق بمثابة إعلان الحرب عليها .

ونظرا لأن الظروف المحيطة بالقوات المسلحة ليست هى الظروف المواتية أو التى تضعها فى موقف استراتيجى أفضل ، « خصوصا وأن أحسن قواتنا تحارب فى اليمن » ـ فالأمر يتطلب الابتعاد عن هذه الفكرة . وطالما أن الملاحة مفتوحة فى خليج العقبة ، فلا يتوقع من اسرائيل أن تبادر باحتلال شرم الشيخ ، إذ ليس لذلك أى مبرر أمام الرأى الداخلى الاسرائيلى أو العام » .

وهكذا وصل المجتمعون ، وهم قادة القوات الثلاثة ورئيس الأركان ومدير المخابرات ، بالاضافة إلى هيئة العمليات ، إلى قرارهم بعدم إرسال قوات مصرية إلى المنطقة ، وإنما تخصص لها القوات المناسبة ، وتستعد للتوجه إليها عندما يطلب منها ذلك حسب تطور الموقف » .

وقد وافق المشير عبد الحكيم عامر على هذا الرأى ، وأضاف أن فكرة إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ وإغلاق الخليج مستبعدة ، وليس فى النية تنفيذها .

على أنه بعد يومين اثنين ، كانت القيادة العليا تتجاهل هذا القرار ، وتصدر أوامرها بإرسال القوات المصرية إلى شرم الشيخ ! . ففى يوم ١٩ مايو ، فوجىء قادة الجبهة بتحرك كتائب من المظلات إلى شرم

الشيخ . وقد جاءت معرفتهم بذلك من القوات الجوية ! . وعندما سئل المشير عبد الحكيم عامر عن سبب إرسال هذه القوات ، رغم سابق الاتفاق بعدم ارسالها ، أجاب بأنها « عملية تأمينية لاغير ، بسبب سحب قوات الطوارىء ، ولاثبات وجودنا فى المنطقة . وأننا لن نتخذ أى قرار بغلق خليج العقبة » ! .

على أن الأمور كان لابد أن تمضى إلى نهايتها الطبيعية . ففى يوم ٢٠ مايو - أى فى اليوم التالى - كان قد تقرر منع الملاحة فى خليج العقبة بالنسبة لاسرائيل ، وطلب رئيس هيئة أركان الحرب الاسراع فى استكمال طلبات القوات بشرم الشيخ ، خصوصا المدفعية المضادة للدبابات ، وكذلك اتخاذ بعض الاجراءات الأمنية .

وعلى هذا النحو ، تدرج موضوع شرم الشيخ من عدم احتلالها أصلا بقوات مصرية ، إلى احتلالها مع عدم إغلاق الملاحة فى وجه اسرائيل ، إلى القرار الخطير بإغلاق الخليج ومنع الملاحة الاسرائيلية ، وهو الذى أعلنه عبد الناصر يوم ٢٢ مايو . وأصبحت الحرب بعد ذلك أمر محتوما .

والسؤال الآن : من هو المسئول عن قرار إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية ؟ .

يذكر الفريق عبد المحسن مرتجى أنه كان يرافق المشير عبد الحكيم عامر فى زيارة للقوات يوم ٢٠ مايو ، وكان يصاحبهما وزير الحربية شمس بدران ، ولم يتعرض المشير من بعيد أو قريب إلى شرم الشيخ ، ولم يخطرنا صراحة أو تلميحا بأن الملاحة ستغلق فى وجه اسرائيل ، وما قد ينجم عن هذا الاجراء من أخطار ، حتى نستعد له » . ثم يقول :

« من المحتمل أن المشير حتى ذلك الوقت لم يكن يعرف بهذا النبأ ، وأن القرار بخصوصه اتخذ على مستوى القيادة السياسية العليا فى هذه الليلة » .

ويضيف الفريق مرتجى أن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن قرار إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية اعتبارا من يوم ٢٣ مايو فى المؤتمر الذى عقده مع ضباط القوات الجوية فى مطار أبو صوير يوم ٢٢ مايو ، وقد بين الرئيس أنه « اختار يوم ٢٣ مايو موعدا لغلق الخليج ، حتى يضع يوثانت (الذى كان قادما إلى مصر للقائه) أمام الأمر الواقع » .

وقد أورد شمس بدران أن القرار بإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، اتخذ فى جلسة خاصة حضرها جميع أعضاء اللجنة التنفيذية . وقال إن تحديد موعد إغلاق الخليج كان قصيرا جدا ، « لدرجة استحالة تنفيذه » ! . وأن السبب فى ذلك يرجع إلى أن « يوثانت كان قادما لزيارة الرئيس على أساس التراجع فى القرار ، والريس علشان يضعه أمام الأمر الواقع أعلن هذا القرار » .

وأضاف شمس بدران أن المشير عامر اضطر إلى إعداد وحدات مظلات ووحدات خفيفة ذهبت واحتلت ، « يعنى اضطر لعمل عملية سريعة كان فيها متاعب كثيرة ، وكان متضايقا ، فسألته : « ليه انت وافقت على هذا ؟ » فقال : « والله أنا ارتبطت » . فقلت له : ده غلط ! . وكان يجب أن تناقش الريس أولا » .

ثم قال شمس بدران إن الرئيس عبد الناصر قال للمشير : «تقدر تقفل (الخليج) فى ظرف كذا ؟ . قال له : أقدر ! » . لكن التنفيذ

كان صعبا عليه . وقد قلت للمشير : مادام ماتقدرش ، موش كنت تقول للريس ، وتاخد فرصة أكبر؟ » .

وقد علقت المحكمة على هذا الكلام قائلة : إذا كانت الأمور تسير بهذا الشكل ، ولايكون فيه مسئولية ، موش كتير اللى حصل لهذا البلد ؟ » .

على أن الفريق محمد فوزى أورد أن صاحب فكرة إغلاق الخليج هو المشير عبد الحكيم عامر . وذكر أنه حدث اجتماع فى بيت عبد الناصر ، دعا إليه أعضاء مجلس الثورة القديم ، والمهندس صدقى سليمان ، رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وحصلت مناقشة فى المسألة سياسيا وعسكريا . وقد أوضحت هذه المناقشة أن هناك موضوعين منفصلين فى هذه القضية :

الموضوع الأول : السيطرة على الخليج .

والموضوع الثانى : غلق الخليج فى وجه الملاحة الاسرائيلية .

وأن معنى السيطرةعلى الخليج هو وضع قوات مصرية مع استمرار الملاحة الاسرائيلية . أما غلق المضيق فمعناه منع الملاحة الاسرائيلية . ويستتبعها تأمين عملية الغلق بالسيطرة على الخليج فى مواقع شرم الشيخ المختلفة .

وقد كان رأى المشير عبد الحكيم عامر« الذى صمم عليه » ، هو الغلق . وقال كلمة فى هذا الشأن : إنه لايمكن لقواتنا المسلحة أن تشاهد العلم الاسرائيلى يعبر أمامها » . ولم يصوت ضد هذا القرار سوى المهندس صدقى سليمان .

وأضاف الفريق محمد فوزى ، فى شهادته هذه أمام لجنة كتابة التاريخ ، أن « المطبوع فى ذهنه أن حسابات عبد الناصر كانت تتجه إلى ألا يتم شىء فى موضوع الخليج - أى لايغلق ولا يسيطر ولا حاجة أبدا » ! . وعندما سئل عن تأثير الضغط الذى كانت تقوم به بعض الاذاعات العربية بالنسبة لعملية غلق المضيق ودور الملاحة فيه - رد بأن الأهداف السياسية الحقيقية وراء هذا الموضوع كانت تنحصر فى نقطتين : إزالة قوات الطوارىء الدولية ، والسيطرة على خليج العقبة ، وليس غلق المضيق ! . وأن غلق المضيق لم يكن هدفا لغاية تاريخيه ! . .

وهذا الذى أورده الفريق محمد فوزى ، لاسند له فيه إلا قصة الاجتماع سالف الذكر الذى عقد فى بيت عبد الناصر . وقد سمع هذه القصة من عبد الناصر نفسه فى عام ١٩٦٨ - كما يقول . وهذه القصة تتعرض للنقض من وجوه عديدة :

فمن ناحية ، فإن أحدا من أعضاء مجلس الثورة القديم ، لم يذكر شيئا عنها ، ومنهم عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين . بل يذكر عبد اللطيف البغدادى العكس تماما ، فقد ذكر أنه وحسن ابراهيم كتبا خطابا إلى عبد الناصر يوم ١٧ مايو ، ولكنه أهمله ولم يرد عليه ولو من باب المجاملة ! . وأنه - أى عبد اللطيف البغدادى - كان يرى « من الأصوب ألا يعلن جمال عن اعتزامه تهديد الملاحة لاسرائيلية فى مضايق تيران ، حتى لاندفع اسرائيل إلى حرب نعتقد نا غير مستعدين لها . وألا يهتم جمال بمهاجمة بعض الدول العربية له إن اتخذ هذا الموقف » .

كذلك روى عبد اللطيف البغدادى أن أول اجتماع دار بين عبد الناصر وبينه مع زميليه كمال الدين حسين وحسن ابراهيم ، كان فى يوم

٢٩ مايو ـ أى بعد المؤتمر الصحفى الذى عقده جمال عبد الناصر فى اليوم السابق وأبدى فيه تشددا فى موقفه بالنسبة للملاحة الاسرائيلية فى مضيق تيران .

ثانيا ـ أنه حتى لو كان مثل هذا الاجتماع فى بيت عبد الناصر صحيحا ، فإن قراراته بغلق المضيق تكون غير ملزمة ، لسبب بسيط هو أن مجلس قيادة الثورة القديم لم يكن يمثل أية سلطة شرعية فى البلاد ، ولم يكن له أية أهمية فى تقرير مصير البلاد .

ثالثا ـ أن مانسب إلى المشير عبد الحكيم عامر من رأى فى ضرورة إغلاق المضيق ، إنما هو متعلق بالضرورة بإحلال قوات مصرية مسلحة محل قوات الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ . فإذا وضعت هذه القوات ، فإن الخطوة التى ستترتب عليها بالحتم هى إغلاق المضيق ، وهو ماعبر عنه المشير عامر بكلمته سالفة الذكر التى قال فيها : إنه « لايمكن لقواتنا المسلحة أن تشاهد العلم الاسرائيلى يعبر أمامها » . وقد ذكرنا من قبل أنه كان يستبعد الفكرتين : أى إرسال القوات المصرية ، وغلق المضيق .

رابعا ـ أن ماذكره الفريق محمد فوزى من أن هدف إغلاق المضيق لم يكن هدفا تاريخيا ، وأن « الأهداف السياسية الحقيقية وراء هذا الموضوع تنحصر فى نقطتين هما : إزالة قوات الطوارىء الدولية ، والسيطرة على خليج العقبة ، وليس إغلاق المضيق » ـ هو أمر غير صحيح بالمرة ، ويعدخطأ تاريخيا جسيما .

وفى الحقيقة أنه لايمكن الفصل بين عودة القوات المصرية إلى شرم الشيخ بعد إزالة قوات الطوارىء الدولية ، وسيطرتها على الخليج ـ وبين

إغلاق المضيق فى وجه الملاحة الاسرائيلية . فإذا وقع الشرط الأول ، وقع الشرط الثانى ! . ومن هنا علينا أن نربط بين الرأى المنسوب إلى المشير عبد الحكيم عامر بغلق الخليج وبين عودة القوات المصرية إلى شرم الشيخ . فقد وافق المشير فى البداية على فكرة عدم إرسال القوات المصرية إلى شرم الشيخ لتحل محل قوات الطوارىء الدولية ، حتى لايترتب على ذلك إغلاق الخليج ، فلما تقرر إرسال هذه القوات المصرية إلى شرم الشيخ ، أصبح من الضرورى إغلاق المضيق .

ومن هنا فإن مسئولية إغلاق مضيق تيران مرتبطة بمسئولية إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ ، ومرتبطة قبلا بمسئولية طرد القوات الدولية من شرم الشيخ ، ومرتبطة كذلك بمسئولية استمرار حشد القوات المصرية فى سيناء رغم تبين عدم وجود حشود اسرائيلية ! .

وعلى كل حال ، فإن هذا العرض يبين مدى الهوة التى كانت قائمة بين إمكانيات مصر العسكرية ، التى كانت تدفع قيادتها العسكرية إلى الحذر وتجنب إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ وإغلاق الخليج ، حتى لاتنساق إلى حرب ليست مستعدة لها - وبين طموح قيادتها السياسية - وهو طموح مشروع على وجه التحقيق - لاستعادة حق مصر فى العودة إلى شرم الشيخ ، وإغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية . كما يوضح ذلك مدى الخطأ الذى وقعت فيه القيادة العسكرية ، ليس فقط بقبول هذا القرار الذى يضع مصر على حافة حرب محققة ، بينما هى لا تملك الامكانيات العسكرية الكافية لخوضها والانتصار فيها - وإنما أيضا بقبول الموعد الضيق الذى حدد لها لاغلاق الخليج .

وهذا كله يصور مدى الضغط النفسى والسياسى الذى كان يثقل

على القيادة السياسية بسبب وجود القوات الدولية فى شرم الشيخ ، ومرور الملاحة الاسرائيلية فى البحر الأحمر رغم إرادة مصر ، حتى دفعها فى النهاية إلى اتخاذ قرارات فوق إمكانياتها العسكرية .

على كل حال ، فقد ترتب على قرار إغلاق مضيق تيران أن أخذ الشلل يدب تدريجيا فى خليج العقبة ، وتتوقف حركة الملاحة الاسرائيلية فى البحر الأحمر . فمن ناحية السفن التى كانت راسية فى « ايلات » ، فلم تتحرك ، وبالنسبة للسفن القادمة إلى الخليج من البحر الأحمر ، فقد أخذت تبطىء فى سيرها .

وقد تعدى الأمر ميناء إيلات إلى ميناء العقبة الأردنى ذاته . فوفقا لتصريحات المسئولين الأردنيين فى ذلك الميناء ، الذى كان يقع على مدى البصر من ميناء إيلات ، كان من المتوقع أن تصل السفينة الأمريكية « جرين أيلاند » ، ولكنها أرسلت إشارة تقول فيها إنها فى طريقها إلى إحدى الموانى الأثيوبية . وكان القنصل الأمريكى فى بور سعيد قد أبرق إليها بتغيير وجهتها . وفى واشنطن أعلنت الأنباء أن ناقلتى بترول ترفعان علم ليبريا كانتا متجهتين إلى اسرائيل بشحنة من البترول الايرانى أخلتا تتعمدان التأخير فى طريقهما إلى خليج العقبة ، لتجنب القيام باختبار عاجل لحصار الخليج من جانب مصر . وفى خلال الأسبوع الأول من إعلان عبد الناصر إغلاق المضيق ، لم تحاول سفينة ما متجهة إلى ميناء إيلات عبور هذا المضيق .

٣

اسرائيل فى الطريق الى قرار الحرب

حتى اعلان عبد الناصر اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، كانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية على يقين من أن مصر لا تريد الحرب . بل كانت تعتقد أن مصر لن تقدم على أى رد فعل ازاء أى عمل تتخذه اسرائيل ضد سوريا ، للأسباب التى ذكرناها . ولذلك يذكر « صفران » أنه « حين أخذ عبد الناصر فى البداية فى حشد قواته فى سيناء ، فسرت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ذلك بأنه مجرد استعراض أجوف . ومع أنها طلبت الى اشكول السماح لها باتخاذ الاجراءات الاحتياطية ، الا أنها تمسكت بأن اسرائيل مازالت مطلقة الحرية فى العمل ضد سوريا ! .

على أنه حين طلب عبد الناصر من قوات الطوارىء الدولية التمركز فى قطاع غزة ، ثم طلب سحبها كلية ـ وقع الافتراق فى وجهات النظر بين المؤسسة العسكرية والحكومة الاسرائيلية ، وكان الخلاف حول تقييم الموقف الجديد ، والسياسة التى يمليها هذا الموقف .

فقد أصبحت المؤسسة العسكرية الآن مقتنعة بأن عبد الناصر ينوى التدخل فى حالة وقوع هجوم على سوريا ، وأخذت تفسر هذا التصرف غير المتوقع من جانب عبد الناصر بالعامل السوفيتى ! . وفوق ذلك فقد رأوا أنه بانسحاب قوات الطوارىء الدولية ، فان الحدود بين مصر واسرائيل لن تعود خالية من نشاط الفدائيين ، ولذا فمن الضرورى بالنسبة لأمن اسرائيل ألا تعيش تحت ظل التهديد ، وانما عليها أن ترد بالقوة على أى خطوة تالية يقدم عليها الفدائيون ، حتى ولو أدى الأمر الى مواجهة واسعة النطاق مع القوات المصرية .

وقد قبلت الحكومة الاسرائيلية من المؤسسة العسكرية اعادة تقييمها لنوايا عبد الناصر ، ووافقت على أن سحب قوات الطوارىء الدولية قد خلق مشكلة أمن جديدة ـ ولكنها رفضت الانسياق وراء رأى المؤسسة العسكرية ، بسبب تقديرها للظروف السياسية ، وآثرت اتباع الوسائل الدبلوماسية لاستعادة الوضع السياسى السابق .

على أنه فى صباح يوم ٢٣ مايو أوقظ اشكول من نومه ، حين اتصل به الجنرال رابين ليبلغه بالأخبار التى وردت من القاهرة باغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية . وفى ذلك الصباح أبلغت المؤسسة العسكرية اشكول بأن الاقدام على عمل فورى قد أصبح لا مفر منه .

وقد عمد اشكول على الفور الى استدعاء ممثلى الأحزاب المعارضة للتداول . فالتقى فى تل أبيب بعدد ملحوظ منهم ، من بينهم جولدا مايير ، وموشيه دايان ومناحم بيجين ، وأعضاء آخرون من حزبى جاحال ورافى ، وقليل من زعماء الماباى Mapai منهم ـ الى جانب جولدا مايير ـ دافيد هاكوهين Hacohen كما حضر أعضاء الوزارة الاسرائيلية جميعهم .

وقد عالج المجتمعون فكرة تطبيق اسرائيل البند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الذى يرون أنه يعطيها حق الدفاع عن النفس فى حالة اصرار المصريين على الاستمرار فى اغلاق المضايق . ولكن النقاش دار حول الوسيلة ، وحول المدى الزمنى الذى يمكن أن تنتظره الحكومة الاسرائيلية . وقد برزت فكرة ارسال احدى السفن لعبور المضيق كتجربة عملية لمعرفة رد الفعل الذى سيحدث . على أن هذه الفكرة لقيت الاعتراض من القادة العسكريين ، الذين رأوا أنها تدع المبادرة فى يد عبد الناصر ، لأنها تتيح له الشروع فى هجوم شامل على اسرائيل قبل وصول السفينة الى شرم الشيخ بساعات . فضلا عن أن عبد الناصر يمكن أن يسمح لتلك السفينة بالمرور ، ثم لا يلبث أن يتصدى لغيرها من السفن بعد أسابيع قليلة .

وقد برزت فى هذا الاجتماع والاجتماع الثانى الذى عقدته الوزارة الاسرائيلية فى نفس اليوم ضرورة الاسراع فى اتخاذ اجراء عسكرى ضد مصر . فقد نظر الاجتماع الأول طلبا للولايات المتحدة الى اسرائيل بتأجيل ارسال السفينة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، فوافق موشيه ديان على أساس أن تشرع اسرائيل عقب انتهاء هذه المدة فورا فى توجيه ضربة الى مصر تلحق بقواتها المسلحة خسائر فادحة . كما صرح موشيه كارمل Moshe Karmel وزير المواصلات فى الاجتماع الثانى بأن كل ساعة تمر دون القيام بعمل عسكرى ، ستؤدى الى « دعم مركز الدكتاتور المصرى » ! .

وفى الوقت الذى كانت الحكومة الاسرائيلية تتناقش احتمالات استخدام القوة العسكرية ، أخذت تنشط دبلوماسيا . ففى منتصف ليلة ٢٤ مايو ، غادر أبا ايبان ، وزير الخارجية ، البلاد الى باريس لمقابلة الجنرال ديجول . وفى هذا الاجتماع أبدى أبا ايبان الرأى بأن

اغلاق المضيق يعد بمثابة اعلان الحرب على اسرائيل ، وأن حكومته لا تستطيع أن تخلد الى السكينة تجاه قضية اغلاق المضيق ، وأن التأخر فى وضع حد لهذه القضية يعجل بخطر اندلاع الحرب .

على أن ديجول لم يكن مقتنعا بوجهة نظر الاسرائيليين . فقد كانت لديه وجهة نظره الخاصة التى ترى أن العالم يقترب لحد كبير من حرب عالمية ثالثة ، وأن اندلاع الحرب بين اسرائيل والعرب يعجل من وقوع الانفجار الكبير . ولهذا السبب لم يكن يرى فى اغلاق مضيق تيران مشكلة بالغة الخطورة الى درجة التهديد باندلاع الحرب .

وتقول جولدا مايير ان ديجول حذر أبا ايبان قائلا انه مهما حدث فلا يجب على اسرائيل أن تبدأ بالخطوة الأولى قبل أن يبدأ الهجوم المصرى بالفعل ، وعندما يقع هذا الهجوم فسوف تتحرك فرنسا لانقاذ الموقف . وقد سأله أبا ايبان عما يكون الحال لو أن اسرائيل لم تعد موجودة فى ذلك الحين ليتسنى انقاذها ؟ . ولم يرد ديجول على هذا السؤال ، واكتفى بالقول فى وضوح بأن استمرار تأييد فرنسا لاسرائيل يعتمد كلية على ما اذا كانت سوف تستجيب لهذا الكلام أم لا ؟ .

على أن موقف انجلترا كان أكثر تشجيعا من موقف فرنسا . فقد كان هارولد ولسون يرى ضرورة القيام بعمل فى هذا الموضوع يستعيد لاسرائيل حرية ملاحتها فى البحر الأحمر والمرور فى المضايق . وقد سافر أبا ايبان إلى واشنطن ، التى كان واضحا أن مفتاح الحل فى يدها ، واجتمع بالرئيس جونسون ، وعاد حاملا تقريرا مفصلا من نحو خمس عشرة صفحة حول هذا الاجتماع . وكان واضحا من الملاحظات التى قدمها أنه غير متحمس للقيام بعمل عسكرى .

فى ذلـك الحـين كانت فكـرة الحـرب تنـاقش بين العسكـريين الاسرائيليين . وكانت وجهة نظر موشيه ديان أن المعركة مع مصر يجب أن تستهدف تدمير قوتها العسكرية ، وليس إعادة فتح المضيق للملاحة الاسرائيلية . ذلـك أن خطورة إغلاق عبد الناصر للمضيق لاتتمثل فقط فى الاغلاق نفسه ، وإنما فى محاولته إظهار اسرائيل فى مظهر العجز أمـام العـرب . ومن ثم فعـلى اسرائيل أن تثبت العكس ، وإلا فإن وضعها فى المنطقة سوف يتعرض للتدهور باستمرار بعد ذلك .

على أن موشيه ديان كان يرى أن لا تتعـدى القـوات الاسرائيلية النصف الشرقى لسيناء وتصل إلى قناة السويس . فقد كان يخشى أن يؤدى ذلك إلى إثارة أزمة دولية . بينما كان بعض العسكريين الآخرين ، مثـل إيجال آلون ومايير آميت يرى ضرورة الوصول إلى قناة السويس والتهديد بغلقها للمساومة بها على فتح مضيق تيران ! .

وفى يوم ٢٧ مايو ، عقـد مجلس الـوزراء الاسرائيلى اجتماعا طارئا لاتخاذ قرار حاسم فى مسألة الحرب والسلم . وكان أشكول قد تلقى مذكرة من الاتحاد السوفيتى تحذره من القيام بأى هجوم ، فى الوقت الذى كان عبد الناصر يتلقى بدوره تحذيرا مماثلا من الرئيس الأمريكى جونسـون . وقد حضر أبا إيبان الاجتماع الوزارى فور وصوله حيث عرض رأيه المعارض لفكرة الحرب .

وكانت وجهة نظر أباإيبان هى أنه طالما أن اسرائيل لاتملك قوة بحرية فى مياه العقبة ، فستكون عاجزة عن القيام بهجوم عسكرى محدود ، وإنما سيكون عليها أن تغزو سيناء . فإذا فعلت ذلك وأجبرتها الدول على الانسحـاب منهـا مرة أخـرى كما حدث فى حرب ١٩٥٦ ، فإن الانتصار الاسرائيلى فى سيناء سوف يكون بلا ثمرة ! . وقال انه يذكر

كيف اجبرت الدول بن جوريون يوم ٧ نوفمبر ١٩٥٦ على إصدار الأمر بالانسحاب من جميع المواقع التى احتلتها القوات الاسرائيلية . ففيم إذن الجهود التى بذلت حينذاك ، ولأى شىء قتل الجنود ؟ . إن اسرائيل تستطيع أن تحقق النصر فى الحرب ، وقد تدفع فى ذلك ثمنا أكبر ، ولكنها ستضطر فى النهاية إلى الانسحاب من الأراضى التى احتلتها دون أن تحصل على شىء ! .

على أن وجهة نظر أبا إيبان لقيت الرفض من المؤسسة العسكرية ، وقد شارك إيجال آلون ورفاقه فى حزب « أحدوت أفودا » المؤسسة العسكرية فى مخاوفها ، واتخذوا جانب التدخل العسكرى السريع بدون إبطاء ، وأن أى تأخير سوف تنجم عنه أخطار كثيرة ، وسيترتب عليه سقوط ضحايا إسرائيليين كثيرين . وكان معظم وزراء حزب الماباى من هذا الرأى ، وكذلك كان أشكول

على أن بعض الوزراء أعربوا عن معارضتهم للتدخل العسكرى . وبعضهم لم يرفض التدخل العسكرى كمبدأ ، ولكنهم كانوا يرون أن الشروط المناسبة لعمل عسكرى ناجح لم تتوفر بعد . والبعض الثالث كانوا يرون ضرورة ادخال تعديل وزارى يؤدى إلى تشكيل وزارة قومية ، وتعيين وزير دفاع جديد كانوا يرشحون له موشى ديان ، وذلك قبل التدخل العسكرى . بينما كان البعض الآخر يشك فى إحراز النصر ، وقلة منهم كانت تتوقع الأسوأ ، والبعض يشك فى قدرة الجيش . لهذا السبب كانت نتيجة القرار : تسعة إلى جانب التدخل العكسرى ، وتسعة ضد هذا التدخل ! .

وقد اضطر مجلس الوزراء الاسرائيلى إلى عقد اجتماع آخر يوم ٢٨ مايو ، ولكن الأغلبية اتخذت قرارا بالتريث .

على أن المؤسسة العسكرية فى اسرائيل اعترضت على قرار التريث حين أبلغه لها أشكول . وكانت وجهة نظر القادة العسكريين أنه من الصعب البقاء والانتظار فى الصحراء لوقت طويل . وأن معنويات الجيش تتدهور سريعا ، خصوصا بعد أن صدرت له عدة أوامر متعارضة . فبعد أن استعدت كثير من الوحدات للقيام بالهجوم ، ألغيت هذه الأوامر . ومن المستحيل الاحتفاظ بروح القتال عالية فى هؤلاء فى مثل هذه الظروف . وأنه فى أحد المواقع رفض جنود المظلات النزول من الطائرة التى أقلتهم رغم تكرار إنذارهم للمرة الثالثة أو الرابعة . كما حصلت بعض حالات فردية هرب فيها الجنود . وبالتالى فإن الانتظار لأكثر من ذلك يعد خطرا من الوجهة العسكرية .

وقال القادة العسكريون لأشكول إنه حتى لو حدث أن تدخلت القوى الكبرى لحل الأزمة ، فإن ذلك سوف يقضى تماما على صورة اسرائيل فى عين العرب ، وسيحفزهم على القيام بمزيد من الضغط . كما أنه من غير المقبول ارسال سفن اسرائيلية عبر خليج العقبة تحت الحماية الأجنبية .

وانتهوا إلى القول بأن الخطر الآن لم يعد يتهدد تيران فقط ، بل أصبح يتهدد الوجود الاسرائيلى ذاته ! .

وقد غادر القادة العسكريين أشكول وهم يحسون بالغم ، ونفوسهم تملؤها الهواجس والنذر . وأخذ استياؤهم فى الأيام التالية يتزايد . وسرعان ماسرت الاشاعات عن « زحف وشيك على القدس والقيام بانقلاب عسكرى » ! .

ويحرص الكتاب الاسرائيليون والموالون عاطفيا لاسرائيل على إنكار دور المؤسسة العسكرية فى صنع السياسة الاسرائيلية ، حتى ليصف صفران ذلك بأن « هراء » . كما يذكر « لاكور » أن اسرائيل ليست مصر أو سوريا ، لأن « الكولونيلات » فيها لامطامع لديهم فى الحكم ، ولاهم يرغبون فى أن يلعبوا دورا فى السياسة ! .

وهذا الكلام يتوقف على تحديد المقصود بالـ « كولونيلات » : هل هم الضباط العاملون ، أم هم الضباط المحترفون ، سواء أكانوا فى صفوف الجيش العامل أم فى صفوف الأحزاب والحكومة ـ كموشيه ديان أو إيجال ألون واسرائيل جاليلى وشيمون بيريز ـ خصوصا إذا عرفنا أن حوالى ٤٥ فى المائة من رجال السياسة الاسرائيليين على الأقل ـ وفقا لاحدى الدراسات ـ ارتبطوا بالعمل العسكرى بشكل أو بآخر . فهم إما تجندوا فى جيوش أجنبية ، أو كانوا يعملون فى المنظمات الارهابية قبل ١٩٤٨ ، أو خدموا فى جيش اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ .

ومع ذلك ، فمن الثابت أن دور المؤسسة العسكرية فى صنع السياسة الاسرائيلية قد ازداد خلال السنوات السابقة التى تولى فيها ليفى اشكول وزارة الدفاع ورئاسة مجلس الوزراء . ويرجع ذلك إلى المعارضة التى كان يتلقاها اشكول من خصومه السياسيين فى مجال الدفاع .

فمنذ الخلاف الذى وقع بينه وبين بن جوريون وأدى إلى انقسام حزب الماباى عام ١٩٦٥ ، أخذ بن جوريون وأنصاره ممن هم على درجة كبيرة من الخبرة فى شئون الدفاع ، مثل موشيه ديان وشيمون بيريز وايسر هارل Esser Harel ، يهاجمون اشكول ، ويتهمونه بإهمال شئون الأمن القومى . وقد عمد أشكول فى مواجهة هذه الاتهامات الى

الاستجابة إلى جميع الطلبات التى كانت تقدم له من المؤسسة العسكرية بخصوص اعتمادات الميزانية وأعمال الردع العسكرية المختلفة وغيرها .

وفى خلال السنوات الثلاث التى قضاها اشكول وزيرا للدفاع ، كانت القوات الاسرائيلية قد تطورت وتزايد عتادها بدرجة سريعة . فقد حصلت ـ فيما حصلت عليه ـ على صواريخ هوك ، و٤٨ قاذفة من طراز سكاى هوك ، ومئات من الدبابات من طراز باتون ، فضلا عن غواصتين ، وكثير من المعدات الأخرى .

وفى الوقت نفسه ، أخذت المؤسسة العسكرية فى اتباع أساليب جديدة وخطرة من الأعمال العسكرية فى الاشتباكات المتكررة مع سوريا ـ مثل استخدام الطيران فى مهاجمة القواعد السورية ، وتوغل الطائرات الاسرائيلية فى عمق الأراضى السورية فى تتبعها لطائرات العدو ! .

ورغم ذلك لم يسكت خصوم اشكول ، حتى شعر زملاؤه فى الوزارة أنه قد مضى فى الخضوع لنفوذ قادة المؤسسة العسكرية إلى حد بعيد ، وأنه قد سلم لهم فى شئون الدفاع ! . بل ذهب بعض خصومه السياسيين إلى أنه لم يعد له رأى فى أى أمر من الأمور ، بما فيها شئون الدفاع ! .

٤

قرار الضربة الأولى بين المشير عامر وعبد الناصر

رأينا كيف أخذ دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية فى التزايد عند قيام أزمة مايو ١٩٦٧ ، حتى وصل إلى حد إلغاء منصب وزير الدفاع من الناحية الفعلية ، وكيف أخذت تمارس الضغط على حكومة أشكول من أجل اتخاذ قرار الحرب ، حتى ذهبت إلى التلويح بالزحف على القدس والقيام بانقلاب عسكرى والاستيلاء على السلطة ، عن طريق إطلاق الاشاعات بذلك .

وقد جاءت اتفاقية الدفاع المشترك بين عبد الناصر والملك حسين بالقاهرة فى يوم ٣٠ مايو ، لتزود المؤسسة العسكرية بمزيد من وسائل الضغط . فقد أورد مراسل اليونايتدبرس فى ذلك الحين أن الخبراء العسكريين الاسرائيليين قد اعترفوا بالنتائج السياسية الخطيرة المترتبة على الاتفاق المصرى الأردنى . وقال إن الاتفاق يطوق اسرائيل التى أصبح ظهرها الآن إلى البحر مباشرة . كذلك أورد مراسل رويتر أن الرسميين فى اسرائيل قد عقبوا على اتفاقية الدفاع المشترك بأنها ضربة

للنفوذ الغربى ، وقال إن « العناصر العسكرية فى اسرائيل تضغط لاتخاذ تدابير سريعة » .

وهكذا أدى الضغط من جانب العسكريين العاملين والسياسيين إلى تأليف وزارة الحرب يوم أول يونية ١٩٦٧ ، التى أعطت وزارة الدفاع لموشيه ديان ، الذى كان قد عاد منذ وقت قريب هو وضباط أركان حربه من بعثة تدريبية طويلة فى فيتنام ، كما ضمت ـ فيمن ضمت ـ مناحيم بيجين ، الرئيس السابق لمنظمة الأرجون الارهابية ، والمسئول عن مذبحة دير ياسين .

وعلى أثر استلام ديان مهام وزارة الدفاع ، حصلت تعديلات فى صفوف القادة العسكريين . فقد أصبح الجنرال بارليف Barlev نائبا لرئيس الأركان ، وعين الجنرال بن زور BenZur (رئيس الأركان الأسبق ومن المؤيدين لحزب رافى) مساعدا خاصا لديان .

وفى يوم ٢ يونية ١٩٦٧ تحددت بصفة نهائية خطة العمليات فى سيناء . وكانت تقوم على اختراق سيناء على طول أربعة محاور : اثنان منهما يتوازيان فى منطقة رفح فى الطرف الجنوبى لقطاع غزة . واثنان فى وسط سيناء . كما قامت الخطة على ألا تصل القوات الاسرائيلية إلى قناة السويس أو إلى مضيق تيران .

وفى يوم ٤ يونية كان على الوزارة أن تتخذ قرارها فى شأن الضربة الجوية . وقد أوضح ديان أنه لو أخذت اسرائيل مصر على غرة ، فسوف تعطل على الأقل مائة طائرة من سلاحها الجوى ، وهو مايعادل ما يمكن أن تحصل عليه اسرائيل فى الشهور الستة التالية من مساعدات ، إذا قبلت إحدى الدول مدها بهذه المساعدات . وأن

الضربة الأولى سوف تحدد من مِن الطرفين سوف يتلقى النصيب الأوفى من الاصابات ، وسوف تغير على وجه التحقيق ميزان القوى . فإذا أفلحت القوات الاسرائيلية فى اختراق سيناء ، فسوف تجبر القوات المصرية على اتخاذ موقف الدفاع ، وهو أمر مهم جدا ، لأنه مع وجود مئات الدبابات المصرية فى سيناء على كل محور من المحاور المؤدية إلى اسرائيل فسوف يكون من الخطورة بمكان السماح لهذه الدبابات بشن هجومها الذى يمكن أن يهدد اسرائيل . ومن ثم فمن الضرورى بالنسبة لاسرائيل أن تبدأ بالضربة الأولى .

فى ذلك الحين كان معظم الوزراء قد أصبحوا على قناعة تامة بأن الحرب لم تعد أمرا يمكن تجنبه . وحتى أبا إيبان انضم إلى الصقور منذ أول يونية - كما قال فيما بعد . وفى يوم ٤ يونية وافقت الوزارة على الخطة العسكرية بدون أخذ أصوات رسميا . فقد فوض أشكول الجيش فى تحديد الوقت والمكان والطريقة المناسبة لشن الحرب . وقد اختار ديان صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ .

فى الوقت الذى كانت الأمور فى اسرائيل تمضى نحو قرار الحرب الهجومية ، كانت الأمور فى مصر تمضى نحو تفادى القيام بهذه الحرب مهما كان الثمن . وكان هذا هو رأى القيادة السياسية ممثلة فى الرئيس جمال عبد الناصر ، وتلك هى مسئوليتها التاريخية .

وفى الحقيقة أن رأى المؤسسة العسكرية المصرية كان مماثلا لرأى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، وهو أنه إذا كان لامفر من الحرب ، فلتكن حربا هجومية . وبمعنى آخر أنه إذا كان الاحتفاظ بالمكاسب السياسية الممثلة فى إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، وحرمانها من منفذها إلى البحر الأحمر ، من شأنه حتما أن يؤدى إلى

الحرب ، فلتكن هذه الحرب حربا هجومية تكون المبادرة فيها فى يد مصر .

وهذه الحقيقة ربما كانت منشأ القصة التى رويت عن أن المشير عبد الحكيم عامر أصدر بالفعل تعليماته إلى سلاح الجو المصرى بمهاجمة القواعد العسكرية الاسرائيلية يوم ٢٧ مايو ، وأن خبر هذه التعليمات وصل إلى اسرائيل عن طريق أحد المطارات المصرية فى سيناء ، فأبلغت أمريكا التى أبلغت بدورها روسيا ، وتدخلت الدولتان لدى عبد الناصر ، فأوقف الهجوم . وقد أورد الفريق مرتجى هذه القصة ، فذكر أن القوات الجوية المصرية تلقت أمرا بتوجيه ضربة جوية للعدو يوم ٢٧ مايو ، ثم ألغى الأمر ! .

على أن القصة فى الغالب قد لفقها أنصار المشير عبد الحكيم عامر لالقاء التبعة على عبد الناصر . ذلك أنه مهما كانت مخالفة المشير لرغبة عبد الناصر فى بعض الأمور الهامة ، إلا أنه لم يكن ليستطيع بحال أن يزج بمصر فى حرب من وراء ظهر عبد الناصر ! ، الذى تقع عليه المسئولية الأولى عن البلاد .

وقد خلت المصادر الاسرائيلية من أى ذكر لهذه القصة . ففى صباح يوم ٢٧ مايو ، وهو اليوم الذى يفترض ـ وفقا للقصة ـ أن خبر الهجوم المصرى المزعوم قد وصل إلى اسرائيل فى اليوم السابق له ، أورد موشيه ديان أن عزرا وايزمان ، رئيس العمليات ، جاء لزيارته فى الصباح الباكر ، وأبدى رأيه بأنه إذا لم تبادر اسرائيل بالهجوم فورا ، فستفقد فرصتها ، لأن مصر ستضرب الضربة الأولى . وقد رد عليه ديان قائلا بأنه « ليس متأكدا من النوايا المصرية » ، وأنه « يود أن يعرف رأى

المخابرات الاسرائيلية فى هذا الشأن ، حتى يتسنى له أن يكون رأيه بنفسه » .

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر ـ كما يروى ديان ـ « جاء لى نائب رئيس المخابرات حاملا التفصيلات التى طلبتها . وقد أظهرت أن المصريين قد صار لهم فى سيناء نحو ٩٠٠ دبابة ، وأكثر من مائتى طائرة ، ونحو ثمانين ألف جندى . وقد بدا لى من هذه المعلومات ومن معلومات إضافية كثيرة ، فضلا عن رأيى الشخصى ، أنه فيما عدا الخطط التى لدى مصر فيما يتصل بقواتها البرية ، فإن لديها خطط أخرى لشن هجوم جوى يصاحب هجومها البرى ، أو تقوم به كرد فعل لأى هجوم من جانبنا . كما أعطانى أيضا تقريرا موجزا عن رد الرئيس جونسون على طلبنا يقول فيه : اعطونا الوقت الكافى وسوف نفتح المضايق ونضمن حرية الملاحة . أما إذا عملتم منفردين عنا فسنكون منفردين عنكم . وإذا كففتم عن الهجوم وهاجمكم المصريون فسوف نساعدكم » .

ومن هذا الكلام ، المستند إلى معلومات المخابرات الاسرائيلية ، يتضح تلفيق هذه القصة عن صدور تعليمات من المشير عبد الحكيم عامر بشن هجوم جوى على القواعد الاسرائيلية يوم ٢٧ مايو .

وفى الحقيقة أن عبد الناصر كان يقف فى ذلك الحين موقف المعارضة الصلبة للضربة الأولى ، الذى بناه على الأسس الآتية :

أولا ـ أن المجتمع الدولى كله معارض لقرار الضربة الأولى من أى طرف من الأطراف . وكان حديث الرئيس الفرنسى ديجول واضحا فى

أن فرنسا سوف تبنى موقفها على أساس : من يبدأ بإطلاق الرصاصة الأولى ؟ .

ثانيا ـ مراسلات الرئيس الأمريكى جونسون التى تحدث فيها عن ضرورة ضبط النفس ، والتعاون مع الأمم المتحدة ، واستعداده لايفاد نائبه للتباحث مع مصر فى كل هذه الأمور والوسائل التى تخرج العالم من الأزمة . وكان أهم هذه الرسائل تلك التى تسلمها السفير المصرى يوم ٢٦ مايو يطلب فيها الرئيس الأمريكى من مصر ألا تكون البادئة بإطلاق النار ، وإلا فانها سوف تواجه نتائج خطيرة . وقد ذكر عبد الناصر أن مستشار الرئيس الأمريكى طلب السفير المصرى فى وقت متأخر من الليل فى واشنطن ، وأبلغه أن لدى اسرائيل معلومات بأن مصر سوف تهاجمها ،حذره من أن ذلك سوف يعرض مصر لموقف خطير ، وناشده ضبط النفس . وقال إنهم « يفعلون نفس الشىء أيضا مع اسرائيل » .

ولم يكن لهذه المعلومات التى وصلت واشنطن من اسرائيل صلة بقصة الهجوم المصرى الجوى المزعوم ، وقد أوردها ديان حين ذكر أنه قابل مايير أميت يوم ٢٦ مايو ، فروى له تقديره للموقف العسكرى ، حيث تهدد الدول العربية المجاورة بشن حرب شاملة ضد اسرائيل ، وتحشد مصر نحو ثمانمائة دبابة فى سيناء تواصل تعزيزها ، الأمر الذى يشير إلى أن الهجوم قد أصبح وشيك الوقوع . ولذلك فقد أرسلت اسرائيل هذه المعلومات إلى واشنطن مؤكدة على خطورة الموقف ، ومطالبة بأن تعلن الأخيرة استعدادها للدفاع عن اسرائيل كما لو كانت هى الولايات المتحدة .

ثالثا ـ مطالبة الاتحاد السوفيتى لمصر أيضا بضبط النفس . ويقول

عبد الناصر أنه فى نفس الليلة التى تسلم فيها السفير المصرى رسالة جونسون ، « طلب السفير السوفيتى مقابلتى بصفة عاجلة فى الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف الليل ، وأبلغنى بطلب ملح من الحكومة السوفيتية بألا نكون البادئين بإطلاق النار » .

وفى الحقيقة أن قرار عبد الناصر بعدم البدء بإطلاق الرصاصة الأولى يرجع إلى ماقبل تسلمه رسالة الرئيس الأمريكى أو مقابلة السفير السوفيتى ! . ففى يوم ٢٥ مايو ، وكما يذكر الفريق مرتجى عن ذكريات المؤتمر الذى عقده المشير عبد الحكيم عامر يوم ٢٥ مايو ، وحضره عبد الناصر - فقد ظهرت نوايا عبد الناصر ضد بدء مصر بالضربة الأولى بصفة أكيدة . إذ قال :

« أعتقد أن الضربة الأولى ستوجهها اسرائيل نحو قواتنا الجوية بهدف الحصول على السيطرة الجوية . ويجب الاستعداد لها » .

وقد رد الفريق أول محمد صدقى محمود ، قائد القوات الجوية فى ذلك الوقت ، متدخلا قائلا : « أنا أستصوب أن نكون البادئين بالضربة لانتزاع السيطرة الجوية منهم » ! .

ولكن عبد الناصر أجاب حاسما الموضوع بقوله : « لقد اتخذنا قرارا سياسيا بألا نكون البادئين بالضرب . وعليكم أنتم تفادى ضربة العدو الأولى » .

وقد أورد شمس بدران فى محاكمته ما يؤيد ذلك . فقد ذكر أن الفريق محمد صدقى محمود اعترض على الرئيس عبد الناصر وقال له : « أنا ماقدرش . دى تبقى عملية تعجزنى وتشلنى » ! . فرد المشير

عليه قائلا : « تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه أمريكا ، أو تحب تنضرب الضربة الأولى وتواجه اسرائيل بس ؟ » . فقال : « خلاص ، أنا موافق » .

وهذا الكلام ينفى تماما أن المشير أصدر تعليماته فى اليوم التالى إلى سلاح الجو المصرى بتوجيه الضربة الأولى إلى القواعد العسكرية الاسرائيلية .

وفيما يبدو أن تقديرات القيادة العسكرية المصرية لخسائر التعرض للضربة الأولى من اسرائيل ، كانت تقديرات خاطئة . ففى رد شمس بدران على سؤال للمحكمة قال : « الضربة الأولى ماكانتش تفرق فى هذا الموقف . لأنه لو كان حصل أننا ضربنا الضربة الأولى كانت خسائرهم تبقى ١٠ فى المائة ، وبعدين يقوموا بالضربة الثانية ويعجزونا ١٠٠ فى المائة » ! .

وقد ذكر الفريق محمد فوزى أن تقدير الفريق أول محمد صدقى لخسائر الضربة الأولى كانت ١٥ فى المائة ، ولكنه قال إن هناك احتمال « تكسيح » القوات الجوية ! . وقد استخدم فى ذلك التعبير الانجليزى وهو كلمة Cripple .

على كل حال فإن رواية الفريق مرتجى عن نوايا عبد الناصر المبكرة بالنسبة لعدم البدء بالضربة الأولى ، تشير إلى أن عبد الناصر كان يطمع فى تفادى الحرب مع اسرائيل ما أمكن ، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بالمكاسب السياسية التى حققها من إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية . ولذلك حين برزت فى أثناء المؤتمر العسكرى سالف الذكر يوم ٢٥ مايو فكرة احتمال استخدام السفن الاسرائيلية

مضيق العقبة من الممر المجاور للأراضى السعودية ، ورأى البعض تلغيم هذا الممر ، رفض عبد الناصر هذه الفكرة ، وأبدى رأيه بأنه إذا حاولت السفن الاسرائيلية المرور من مضيق العقبة المجاور للأراضى السعودية ، فلا نتعرض لها ، لأننا سنتخذ من هذا المرور مادة للدعاية اللازمة . ويجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن الممر المجاور للأراضى السعودية ، وهو الممر الآخر لمضيق تيران ، لم يكن عمليا ، وكان قليل الاستعمال بسبب الصخور .

على أن عرضنا السابق لاتجاهات المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، يبين أن المشكلة كانت قد تجاوزت فى ذلك الحين قضية المرور من مضيق تيران ، وأصبحت قضية هيبة اسرائيل فى المنطقة العربية ، التى حطمتها اجراءات عبد الناصر . وبالتالى كانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ترى فى الحرب إنقاذا للوجود الاسرائيلى ذاته .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : إلى أى حد يمكن تحميل قرار القيادة السياسية بعدم البدء بالضربة الأولى ، مسئولية هزيمة ١٩٦٧ بحجمها المعروف ؟ .

فى الحقيقة أن القوات المسلحة المصرية فى ذلك الحين ، بعتادها وتدريبها وقيادتها العسكرية ، كانت فى حالة لاتسمح لها بالتورط فى الحرب ، لامع اسرائيل وحدها ، ولا مع اسرائيل تساندها الولايات المتحدة . وهذا الكلام يمكن استخلاصه بسهولة من كتابات العسكريين المصريين الذين اشتركوا فى قيادة هذه المعركة . وربما كانت معرفة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بهذه الحقيقة هو سر تلهفها على المبادرة بالهجوم والدخول فى معركة تصفية مع مصر .

ومن المفيد ، لوضع قرار عدم البدء بالضربة الأولى فى موضعه الصحيح ، أن نستعرض ـ فى إيجاز شديد ـ أوضاع القوات المسلحة المصرية فى اليوم السابق مباشرة على الحرب ، أى فى يوم ٤ يونية ١٩٦٧ ، وذلك من واقع مذكرات قائد جبهة سيناء فى ذلك الحين ، وهو الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى ، يقول :

« مضى حتى الآن ـ أى بنهاية يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ثلاثة أسابيع على رفع درجات الاستعداد للقوات وفتحها تعبويا فى سيناء ، ولم تستقر الأوضاع بعد ، ولم تنته القيادة العليا إلى قرار حاسم محدد وواضح . فمرة يركز المجهود الرئيسى للدفاعات فى القطاع الأوسط ، وأخرى يوجه الاهتمام إلى الغردقة ، فترسل لها القوات البرية والبحرية والجوية . ومرة ، وبناء على تدخل الزعامة السياسية ، يتحول الاهتمام إلى شرم الشيخ ، ثم إلى القطاع الشمالى . ثم تتوهم القيادة العليا ، بناء على نصيحة تقدم لها ، أن القطاع الجنوبى لايقل أهمية عن غيره ، إن لم يكن يفوقها ، فتأخذ بفكرة الهجوم المدرع المكثف المعادى من هذا الاتجاه ! .

« وفى كل مرة ، ترسل القوات ، وتعزز ، وتجرى تحركات بالعرض وبالطول فى أنحاء سيناء دون توقف ودون هدف ! . واستدعى كل هذا تغييرا فى القيادات ، وتعديلا فى المهام . والقيادة العليا تتمركز فى القاهرة ، وقد أخذت على عاتقها التخطيط والتنسيق والمتابعة على مستوى الدول المشتركة ـ مصر والأردن وسوريا والعراق . رغم أنها لاتمتلك العناصر القادرة على القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل » .

ثم يتحدث الفريق مرتجى عن القوات الاحتياطية ، فيقول إنها« دفعت إلى الميدان بمجرد تعبئتها ، ووصل تعدادها إلى أكثر من

نصف إجمالى أفراد المسرح ، فقد بلغ عدد أفراد الاحتياط ١٠٣٩ ضابطا ، و ٨٠٫٦٥٠ رتبة أخرى ، من جملة ١٣٠٫٠٠٠ مقاتل » . وكان معظم أفراد الاحتياط ممن لم ينالوا أى حظ من التدريب من سنين طويلة ، ومع ذلك كانت هذه الوحدات الاحتياطية تدخل فى التقديرات كما لو كانت كاملة العتاد والعدة . والطريف أن بعضهم لم تتح له الفرصة لارتداء ملابسه العسكرية ، فوصل إلى الميدان بملابسه المدنية ! .

أما عن أوضاع القوات البرية ، فقد ذكر الفريق مرتجى أنها تعرضت لتنقلات لم يكن هناك أى مبرر لها ، أثرت على كفاءتها وبددت حيويتها : « وحدات تأخذ أوضاعها فى الأماكن المخصصة لها ، وتتفهم مهامها ، وتلم بطبيعة الأرض وبأوضاع القوات المجاورة وموقف العدو أمامها ، وتنفذ اجراءات المعركة بالكامل ، لكن لاتلبث أن تصدر لها الأوامر بترك أماكنها إلى أماكن جديدة غريبة عليها ، وتخصص أماكنها القديمة لوحدات جديدة بنفس الحجم ! . ووحدات تقطع مئات الكيلومترات دون أن تستقر على حال ! . وفضلا عن ذلك فقد دفعت القيادة العليا بكل القوات المتيسرة إلى سيناء ، دون الاحتفاظ باحتياطيات كافية خارج مسرح القتال يمكن استخدامها فى مجابهة المواقف الطارئة » .

أما القوات البحرية ، فقد توزعت على البحر المتوسط والبحر الأحمر . وقد أرسل القسم الأكبر منها والأكثر فاعلية إلى البحر الأحمر ، تحت تأثير فكرة خاطئة وتوهم بأن عمليات اسرائيل سوف توجه ضد شرم الشيخ والغردقة . فبقى هذا القسم الرئيسى دون استغلال . بينما بقى القسم الآخر ، الذى احتفظ به فى البحر المتوسط ، يمثل « قطعا غير صالحة أساسا للعمل بسبب كفائتها الفنية ، ولاتوفر تفوقا معينا على

البحرية الاسرائيلية ، مما جعلها لاتحرك ساكنا فى مراحل القتال الأولى . وبذلك فقدت القوى البحرية تفوقها البحرى الذى كانت تمتلكه قبل الحرب ! .

ثم يتناول الفريق مرتجى أوضاع القوات الجوية والدفاع الجوى ، فيذكر أن عدد الطائرات التى كانت صالحة للقتال من مقاتلات ومقاتلات قاذفة ، كان يبلغ ١٧٠ طائرة ، بينما كان يبلغ عدد القاذفات ٩٦ من مختلف الأنواع . وكان عدد الطيارين أقل من عدد الطائرات .

وكانت وحدات اصلاح المطارات والممرات ينقصها معدات الاصلاح الحديثة . والخدمة الأرضية الفنية لم تكن على المستوى المطلوب فى جميع الحالات . ولم تسلم وحدات وأطقم التوجيه من العجز . ولم يكن الدفاع المضاد للطائرات على المطارات كافيا . وبعض المطارات تركت بلا أسلحة مضادة للطائرات ، واذا وجدت تكون قاصرة على الرشاشات التى لا تصلح الا للهجوم المنقض المنخفض ! .

أما الرادارات فلم تكن لتكشف عن طائرات معادية تطير على ارتفاع أقل من خمسمائة متر . وكان هناك نقص فى وحدات الدفاع الجوى من المدفعية المضادة للطائرات ، التى أنيط بها الدفاع عن الأغراض الحيوية فى البلاد والقواعد الجوية والمطارات وأماكن تجمع الوحدات والدبابات . وكان من المأمول أن تصل الى ٢٧ كتيبة صواريخ نيران موزعة على قطاعات القناة والدلتا والقاهرة والاسكندرية وأسوان ، ولكنها لم تكتمل قبل نهاية شهر مايو ١٩٦٧ .

يضاف الى ذلك أنه كان على رأس القوات المسلحة المصرية من كان يشغل أكثر من منصب ، ويكلف بأكثر من نشاط من الأنشطة الحيوية فى الدولة ، ويشترك فى أعمال سياسية ورقابية أبعدته عن ممارسة القيادة العسكرية على أعلى مستوى ! . وكان قادة القوات على مختلف المستويات يختارون على أساس الولاء وليس الكفاءة . وقد أعيد النظر فى هذا الاختيار عندما أصبحت الحرب وشيكة ، ولكن بعد أن سبق السيف العزل ، ودون أن تتاح للقادة الجدد الفرصة الكافية للدراسة واتخاذ اجراءات المعركة ! .

فضلا عن ذلك ، فعلى الرغم من تعيين قائد للجبهة تحته جميع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ، الا أن قرار تعيينه للجبهة حوى فى اطاره قيدا كاملا على أى تصرف له ! ، اذ قضى هذا الأمر بألا يتصرف فى شىء قبل الرجوع الى القيادة العليا فى حالة عدم وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الأمامى . أما فى حالة وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الأمامى ، فيكون هو المسيطر على الأمور ! .

ويذكر الفريق المرتجى ، الذى اختير قائدا للجبهة ، مثالا على ذلك ، فى الاجتماع الذى عقد لقادة فروع القوات المصرية يوم ٢٥ مايو وحضره عبد الناصر . فقد عرض المشير فكرة خطة تعرضية لعزل منطقة ايلات والاستيلاء عليها . ولكن عبد الناصر أظهر عدم اقتناعه بالنسبة للهدف المرجو من هذه العملية ، وتساءل : « هل مثل هذه العملية تتساوى من حيث النتائج مع سقوط غزة مثلا فى يد العدو ؟ » . ثم أشار على الخريطة الى شرم الشيخ ، وأبدى ملاحظة بأنه تنقصها القوات ، خصوصا الأسلحة المضادة للدبابات . وسأل الفريق المرتجى عن سبب سكوته ، وهو قائد الجبهة ، عن شرم الشيخ ، قائلا : « أليست تحت قيادتك ؟ » . فرد عليه قائلا : «أنا جزء من القيادة

العليا ، ولا أقود الا عن طريقها !» . وكان يقصد بذلك ـ كما يقول ـ اظهار أنه « قائد بلا فاعلية ، أو مع ايقاف التنفيذ ! » . فأسرع المشير عبد الحكيم عامر بالتدخل قائلا : «أيوه ، هو جزء من القيادة ، ونحن كلنا سنقود المعركة » ! .

أما جهاز المخابرات الحربية ، فقد عاب عليه الفريق مرتجى «التركيز على الداخل أكثر من الخارج» . . « فالمطلوب بالدرجة الأولى » ـ كما يقـول ـ هو « تأمـين النـظام وعدم الخروج عليه . ولذلك كان يوجه جهوده للجرى وراء الضباط وغيرهـم متقصيا احوالهم » ! .

واستـطرد الفريق مرتجى قائلا ان جهاز المخابرات الحربية « خفى عليه الكثير من أسرار العدو ، مما كان مصدر أخطاء كبيرة أثرت على وضع الخطط الحربية ، وعلى رأسها خطة الدفاع الجوى الذى بنى على مدى طيران محدود لطائرات العدو ، وثبت أنها دون الحقيقة بمراحل ! .

وعلى هذا النحو ، وكما ذكر الفريق محمد فوزى فى مذكراته ، فانه « بعد انقضاء واحد وعشرين يوما على بدء اعلان حالة التعبئة والفتح التعبوى فى سيناء ، لم يكن الجيش الميدانى قد وصل الى حالة مناسبة فى الاعداد أو الاستعداد ، سواء للدفاع أو الهجوم »

يتضح من ذلك أن الخطأ الأكبر للقيادة السياسية لم يكن فى مجرد قرار عدم البدء بالضربة الأولى ، وانما كان فى قرار سحب قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ ـ وهو القرار الذى تداعت بعده كل الأحداث حتى وصلت الى ٥ يونيو ، دون أن تكون القوات المسلحة المصرية فى الوضع القتالى اللازم ، الذى يمكنها من استرداد حق مصر فى حرمان

الملاحة الاسرائيلية من المرور فى مضيق تيران الى البحر الأحمر أو خليج العقبة .

ومن المحقق أن القيادة المصرية اتخذت هذا القرار فى ارتجال وتسرع ودون أن تدرك أبعاده ، بدليل أنها حين أدركت هذه الأبعاد سارعت الى محاولة ايقاف الرسالة التى تقرر فيها سحب القوات ، لاتاحة فترة من الوقت حتى يتكشف الموقف ـ على حد قول القيادة ـ ولكن المحاولة باءت بالفشل ، وسلمت بالفعل قبل وصول اخطار ايقاف تسليمها . وهكذا أصبحت مصر أمام الأمر الواقع .

ذلك أن القيادة المصرية أخذت تحاول منذ ذلك الحين ايقاف تداعى الأحـداث دون جدوى . فقد اضطرت الى ارسال قوات مصرية الى شرم الشيخ نتيجة لاخلاء هذا الموقع من القوات الدولية ، حتى تسبق اسرائيل الى أية أطماع لها فى المنطقة . ثم اضطرت (ثانيا) الى اتخاذ قرار باغلاق خليج العقبة ومضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، لأن وجود القوات المصرية فى شرم الشيخ قد سلب مصر الذريعة التى كانت تتذرع بها فى وجود القوات الدولية فى السماح للملاحة الاسرائيلية بالمرور فى خليج العقبة والبحر الأحمر ، وصار يتعين عليها أن تمارس حقها الشرعى فى السيطرة على مياهها الاقليمية وحرمان اسرائيل من المرور فى مضيق تيران ، أو تواجه العار ، وتفقد زعامتها فى المنطقة العربية .

وقد وضع هذا القرار مصر على أبواب الحرب فعلا . ولكن بدلا من أن تمضى القيادة السياسية الى نهاية الشوط ، وتستجيب لمنطق الأحـداث ، وتضرب الضربة الأولى لاحراز عنصر هام من عناصر الفوز ، آثرت التوقف والتنازل طوعا عن هذا العنصر الهام للعدو ،

وهى تعلم أن العدو يهيىء ضربته لا محالة .

والغريب أن المؤسسة العسكرية فى مصر ، رغم تسلطها على الحياة المدنية والسياسية ، لم تستطع التأثير بنفس القوة التى أثرت بها المؤسسة العسكرية فى اسرائيل ، والا لأجبرت القيادة السياسية على اتخاذ قرار الحرب ، كما أضطرت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية حكومتها الى اتخاذ هذا القرار .

وهذه المفارقة غريبة . فلقد كان النظام فى كل من البلدين ـ مصر واسرائيل ـ نظامـا عسكريا يختفى تحت قشرة مدنية رقيقة ، تتخذ فى مصر شكـل النظام الشمولى ، وفى اسرائيل شكل النظام الليبرالى . وكانت القشرة الديموقراطية فى مصر رقيقة جدا تظهر من تحتها بوضوح دكتاتورية عبد الناصر المستندة الى المؤسسة العسكرية بالدرجة الأولى . بينما كانت فى اسرائيل قشرة سميكة تخفى تحتها سيطرة المؤسسة العسكرية .

فكيف حدث ـ اذن ـ أن لعبت المؤسســة العسكرية فى بلد ينتهج النهج الليبرالى ، كاسرائيل ، دورا أكثر فاعلية فى هذا الصدد من الدور الذى لعبته المؤسسة العسكرية فى بلد ينتهج النظام الشمولى كمصر ؟ بل كيف ذهبت المؤســسة العسكرية فى بلد ليبرالى كاسرائيل الى حد التلويح بانقلاب عسكرى ، بينما لم نسمع فى مصر عن أى تلويح من هذا النوع فى سبيل الضغط من أجل الضربة الأولى ؟ .

ربما كان السبب فى ذلك هو أن عبد الناصر لم يكن كأى دكتاتور يستند الى المؤسسة العسكرية فى بلده ، وانما كان زعيما واسع الشعبية ، تؤيده كافـة الجماهير فى مصر والبلاد العربية . وقد منحه ذلك وضعا

مؤثرا بالنسبة للمؤسسة العسكرية فى مصر ، لم يكن يملكه اشكول فى تل أبيب .

ولم يكن عبد الناصر فى حاجة أصلا للاستناد الى الجيش ، لولا أن نظام الحكم الذى آثره كان يعطى الجيش هذا الوضع بالفعل . فاذا انعدمت المؤسسات الديموقراطية الشعبية التى تستند الى ارادة الجماهير وحدها ، والتى يستند اليها الحاكم شرعيا فى وجوده فى السلطة والحكم ، فان الجيش يصبح البديل الوحيد ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

لهذا السبب ، وبسبب زعامة عبد الناصر الشعبية ، لم يكن فى وسع المشير عامر وكل القادة العسكريين سوى الاذعان للأمر الذى اتخذه عبد الناصر بالانتظار وتلقى الضربة الاولى . بينما تمرد القادة الاسرائيليون على قرار التريث الذى اتخذته حكومة اشكول يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ .

ومن المحقق أن عبد الناصر كان فى مأزق خطير . فقد كان يواجه ، من جانب ، التحذير الأمريكى الذى وجهه اليه الرئيس جونسون يوم ٢٦ مايو بعدم البدء بالضربة الأولى ، والا فانه سيواجه نتائج خطيرة . ثم التحذير الذى أعلنته الحكومة الفرنسية يوم ٢ يونيه بأن «الدولة التى ستكون البادئة باطلاق الرصاصة الأولى فى أى مكان ، لن تنال موافقة فرنسا ، ومن باب أولى تأييدها» . ثم الطلب السوفيتى يوم ٢٦ مايو بعدم البدء باطلاق النار .

ولكنه من جانب آخر كان يعلم علم اليقين أن اسرائيل تعد للهجوم . وكانت نسبة هذا الاحتمال فى رأيه عند بحث موضوع غلق

خليج العقبة فى بيته يوم ٢٢ مايو ، تبلغ ٥٠ فى المائة ، فتصاعدت الى ٨٠ فى المائة فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا . ثم تصاعدت الى ١٠٠ فى المائة عندما أعلن غلق خليج العقبة بالنسبة للسفن الاسرائيلية يوم ٢٣ مايو ، وتلى ذلك التغييرات السياسية التى تمت فى اسرائيل فى أول شهر يونيه وأدت الى تأليف وزارة الحرب الاسرائيلية .

وفى الاجتماع الذى عقده يوم ٢ يونيه ، حذر عبد الناصر قادته من أن ضربة العدو لن تتأخر فى خلال ٤٨ الى ٧٢ ساعة ، على أساس كل ما كانت تشير به دلائل الحوادث والتطورات . وقال إنه يتوقع أن يكون العدوان يوم الاثنين ٥ يونيو ، وأن توجه الضربة الأولى الى القوات الجوية » .

وحين يصل اليقين بعبد الناصر الى هذا الحد ، فان التصرف السليم كان يقتضى منه أن يجنب قواته المسلحة الضربة الأولى باحدى وسيلتين :

اما التراجع التكتيكى ، بتأجيل قرار اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، حتى يسلب من اسرائيل الذريعة لتوجيه الضربة الأولى ، ويتيح لقواته المسلحة الفرصة للاستعداد وخوض المعركة فى ظروف أفضل .

واما البدء بالضربة الأولى ، مهما كانت المخاطر ، وبالاستناد الى التأييد السوفيتى الذى كان سيناله حتما بحكم ظروف الصراع العالمى ، التى لم تكن فى ذلك الحين لتدع للاتحاد السوفيتى مجرد التفكير فى خذلان مصر . ولنذكر فى هذا الصدد حرب أكتوبر . فقد بدأتها القيادة السياسية فى مصر دون علم الاتحاد السوفيتى ، وتحت ظروف علاقات

بين البلدين أقل توطدا بعد قرار انهاء خدمة الخبراء السوفيت فى مصر ، ومع ذلك فقد سارع الاتحاد السوفيتى الى مساندة مصر ، وأقام جسره الجوى فى مواجهة الجسر الجوى الأمريكى لاسرائيل ، لتزويد مصر بالسلاح اللازم .

على أن عبد الناصر اختار الحل المستحيل ، وهو الانتظار وتلقى الضربة الأولى ، فقطع بقراره هذا نصف الطريق الى الهزيمة من قبل أن تطلق اسرائيل طلقة واحدة ! .

والمحزن فى الأمر ، هو أن تحذير عبد الناصر يوم ٢ يونيه لقياداته العسكرية بأن اسرائيل سوف تضرب الضربة الأولى فى خلال ٤٨ ـ ٧٢ ساعة ، لم يكن له أى أثر عسكرى يخفف من حجم الهزيمة المريرة ، من ناحية اتخاذ الاجراءات الفعالة التى تسمح للقوات المسلحة ـ وعلى رأسها القوات الجوية ـ بتفادى الضربة الأولى أو تخفيف آثارها ، وتوجيه ضربة مضادة انتقامية .

فيذكر الفريق عبد المحسن مرتجى ، أن تنبؤ عبد الناصر بالضربة الأولى الاسرائيلية ، ويوم نشوب القتال ، « لم يبلغ إلى القيادات الميدانية ، ولم يخرج عن حيز المجتمعين فى المؤتمر (مؤتمر القيادة السياسية والعسكرية العليا) ! . ولذلك لم يكن له أى صدى فى وسط القوات ، ولم تتخذ له أية استعدادات خاصة » ! .

ويقول الفريق مرتجى إنه بعد الحرب سأل المشير عبد الحكيم عامر عن سبب عدم الأخذ بوجهة نظر رئيس الجمهورية بميعاد نشوب القتال ؟ . فأجاب بأنه « لايعرف فى عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحى ينزل عليه أو أن عنده من صفاء الروح والشفافية مايجعله يتنبأ مسبقا بالأحداث ! » .

واستطرد المشير عبد الحكيم عامر قائلا إن عبد الناصر « سبق وتنبأ في عام ١٩٥٦ ، بعد تأميم قناة السويس ، بأن الموقف الدولى لن يسمح للانجليز والفرنسيين بأن يشنوا هجوما على مصر بسبب هذا التاميم . وكان هذا التنبؤ ضد رأى المخابرات الحربية ، التى تجمع لديها من المعلومات عن تحركات الانجليز والفرنسيين مايوحى بأن الهجوم على مصر مرجح جدا بل انه مؤكد » .

ثم تساءل المشير عبد الحكيم قائلا : « لو كان عبد الناصر واثقا حقا من وقوع الحرب يوم ٥ يونية ، فهل كان يسمح للوفد العراقى برئاسة رئيس الوزراء العراقى طاهر يحيى ، ومعهم حسين الشافعى ، بأن يقلعوا لزيارة القوات العراقية فى الجبهة ، ويعرض حياتهم للخطر ؟ » . ثم قال المشير عبد الحكيم عامر أنه لم يأخذ كلام عبد الناصر على محمل الجد : « وهل معقول إذا أخذت رأى الرئيس بأنه حقيقة لابد أن تقع ، أن أطلب من جميع القادة فى سيناء أن ينتظروننى فى مركز القيادة المتقدم فى سيناء يوم ٥ يونيو ، وأن أعرض حياتى ومعى قائد الطيران والقادة الآخرون للخطر ؟ » .

على أن هذا الدفاع من جانب المشير عبد الحكيم عامر يعد دفاعا واهيا ، على الرغم مما يبدو من وجاهته فلم يكن التنبؤ بأن اسرائيل سوف تقوم بالضربة الأولى فى حاجة إلى كاهن أو نبى يوحى إليه ، أو ولى من أولياء الله يملك صفاء الروح وشفافية النفس . وإنما كانت كل المقدمات تؤدى إليه . ولو كانت القيادة العسكرية المصرية على مستوى الكفاءة اللازم ، ولو كانت المخابرات الحربية متفرغة لعملها الحقيقى ، لتوصلت إلى هذه « النبوءة » بسهولة بمحض الوسائل التقليدية الدنيوية ، دون حاجة أصلا إلى الوسائل الخارقة والمسالك الروحية ! .

الفصل الثانى

حرب يونية ١٩٦٧

- الضـربة الاسرائيلية واحـداث ٥ يونيـة
- جـريمة الانسحاب من سيناء
- مسئولية جريمة الانسحاب بين المشير عامر وعبد الناصر
- كارثة الفرقة الرابعة المدرعة
- عبد الناصر والمشير فى حرب يونية
- لغـز اختفـاء عبد الناصر أيام حـرب يونيـة !
- حـكومة مصر فى حرب يونيـة
- سـقوط الجبهة الشرقيـة

١

الضربة الاسرائيلية وأحداث ٥ يونية

لم يلق تحذير عبد الناصر لقياداته العسكرية يوم ٢ يونية ١٩٦٧ من الضربة الجوية الاسرائيلية ، التى ذكر أنها لن تتأخر عن ٧٢ ساعة ، أى اهتمام أو اكتراث ، للسبب الذى ساقه المشير عامر ، وهو أنه لم يعرف فى عبد الناصر أنه كاهن أو نبى يوحى إليه . مع أن التنبؤ بالضربة الاسرائيلية لم يكن فى حاجة إلى كهانة أو نبوة ، وإنما كانت المقدمات تؤدى إليه .

وقد ظهر أثر هذا الاهمال لتحذير عبد الناصر فى رد فعل الضربة الجوية الاسرائيلية فى نفوس القادة العسكريين . يقول الفريق عبد المحسن مرتجى : « لم نتوقع هذا الغدر من جانب العدو ، أو على الأقل كانت الصورة العامة بالنسبة للموقف كله لاتنبىء بأن اسرائيل ستبدأ ضربتها بهذه السرعة » ! . ومعنى ذلك أن القيادة السياسية ممثلة فى عبد الناصر كانت فى واد ، والقيادة العسكرية ممثلة فى المشير عامر وقادته كانت فى واد آخر ! .

وعلى كل حال ، فيفهم من كلام الفريق المرتجى أنه تخصصت قوات للضربة المضادة . وقد حدد المشير عامر اجتماعا لقادة هذه القوات للمحور الجنوبي في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الاثنين ٥ يونية ، في قاعدة المليس المتقدمة في سيناء . وبناء على ذلك انتظر في مطار بير تمادا كل من قائد الجبهة ورئيس أركانها وقائد الجيش الميداني ومعاونه من القوات الجوية . ولكن بينما كان المشير عامر في طريقه إلى مطار بير تمادا ومعه قائد القوات الجوية والدفاع الجوى ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وكبار القادة العسكريين ، بالاضافة إلى رجال الاعلام والمصورين ! ، كانت القوات الجوية الاسرائيلية توجه ضربتها إلى جميع المطارات المصرية في أنحاء مصر في وقت واحد ! .

فما هو حجم الخسائر التى ألحقتها الضربة الاسرائيلية الأولى بالسلاح الجوى المصرى ؟ .

يقول موشيه ديان في مذكراته : « كنت في مركز قيادة القوات الجوية في الساعة السابعة والنصف صباحا من يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٦٧ ، دون أن تتحول أعيننا للحظة عن مائدة العمليات ، حين عرفنا أن طائراتنا قد بلغت أهدافها دون أن يكتشف العدو أمرها . فارتجفت قلوبنا ، لقد نجحت الموجة الأولى في قصف أهدافها . وفى خلال ساعة كانت تقارير الطيارين تتوارد علينا : لقد دمرت مئات من الطائرات المصرية ، وقد دمر معظمها على الأرض . كما دمرت أو تعطلت قواعد الصواريخ أرض ـ جو . ولم تقع إصابة واحدة بالكاد في طائراتنا . وبذلك نكون قد سحقنا قوة مصر الجوية » ! .

ولاتختلف روايات القادة المسئولين عن الحرب في الجبهة المصرية كثيرا عما أورده موشيه ديان في مذكراته . فوفقا للفريق عبد المحسن

مرتجى ، قائد جبهة جبهة سيناء ، فإن خسارة سلاح الطيران المصرى حتى حلول الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٦٧ ، بلغت نحو ٨٥ إلى ٩٥ فى المائة من مجموع الطائرات المقاتلة القاذفة ! .

فعلى من تقع مسئولية هذه الخسائر الفادحة ؟ .

تقول بعض المصادر إنه كان من الممكن تجنب هذه الخسائر ، بل ربما تجنب الضربة الجوية ذاتها ، لونجحت الاشارة الشفرية التى أرسلها الفريق عبد المنعم رياض ، قائد القوات الأردنية ، من عمان يحذر فيها القيادة العليا المصرية من الهجوم الجوى الاسرائيلى ! .

فعندما خرجت الطائرات الاسرائيلية من قواعدها لتهاجم مصر بأعداد كبيرة ، ظهر معظمها واضحا على شاشات الرادارات فى الجبهة الأردنية . وقد سارع الفريق عبد المنعم رياض بإبلاغ هذه المعلومات لاسلكيا بالشفرة إلى القيادة العامة المصرية ، وفى نفس الوقت أبلغها إلى قيادتها الجوية . وقد وصلت هذه الاشارة قبل وصول الطائرات الاسرائيلية إلى أهدافها بنحو نصف ساعة ، مما كان يتيح الفرصة الكافية للانذار والاستعداد وتصدى سلاح الجو المصرى للعدو . ولكن الاشارة الشفرية أهملت ! ، وتأخر المسئول عن فك رموزها بسبب تغير الشفرة المصرية صباح يوم ٥ يونيو دون أن يخطر المسئولون بهذا التغيير ! . وهكذا تمكنت الطائرات الاسرائيلية من مفاجأة المطارات المصرية والحاق هذه الخسائر بسلاح الجو المصرى .

وهذه الرواية تختلف فى بعض تفصيلاتها عن الرواية التى أوردها الفريق محمد فوزى فى مذكراته ، حيث ذكر أن هذه الاشارة لم تستقبل إطلاقا بالجهة المعنية ، وهى غرفة عمليات الدفاع الجوى بمنطقة

الجيوشى ! . وقد أضاف أن إشارة أخرى أرسلت من مكتب مخابرات العريش بقيادة المقدم ابراهيم سلامة إلى مكتب شمس بدران فى الساعة السابعة صباحا ، وقد أيقظ المشير عامر من نومه ، ولكنه لم يعلق بشىء على هذه الاشارة ! . ـ وهى رواية تبدو غير معقولة ، لأن المشير عامر لايمكن أن يكون نائما وقتذاك ، وهو يستعد للطيران إلى قاعدة المليس فى سيناء ! .

على أن الفريق عبد المحسن مرتجى لايولى أهمية كبيرة لرسالة رياض . ففى رأيه أنه لو كانت الطائرات المصرية قد خرجت للتصدى للطائرات الاسرائيلية المغيرة ، لعادت هذه الطائرات إلى اسرائيل دون اشتباك ، على أساس أن الخطة الاسرائيلية ـ كما يقول ـ كانت تقوم على الحصول على المفاجأة التامة للعملية . فإذا لاح أن المفاجأة غير مكفولة ، كظهور مظلة جوية مصرية أو وجود طائرات مصرية فى الجو ، فتتخلص القوات الجوية الاسرائيلية من الاشتباك ، وتخلى الجو ، ويعتبر ماحدث « مجرد اختراق عادى للجو المصرى » .

وبناء على ذلك ، فقد رأى الفريق مرتجى أنه لو كانت الطائرات الاسرائيلية المهاجمة قد عادت لقواعدها لدى رؤيتها الطائرات المصرية فى الجو ، فان الزعامة المصرية ماكانت لتغير قرارها بألا تكون مصر البادئة بالضربة الأولى . والنتيجة أن القوات الاسرائيلية كانت ستتحين مناسبة أخرى ، قد تأتى بعد يوم أو أكثر ، لتضرب ضربتها المقررة بعد الحصول على المفاجأة التى وضعتها كشرط أساسى لنجاحها ! .

وفى رأينا أن الأساس الذى بنى عليه الفريق مرتجى هذا الحكم ، إنما هو أساس واه . ولست أدرى كيف صدق الفريق مرتجى أن الخطة الاسرائيلية كانت تقوم على عودة الطائرات إلى قواعدها إذا ووجهت

بالطائرات المصرية ، واعتبار ماحدث « مجرد اختراق عادى للجو المصرى » ! .

فلو قرأ الفريق مرتجى ماأورده ديان ، وزير الدفاع الاسرائيلى ، فى مذكراته ، لوجد أن الموجة الأولى للغارة الاسرائيلية كانت تتكون من ١٨٣ طائرة . فكيف كان فى وسع الزعامة المصرية ، التى كانت تتوقع هذه الضربة بالفعل فى ذلك الوقت ، أن تعتبرها « مجرد اختراق عادى للجو المصرى » ، وتستمر فى سياسة عدم البدء بالضربة الأولى ! .

وأكثـر من ذلـك ، كيف كان فى وسع القيادة الاسرائيلية ، التى كانت بدورها لاتستبعد ضربة جوية مصرية ، أن تعتمد على مثل هذه الخدعة ، فتأمر كل هذا العدد الهائل من طائراتها بالعودة مباشرة لدى ظهور قوات جوية مصرية غير متوقعة ؟ .

فى الـواقـع أن أى قيادة عسكرية تضع فى احتمالاتها عادة تصدى العـدو لقواتها ، وتبنى خطتها على هذا الأساس . وكان تقدير موشيه ديان لنتائج الضربة الاسرائيلية على المطارات المصرية متواضعا ، فكما ذكرنا ، فإنه كان يأمل أن تتمكن هذه الضربة من تدمير أو تعطيل نحو مائة طائرة مصرية فقط ، وهو ما كان ممكنا لو خاضت وسائل الدفاع الجوى المصرى المعركة بالفعل . ولم يكن فى تقديره ـ أو حتى فى تقدير أشد الحالمين الاسرائيليين ـ أن يتمخض عن هذه الضربة الأولى تدمير ٨٥ ـ ٩٥ فى المائة من الطائرات المقاتلة القاذفة ـ حسب تقدير الفريق مرتجى ـ أو ١٩٧ طائرة وتعطيل ست عشرة محطة رادار وست مطارات ـ حسب التقارير الاسرائيلية ! .

أما الموجة الثانية من الضربة الجوية الاسرائيلية ، فقد تكونت من

١٦٤ وهاجمت أربع عشرة قاعدة جوية ، ودمرت ١٠٧ طائرة . وبذلك فقـدت مصر ٣٠٤ طائـرة من مجموع طائراتها الذى كان يبلغ ـ وفقا للتقديرات الاسرائيلية ـ ٤١٩ طائرة . وكل ذلك فى مقابل خسائر فى الجانب الاسرائيلى تبلغ ٩ طائرات أسقطت ، وست طائرات أعطبت وتمكنت من العودة إلى اسرائيل ، وإصابة أحد عشر طيارا ، منهم ستة قتلوا ،وأسر اثنان ، وجرح ثلاثة .

حساب الاشتباك والخسائر ـ إذن ـ كان واردا فى الخطة الاسرائيلية . وقـد خرجت الـطائرات الاسرائيلية فى الغارة الأولى بنية الاشتباك ، بدليل ضخـامة أعدادها ، ولم تخرج بنية العودة إذا صدتها الطائرات المصرية . لأن التأخير فى توجيه الضربة الجوية لمصر عن يوم الاثنين ٥ يونية ، لم يكن فى صالح اسرائيل كما ذكرنا ، ولأن تراجع الطائرات الاسرائيلية سوف يعـطى الفـرصة لمصر للبدء بالضربة الأولى ، مهما ـ ـ نتائجها .

وعلى ذلك ، فإن إهمال الاشارة الشفرية التى أرسلها الفريق عبد المنعم رياض إلى مصر بخـروج الطائرات الاسرائيلية لمهاجمة مصر ، يكون قد حرم مصر من الاستعداد لتلقى هذه الضربة ، ويكون سببا رئيسيا من أسبـاب ضخـامـة الخسـائر التى منيت بها القوات الجوية المصرية . وبالتالى ، فهو لايعدو أن يكون مظهرا من مظاهر الخلل فى القوات المصرية التى عرضنا نماذج لها . وفى ذلك يقول الفريق صلاح الدين الحديدى : « كان من الممكن أن تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا فى تاريخ المعركة ، لو أنها وصلت فى الوقت المناسب ، وأمكن الاستفـادة من المعلومـات التى تحملهـا . ولكن القـدر من ناحية ، والاهمال من ناحية أخرى ، وعدم أخذ الأمور بالجدية اللازمة من ناحية

ثالثة ، حالت دون الاستفادة من هذه المعلومات الثمينة التى لاتقدر بثمن » .

وقد سيق سبب آخر يستحق المناقشة فى تفسير حجم هذه الضربة ، وهو وجود المشير عامر والقادة المسئولين فى الجو وقت الضربة الاسرائيلية ، متوجها إلى مطار بير تمادا للقاء قادة مسرح العمليات والانتقال منه إلى قاعدة مليس الجوية . وفى الوقت نفسه وجود موقف متشابه فى منطقة فايد ، حيث كانت تتوجه طائرتان أخريان تقل حسين الشافعى ومعه طاهر يحيى نائب رئيس الوزراء العراقى والوفد المرافق له لزيارة القوات العراقية (١) . فلقد كان من الطبيعى ـ كما يذكر الفريق صلاح الدين الحديدى ـ « والسماء تحمل طائرات صديقة ، بعضها يتجه إلى سيناء ، وبعضها الآخر إلى فايد ، أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بعدم اعتراض وسائل الدفاع الجوى لهذه الطائرات على طول خط سيرها المرسوم . وصدرت الأوامر إلى هذه الوسائل بعدم التدخل . وقد لعب هذا الموقف دورا كبيرا فى مستقبل الأحداث ، وساعد على خلق ظروف غير مواتية للدفاع عن سماء مصر » .

وربما اتخذ دليلا على صحة هذا السبب ماجرى فى قاعدة مليس الجوية ، حيث تجمع القادة العسكريون المصريون الذين رؤى أن يكونوا فى استقبال المشير وصحبه . فعندما ظهرت إحدى الطائرات ، اصطف القادة استعدادا لتحية المشير عند وصوله . ولكن الجميع ، وعلى رأسهم رجال المدفعية المضادة لطائرات ! ، فوجئوا بالطائرات الاسرائيلية تهاجم على ارتفاع منخفض وتقصف الممرات والطائرات

---

(١) أصيبت أحدى هاتين الطائرتين فوق فايد وهما على وشك النزول ، وهبطت هبوطا اضطراريا بين جنيفة والجبل على الرمال ، واستشهد أحد الطيارين ، وأحد المرافقين ، وأصيب اللواء أحمد علوى وأحد الصحفيين العراقيين .

الرابضة فى أرض المطار ، فضلا عن غرفة العمليات وأجهزة الاتصال والسيارات المخصصة لملء الطائرات بالوقود ! . وهكذا كان انتظار طائرة المشير سببا فى تدمير معظم الطائرات ! .

على أنه يتعذر فى الحقيقة قبول هذه الحجة فى تفسير حجم الخسائر التى ألحقتها الضربة الجوية الاسرائيلية الأولى . فإذا أمكن قبول قصة طائرة المشير وطائرة حسين الشافعى عذرا مخففا لوسائل الدفاع المصرى الجوى فى القواعد والمطارات ، التى تقع على خط سير الطائرتين فى فايد وبيرتمادا وقاعدة المليس الجوية ، فما عذر وسائل الدفاع فى المطارات والقواعد الأخرى التى فاجأتها الطائرات الاسرائيلية المهاجمة فى طول مصر وعرضها ؟ .

ووفقا للفريق صلاح الدين الحديدى ، فإن المشير عبد الحكيم عامر قد عرف بأمر الغارة الاسرائيلية بعد أن تركت طائرته المجال الجوى لمنطقة القاهرة ودخلت فى مجال منطقة قناة السويس ، بعد أن شاهد طيارها الانفجار فى أحد مطارات القناة . وقد شعر قائد القوات الجوية الذى كان فى رفقة المشير بالأمر حين غير الطيار اتجاهه وارتفاعه للابتعاد عن الطائرات المعادية ، ورأى بعينيه الطائرات الاسرائيلية تدك المطار المصرى . فأمر الطيار بالعودة إلى مطار القاهرة الدولى بدلا من مطار ألماظة ، واتفق مع المشير عامر على أن تقوم القوات الجوية على الفور بتنفيذ الخطة الهجومية السابق وضعها . وأرسل إشارة لاسلكية بذلك إلى تشكيلاته وبها الاسم الكودى لتنفيذ الخطة الهجومية . ولكن هذه الاشارة لم يكن لها أى فعل ! . وعندما عاد المشير عامر إلى مركز القيادة الرئيسى فى القاهرة لقيادة المعركة ، أدرك أن الوقت قد فات ، والفرصة قد أفلتت وخرج السلاح الجوى المصرى من المعركة فى الساعات الأولى من الحرب ! .

وفى الفترة التالية دبت الفوضى فى القيادة العامة فى مدينة نصر لتدفع بالأمور إلى الانهيار الكامل وتكمل الهزيمة . فقد عكفت هيئة القيادة التى تتكون من المستشارين فى مختلف الشئون العسكرية ، وعلى رأسهم رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، على جمع المعلومات عن الموقف للالمام به ، وتقديم الاقتراحات اللازمة للقائد العام ليتخذ قراره فى ضوئها . ولكن هذا الأسلوب العلمى السليم اختل وسقط فى ذلك الحين ، نتيجة لتضارب المعلومات التى كانت تصل إلى القائد العام من جهة وإلى مستشاريه من جهة أخرى ، نتيجة تدخل « بعض كبار الضباط الذين لايشغلون وظائف رسمية ترتبط ارتباطا عضويا بالمعركة - وكان معظمهم فى غرفة المشير ! - تدخلا بعيدا عن المسئولية » . وهكذا أخذت الأمور تسقط سريعا فى يد المشير وحده ، وأصبح بمفرده مصدرا للقرارات ، دون الرجوع إلى مستشاريه ، حتى أصبح هؤلاء المستشارين آخر من يعلم بما يصدره المشير من قرارات ! .

وهكذا انعكست طريقة إدارة الحكم فى البلاد على طريقة إدارة المعركة ! . وكما أن طريقة إدارة الحكم فى البلادكانت هى الطريقة الدكتاتورية وحكم الفرد ، فكذلك أصبحت طريقة إدارة المعركة ، حتى إن القرار التاريخى الضخم الخاص بالانسحاب من كامل سيناء ، اتخذ دون الرجوع إلى المستشارين والمحترفين كما سوف نرى ! .

ولايمكن تقدير مدى حجم هذا العامل فى تردى الأوضاع العسكرية فى الجبهة وشد البلاد إلى هوة الهزيمة . فمع أن ضياع القوات الجوية بالضربة الاسرائيلية كان خسارة فادحة لاريب فيها ، إلا أنها لم تكن تدعو إلى اليأس التام فى رأى الخبراء العسكريين . ذلك أن الطيارين المصريين لم تكن قد نزلت بهم خسارة تذكر ، فيما عدا العمليات الانتحارية التى قام بها قلة منهم . وكان فى الامكان احضار طائرات

من الدول العربية والأجنبية الصديقة ، وتعويض النقص لحد ما ، لو التزمت القوات البرية بمبادىء الدفاع ، وابتعدت قدر الامكان عن العمليات المتحركة التى تعرضها للهجوم الجوى الاسرائيلى ، وصمدت فى سيناء لفترة كافية لاعادة تنظيم القوات الجوية . ولم يكن الموقف بالنسبة للقوات البرية فى نهاية يوم ٥ يونية يدعو إلى التشاؤم ، فمصدر الخطر تركز ـ وفقا لكلام الفريق عبد المحسن مرتجى ـ فى منطقة رفح والطريق الساحلى حتى العريش ، وهى منطقة لم تكن تستوعب إلا جزءا بسيطا من القوات البرية بالمقارنة بما هو موجود فى سيناء ، ولو أن القيادة العليا لم ترتبك وأتيحت لها الفرصة لادارة المعركة من ساحة القتال نفسها ، لما ساء الموقف إلى الحد الذى انتهى إليه .

على أن القيادة العليا كانت مشغولة فى ذلك الحين بالكذب على الشعب ، وتصوير الموقف فى مظهر براق يؤكد أن الجيش المصرى كان له القدح المعلى فى الحرب ، وأنه يقوم بتوجيه ضربة قاصمة للجيش الاسرائيلى ، بينما كانت تتخبط فى قيادة المعركة ، ثم ترتكب خطيئتها الكبرى بقرار الانسحاب من سيناء الذى أصدرته فى اليوم التالى مباشرة لاندلاع الحرب ، أى فى يوم ٦ يونية ! . والذى هيأت به للعدو الاسرائيلى ما لم يكن يحلم به أو يقع فى مخططه الحربى .

وحتى يمكن تقييم هذا القرار المشئوم ، يكفى القول إنه لم يكن هناك مايدفع من ظروف المعارك الحربية فى سيناء لاتخاذ هذا القرار سوى التخبط وعدم الكفاءة والاعتماد على غير الخبراء الثقات . ولم يكن ليمكن صدوره أصلا لو لم تكن القيادة العليا تدير المعركة بتلك الطريقة التى تحدثنا عنها ، وهى طريقة الحكم الفردى والاستعانة بأهل الثقة ! .

ففى صباح نفس اليوم الذى أصدر فيه المشير عامر أمره بالانسحاب الكامل من سيناء ، وهو يوم ٦ يونية ، كان قد تم الاتفاق بينه وبين قائد جبهة سيناء ، الفريق عبد المحسن مرتجى ، بناء على نجاح الهجوم الاسرائيلى فى منطقة رفح والطريق الساحلى حتى العريش - على الانسحاب من خط الدفاع الأول إلى الخط الثانى ، والصمود فى المضايق حتى آخر رجل وآخر طلقة . وتنفيذا لهذه الخطة وافق المشير على سحب قوات المحور الجنوبى إلى الخط الثانى للدفاع عن المضايق ، وسحب قوات الستارة المضادة للدبابات لدعم الخط الثانى والمضايق ، مع تقوية « مزار » غربا جنوب بحيرة البردويل لضمان عدم الاختراق من قبل القوات الاسرائيلية فى المحور الشمالى . ومن هنا كان فى وسع القوات المسلحة المصرية الدفاع عن هذه المضايق لفترة طويلة قد تطول إلى أسابيع ، تسيطر فيها على المنطقة الحيوية فى سيناء ، حتى تتدخل القوى الدولية لانقاذ الموقف وإجبار المعتدى على الانسحاب .

على أنه بعد نصف ساعة فقط من إخطار الفريق مرتجى قائد الجيش بهذه الخطة لتنفيذها ، كانت تصدر تعليمات أخرى من المشير عامر تتضمن تغييرا جوهريا فيما سبق من أوامر ! . وفى الساعة الواحدة والنصف كان المشير عامر يصدر تعليمات نقيضة تستهدف استعادة الخط الدفاعى الأول عن طريق قيام الفرقة المدرعة احتياطى القيادة العليا بضربة مضادة تجاه أبو عجيلة - القسيمة • ، وذلك فى الوقت الذى كان يجرى تنفيذ خطة الانسحاب من الخط الأول إلى الخط الثانى ، مما كان من شأنه إحداث ارتباك شديد فى تحركات الانسحاب إلى الخلف وفق الخطة الأولى المتفق عليها ، ويعرِّض احتياطى القيادة العليا لمجازفة خطيرة ! . ثم مالبث المشير عامر أن تراجع مرة أخرى عن خطة الضربة المضادة واستعادة الخط الدفاعى الأول ، وعاد مرة أخرى إلى الخطة المتفق عليها فى البداية ، وهى الدفاع عن الخط الثانى

والمضايق ، فأصدر قائد الجيش الميدانى أمره للفرقة المدرعة احتياطى القيادة العليا باحتلال المضايق للدفاع عنها ، على أن يتم التنفيذ ليلة ٦ ـ ٧ يونيو .

وهكـذا فى خلال خمس ساعـات ، أى من الساعة الحادية عشرة صبـاحـا من يوم ٦ يونـية ـ حيث تم الاتفـاق على الخـطة الأولى بالانسحاب من الخط الأول إلى الخط الثانى والدفاع عن المضايق ـ إلى السـاعـة الـرابعـة والنصف من نفس اليوم ، تم تغيير الأوامر ثلاث مرات ، لتعـود إلى مابـدأت به ، وهـو الـدفـاع عن الخط الثـانى والمضـايق ! . مع كل ماتـرتب على ذلـك من تحركـات وتبـديد طاقات ! . وكان ذلك حصاد الجولة الأولى .

٢

جريمة الانسحاب من سيناء

فى ذلك الحين ، كانت الأقدار تدخر كارثة أخرى ، حين أصدر المشير عامر فى مساء نفس اليوم ٦ يونية ، أمره التاريخى القاتل ، الذى ألغى به كل ماسبق من خطط وتعليمات ، ويقضى بالانسحاب الكامل من سيناء . فكان هذا القرار بمثابة المسمار الأخير فى نعش الأمل فى إنقاذ الموقف .

ونظرا لما ذكرناه من عدم وجود ما يدفع إلى هذا القرار بالانسحاب من سيناء من ظروف المعارك الحربية التى كانت دائرة فى ذلك الحين ، فإن هذا القرار يكشف أكثر من أى شىء آخر مدى ماوصل إليه نظام الحكم الذى أفرز هذه القيادة من تحلل وضعف وقلة حيلة وانعدام كفاءة ، وهو مايتضح من الصورة الآتية ، التى نرسمها من شهادات الشهود من كبار القادة العسكريين المسئولين عن المعركة فى ذلك الوقت .

فوفقا للفريق عبد المحسن مرتجى ، قائد جبهة سيناء ، فإن مركز

قيادته المتقدم فى سيناء لم يعلم بخبر هذا القرار الخطير بالانسحاب ، إلا بعد أن تم الانسحاب بالفعل ، تاركا مركز القيادة المتقدم منعزلا فى قلب سيناء !! . وكان الفريق مرتجى - كما رأينا - قد اتفق مع المشير عامر على الصمود عند المضايق ، وهو ما استقر الأمر عليه بعد سلسلة الأوامر المتخبطة التى أصدرها المشير عامر كما سبق ذكره . ولذلك حين شاهد تحركات الأسلحة المختلفة نحو الغرب بعد منتصف ليل ٦ - ٧ يونية ، اعتقد أنها تتحرك وفقا لهذه الخطة لاتخاذ الأوضاع الجديدة ! .

على أنه فى الساعة الثالثة والنصف تقريبا من فجر ٧ يونيو ، فوجىء الفريق مرتجى وهيئة قواده فى المركز المتقدم ، بوصول مدير الشرطة العسكرية « مستفسرا عن سبب وجودنا حتى الآن فى سيناء ؟ . ولما كان هذا الاستفسار غريبا فى ذلك الوقت ، خصوصا وهو صادر من شخص مسئول ، فقد أخذتنا الدهشة ، أو الغصة ! ، وانتظرنا على مضض لكى ينهى حديثه حتى نستوعب المطلوب . قال مدير الشرطة العسكرية : إن جميع القيادات قد ارتدت إلى غرب القناة ، وأنتم القيادة الوحيدة الموجودة فى سيناء ، ولا توجد حماية لكم ، والعدو متقدم غربا ! . وأن التعليمات التى لديه هى توجيه جميع القوات إلى غرب القناة ، إذ أن القيادة العليا قد أصدرت أمرا بالانسحاب التام من سيناء . وقد نصبت المعابر على القناة ليسهل هذا الارتداد ؟ ! » .

وكان من الطبيعى أن تعقد الدهشة ألسنة قادة المركز المتقدم ، ويخالجهم الشك فى صحة ماسمعوه ! ، « فاقترح قائد الشرطة العسكرية أن نذهب معه إلى جنوب البحيرات ، حيث يوجد قائد الجيش فى الضفة الغربية منتظرا تعليمات جديدة ! . ولما كنا فى شك من هذه المعلومات ، فقد طلبت من مركز القيادة المتقدم البقاء فى مكانه ،

وتحركت مع المرحوم أحمد اسماعيل صوب القناة ، بعد أن ربطنا الاتصال اللاسلكى مع المركز . وعندما وصلنا غرب القناة جنوبى البحيرات ، وجدنا قائد الجيش الميدانى يتحادث تليفونيا مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، الذى كان يعطيه تعليمات جديدة عن ايواء القوات المسلحة بعد عودتها من سيناء ! .

ويقول الفريق مرتجى انه سأل قائد الجيش لماذا لم يستأذن منه فى نقل مركز قيادته ، كما تقضى التعليمات ؟ ولماذا لم يخطر مركز القيادة المتقدمة بأوامر الانسحاب الجديدة ؟ . وكانت إجابته غير مقنعة بالنسبة للاستفسارين ، خصوصا وأنه أعزى ذلك إلى قطع الاتصال الخطى مع المركز ! .

وهكذا ترك مركز القيادة المتقدم فى سيناء فى جهل تام بما يدور حوله من أحداث ، بفضل تجاهل القيادة العليا له من جهة ، وبفضل تجاهل القيادة السفلى أيضا ، التى نفذت قرارات الانسحاب دون علم مركز القيادة المتقدم ! . على أن السخرية الحقيقية أن مركز القيادة المتقدم أخذ يتلقى أوامر القيادة العليا عن طريق القيادة السفلى ! . فيقول الفريق مرتجى إن قائد الجيش أخطره بأن أوامر القيادة العليا هى أن يعود المركز المتقدم إلى الاسماعيلية انتظارا للتعليمات الجديدة . « والحمد لله عاد المركز كله بعد الاتصال بالعميد عبد الغنى الجمسى ، مدير عمليات قيادة الجبهة ، الذى نجح فى الرجوع إلى الاسماعيلية بجميع معداته وأسلحته وعرباته وأفراده من غير خسائر ، لأن المنطقة من مركز القيادة المتقدم إلى القناة كانت تسمح بالتحرك خارج الطرق . وبذا أمكن تفادى الازدحام الناتج من تكدس العربات والمدافع وغيرها » ! .

والسؤال الآن : كيف اتخذ قرار الانسحاب من سيناء ؟ .

لندع الفريق محمد فوزى ، رئيس هيئة أركان الحرب فى ذلك الحين ، يروى هذه القصة بشكل مسهب فيقول :

« طلبنى المشير بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦ ، قائلا لى : « عايزك تحط لى خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء الى غرب قناة السويس » . ثم أضاف : « أمامك ٢٠ دقيقة فقط » ! .

« فوجئت بهذا الطلب ، اذ أنه أول أمر يصدر الىّ شخصيا من المشير ، الذى كانت حالته النفسية والعصبية منهارة ، بالاضافة الى أن الموقف لم يكن يسمح بالمناقشة أو الجدل ، أو معرفة دوافع التفكير فى مثل هذا الأمر . فقد كانت القوات البرية فى سيناء ـ عدا قوات الفرقة ٧ مشاة ـ متماسكة حتى هذا الوقت . ولم يكن هناك ما يستدعى اطلاقا التفكير فى انسحابها » .

« أسرعت الى غرفة العمليات ، حيث استدعيت الفريق أنور القاضى ، رئيس الهيئة ، واللواء تهامى ، مساعد رئيس الهيئة ، وجلسنا فترة قصيرة نفكر فى أسلوب وطريقة انسحاب القوات ، بعد أن أعطيت طلب المشير الى كليهما . وانتهى بنا الموقف الى وضع خطوط عامة جدا ، واطار واسع لتحقيق الفكرة ، ودونها اللواء تهامى فى ورقة . وكان هذا الاطار يحدد خطوط انسحاب القوات وتوقيت التمركز فى هذه الخطوط .

« توجهنا نحن الثلاثة الى المشير . وكان منتظرا واقفا خلف مكتبه ، واضعا احدى ساقيه على كرسى المكتب ، ومرتكزا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسى .

« بادرت المشير بقولى : « على قدر الامكان ، وقدر الوقت ، وضعنا خطوطا عامة لتحقيق فكرة سيادتك ، ونرجو الاذن بأن يقرأها اللواء تهامى » .

« وبدأ اللواء تهامى فى القراءة بقوله : « ترتد القوات الى الخط كذا . . . يوم كذا . . ثم الى الخط . . . يوم كذا ، وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط ، لحين وصولها الى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء فى الانسحاب ـ أى أن يتم الانسحاب فى أربعة أيام وثلاث ليال » .

« عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب ، رفع صوته قليلا موجها الحديث لى : « أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزى ؟ . أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص » ! . ثم دخل الى غرفة نومه ، التى تقع خلف المكتب مباشرة ، بطريقة هستيرية ، بعد أن كان وجهه قد ازداد احمرارا أثناء توجيه الحديث . بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير .

« بعد ذلك وصلت الأخبار من سيناء عن طريق الاسماعيلية (قيادة القناة) ، أن المشير قد أصدر أمره الى قائد قوات العريش بانسحاب قواته بأسلحتها الشخصية فقط الى غرب القناة فى ليلة واحدة .

« والغريب أنه لا يمكن وصول هذه المعلومات عن قرار الانسحاب بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦ ، أى حوالى الساعة الخامسة مساء ، الا اذا كان الأمر قد صدر فعلا قبل الظهر من المشير الى قائد ما ، لم نكن نستطيع ، حتى تلك اللحظة ، الاستدلال عليه . وقد قام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة لشخصه ، وفرقته فقط ، دون أن يخطر قيادته العليا

والقوات التي تجاوره . وهذا عمل من الأعمال التى تحرم عسكريا فى جميع القوانين العسكرية ، اذ أنه يمس أمن وسلامة بقية القوات مسا مباشرا ، وجرى العرف العسكرى على أن مثل هذا الأمر يتم كتابة ، ويدقق القائد المنفذ فى توقيع القائد الأعلى على مثل هذا الأمر . » .

ويتضح من ذلك أن المشير عامر أصدر أخطر قرار فى حرب يونيه ١٩٦٧ ، دون الرجوع الى هيئة أركان حربه ، المكونة من كبار القادة المتمكنـين والمحنكين ! . وأكثر من ذلك فقد أسند تنفيذه الى ضباط مكتبه دون القيادات المختصة . فكما يقول الفريق محمد فوزى ، فانه علم « أن ضباط هذا المكتب ، بالاضافة الى الأجهزة التابعة للمشير هى التى تولت هذه المهمة : « علمت بتدخل كل القيادات وأجهزة الأمن : شمس بدران ، على شفيق ، الشرطة العسكرية ، المخابرات الحـربية ـ كلهم تدخلوا فى تبليغ أوامـر فردية بالانسحـاب الى غرب القناة ـ كل حسب هواه » ! .

وكـان « مكتب المشـير» هذا يتكـون من مجمـوعة من الضباط ، وصفهم الفريق محمد فوزى بأنهم « كانوا يتصرفون فى كل شىء : قبل المعركة ، وفى أثنائها ! . وكانت هذه المجموعة لا تترك المشير أبدا . وكانت لهم مكاتب فى كل مكان . وكانوا يحضرون جميع المؤتمرات ، وبعـد أن ينتهى المؤتمر لا أعرف أى شىء عما تم بعد ذلك . وهؤلاء الأشخاص هم الذين كانوا يوصلون أوامر وتوجيهات المشير الى القيادات » ! .

ومعنى ذلـك أن المشـير عامـر كان يدير المعـركة على طريقة ادارة البلاد ـ كما ذكرنا ـ فهو لا يعتمد على هيئة أركان حربه ، وانما يعتمد على هيئة ضباط مكتبه التي تتكون من المنتفعين والمتسلطين على رقاب

العباد ، وكلهم نسوا الفن الحربى لاتجاه اهتماماتهم الى اتقان فن الرقابة على الجماهير .

لذلك يقول الفريق محمد فوزى ان « القيادة الفردية البيروقراطية العسكرية ، هى التى سببت الهزيمة يوم ٥ يونيو . كما أن انهيار المشير عبد الحكيم عامر شخصيا ، واصدار قرار الانسحاب ، قلب الهزيمة الى نكسة ! » .

على كل حال فتجمع كل المصادر العسكرية على أن قرار الانسحاب قد ألحق بالقوات المسلحة المصرية من الخسائر ما كان متعذرا على القوات الاسرائيلية المهاجمة الحاقه بها لولا هذا القرار ، حتى ليقف المؤرخ متسائلا : « متى تحاسب أسماء مرتكبى هذه الجريمة تاريخيا أمام أمتهم ، كما تفعل الأمم الأخرى فى مثل هذه الحالات ؟ . وكيف يفلت من العقاب من لطخوا سمعة جيشهم وأمتهم ، ويرفع بعضهم الى مصاف الأبطال ؟ » .

فقد أخذت تتدفق القوات المرتدة الى غرب القناة خلال ليلة ٦ ـ ٧ يونيو ، مستخدمة فى ذلك الطرق الثلاثة فى سيناء ، باستثناء الطريق الشمالى ، الذى امتلك زمامه العدو الاسرائيلى ، « ونظرا للسرعة التى تنفذ بها الانسحاب ، وعدم التخطيط السليم ، وعدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على القوات المرتدة ، وحماية المضايق والمعابر ضد الهجوم الجوى » ـ كما يقول الفريق مرتجى ـ « فقد ازدحمت الطرق ازدحاما كبيرا بالمعدات ، وتعطل عليها العديد من العربات والجرارات بفعل الطيران الاسرائيلى الذى زاد فاعليته بعد أن انبلج النهار ، أو بسبب هروب سائقيها منها بعد أن تعرضت القولات للهجوم الجوى

دون حماية ، فأصبحت المركبة بمثابة قبر متحرك ، من الأفضل هجره بدلا من الموت فيه » .

« ولما كانت هذه المضايق لا تسمح الا بسير العربات فرادى ، فاذا دمرت العربة القائدة تعطلت بقية العربات ، وأصبحت بمثابة قطار طويل ، فقد صارت هدفا ثمينا للطائرات الاسرائيلية التى تملك السيادة فى الجو ، تقصفه بسهولة ويسر ، بينما يهرب أفراده » .

وكان مما ساعد على زيادة الخسائر تدمير المعابر من سيناء الى الضفة الغربية قبل الأوان . فقد ذكر الفريق محمد فوزى فى مذكراته أن مجموعة من الضباط المهندسين ، الذين كلفوا بتدمير المعابر ، وكان معهم ضباط شرطة عسكرية وضباط مخابرات من مكتب الاسماعيلية ، تسرعوا فى تدمير كل المعابر قبل التوقيت المعقول . فقد كان التوقيت المعقول بالنسبة لهم هو عبور القادة والضباط ، وليس المعدات أو الجنود . وكان هذا التصرف استجابة لأمر المشير الى قيادة القوات فى العريش « بالانسحاب الى غرب القناة بالأسلحة الشخصية فقط فى ليلة واحدة » .

وقال انه حتى المعبر الأخير الذى تركته قائما شمال البحيرات يوم ١٩٦٧/٦/٧ ، دمر فى اليوم التالى بأوامر من قيادة الجيش بالاشتراك مع مدير مهندسى الجيش ، وقائد مكتب مخابرات الاسماعيلية . وكان الدافع لهذه السرعة ، هو الرغب والخوف من عبور العدو الى غرب القناة .

ثم قال ان هؤلاء القادة لم ينتظروا عبور آلاف من الجنود وبعض العربات التى تجمعت على الشاطىء الشرقى للقناة ، حيث ألقى

الجنـود بأسلحتهم الشخصية فى القنـاة ، ونزعوا ملابسهم العسكرية الخارجية أمام أعين وأبصار بقية الضباط والجنود الذين تمكنوا من العبور .

وكان مما قاله الفريق فوزى انه حتى الدبابات المصرية الجديدة من طراز « ت ٥٤ » و« ت ٥٥ » ، استخدمت فى نقل أثقال من البشر من الضباط وصغار الرتب أو الجنود ، الى غرب القناة ، ولم تستخدم كأداة قتال على الاطلاق .

وذكر أن أكبر قوة دبابات وصلت الى غرب القناة قبل تدمير المعابر ، تكونت من ٤٧ دبابة قادمة من المحور الجنوبى ، وكانت متماسكة . أما بقية الوحدات المصرية فقد وصلت فرادى ! .

وقد ضرب الفريق فوزى مثلا على ما أحدثه قرار الانسحاب من تدهـور الـروح المعنوية فى الجنود وانعدام الرغبة فى القتال ، فقال : « شاهـدت خمس دبابـات جديدة « ت ٥٥ » على الجـانب الشرقى للقناة ، متروكة بدون أطقم أو سائقين . فقد تركت الأطقم دباباتها ، وعبرت القناة سباحة أو فى قوارب صغيرة . وقد أخطرت مدير المدرعات (اللواء عماد ثابت) بضرورة اعـادة سائقى هذه الدبابات الجديدة ، ومحـاولـة انقـاذهـا بالعبـور من شمال البحيرات ، فذهب يبحث عن السائقين وعن وقود ، ولكنه فشل .

ثم قال : « وقد غادرت المنطقة فى اتجاه السويس ، ووجدت نفس الحـال ، ونـفس الـروح ، بل شاهـدت بعيـنى مظاهـر اليأس والاستسلام ، مضافا اليها الفوضى بكل مظاهرها . ولم أجد فى أى وحدة أو جماعة ضابطا واحدا بين مجموعة جنوده اطلاقا » ! .

ويقول المشير أحمد اسماعيل : « كان الانسحاب قاسيا . فالقوات كثيرة العدد والعتاد ، وخاصة أعداد الدبابات ، وكان عليها أن تنسحب غرب القناة على ثلاثة محاور رئيسية فى منطقة المضايق ، تحت السيطرة الجوية الكاملة للعدو . لقد كانت مخاطرة ومجازفة غير محسوبة . ولا شك أن عدم وضع التخطيط المناسب للانسحاب ، أثر من ناحية حجم الخسائر وجسامتها . (كان المشير أحمد اسماعيل فى ذلك الحين رئيسا لأركان القوات البرية تحت قيادة الفريق أول مرتجى) .

وقد كان من الطبيعى فى مثل تلك الظروف أن تتكبد القوات المسلحة المصرية خسائر فادحة ، حتى ليذهب الفريق عبد المحسن مرتجى الى أنه « فى هذه المضايق والممرات فقدنا ٩٠ فى المائة تقريبا من معداتنا وأسلحتنا بفعل الطيران الاسرائيلى » ! .

وهذا يفسر تلك القصة التى روتها بعض المصادر . فعندما وفد الى مصر فى أعقاب حرب يونيه ١٩٦٧ وفد عسكرى سوفيتى لاعادة بناء القوات المسلحة المصرية ، وزار أعضاء هذا الوفد الوحدات لمعرفة احتياجاتها والتحرى عن حقيقة ما حدث ، خاطب المارشال زاخاروف جمال عبد الناصر قائلا : «لو أن كل دبابة من الدبابات السوفيتية التى تركها المصريون فى سيناء ، أطلقت عشر طلقات فقط ، لكسب العرب الحرب » ، ولكن معظم الدبابات لم تطلق طلقة واحدة ! .

وهكذا بدلا من انتفاع القيادة العليا بالمضايق والمعابر فى سيناء فى الصمود وايقاف هجوم العدو الاسرائيلى ، جعلت من هذه المضايق والمعابر مصيدة ومقبرة للقوات المسلحة المصرية ! .

والأمر المحزن حقا أن هذا القرار المتخاذل قد أعاد الموقف بالنسبة للملاحة الاسرائيلية فى خليج العقبة الى أسوأ مما كان عليه عند بداية الأزمة الحقيقية التى أدت الى الحرب ، أى منذ اعلان القيادة السياسية اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ . ذلك أن اسرائيل سارعت الى انتهاز فرصة هذا القرار لاحتلال شرم الشيخ ، على نحو ما يرويه موشيه ديان فى مذكراته على النحو الآتى :

« عند نهاية اليوم الثانى للحرب ، أخذت القوات المصرية فى المواقع المتقدمة ، التى لم تكن قد تعرضت بعد للحصار ، فى الارتداد . فقد صدرت اليها الأوامر من القاهرة بالانسحاب . وعندما عرفنا بأن القوات المصرية فى شرم الشيخ بدأت فى ترك مواقعها ، سارعنا الى تقديم ميعاد احتلالها ، وأرسلنا وحدة مظلات اليها دون انتظار لاستيلاء القوات البرية على الطريق البرى . وقد وصلت هذه الوحدة الى شرم الشيخ فى الساعة الواحدة مساء يوم ٧ يونيه بطائرات الهلوكوبتر ، لتشاهد من الجو زورقى طوربيد اسرائيليين فى الميناء . فقد وصلت اليها من قبل فى الساعة الحادية عشرة والنصف قوة بحرية بقيادة الكولونيل بوتزر لتجدها خالية من أية قوة تحميها ، فتركت فصيلتين على الشاطىء . وبعد ثلاثة أرباع الساعة ، كان العلم الاسرائيلى يرتفع مرفرفا فوق مستشفى قوة الطوارىء الدولية التى انسحبت منها بناء على أوامر عبد الناصر . وقد سقط أول أسرى مصريين فى المنطقة فى يد البحرية الاسرائيلية . فقد تم أسر ثلاثة وثلاثين من الكوماندوز المصريين الذين كانوا يحتلون جزيرة تيران ومعهم أسلحتهم ، عندما حاولوا الهرب الى مصر فى زورقى صيد » .

وهكذا عادت الملاحة الاسرائيلية الى المرور مرة أخرى فى خليج العقبة من مضيق تيران ، فى ظل العلم الاسرائيلى هذه المرة بدلا من

علم الأمم المتحدة ! . وانتهت بعد أقل من يومين من نشوب القتال تلك المشكلة التى أدت الى نشوب الحرب ، ولكن بعد أن فقدت مصر سلاحها الجوى ، ثم فقدت ٩٠ فى المائة من معداتها وأسلحتها التى دفعت بها الى سيناء . وكل ذلك بفضل قرار الانسحاب الذى اتخذه المشير عبد الحكيم عامر ! .

وبعد ذلك يثور السؤال : ما الذى دفع المشير عامر الى اتخاذ قرار الانسحاب المشئوم ؟ . .

لقد أورد الفريق مرتجى نص حديث حول هذا الموضوع جرى بينه وبين المشير عبد الحكيم عامر يوم ٢٠ يوليو ١٩٦٧ ، أى بعد شهر من انتهاء القتال . وفيه سأله عن سبب العدول عن خطة الدفاع والصمود فى المضايق الى قرار الانسحاب من سيناء ، بما فى ذلك من خطورة على القوات ؟ .

وكانت اجابة المشير عامر أنه بعد أن أصبح سلاح الطيران المصرى بدون فاعلية ، وبعد أن تقدمت القوات الاسرائيلية على المحور الشمالى والمحور الأوسط ، فقد اعتقد أن القوات المسلحة على وشك أن تحاصر وتعزل ويقضى عليها تماما . « لذلك وجدت أن الانسحاب هو الحل الوحيد لتفادى تدمير قواتنا وأسرها » ! .

« قلت للمشير : ان الموقف لم يكن بهذه الصورة القاتمة . فقد كان من الممكن ، باعادة تعديل أوضاع قواتنا ، والمناورة بالقوات ، خصوصا تلك التى لم يقع عليها أى هجوم ـ أن نتمسك بالدفاعات مدة طويلة ، وأن ننقذ الكثير من العتاد والمعدات التى وقعت فى يد العدو بسبب هذا الانسحاب السريع .

« وأضفت أنى أظن أن الصورة التى وضعت أمام سيادتكم كانت مشوهة ، وأن أجهزة القيادة العليا لم تهىء لسيادتكم الجو المناسب الذى يمكنكم من اتخاذ القرارات المناسبة . وأن المعلومات كانت تصلكم بدون تقييم ، وبدون تعليق . ولم يحاول كبار ضباط أركان الحرب الموجودون فى القيادة العليا ، بما فيهم رئيس هيئة الأركان ـ أن يقدموا المشورة السليمة ، وتركوا الحمل على أكتافكم لوحدكم ، واكتفوا هم بدور تنفيذ الأوامر . وهو أسوأ عمل لأى أركان حرب . .

« وهذا ما جعلكم تتدخلون فى كثير من التفاصيل ، التى كان يجب أن تحجب عنكم ويكتفى بابلاغكم بجوهر الأمور .

« ومما لاشك فيه أن المستويات الصغرى التى اتصلتم بها مباشرة ، عادة ما تكون بلاغاتها مبالغا فيها ، اذ أنها تعطيها وهى تحت ضغط المعركة وما فيها من توتر عصبى . وأظن أن زحمة المعلومات التى وصلتكم من كل من هب ودب هى السبب فى اتخاذ قرار الانسحاب ، الذى ما كان يمكن أن يتم بصورة عملية فى هذه المدة القصيرة التى قررتموها .

« وقد سكت المشير ، وكان فى سكوته أكبر دليل على صحة قولى عما كان يحدث فى القيادة العليا » ! .

على أن الفريق مرتجى لم يكن دقيقا فى اتهام هيئة أركان الحرب بأنها لم تحاول تقديم المشورة السليمة للمشير عامر . فقد رأينا من رواية الفريق محمد فوزى ، رئيس هيئة أركان الحرب ، أن المشير عامر أصدر قرار الانسحاب دون الرجوع الى هيئة أركان حربه . فحين طلب منهم عرض خطة انسحاب عاجل عليه ، وجاءت الخطة بالتنفيذ فى أربعة

أيام وثلاث ليال ، رفضها ، وأبلغ كلا من الفريق فوزى والفريق أنور القاضى واللواء تهامى بأنه قد « أصدر أمر الانسحاب خلاص » ! .

وفى الحقيقة أن رأى هيئة أركان الحرب كان ضد الانسحاب . فقد كان الفريق محمد فوزى يرى أن القوات المسلحة المصرية فى وسعها الصمود عند المضايق ، وأكثر من ذلك فان هذا الصمود كان يعطى الفرصة للقوات البرية لكى تقاتل . « وتستطيع أن تتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو تمسك هذا الحجم المهول فى البشر والتسليح ، بالأرض ، وتواجد حتى فى مواقعه . ولو تم الاحتماء بالساتر الطبيعى فى المضايق لتغير وجه التاريخ » . فمهما كان يمكن أن يحدث من أخطاء فى المسرح ، « فلم تكن لتؤدى الى حجم الهزيمة التى سببها انسحاب القوات المسلحة المصرية من غير قتال الى غرب القتال فى ليلة واحدة » ! .

على أن المشير عامر لم يسع للاستفادة من رأى الخبراء العسكريين حوله ، ولم يطلب مشورتهم . فكما رأينا فانه استدعى هيئة أركان حربه لتضع له خطة بالانسحاب ، وليس لمناقشتها فى الموقف والاستنارة برأيها فى فائدة الانسحاب من عدمه . وعندما وضعت خطة انسحاب وفقا لأصول الفن الحربى تتم على مراحل وتستغرق الوقت الكافى لاتمام هذا الانسحاب بأقل خسائر ، فاجأها مستهينا بأنه أصدر الأمر بالانسحاب بالفعل ، ولم ينس أن يسخر من المدة الزمنية التى أوردتها الخطة ، وهى أربعة أيام وثلاث ليال . لقد كان المشير عامر يتوهم امكان لنسحاب كل تلك الحشود الهائلة من القوات المسلحة المصرية التى دفع بها فى سيناء ، فى يوم واحد ! .

٣

مسئولية جريمة الانسحاب
بين المشير عامر وعبد الناصر

على هذا النحو ، أدى قرار الانسحاب من سيناء ، الذى أصدره المشير عبد الحكيم عامر فى اليوم الثانى لنشوب الحرب ، الى أفظع كارثة نزلت بالجيش المصرى ، اذ فقد نحو ٩٠٪ من معداته وأسلحته التى دفع بها الى سيناء .

وقد اختلفت الآراء فى توقيت اتخاذ هذا القرار . فوفقا للفريق مرتجى ، الذى حاول تحقيق هذه المسألة ، فان قرار الانسحاب اتخذ مساء يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ ، « وأنا متأكد » من ذلك ! . ولكن بالنسبة للساعة التى اتخذ فيها ، فقد رأى أنها « قابلة للاحتمال » ! . وقد استند الى المراجع العسكرية الاسرائيلية لترجيح أن الأوامر بتنفيذ القرار صدرت « قبل الساعة السابعة مساء » ! .

على أن المراجع العسكرية الاسرائيلية التى أشار إليها الفريق مرتجى لا تحدد شيئا من هذا القبيل . فهى تذكر ان العميد جافيتش ، قائد القيادة الجنوبية للعدو الاسرائيلى ، علم من أسرى الحرب المصريين فى

الساعة السابعة والنصف مساء ، أن القيادة العامة المصرية أصدرت أوامرها الى الجيش المصرى بالانسحاب الى « خط الدفاع الثانى » ! . ومعنى ذلك أن هذه المراجع تتعلق بالانسحاب الى خط الدفاع الثانى ، وليس بقرار الانسحاب الى غرب القناة . وقد راجع الفريق مرتجى نفسه فى هذه النقطة .

وفى الواقع أن المعلومات التى اوردها عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته توضح أن المشير قد توصل الى هذا القرار بالانسحاب مساء يوم ٦ يونيه ! . وهذا يوضح مدى الانهيار الذى أصابه ! . فقد ذكر أنه ذهب الى القيادة مساء يوم الثلاثاء ٦ يونيو ، « فوجدنا زكريا محى الدين فى مكتب عبد الحكيم عامر . وفاجأنى بقوله « اننا قررنا الانسحاب العام الى غرب قناة السويس ! » . واذا عرفنا أن الفريق مرتجى تمكن من الاتصال بالمشير عامر حوالى الساعة السادسة مساء ، للتصديق على انتقال مركز القيادة المتقدم الى مركز تبادلى خلف مضيق الجدي ، دون أن يخطره المشير بقرار الانسحاب ـ فمعنى ذلك أحد أمرين : اما أن القرار تم فى أعقاب ذلك مباشرة واما أن المشير عامر تحرج من اخطار الفريق مرتجى بهذا القرار ، الذى لم يأخذ رأيه فيه ، خصوصا وهو يعلم أن رأى الفريق مرتجى معارض تماما لمثل هذا القرار ، حتى لايراجعه فيه بعد صدور أمره بتنفيذه ! .

وعلى كل حال فان مذكرات الفريق محمد فوزى تفيد أن فكرة الانسحاب طرأت فى ذهن المشير فى فجر يوم ٦ يونية ، حين أرسل إشارة لاسلكية إلى قائد منطقة شرم الشيخ فى الساعة ٥٫٥٠ صباحا ، يطلب فيها وضع خطة انسحاب كاملة لقواته من شرم الشيخ إلى غرب القناة ! . ثم صدر أمر المشير الشفوى بالانسحاب إلى غرب القناة فى الساعة ٤ بعد الظهر ، لمن ؟ لاأحد يعلم ! . وفى الساعة الرابعة

والنصف ـ أى بعد نصف ساعة من صدور الأمر الشفوى بالانسحاب ـ استدعى المشير عامر الفريق فوزى وطلب إليه وضع خطة الانسحاب ! .

والسؤال الآن : ماهى المدة التى تحددت لانسحاب تلك القوات الهائلة التى كانت تزخر بها سيناء إلى غرب القناة ؟ . إن النتائج التى أسفر عنها تحقيق الفريق مرتجى ، قد أظهرت أن الانسحاب تقرر اجراؤه فى البداية على يومين ، ثم عدل الى ثلاثة أيام ، ثم خفضت مدته من ثلاثة أيام الى ليلة واحدة ! .

فوفقا لما سمعه من الفريق أنور القاضى ، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة بأركان حرب القيادة العليا ، فانه لم يعلم بقرار الانسحاب فور اتخاذه ! ، ولكنه علم به ، بعد فترة ، من رئيس هيئة أركان الحرب (الفريق محمد فوزى) الذى أخطره بأنه أبلغ الفريق محمد صلاح الدين محسن ، قائد الجيش الميدانى ، بهذا القرار ، على أن ينفذ على ليلتين ، وعلى أن يجرى انسحاب القوات فى الليلة الاولى تحت ستر القوات المدرعة ، التى تحتل المضايق . مع ترك الحرية لقائد الجيش يقرر بنفسه طريقة الانسحاب المناسبة . على أن هذا القرار عدل بعد فترة الى ثلاثة أيام ، وهو ما أخطر به الفريق محمد فوزى الفريق محمد صلاح الدين محسن ، لتنظيم الانسحاب على هذا الأساس ، وقد أصدر هذا أمرا كتابيا لقائد القوة التى تعمل على المحور الجنوبى لاتمام الانسحاب على ثلاث ليال ! .

على أن الانسحاب لم يلبث أن تعدل مرة أخرى من ثلاثة ليالى الى ليلة واحدة ! . وقد صدرت هذه الأوامر من المشير عامر ! . ولهذا عندما وصلت قوة المحور الجنوبى الى بلدة « نخل » ، صدرت لها

الأوامر بسرعة الارتداء غرب القناة . وهكذا تم الانسحاب فى ليلة واحدة ! .

وقد اعترف المشير عامر للفريق مرتجى بأنه صاحب قرار الانسحاب على ليلة واحدة ! . فقد ذكر أن تخطيط عملية الانسحاب فى البداية كان على أساس الانسحاب على يومين ، الا أنه ـ أى المشير عامر ـ « شعر بأن هناك خوفا على تطويق القوات ، لذلك طلب من قائد الجيش أن يجرى الانسحاب بسرعة » . (ولم يتعرض المشير لتعديل أمر الانسحاب من ليلتين الى ثلاث ليال) . على أن مذكرات عبد اللطيف البغدادى تثبت أن أوامر المشير منذ البداية كانت تقضى باتمام الانسحاب على ليلة واحدة ـ وهو الأرجح . فقد ذكر أن عبد الحكيم عامر كان دائم الاتصال بقياداته فى الجبهة ، ويصدر اليهم أوامر الانسحاب . ويظهر أنه لم يكن هناك خطة للانسحاب . وكانت أوامره لكل من اتصل به : « الانسحاب ليلا ، ومحاولة الوصول الى غرب قناة السويس قبل طلوع النهار ، وترك أسلحتهم الثقيلة ، والاكتفاء بالخفيفة منها ، وأن يسيروا فى مجموعات صغيرة متفرقة » ! .

وتلقى المعلومات التى أوردها الفريق صلاح الدين الحديدى ، الذى اختير فيما بعد رئيسا للمحكمة العسكرية العليا لنظر « قضية الطيران ومسئولية النكسة » ، أضواء هامة أخرى على هذه المسألة ، من واقع احاطته ببعض جوانب القضية ، مما يحدد صاحب فكرة الانسحاب ! .

فقد ذكر أن المشير عامر أصدر قرار الانسحاب الى قائد المنطقة الشرقية (الجيش الميدانى) وقد صدر هذا القرار شفويا ومتضمنا انسحاب جميع القوات إلى غرب قناة السويس .

كما ذكر ما يفهم منه بوضوح أن قائد المنطقة الشرقية ، وهو الفريق محمد صلاح الدين محسن هو الذى أقنع المشير بفكرة الانسحاب ! . فقد أورد أن المشير « على الأقل قد وافق على الاتجاه الذى مال اليه الأخير ، دون أن يتشاور مع مساعديه العسكريين فى القيادة العامة » ! . وأكثر من ذلك أنه « وافق على قطع الاتصال مع قائد المنطقة الشرقية ، حتى يتمكن الأخير من تنفيذ الانسحاب » . وقد ذكر الفريق محمد فوزى أن الفريق صلاح محسن كان على اتصال مباشر بالمشير عامر طوال يوم ١٩٦٧/٦/٥ ويوم ١٩٦٧/٦/٦ .

وهذا الكلام يفسر كثيرا من الظواهر الغامضة التى جرت فى ذلك الحين ، والتى أوردها الفريق مرتجى فى حذر ! . فقد أورد أن قائد الجيش الميدانى كان القائد الوحيد الذى تباطأ فى ارسال تقريره اليه ، عندما كان يكتب أحداث حرب يونيه ، بناء على طلب الرئيس عبد الناصر . « وقد يكون السبب فى حجب هذه المعلومات عنى أن أعجز عن تقييمها ، وأضع الموقف واضحا أمام السيد رئيس الجمهورية » ! .

وقد استدل الفريق مرتجى على وجهة نظره بعدم اخطار قائد الجيش الميدانى له بقرار الانسحاب بعد أن تلقاه من المشير عامر ، رغم أنه قائد الجبهة ! . وتساءل قائلا :

« اذا سلمنا باهمال القيادة العليا (المشير عامر) فى تبليغ قيادة الجبهة بهذه الأوامر ، فلماذا لم تخطر قيادة الجيش الميدانى قيادة الجبهة بالأوامر التى وصلت من القيادة العليا ؟ . هل لأن قيادة الجيش كانت قد يئست من الموقف ، ووجدت فى الانسحاب مخرجا ومنفذا ؟ ، وتخشى من احتمال أعتراض قيادة الجبهة على أوامر الانسحاب ، أو تتدخل

ويحوى هذا التدخل احتمال توقف أو تعطيل الانسحاب ؟ ـ خصوصا وأن قيادة الجيش كانت تشعر بأن هناك اصرارا من قيادة الجبهة على ضرورة الدفاع عن المضايق لآخر رجل ؟ .

وفيما يختص بالمشير عامر ، تساءل الفريق مرتجى عن الأسباب التى دعته الى عدم اخطاره بقرار الانسحاب ، رغم أنه قائد جبهة سيناء ! . « هل لأن قيادة الجبهة سبق ووضحت وجهة نظرها بضرورة التمسك بالنطاق الدفاعى الثانى والمضايق حتى آخر رجل وآخر طلقة ؟ . وهل لأن الموقف كان قد وصل بالقيادة العليا (المشير عامر) الى الذروة القصوى التى تجعلها لا تحتمل أى اعتراض أو شبه اعتراض أو مجرد الاختلاف فى وجهة النظر ؟ » .

على كل حال فيتضح مما أورده الفريق صلاح الدين الحديدى أنه اذا كانت قيادة الجبهة قد انعزلت عن الانسحاب أو التأثير فيه بفضل اغفال المشير عامر لها من جانب ، واهمال قائد الجيش الميدانى اخطارها من جانب آخر ـ فان الأمر اختلف بالنسبة لهيئة الأركان العامة التى كان يرأسها الفريق محمد فوزى ، والتى حاولت التأثير فى قرار الانسحاب بعد علمها به من المشير ، لتخفيف أضراره .

فيذكر أنه عندما علمت هيئة الاركان العامة بقرار الانسحاب وأسلوبه ، سارعت الى التدخل فورا « باضافة بعض التعديلات على مدة الانسحاب وهدفه » . (وبذلك تعدل الانسحاب الى ليلتين ثم الى ثلاثة أيام) . ولم يجد قائد الجيش الميدانى بدا من تنفيذ هذا التعديل ـ كما يفهم من الأمر الكتابى الذى وجد مع قائد القوة التى تعمل على المحور الجنوبى .

على أن الأمور كانت تمضى بسرعة فى تلك الليلة الليلاء ـ ليلة ٦ ـ ٧ يونيو ـ لأن الفزع لم يلبث أن تملك المشير عامر ، وقد يكون لقائد الجيش الميدانى نصيب فى هذا الفزع ! . لأن المشير لم يلبث أن أصدر تعليماته الى قائد الجيش الميدانى ! طالبا اليه أن يجرى الانسحاب بسرعة ، ولم يتردد هذا فى ذلك ، فسارع بتنفيذ الانسحاب فى نفس الليلة ! .

لهذا السبب حين أرادت هيئة اركان الحرب الاتصال بقائد الجيش الميدانى لاضافة بعض التعديلات على مدة الانسحاب وهدفه ، فشلت فى تحقيق هذا الاتصال ، مما حدا برئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ، الفريق أنور القاضى ، الى تكليف ضابط برتبة لواء ليتوجه اليه فى سيناء ويسلمه أمرا مكتوبا معدلا لتوقيتات الانسحاب وأهدافه ، وسرعان ما عاد هذا الضابط الكبير الى القاهرة معلنا أنه وجد قائد المنطقة قد وصل الى مدينة الاسماعيلية ! ! .

والسؤال الآن : ما هى مسئولية القيادة السياسية ، ممثلة فى الرئيس عبد الناصر ، عن قرار الانسحاب القاتل ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضى منا التعامل مع قضايا ثلاث ، تحدد كل منها درجة مسئولية عبد الناصر ، وهى :

١ ـ هل اتخذ المشير قرار الانسحاب منفردا دون اشراك عبد الناصر ؟ .
٢ ـ أم اتخذ المشير هذا القرار منفردا ، وأطلع عبد الناصر عليه ، وحصل على تصديقه ؟ .

٣ ـ أم أن عبد الناصر هو صاحب قرار الانسحاب وكان المشير هو الأداة المنفذة ؟ .

بالنسبة للسؤال الأول ، فيتضح من كلام الفريق محمد فوزى ، أن المشير اتخذ قرار الانسحاب ، ولم يأخذ رأى عبد الناصر فيه ! . وقد استند فى ذلك الى مكالمة تليفونية جرت بين المشير عامر وعبد الناصر صباح يوم ٧ يونيو . طمأن فيها المشير عبد الناصر الى امكانية احتلال المضايق بقوات من الفرقة الرابعة المدرعة ، « واسترسل الحديث بينهما فى أخذ رأى الرئيس ، وكان رد الرئيس على المشير قوله : « اشمعنى جاى تاخذ رأيى دلوقت ؟ »

وأهمية هذه القصة أن الفريق محمد فوزى استقى فحواها من الرئيس عبد الناصر ـ حسب قوله .

على أن هناك شهادات أخرى تنسب لعبد الناصر اطلاعه على القرار فى حينه ، وموافقته عليه ! . وعلى رأسها ما أورده الفريق عبد المحسن مرتجى فى مذكراته ، حيث روى روايتين عن المشير تؤكدان متكاملتين أن المشير اتخذ القرار وحصل على موافقة عبد الناصر عليه .

وفى الرواية الأولى ـ وقد سبق أن تعرضنا لها ـ يذكر المشير أنه « بعد أن أصبح طيراننا بدون فاعلية ، وتقدمت القوات الاسرائيلية على المحور الشمالى والمحور الأوسط ـ اعتقدت أن قواتنا المسلحة على وشك أن تحاصر وتعزل ويقضى عليها تماما . ولذلك وجدت أن الانسحاب هو الحل الوحيد ، لتفادى تدمير قواتنا وأسرها . واذا كنا سنفقد بعض الأسلحة والمعدات ، فهذا يمكن تعويضه . أما أن نفقد الأفراد ، فذلك أمر بالغ الخطورة ، اذ أن خلق مقاتلين جدد يحتاج الى سنين

طويلة . وفيما يتعلق بالأرض المفقودة ، فلابد أن يكون لنا معهم جولة أخرى نسترد بها ما احتل من أرضنا بالكامل ! .

أما الرواية الثانية ، فقد أورد فيها الفريق مرتجى أنه ، بعد الحرب مباشرة ، سأل المشير عامر أثناء زيارة له عن مدى معرفة رئيس الجمهورية بقرار الانسحاب ؟ ، وهل وافق عليه ؟ أم أن المشير هو صاحب القرار ، انفرد به ولم يطلع عليه القائد الأعلى ، ولم يأخذ موافقته ؟ . وكان رد المشير هو أنه « اتفق مع الرئيس عبد الناصر عليه ، وأخذ رأيه . ولا يمكن أن يتخذ هذا القرار بدون علمه » ! .

وقد أبدى الفريق مرتجى قناعته برأى المشير قائلا : « وفى تقديرى أن مثل هذا القرار ، وهو قرار سياسى يتوقف عليه مصير الصراع المسلح ومصير البلاد ، لا يمكن للقائد العسكرى ، مهما كانت مكانته ، أن ينفرد وحده باتخاذه . فهذا ما لا تجيزه سلطاته أو صلاحياته ولا العرف العسكرى » .

وقد أبدى الفريق صلاح الدين الحديدى ميله لتصديق مشاورة المشير عامر للرئيس عبد الناصر فى قرار الانسحاب قبل اصداره ، قائلا « أما عن كونه (المشير) قد فعل هذا مع الرئيس جمال عبد الناصر ، فهذا ما لا أستطيع أن أجزم بتفاصيله ـ وان كنت ميالا الى الرأى القائل بأن هذه المشاورة قد تمت فعلا ، ووافق الرئيس الراحل فى النهاية على الانسحاب » ! .

على أنه اذا كان المشير عامر قد اعترف للفريق مرتجى بأنه صاحب قرار الانسحاب ، وأنه حصل على موافقة عبد الناصر عليه ، الا أنه عاد فنسب الى عبد الناصر اصدار القرار ، بل واجباره على تنفيذه !

وهـذا ما أورده عبـد الصمد محمد عبد الصمد ، النائب السابق لدائرة المشير ، والوثيق الصلة به ، فى مذكراته التى نشرها دفاعا عن المشير . فقد أورد فيها أن المشير عامر كتب مذكراته عن أسباب هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، وقد أتيح له الاطلاع عليها ، وفيها كتب المشير يقول :

« بعـد أن علم (عبـد النـاصر) بخسـائـرنا فى الطيران ، طلب الانسحاب السريع ! . ولم يطلبه بالاتفاق والتشاور ، وانما قال : « ان الوقت ضيق ، وده أمر يا عبد الحكيم » ! .

وقد أورد عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته ما يعزز هذا الكلام مما سبق أن ذكرناه ، فعندما ذهب الى القيادة مساء يوم الثلاثاء ٦ يونيو ، وفاجأه زكريا محى الدين فى مكتب عبد الحكيم عامر بقوله : اننا قررنا الانسحاب العام الى غرب قناة السويس ! « سألت زكريا عن رأى جمال عبد الناصر فى الانسحاب ، فقال انه هو الذى اتخذ قرار الانسحاب لينقذ أولادنا » ! .

فما هى الحقيقة فى هذه الروايات ؟

بالنسبـة لرواية الفـريق محمـد فوزى ، التى ينفى فيها علم عبد الناصر بقرار الانسحاب ، استنادا الى فحوى المكالمة التليفونية التى جرت بين المشـير عامر والرئيس عبد الناصر فى صباح يوم ٧ يونيه ، والتى رد فيها عبد الناصر على المشير قائلا : « اشمعنى جاى تاخد رأيى دلوقت ؟ » ـ ففى الواقع أن عبارة عبد الناصر هذه لا تنصب على قرار الانسحاب العام ـ كما فهم الفريق محمد فوزى من عبد الناصر ـ وانما تنصب على قرار انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة ـ الذى سوف نعالجه فيما بعد .

وهـذا ثابت من نص المكالمة السالفة الذكر ، والتى نقلها الفريق محمد فوزى عن عبد الناصر نفسه ! . فقد قدم لها بأن المشير كان قد أرسله للابقاء على الفرقة الرابعة المدرعة على خط المضايق ، بدلا من انسحابها غرب القناة ، وقد فشلت مهمته واستدعاء المشير للعودة . و « علمت قبل قيامى مباشرة ، بأنه تم اتصال تليفونى بين المشير وبين الرئيس عبد الناصر . وقد طمأنه المشير على امكانية احتلال المضايق بقوات من الفرقة الرابعة المدرعة . واسترسل الحديث بينهما فى أخذ رأى الرئيس . وكان رد الرئيس عبد الناصر : اشمعنى جاى تاخذ رأي دلوقت » !

وعلى ذلك نستبعد رواية الفريق محمد فوزى فى هذا الصدد .

أما رواية عبد اللطيف البغدادى ، التى أورد فيها عبارة زكريا محى الدين عندما سأله عن رأى عبد الناصر فى الانسحاب ، فأجاب : بانه « هو الذى اتخذ قرار الانسحاب لينقذ أولادنا » ، ففى الواقع أن هذه العبـارة لا تنصرف الى المعنى الـذى أورده المشير فى مذكراته . طبقا لرواية عبد الصمد محمد عبد الصمد - بل يجب أن توضع فى اطارها من مسئولية عبـد النـاصر عن ادارة المعـركـة ، التى رسم عبد اللطيف البغدادى نفسه صورتها ، مع غيره من المقربين من عبد الناصر فى ذلك الحين - وسوف نتعرض لها أيضا فيما بعد - أى فى معنى « موافقة » عبد الناصر على قرار الانسحاب الذى اتخذه المشير عامر ، وليس معنى اتخاذ عبد الناصر قرار الانسحاب وموافقة المشير عليه .

وقد اعترف شمس بدران ، الذى كان قريبا من ادارة المعركة فى ذلك الحين بحكم صلته بالمشير عامر ، وكان يتولى منصب وزير الحربية فى ذلك الحين ، بأن المشير عامر هو صاحب قرار الانسحاب ، وأنه تحدث

فيه الى الرئيس عبد الناصر ، وأبلغه بذلك ، « وحدثت مناقشة ، فقال له المشير : « أنا حرجعلك كل أولادك سالمين » ! .

واعتراف شمس بدران بحدوث مناقشة بين عبد الناصر والمشير عامر حول القرار ، يفيد اعتراض عبد الناصر على القرار أولا ؛ ثم قبوله بعد ذلك .

وهذا ما أدلى به عبد الناصر نفسه للفريق مرتجى ، عندما زاره بمنزله بمنشية البكرى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ . فعندما سأله الفريق مرتجى عن مدى معرفته بقرار الانسحاب ، أجاب « باختصار : أن المشير عرض عليه فكرة الانسحاب ، وأنه حاول أن يثنيه عنها .إلا أن المشير أصر على رأيه ، وأضاف أن هناك مساعدات أمريكية وانجليزية جوية قدمت لليهود ، وأن القوات المصرية لو استمرت فى موقعها سيقضى عليها ! . وعلى ذلك اضطر الرئيس مرغما على الموافقة على الانسحاب ، طالما أنه لا يوجد حل آخر » !

واذا كان الأمر كذلك ، وقد ثبت أن المشير هو صاحب قرار الانسحاب ، وقد جر اليه عبد الناصر ، فلماذا أورد المشير فى مذكراته العكس ، وهو أن عبد الناصر هو صاحب القرار ، وقد جر اليه المشير ؟ .

فى الواقع ان المذكرات التى كتبها المشير عامر لم يكن المقصود منها التاريخ والأجيال ووجه الحق ، وانما كان المقصود الضغط على عبد الناصر ، الذى كان الصراع بينهما فى أغسطس ١٩٦٧ ، قد بلغ مبلغا كبيرا بسبب الهزيمة .

وهذا ثابت من مذكرات عبد الصمد محمد (الذى نقل عن مذكرات المشـير المـذكـورة بغـرض الدفاع عنه) فقد أورد أن قصد المشير من المذكرات هو أن تكون «الانذار الأخير لعبد الناصر ، الذى اعتقد أنه سيكسب به المعركة التى بينهما . وكان على الأخير أن يستجيب لمطالب عبد الحكيم ، أو يعمل على اسكاته كى لا يذيع هذا السر الخطير ، الذى كان السبب فى عدم موافقته على سفر عبد الحكيم الى ايطاليا ، وطلب سفره الى يوغوسلافيا حيث لا يستطيع من هناك أن يهدد جمال باذاعة هذه الأسرار» ! !

ولهـذا السبب ، فقـد عمل المشير عامر على اتاحة الفرصة لمحمد حسنين هيكل للاطلاع على المذكرات وتصويرها ، « لكى يسارع الى جمال ليعطيه صورة منها ! » ـ حسب قول عبد الصمد محمد ! .

على هذا النحو تكون قد وضحت أهداف المشير عامر من الاتهام الذى وجهه للرئيس عبد الناصر بأنه صاحب قرار الانسحاب ، وأنه أجبره على تنفيذه . ويكون قد ثبت العكس تماما . وهو ما يتفق مع علاقات القوى بين الرجلين فى ظل النظام الشمولى الدكتاتورى الذى أرسته ثورة ٢٣ يوليو ، وتفاقم دور الجيش فى الحكم ، واستقرار السلطة فى يد مراكز قوى لا تخضع لرقابة الشعب وانما تتسلط عليه .

ولكن المشـير عامر لم يكتف بهذا الاتهام الذى وجهه لعبد الناصر بخصوص دوره فى قرار الانسحاب . بل وجه اليه اتهاما خطيرا آخر ، هو التسبب فى تدمـير الفـرقـة الـرابعـة المدرعة ، المعروفة « بجوهرة الجيش » اوهو مانعالجه فى النقطة التالية .

٤

كارثة الفرقة الرابعة المدرعة

لقد ورد اتهام المشير عامر لعبد الناصر بأنه كان السبب فى كارثة الفـرقـة الـرابعـة المدرعة ، فى إطار اتهامه الأول بمسئوليته عن قرار الانسحـاب ، الذى عرضنا نصه فى الكلام السابق ، مما يحتم علينا عرض النص كاملا بشقيه ، وفقا لما نقله عبد الصمد محمد من هذه المذكرات ـ تيسيرا لمناقشه . وهو على النحو التالى :

« يقول المشير إن جمال . . بعد أن علم بخسائرنا فى الطيران طلب الانسحـاب السريع . ولم يطلبه بالاتفاق والتشاور ، وإنما قال : إن الوقت ضيق ، وده أمر ياعبد الحكيم !

« ويقول أيضا إنه (المشير) كان قد أمر بإنسحاب الفرقة الرابعة ، أفضل الفرق ، والمسماة بجوهرة الجيش ، وهى سليمة أربعة وعشرين قيراط . وكان الهدف من الانسحاب أن تبقى لنا قوة سليمة للضرورة القصوى ، ولعدم التضحية بأبنائنا بدون مناسبة أو فائدة لامن الوجهة الأدبية ولا العملية . وقـال لجمال : أنا رجعت أولادنا اللى فى الفرقة

الرابعة بسلام والحمد لله ، ووصلوا غرب القناة بدون أى خسائر . إلا أن جمال غضب (لتعديتها إلى غرب القناة) وأصر على رجوعها . فعادت مرة أخرى ، وضربت من الطيران الاسرائيلى » .

ونلاحظ على هذا النص التناقض ! . ففى بدايته يذكر المشير أن عبد الناصر « أمره » بالانسحاب السريع بعد أن علم بخسائر الطيران . ولكنه يعود فيذكر أن عبد الناصر غضب لانسحاب الفرقة الرابعة المدرعة غرب القناة ، وأصر على عودتها ! . فهل كان عبد الناصر يتصور انسحاب القوات من سيناء دون انسحاب الفرقة المدرعة !! .

وواضح من نفس النص أيضا أن قرار سحب الفرقة الرابعة المدرعة إلى غرب القناة ، يرجع إلى المشير عامر نفسه ، ولايرجع إلى عبد الناصر ، بدليل غضب عبد الناصر لهذا الانسحاب ، وإصراره على بقاء الفرقة فى سيناء ! .

وعلى كل حال فلا يمكن فهم هذه القضية دون فهم أهمية الفرقة الرابعة فى ذلك الحين ، سواء فى خطط الدفاع أو الانسحاب .

فحين قررت قيادة جبهة سيناء فى صباح يوم ٦ يونية ـ بناء على نجاح الهجوم الاسرائيلى فى منطقة رفح والطريق الساحلى حتى العريش ـ الانسحاب من خط الدفاع الأول إلى الخط الثانى ، كانت الخطة تقوم على تكليف احتياطى القيادة العليا ـ الفرقة المدرعة ـ بتأمين المضايق ، حتى تصل قوات المحور الجنوبى ، فتعود مرة أخرى إلى الاحتياط . وقد وافق المشير عامر على هذه الخطة بحذافيرها ـ كما ذكرنا .

على أنه بعد أن أخذت القوات فى تنفيذ هذه الخطة والارتداد إلى خط الـدفـاع الثانى ، عاد المشير عامر فأصدر أوامره بتكليف الفرقة المـدرعـة احتياطى القيادة العليا بالقيام بضربة مضادة تجاه أبوعجيلة ـ القسيمة ، لاستعادة الأوضاع الدفاعية على خط الدفاع الأول !! .

وكادت هذه الأوامر الجديدة تتسبب فى كارثة . لأن دفع هذه الفرقة المدرعة ، التى تعد ـ كما يقول الفريق مرتجى ـ « آخر قوة يعتد بها فى الميدان ، على هذا النحو كان فيه مجازفة كبيرة ، ومن شأنه ، إذا هزمت هذه الفـرقة ، أن تقف القيادة العليا بعد ذلك مكتوفة الأيدى بدون احتياط . فضلا عن أنه يفتح الطريق إلى المضايق وقناة السويس ، فى وقت كان الطريق خاليا من غرب قناة السويس إلى القاهرة ! .

ومن حسن الحظ أن المشير عدل عن فكرة الضربة المضادة ، وعاد إلى خطة الـدفـاع عن الخط الثانى . فنجت الفرقة المدرعة من هذا الخطر ! . وحوالى الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم ٦ يونيو ، اتخذ قائد الجيش الميدانى قرارا حدد فيه مهمة التشكيل المدرع احتياطى القيادة العليا ، باحتلال المضايق والدفاع عنها ، على أن يتم الاحتلال ليلة ٦ ـ ٧ يونيو .

وسرعـان ماجـرت الأحـداث سراعا . فقد اتخذ المشير عامر قرار الانسحاب الخطير ، وحصل على موافقة عبد الناصر عليه كما سبق أن أوضحنا . وكانت خطة الانسحاب فى البداية تقوم على ليلتين كما ذكرنا ثم عدلتها هيئة أركان الحرب إلى ثلاث ليال . وفى كلتا الحالتين كانت خطة الانسحاب تعتمد على احتلال الفرقة الرابعة المدرعة للمضايق والدفاع عنها .

وهذا واضح من كلام الفريق أنور القاضى السالف الذكر للفريق مرتجى ، عندما تقابلا للمرة الأولى بعد الحرب ، يوم ٧ يوليو ١٩٦٧ . فقد أبلغه بأن قرار الانسحاب ، الذى أخطر به الفريق محمد فوزى الفريق محمد صلاح الدين محسن ، كان يقوم على ليلتين ، وأن « الخطة أن يجرى الانسحاب فى الليلة الأولى تحت ستر القوات المدرعة التى تحتل المضايق » . وقد أرسل ضابطا برتبة كبيرة من هيئة العمليات محملا بأمر عمليات إلى قائد الجيش الميدانى يقضى « بتمسك الفرقة المدرعة بالمضايق ولاتنسحب منها إلا بعد صدور أوامر أخرى » .

على أن المشير لم يلبث أن أصدر أمره المشئوم بسرعة الانسحاب فى ليلة واحدة . وفى الوقت نفسه أمر بسحب الفرقة الرابعة المدرعة ، التى كان من المفروض أن يتم الانسحاب تحت سترها وغطائها أثناء تمسكها بالمضايق ! .

وهذا ماكشفته مذكرات المشير عامر التى أوردها عبد الصمد محمد . فقد كشفت ـ كما ذكرنا ـ صدور الأمر من المشير بانسحاب هذه الفرقة المدرعة ، دون أن يخطر بذلك عبد الناصر . وكشفت اعتراض عبد الناصر على هذا الأمر ، وطلبه بقاء الفرقة للدفاع عن المضايق ، وهو ماتقضى به خطة الانسحاب ـ كما رأينا .

على أن الفرقة المدرعة كانت فى ذلك الحين فى طريقها إلى غرب القناة ، متخلية عن مواقعها . وكان قائد الفرقة ، اللواء صدقى الغول ، أول من انسحب فى الفرقة ، وعبر قناة السويس مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ ، ثم عاد صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧ وتمركز وحده ومجموعة قيادته ، بدون أجهزة لاسلكى ، فى جنوب البحيرات ، بحجة استحضار قول وقود للفرقة . ولم يعثر عليه أحد فى تلك

الليلة ! . وقد ذكر الفريق محمد فوزى فى مذكراته أنه « تبين أن الفريق صلاح محسن اتصل هاتفيا فى السابعة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ باللواء صدقى الغول ، وأخبره بأن المشير عامر أصدر أوامره بالانسحاب إلى غرب القناة ، وعلى الفرقة الرابعة المدرعة احتلال المضايق حتى الساعة الثانية عشرة من اليوم التالى ١٩٦٧/٦/٧ لحماية انسحاب القوات ، ثم تنسحب الفرقة الرابعة » .

على أنه من الواضح أن اللواء صدقى الغول تلقى أمرا آخر من المشير بسرعة الانسحاب ، لانقاذ الفرقة حسب تصوره ! ، « لكى تبقى لنا قوة سليمة للضرورة القصوى » ـ حسبما أورد عبد الصمد محمد عبد الصمد . مما نقل المسألة إلى مستوى جديد ، ومهد الطريق للكارثة التى لحقت بالفرقة .

وهذا مايوضحه الفريق محمد فوزى فى شهادته أمام لجنة كتابة التاريخ . فقد ذكر أنه « فى يوم ٧ يونيو ، استدعانى المشير عند الفجر ، فأبلغنى بصعوبة الاتصال التليفونى ، وطلب منى أن أذهب بنفسى ، وأحاول الابقاء على القوات ، وبصفة خاصة الفرقة الرابعة المدرعة ، على خط المضايق ، بدلا من انسحابها غرب القناة .

« وقد اصطحبت معى اللواء مصطفى الجمل ، والسكرتير الفنى ، وتوجهنا إلى معسكر الجلاء فى الاسماعيلية ، حيث وجدت قائد الجبهة الفريق أول مرتجى ، والفريق صلاح محسن ، واللواء أحمد اسماعيل ، ولواءات أخرى كثيرة ، معظمهم أو كلهم ! . وقد عرضت المحاولة على القادة جميعا ، فذكروا لى استحالة التنفيذ لفوات الوقت ! .

« بحثت عن قائد الفرقة الرابعة المدرعة ، فلم أجده ! ، وفشلت

مهمتى . وتم الاتصال مع المشير بواسطة الفريق أول مرتجى ، الذى أقنعه باستحالة هذا الوضع . ثم اتصل المشير فى نفس المكالمة وأمرنى بالعودة .

« وعلمت قبل قيامى مباشرة ، بأنه تم اتصال تليفونى بين المشير وبين الرئيس عبد الناصر . وقد طمأنه المشير على إمكانية احتلال المضايق بقوات من الفرقة الرابعة المدرعة ! . واسترسل الحديث بينهما فى أخذ رأى الرئيس ، وكان رد الرئيس عبد الناصر : « اشمعنى جاى تاخد رأيى دلوقت ؟ . »

« ونلاحظ فى هذه الرواية للفريق فوزى ثلاثة أمور ، نرجو أن نوجه اليها عناية القارىء لأهميتها :

أولا : أن استدعاء المشير عامر للفريق فوزى لتكليفه بهذه المهمة ، كان فى فجر يوم ٧ يونيو ! .

ثانيا : أن المهمة التى انتدب الفريق فوزى لتنفيذها ، كانت « الابقاء » على الفرقة المدرعة الرابعة على خط المضايق . وليست « إعادة » الفرقة إلى سيناء ! .

ثالثا : اهتمام المشير عامر بالاتصال بعبد الناصر لطمأنته على « إمكانية احتلال المضايق بقوات من الفرقة الرابعة المدرعة » ـ مما يشير إلى أن الطلب بذلك صدر من عبد الناصر بالفعل ـ

وقد روى الفريق مرتجى قصة الفرقة الرابعة المدرعة من زاوية أخرى ـ فذكر أن هذه الفرقة كانت قد وصلت إلى غرب القناة بالفعل صباح يوم ٧ يونية . ولكن صدرت تعليمات

جديدة من القيادة العليا تقضى بضرورة عودة هذه الوحدات المدرعة إلى أماكنها فى المضايق ، لكى تدافع وتمنع العدو من التقدم غربا فى اتجاه القناة .

« ولقد اتصلت بالمشير تليفونيا من الاسماعيلية أبين له مغبة هذا الاجراء ، وماهو متوقع لهذه الفرقة . إلا أنه أصر على رأيه ، بل قال : إنها رغبة السيد رئيس الجمهورية ، وأن هذا الاجراء له مزايا سياسية كثيرة يجب أن نحصل عليها حتى نساوم بها ونعطى قوة للسياسة تعزز موقفها .

« وهكذا أمرت الفرقة المدرعة لكى تقوم بمهمة انتحارية ، احتمال فشلها أكثر بكثير من احتمال نجاحها ! ، علاوة على أن التدمير المتوقع لها قد يفقدها معظم أو كل دباباتها ، وفى ذلك خسارة لايمكن تقييمها ، وسيجعل موقف القوات المصرية المتبقية بعد هذا الانسحاب لاحول لها ولا قوة ، فيما لو حاول العدو استئناف تقدمه نحو القاهرة مركز ثقل الجمهورية ! »

تتفق ـ إذن ـ روايتا المشير عامر والفريق مرتجى على أن عبد الناصر هو الذى طلب إبقاء الفرقة المدرعة الرابعة على خط المضايق . كما تتفق معهما أيضا رواية الفريق محمد فوزى بشكل غير مباشر بإشارته إلى اتصال المشير عامر بعبد الناصر تليفونيا ليطمئنه على إمكانية احتلال المضايق بقوات من الفرقة الرابعة المدرعة .

على أنه ، من جانب آخر ، فإن كلا من الفريق محمد فوزى والفريق مرتجى يتفقان على أن مكان الفرقة المدرعة كان يجب أن يكون عند

المضايق لتغطية الانسحاب ومنع تقدم العدو بدلا من ارتدادها غرب القناة كما وقع بالفعل ! .

ويقول الفريق محمد فوزى إن قائد الجيش الميدانى « حاول تنظيم الانسحاب ، بإصدار أوامر ، منها تمركز الفرقة الرابعة المدرعة فى المضايق لتغطية الانسحاب حتى الساعة ١٢ يوم ٧ يونية . (ولكن) فقدت السيطرة نهائيا على القوات المسلحة ، كما فقدت الاتصالات . حدث انهيار ! » .

ويقدم الفريق مرتجى تفصيلات أكثر . فيذكر أن قائد الجيش الميدانى كان قد أصدر أوامره للفرقة الرابعة « بالاحتفاظ والتمسك بأماكنها بالمضايق حتى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٧ يونيو ، مالم تصدر منه تعليمات تخالف ذلك . وفى الساعة السابعة صباحا (يوم ٧ يونية) صدرت تعليمات من هيئة عمليات القوات المسلحة إلى قائد الجيش الميدانى لكى يستمر التشكيل المدرع المصرى متمسكا بمحلاته بالمضايق ، إلى أن تصدر أوامر أخرى تنظم انسحابه .

« وبلغنى ـ ولاأجزم بصحة مابلغنى ـ بأن هناك إشارة شفرية أرسلت فى الساعة السابعة والدقيقة خمسة وأربعين صباح يوم ٧ يونيو ، من هيئة عمليات القوات المسلحة إلى الفرقة المدرعة ـ بناء على طلب قيادة الجيش الميدانى ، حتى تضمن وصول الاشارة إلى الفرقة ـ وكان نص الرسالة : « استمر فى موقفك إلى أن يصدر أمر منا بالارتداد ، مع الافادة عن أوضاع وحداتك الآن » .

على أن الفرقة المدرعة كانت فى ذلك الحين قد انسحبت ووصلت وحداتها غرب القناة صباح يوم ٧ يونيو ! . مما أثار ـ كما يقول الفريق

مرتجى - « تساؤلات كثيرة : فكيف يمكن أن يتم هذا ؟ . الأوامر حسب قول قائد الجيش - إذا سلمنا بصحتها - تقضى ببقائها فى المضايق بسيناء حتى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٧ يونيو ، إلا إذا صدر خلاف ذلك .

« فهل بلغ عدم الانضباط بقيادة وقادة الفرقة بحيث تخالف هذه الأوامر فى زمن الحرب ، وعقوبتها معروفة ؟ ! . فى اعتقادى أنه لايوجد القائد الذى يجرؤ على اتخاذ هذا الاجراء مهما بلغت قسوة الموقف ، طالما أن عنده أوامر محددة وصريحة وواضحة عن مهامه ومسئولياته .

« وهل ياترى وصلت الاشارة التى أرسلتها هيئة العمليات إلى الفرقة فعلا ، أم أن هذه الاشارة وصلت بعد أن تركت الفرقة مواقعها وتحركت صوب القناة ؟ » .

على أن هذه التساؤلات التى طرحها الفريق مرتجى لامحل لها - فى الواقع - فى ضوء ماسبق كشفه من ظروف الانسحاب . فقد رأينا كيف أن أوامر الانسحاب التى أصدرها المشير عامر ، لم تبلغ بالتسلسل القيادى المعروف ، وإنما قام بتبليغها إلى قادة القوات فى سيناء ضباط مكتب المشير - أو على حد قول الفريق محمد فوزى : كل القيادات وأجهزة الأمن : شمس بدران ، على شفيق ، الشرطة العسكرية ، المخابرات الحربية . كلهم تدخلوا فى تبليغ أوامر فردية بالانسحاب ، كل حسب هواه وبأسلوبه ! » .

وقد كان الفريق مرتجى بنفسه أحد ضحايا هذا الاسلوب فى التبليغ كما رأينا . فرغم أنه كان قائد جبهة سيناء ، وموقعه فى المركز المتقدم فى

سيناء ـ إلا أنه كان آخر من عرف بقرار الانسحاب ! . وقد علم بهذا القرار من مدير الشرطة العسكرية ، الذى فاجأه بأن مركز قيادته قد أصبح « القيادة الوحيدة فى سيناء » ، بعد انسحاب بقية القوات ! .

ومن ثم فيمكن الاطمئنان إلى أن قائد الفرقة المدرعة الرابعة قد تسلم أوامر الانسحاب بنفس الطريقة ، وقام بتنفيذها كما نفذتها بقية وحدات الجيش ! .

وكما ذكرنا ـ فإن الأمر بإنسحاب الفرقة المدرعة قد صدر من المشير عامر نفسه ، لاهتمامه بانقاذ هذه الفرقة التى أطلق عليها « جوهرة الجيش » . ومن ثم فلا مجال للشك فى أن قائد هذه الفرقة لم ينسحب بمبادرته الشخصية ! . ولامجال للشك أيضا فى أن هذا الأمر قد بلغ لقائد الفرقه مع « رسول خاص » ليضمن المشير ارتداد هذه الفرقة ! . وهذا يفسر وصول وحدات هذه الفرقة سليمة غرب القناة صباح يوم ٧ يونيو بشكل مفاجىء ، دون أن يعلم بذلك رئيس هيئة العمليات ، أو قائد جبهة سيناء ! ، رغم أن الأوامر كانت تقضى ببقائها عند المضايق حتى الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم ! .

وهذا كله يخلى عبد الناصر تماما من مسئولية انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة ويضعها كاملة على عاتق المشير عامر . ولكنه ينقلنا إلى مناقشة لاتقل أهمية ، وهى مسئولية إعادة هذه الفرقة مرة أخرى إلى سيناء ! . ذلك أنه إذا كان قرار سحب الفرقة المدرعة قد ثبت أنه خطأ فادح ، فإن قرار إعادتها إلى سيناء كان خطأ أفدح ! ، لأنه أدى إلى القضاء على هذه الفرقة الهامة ، وفتح الطريق بين القناة والقاهرة أمام القوات الاسرائيلية ! .

فهل يتحمل عبد الناصر مسئولية إعادة هذه الفرقة المدرعة إلى سيناء والقضاء عليها ، كما اتهمه المشير بذلك بعبارات مباشرة وواضحة ؟

أثبتنا فى الصفحات السابقة إصرار عبد الناصر على« بقاء » الفرقة الرابعة المدرعة عند المضايق . فهل يصلح هذا الدليل لتحميله مسئولية « عودة » هذه الفرقة إلى سيناء بعد أن وصلت إلى غرب القناة ؟ .

فى الواقع أنه علينا أن نفرق بين تعبير« بقاء » الفرقة عند المضايق ، و « عودتها » إلى المضايق ! . فمن المحقق أن عبد الناصر عندما طلب وجود هذه الفرقة عند المضايق ، لم يكن يعلم أنها انسحبت إلى غرب القناة ! .

وهذا ثابت من رواية ، الفريق محمد فوزى السالفة الذكر فى هذا الصدد ، حين ذكر أن المشير عامر استدعاه للذهاب بنفسه لإبقاء الفرقة الرابعة المدرعة على خط المضايق بدلا من انسحابها غرب القناة . وكان هذا الاستدعاء « فى فجر يوم ٧ يونيو» !

ونحن نعلم أنه فى هذا الوقت بالذات ـ أى فى فجر يوم ٧ يونيو ـ كانت الفرقة المدرعة الرابعة ماتزال فى سيناء ! ، إذ لم تصل وحداتها غرب القناة إلا فى صباح ذلك اليوم ! . ولذلك فإن المهمة التى ذهب الفريق محمد فوزى لأجلها بأوامر المشير ، كانت « الابقاء على الفرقة الرابعة المدرعة على خط المضايق ، بدلا من انسحابها إلى غرب القناة » ـ وليست « إعـادة الفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء بعد انسحابها إلى غرب القناة » ! .

ومن هنا ، فإن مانسبه المشير عامر إلى عبد الناصر من مسئولية إعادة

الفرقة الرابعة إلى سيناء ، لايقوم على أساس سليم ، وتنقصه الوقائع . ومن هنا أيضا ، فإن ما أبلغ به المشير عامر عبد الناصر لم يكن عودة الفرقة المدرعة سالمة إلى غرب القناة ـ لأنه نفسه لم يكن يعلم عند فجر يوم ٧ يونيو بعودتها ، ولأن الفرقة لم تكن قد عادت بالفعل ! ـ وإنما أبلغه فقط بقراره بسحبها إلى غرب القناة ، وهو ما اعترض عليه عبد الناصر ، ولذلك استدعى المشير عامر الفريق فوزى وكلفه بمهمة الذهاب بنفسه ، عند الفجر ، لإبقاء الفرقة على خط المضايق .

ولكن الموقف كان قد تغير فى تلك الأثناء . فقد انسحبت الفرقة بالفعل إلى غرب القناة ، وتحطمت القوة العسكرية المصرية بالفعل ، وفقدت مصر الجانب الأعظم من معداتها وأسلحتها أثناء الانسحاب المكشوف . وبذلك أصبحت عودة هذه الفرقة إلى سيناء عملا انتحاريا . وهو ماحاول الفريق مرتجى توضيحه للمشير عامر دون جدوى . فقد أوضح له أن عودة الفرقة إلى سيناء فى وضح النهار ، وعبورها القناة على المعابر المنصوبة عليها ، وتحركها مرة أخرى على أرض سيناء الخالية من السواتر ، دون وجود مظلة تحميها ـ يعرضها لخطورة شديدة ، وقد يتسبب فى تدميرها . ولكن المشير أصر على رأيه متذرعا بأنها « رغبة السيد رئيس الجمهورية » ! . وكان الواجب على المشير عامر الاتصال بعبد الناصر لابلاغه بالظروف المتغيرة ، ولكنه اتصل به ليطمئنه على إمكانية احتلال المضايق بقوات من الفرقة الرابعة المدرعة . . ! . ولم يكن أمينا فى هذا البلاغ لأن الرأى الذى سمعه من قائد جبهة سيناء ، الفريق مرتجى ، كان على العكس تماما ، وهو أن هذه العودة تعرض الفرقة للتدمير ! . وبذلك يتحمل المشير المسئولية كاملة أيضا عن عودة الفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء ، وما تعرضت له من دمار ! .

وفى الحقيقة أن ظروف الزحف الاسرائيلى نحو القناة فى ذلك الحين ، بعد قرار الانسحاب ، كانت قد أخذت تدفع المشير عامر الى اتخاذ قرار اعادة دفع القوات المصرية المنسحبة مرة أخرى الى سيناء .

ففى ذلك الحين كان الطريق الشمالى فى سيناء قد أصبح خاليا من القوات المصرية ، ومفتوحا الى القنطرة شرق ، بعد انسحاب القوات المصرية من منطقة رفح والعريش ومزار ورمانة ـ بعضها لضعف تشكيلها ، كما هو الحال فى كتيبة مزار المكونة من الاحتياط ، وبعضها لسريان روح الهزيمة فيها فى جو الانسحاب العام ، كما هو الحال فى وحدة رمانة .

وفى الوقت نفسه ، كانت « الستارة المضادة للدبابات » المشهورة ، التى كانت القيادة العليا تعلق عليها الآمال فى سحق العدو ، تتعرض لظروف مأساوية غريبة ! . فقد نسيت القيادة العليا ابلاغها بقرار الانسحاب ، أو أنها سقطت سهوا من رسل المشير ، فظلت فى مواقعها حتى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٧ يونيه ، لتفاجأ بقوات شارون المدعمة بالطيران تحيط بها ، ولتسقط بعد وقت قصير ! .

فى تلك الاثناء كان قد أمكن اعادة تجهيز الفرقة الرابعة المدرعة . وفى الساعة التاسعة مساء يوم ٧ يونيه ، أمكن دفع أحد لواءاتها الى سيناء . ولكنها عجزت عن التقدم بسبب تكدس الطريق الأوسط بالعربات والمعدات التى دمرها العدو ، واضطرت الى طلب مساعدة سلاح المهندسين لاخلاء الطريق . وبعد ساعة أخرى من دفع اللواء المدرع الى سيناء ، كان المشير يدفع بقوة أخرى من الدبابات والصاعقة وعناصر أخرى الى رمانة فى المحور الشمالى ، لايقاف تقدم العدو .

وفى منتصف الليل صدرت الأوامر باعادة تنظيم القوات المنسحبة ، توطئة لدفعها مرة أخرى الى سيناء ! . ولكنها كانت قد وصلت فى شراذم ، وبدون وسائل اتصال أو سلاح ثقيل ، كما كانت فى حالة يرثى لها . وفى ذلك يعلق الفريق مرتجى فى حزن قائلا : «الآن بعد أن وصلت القوات الى هذه الدرجة من الاعياء ، يعاد التفكير فى احيائها مرة أخرى . . ولكن كيف ؟ . لقد كانت فى متناول قدرتنا ونحن لازلنا فى سيناء ، وتشكيلاتنا ووحداتنا لازالت متماسكة . أما الآن ، فالأمر خارج عن قدرة البشر » ! .

وكان من الطبيعى أن تواجه الفرقة الرابعة المدرعة مصيرها المحتوم بعد عودتها الى سيناء . ففى منتصف ظهر يوم ٨ يونيه تمكنت من الاشتباك مع القوات الاسرائيلية المتقدمة فى اتجاه مضايق الجدى والختمية ومتلا ، واصطدمت برتل الجنرال الاسرائيلى تال ، الذى كان يتقدم نحو جفجافة ، كما اصطدمت بلواء مدرع اسرائيلى كان قد تمكن من احتلال مفرق الطرق عبر بيرجفجافة وتقدم لغلق طريق الاسماعيلية ، وكادت تبيده لولا المساندة الجوية الاسرائيلية . ولكن الفرقة ذاتها أصبحت محصورة نتيجة انقطاع الطريق خلفها . وفى الساعة الرابعة بعد الظهر ، وصل رئيس أركان أحد اللواءات المدرعة التى تدافع عن المضايق ، يبلغ بأن قواته قد أصيبت بخسائر فادحة جدا فى الدبابات والمعدات ، اضطر معها الى الانسحاب فى اتجاه القناة ، والعدو يطارده على بعد ٣٠ كيلو مترا من القناة . ولم يلبث أن تبعه قائد الفرقة المدرعة بنفسه ليبلغ بأن وحدات التشكيل خسرت خسائر كبيرة ، وفشلت فى ايقاف العدو فى كل المضايق ، وأنها ارتدت جميعها فى اتجاه القناة .

ومن ذلك يتضح خطأ المعلومات التى أوردها الفريق محمد فوزى فى

مذكراته بخصوص خسائر الفرقة الرابعة المدرعة . فقد أورد أنه لم يدمر من دباباتها ، التى يبلغ عددها ٢٠٠ دبابة ، سوى ١٢ دبابة فقط ، أما الـ ١٨٨ دبابة فقد تركت بدون أفراد ! .. وهو أمر غير معقول فى ضوء المعلومات التى أوردناها .

على كل حال ، فعلى هذا النحو أصبحت المضايق بدون حماية ، الأمر الذى دفع قائد جبهة سيناء الى اتخاذ قرار بانسحاب جميع القوات مرة أخرى الى غرب القناة ، والدفاع عن القناة من الغرب . ولكن المشير عامر طلب اعطاءه مهلة للتفكير ! . ولم يكن الا بعد تأكيدات رئيس أركان الحرب بعدم وجود غير هذا الحل ، حين صدق المشير فى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٨ يونيو على قرار الانسحاب الثانى ، وأن تدافع القوات عن القناة من الغرب .

على أنه فى تلك الاثناء كانت قوات العدو الاسرائيلى قد تمكنت من التقدم الى القنطرة شرق ، والاستيلاء مساء عليها ، والتقدم نحو الفردان ، وأصبحت فى وضع يهدد بقطع خط الرجعة على القوات المصرية المرتدة على الطريق الأوسط الذى يوصل الى الاسماعيلية شرقا . وقد اضطرت القيادة العليا ازاء ذلك الى تجميع قوة من مدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات ، للدفاع عن منطقة مثلث الطرق شمال الاسماعيلية شرق ، ومنع العدو من التقدم فى اتجاه الاسماعيلية شرق . وقد استطاعت هذه القوة ، التى أتيحت لها فرصة القتال الحقيقى رغم ضعفها النسبى ، أن توقف تقدم العدو حتى صباح يوم ٩ يونيه .

على أن المشكلة تمثلت فى ذلك الحين فى منع العدو من التقدم نحو القاهرة ذاتها . ذلك أن القوات التى عادت الى غرب القناة كانت فى

حالة من الانهاك والتفكك وعدم التنظيم بحيث تعذر تكوين جيش منها يستطيع بكفاءة الدفاع عن غرب القناة . ولذلك أرسلت منذ فجر يوم ٨ يونيه كتيبة حرس جمهورى من القاهرة الى الاسماعيلية ، باعتبارها القوة الوحيدة تقريبا المتماسكة ، التى يمكن أن تقوم بعمل مثمر .

بيد أن ظروف الصراع بين عبد الناصر والمشير عامر كانت قد نشبت فى ذلك الحين ، لتنقل مركز ثقل الأحداث من الضفة الغربية للقناة الى القاهرة ، وتتطلب - بالتالى - وجود هذه الكتيبة القوية فى القاهرة بدلا من ضفة القناة . ولذلك فقد أعيدت هذه الكتيبة فى يوم ١١ يونيه الى القاهرة « بناء على أوامر الزعامة السياسية » - كما يقول الفريق مرتجى - « لتأمين الموقف فى القاهرة ضد ما سمى فى حينه بتمرد بعض وحدات الجيش التى تظاهرت مطالبة بعودة المشير عامر . وضرب صفحا عن تأمين القناة رغم شدة الاحتياج لهذه الوحدة المتمرنة » ! .

وهكذا لم يكد الجيش يصل الى الضفة الغربية للقناة ، حتى كان ينسى الحرب ، وينسى كارثة الهزيمة ، ويشتبك فى الصراع القديم على السلطة بين المشير عامر والرئيس جمال عبد الناصر ، تاركا العدو الاسرائيلى رابضا على الضفة الشرقية للقناة ! .

على كل حال ، فعلى هذا النحو تكون قد انتهت حرب يونيه ١٩٦٧ ، مخلفة وراءها الخسائر الآتية ، وفقا لما أورده الفريق محمد فوزى فى مذكراته :

أولا - خسائر القوات الجوية ، وقد بلغت فى القاذفات الثقيلة ١٠٠ ٪ ، وفى القاذفات الخفيفة ١٠٠ ٪ ، والمقاتلات القاذفة والمقاتلة ٨٥ ٪ ، وفى الطيارين ٤ ٪ .

ثانيا - خسائر القوات البرية ، وقد بلغت فى المعدات ٨٥٪ ، وفى

الأفراد ١٧ ٪ ، وقد ذكر الفريق فوزى أنه لم يتيسر حصر الشهداء والمفقودين والأسرى الا عند اتمام الاتصال باسرائيل بواسطة الصليب الأحمر الدولى ، حيث تبين استشهاد ٩,٨٠٠ (أعلن استشهادهم سنة ١٩٧١) ، وبلغ عدد الأسرى ٣٧٩٩ فردا ، منهم ٤٨١ ضابطا ، و ٣٢٨٠ جنديا ، و٣٨ مدنيا . هذا على الرغم من أن القوات الاسرائيلية سمحت ، عند وصولها للقناة ، للجنود الذين ألقوا بأسلحتهم الشخصية ، بالمرور ، فعبروا القناة بواسطة القوارب المدنية الصغيرة . ويرجع السبب فى ذلك الى تعذر نقل هؤلاء الجنود الى نقط تجمع الأسرى فى العريش لكثرة عددهم ! . ومعنى ذلك أن عدد الأسرى من الجنود كان ممكنا أن يصل الى أكبر من ذلك بكثير لو وجدت القوات الاسرئيلية الامكانيات لأسرهم ونقلهم ! .

٥

عبد الناصر والمشير فى حرب يونيه

والسؤال الآن : كيف نقيم دور عبد الناصر فى ادارة حرب يونيه ؟ .

للاجابة على هذا السؤال نقول ان أحدا من الزعماء السياسيين لم تشوه صورته فى الحرب كما شوهت صورة عبد الناصر ، سواء من جانب خصومه السياسيين أو أنصاره وأصدقائه . ولا نقصد بذلك أن التشويه كان متعمدا بل ان أجزاء الصورة التى تجمعت من الروايات المختلفة لشهود التاريخ فى تلك الحرب ، تكونت منها صورة تختلف كل الاختلاف عن صورة الزعيم المهاب الذى أحبه الشعب وتعلق به على مدى خمسة عشر عاما ، والذى خرج يومى ٩ و ١٠ يونيه يطالب باستماتة ببقائه فى منصبه ! .

وكما ذكرنا من قبل ، لقد كان الأمر فى البلاد قبل حرب يونيه ١٩٦٧ شركة بين عبد الحكيم عامر وعبد الناصر ، فالأول يسيطر على الجيش بواسطة مراكز القوى من بطانته ، وعلى رأسهم شمس بدران . ومن خلال هذه السيطرة على الجيش كان يفرض وضعا مؤثرا لا يمكن تجاهله

فى شئون الحكم . أما الثانى ، فكان يسيطر على جهاز الدولة من الناحية الدسنورية ، ويستمد من شعبيته الكاسحة فى مصر والعالم العربى وضعا مؤثرا فى السلطة لا يقل خطرا ، ولكنه لا يستند الى القوة العسكرية ، وانما يستند الى قوة الجماهير العزلاء من السلاح . وكان ميزان القوة بين الرجلين يميل أحيانا الى جانب على حساب الجانب الآخر حسب الظروف والأحوال وأهمية المسائل المتنازع عليها . ولكن النظام الشمولى المستند الى قوة الجيش يعطى الكلمة الأخيرة دائما فى شئون الحكم لقائد الجيش ، كما حدث فى أزمة استقالة عبد الحكيم فى سبتمبر ١٩٦٢ .

وعندما نشبت حرب يونيه ، تفردت القوة العسكرية على الساحة ، واختفت القوة الشعبية ، وتوارى دور الزعامة السياسية تقريبا . وتمثل ذلك فى تفرد عبد الحكيم عامر بادارة الحرب على نفس طريقة ادارة البلاد ـ أى بطريقة الاستعانة بأهل الثقة والازدراء بأهل الخبرة ! . فيروى عبد اللطيف البغدادى هذه الملحوظة التى توضح مدى اعتماد المشير على أهل الثقة من قواده مهما كانت مراكزهم ، فيقول : « من الغريب أن اتصالاته كانت بضباط فى الجبهة مسئوليتهم محدودة . ولم يتصل ، ولو مرة واحدة ، بقائد الجبهة هناك عبد المحسن مرتجى ليسأله عن الموقف وتطوراته ، أو ليعطيه توجيهاته بعد أن تطورت المعركة الى هذه الصورة » .

ويقول البغدادى ان كمال الدين حسين حضر الى منزله ظهر الخميس ٨ يونيو ، بعد أن سهر فى القيادة العامة الى جوار المشير طوال الليلة السابقة ، وأبدى له ملاحظاته على ما يراه فقال : « ان المعلومات التى تصل الى المشير متضاربة » ، و« كل من يعمل مع عبد الحكيم يكذب ولا يقول الحقيقة » ! . ومعروف أن هذا النمط من الكذب

يفرزه عادة النظام الدكتاتورى ، ولا يترعرع فى النظم الديموقراطية .

وقد ذكر البغدادى أن شمس بدران ، وزير الدفاع وقتذاك ، كان طوال أيام المعركة موجودا مع عبد الحكيم عامر بالمكتب ، وينام معه فى سرير واحد فى الغرفة الملحقة بمكتبه . وكان واضحا لنا جهله بادارة العمليات الحربية ، ويظهر أنه يعلم هذا عن نفسه ، ولذا لم يكن يعمل شيئا طوال هذه الأزمة الا تقديم بعض الأوراق لعبد الحكيم الواردة الى مكتبه . هذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية » ! .

لهذا السبب كان البغدادي يجد نفسه مدفوعا مع حسن ابراهيم وكمال الدين حسين للمقارنة بين شمس بدران ، وزير الدفاع المصرى ، وموشيه ديان ، وزير الدفاع الاسرائيلى : « كنت دائم القول لحسن وكمال : تصوروا أن شمس هذا هو المسئول عندنا والمقابل لموشى ديان عند اليهود ؟ » .

كما روى البغدادى فى ادارة عبد الحكيم عامر للمعركة ، أنه ظل « ثلاث ساعات ! » من مساء الاثنين ٥ يونيه « مشغولا بالاتصال بضابط فى مطار العريش اسمه اللواء الديب ، ويطلب منه دفع مدفع ٥٧ ملم مضاد للدبابات من مطار العريش الى بلدة العريش ، لأن دبابات العدو كانت قد وصلت اليها . وكان عبد الحكيم يهدده بأنه سيقتله ان لم يرسل المدفع الى بلدة العريش . حتى أصبح موضع تفكه بيننا ـ اذ كيف يمكن لقائد عام كعبد الحكيم أن يشغل نفسه بموضوع مدفع طوال هذه الوقت ؟ ، وأين القيادات المحلية ؟ . وتذكرنا عام ١٩٥٦ ، عام معركة السويس ، وكيف كانت تدار » ! .

ومن الغريب أن المشير كان أيضا يحاول ادارة المعركة الجوية ـ ولم

تكن هنـاك ادارة لهذه العملية بالمعنى المعـروف . وكان يحاول توجيه الفريق محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية ، الذى انهارت أعصابه وعجز عن ادارة المعركة الجوية . وكما يقول البغدادى كان المشير يشجع الفريق صدقى ويشد من أزره ويطلب منه مسك أعصابه ! .

وفيما يبدو أن الفريق محمد صدقى أراد انقاذ عنقه عن طريق اختلاق قصة التدخل الأمريكى البريطانى الى جانب الطيران الاسرائيلى . فقد أخذ منذ صباح يوم ٥ يونيه يحاول اقناع المشير عامر بأن موجات غارات العـدو على المـطارات المصرية تحمـل دلالـة وجـود تدخـل أمـريكى انجليزى . وأخذ يؤيد دعواه بضرب الطائرات المعادية مطار الأقصر الـذى كانت قد نقلت اليه بعض الطائرات من مطار بنى سويف فى صباح ذلك اليوم . وذكر أن أحد الطيارين القدامى ، واسـمه حسنى مبارك ! ، قد شاهد هذه الطائرات المغيرة وأكد أنها أمريكية ! . وقد اتصـل عبد الحكيم عامر بالفعل بمطار الاقصر وتحدث شخصيا مع الطيار حسنى مبارك ، الذى أكد له أن الطائرات ليست أمريكية وانها هى اسرائيلية . ولكن الفريق محمد صدقى محمود عاد يؤكد مرة أخرى أن عدد الطائرات المغيرة يبلغ نحو ألف طائرة ، مما لا يتوفر لدى العدو الاسرائيلى وحده .

ويبـدو أن المشـير عامر أخذ يتبنى الفكرة بدوره مع ازدياد تدهور الأوضاع ، حتى اذا جاء مساء يوم الاثنين ٥ يونيه ، أخذ ينقلها الى عبد الناصر كشماعة يعلق عليها مسئولية ما حدث من كارثة الطيران . فيذكر البغدادى أنه عندما جاء عبد الناصر الى مقر القيادة مساء ذلك اليوم ، « أخبره عبـد الحكيم بأننـا أسقـطنـا طائرة أمريكية فى ترعة الاسماعيلية . وقد أكد له جمال أنه تبين أنها اسرائيلية وليست أمريكية ، وطلب من عبد الحكيم الاتصال بالمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس

هيئة قناة السويس ليتأكد بنفسه منه عن صحة الخبر . وفعلا اتصل به عبد الحكيم وأكد له مشهور أنها طائرة اسرائيلية » ! .

مع ذلك ، ففى الساعة الرابعة وعشرين دقيقة من صباح اليوم التالى ٦ يونيه ، كانت الاذاعة المصرية تذيع بيانا للقيادة العليا للقوات المسلحة ، تعلن فيها للشعب أنه « ثبت لديها بطريقة كاملة أن الولايات المتحدة وبريطانيا مشتركتان فى العدوان العسكرى الاسرائيلى بالنسبة للأعمال الجوية » ! .

وفيما يبدو أن عبد الناصر بدوره أخذ يقتنع بمزايا فكرة التدخل الأمريكى الانجليزى لأسباب أخرى . ففى السادسة من صباح نفس اليوم ، ٦ يونيه ، جرى اتصال بينه وبين الملك حسين بواسطة تليفون عادى حول هذا الموضوع ، ومن سوء الحظ أن الاسرائيليين تمكنوا من تسجيله سرا وأذاعوه على النحو الآتى :

عبد الناصر : كيف حالكم ؟ أسمع أن جلالتك تريد أن تعلم اذا كنا نحارب على جميع الجبهات (مقطع غير مفهوم) . . . هل يجب أن نعلن أيضا أن الولايات المتحدة تتعاون مع اسرائيل ؟ ألو ، ألو ، لا تقطعوا ، لم أعد أسمع ، الخط سىء جدا (صمت) . ألو ، هل نقول : الولايات المتحدة وانجلترا ، أم الولايات المتحدة وحدها ؟ .

حسين : الولايات المتحدة وانجلترا .
عبد الناصر : هل لدى بريطانيا حاملات طائرات ؟ .
حسين : (جواب غير مفهوم) .
عبد الناصر : حسنا ، سينشر الملك حسين بيانا حول هذا الموضوع ، وسأنشر بدورى البيان نفسه .

حسين : شكرا .

عبد الناصر : لا تستسلموا .

حسين : حسنا .

عبد الناصر : ألو ، ألو ، لا تقلقوا ، كونوا أقوياء .

حسين : نعم ، اسمع يا سيادة الرئيس : اذا كان لديكم فكرة ، أى شىء ؟ .

عبد الناصر : سنقاتل بجميع قوانا . قاتلنا على جميع الجبهات طول الليل . اذا صادفتنا بعض المتاعب فى البداية فهذا غير مهم . سنخرج من هذا الوضع رغم كل شىء . الله معنا (مقطع غير مفهوم) اذن ستنشر جلالتك بيانا عن تدخل الأمريكيين والانجليز ؟ .

حسين : (جواب غير مسموع) .

عبد الناصر : والله ، أقول اننى سأنشر بيانا ، وستنشرون بيانا ، وسنحرص على أن يعلن السوريون أيضا أن الطائرات الأمريكية والانجليزية تهاجمنا انطلاقا من حاملات الطائرات التى تملكها . سننشر اذن هذا البيان . سنؤكد تماما على هذه النقطة .

حسين : تماما ، ممتاز .

عبد الناصر : هل توافق جلالتك ؟

حسين : (جواب غير مفهوم)

عبد الناصر : ألف شكر . لا تستسلموا . نحن معكم من كل قلوبنا . أطلقنا اليوم طائراتنا على اسرائيل ، وهى تقصف المطارات الاسرائيلية منذ هذا الصباح .

حسين : ألف شكر ، بالسلامة » .

وهذا الحديث الذى أذاعه الاسرائيليون ، يقول عنه الملك حسين لـ « فيك فانس » و«بيير لوير» أنهم أجروا فيه التعديل قبل اذاعته . وهو أمر معقول ، ولكن الملك حسين يعترف بالجانب الخاص بالتدخل

الأجنبى ، فيقـول : « كان يبدو صوت عبد الناصر قلقا . وقد تركز حديثـنـا بالدرجة الأولى على وضع الطيران ، وكثافة التدخل الأجنبى الذى كنا نشتبه بوجوده ، وكانت اذاعة القاهرة قد تحدثت عنه فى نشرتى الأخبار فى الساعة ٢٠ , ٤ و ٢٠ , ٦ من صباح يوم الثلاثاء ٦ حزيران .

على أن عبد الناصر ـ كما مر بنا ـ كان قد تأكد بعدم وجود تدخل أمريكى بريطانى ، بعد أن أكد مشهور أحمد مشهور أن الطائرة التى سقـطت فى ترعـة الاسـماعيلية كانت اسرائيلية . فما هو السبب فى اختلاقه هذه القصة ؟ .

ان السبب فى رأينا يرجع الى حس عبد الناصر الثورى ، الذى أبى أن يترك الاستعمار الأمريكى والبريطانى يفلت من العقاب بينما يغوص نظامه فى الهزيمة ! . فاذا كان الاستعمار هو راعى اسرائيل ومسلحها ومشجعها ، فليس من التجاوز توريطه وكشف الصلة العضوية بينه وبين اسرائيل ، لوضع الهزيمة فى حجمها الحقيقى ، وهى أنها ليست هزيمـة أمـام اسرائيل وحـدهـا ، وانـما أمـام التحـالف الاسرائيلى الاستعمارى . وهو تصور صحيح .

وفى الحقيقـة أن حجم الكـارثة لم يدع لعبد الناصر مهربا آخر . فيروى عبد اللطيف البغدادى أنه عندما أتى عبد الناصر الى مقر القيادة مساء ٥ يونيه ، سأل عبد الحكيم عن خسائرنا فى الطائرات ، فتهرب المشير من الاجابة بحجة أن بيان الخسائر لم يعمله بعد ! . وبعد الحاح من عبـد النـاصر ، نظر عبد الحكيم الى كشف أمامه على المكتب ، وقال : المتبقى لدينا ٤٧ طائرة ، منها ٣٥ طائرة صالحة للاستعمال ، والباقى فى التصليح ! .

وسكت جمال ولم يعلق بشيء ، وانما سأله عن الموقف فى الجبهة . وكان حكيم يتهرب من الرد بأن يشغل نفسه فى الرد على التليفون أو يعطى أوامر فرعية وصغيرة جدا ولا يصح أن يشغل نفسه بها كقائد عام . وبعد فترة قدم شمس بدران لجمال تقريرا كان موجودا على مكتب حكيم وقال له : سير العمليات ! . وأخذ عبد الناصر يتطلع الى ما جاء فيه وأنا أرقبه ، وبدأت تظهر على وجهه علامات عدم الارتياح التى أعرفها عنه . ونظر الى عبد الحكيم وقال له : « ان خان يونس سقطت ، ورفح المدينة محاصرة ، والاتصال بها مقطوع ، وغزة تهاجم ! » . وطلب منه معرفة حقيقة الموقف ، لأنه على ضوئه ستتخذ مصر قرارها على الاقتراحات المقدمة الى مجلس الأمن . ولكن عبد الحكيم ظل رغم طلب عبد الناصر يشغل نفسه بالتليفونات ، حتى لقد طلب منه جمال أكثر من مرة « أن يتفرغ له ولو لمدة ربع ساعة » ! . ولكن دون فائدة ! .

وأخيرا دخل عبد الناصر حجرة النوم الملحقة بمكتب المشير ، ودخل عليه البغدادى ليجده نائما على السرير ضاجعا يفكر . وخرج عبد الناصر من حجرة النوم ليطلب من المشير أمام البغدادى أن يرسل شيئا للصحف عن المعركة ليعرف الناس الموقف ـ على حد قوله . وكان من المقترحات التى اقترحها ، « أن يقول مثلا اننا توغلنا فى أرض العدو وخلافه ! ، لأن العدو يذيع بيانات عن المعركة ، ونحن لا نذيع شيئا » ! .

وهذا الاقتراح من عبد الناصر قد لا يرى فيه الكثيرون ما يتفق مع صورة الزعامة وكرامتها ، ولكن حتى ادارة تشرشل أيام الحرب العالمية الثانية ، كانت تخفى الكثير من الحقائق عن الشعب البريطانى ، حفاظا على روحه المعنوية من الانهيار أمام الخسائر الجسيمة ، ولتجنيبه

الكثير من المشاق والالآم . ولم يكن الا بعد أن أصبحت الهزيمة أكبر من الاخفاء ، فتحدث تشرشل لشعبه عن العرق والدم والدموع ! . وهذا ما فعله عبد الناصر .

٦

لغز أختفاء عبد الناصر أيام حرب يونيه

يعتبر ما فعله عبد الناصر فى خلال المدة من مساء يوم الاثنين ٥ يونيه الى مساء الخميس ٨ يونيه ـ أى طوال أيام ثلاثة كاملة ، لغزا حقيقيا . فقد أكدت أقرب المصادر اليه اعتكافه طول هذه المدة فى غرفته ! ـ وأهمها ما رواه محمود الجيار ، مستشار عبد الناصر وأقرب المقربين اليه حتى وفاته ، ثم ما أورده عبد اللطيف البغدادى من واقع تواجده طوال تلك المدة تقريبا فى مقر القيادة العامة الى جوار عبد الحكيم عامر .

وتتلخص رواية محمود الجيار فى أن عبد الناصر لم يهتز للضربة الجوية الاسرائيلية عندما علم بحدوثها فى صباح يوم الاثنين ٥ يونيه ، اذ كان يوقن بأن قواته الجوية سوف ترد على الضربة بمثلها وفقا لما نبه به قواده قبل ثلاثة أيام . ولذلك فقد « نزل من غرفته كما اعتاد أن ينزل كل يوم . وصحبته الى القيادة دون أن ألحظ أى تغيير فى سلوكه وتصرفه . وعندما وصل ، لم يكن أحد من كبار القادة هناك ، اذ كانوا جميعا قد ذهبوا الى سيناء فى نفس الصباح ، فى قافلة من ثلاث طائرات . وقد تعرضت القافلة للقصف ، وعادت طائراتها تبحث عن مطار تهبط

فيه ، وانتهت المغامرة بالهبوط فى مطار القاهرة ، وعودة القادة بتاكسى .

« وفى أثناء ذلك ، كان عبد الناصر وحده فى القيادة ، يسأل عن تطورات القتال ، وتفاصيل خسائر الضربة الأولى . وقد قدمت اليه فى البداية تقارير مرتبكة تحاول التمويه عليه ، ولكنه شيئا فشيئا بدأ يتبين حجم الكارثة ، وعندما وصل التاكسى الذى كان يحمل عبد الحكيم عامر ، لم يكن قد بقى شىء يمكن أن يتحدثا فيه ! .

« وخرج عبد الناصر من مبنى القيادة حوالى الواحدة ظهرا ، وقد تهدل كتفاه ، وتغيرت ملامحه ، ولم يعد يريد أن يسمع أو يتكلم . وفى البيت ، صعد الى غرفته فى صمت تام ، وأغلق الباب وراءه ، واختفى تماما ـ اختفى ثلاثة أيام » ! .

ثم يمضى الجيار فى شهادته فيقول انه ظل ثلاثة أيام كاملة فى بيت عبد الناصر لا يبرح غرفته . وكل صلة عبد الناصر بالعالم الخارجى عن طريق أسلاك التليفون . ثلاثة أيام جرت فيها أعنف معارك الحرب ، وهو لا يغادر غرفته ، ولا يقابل أحدا على الاطلاق ! . وأصبح موقفه لغزا محيرا أحاول عبثا أن أفسره لنفسى : هل انهار عبد الناصر ؟ . هذا شىء لا أتصوره ! . ومع ذلك فها هو يعتصم فى حجرته ، لا يشارك فى حرب تهدد بلاده وثورته ومستقبل شعبه ! .

« وعاش السؤال بلا جواب حتى مساء يوم ٨ يونيو ، عندما أمر عبد الناصر فجأة باعداد سيارته للذهاب الى القيادة . ونزل عبد الناصر وقد تحول الى شخص آخر مختلف تماما ، شخص شديد المرح ، مفعم بالسعادة ، متشوق الى المزاح ! . وكان هذا بالطبع لغزا جديدا ! .

« على أنى لم ألبث أن عرفت السر : سر اعتزاله فى حجرته ، ثم سر مرحه وتفاؤله عندما خرج منها . ان عبد الناصر لم يعتصم بحجرته ليهرب من المعركة ، ولكن ليدبر ضربة مضادة تغير ميزانها . فهو قد ترك القيادة العسكرية تواجه مهام القتال ، وانصرف عن طريق التليفون يتصل بالعالم الخارجى ، ويطلب من أصدقائه فى هذا العالم أن يعينوه بقوة طيران جديدة تقلب الميزان على جبهة القتال .

« ومن خلال هذه الاتصالات ، حصل عبد الناصر على ٤٥ طائرة من الرئيس بومدين ، وحصل من السوفيت على قطع غيار تكفى لاصلاح عدد كبير من الطائرات التى ضربت على الأرض . وكانت لدينا طائرات أخرى ما زالت فى صناديقها ، أمر باخراجها من الصناديق وتركيبها . وبذلك تجمع لديه حوالى ٢٠٠ طائرة مستعدة لدخول المعركة على الفور . ومن هنا كان تفاؤل عبد الناصر ومرحه مساء ٨ يونيو عندما نزل من حجرته لأول مرة واتجه الى القيادة . وكان آخر اتصال تليفونى قام به مع الأمم المتحدة ، يبلغ وفدنا هناك أننا نرفض وقف اطلاق النار .

« ولكن عبد الناصر أيام انشغاله بتدبير هذه المفاجأة المضادة ، كان لا يدرى ماذا حدث على الجبهة ! . كان الجيش قد تفسخ أصلا ، وانسحبت بقاياه بأمر القيادة الى غرب القناة . وكان هذا هو الوضع عندما ذهب عبد الناصر مساء ٨ يونيو يزف الى القيادة بشرى الطائرات التى حصل عليها ! . لم يكن يعرف أن الجيش أخلى سيناء بأكملها ، ولم تعد لطائراته فائده ، ولم تعد هناك قيادة تصلح لاستخدامها .

« ولهذا فوجىء عندمت دخل القيادة وطالعته الوجوه التى هناك : فى الصالة الخارجية ، كانت جموع الضباط الكبار غارقة فى البكاء .

وعندما فتح باب مكتب المشير ، كان معه فى الداخل كمال حسين وعبد اللطيف البغدادى وتعبيرات وجوههم غير مريحة . وبعد قليل خرج البغدادى وكمال حسين ، وبقى عبد الناصر وحده مع المشير . « ثم فوجئنا بالمناقشة بينهما تحتدم ، وتتحول إلى شىء كالمشاجرة . فأسرعت أقتحم الغرفة . كان واضحا أن عبد الناصر تحت تأثير صدمة لم يكن يتوقعها . وفوجئت به يقول للمشير : احنا الاثنين ضحكنا على الشعب ، واحنا الاثنين لازم نمشى » ! .

هذه هى رواية الجيار عرضناها باختصار ، ونلاحظ عليها الملاحظات الآتية :

أولا ـ أنه ليس من الصحيح أن عبد الناصر لم يخرج من غرفته منذ أن دخلها عقب عودته من مبنى القيادة العامه فى الساعة الواحدة ظهرا . فقد عاد إلى مبنى القيادة مساء ذلك اليوم بالذات . وهذا يوضحه عبد اللطيف البغدادى فى يومياته بصورة لاتحتمل اللبس ! . فقد أورد أنه توجه ومعه كمال الدين حسين وحسن ابراهيم إلى مبنى القيادة مساء يوم الاثنين ، « وفى هذه الأثناء ، حضر جمال عبد الناصر إلى مكتب عبد الحكيم . وتصافحنا ، وجلس معنا وقال : والله زمان ياسلاحى ! . ثم دار حوار بينه وبين عبد الحكيم حاول أن يعرف منه تطورات الموقف ، ولكن عبد الحكيم تهرب من الاجابة بالانشغال بالتليفون . واستمر عبد الناصر فى مبنى القيادة حتى منتصف الليل . ثم قام بعد ذلك وقال : أظن نروح ننام ، ونسيب عبد الحكيم يشتغل » . وكانت الساعة بعد منتصف الليل بنصف ساعة .

ومعنى هذا الكلام أن عبد الناصر زار مبنى القيادة العامة مرتين فى اليوم الأول للحرب ، وقبل اعتكافه فى منزله : الأولى صباحا واستمرت

إلى الساعة الواحدة ظهرا ، والثانية مساء واستمرت إلى منتصف الليل . ومن ثم ، فعلى محمود الجيار أن يتذكر أين كان عندما توجه عبد الناصر إلى مقر القيادة للمرة الثانية مساء ! .

أما الملاحظة الثانية ، فتتعلق بما أورده محمود الجيار من أن عبد الناصر عندما أنهى اعتكافه فى يوم ٨ يونية ، وتوجه إلى مبنى القيادة العامة مبتهجا ، ليزف إليها خبر حصوله على حوالى مائتى طائرة - « لم يكن يدرى ماذا حدث على الجبهة » ، و « لم يكن يعرف أن الجيش أخلى سيناء بأكملها » .

فقد أثبتنا فيما سبق من هذه الدراسة أن عبد الناصر قد وافق على قرار الانسحاب من سيناء ، عندما أكد له المشير عبد الحكيم عامر أنه لابديل عن هذا القرار « لانقاذ أولادنا » ، وأنه إذا استمرت القوات المصرية فى سيناء فسيقضى عليها . وكان هذا الكلام فى اليوم التالى للحرب ، أى فى يوم الثلاثاء ٦ يونية . كما أوضحنا أن عبد الناصر لم يتخذ موقفا سلبيا تماما من الحرب ، فقد اعترض على قرار المشير عامر بسحب الفرقة الرابعة المدرعة من المضايق من قبل تأمين انسحاب القوات الأخرى ، وقد استجاب المشير لهذا الاعتراض ، وحاول إبقاء الفرقة المدرعة على خط المضايق ، ولما تبين له انسحابها بالفعل إلى غرب القناة ، اتصل بعد الناصر تليفونيا ليطمئنه إلى امكانية احتلالها المضايق من جديد .

ومعنى هذا الكلام أن عبد الناصر كان على علم بعملية إخلاء سيناء . وحين دفع المشير عامر بالقوات المصرية مرة أخرى إلى سيناء فى ليلة ٧ /٨ يونية ، لم يكن لغرض هجومى بل دفاعى ، وتأخير تقدم القوات الاسرائيلية إلى القناة . وفى ذلك يقول عبد اللطيف البغدادى

أنه عندما توجه إلى القيادة ومعه حسن ابراهيم وكمال الدين حسين فى مساء يوم ٧ يونية ، « أخبرنا عبد الحكيم عامر أنه قرر أن تتخذ قواتنا المنسحبة موقعا لها فى المنطقة المحصورة بين بير الجفجافة وبير جبل الحسن ، لمقاومة القوات الاسرائيلية المتقدمة داخل سيناء ، وأن فرقة مشاة قد تمركزت فى هذه المنطقة ، وأن الفرقة الرابعة المدرعة فى طريقها إلى هذا الموضع أيضا حتى يمكن استخدامها كقوة ضاربة ، وهذه الفرقة كانت قد عبرت القناة إلى الضفة الغربية منها ، ولكن صدرت إليها الأوامر بالعودة إلى المنطقة . وقال عبد الحكيم عامر أيضا إنه اضطر لارجاع بعض القوات التى كانت قد عبرت القناة ثانية إلى سيناء لأخذ مكانها فى هذا الموضع » .

ونستبعد أن يخبر عبد الحكيم عامر عبد الناصر بإعادة القوات المصرية مرة ثانية إلى سيناء ، بعد أن سبق له أن أقنعه بالموافقة على قرار الانسحاب العام لانقاذ تلك القوات من الفناء . لأن العودة كانت تدور فى إطار فكرة الانسحاب ، حيث كان الموقف ميئوسا منه ، وكان الغرض تأخير تقدم العدو إلى القناة ، ومنها إلى القاهرة . وبالتالى فلم يخبر عبد الحكيم عامر عبد الناصر أيضا بقرار الانسحاب الثانى ، الذى اتخذه فى هذه المرة بناء على نصيحة قواده المسئولين ، بعد أن أبيدت فرقة المشاه السادسة برمتها ـ حسب قول الفريق صالح مهدى عماش ـ ، ودمرت الفرقة الرابعة المدرعة .

وفى الواقع أن المشير كان حانقا على عبد الناصر لاعتكافه وتركه إياه فى القيادة يتحمل المسئولية وحده . فقد نقل عبد الصمد محمد عبد الصمد من مذكرات المشير السالفة الذكر عبارة يقول فيها : « تركنى فى القيادة أتحمل المصيبة ، وأحاول الخروج منها . ولما جاء إليها ، لم

أحتمل النظر إليه ، أو أن أكلمه كلمة واحدة ، وحتى أسئلته كنت أتجاهلها » ! .

ومعنى هذا الكلام أن عبد الناصر ، حين أنهى اعتكافه مساء يوم ٨ يونية ، وتوجه إلى القيادة العامة ، لم يكن يجهل مايحدث فى الجبهة ، وإنما كان يعرف أن القوات المصرية تنسحب من سيناء ، وأكثر من ذلك أنه صدق على قرار الانسحاب يوم الثلاثاء ٦ يونية . ولعله لم يكن يعرف أنها أكملت الانسحاب إلى غرب القناة .

وفى الحقيقة أن ماشاهده عبد اللطيف البغدادى فى مقر القيادة ، من رد فعل عبد الناصر لخبر انسحاب القوات المصرية غرب القناة ، يؤكد ذلك تماما . فحين أبلغه عبد الحكيم عامر بأن « قواتنا عبرت القناة » ، « سأله عن القوة المتبقية منها فى سيناء ، والتى لم تعبر القناة بعد ؟ . فرد عبد الحكيم عامر بأن المتبقى منها أفراد فقط ، وليس لديهم من أسلحة إلا أسلحتهم الصغيرة » . وهكذا لم تكن ثمة مفاجأة مزلزلة وانهيار حدث لعبد الناصر كما يقع عادة لمن يفاجأ بمثل هذا الخبر الصاعق ! .

وقد روى البغدادى أنه وزميله حسن ابراهيم وكمال الدين حسين أرادا الانصراف ، لإتاحة الفرصة لعبد الناصر والمشير لمناقشة الأمور ، فرد عبد الناصر وهو يحرك يديه : نناقش إيه ؟ ، ماالجيش راح ! . وطلب إلى البغدادى وزميليه إبداء الرأى فى الموقف ، « فرددت عليه ومعى حسن فى صوت واحد ، بأننا لسنا فى الصورة ! . فقال لنا ما معناه أنه هو كذلك ! . ومدللا عليه بعدم حضوره إلى مكتب عبد الحكيم إلا يوم الاثنين فقط والليلة » .

ثانيا ـ وإذا كان الأمر كذلك ، وكان عبد الناصر يعرف حجم

المصيبة ، فما هو تفسير مانسبه إليه محمود الجيار من تفاؤل ، حيث ذكر أنه تحول إلى « شخص شديد المرح ، مفعم بالسعادة ، متشوق إلى المزاح ؟ » .

يسوق محمود الجيار فى تفسير ذلك مارواه من أن عبد الناصر كان فى فترة اعتكافه قد تمكن من الحصول على مائتى طائرة بواسطة اتصالاته التليفونية ، وكان يعتقد أنه سوف يغير بها ميزان المعركة . على أن منير حافظ ، وكان الرجل الثانى فى مكتب معلومات عبد الناصر بعد سامى شرف ، يسوق سببا آخر . فقد ذكر أن عبد الناصر استطاع أثناء اعتزاله فى بيته أن يدبر هجوما بالدبابات ضد الغزو الاسرائيلى ، تخترق بمقتضاه المدرعات المصرية الحدود الاسرائيلية بأى قدر ممكن إذا جاء وقف اطلاق النار . ولكنه عندما وصل إلى القيادة عرف أن أمرا مجهولا صدر إلى قائد هجوم الدبابات بالانسحاب ، بعد أن اخترق الحدود الاسرائيلية ! .

فما هى الحقيقة الحائرة بين هاتين الروايتين لمسئولين مقربين من عبد الناصر ؟ .

من الواضح من رواية منير حافظ أنه يتحدث عن الفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء ، وأنه اعتمد على الشائعات التى صحبت عودتها ، والتى ذكرت أن الدبابات اخترقت الحدود الاسرائيلية ـ مع أن الفرقة الرابعة المدرعة تعرضت للتدمير كما ذكرنا .

والمضحك المبكى أن هذه الشائعات باختراق الدبابات المصرية للحدود الاسرائيلية ، انطلقت ـ وفقا لهذه الرواية ـ من مكتب المعلومات نفسه ! . فيذكر منير حافظ أن « عبد الناصر اتصل ، قبل

أن ينزل إلى القيادة بلحظات ، بسامى شرف ، تليفونيا ، الذى أخذ يردد فى انفعال بعد الاتصال : « دباباتنا فوق أرض اسرائيل » ! . ثم اتصل على الفور بمحمد فايق ليبلغه تعليمات عبد الناصر بأن تعلن الاذاعة هذا النبأ ! . فانطلق صوت أحمد سعيد يصرخ : « أيها العربى . . أيها العربى . . إن جنودك الآن فوق أرض اسرائيل » ! . وهذه المهزلة تحدث ـ وفقا لهذه الرواية ـ فى نفس الوقت الذى احتلت فيه اسرائيل معظم سيناء ، ووصلت قواتها إلى الضفة الشرقية للقناة ، وصدر قرار الانسحاب الثانى ! .

أما رواية الجيار بخصوص الطائرات التى حصل عليها عبد الناصر فى فترة اعتزاله بغرفته ، فحقيقة الأمر فى تلك الرواية أن عبد الناصر سعى بالفعل للحصول على طائرات من السوفيت من خلال اتصالاته ، ولكن جهوده فشلت . وقد روى بنفسه هذه المحاولات لعبد اللطيف البغدادى الذى سجلها فى يومياته ، وفيها روى أنه اتصل بالسوفيت أربع مرات لهذا الغرض ، وأنهم « وافقوا بعد مماطلة ، وطلبوا منه أن يحصل لهم على تصريح من حكومة يوغوسلافيا لتسمح للطائرات بالنزول فى مطاراتها وهى فى طريقها الينا ، ولكنهم عادوا إلى المماطلة ثانية بعد موافقة يوغوسلافيا على هذا المطلب ، مما دعا تيتو إلى استدعاء سفيرهم وسفيرنا هناك ، واجتمع بهما معا ، وطلب من كل منهما أن يبلغ حكومته بموافقته على نزول الطائرات وهى فى طريقها الينا فى المطارات اليوغوسلافية . ولكن الروس مع ذلك عادوا وقالوا لجمال : سنرسل الطائرات اليكم مفككة فى صناديق عن طريق البحر إلى الموانى الجزائرية ، على أن يتم إعادة تركيبها هناك ، ثم تطير إلينا من الجزائر ! . وعلق جمال على ذلك بقوله : وهذا طبعا يأخذ وقتا طويلا ، يعنى موت ياحمار ! ـ على حد تعبيره » .

أدلى عبد الناصر بهذه الرواية عن محاولات الحصول على طائرات من الاتحاد السوفيتى لعبد اللطيف البغدادى فى مساء يوم ٨ يونية ، أى بعد وصوله إلى مبنى القيادة العامة . ومعنى ذلك أن قصة الجيار عن بواعث عبد الناصر على الابتهاج والسعادة وشدة المرح ، لاصلة لها بالحصول على طائرات ! . وانما لها صلة بموضوع آخر ! . فما هو هذا الموضوع ؟ .

إن عبد اللطيف البغدادى ، الذى حضر واقعة وصول عبد الناصر إلى مقر القيادة العامة مساء يوم ٨ يونية ، وشهد الحوار الذى دار فيها بين جميع الأطراف ، يروى ماشاهده فيقول :

« فى أثناء انتظارنا ، حضر جمال عبد الناصر ، ودخل الغرفة ، ومن خلفه محمود الجيار . وقد دخل عبد الناصر يبتسم ، والجيار فاغرا فاه بالابتسامة ! . فدهشت ، وتساءلت بينى وبين نفسى : هل يمكن لانسان فى مثل مسئوليته أن يبتسم فى مثل هذه الظروف ؟ ـ يبتسم على ضياع مستقبل وشرف أمة بأكملها ؟ ، وهو المسئول الأول عن هذا ؟ .

« وبعد أن سلم علينا قال لعبد الحكيم ببساطة : إن استراتيجية اليهود مكتوبة اليوم فى جريدة انجليزية ، انهم يودون احتلال بور سعيد لضمان حرية الملاحة لهم فى قناة السويس . . واستطرد موجها كلامه إلى عبد الحكيم : اليهود زى ماحنا تعبانين ، هم تعبانين أيضا ، ويمكن التصدى لهم . ويمكنك استخدام الدبابات الخاصة بالحرس الجمهورى .

« ونظر اليه عبد الحكيم بعد هذا الحديث منه لفترة دون أن يتكلم ، ثم قال مشيرا بيده : قواتنا عبرت القناة » (إلى الغرب) . فسأله جمال

عن القـوة المتبقية منها فى سيناء ، والتى لم تعبر القناة بعد . فرد عبد الحكيم بأن المتبقى منهـا أفـراد فقط ، وليس لديهم من أسلحـة إلا أسلحتهم الصغيرة » ! .

فكرة الانقاذ إذن ، التى جعلت عبد الناصر يتفاءل إلى هذا الحد ، تتعلق بكتيبـة الـدبـابـات الخـاصـة بالحرس الجمهورى ، ولاتتعلق بالطائرات كما قال محمود الجيار . وهنا نلاحظ أن هذه الفرقة ـ وفقا لما أورده الفـريق مرتجى ـ كانت قد أرسلت إلى الاسـماعيلية فى الساعة الثانية فجر يوم ٨ يونية بالفعل ! . ومعنى ذلك أنها كانت وقت حديث عبد الناصر عنها ، على الشاطىء الغربى للقناة ، فهل كان عبد الناصر يتحدث عن عبورها شرقا إلى سيناء ، أم أنها أرسلت إلى الاسماعيلية بأوامر المشير عامر دون علم عبد الناصر أثناء اعتكافه ، لتعزيز الدفاع عن غرب القناة ، وكان عبد الناصر يتحدث عن وضعها تحت تصرف عبد الحكيم ؟ . على كل حال فقد عادت هذه الكتيبة إلى القاهرة يوم ١١ يونية ، بأوامر عبد الناصر ـ كما ذكر الفريق مرتجى ، لتعزيز موقفه أثنـاء الصراع بينـه وبـين عبد الحكيم عامر ضد تمرد بعض وحدات الجيش التى تظاهرت مطالبة بعودة المشير عامر .

وفى كل الأحوال يبقى تفاؤل عبد الناصر مساء يوم ٨ يونيو لغزا من الألغـاز . فإذا صرفنا النظر عن قصة الدبابات التى اخترقت الحدود الاسرائيلية ، التى رواهـا منير حافظ ، والتى لاسند لها من الواقع ـ فحتى لو كانت قصـة الـطائرات التى حصل عليها عبد الناصر وفقا لرواية الجيار ، صحيحـة ، فإنها فى ظل قرار الانسحاب الذى وافق عليه عبد الناصر مساء يوم ٦ يونية ، وفى ظل الخسائر الجسيمة التى لحقت بالقوات المصرية ، وفى ظل فقد القوات المصرية معداتها الثقيلة فى سيناء ـ لاتدعو لكل هذا التفاؤل ، لأن الحصول على هذه الطائرات

لم يكن ليغير موازين القوى ، طالما أنه ليس هناك جيش مصرى فى سيناء يقاتل تحت حماية هذه الطائرات ! . وإذا كانت قصة البغدادى عن كتيبة الحرس الجمهورى ـ وهى القصة الثالثة ـ صحيحة ، فإنها أيضا لاتكفى لكل هذا التفاؤل ، الذى يتفق كل من محمود الجيار والبغدادى على أن عبد الناصر كان يحس به مساء يوم ٨ يونية ، عندما توجه إلى مبنى القيادة العامة . فيقول عبد اللطيف البغدادى إن عدد دبابات تلك الكتيبة كان وفقا لما سمعه ستون دبابة ! فهل تغير ستون دبابة ميزان القوى بما يدفع عبد الناصر إلى الابتهاج ، بعد أن فقد الجيش المصرى يوم ٧ يونية وحده ، ٣٠٠ دبابة ، وفقا للفريق صالح مهدى عماش ؟ . وإذا نحن أردنا أن نجمع بين السببين اللذين ساقهما كل من محمود الجيار والبغدادى تفسيرا لتفاؤل عبد الناصر ، فإن الحقيقة تصدمنا ، وهى أنه لوكان عبد الناصر قد حصل فعلا على مائتى طائرة بفضل اتصالاته التليفونية ، لكان هذا العدد من الطائرات فى حوزة مصر عند انتهاء الحرب ، ولم يقل بذلك مصدر من المصادر ، ومن ثم يبقى تفاؤل عبد الناصر لغزا لم يحل ! .

على كل حال ، إذا كان عبد الناصر قد أمضى المدة من منتصف ليل ٦ يونية إلى مساء ٨ يونية ، وهى مدة ثلاثة أيام ، معتكفا فى حجرته بمنزله ، وهو رئيس الدولة القوى الذى لايتم شىء بدون رأيه ، فأين كانت حكومة مصر فى تلك الأيام الثلاثة المصيرية من أيام الحرب ؟ .

٧

حكومة مصر فى حرب يونية

جرت العادة فى الدول التى لها حكومات مسئولة أمام ممثلى الشعب ، أن تتضاعف مسئوليتها وقت الحرب ، لمواجهة ماينجم عنها عادة من مشاكل فادحة خارجية وداخلية وعسكرية وخلافها . وبعض هذه الحكومات تؤلف من بينها مايعرف باسم « حكومة حرب » تتفرغ لادارة كل مايتصل بشئون الحرب . ولكننا رأينا رئيس الدولة فى حرب يونية ، يلازم غرفته « لايغادرها ولا يقابل أحدا على الاطلاق » لمدة ثلاث أيام ، يدير المعركة السياسية والدبلوماسيه وحده ، ويواجه العاصفة التى تجتاح مصر وحده وبمفرده دون أن يجتمع بحكومته ولو مرة واحدة فى أحرج الأيام ، ورأينا المشير عامر فى غرفة القيادة العامة بمدينة نصر يدير المعارك البرية والجوية وحده ، دون اكتراث بهيئة أركان حربه وكبار قواده فى الجبهة . بل رأينا قرارا سياسيا خطيرا بالانسحاب من سيناء ـ وهو قرار سياسى بالدرجة الأولى يتوقف عليه ليس فقط مصير البلاد ، بل ومصير الصراع العربى الاسرائيلى ، ومستقبل منطقة الشرق الأوسط ـ يبت فيه رجلان فقط ، هما رئيس الجيش المشير عبد

الحكيم عامر ، ورئيس الدولة جمال عبد الناصر ، ومن خلال اتصال تليفونى ، دون أن تدرى عنه حكومة مصر شيئا ! .

فهل يحق للمؤرخ أن يقف عند هذه اللحظات التاريخية الحالكة فى تاريخ مصر قائلا : كم تضاءلت مصر بشعبها وسياسييها ورجال الرأى فيها ، فى تلك الأيام الستة السوداء من حرب يونية ١٩٦٧ ؟ .

لغز امتناع مصر عن قبول قرار وقف اطلاق النار ؟

والأمر الأشد غرابة حقا ، هو مايتصل بموقف القيادة السياسية من قرار وقف اطلاق النار فى مجلس الأمن . فإذا كان عبد الناصر قد وافق على قرار الانسحاب من سيناء منذ يوم الثلاثاء ٦ يونيو ، فلماذا تأخر عن قبول قرار وقف إطلاق النار حتى يوم ٩ يونية ، أى بعد أن وصلت قوات الغزو الاسرائيلى إلى القناة ؟ .

إنه من الثابت أن مجلس الأمن لم يستطع أن يتخذ قرارا فى يوم الاثنين ٥ يونية . فقد قدم له يوثانت تقريرا أثبت فيه أن اسرائيل هى التى بدأت بالعمليات العسكرية . وهنا أصرت الدول العربية والافريقية والآسيوية والاشتراكية على ضرورة إدانة اسرائيل ، وسحب قواتها إلى خطوط الهدنة ، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وقفتا فى وجه هذا القرار ، فلم يتوصل المجلس إلى شىء . وفى اليوم التالى ٦ يونيو ، أصدر المجلس فى الحادية عشرة مساء ، قرارا بوقف إطلاق النار فقط ، دون نص على العودة إلى خطوط الهدنة . وفى اليوم الثالث عاد المجلس فأصدر قرارا ثانيا يدعو فيه إلى ايقاف إطلاق النار فقط . وكان الجيش المصرى قد انسحب معظمه فى ذلك اليوم إلى غرب القناة .

على أن القيادة السياسية لم تعلن قبولها وقف إطلاق النار ! ، واستمر هذا الموقف حتى يوم ٩ يونية . فقد كان آخر اتصال سجله لنا محمود الجيار بين عبد الناصر ووفد مصر فى الأمم المتحدة ، فى مساء يوم ٨ يونية ، قبل مغادرته بيته إلى القيادة العامة ، وفيه أبلغ الوفد المصرى « بأننا نرفض وقف إطلاق النار » ! . ولم يكن إلا بعد أن أبلغ المشير عامر بأن جميع القوات المصرية قد انسحبت إلى غرب القناة ، حين قبل قرار وقف إطلاق النار ! .

وكان عبد الناصر « حزينا » ـ على حد ما يصفه محمود الجيار ، فعندما خرج من القيادة العامة ، وبينما كان ينتظر سيارته ، التفت الى الجيار ، « وقد انطفأ بريق عينيه وهو يقول فى حسرة تمزق القلب : « تصور يا « جى » ، خلاص حنقبل وقف اطلاق النار ! . ووصلت سيارته ، فقال لى مرة أخرى قبل أن يركبها بحسرة أشد : « خلاص يا « جى » ، حنقبل وقف اطلاق النار ! .

وهذه الحسرة من جانب عبد الناصر لقبول وقف اطلاق النار فى مساء يوم ٨ يونيه ، تبدو غير مفهومة فى اطار الظروف التى عرضناها ! . فقد كان يعلم منذ يوم ٦ يونية أن الموقف ميئوس منه ، حتى انه وافق على قرار الانسحاب الذى أصدره المشير ، وكان يعلم عند ذهابه الى القيادة العامة أن القوات المصرية تنسحب من سيناء ، ثم عرف بعد وصوله أن الانسحاب قد تم ووصلت القوات الى غرب القناة . فهل كان مفروضا ألا يقبل قرار وقف اطلاق النار الا بعد وصول الجيش الاسرائيلى الى القاهرة ؟ .

ان مقتضيات الموقف بعد قرار الانسحاب من سيناء ، كانت تتطلب قبول وقف اطلاق النار قبل أن تنهى القوات المصرية انسحابها ، وقبل

أن تصل القوات الاسرائيلية الى القناة ، خصوصا بعد ما تبين اصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على عدم مطالبة اسرائيل بالانسحاب الى خطوط الهدنة ـ وذلك لانقاذ ما يمكن انقاذه . ولكن القيادة السياسية اتخذت موقفا غريبا حقا ، هو التزام الصمت ! . فلم ترفض القرار الذى أصدره مجلس الأمن ، ولم تقبله ! ، فى الوقت الذى كانت اسرائيل تتقدم صوب القناة ! . وهذا ما صرح به عبد الناصر لعبد اللطيف البغدادى مساء يوم ٨ يونيو . فقد سأله البغدادى عن سبب عدم وجود تنسيق بين مصر والاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن ، اذ قبل الاتحاد السوفيتى قرار مجلس الأمن بايقاف القتال يوم ٦ يونية ، ولم تقبله مصر ! . فرد عبد الناصر عليه متسائلا : « من قال اننا لم نوافق عليه ؟ . فقلت : اذاعتنا وصحافتنا أعلنتا أن خمس دول عربية لم توافق على هذا القرار ، وهى : الجمهورية العربية ، وسوريا ، والعراق ، والجزائر ، والكويت ! . ولكن جمال رد على ذلك بقوله : انهم هم الذين يقولون ذلك ! ، ونحن لم نقل موافقين أو غير موافقين » ! .

وقد شرح عبد الناصر للبغدادى سبب عدم اعلانه قبول وقف اطلاق النار ، عندما سأله عن سبب عدم موافقته على قبول وقف القتال يوم ٦ يونية « بعد ما خسرنا أغلب طائراتنا ، وحتى نأخذ بذلك الفرصة وكأنها هدنة لنا لاعادة تنظيم قواتنا ، والحصول على طائرات من الروس بدل التى فقدناها ، ثم نعاود الحرب ونأخذ المبادرة ونضرب طائرات ومطارات اسرائيل ردا على ما فعلته معنا » . فرد عليه بقوله : « حتى لو كنا وافقنا ، فاليهود كانوا سيستمرون فى القتال حتى يحققوا أهدافهم ! » .

على أن نفس هذا المنطق كان يقتضى اتخاذ موقف ثابت من قرار وقف اطلاق النار ، وهو الرفض ، طالما أن اسرائيل لن تتوقف عن

القتال حتى تحقق أهدافها . وهو ما لم يحدث ، لأن عبد الناصر ـ كما رأينا ـ قبل قرار وقف اطلاق النار يوم ٩ يونية ! . فهل كان يعرف أن اسرائيل قد حققت أهدافها بالوصول الى القناة ؟ ، وكيف تحقق من أن أهداف اسرائيل لا تذهب بعيدا الى حد القاهرة ؟ .

فى الواقع أن عبد الناصر كان يأمل فى أن يصدر مجلس الأمن قرارا يطالب اسرائيل بسحب قواتها الى خطوط الهدنة ، كما حدث فى عدوان ١٩٥٦ الثلاثى ، فيعود الجيش المصرى مرة ثانية الى سيناء ، وتسوى مسألة الملاحة الاسرائيلية فى خليج العقبة كما سويت فى السابقة الأولى . ونسى أن الظروف الدولية كانت قد تغيرت كلية فى ذلك الحين .

ففى عام ١٩٥٦ ، عندما وقع العدوان الثلاثى ، لم يكن المعسكر الاشتراكى قد انقسم انقسامه الخطير الذى أثر تأثيرا سلبيا على حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث . وفى الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة ما تزال تسعى الى زعامة العالم الرأسمالى ووراثة دور الدول الاستعمارية القديمة ، وهى بريطانيا وفرنسا . فكان من مصلحتها ضرب التحالف الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى ، لكى تسقط القوى الاستعمارية القديمة ، وتنفرد وحدها بالهيمنة والزعامة . لذلك فقد سارعت فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ الى التقدم الى مجلس الأمن بمشروعها الذى يدعو اسرائيل الى سحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة . كما وافقت يوم ٢ نوفمبر على قرار الأمم المتحدة بسحب جميع القوات العسكرية الى ما وراء خطوط الهدنة . واستطاعت عن طريق هذا الموقف تصفية القوى الاستعمارية القديمة وانهاء عصر طويل من هيمنة هذه الدول ، وتفردت وحدها بالزعامة على العالم الرأسمالى ، كخطوة للزعامة على العالم .

وقد كان فى أعقاب ذلك أن شرعت الولايات المتحدة فى توجيه الضربات الى حركات التحرر الوطنى ، التى كانت تحقق فى ذلك الحين انتصاراتها على القوى الاستعمارية القديمة ، وذلك لاعادتها من جديد الى النظام الامبريالى . وكان تصعيدها لغاراتها على فيتنام الشمالية منذ فبراير ١٩٦٥ ، علامة واضحة على تصعيد الضربات ضد العالم الثالث .

ومن هنا كان اختلاف موقف الولايات المتحدة فى عدوان ١٩٦٧ عنه فى عدوان ١٩٥٦ ، ومن هنا كان اختلاف موقف المعسكر الاشتراكى . فبسبب ضعف المعسكر الاشتراكى ، فقد عجز عن استصدار قرار من مجلس الأمن يلزم اسرائيل بالانسحاب الى خطوط الهدنة ، وبسبب قوة المعسكر الرأسمالى بعد تزعم الولايات المتحدة له فانه نجح فى منع مجلس الأمن من اصدار هذا القرار .

لذلك لم يعرف عبد الناصر ، وهو يعول على سابقة ١٩٥٦ التاريخية ، التى استطاع فيها الرأى العام العالمى ، لأول مرة فى التاريخ اجبار قوات ثلاث دول على الانسحاب من أراضى دولة رابعة ، أن الظروف قد تغيرت ، وأن هذه السابقة لم تعد تتكرر ، لسبب بسيط هو أنها دخلت متحف التاريخ ! .

ومن هنا كان خطأ عدم قبول قرار وقف اطلاق النار الذى أصدره مجلس الأمن فى يومى ٦ و٧ يونية . فلو أن عبد الناصر استوعب المتغيرات الدولية جيدا ، لأصدر تعليماته الى وفد مصر فى الأمم المتحدة بقبول هذا القرار - رغم مآخذه الجسيمة - قبل أن تنسحب القوات المصرية كلية إلى غرب القناة ، ولأصر على دفاع القوات المصرية عن المضايق بأى ثمن - وعندئذ فان القوات الاسرائيلية كانت ستتوقف

عندها . فلقد رأينا فى الفصول السابقة أن موشى ديان ، وزير الدفاع الاسرائيلى ، كان يتخذ وجهة النظر التى ترى أن الهدف الأساسى من المعركة هو تحطيم القوة العسكرية المصرية ، وليس الأرض . وأن يقتصر ذلك على النصف الشرقى من سيناء . وكان يرفض وجهة النظر الأخرى التى ترى استخدام الاستيلاء على الأرض ومواصلة التقدم دون انقطاع كورقة رابحة للمساومة على حرية الملاحة الاسرائيلية . وكان ديان يدرج فى لفظ الأرض أرض مصر الأصلية . كما كان يرى أيضا عدم وصول القوات الاسرائيلية الى القناة ، لأن ذلك ـ حسب قوله ـ « يمكن أن يثير أزمة دولية » ! .

ومن ثم يمكن القول ان الأخطاء التى ارتكبها عبد الناصر فى الجبهة السياسية والدبلوماسية ، لم تكن تقل فداحة عن الأخطاء التى ارتكبها المشير عامر فى الجبهة العسكرية . وقد أدت جميعا الى النتيجة التى أسفرت عنها حرب يونية ، وهى التى أطلق عليها فى ذلك الحين تخفيفا اسم « النكسة » ! .

٨

سقوط الجبهة الشرقية

سقوط الجبهة السورية

فى تلك الأثناء كانت الدول العربية الأخرى المشتركة فى الحرب ضد اسرائيل ، وهى سوريا والأردن ، تعانى هزيمة منكرة لا تقل عن الهزيمة فى الجبهة المصرية ، وترتكب فيها نفس الأخطاء تقريبا ! .

وبالنسبة لسوريا ، فقد رأينا كيف أنها لم تصدق ما أطلقته من اشاعات الحشود الاسرائيلية على حدودها لسببين : الأول ، أنه لم تكن ثمة مثل تلك الحشود . والسبب الثانى ، أنها كانت تستهدف بتلك الاشاعات التأثير على جبهتها الداخلية .

لذلك لم تتخذ من الاجراءات الدفاعية ما يتناسب مع ضخامة الحشود المزعومة ، بل انها - كما يقول الفريق مرتجى - سرحت بعض الوحدات التى سبق تعبئتها ! . وفى الوقت نفسه اتبعت خطة مهادنة اسرائيل ، فقد أوقفت ضدها منذ ١٢ مايو وطول مدة استعدادات

الحرب بين مصر واسرائيل حتى ٥ يونية ، جميع الأعمال التخريبية ! .

وعندما وجهت اسرائيل ضربتها الجوية الى مصر فى صبيحة يوم ٥ يونية ، طلبت قيادة العمليات الجوية فى الاردن - كما يقول الملك حسين - كما طلبت مصر اشتراك القوات الجوية السورية فى المعركة . وكانت الفرصة مهيأة لهذه القوات الجوية السورية لتوجيه ضربة انتقامية للطيران الاسرائيلى . اذ كان فى وسعها - كما يقول الفريق مرتجى - اعتراض الطائرات الاسرائيلية أثناء عودتها من غاراتها على مصر ، وقد فرغت خزاناتها تقريبا من الوقود ، واسقاطها . كما فى وسعها مهاجمة الطائرات الاسرائيلية وهى تملأ خزاناتها فى مطاراتها استعدادا لشن هجمات جديدة . ولكن القيادة السورية ردت بأغرب ما يتوقع من تلك القيادة التى كانت ترفع عقيرتها بالخطر الذى يهددها من جانب الحشود الاسرائيلية ، وهو - كما يقول الملك حسين - أنها بوغتت بالأحداث ، وأن طائراتها ليست مستعدة ، وأن طائراتها المطاردة تقوم برحلة تدريبية ! . ثم طلبت امهالها نصف ساعة ، فساعة ، وجددت طلبها مرة ثالثة فى الساعة ١٠,٤٥ من صباح ذلك اليوم . وبذلك أفلت الطيران السورى الفرصة الوحيدة لعمل شىء يعيد التوازن الذى اختل بضرب الطيران المصرى ! .

ومن الغريب أن القيادة الاسرائيلية بنت خطتها على أساس هذا الموقف السورى ! . فيذكر الملك حسين أن الاسرائيليين « جازفوا واحتفظوا بـ ١٢ طائرة فقط للدفاع عن أراضيهم ، بينما كان الجزء الأكبر من قواتهم الجوية يشن هجومه الأول على القواعد المصرية » ! .

ولم تلبث القيادة السورية أن اتخذت موقفا متخاذلا من الحرب ، فلم تنخرط فى المعركة بقوتها ، وانما التزمت جانب الحذر الشديد ،

والتعـويض عنـه بالبـلاغـات العسكـرية الحـماسية المليئة بالأكاذيب والتلفيق . ففى الوقت الذى كانت القيادة السورية تتخذ هذا الموقف المتخـاذل من طلب الاردن ومصر اشـتراك طيرانها فى المعـركة ، كان الأتـاسى يذيع بيانا يعلن فيه أن « الشعب العربى قد ألقى بثقله فى المعركة الفاصلة ، ووضع الجيش السورى كل قواه الضاربة فى لهيب المعركة ، وان نسورنا البواسل يدمرون منشآت العدو ومدنه ، وهم فى طريقهم لتحرير الأرض المغتصبة » ! .

وقـد سخـر موشى ديان نفسـه من طريقة استجابة سوريا لدعوة الاشـتراك فى المعـركـة الصـادرة اليهـا من مصر . فقـد ذكر أن هذه الاستجابة كانت « تافهة » ! ، وقد اقتصرت على بضع طلعات قليلة من قاذفات القنابل السورية ، وقصف احدى القرى . ,وأن سلاح الجـو الاسرائيلى قد رد على ذلـك بقصف القواعد الجوية السورية ، وتدمير ٥٣ طائرة . ومنذ تلك الليلة (ليلة ٥ يونيو) اتخذت الحكومة السورية أخطر قرار لها فى الحرب ، وهو الغاء « عملية ناصر » ، التى كان على سوريا بمقتضـاهـا مشـاركـة مصر فى شن هجـوم شامل ، واستبدلت بها « عملية جهاد » الدفاعية ، مع بضع هجمات صغيرة عبر الحدود . ووفقا لهذه الخطة ، شنت سوريا هجومين فاشلين يوم ٦ يونية على أحد الكيبوتزات فى الشمال وعلى مركز حربى . وبعد ذلك اقتصرت عملياتهم على قصف بعض الكيبوتزات ، وعدد قليل من المعسكرات » .

ويقـول خليل مصـطفى ، ضابط الاستخبارات السورى السابق ومؤلف كتاب « سقوط الجولان » ، إن الطيران السورى لم يظهر فى سماء المعركة ، وكل ما قام به هو « طلعات متفرقة نفذتها مجموعات تتألف كل منها من أربع الى ست طائرات يوم ٥ يونية .

على أنه وفقا للفريق صالح مهدى عماش ، فان السوريين لم يحركوا ساكنا يوم ٥ يونية ، وفى يوم ٦ يونية حاولوا الهجوم على مستعمرة « دان » بقوة فوج مشاة وسرية دبابات ، الا أن الهجوم فشل . وفى يومى ٧ و٨ يونية لم يعملوا شيئا ! .

وقد تميزت استجابات النظام السورى لطلب المساعدة من جانب الأردن ، بالتهرب . فقد وعدت القيادة السورية الفريق عبد المنعم رياض ، مساعد رئيس هيئة أركان القيادة العربية الموحدة ، بالمساعدة فى الجبهة الأردنية بلواء المشاة المدرع ١٧ . وكان ذلك فى الساعة العاشرة من مساء يوم ٦ يونيو . ولكن حتى الثانية صباحا من يوم الثلاثاء ٧ يونيو لم يكن هذا اللواء قد وصل . وفى الساعة الثانية والربع صباحا أبلغ الفريق عبد المنعم رياض غرفة العمليات بدمشق بعدم وصول اللواء السورى ، وطلب فى الوقت نفسه مساعدة لواء مدرع اضافى . ولكن حتى الساعة الحادية عشرة صباحا لم يصل اللواء . وفى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء ظهرت طلائع اللواء ، فصدرت لها الأوامر بالمرابطة فى المواقع الدفاعية المخصصة لها حتى تكتمل وحداتها . ولكن القائد السورى أمضى يوم ٨ يونية فى دراسة الموقع قبل المرابطة فيه ، واستمر ذلك حتى الثامنة مساء وهو ما يزال فى نقطة تجمعه الأولى ! وفى العاشرة مساء رفض المرابطة فى الموقع المحدد له ، وطلب مهلة اضافية حتى اليوم التالى لاستكشاف الموقع ! ولكن الحرب كانت فى تلك الأثناء قد انتهت على الجبهة الأردنية ، وانتهت معها قصة القيادة العربية الموحدة ، فأبلغ الفريق عبد المنعم رياض القائد السورى يوم ٩ يونية بأنه فى امكانه العودة الى سوريا مع قواته عند الغروب ، فانسحب اللواء السورى ، ولم يشترك بأية عملية ـ على حد قول الملك حسين الذى روى هذه القصة .

وسرعان ما جاء يوم الحساب فى سوريا يوم ٩ يونية ١٩٦٧ ، بعد أن انتهت اسرائيل من الجبهتين المصرية والأردنية . ففى الساعة ١١,٣٠ من صباح ذلك اليوم ، بدأت اسرائيل هجومها العام على كافة المحاور السورية . فأرسلت لواء مدرعا فى المحور الشمالى لاحتلال زعورة ومسعدة ـ وهى منطقة لم يتوقع السوريين فيها استخدام المدرعات . كما وجهت لواء مشاه الى تل العزيزيات وتل فخر ثم القنيطرة . كما أرسلت لواء مدرعا للتقدم من شمال جسر بنات يعقوب فى القطاع الأوسط ، لاحتلال العليقة ثم التقدم فى اتجاهين الى البطمية جنوبا والى القنيطرة شمالا . ثم أرسلت لواء مدرعا يسنده لواء محمول جوا للهجوم من جنوب بحيرة طبرية على طريق التوافيق وكفر حارب وفيق الى البطمية .

وبفضل هذا التركيز نجح الهجوم الاسرائيلى « نجاحا باهرا » كما يقول الفريق صالح مهدى عماش ، الذى عزى هذا النجاح الى انعدام العزم على القتال عند القيادة السورية . وفى خلال سبع ساعات ، ولم يكد يأتى الليل ، حتى كانت المقاومة قد انتهت فى جميع المواقع عدا موقع واحد ! . ولم يلبث أن سقط نظام الدفاع السورى تماما ، وسبقت القيادة فى دمشق قواتها فى الجبهة الى اتخاذ قرار الانسحاب . فعندما أدرك زعماء النظام عند ظهر ذلك اليوم مدى الخطر على الجولان ، قرروا العمل على مستوين : الأول سياسى ، ويقوم على تركيز الجهد فى مجلس الأمن لاصدار قرار بوقف اطلاق النار ، والمستوى الثانى عسكرى ، وفيه أصدروا أوامرهم بالانسحاب من خط مرتفعات الجولان ، وتركيز جميع القوات للدفاع عن دمشق . ويقول موشى ديان أن القوات السورية لم تلبث أن أخذت فى الانسحاب فى هرج واضطراب ، وأخلت كثير من القوات مواقعها هربا الى دمشق .

وقد كان هذا الانسحاب فى مقدماته ونتائجه شبيها بقرار الانسحاب

الذى أصدرته القيادة المصرية من سيناء ، إذ لم يكن هناك ما يدفع اليه من ظروف المعارك الدائرة ، لأن التحصينات التى احتشدت فيها القوات السورية فى هضبة الجولان ، كانت تعد « أمنع تحصينات عربية فى القرن العشرين » ـ كما يقول العسكريون ـ وقد صرف عليها عشرات الملايين من الدنانير السورية ، كما صرف عليها جهد هائل وعمل ودأب استمر سنين ، وكان مقدرا لها الصمود لمدة لا تقل عن أسبوعين فى حالة نشوب صراع سورى اسرائيلى فقط ! .

وقد اعترف بذلك موشى ديان ، فذكر أن السوريين كان فى وسعهم من تلك المواقع الحاكمة والمحصنة تحصينا جيدا فى مرتفعات الجولان ، السيطرة تماما على الطرق الضيقة المنحدرة التى تؤدى اليها ، والتى كان على القوات الاسرائيلية استخدامها للوصول صعدا اليها .

على أن هذه التحصينات المنيعة سقطت بكل هذه السهولة المهينة فى يد القوات الاسرائيلية ، وأمرت القيادة السورية بانسحاب القوات السورية الى دمشق « لحماية الثورة » ! . وهو أمر شبيه بما حدث من سحب كتيبة الحرس الجمهورى يوم ١١ يونيو من الاسماعيلية ، حيث أرسلت يوم ٨ يونية للدفاع عن الضفة الغربية للقناة وايقاف تقدم العدو الى القاهرة ، فقد صدر الأمر بعودتها من جانب الزعامة السياسية ـ كما أورد الفريق مرتجى ـ « لتأمين الموقف فى القاهرة ضد ما سمى فى حينه بتمرد بعض وحدات الجيش التى تظاهرت مطالبة بعودة المشير عامر » ! .

ولم تلبث أن جاءت قمة المهازل على الجبهة السورية ، حين أذاعت محطة دمشق فى الثامنة والنصف من صباح السبت ١٠ يونية ـ أى فى اليوم التالى للهجوم الاسرائيلى ـ بلاغا تعلن فيه سقوط مدينة

«القنيطرة » ، دون أن تكون القوات الاسرائيلية قد احتلتها بالفعل . فكان هذا القرار ـ كما يقول خليل مصطفى مؤلف كتاب « سقوط الجولان » بمثابة « طلقة سددتها يد مجرم الى رأس كل مقاومة بقيت ضد العدو ، فانهارت كل القوى ، وعلم الجميع ألا أمل لهم فى القتال ، فتركوا أسلحتهم ، ولاذوا بالفرار ! .

وهذا هو السبب فيما جاء على لسان أحد القادة الاسرائيليين ـ وقد أورده الفريق مرتجى فى تحقيقه ـ من قوله : « لقد مررنا بوقت عصيب ونحن نحاول العثور على العدو لنقاتله . لقد رحلوا ، وكأن هذا الرحيل هو كل ما كان يشغلهم . ووصلنا الى القنيطرة دون أن نصادف أى مقاومة تقريبا . ولم يكن بالقنيطرة أى جنود بالرغم من وجود كميات ضخمة من الأسلحة المهجورة فى كل مكان ، وهى فى حالة من الكفاءة ممتازة . وقد تركت الدبابات ومحركاتها دائرة وأجهزة الاشارة فيها يمكن تشغيلها بكفاءة ممتازة . وتم الاستيلاء على القنيطرة فى الساعة الثانية بعد الظهر دون قتال ! » .

ولا ينكر موشى ديان تأثير البلاغ السورى الكاذب عن سقوط «القنيطرة » فى تحطيم معنويات الجنود السوريين ، بل يعترف به فى وضوح . فقد ورد فى تحليله للمعركة : « ومما دمر معنوياتهم (السوريين) بصفة خاصة ، ذلك البلاغ الذى أذاعته محطة دمشق ، تعلن فيه سقوط القنيطرة ، من قبل أن تحتلها قواتنا بالفعل ! . فقد أصدرت الحكومة السورية هذا البلاغ فى الساعة ٨,٣٠ من صباح ذلك اليوم ، عندما أدركت أن موقفها قد أصبح ميئوسا منه ، وكان الغرض منه هو الضغط على مجلس الأمن لاصدار قرار بوقف القتال . وفى الحقيقة أنه حتى ذلك الوقت ، لم يكن هناك جندى اسرائيلى واحد قد وقع بصره على هذه المدينة . لذلك عندما وصلت قواتنا عند الظهر

الى القنيطرة ، كانت مسعدة والبطمية ، وهى أهدافنا النهائية فى عملية غزو الجولان ، قد خلت من القوات السورية ! » .

وعلى هذا النحو ، كان النظام السورى يحارب الجيش السورى بكفاءة تفوق كفاءة العدو الاسرائيلى ! . على أن جريمة ذلك النظام لم تقتصر فقط على الجبهة السورية ، بل ان آثارها على الجبهة الأردنية لا تقل فداحة كما سوف نرى .

سقوط الجبهة الأردنية

كانت الجبهة الأردنية فى ذلك الحين يتولى قيادتها منذ ٢ يونية ١٩٦٧ ، الفريق عبد المنعم رياض ، مساعد رئيس هيئة أركان القيادة العربية الموحدة ، ومن ألمع العسكريين العرب . وكان مفروضا أن يتولى قيادة القوات الأردنية والسورية والعراقية والسورية ، فضلا عن كتيبتين من رجال الكومندوز المصريين . ولكنه لم يلبث أن وجد نفسه لا يقود سوى القوات الأردنية وحدها ، ومع الانهيار الذى وقع فى الجبهة لم يعد يقود شيئا ! .

ففى ٤ يونية ، شرعت طلائع القوات العراقية فى اجتياز الحدود الأردنية ليلا ، ومعها فوج فلسطينى تابع لمنظمة التحرير . ولكن هذه القوات العراقية الفلسطينية لم يقدر لها الوصول سالمة الى أهدافها ومواقعها ، ففى اليوم التالى مباشرة نشبت الحرب ، وأخذ الطيران الاسرائيلى يهاجمها فى الطريق الى مواقعها ، حتى أمكنه ابادتها تقريبا ! .

ولما كانت القوات الأردنية فى ذلك الحين لا تتجاوز ٥٦ ألف رجل ،

ولا تملك من الدبابات سوى ١٧٦ دبابة من طراز باتون م ٤٨ ، فقد كان من الـواضح منذ البداية أنها لن تستطيع الدفاع عن جبهة تمتد ٦٥٠ كيلو مترا بحـذاء الحـدود الاسرائيلية . ومن ثم ، فقـد اقـترح الفريق رياض فى ليلة ٤ يونية ، تدعيم هذه القوات بعشرة ألوية من الألوية السورية التى كان عددها يبلغ خمسة عشر لواء . وكانت وجهة نظر الفـريق رياض أن الجبهـة السورية تتمتع بأقوى خط تحصينات عربى فى هذا القرن ، وأنها لن تحتاج لأكثر من خمسة ألوية ، أى ثلث قواتها ، لحماية جبهتها .

ولم يدر الفريق عبد المنعم رياض فى ذلك الوقت أن النظام السورى يقف موقفه المخزى الذى سيحفظه التاريخ ، وأن الرد الوحيد الذى سوف يرد به هذا النظام هو الصمت البليغ ، الذى استمر الى نهاية الحرب ! .

وقد ترتبت على ذلك نتيجتان خطيرتان :

الأولى ، أن عدم تحرك السوريين للاشتراك فى المعركة مع الأردنيين قد شجع الاسرائيليين على سحب أربعة ألوية من الجبهة السورية ، وتحويلها الى الجبهة الأردنية . وبذلك تضاعف عدد الألوية المخصصة لضرب الجبهة الأردنية ، اذ بلغ عددها ثمانى ألوية ، خصص منها ثلاثة ألوية : مدرع ، ومشاة ، ومظلات ـ للهجوم على القدس وحدها . وخصص لواءان مدرعـان للهجـوم فى الجبهـة الشـمالية على جنين ، والـوصـول منها الى نابلس . كما خصص لواء مشاة آلى للهجوم على قلقيلية وطولكرم .

أمـا النتيجـة الخـطيرة الثانية ، فهى ارتباك جميع خطط القيادة فى

الجبهـة الأردنية (التى قامت على أسـاس اشـتراك السوريين اشتراكا أساسيا) ، وسحق سلاح الجو الأردنى وقواعده الجوية .

وكان سلاح الجو الأردنى ، عند قيام الحرب ، ما زال طرى العود ، لا يستـطيع التصـدى وحده لعمليات الهجوم والدفاع . ولذلك فقد اضـطر الى الانتـظار ريثـما تصـل طائـرات الميج السورية ، ليشترك السـلاحـان فى مهـاجمـة القواعد الجوية الاسرائيلية بفاعلية . ولكن الطائرات السورية تأخرت ـ كما ذكرنا ـ للسبب الغريب التى قدمته ، وهـو عدم الاستعـداد ! . وعنـدمـا لم يعـد الانتـظار ممكنا ، قامت الطائرات العراقية من قاعدتها لتنضم الى السلاح الجو الأردنى ، وبذا تأخـر بدء العمليات الجوية ضد اسرائيل حتى الساعة الحادية عشرة صباحا ـ أى بعد فوات الأوان ! .

ففى ذلك الحين كان الطيران الاسرائيلى قد انتهى تقريبا من تدمير سلاح الجـو المصرى وتخـريب المـطارات والقـواعد الجوية المصرية ، وبـذلك أخذ يتفرغ للجبهة الأردنية . وفى الساعة الواحدة من ظهر ذلك اليوم ٥ يونية ، أخذت الطائرات الاسرائيلية فى مهاجمة المطارات الأردنية ، وبعد ساعتين تقريبا من القصف المستمر كانت قد تمكنت من تدمير القاعدتين الجويتين اللتين يملكها الأردن ، وهما مطار عمان ومـطار المفـرق ، تدميرا تاما . كما قضى على سلاح الجو الأردنى . وكانت تلك حصيلة الصدام الأول فى الحرب على صعيد العمليات الجوية .

أما على صعيد العمليات البرية ، فان الخطة التى رسمها الفريق عبـد المنعم رياض وقادة هيئة أركان حربه من الأردنيين والمصريين ، كانت تقـوم ـ كما ذكـرنـا ـ على اشـتراك المدرعات السورية فى القتال

اشـتراكا أساسيا ، ولذلك ففى الساعة ١٢,٤٠ من ظهر ذلك اليوم الأول للحـرب ، أصـدر أوامـره الى اللواء المدرع الأردنى ٦٠ ، فى أريحا ، الذى كان يحمى القدس ، بالتحرك الى الخليل فى طريقه جنوبا الى بير سبع ، أهم قاعدة للدبابات الاسرائيلية ، وذلك للالتقاء مع المـدرعـات المصرية التى كان مفـروضـا أن تزحف من سيناء الى بير سبع ! . وحتى لا تبقى منطقة القدس بلا مدرعات ، فقد أمر اللواء المدرع الأردنى ٤٠ ، الذى كان يحمى الجبهة الشمالية ، بالتحرك من جنين الى القدس جنوبا ، لتحل محل اللواء ٦٠ . وكان مفروضا أن تحل قوات مدرعة سورية محل اللواء ٤٠ فى مواقعه فى جنين لحماية الجبهة الشمالية .

على أن هذه المدرعات السورية لم تصل أبدا ، وبذلك تحولت هذه الخطة الى كارثة ! . فقد استغل العدو الاسرائيلى فرصة هذه المناورات والتنقـلات وخلو المـواقـع لينفذ من الثغرات ويضرب ضربته . ففى جنـين ، التى انسحب منها اللواء المدرع ٤٠ ، ولم يبق فيها الا لواء مشاة وسرية من الدبابات ، شن الاسرائيليون هجومهم الذى تمكنوا به من الالتفاف من الشمال واجتياح وادى الأردن وعزل ضفتى النهر . وفى القـدس شنت المـدرعات الاسرائيلية هجومها من الغرب ، وتابعت تقدمها ليلا لتطبق على المدينة من الشمال ، بينما كان لواء مظلات تحت قيادة الكولونيل « موتا جير » يستدعى الى القدس ، ويشن هجومه ليلا للسيطرة على سلسلة مرتفعات جبل سكوبس وجبل الزيتون .

ومنـذ أن ظهـر الخطر على هذا النحو ، حاول الفريق عبد المنعم رياض أن يحمل السوريين على التدخل فى الجبهة الشمالية حسبما هو مخطط للحيلولة دون سقوط جنين ، ولكن دون جدوى . ولما يئس من وصول أية نجدات جوية أو برية ، اضطر الى اصدار أوامره الى اللواء

المدرع الأردني ، الذي كان قد تمكن تحت القصف الجوي الاسرائيلي من الوصول الى أريحا والمرابطة فيها لحماية القدس ، للعودة الى جنين ، وأمر اللواء المدرع ٦٠ بارسال بعض وحداته الى القدس للاشتراك في المعارك الطاحنة الدائرة هناك . وقد تمكن اللواء الأربعون من ترك أريحا ليلا ، والانطلاق نحو الشمال إلى جنين ، ليلقى بنفسه في أتون المعركة اليائسة . وأما اللواء الستون فقد استطاع القصف الجوي المتواصل أن يضعضع قواته ، فلم يبق لديه الا ٦ دبابات فقط على الضفة الشرقية حيث انسحب .

وهكذا أدى امتناع السوريين عن الاشتراك في المعركة وحماية الجبهة الأردنية الشمالية الى احباط كل شيء .

على أن الكارثة ـ مع ذلك ـ تبقى موضع تساؤل : هل كان الفريق رياض مسئولا عنها ، أم كان المسئول عنها هم السوريون ؟ .

ذلك أن بعض الساسة الأردنيين ، ومنهم وصفي التل ، قد ألقى بالمسئولية على الفريق رياض ، على أساس أن التحركات التي أجراها يوم ٥ يونية ، وانتقالات اللواءين المدرعين الأربعين والستين ، هي التي أتاحت الفرصة للاسرائيليين للدخول من بين الثغرات وتحطيم المقاومة وتدمير اللواءين واحتلال الضفة الغربية .

وقد كان اتهام وصفي التل صريحا . فقد ذكر أن « رياض هو الذي نقل اللواءين المدرعين ٤٠ و ٦٠ من مواقعهما ، على الرغم من معارضة جميع من يعنيهم أمر هذه التحركات ، ولأنه لم يكن لهذا التدبير أي مبرر استراتيجي » .

وقال وصفى التل : « كان ضباطنا يعترضون على أوامر الفريق عبد المنعم رياض ، بالرغم من ادراكهم أنهم ملزمون بتنفيذها على علاتها . وقد كان رياض محاطا بأربعة أو خمسة ضباط مصريين كبار يؤلفون أركان حربه ، وكان المصريون فى المقر العام يقبضون على الزمام ، ويتحكمون فى المواقف والمقررات . وكان معظم أوامر رياض يثير اعتراض ضباط الوحدات . وكان رياض يتشبث برأيه ، وينتهى الأمر برضوخ الضباط وتنفيذهم الأوامر الصادرة » .

على أن الملك حسين أورد العكس . فعندما سئل عما اذا « كان شاهدا لجميع القرارات التى اتخذها الفريق رياض » ، أجاب بقوله : « فعلا شهدت جميع القرارات التى اتخذها رياض . بل شاركت فيها ، لأن رياض كان يطلب موافقتى بالنسبة لكل ما يعتبره مهما (وكان الملك حسين أيام الحرب ، داخل غرفة فى مركز هيئة الأركان فى القيادة العامة) . ثم أدلى برأيه فى الفريق رياض ، فوصفه بأنه كان « جنديا أصيلا ، وضابطا قديرا ، وأن تربيته ممتازة » . وقال الملك حسين انه بالنسبة لمعركة الأردن « كان يصعب على الفريق رياض أن يتصرف بشكل أفضل » . وأن « كل هذه التحركات قررها الفريق عبد المنعم رياض وهو محاط بكبار الضباط الأردنيين والمصريين » .

ثم قال الملك حسين انه « كان أفضل لنا وأسلم ، ابقاء دباباتنا فى مواقعها ، لأننا حشدنا اللواءين المدرعين شمالى الجبهة والى الجنوب منها ، مشكلين بذلك فكى كماشة يحولان دون وصول العدو الى وادى الأردن » . ولكنه لم يطعن فى صحة العملية التى أمر بها الفريق رياض بانتقال اللواء الستين نحو الخليل وبير سبع ، وانتقال اللواء الأربعين ليحل محل اللواء الستين الذى يحمى قطاع أريحا . فقد ذكر أن « نجاح هذه العملية كان رهنا بوصول امدادات سورية دون ابطاء الى الجبهة

الشمالية ، لأننا كنا نعتمد عليها لملء الفراغ الذى تركه انتقال اللواء المدرع الأربعين الذى سيترك مواقعه مكشوفة » .

ونعتقد أن هذا الذى قاله الملك حسين هو الحكم الصحيح فى هذه القضية . وهو يحدد المسئول الحقيقى عن الكارثة وهو النظام السورى . فلم تكن الخطة خاطئة فى حد ذاتها ، لأنها لو كانت خاطئة لفشلت فى كل الأحوال .

وهذا هو السبب فيما ذكره الملك حسين عن الفريق عبد المنعم رياض من أنه « كان يعتبر أن السياسة العربية مسئولة عن كل خطأ وقع خلال أزمة حزيران ١٩٦٧ . وأن هذه السياسة ارتكبت فى حق القوات العربية جرائم أكثر مما ارتكب الاسرائيليون خلال تلك الحرب » . وكان رياض لاشك يعنى بذلك أنه قدم الى الجبهة الأردنية ليقود قوات خمس دول عربية ، فوجد نفسه ، بالكاد ، يقود القوات الأردنية ! . وربما كان تصديق الفريق رياض لهذه الكذبة هو الخطأ الوحيد الذى يرتكب وزره أمام التاريخ ! .

على كل حال ، فمنذ اليوم الثانى للحرب ، كانت الجبهة الأردنية قد وصلت الى وضع يائس ، لدرجة أن الفريق رياض وضع الملك حسين فى الساعة الخامسة والنصف من صباح ذلك اليوم ، أمام خيارين : اما الحصول على وقف اطلاق النار بالطرق الدبلوماسية ، او اصدار الأمر فورا بالانسحاب الى مراكزنا عند الضفة الشرقية من نهر الأردن خلال الليل . « واذا لم تتخذ قرارا خلال الأربع والعشرين ساعة ، يمكنك القول : وداعا لجيشك ولكل أراضى الأردن . نحن معرضون لفقدان الضفة الغربية ، فتصبح جميع قوانا معزولة ومدمرة » .

وفى ظهر يوم الثلاثاء ٦ يونيو ، أرسل الفريق رياض الى المشير عامر يخبره بأن الوضع على الضفة الغربية أصبح يائسا ، وأن الخيارات المطروحة أصبحت محصورة فى الآتى : اما حل سياسى يوقف الاشتباكات فورا ، واما اخلاء الضفة الغربية ابتداء من هذه الليلة ، واما البقاء فى الضفة الغربية أربع وعشرين ساعة أخرى ، وفى هذه الحالة يصبح الفناء التام للجيش العربى الأردنى امرا حتميا . وفى الوقت نفسه أرسل الملك حسين الى عبد الناصر بالصورة الكاملة للموقف قائلا : « الوضع يتدهور : فى القدس الوضع دقيق جدا ، بالاضافة الى خسائرنا الجسيمة فى الرجال والمعدات . تتعرض دباباتنا حاليا للقصف ، وهى من دون غطاء جوى ، وتعطب بمعدل دبابة واحدة كل عشر دقائق ، والعدو يركز الجزء الأكبر من قواته على الجيش العربى الأردنى . لابد أن الفريق رياض أطلعكم فى برقية سابقة ، على ما عرضته لكم الآن . آمل اذن أن تطلعونا على وجهة نظركم بسرعة » .

وقد جاء الرد من المشير عامر بالموافقة على الانسحاب من الضفة الغربية . وتأخر رد عبد الناصر الى الساعة الحادية عشرة وربع ليلا ، حيث صارح الملك حسين لأول مرة بالموقف على الجبهة المصرية فى عبارة وجيزة يقول فيها : « العدو كسحنا ، بكل بساطة » ! . وأن « افضل قرار يمكن اتخاذه الآن ، هو الانسحاب من الضفة الغربية للأردن ، مع الأمل فى أن يأمر مجلس الأمن بوقف اطلاق النار » .

وقد بادر الفريق رياض الى اصدار أمر الى الوحدات التى لا تزال تحارب فى الضفة الغربية للأردن ، بالانسحاب الى الضفة الشرقية . ولكن الملك حسين استقر رأيه فجأة على النقيض ! . فأبلغ عبد الناصر فى الثانية والنصف من ليلة الثلاثاء بأنه أصدر أوامره الى جميع قواته فى

الضفة الغربية للأردن وجميع الجهات ، بأن تبقى فى مواقعها . وكانت وجهة نظره التى شرحها أننا « كنا نريد مهما كلف الأمر ، تحديد الأضرار مع الاحتفاظ بأكبر رقعة من الأرض » . وهى حجة غريبة . لأن الموقف كان ميئوسا منه ، والاستمرار فيه كان يضاعف الأخطار على القوات الأردنية دون جدوى على الاطلاق .

وعلى كل حال ، فعلى هذا النحو وقع التضارب بين أوامر الفريق رياض وأوامر الملك حسين ، واستمر هذا التضارب طيلة ليلة ٦ /٧ يونية ، حيث أبلغت الوحدات نفسها أوامر مضادة بالامتثال لقرار وقف اطلاق النار الصادر من مجلس الأمن فى الساعة الحادية عشرة من تلك الليلة .

وفى ظل هذا التضارب الغريب ، سقطت القدس ظهر الأربعاء ٧ يونية ، كما سقطت نابلس ، وبعدها تمكن الاسرائيليون من اجتياح أريحا والخليل . وعندئذ أصدر الملك حسين أوامره بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية ، وأبلغ الأمم المتحدة فى الساعات الأولى من الخميس ٨ يونية بقبول حكومته وقف اطلاق النار الذى قرره مجلس الأمن . وهكذا سقطت القدس والضفة الغربية للأردن فى يد اسرائيل ، لتبدأ أكبر عملية معاناة شهدها الشعب الفلسطينى .

الفصل الثالث

الصراع بين عبد الناصر والمشير عامر

- يوم الحساب !
- المواجهة بين عبد الناصر والمشير
- أحداث ٩ يونية المثيرة !
- المواجهة بين الجيش وعبد الناصر
- تحركات المشير عامر فى اسطال
- عبد الناصر يصفى جيش المشير
- ميلشيا الجلاليب فى بيت المشير
- التخطيط للاستيلاء على القيادة الشرقية
- المشير يستعد للزحف على القناة
- خطط اختطاف عبد الناصر
- اعتقال المشير عامر
- المشير عامر ومسرحية الانتحار
- اعدام المشير عامر

١

يوم الحساب

واضح من عرضنا السابق لحرب يونية ١٩٦٧ حقيقتان حزينتان للغاية ، الأولى ، أن اسرائيل لم تهزمنا بحال من الأحوال فى تلك الحرب المخزية ،وإنما نحن الذين هزمنا أنفسنا وهزمنا جيشنا بأكثر مما كان يطمع أكبر الحالمين من قادة اسرائيل العسكريين أو السياسيين . لقد سلمنا جيشنا ، وهو حصن أمننا ومستودع كرامتنا وشرفنا وعرضنا ، لقيادة جاهلة غاشمة مستبدة ، عبثت به كما يعبث الصبية الصغار بجهاز نادر ثمين فألحقت به أفدح الأضرار .

وهذه هى مسئولية الشعب ، وليست مسئولية عبد الناصر وحده . فعلى الشعوب أن تعلم أنها لاتساعد أبطالها القوميين كثيرا إذا هى ذهبت فى الثقة بهم إلى الحد الذى يجعلها تلقى كامل المسئولية على كاهلهم . إنه مما يساعد الأبطال القوميين حقا أن يشعروا بأن وراءهم شعوبا قوية غير مستكينة تهب للدفاع عن حقوقها عند أى مساس أو

اهتضام ، وتطالب بتصحيح المسار عند أى انحراف .

ولقد كان عبد الناصر بطلا قوميا ما فى ذلك شك . بل لعله كان أنقى وأطهر مافى تلك الثورة التى قامت فى ليلة ٢٣ يولية ، ولكنه كان مكبلا فى وجه قيادة جيش لاتريد أن تتنحى مهما ارتكبت من أخطاء أو منيت بالفشل . ومهما كان صحيحا من أن حسن النية كان يقود هذه القيادة ، إلا أن حسن النية لايكفى لقيادة الجيوش وتحقيق الانتصارات .

أما الحقيقة الثانية ، وهى مرتبطة بالأولى كل الارتباط ، فهى أن حرب يونية ١٩٦٧ لم تكن فى حقيقتها أكثر من افراز لنظام حكم لايستطيع أن يفرز غير هذه الهزيمة . فحين تسيطر أوليجاركية (أقلية) عسكرية على الحكم ، وتتفرع منها السلطة بشكل عنقودى لتقع فى أيدى أصحاب الثقة من الأقرباء والمحاسيب والمعارف والمنافقين ، أيا كان نصيبهم من الكفاءة والمقدرة والعلم ، تبتعد الخبرة على الفور ، وينفتح الطريق أمام الجهل والغرور والعجز والفشل والهزيمة . وهو ماحدث تماما ، وكانت حرب يونية تجسيده المأساوى المثير .

ومن المحقق ـ مع ذلك ـ أن نظام الحكم الذى أدى إلى هزيمة يونية ١٩٦٧ ، كانت له انجازاته الرائعة المتمثلة فى قوانين الاصلاح الزراعى ، وكسر احتكار السلاح ، وتأميم قناة السويس ، والتمصير ، وتأميم وسائل الانتاج . وأكثر من ذلك أنه كان النظام الذى مارست فيه مصر سياستها الوطنية القومية المتحررة من أى تدخل أو تبعية ، فهو ـ من ثم ـ عهد الاستقلال الوطنى الحقيقى . ولكن من الانصاف لهذه الانجازات أن نقول إنها تنتمى فكريا لعهد ماقبل ثورة ٢٣ يوليو ، وليست من ابتداع فكر ثورة ٢٣ يوليو . لقد نحتت الجماهير شعارات

هذه الانجازات الرائعة قبل الثورة ، وناضلت طويلا من أجلها ، واضطهدت ، ودخلت السجون . وقد كان فضل ثورة ٢٣ يوليو أنها مهدت الطريق لتحقيق هذه الانجازات ، بإزاحة النظام الملكى الفاسد شبه الاقطاعى الذى كان يجثم على صدور الشعب أولا ، وبإزاحة الطبقة الحاكمة التى كانت فرق هامة منها تقف فى وجه هذه الانجازات ـ ثانيا .

ولم يكن فى وسع ثورة ٢٣ يوليو أن تبقى على المسرح السياسى طويلا بدون تحقيق هذه الانجازات . لقد كان عليها أن تبرر بقاءها عن طريقها حتى يتسنى لها اجتذاب الطبقات الشعبية ذات المصلحة فى التغيير . وتشهد الحقائق التاريخية التى أثبتناها فى كتابنا عن « عبد الناصر وأزمة مارس » أن فكرة الاصلاح الزراعى لم تكن فى مخطط الثورة أصلا ، ولم تكن من بين شعاراتها التى أطلقتها فى منشوراتها ـ وانما كانت من فكر القوى السياسية السابقة على الثورة ، وقد وجدت الثورة فيها المبرر الاجتماعى للبقاء فى الحكم وأكثر من ذلك ـ فيما بعد ـ ضرب القوى السياسية الليبرالية التى كانت قائمة فى ذلك الحين ، واتهامها بالرجعية ! .

وقد دفعت الجماهير فى مقابل ذلك حريتها السياسية الغالية . فقد قرر قادة ثورة ٢٣ يوليو ـ منذ أول اجتماع ـ البقاء فى الحكم وفرض دكتاتوريتهم ، وكان عبد الناصر هو المعترض الوحيد ، ولم يقنعه بسحب استقالته التى قدمها سوى حرصه على عدم تمزق الحركة . ولكن مع مضى الزمن ، أخذت تتكشف لعبد الناصر امكانيات التغيير الاجتماعى من طريق آخر غير طريق الديمقراطية الليبرالية ، وهو طريق الثورة الاجتماعية ، فتدرجت اتجاهاته تدريجيا نحو بقاء الثورة فى الحكم .

وفى الوقت نفسه كانت قد تأسست للضباط الأحرار ، وكلهم ممن ينتمـون للبـورجوازية الصغيرة ، الممزقة بين الطمع فى الارتفاع إلى صفـوف البـورجـوازية الكبـيرة ، والخـوف من النـزول إلى صفـوف البروليتاريا ـ مصالح غير شرعية ضغطت بدورها فى اتجاه بقاء الجيش فى الحكم . ولـذلـك حين تمكن ضابـطان مغـامـران ، هما ابـراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة (من الضباط الأحرار) من الالتحام بصفوف بعض فرق الطبقة العاملة ، التى كانت تخشى عودة الحكم السابق على ثورة ٢٣ يوليو ، وتأمل خيرا فى الحكم الجديد ـ واستغلال ذلك فى تدبير اعتصام عمالى كبير فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، تأييدا لبقاء الجيش فى الحكم ، ضد رغبـة كافـة القوى الوطنية والتقدمية ـ التى كانت تخوض المعركة بشراسة فى ذلك الحين لاعادة الجيش إلى ثكناته ـ سنحت الفرصة لعبد الناصر للبقاء فى الحكم ، ليفتح صفحة جديدة من تاريخ مصر .

ولكن الفرصة لقيام ديمقراطية من أى نوع كانت قد سقطت ، إلى غير رجعة تقريبا ! . ذلك أن التحالف الذى قام فى أزمة مارس ١٩٥٤ بين الجيش وعناصر الطبقة العاملة سالفة الذكر ، كان قد انفك لصالح الجيش ، وهـو الـطرف الأقـوى فى التحالف . وكانت الصفعة التى وجهها قائد الشرطة العسكرية ، أحمد أنور ، لصاوى أحمد صاوى ، رئيس حركة الاعتصام ورئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك ، فى استقبـال عبـد النـاصر بعـد عودته من باندونج ، أمام الناس ـ هى الاشعار العلنى بهذا الانفكاك ، وعودة الحركة النقابية إلى الحجم الذى حددتـه لها ثورة ٢٣ يوليو فى أعقاب إعدام النقابيين مصطفى خميس ومحمـد البقرى بسبب حوادث كفر الدوار فى ١٣ أغسطس ١٩٥٢ . وكانا أول زعيمين نقابيين فى تاريخ الحركة النقابية المصرية يعدمان فى مصر ! .

وفى الوقت نفسه انعزلت الثورة عن كافة القوى الوطنية والتقدمية فى الفترة التالية لأزمة مارس ١٩٥٤ . لقدكان على هذه القوى الممثلة فى الـوفديين والشيوعيين وحزب مصر الفتاة الاشتراكى ، أن تدفع ثمن اعتراضها على استمرار حكم الجيش ، ومطالبتها بعودته إلى ثكناته . فدخلت معظم قيادات هذه القوى السجون والمعتقلات .

وبذلك لم يبق أمام عبد الناصر بد من الاعتماد على الجيش فى الحكم بصفة شبه كلية . لقد استعان ببعض العناصر الوطنية المدنية التى وقف معظمها قبل ثورة ٢٣ يوليو ضد الوفد ، ولكن هذه العناصر لم تكن تمثل أهمية تذكر فى التحالف مع الجيش ، وكان أفرادها شركاء لا وزن لهم تقريبا .

وحين يعتمد أى حاكم على الجيش فى دعم نظامه ، دون أن يستند إلى مؤسسات شعبية حقيقية ، يظل الجيش هو الطرف الأقوى دائما ، ويمارس السلطة من الناحية الفعلية ، بينما تبقى للحاكم مظاهر السلطة فقط . لقد كان عبد الناصر دكتاتورا مستنيرا أمام الجماهير الشعبية ، ولكنه كان دكتاتورا ضعيفا أمام الجيش ، الذى كان تحت قيادة مستقلة وغير قابلة للعزل هى قيادة المشير عامر الذى كان يستمد قوته من القوات المسلحة ، التى يرى أنها صاحبة الثورة ، وأداة التغيير فى الدولة .

وكان هذا هو الفشل الذريع . لقد أزاحت الثورة النظام الملكى شبه الاقطاعى ـ كما ذكرنا ـ ولكنها لم تأت بأفضل منه كثيرا ، لأن النظام الجمهورى الذى أرسته مكانه لم يكن يحتوى على أى فضيلة من فضائل الحكم الجمهورى الـذى عرفته الدساتير ! . إذ حرمت الجماهير من حرية الاختيار الحقيقى لممثليها السياسيين أو تكوين تنظيماتها السياسية

الديمقراطية . فخرجت تماما من ساحة المشاركة فى الحكم ، وعرفت فقط ماعرف فى ذلك الحين بديمقراطية الموافقة ! .

كذلك أزاحت ثورة الجيش الطبقة الحاكمة شبه الاقطاعية التى كانت تسيطر قبل ثورة ٢٣ يوليو ـ كما ذكرنا ـ ولكنها لم تأت بأفضل منها . لقد أتت ببورجوازية صغيرة شرهة من ضباط الجيش ، تولت المناصب الادارية والحكومية ، وأزاحت منها الكفايات ذات الخبرة والثقافة والعلم . ولعله يصدق القول أن الثورة أزاحت طبقة ذات تقاليد فى النضال السياسى والبناء الاقتصادى جنبا إلى جنب مع الاستغلال الاجتماعى ، وأتت بطبقة من المماليك الجدد لاتستند إلى أية تقاليد أو تراث ، ولا تؤمن بديمقراطية أو حرية ، وإنما تؤمن فقط بإطاعة الأوامر وتأدية التحية عند رؤية أية قبعة عسكرية ذات رتبة عليا .

وقد كان رئيس هذه الطبقة هو المشير عبد الحكيم عامر ، قائد عام الجيش منذ يونية ١٩٥٣ إلى هزيمة يونية ١٩٦٧ . وفى خلال تلك الفترة الزمنية الطويلة تحلقت حول المشير عامر مجموعات مستفيدة من الضباط العسكريين امتلكت مصر ملكية شبه تامة ، واعتبرتها ضيعة خاصة تعين فيها المحاسيب والأنصار . وأمام هذه المجموعة العسكرية المتحلقة حول المشير كانت ترتعد فرائص أكبر جنرالات الجيش المصرى ، وعلى رأسهم من يحملون رتبة الفرقاء ! .

وقد أحس عبد الناصر بدكتاتورية المشير عامر وسيطرته على الجيش ، ولكنه كان يثق فى ولاء المشير له واعترافه له بالزعامة السياسية وعزوفه عن مصارعته على مكان الرجل الأول . ولذلك كان عبد الناصر يرى فى قيادة المشير عامر للجيش ضمانا ضد أية انقلابات

عسكرية مما كان يحدث فى أنحاء العالم الثالث . على أنه حين عجز عن تغيير بعض قيادات الجيش فى أعقاب حرب ١٩٥٦ ، وحين أدرك امكانيات المشير العسكرية فى تلك الحرب ، أراد الحد من سلطات المشير بعد أزمة الانفصال السورى ، ولكن هذه المحاولة انتهت نهاية مأساوية فى عام ١٩٦٢ على نحو ما أوضحنا ، وعاد المشير أكثر قوة ، ليقبض على زمام السلطة المطلقة فى الجيش حتى حرب يونية ١٩٦٧ . ولذلك فهو يتحمل المسئولية الأولى عن الهزيمة الساحقة التى منى بها الجيش المصرى فى تلك الحرب ، وكل ماترتب عليها .

أما مسئولية عبد الناصر فهى المسئولية المترتبة على الصمت ! ، صمت عبد الناصر عن أوضاع الجيش قبل حرب يونيو ١٩٦٧ . وهى مسئولية حقيقية لايخفف منها شىء ، فلم يكن عبد الناصر رئيس دولة عاديا يخشى الصدام مع الجيش فى غياب التنظيمات الشعبية ، وإنما كان عبد الناصر زعيما واسع الشعبية ، ليس فقط على المستوى المصرى وإنما على المستوى العربى . وكانت هذه الزعامة تقتضيه توفير الضمانات الكفيلة ببلوغ الجيش درجة الكفاية المطلوبة لمواجهة أعداء البلاد الخارجيين ، وعلى رأس هذه الضمانات تعيين الكفايات العسكرية من القادة والضباط . وهو ما لم يفعله عبد الناصر ، تاركا الأمر للمشير عامر يصرف الأمور كما يشاء .

وهذا يثير قضية هامة طرحها كثيرون ، وهى أنه كان على عبد الناصر الاصرار على تصحيح أوضاع الجيش حتى ولوأدى الأمر إلى استقالته . ولكن هذا الرأى يفترض أن عبد الناصر كان مستعدا للاستناد إلى مؤسسات شعبية حقيقية بدلا من الاستناد إلى الجيش ، وهو افتراض غير صحيح ، لأنه بعد أن حصل عبد الناصر على مزايا الحكم المطلق من ناحية عدم وجود معارضة سياسية قوية تستطيع

الوقوف فى وجه الأخطاء التى كانت تتراكم فى ذلك الحين ، ومن ناحية امتلاك الحرية المطلقة فى صنع السياسة المصرية ـ وهى حرية لم يعطلها الجيش فى الحقيقــة ، لأنــه كان مهتــا بتحقيق المغــانم فى الادارة والحكومة ، ولم يكن ينتمى لفلسفة معادية لفلسفة عبد الناصر ـ نقول بعد أن حصل عبد الناصر على هذه المزايا لم يكن ليتحمس كثيرا لأن يستبدل بنظام الحكم المستند إلى الجيش نظاما آخر يستند على المشاركة الشعبية فى الحكم .

ولكن الهـزيمـة الساحقة فى حرب يونية ١٩٦٧ غيرت موقف عبد الناصر تماما من هاتين النقطتين ، فهب لتنفيذ ماكان ينبغى عليه تنفيذه منذ أولته الجماهير المصرية والعربية ثقتها دون حدود ، واسقاط الصيغة التى كانت تشكـل الحياة السياسية المصرية قبل يونية . وهذا يشكل الفصل الختامى فى قصة حرب يونية ١٩٦٧ ، وهو يوم الحساب .

ذلـك أن عبد الناصر كان عليه قبل أن يتمكن من اسقاط صيغة ماقبل حرب يونية ، أن يجتاز مرحلتين :

الأولى : صبيحة يوم خطاب النكسة فى ٩ يونية ١٩٦٧ ، وكانت الجماهير فيها فى موقف العداء من عبد الناصر .

والثانية : فى أعقاب خطاب النكسة ، حين خرجت الجماهير تطالب ببقاء عبد الناصر .

وبالنسبة للمرحلة الأولى ، فيكشف محمود الجيار عن أن مقدمات محاسبـة الجماهير لعبد الناصر كانت قد بدأت بالفعل منذ صباح يوم ٩ يونية . ففى صبـاح ذلـك اليوم ، وعـلى حد قولـه ، « بدأت

المزعجات » ، فعلى مسافة قريبة من بيت عبد الناصر ، وفى المكان الذى يقع فيه ضريحه الآن ، تجمع طوفان من أهالى الجنود والضباط ، يسألون عن مصير أبنائهم ، ويدمدمون بغضب وقلق ، وتتطاير الاشاعات المزعجة فى صفوفهم كما يتطاير الشرر فى خزان البنزين .

« وكان على عبد الناصر فى ذلك الصباح أن يخرج من بيته إلى قصر القبة ، ليذيع من هناك بيانه على الشعب والأمة العربية . ولامفر من أن يخترق فى طريقه إلى القصر هذا الطوفان الغاضب من أهالى الضحايا ، وهو طوفان لانأمن على عبد الناصر إذا مر به » .

« واحتاج الأمر إلى قدر كبير من الذكاء لاستدراج هذا الطوفان بعيدا ، نحو ميدان العباسية ، قبل موعد خروج عبد الناصر من بيته إلى قصر القبة » .

وهذا يصور كيف كانت الجماهير تستعد لمحاسبة عبد الناصر لولا خطاب النكسة ! .

أما المرحلة الثانية ، فهى مرحلة خطاب النكسة وماترتب عليه . وهى مرحلة من أخطر المراحل فى تاريخ مصر ، ونقطة تحول فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى كله . ومن هنا كان الخلاف الذى دار حولها ، سواء فيما يتعلق بخطاب النكسة نفسه ، أو مايتعلق بأحداث ٩ ، ١٠ يونية التى ترتبت عليه .

وفيما يتعلق بخطاب النكسة ، فإن محمود الجيار يؤكد إخلاص عبد الناصر فى الاستقالة التى طرحها فى خطابه ، وبأنه كان مصمما عليها : « لقد كان عبد الناصر مصمما على الاستقالة كما لم أره مصمما

على شىء من قبل » . ويستدل على ذلك بأن عبد الناصر حين عاد إلى بيته فى تلك الليلة ، وقبل أن يدخل إلى غرفة نومه ، « كلف أسرته بأن تحزم حقائبها وتستعد للرحيل فى الصباح » .

على أن عبد اللطيف البغدادى يشك فى هذا الاخلاص فى الاستقالة . ويستدل على ذلك بترشيح عبد الناصر زكريا محيى الدين رئيسا للجمهورية بدلا منه . فهو يقول إنه كان يتوقع حين أعلن فى صباح يوم الجمعة ٩ يونية أن عبد الناصر سوف يلقى خطابا فى المساء على الشعب ، أنه سوف يعلن تنحيه عن الرئاسة ، وأن يقوم رئيس مجلس الأمة بسلطة رئيس الجمهورية طبقا للدستور . وقد أفضى البغدادى بهذا الاستنتاج إلى كل من حسن ابراهيم والدكتور رشوان فهمى ، ولكنهما لم يتفقا معه فى هذا الاستنتاج ، « لأنه على حد قولهما لايقدم على مثل هذه الخطوة ، للخطر الذى سيحدق به لو تنحى فعلا عن السلطة » ! واستمعنا إلى خطاب جمال ، وأعلن تنحيه وترشيح زكريا محيى الدين رئيسا للجمهورية بدلا منه . ولم نفهم دستورية تعيين زكريا ، وتوقعنا ـ ولم يكن جمال قد انتهى من خطابه بعد ـ بأن المسيرات الشعبية ستبدأ » !

ويتفق فى الرأى كثيرا مع عبد اللطيف البغدادى ، عبد الصمد محمد عبد الصمد ، الذى يصف الخطاب بأنه كان خطاب « استجداء ثقة » ! كما يتفق معه أيضا منير حافظ . فهو لايعتقد فى إخلاص عبد الناصر فى الاستقالة ، ولكنه لايرى فيها تمثيلية ، وإنما « مغامرة محسوبة » ـ حسب قوله . ويستند فى رأيه إلى عبارات خطاب الاستقالة . فيذكر أن هناك نقطتين فى هذا الخطاب تلقيان الضوء على طبيعة التنحى :

الأولى ، أن الخطاب بعد أن شرح ظروف النكسة ، تقدم ببرنامج عمل للمرحلة القادمة . والذى يتنحى تحت التصور بأنه أخفق فى تسيير شئون بلاده ، لايعقل أن يضع لخلفه برنامج العمل الذى يسير عليه ويقيد يده .

أما النقطة الثانية ، فهى أن نص الخطاب لم يبت فى مسئولية عبد الناصر عما حدث ، فقد ذكر أنه على استعداد لأن يتحمل هذه المسئولية ، ولم يقل أنه يتحمل المسئولية بالفعل . وهذا يعنى أن آخرين كانوا وراء ماحدث ، ولكنه مستعد أن يتحمل عنهم المسئولية أمام الشعب !

ويضيف منير حافظ أن اختيار عبد الناصر لزكريا محيى الدين خلفا له كان « مناورة » . فقد كان الاتفاق بين عبد الناصر والمشير عامر على أن يكون شمس بدران هو الذى يتسلم الحكم ، وقد أدرك عبد الناصر أنه لو اختار اسم شمس بدران ، فسوف يتسلم هذا الحكم على الفور بقوة مجموعته العسكرية ، خصوصا وهو يعلم منذ الليلة السابقة أنه سيتولى الحكم . ولكن عبد الناصر أراد أن يتيح الفرصة للجماهير للاختيار ، فترك الجميع يعتقدون بأن شمس بدران هو الذى سوف يخلفه ، ولم يفصح عن اسم زكريا محيى الدين إلا ساعة إلقاء الخطاب أمام الجماهير .

ويقول منير حافظ إن عبد الناصر خاض هذه المغامرة المحسوبة وهو يعلم أن لها واحدة من نتيجتين لا ثالث لهما : فإما أن تقبل الجماهير تنحيه ، وينتهى به الأمر إلى زاوية مهملة من زوايا التاريخ كزعيم مهزوم . وإما أن تتشبث به الجماهير ، فيبقى ليتحمل تبعات النكسة والمسئوليات المريرة بعدها . وقد تحققت أهداف تجربة التنحى كلها

بالفعل ، إذ لم يكن عبد الناصر يتصور أن الشعب سيخذله .

وربما كان هذا الحديث عن المغامرة المحسوبة مقبولا لو أن عبد الناصر هو الذى كتب خطاب التنحى ، ولكن كاتب الخطاب صحفى بارع هو محمد حسنين هيكل . فوفقا لمنير حافظ فقد أجرى عبد الناصر مكالمة تليفونية مع هيكل بعد عودته من القيادة العامة مساء يوم ٨ يونية ، « وفى الحادية عشرة من صباح يوم ٩ يونية جاء هيكل إلى مكتبنا ، وكان معه خطاب عبد الناصر معدا وجاهزا . وقد أدخله سامى شرف بيت عبد الناصر ثم عاد . ومر الوقت بطيئا متثاقلا ، ثم عاد هيكل إلى مكتب سامى شرف ، الذى استدعى الكاتب على الآلة الكاتبة ، ثم أغلق أبواب الغرفة على ثلاثتهم بالمفتاح . وبعد أن انتهت الكتابة ، خرج هيكل إلى الاهرام .

وعلى ذلك نعتقد أن الملاحظات التى قدمها منير حافظ لخطاب التنحى ، والتى تفيد المغامرة المحسوبة ، هى من صنع هيكل بالدرجة الأولى ، وليست من صنع عبد الناصر . فالنص الخاص بمسئولية عبد الناصر عن النكسة يحتاج لكتابة خبير ومحلل سياسى يستطيع التفرقة بين « تحمل المسئولية » ، و « الاستعداد لتحمل المسئولية » . كما أن فكرة برنامج العمل التى وضعت فى الخطاب لمن يخلف عبد الناصر فى الحكم ، بكل ماتوحى به فى ذهن الناس من معانى استمرار عبد الناصر فى الحكم لتنفيذ هذا البرنامج ، تحتاج أيضا إلى خبرة بفن التعامل مع الجماهير ، وهى خبرة يكتسبها الصحفى بحكم مخاطبته الجماهير يوميا . وإن كان هذا ـ بطبيعة الحال ـ لاينفى ادراك عبد الناصر لكل هذه التلميحات والايحاءات ، وموافقته عليها .

وفى الواقع أن عبد الناصر كان يشعر تماما بمسئولية عبد الحكيم

عامر عن النكسة ، ليس فقط بقيادته الفاشلة لحرب يونية ، وإنما لمسئوليته عن أوضاع الجيش التى أدت إلى هذه النكسة ، وهى أوضاع لم يكن لعبد الناصر سيطرة عليها للظروف التى سبق ذكرها . ولهذا السبب كان يتوق إلى فرصة أخرى يمنحه إياها الشعب يتخلص فيها من سيطرة الجيش ، ويعمل على تنقيته من العناصر التى أدت به إلى الهزيمة . ولكنه لم يعول كثيرا على هذا الأمل ، لأن الهزيمة كانت أكبر مما يتيح لأحد فرصة التفكير فى التهرب من مسئوليتها ، وربما كانت التجمعات الغاضبة بالقرب من بيت عبد الناصر فى صباح يوم ٩ يونية كافية لحمل عبد الناصر على التخلى عن أى أمل فى وقوف الجماهير إلى جواره . ولذلك نعتقد أن الموقف كان ميئوسا منه تماما فى نظر عبد الناصر ، وأن هذا هو مادعاه إلى أن يطلب إلى أسرته عند عودته من إلقاء خطاب النكسة حزم حقائبها والاستعداد للرحيل فى الصباح .

٣

المواجهة بين عبد الناصر والمشير

انتهينا إلى أن الخطاب لم يكن تمثيلية كبرى كما ذكرت بعض المصادر ، كما أنه لم يكن « مغامرة محسوبة » كما وصفته بعض الأقوال ، وإنما كانت الاستقالة هى الخيار الوحيد المتبقى أمام عبد الناصر للانسحاب بشرف من الحياة السياسية المصرية والعربية ، ولم يكن يعول كثيرا على مساندة الشعب له فى تلك الايام الحالكة من يونية ١٩٦٧ ، بعد أن ظهرت التجمعات المعادية فى صباح ذلك اليوم « تدمدم بغضب وقلق » - وإنما كان عبد الناصر يتوق إلى فرصة أخرى يمنحه إياها الشعب للتخلص من سيطرة الجيش ، واصلاح الأوضاع التى أدت إلى الهزيمة ، وهذا هو تفسير الصياغة التى صيغ فيها الخطاب ، والتى دفعت البعض إلى أن يصفه بأنه كان « خطاب استجداء ثقة » ! .

على أن الخطاب كان له بعد آخر أشد خطورة ، فهو يمثل نقطة تحول فى تاريخ الصراع بين السلطتين اللتين ظلتا تتنازعان الحكم

والفصل فى أمور البلاد منذ ثورة ٢٣ يوليو إلى حرب يونية ١٩٦٧ ، وهما سلطة المشير عامر على رأس الجيش ، وسلطة الرئيس عبد الناصر على رأس الجهاز السياسى والشعبى .

فمنذ مساء يوم ٨ يونية ١٩٦٧ ، وهو اليوم السابق على خطاب التنحى ، وقع صدام مروع بين هاتين السلطتين يرويه لنا شهود العيان وصناع الأحداث كل منهم من منظوره الخاص بشكل مثير على النحو الآتى :

فقد أورد محمود الجيار ، أنه بينما كان خارج مكتب المشير فى القيادة العامة فى مساء يوم ٨ يونية ، فى انتظار عبد الناصر ، « فوجئنا بالمناقشة بينهما تحتدم ، وتتحول إلى شىء كالمشاجرة . وأسرعت أقتحم الغرفة . كان واضحا أن عبد الناصر تحت تأثير صدمة لم يكن يتوقعها ، وفوجئت به يقول للمشير :

ـ احنا الاثنين ضحكنا على الشعب ، واحنا الاثنين لازم نمشى ! .

فهز المشير رأسه وقال :

ـ ونجيب مين ؟

قال عبد الناصر :

ـ ماعرفش . لسه حافكر ! .

وساد الصمت لحظة ، ثم قال المشير :

ـ ايه رأيك فى شمس (بدران) ! .

فقال عبد الناصر :

ـ أفكر ! .

ثم استدار وخرج من الحجرة ! .

وقد روى عبد الناصر بنفسه للفريق مرتجى قصة هذا الصدام بتفصيل أكثر . فذكر أنه اجتمع بالمشير عبد الحكيم عامر ، وأخبره بأنه سيتنحى عن رئاسة الجمهورية . فأجاب المشير بأنه يتضامن معه . وطلب من الرئيس أن يذكر قراره بالتنحى عند إذاعته الاعلامية التى سيعلن فيها نبأ تنحيه عن رئاسة الجمهورية . ولكن عبد الناصر بيت فى نفسه النية على قصر خبر التنحى على رئيس الجمهورية فقط . وقد سأل الرئيس المشير عمن يصلح ليكون رئيسا للجمهورية بعده ؟ ، فأجاب المشير : شمس بدران ! . ولما كان الرئيس ـ حسب قوله ـ متعبا ومرهقا نفسيا وذهنيا ، وتحت هذه الظروف كان من الممكن أن يوافق على أى شىء ـ لذلك لم يبد أى اعتراض على هذا الترشيح ، وانما طلب من المشير عدم إذاعة الخبر ، وبصفة خاصة لشمس بدران ، إلا فى اليوم التالى ٩ يونيو . على أنه عندما استيقظ فى اليوم التالى ، وكان موضوع هذا الحديث بينه وبين المشير يشغل ذهنه ، أعاد التفكير فى هدوء ، وخرج باستنتاج أنه كان متسرعا فى قبوله شمس بدران ليتولى منصب رئيس الجمهورية ، لعدم توفر ـ على حد قوله ـ المؤهلات اللازمة فيه . ورأى أن أنسب شخص هو السيد زكريا محيى الدين ، فعلاقته بالأمريكيين جيدة ، وانهم سيقبلون تعيينه بدون معارضة ، علاوة على أن زكريا اكتسب خبرة عملية فى الخمس عشرة سنة الماضية ،

وتدرج فى مناصب مختلفة بما فيها رئاسة الوزراء . وعلى ذلك استقر رأيه على أن يكون زكريا هو خليفته . ولكنه احتفظ بهذا القرار لنفسه دون أن يعلم به أحدا آخر ، حتى يفاجأ الجميع به عند إذاعة بيان التنحى .

على أنه اتضح له أن المشير لم يحتفظ بسر الاختيار المبدئى لشمس بدران ليكون رئيسا للجمهورية ، وأنه أبلغ شمس به فى نفس الليلة ، وعلى ذلك نام شمس بدران ـ حسب قوله ـ وهو يحلم برئاسة الجمهورية التى سينالها اعتبارا من مساء يوم ٩ يونيو ! . وقال الرئيس انه عندما كان يذيع بيان التنحى مساء يوم ٩ يونيو ، أرسل المشير له ورقة بخط يده طالبا ايقاف الاذاعة ، فلم يستجب لهذا الطلب ، « وأمرت محمد فائق ، وزير الأعلام ، بألا يذيع أى شخص أى بيان بعد بيانى » .

على أن المشير عامر روى القصة بشكل آخر ، وهى ـ كما نقلها منه عبد الصمد محمد عبد الصمد ـ تتفق مع الروايتين السالفتى الذكر فى اتفاقه مع عبد الناصر على الاستقالة ، ولكنها تختلف فيما عدا ذلك ! . فقد ذكر أن اللقاء الذى تم فيه هذا الاتفاق بينه وبين عبد الناصر على التنحى لم يكن لقاء ثنائيا ، وإنما كان لقاء ثلاثيا اشترك فيه شمس بدران ! . وقال إنه لم يكن هو الذى رشح شمس بدران لخلافة عبد الناصر فى رئاسة الجمهورية ، وإنما كان عبد الناصر نفسه هو الذى رشح شمس بدران ، وقد دهش المشير لهذا الترشيح من جانب عبد الناصر حتى عقدت الدهشة لسانه ، وسأله : شمس مين ؟ شمس ده ؟ . مين يعرف شمس غير انه وزير الحربية المهزوم ؟ . الأمر المحتوم انك تختار زميل لنا من مجلس قيادة الثورة . فرشح عبد الناصر زكريا محيى الدين . ولم يعترض المشير على هذا الترشيح . ثم قال المشير ان عبد الناصر عندما اقترح ترشيح شمس للرياسة ، كان واضحا لأغبى إنسان أنه « عايز يضمن أن الناس سوف يثورون ويتظاهرون ، حتى

الطفل فى بطن أمه حيصرخ ويحتج ! . كما ذكر المشير أن شمس بدران كتب استقالته وقدمها لعبد الناصر .

واستدل المشير عامر على عدم اخلاص عبد الناصر فى التنحى بالخطاب الذى أذاعه قائلا : لو كان عايز يستقيل بجد ، لاكانت المسألة عايزة خطب ولا بكاء ونحيب من المذيعين والمذيعات كمقدمة جنائزية للخطبة ! . وأن الخطاب صور حرب يونية فى صورة حرب السويس ، وذلك لاثارة العواطف وشحن ارادة التحدى والرغبة فى الثأر . ففى حرب السويس اعتداء من انجلترا وفرنسا ومعهما اسرائيل ، وفى حرب يونية اعتداء من امريكا وانجلترا واسرائيل . أى هناك دولتان كبيرتان وتآمر عالمى وخيانة وغدر ضد استقلالنا . ولم يكتف عبد الناصر بذلك ، بل تحدث عن انجازات الثورة ، ووصف قدراتنا وقدرات الأمة العربية لرد العدوان وهزيمته فى جولة أخرى ! . « يبقى الشعب يقبل الاستقالة ازاى ؟ . واحد مجد أعماله ، وهون من الهزيمة ، ورسم طريق الانتصار لو استمر فى الحكم ، ثم ذكر اسم خليفته بدون تزكية لماضيه ولا الأمل فيما سيفعله ، وفى آخر الخطبة بيقول ان قلبى كله معكم ، وأريد أن تكون قلوبكم معى ! . فمين يقول ان دى خطبة استقالة ؟ ، ده واحد بيقول : امسكوا فىّ ، واوعوا تسيبونى ، أنا عارف ازاى أطرد اليهود ، وباحبكم وعايزكم تحبونى ! » .

وقد أنكر المشير واقعة إرساله ورقة بخط يده إلى عبد الناصر وهو يذيع بيان التنحى . وذكر أنه انتظر سماع استقالته مع استقالة عبد الناصر ، ولكنه لم يسمع شيئا ، فانتظر بعد الخطبة ولكن الاستقالة لم تذع ، « وقلت لشمس : تأخير الاذاعة أفقدها قيمتها ، لأن الناس حيقولوا ؛ ده استقال لما وجد رئيس الجمهورية بيستقيل . فلازم حد

يروح يذيعها . وانتظرت أن الاذاعة تقطع إذاعتها وتذيع النبأ » لكن ماحصلش ! . لغاية مارجعوا اللى راحوا الاذاعة ، وواضح من منظرهم فشلهم فى مهمتهم . فقلت لهم : ايه ؟ ماوافقوش ؟ . قالوا : طلبوا أمر من الوزير ! . قلت : الظاهر ان المسألة أكبر من كده ، أنا رايح بنفسى أذيع الاستقالة ! . ولكنهم ترددوا ، وتلعثموا . وأخيرا قالوا ان سامى شرف أصدر لهم أمرا بإنك لو رحت الاذاعة يمنعوك من الدخول ! . قلت ماشاء الله ، هى وصلت لحد سامى شرف ! . وجن جنونى ، وقلت : لازم أروح فورا دلوقت هناك . الناس حتعرف على الأقل أنا رحت الاذاعة علشان إيه . لكن خطر لى خاطر ، فقلت اسأل جمال فى الأول ، وقلت له :

ـ والله هزلت ياجمال ! .

جمال : ايه بس ؟ مالك ياعبد الحكيم ؟ .

عبد الحكيم : هل وصل الأمر ان سامى شرف يصدر أمرا بمنع عبد الحكيم عامر من دخول الاذاعة ليذيع استقالته ؟ ، سامى شرف ؟ ، سامى شرف هو الذى يصدر أمر على ؟ . يبقى هزلت ولا ماهزلتش ياجمال ؟ . طيب أنا رايح الاذاعة وأشوف اللى يمنعنى مين ؟ .

جمال : حاضر حنذيع الاستقالة حالا .

عبد الحكيم : ومادام سامى شرف بيأمر ، يبقى على صبرى بيشنق ! . ولازم هو كمان أصدر أمرا للجرايد ماتنشرش الاستقالة ! .

جمال : ستذاع وتنشر . بس إهدأ ياعبد الحكيم .

ثم ذكر المشير أن الاستقالة أذيعت ونشرت بطريقة نشر « فقد ختم » ! . ، أو استقالة شيخ بلد ! .

وحتى نستكمل واقعة منع إذاعة استقالة عبد الحكيم عامر ، نروى ما أورده منير حافظ من واقع عمله مع سامى شرف فى ذلك الحين . فقد ذكر أن الأمر بهذا المنع صدر من عبد الناصر ، وأخذ سامى شرف فى التنفيذ ، وهنا « دق التليفون ، ورد سامى عليه ، فإذا به عبد الحكيم عامر يصرخ ثائرا :

ـ بقى انت ياابن . . ! على آخر الزمن تمنع إذاعة بيان لى ؟ .

ويرد سامى شرف :

ـ أنا ياافندم ؟ . أنا يكون لى ميت سنة فى القبر لو أرفع عينى فى وش سيادتك . ده أنا تلميذك ياافندم ، ولو جيت ضربتنى بمسدسك مش ح ارفع عينى فى وش سيادتك ! .

ومع ذلك لم توقف هذه الاعتذارات سيل الشتائم المريرة التى تدفقت فى أسماع سامى شرف والقريبين من مكتبه ! .

وهذه القصة الطريفة التى تلقى الضوء على لغة الدبلوماسية والسياسة ، التى كان يتبادلها ضباط وحكام ثورة ٢٣ يوليو ، فى غنى عن التعليق ، ولكنها تصور علاقات القوى بين السلطتين اللتين كانتا تحكمان مصر . ففى رواية المشير عامر السالفة الذكر يخاطب عبد الناصر بقوله : والله هزلت ياجمال ! . ويحاول عبد الناصر تهدئته ! . وأكثر من ذلك اللغة التى كان شمس بدران يخاطب بها عبد الناصر . فينقل أحمد حمروش عن فؤاد مهداوى ، الذى كان محافظا للصحراء الغربية ،

وصلته بالمشير عامر وشمس بدران معروفة ، أن جمال عبد الناصر عندما اتصل بشمس بدران يبلغه بقبوله بعدوله عن التنحى ، وأنه سيرسل إلى مجلس الأمة خطابا بذلك ، رد عليه شمس بدران قائلا : يادى الداهية » ! .

وقد روى شمس بدران لعبد الصمد محمد عبد الصمد أثناء محاكمته بعد وفاة المشير فى قضية محاولة الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة (وكانا معا فى السجن) أن حسين الشافعى ، الذى كان يرأس المحاكمة ، سأل شمس بدران قائلا :

ـ يعنى عايز تقول انك كنت مرشح لرئاسة الوزارة ؟ .

شمس بدران : وزارة ايه ؟ أكثر ! .

الشافعى : أنا ماعرفتش حاجة زى دى ! .

شمس بدران : وانت من امتى بتعرف حاجة ! .

وقد روى له شمس بدران انه اتصل بعبد الناصر يوم ١٠ يونية ، يلومه بسبب استعجاله فى العدول عن التنحى قائلا : « مش كنت تستنى شوية لما تشوف زكريا ح يعمل ايه ؟ . وانت فى أى يوم تقدر ترجع ، وزكريا مش حيتمسك بالحكم أو يقاومك لو مانجحش ! . وكانت وجهة نظر شمس بدران أن زكريا محيى الدين كان فى وسعه تهديد الأمريكان بضرورة حل المسألة ، أو يترك الحكم لعبد الناصر من جديد ! . وفى الوقت نفسه يهدد السوفيت بضرورة الوقوف موقفا حاسما فى مسألة انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية ، أو يتفاوض مع

الأمركيين وحدهم . « ولكن انت رجعت وانت عارف انك لاحتاخد حاجة من دول ولا من دول » ! .

على كل حال فان تحقيق الروايات السالفة الذكر جميعها يوصلنا إلى النتائج الآتية :

أولها ، أن ترشيح شمس بدران خلفا لعبد الناصر ، لايمكن أن يأتى من جانب عبد الناصر ، كما جاء على لسان المشير عامر ، وذلك لسبب بسيط هو أنـه لو كان هذا الـترشيح من جانب عبـد النـاصر حقيقة ، فما الذى منعه من تنفيذه ، وهو الذى يملك هذا الحق ، كما أنـه الـذى يملك القـدرة على التنفيذ ، لأنه هو الذى ألقى خطاب التنحى بنفسه .

ثانيا ـ أن الحجـة التى ساقهـا المشير فى تفسير ترشيح عبد الناصر لشمس بدران ، وهى رغبـة عبد الناصر فى إثارة الناس ودفعهم إلى التـظاهـر ضد هذا الـترشيح ، تبدو لنا غير مقنعة تماما . فنحن مع التفسير الذى أورده منير حافظ ، والذى يذكر أن عبد الناصر كان يدرك أنه لو أعلن اسم شمس بدران خلفا له ، لتولى الحكم على الفور بقوة مجمـوعتـه العسكـرية (التى سنرى أنها كانت مستعدة تماما لذلك) ولصادر بالتالى حرية الجماهير فى ابداء ثقتها به كما كان يبغى ويتوق . بل اننا نزعم أن الصيغة التى صيغ بها خطاب الاستقالة ، والتى كان فيها دعوة صريحة للجماهير للتمسك بعبد الناصر ، تكون قد فقدت مبررها لو أعلن عبد الناصر اسم شمس بدران خلفا له .

ثالثا ـ وإذا كان ترشيح شمس بدران قد جاء من المشير ـ وهو ماأكده عبد الناصر للفريق محمد فوزى ـ فمعنى ذلك فى وضوح أن المشير عامر

كان يريد ضمان استمرار سيطرته على الأمور من خلال شمس بدران ، وفى صورة أفضل ! . فإذا ذهب عبد الناصر وأصبح شمس بدران رئيسا للجمهورية ، فمعنى ذلك أن عبد الحكيم عامر هو الذى أصبح رئيسا للجمهورية . ومعنى ذلك أيضا أن مجموعة مكتب المشير هى التى ستحكم ، ومعنى ذلك كذلك أن البلاد لم تنكب فقط بالنكسة ، وإنما نكبت بما هو أنكى ، وهو سقوط الحكم فى يد صناع النكسة أنفسهم ، وهم المشير ومجموعته العسكرية ! .

رابعا ـ أن رواية المشير عن أن الاتفاق بينه وبين عبد الناصر على التنحى لم يكن اتفاقا ثنائيا ، بل ثلاثيا ، حضره شمس بدران وشارك فيه ـ لانجد له سندا من الروايات الأخرى ، سواء منها ماهو موالى لعبد الناصر أو كان خصما سياسيا له .

فقد أورد محمود الجيار أنه عندما توجه مع عبد الناصر إلى مقر القيادة العامة فى مساء يوم ٨ يونيو ، كان مع المشير فى مكتبه كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى . « وبعد قليل ، خرج البغدادى وكمال الدين حسين ، وبقى عبد الناصر وحده مع المشير» . ثم حدثت المشادة المذكورة بين الاثنين التى أوردنا نصها .

وهذه الرواية تؤكدها رواية عبد اللطيف البغدادى . فقد ذكر أنه عندما كان فى مقر القيادة عند مجىء عبد الناصر ومحمود الجيار ، دخل عبد الناصر غرفة النوم الملحقة بمكتب عبد الحكيم عامر ، وطلب زكريا محيى الدين . وبعد خروج زكريا من عنده ، أخبر عبد الحكيم بأن جمال يرغب فى رؤيته . فأحسست بالحرج مما يجرى ، وأنه غير مرغوب أن نعلم ماذا يدور بينهما من حديث . لهذا انصرفنا » . ومعنى ذلك أن الاجتماع كان ثنائيا وليس ثلاثيا ! .

وتفيد رواية عبد الناصر السالفة الذكر للفريق مرتجى نفس المعنى . فقد ذكر أن الاتفاق كان بينه وبين المشير على التنحى وعلى ترشيح شمس بدران . وأنه طلب من المشير عدم إذاعة الخبر ، وخاصة لشمس بدران ، إلا فى اليوم التالى ، ولكنه عرف أن المشير أبلغ شمس بدران بذلك فى نفس الليلة . ومعنى ذلك أن شمس بدران لم يكن حاضرا اللقاء ولم يكن طرفا مشاركا فى الاتفاق .

خامسا ـ أما ما أورده فؤاد مهداوى من أن جمال عبد الناصر عندما أبلغ شمس بدران بعدوله عن الاستقالة ، رد عليه بقوله : « يادى الداهية » ! . أو الرواية التى نقلها عبد الصمد محمد عبد الصمد عن شمس بدران ، والتى انتقد فيها عبد الناصر لسرعة عدوله عن الاستقالة ، بدلا من ترك الفرصة لزكريا محيى الدين لتجربة الوصول إلى اتفاق مع الامريكيين على الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة ـ فإن مثل هذه الروايات لاتعدو أن تكون تأكيدا للشعور بالصدمة التى أحس بها شمس بدران ، لأن الأمور جرت على غير مايشتهى ، سواء فيما يتصل بإعلان زكريا محيى الدين خلفا لعبد الناصر ، أو عدول عبد الناصر عن التنحى واستمراره فى إدارة شئون البلاد .

سادسا ـ أن رواية المشير عامر التى أنكر فيها أنه بعث بورقة لعبد الناصر أثناء القاء خطاب التنحى ، تبدو أقرب إلى الصواب . فان المطلع على الخطاب يلاحظ أن عبد الناصر أعلن قراره بالتنحى فى الثلث الأخير من خطابه . وإذا كان قد قصره على اعلان تنحيه هو دون المشير ، فإن المعقول أن ينتظر المشير إلى نهاية الخطاب على أمل أن يعلن عبد الناصر تنحيه أيضا . وفى الوقت نفسه فإن الوقت المتبقى للانتهاء من الخطاب لم يكن يسمح بتحرك المشير لارسال ورقته لعبد الناصر ،

اللهم إلا إذا كان معه فى نفس مبنى الاذاعة ، وهو مالم يحدث . ومغنى ذلـك أن تحرك المشير كان بعد انتهاء عبد الناصر من الخطاب وليس قبله . وهو ماحدث تماما .

على كل حال ، فإن هذا يبين فى وضوح أنه عند انتهاء عبد الناصر من إلقاء خطابه ، كانت قد انطوت صفحة من تاريخ مصر ، تميزت بإزدواجية السلطة ، وبـرزت واضحـة عنـاصر الصراع الكـامنة بين الرجلين اللذين كانا يتقاسمان الحكم ، والتى كانت تختفى تحت مظاهر الصداقة والود والمصلحة المشتركة فى البقاء على قمة السلطة ، وأصبحنا أمام صراع مكشوف ، يقف فى طرفه عبد الناصر وأجهزته السياسية والشعبية ، وفى طرفه الآخر يقف المشير عامر ومجموعته العسكرية . وهو صراع يحكمه ويحركه تصميم وعزم بالغين من جانب عبد الناصر على التخلص من المشـير عامـر ومجمـوعته الحاكمة ، لتصحيح مسار البلاد ، وانقاذها من الثنائية وتحكم الجيش ، وإصلاح أوضاع القوات المسلحة واعدادها للجولة التالية فى الصراع العربى الاسرائيلى .

وسرعان ماأخذت الأحداث تجرى سراعا فى كلا المعسكرين ، بينما كانت القاهرة وجميع العواصم العربية تموج بتحركات الجماهير !

٣

أحداث ٩ يونية المثيرة !

كانت هذه الحقيقة ، وهى عزم عبد الناصر منذ البداية على التخلص من المشير عامر ومجموعته العسكرية إذا جدد الشعب ثقته به ، هى التى جعلت أنصار المشير يشبهون الاتفاق الذى تم بينهما على التنحى ، باتفاق موسى الأشعرى وعمرو بن العاص ، عندما خلع موسى الأشعرى على بن أبى طالب ، وثبت عمرو بن العاص معاوية ! .

على أن المشير كان له رأى آخر . فقد شبه ما وقع بينه وبين عبد الناصر بما يحدث فى أفلام رعاة البقر ! ، فقال : « أنا رميت المسدس فى الأرض ، ومشيت . وانا ماشى ، راح واخده وضاربنى بيه ! . تماما زى أفلام الكاوبوى لما تلاقى فارس لايمكن أن يضرب من الخلف ، وآخر لايضرب أبدا وجها لوجه ! » .

وكان تحليل المشير لما حدث ـ كما رواه لعبد الصمد محمد عبد الصمد ـ أن الفرصة سنحت لعبد الناصر لازاحته : « كان إبعادى من

الجيش هى أمنية جمال من حداشر سنة . وتحققت برضائى ! . لما استقلت (سنة ١٩٦٢) لو كان قادر يقبل الاستقالة ، كان قبلها ! ، ولو كان قادر يعزلنى ، كان عزلنى ! . فالمسألة مش زى الناس ماهم فاهمين : وهو ان اللى بيننا صلات وعواطف ، اللى بيننا « فرض وجود على إرادته » ! .

هذه الحقيقة ـ إذن ـ يجب أن تكون قائمة فى أذهان الباحث وهو يحقق أحداث ٩ يونية . فهل كانت هذه الأحداث مدبرة ؟ . ، أم أنها كانت انطلاقة شعبية تلقائية تتشبث بالحياة والوجود ، وتتخذ رمزا لها شخص عبد الناصر ؟ .

إن لدينا بعض المصادر التى نحترمها ولانشك فى نزاهتها ، رغم خصومتها لعبد الناصر ، تؤكد عنصرالتدبير فى هذه المظاهرات . فقد أورد عبد اللطيف البغدادى أنه « بعد انتهاء خطاب عبد الناصر مباشرة سمعنا الهتافات ، ورأينا تحركات شباب الاتحاد الاشتراكى فى الأوتوبيسات واللوارى ، رغم الظلام الذى يخيم على المدينة لحظر الانارة ، ورغم طلقات المدفعية المضادة للطائرات . واستنتجنا من هذا الذى يحدث أن الأمر مدبر ومرتب من قبل : أن تتحرك المنظمات وتطالب ببقائه . وأردنا أن نشاهد هذا الذى يجرى بأنفسنا . فركبنا سيارة حسن (ابراهيم) نحن الثلاثة (الثالث هو الدكتور رشوان فهمى) وتوجهنا بها نحو منزل جمال ، وهو قريب من منزل حسن . فوجدنا عددا ضخما من شباب الاتحاد الاشتراكى حول منزله ، رغم قصر الوقت بعد انتهاء خطابه ! . فمن أين أحضروا هذه الأوتوبيسات واللوارى ليتواجدوا بهذه السرعة ؟ . لابد أن تكون قد جهزت من قبل ، وأن هناك استعدادا لهذا التحرك ! » .

وهـذا الـذى أورده عبـد اللطيف البغـدادى ، أكده الفريق عبد المحسن مرتجى فى مذكراته . فقد أورد أنه بعد بيان الرئيس مباشرة ، تظاهرت فئات عديدة من الشعب تطالب بضرورة بقائه . « والأمر المثير للدهشة ، كيف أمكن لكل هذه الجموع الممتطية السيارات ، وتحمل الـرايات والـلافتات المدون عليها الشعارات والنداءات التى تطالب ببقاء رئيس الجمهورية ـ أن تملأ الطرق بهذه السرعة المذهلة ؟ . وقد استمر اندفاع الجماهير والمظاهرات تسير فى الشوارع والطرقات ، هاتفة بعبد الناصر وبضرورة بقائه فى الحكم . وتحت ضغط هذه الأصوات ـ كذا ! ـ أعاد رئيس الجمهورية النظر فى قراره السابق ، وتنازل عنه ، ووافق على أن يستمر على قمة النظام الحاكم فى مصر ، رغم النكبة التى نزلت بالقوات المسلحة وبالبلاد ، واستقطاع جزء من أراضى مصر ، وهو مالم يحدث فى تاريخ مصر القديم أو الحديث » ! .

وقد أورد عبد الصمد محمد عبد الصمد ، عضو مجلس الأمة عن دائرة المشير ، أنه عندما سمع خطاب التنحى اصطحب زميلين له ، وأبرق لرئيس مجلس الأمة بأنه وأعضاء المنيا فى الطريق ، وطلب امتداد الجلسـة لحين وصـولهم . « وأفـزعنى ما رأيت فى كل الـطرق حتى القاهرة . خرجت كل وسائل النقل فى القطاع العام والقطاع الخاص « بالأمر ! » . وهرع الألوف من هؤلاء الصبية والفتيان ، وكل واحد يحمل عصاه من غصن شجرة أو جريدة من نخلة ، وينهالون بها على السيارات الخاصة ضربا وتكسيرا وتحطيما ، ومنها سيارتنا . حتى أخرج زميلى عامـر مسـدسـه ، وطلب من السائق أن يخترق هذه الحشود ، ولايقف مهما حدث . ونجونا من الموت بمعجزة . ومن بلدة العياط إلى بيتى فى الـدقى ، أوقفنـا بعض شبـاب منظمات على صبرى ليفتشوا السيارة ، بسبب سريان إشاعة عن تسلل جندى اسرائيلى إلى داخل البـلاد . وأخـرجت لهم بطاقـة عضـوية مجلس الأمـة بعد أن طلبوا

بطاقاتنا ، وشرحت لهم مهمتنا . وفى الساعة العاشرة صباحا وصلت إلى مجلس الأمة بصعوبة كبيرة » .

هذه هى الروايات التى تتحدث عن عنصر التدبير فى مظاهرات ٩ يونيو . ولكن فى المقابل توجد روايات أخرى تنفى هذا العنصر ، وتؤكد على عفوية وتلقائية تلك المظاهرات . فيذكر منير حافظ ، وكان الرجل الثانى فى مكتب المعلومات ، الذى كان عبد الناصر يحكم من خلاله ، ويرأسه سامى شرف ـ أنه لم يكد عبد الناصر ينتهى من خطابه ، « حتى انتبهت من ذهولى على ضجيج فى الصالة الخارجية للمكتب ، حيث تجمهر الموظفون يتصايحون ويتساءلون ! . وعبر النافذة فى الشارع ، شاهدت منظرا فريدا : نساء فى ملابس البيت يجرين فى الطرقات يصرخن ويولولن ، جنود الحرس الجمهورى خرجوا من ثكناتهم القريبة وتجمهروا حول مدخل بيت عبد الناصر ، مئات من الرجال والنساء انشقت الأرض عنهم ، يصرخون ويهتفون . ثم صفير راكبى الموتوسيكلات يسبقون موكب عبد الناصر وهو يعود إلى بيته ، وسيارته تشق الطريق بصعوبة لتدخل البوابة ، والجماهير وراءها ، وعساكر الحرس يناضلون حتى استطاعوا اغلاق البوابة الحديدية على بيت عبد الناصر . » .

ويدأنافى داخل المكتب نعرف ماكان يجرى خارجه : عندما انتهى عبد الناصر من خطابه ، وكان الوقت قبل الغروب ، هاجت الجماهير التى كانت تقف فى الشارع تستمع إلى الخطاب من أجهزة الراديو فى المقاهى والمحلات ، وانفجرت المشاعر المشحونة بأحداث الأيام الأربعة الماضية ، والمتهاوية نفسيا ، أمام المفاجأة القاسية التى اختتمت بها الأحداث بالهزيمة . خرجت الجموع تجرى فى الشوارع على غير هدى : البعض إلى مجلس الأمة ، والبعض إلى مجلس الوزراء ،

والبعض إلى قصر القبة ، والبعض إلى بيت الرئيس بمنشية البكرى . ومع ساعات الليل ، ظهرت ظاهرة جديدة ، وهى تلك الجماهير التى تدفقت من القرى القريبة من العاصمة لتحتل الشوارع حول مجلس الأمة وميدان التحرير وسراى القبة . وظل الناس رجالا ونساء وأطفالا فى هذه الشوارع بلا نوم حتى الصباح فى انتظار مجىء الرئيس . لم يحركهم أحد ، ولم يكن هناك من الجماهير من هو مستعد لأن يستمع لأية أوامر أو تعليمات » ! .

ويفسر محمود الجيار سرعة تجمع الجماهير حول بيت عبد الناصر عقب خطابه تفسيرا معقولا . فقد ذكر أن الجماهير الغاضبة التى كانت قد تجمعت فى الصباح قرب منزل عبد الناصر ، والتى أمكن استدراجها إلى ميدان العباسية حتى لاتفتك بعبد الناصر عند اختراقه لها فى طريقه إلى قصر القبة لاذاعة خطابه ـ عادت فورا فى أعقاب سماعها الخطاب إلى بيت عبد الناصر ، لالتفتك به هذه المرة ، وإنما لترغمه على العدول عن الاستقالة .

والسؤال الآن : ماهى الحقيقة فى هذه الروايات المتناقضة ؟ .

ربما كان أفضل مانتبعه هنا هو أن نحدد الجهات التى يمكن أن تدبر هذه المظاهرات ، ثم نتتبع تحركاتها فى تلك الليلة التاريخية . وهذه الجهات لاتعدو أربع ، هى :

ـ عبد الناصر نفسه .

ـ سامى شرف على رأس مكتب المعلومات الذى يحكم عبد الناصر من خلاله .

ـ على صبرى رئيس الاتحاد الاشتراكى .

ـ وشعراوى جمعة وزير الداخلية .

وبالنسبة لعبد الناصر ، فيفهم من الرواية التى أدلى بها للفريق عبد المحسن مرتجى فى نوفمبر ١٩٦٧ ، أنه بعد اتفاقه مع المشير على التنحى وترشيح شمس بدران مكانه ، فى مساء ٨ يونية ، كان متعبا ومرهقا نفسيا وذهنيا . ولكن الحديث الذى دار بينه وبين المشير ظل يشغل تفكيره ، فلم يتمكن من النوم إلا بعد أن تعاطى منوما . ومعنى ذلك أن عبد الناصر لم يفعل شيئا فى تلك الليلة بسبب الارهاق .

على أن الواقع أن عبد الناصر كان لديه الكثير ليفعله فى تلك الليلة . وعمدتنا فى ذلك مكتب المعلومات . فيذكر منير حافظ أن عبد الناصر لم يكد يصل إلى بيته حتى أخذ يباشر اتصالاته التليفونية . وكان أولها مع محمد فايق ، وزير الأعلام ، الذى يستنتج منير حافظ أن المحادثة بينهما كانت بخصوص الخط الذى يتبعه فى الاذاعة بعد الظروف الجديدة . وإن كان الأقرب للمنطق أن تدور المحادثة حول ترتيبات خطاب التنحى فى اليوم التالى .

وكانت المحادثة الثانية لعبد الناصر مع محمد حسنين هيكل ، بخصوص الاستقالة ، وهى محادثة يصفها منير حافظ بأنها كانت طويلة ، الأمر الذى يشير إلى أن عبد الناصر كان يضع لهيكل الخطوط العامة التى تصاغ فيها .

وفى الساعة الثانية صباحا تقريبا ، اتصل عبد الناصر بسامى شرف ، ليبلغه بما جرى بينه وبين المشير عامر فى القيادة العامة . وفيها يبدو أن الحديث أثار سامى شرف ، لأن منير حافظ سمعه يصرخ فى

عبد الناصر فى هستيرية وهو يقول : « فوق بقى ياشيخ فوق ! ، هو انـت إيه ؟ ، حتـفـضـل لامتى شايل (. . .) « قاذوراتهم » على دماغك » . وأسرع منير حافظ يخلص سماعة التليفون من يد سامى شرف التى تشنجت عليها ، واعتذر لعبد الناصر بحجة أن أعصابه فلتت منه . فنصحه بأن يعطيه مهدئا لينام ! .

ومن واقع هذه الرواية نرى أن عبد الناصر كان يعد نفسه لخطاب النكسة ، سواء فيما يتصل بالاذاعة ، أو بإعداد الخطاب مع هيكل . ولايرى نشاطا آخر يتصل بتدبير مظاهرات أو غيرها ، لأن مثل هذا التدبير يقتضى لقاءات مع من يكلفون به من وزراء وغيرهم .

أما فيما يتصل بسامى شرف ، فيتضح من رواية منير حافظ السالفة الذكر أنه كان منهارا بسبب اعتزام عبد الناصر التنحى . ومنير حافظ هنـا لايكتفى بتلك الرواية ، إذ يورد أنه فى اليوم التالى ، ٩ يونيو ، وبعد أن تمت كتابة خطاب الاستقالة على الآلة الكاتبة بمعرفة هيكل وسـامى شرف ـ على نحو ماأوردنا ـ انهار سامى شرف مرة أخرى ، « وأخذ يصرخ ويبكى مثلما يبكى ويصرخ أهل ميت ساعة خروجه من بيتـه » ، وتحـول صراخه إلى نشيج يهتز له جسده كله ! . وفى تلك اللحظة ـ كما يقول منير حافظ ـ اتصل هيكل تليفونيا بسامى شرف ، ولما سمع صراخه سأل عن السبب ، فرد عليه منير حافظ بأن « أعصابه تعبت شوية » ، فأجاب هيكل ساخرا : « حقيقى ان اللى حواليه شوية عيال ! لما يفوق خليه يكلمنى ! » .

أمـا على صبرى ، رئيس الاتحـاد الاشتراكى ، فان الصورة التى رسمها محمود الجيار عنه تذهب إلى النقيض تماما مما نسب اليه من دور فى تدبـير المظاهرات . فقد أورد أن الدور الوحيد الذى لعبه الاتحاد

الاشـــتراكى فى تلك الليلة ، لم يكن مع عبـد النـاصر ، وإنـما كان ضده ! . وأن الاتحاد الاشتراكى أطلق فى تلك الليلة مظاهرة تدعو إلى تولية على صبرى رئـاسـة الجمهـورية ، وشعـارهـا : « لا زكـريا ولا رجـعـية ، على صبرى رئـيس الجـمهـورية » ! . وفى اليوم التـالى ١٠ يونيو ، وبينـما كانت الجـماهير تفرض قرارها بعودة عبد الناصر ، كانت لجان الاتحاد الاشتراكى ـ التى لاتعمل إلا بتعليمات من أعلى ـ كما يقول الجيار ـ تنزع صورة عبد الناصر من مكاتبها فى الجيزة ، وفى الغـربية ، وفى الـدقهلية . وهى المحافظات التى وردت منها تقارير اطلع عليها محمود الجيار بنفسه ـ حسب قوله ـ وتأكد حينها أن هذا حدث ! .

وواضـح أن هذه القصـة عن نزع صور عبد الناصر من مكاتب الاتحـاد الاشـتراكى فى المحـافـظات المـذكورة ، هى قصة مستحيلة التصديق ! . ولعل التقارير التى اطلع عليها الجيار من صنع خيال بعض الموتورين من تلك المكاتب ! . فلقد كان معروفا أن عبد الناصر قد عدل عن استقـالتـه منـذ أن أخذت الاذاعة تذيع البرقيات التى تطالب بعدوله عن التنحى . وتلك خبرة اكتسبها الشعب المصرى منذ أزمـة مارس ١٩٥٤ لمعرفة اتجاه الريح ! . وأما المظاهرة التى تطالب بعلى صبرى رئيسا للجمهورية . فلعلها مظاهرة عفوية تطوع بها بعض أنصاره ، ولكن لا يمكن أن يأمر بها على صبرى ، لسبب بسيط هو أن على صبرى كان من أركان النظام الذى استقر لعبد الناصر بعد حرب يونية ، ولو كان هو الذى أطلق تلك المظاهرة ، لما أبقاه عبد الناصر ساعة واحدة ! .

وفى الواقع أن على صبرى كان من أوائل من تقاطر من المسئولين على بيت عبد الناصر فى أعقاب الاستقالة لحمله على العدول عن التنحى .

ويقول محمود الجيار ـ الذى يبدو أنه لم يكن له حبا كبيرا ـ أنه منعه من الدخول إلى مكتب عبد الناصر ، « ولم يفهم على صبرى كيف يمكن أن أمنعه من مقابلة عبد الناصر ، وصاح :

ـ المسألة خطيرة جدا . لقد ترك الجيش مواقعه واتجه إلى القاهرة ليمنع عبد الناصر من التنحى ! .

وقد رد عليه الجيار بقوله :

« وماذا تفعل أنت هنا ؟ ، وماذا سيفعل لك عبد الناصر ؟ . لقد تنحى . أما الجيش فاذهب انت واجعله يعود إلى مواقعه ! » .

ومن هذه الصورة ، نستبعد قيام على صبرى بأى دور فى تحريك مظاهرات ٩ يونيو ، لا فى صالحه ليكون رئيسا للجمهورية ، ولا فى صالح عبد الناصر وبقائه فى الحكم ! .

أما شعراوى جمعة ، وزير الداخلية ، فلم يكن فى وضع يفضل كثيرا وضع سامى شرف . لقد كان فى المجموعة الأولى ، التى وفدت على بيت عبد الناصر لحمله على العدول عن الاستقالة ، وقد جاء أيضا عبد المحسن أبو النور والنبوى المهندس . وقد تذرعوا بحيلة لمقابلة عبد الناصر ، هى أن مظاهرة شعبية اتجهت إلى بيت زكريا محيى الدين لقتله . ويقول الجيار : « ودخلت لأجدهم يحاصرونه (عبد الناصر) بالدموع والتشنج ، ويرهقونه بأكثر مما هو مرهق . كنت أشعر بأنهم يتكلمون فقط من زاوية الخوف على مناصبهم ، التى يستمدونها من عبد الناصر وجعلنى هذا الاحساس أتجاوز حدودى » .

ثم يقول الجيار إن شعراوى جمعة اقترح عقد اجتماع لمجلس الوزراء

فى حجرة الطعام بمنزل عبد الناصر ، لكى يصدر قرارا برفض الاستقالة . ولكن الجيار رفض عقد هذا الاجتماع دون موافقة عبد الناصر ، وخاطب شعراوى جمعة قائلا :

ـ ماجدوى أى اجتماع يتم الآن ؟ . وماذا تفعل أنت هنا وأنت وزير الداخلية ؟ ، والبلد كلها تغلى ؟ . قال شعراوى : وماذا أستطيع أن أفعل ؟ . العساكر انضمت إلى المظاهرات ، والصورة تهدد بكارثة تكرر حريق القاهرة عام ١٩٥٢ .

ويكمل منير حافظ الصورة ، فيقول انه فى تلك الأثناء ، اتصل فتحى بهنس ، مدير مكتب شعراوى جمعة ،يطلب مكالمته . « وبالبحث عنه ، تبين أنه يبكى هو الآخر ، ويرفض الرد على أى شىء ، أو الادلاء بأى شىء ، بل انه قال لمن حاول استدعاءه للتليفون ، أنه لم يعد له شأن بشىء ، ولايستطيع أن يفعل شيئا » !

ومن هذه الصورة التى يرسمها شهود العيان من منزل عبد الناصر ومكتب المعلومات ، نستبعد تماما أى دور لشعراوى جمعة فى تدبير مظاهرات ٩ يونية ! .

بقيت شبهة اذاعة تلغرافات التأييد لعبد الناصر من الاذاعة فى تلك الليلة . وهى ـ كما ذكرت ـ تقليد متبع منذ ثورة ٢٣ يوليو ، يشتم منه الجمهور المصرى رائحة التدبير والافتعال . وقد روى منير حافظ أصل هذه المسألة . فقد ذكر أن مدير الاذاعة ، أمين حماد ، اتصل بمكتب سامى شرف ، ليسأل الرأى فى إذاعة التلغرافات التى وصلته تطالب عبد الناصر بعدوله عن الاستقالة . « فقلت له : ماالمانع من إذاعتها ؟ . وبدأت أملى عليه ماعندى من برقيات . وبعد دقائق ،

اتصل على خشبة ، وكيل وزارة الارشاد ، ليسأل : هل صحيح نذيع البرقيات ؟ . عندئذ بدأت أقلق ، لابد من تلقى توجيهات . واتصلت بالتليفون الداخلى أطلب محمد فائق فى بيت الرئيس ، فلم يستطع أحد أن يوصلنى به . وطلبت سامى شرف ، فقيل لى أنه فى حالة لايمكن الرد علىَّ فيها . وأخيرا إذا بالسفرجى فى بيت عبد الناصر يقول لى : ان على صبرى أمامه . فقلت له ليوصلنى به . واستأذنته فى إذاعة البرقيات . فتردد برهة ، ثم قال : « مافيش مانع . . ذيع ! » . أسرعت إلى على خشبة أبلغه التعليمات . وبدأت إذاعة بعض البرقيات فى الاذاعة والتليفزيون . وكان عبد الناصر فى غرفته ، وسمع إذاعة البرقيات ، فأرسل إلى محمد فائق ليوقف إذاعتها .

من هذا العرض يتضح أن القوى السياسية المحيطة بعبد الناصر ، والتى يمكن اسناد تدبير مظاهرات ٩ يونيو اليها ، لم تكن فى حالة يستدل منها على امكانها القيام بهذا الدور . لقد كان هذا الدور فى حاجة إلى مقر قيادة وهيئة أركان لادارته ، فضلا عن أعصاب من حديد ـ لارجال يبكون ويولولون ويتشنجون وينهارون ! .

والسؤال الآن : أين الحقيقة ؟

الحقيقة أن الرأى الذى ينسب مظاهرات ٩ يونيو إلى تدبير الاتحاد الاشتراكى ، يغفل حقيقة هامة هى أن هذا التنظيم لم يكن يتمتع بشعبية بين الجماهير تمكنه من أداء هذا الدور الضخم . لقد كان مكونا من قيادات غير جماهيرية وصلت إلى مواقعها بإرادة الحاكم ولم يكن لإرادة الجماهير دخل فى اختيارها . وقد أضعف من تأثير هذه القيادات ايمان الجميع بشكلية العمل السياسى فى غياب الديمقراطية الحقيقية .

وعندما تولى على صبرى الأمانة العامة ، أقر مبدأ التفرغ السياسى ، كما قرر مرتب نائب وزير لأمين كل محافظة ، « مما نقلهم ـ على حد تعبير أحمد حمروش ـ نقلة اجتماعية كبيرة ، وجعلهم يدخلون فى دائرة المستفيدين من العمل السياسى » . وفى الوقت نفسه ، تقررت للذين كانوا ينتدبون من وظائفهم للعمل فى الاتحاد الاشتراكى ، نسبة مئوية اضافية تصل إلى ربع مرتباتهم ، مما خلق تكالبا على الالتحاق به ، وجعل الجماهير تنظر إلى قيادات الاتحاد الاشتراكى بوصفهم منتفعين لامناضلين ! . وقد كان على صبرى نفسه ، على الرغم من أنه يقبع على رأس أكبر جهاز شعبى فى مصر ، شخصية غير جماهيرية ، إذ كانت له طبيعته الهادئة المنطوية .

مثل هذا التنظيم كان فى وسعه فقط أن يخرج مظاهرات مأجورة لاستقبال زائر عند قدومه من الخارج ، أو التظاهر فى احدى المناسبات التى ترى السياسة المصرية حاجتها فيها إلى إظهار العنصر الشعبى . وفى ذلك كان يعتمد على جماهير القطاع العام ودواوين الحكومة بالدرجة الأولى ، التى كانت ترى الاستجابة له ، لأنها تتيح لها فرصة للراحة من العمل وقضاء بعض الوقت فى تهريج وحرية وانطلاق وصياح ، تنفث فيها عن متاعبها المكبوتة . ولكن لم يحدث فى طول ثورة ٢٣ يوليو وعرضها أن استطاعت تنظيمات الثورة ، سواء كانت هيئة التحرير أو الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى ، إخراج الجماهير المصرية من بيوتها مساء ، وبهذا الحجم الهائل ، لتقضى الليل فى الطرقات فى الظلام ، تحقيقا لهدف رسمته لها هذه التنظيمات ! .

ولماذا نذهب بعيدا ؟ . , لقد كانت كل هذه القيادات السياسية والشعبية المتهمة بتدبير مظاهرات ٩ يونية ، موجودة فى أزمة مايو ١٩٧١ ، بعد أن أصبحت أكثر قوة وأشد نفوذا فى غياب حكم

المشير ومجموعته العسكرية . فقد أصبح شعراوى جمعة نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية وأمين التنظيم الطليعى ، وأصبح سامى شرف وزيرا برئاسة الجمهورية وعضو أمانة التنظيم الطليعى ومسئولا عن منطقة شرق القاهرة للتنظيم الطليعى ، ومحمد فائق وزيرا للاعلام ورئيس منطقة غرب القاهرة للتنظيم الطليعى ، وعلى صبرى نائبا لرئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا ، ومحمد عبد المحسن أبو النور أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى وعضو اللجنة التنفيذية .

كانت كل هذه القيادات موجودة فى أحداث مايو ١٩٧١ ، ومع ذلك فلم تستطع إخراج صبى واحد من صبية المدارس يساندها فى صراعها مع السادات ! . فما بال جماهير ٩ يونية التى لم يشهد تاريخ ثورة ٢٣ يوليو لها مثيلا ! . بل إن أزمة مايو ١٩٧١ تحمل الدليل الدامغ على عجز هذه القيادات التنظيمى والسياسى والشعبى ، وافتقارها إلى القدرة على تحريك الجماهير. لقد كان فى يدها الداخلية ، والاتحاد الاشتراكى ، والاعلام ، والقوات المسلحة ، ولم يكن لدى السادات شىء . ثم جردت نفسها طواعية وبسذاجة بالغة من كل هذه الأسلحة ، وسلمتها للسادات ، وقدمت له استقالاتها بطريقة مسرحية . فوجدت نفسها فى اليوم التالى فى السجون بتهمة محاولة قلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهورى وشكل الحكومة والإطاحة برئيس الجمهورية !

فى الواقع أن اتهام مظاهرات ٩ يونية بأنها مظاهرات مدبرة ، هو اتهام مهين جدا للشعب المصرى . لأنه يعنى ببساطة شديدة أنه شعب ، لايساق فقط كالأغنام ، وإنما يساق وهو سعيد يردد الأناشيد والقصائد الحماسية فى مناقب من ساقوه ! . وتاريخ نضال الشعب المصرى شاهد لايكذب على فساد هذا القول .

وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن تفسير الروايات التى نسبت عنصر التدبير الى الاتحاد الاشتراكى ، وهى روايات أعلنا نزاهة رواتها واحترامنا لهم ؟ .

فى الواقع أن رؤية كل من عبد اللطيف البغدادى والفريق عبد المحسن مرتجى لشباب الاتحاد الاشتراكى فى هذه المظاهرات ، ليس دليلا فى حد ذاته على وجود عنصر التدبير فيها . فشباب الاتحاد الاشتراكى هو جزء من شباب هذا البلد ، ومن الطبيعى أن ينفعل بالاستقالة كما انفعل جميع شباب مصر . بل ربما لانجاوز الحقيقة كثيرا إذا قلنا إنه قد يكون أشد انفعالا ! ، فقد عرفت معدن هذا الشباب فى معسكر حلوان ، عندما دعيت فى إحدى المناسبات لالقاء بعض المحاضرات عليه ، وكان شبابا واعيا مثقفا ، ويدرك تماما أبعاد المرحلة التاريخية التى يعيش فيها . ومن الطبيعى أن يسارع هذا الشباب إلى التعبير عن انفعاله بالتظاهر ، كما فعل غيره من الشباب الآخر ، وإذا كان لديه امكانيات أفضل للتعبير هيأتها له أجهزة الاتحاد الاشتراكى ، مثل اللوارى والسيارات ، فمن الطبيعى أيضا أن يستخدمها ، ولكن ذلك لايعنى أنه تلقى تعليمات بذلك .

وربما كانت حالة حسين كامل بهاء الدين ، قائد منظمة الشباب ، مثالا على ذلك . فقد اندفع إلى مكتب المعلومات فى أعقاب الخطبة ، ليقول بصوت عال : أن ثلاثين ألف فرد من منظمة الشباب مستعدون للزحف على بيت عبد الناصر ، لإثنائه عن عزمه ! . ثم التفت إلى منير حافظ قائلا : ورقة . . ورقة ! ، وكتب عليها نص برقية إلى عبد لناصر يناشده فيها باسم آلاف الشباب العدول عن تنحيه ! .

وواضح هنا أن حسين كامل بهاء الدين ، لو كانت لديه تعليمات

لاخراج الشباب فى مظاهرات وفقا لخطة مدبرة ، لما كان فى حاجة إلى القيام بهذا العرض فى مكتب المعلومات التابع لعبد الناصر ، ولما كان فى حاجة لكتابة برقية لعبد الناصر يناشده فيها العدول عن الاستقالة ، وهو يعلم قبل غيره بالتمثيلية المدبرة ! .

وعلى ذلك فلا نعتقد أن ماأورده الفريق عبد المحسن مرتجى بخصوص الرايات واللافتات المدون عليها الشعارات والنداءات التى تطالب ببقاء رئيس الجمهورية ، والتى تحملها السيارات التى تقل الجموع ـ يمثل الحقيقة ! . ونعتقد أن الفريق مرتجى قد رأى هذا المشهد فى اليوم التالى ١٠ يونيو ، وليس فى اليوم الأول . أو لعله رآه فى الليل المتأخر ! . ذلك أنه إذا كان قد ثبت لنا أنه لم يكن ثمة عنصر تدبير فى هذه المظاهرات ، فان وجود مثل هذه اللافتات المدون عليها النداءات فى أعقاب خطاب عبد الناصر مباشرة ، يكون أمرا متعذر التصديق ـ اللهم إلا إذا كانت هذه اللافتات قد كتبت على عجل بأيدى المتظاهرين ، ولم تكتب بأيدى خطاطين مختصين كما جرت العادة . ومع ذلك ، فنعتقد أنه لو كان عنصر التدبير موجودا بالفعل ، لما بلغت الغفلة بمدبرى المظاهرات إلى حد أن يفضحوا أنفسهم بلافتات معدة من قبل على هذا النحو . فجماهيرنا ذكية ، وقد تمرست بالدرجة الكافية لملاحظة هذه الأشياء بسهولة .

أما ما أورده عبد الصمد محمد عبد الصمد فى روايته من أنه شاهد كل وسائل النقل فى القطاع العام والقطاع الخاص تخرج « بالأمر » ! . فنعتقد أنه مجرد استنتاج من جانبه ، لأنه لم يرو لنا مصدر هذه المعلومة ، ولم يقل لنا من هى الجهة الآمرة ؟ : هل هى الاتحاد الاشتراكى أم هى وزارة الداخلية ؟ . مع أنه حين تعرض لقصة تفتيش سيارته بسبب إشاعة تسلل جندى اسرائيلى ، ذكر بصراحة أن الذين

تعرضوا له هم « شباب منظمات على صبرى » ! .

والرأى عندى أن الذى دفع الشباب إلى الخروج على طول الطريق من الصعيد إلى القاهرة ـ كما يروى عبد الصمد محمد ـ هو نفس الدافع الذى دفعه نفسه للخروج من بلدته ومعه نواب المنيا ، والابراق لرئيس الأمة يطلب منه امتداد الجلسة حتى حضورهم ، ثم السفر إلى القاهرة ليلا رغم مشاق الطريق . وهو أيضا نفس الدافع الذى دفع جماهير الأمة العربية فى بيروت وبغداد وعمان ودمشق وغيرها من العواصم العربية ، إلى الخروج فى نفس الوقت مع جماهير الشعب المصرى ، دون أن تكون وراءها سلطة الاتحاد الاشتراكى أو الداخلية المصرية . هذا الدافع هو التشبث بالحياة والوجود. وسط الخطر المحدق بالبلاد ، والتعبير عن التحدى وإرادة الصمود مهما بلغت التكاليف والتضحيات .

ومن المحقق أن الدولة فى مصر كانت قد انتهت باستقالة عبد الناصر ، أو أنها توقفت عن الوجود ، وعادت مقاليد الأمور إلى الجماهير ، تقررها وفق ارادتها الحرة الطليقة . ولم يكن فى وسع أية قوة أن تسيطر على الجماهير ، لسبب بسيط هو أن كل قوة فى مصر كانت قد انهارت ، فقد انهار الجيش ، وانهارت معه قيادته العسكرية . كما انهارت الحكومة ، التى كانت حاضرة ـ غائبة أيام الحرب ! . وانهارت القيادة السياسية ممثلة فى عبد الناصر ، الذى كان يشعر شعورا عميقا بأنه خذل الجماهير التى منحته ثقتها بلا حدود . ولم يبق متماسكا صلبا سوى الشعب وسط كل هذا الانهيار ، فخرج إلى الطرقات يثبت وجوده وعدم اهتزازه ، ويعيد تشكيل الحياة السياسية من جديد ، ببيعته التاريخية لعبد الناصر .

والسؤال الذى يطرحه كثيرون : هل كانت جماهير الشعب المصرى تخرج فى تلك المظاهرات العارمة ليلة ٩ يونيو ، لتتمسك بعبد الناصر وتناشده البقاء ، لو كانت تعلم حقيقة ماحدث ؟ .

والاجابة على هذا السؤال لاتدخل فى اختصاص المؤرخ . فليس فى مهمة المؤرخ الاجابة على الأسئلة التى تبدأ بكلمة « لو » . وإنما مهمته بعث الحدث التاريخى من الماضى ، وإعادته كما كان أو قريبا مما كان . وبمعنى آخر أن مهمة المؤرخ الاجابة على سؤال : كيف حدث التاريخ بالفعل ؟ ، وليست الاجابة على سؤال : كيف كان يمكن أن يحدث التاريخ لو توفرت ظروف معينة ؟ .

وعلى ذلك فكل مانستطيع أن نفعله هنا هو تفسير تمسك الشعب بعبد الناصر فى ذلك اليوم التاريخى ، وكان فى إمكانه أن يفعل العكس ، وهو أن يثبت وجوده وإرادته وصلابته عن طريق محاسبة عبد الناصر وكل من تسببوا فى هزيمته ! . ذلك أن هناك أقوالا قد صدرت تدين تمسك الشعب بعد الناصر ، وتقول إنه خالف تقاليد الشعوب العريقة التى درجت على محاسبة قادتها وزعمائها اذا ارتكبوا أخطاء أو تسببوا فى هزائم عسكرية جسيمة ، أو خسروا الحروب . وأنه لم يحدث فى التاريخ أن تسبب قائد فى مثل تلك الهزيمة المنكرة التى لحقت بمصر فى حرب يونية ، ثم خرج الشعب بأسره ليعلن تمسكه به كما لو كان قد حقق له أروع انتصار ! . وقد كتب عبد الصمد محمد عبد الصمد يصف خروج الشعب فى ٩ يونية لاعادة عبد الناصر إلى الحكم ، بأنه « مأساة » . . مأساة شعب جاهل . فكتب يقول : « ومهما قيل فى تبرير تلك المأساة ، فهى ليست إلا انفعالا عاطفيا ممن لايعرفون إن كانت العريش احدى المدن المصرية أم مدينة فى اليونان » ! .

والحقيقـة التاريخية هى أن الشعب المصرى لم يكن يعى حتى يوم ٩ يونيو طبيعة النظام الذى كان يحكمه . لقد أفلحت وسائل الأعلام منذ أزمة مارس ١٩٥٤ إلى حرب يونية ١٩٦٧ فى إقامة جدار سميك بينه وبين الحقائق ، فصورت له الأخطاء التى ارتكبت فى حرب ١٩٥٦ فى صورة أمجـاد ، وصورت له قادته العسكريين فى صورة كبار القادة العالميين ! ، وأخفت عنه أخطاء القيادة العسكرية فى أزمة الانفصال السـورى . كما أخفت عنـه الصـدام بين عبـد النـاصر والمشير عامر سنـة ١٩٦٢ . بل صورت له الـدكتـاتـورية فى شكل حماية واستنارة وتقدم ! . وزورت تاريخه حتى بات يقتنع بأن تاريخ مصر يبدأ من ثورة ٢٣ يوليو ! . وبـالغت فى إنجازات الثورة حتى لم يعد يرى غيرها ، ونجحت فى إخفاء أخطاء الثورة حتى لم يعد يشعر بوجودها .

وفى الـوقت نفسه كانت أجهزة الدولة قد أقامت من عبد الناصر إلهًا ، وأقحمته بهذه الصفة فى قلب كل فتى وفتاة ، وشاب وشابة ، ورجـل وإمـرأة وطفل . كما أقامت من عبد الحكيم عامر إلهًا آخر ، وأقحمته بهذه الصفة فى قلب كل جندى وضابط . ولم يعد يسمح لأية قيادة سياسية أو عسكـرية بالتـطاول إلى هامـة هذين العمـلاقين فى شموخهما ، حتى بدت جميع القيادات بعدهما أقزام فى أقزام .

كان عبد الناصر والمشير عامر مايزالان يحتلان هذا المركز الرفيع فى قلوب الشعب وحتى إعلان النكسة ، وأزعم أنه لو أعلن عبد الناصر استقالة المشير عامر مع استقالته ، لجاءت مبايعة الشعب للاثنين معا بنفس الدرجةتقريبا . فحتى ذلك الحين لم يكن الشعب قد استوعب أبعـاد الهـزيمـة ، أو أدرك أبعاد مسئولية الاثنين عنها . ولذلك ظل بطريقـة القصـور الـذاتى يكن للقـائدين ، السياسى والعسكرى ، الاحـترام والتقـدير ، خصوصا بعد أن أعلن عبد الناصر فى خطاب

تنحيه أن المعركة كانت معركة ضد تواطؤ استعماري لاقبل لمصر به ، يتمثل فى تدخل أمريكى بريطانى إلى جانب العدو الاسرائيلى ، يستهدف حركة القومية العربية والنظام المصرى الذى يتزعم هذه الحركة ، كما يستهدف الانجازات التى حققها تحالف الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

وفى الحقيقة أن خطاب التنحى كان حافلا بالأكاذيب الضخمة والخديعة وإخفاء الحقائق . فقد تحدث عن « خطة العدو لغزو سوريا » ، وأن « الأدلة كانت متوفرة على وجود هذا التدبير » ، وأن « مصادر إخواننا السوريين كانت قاطعة فى ذلك » ! . مع أننا أثبتنا عدم صحة ذلك ، وأثبتنا أن عبد الناصر كان يعرف ذلك من واقع المعلومات التى أرسلتها المخابرات المصرية والفريق محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض ـ وكلها تثبت عدم وجود حشود عسكرية اسرائيلية على الحدود السورية .

كما تحدث عبد الناصر فى خطاب التنحى عن تدخل حاملات الطائرات الأمريكية التى « كانت بقرب شواطىء العدو تساعد مجهوده الحربى » ، وقال إن « طائرات بريطانية أغارت فى وضح النهار على بعض المواقع فى الجبهة السورية وفى الجبهة المصرية إلى جانب قيام عدد من الطائرات الأمريكية بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا » . وبنى على ذلك أن « الغطاء الجوى فوق قواتنا البرية لم يكن كافيا ، إزاء تفوق حاسم فى القوى الجوية المعادية ، بحيث أنه يمكن القول بغير أن يكون فى ذلك أثر للانفعال أو المبالغة(كذا !) ، أن العدو كان يعمل بقوة جوية تزيد ثلاث مرات عن قوته العادية » . ولم يكن هذا الكلام صحيحا جملة وتفصيلا كما أثبتنا .

كذلك تحدث عبد الناصر فى الخطاب عن مفاجأة « أن العدو ، الذى كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال ، جاء من الغرب . الأمر الذى يقطع بأن هناك تسهيلات تفوق مقدرته وتتعدى المدى المحسوب لقوته ، قد أعطيت له » . ولم يكن هذا الكلام صحيحا . فقد خرجت الطائرات الاسرائيلية من الشرق كما رصدها الفريق عبد المنعم رياض ، وأبلغ القيادة المصرية بالشفرة ، ولكن لم يكن ثمة من يحل رموز الشفرة - وبالتالى فقد جاء الهجوم الجوى من الشرق وليس من الغرب كما قال عبد الناصر . وكل ذلك أثبتناه فى هذه الدراسة .

وقد تحدث عبد الناصر عن النظام السورى بقوله : وقاتل الجيش السورى قتالا بطوليا ، معززا بقوى الشعب السورى العظيم وبقيادة حكومته الوطنية . ولم يكن ذلك صحيحا . لأن الحكومة السورية لم تكن حكومة وطنية ، وقد هزمت الجيش السورى بأكثر مما هزمه أعداؤه ، وكان موقف الجبهة السورية من أكبر أسباب النكسة وسقوط الجبهة الشرقية .

وفى الوقت نفسه أخفى عبد الناصر أخطاء القيادة العسكرية المصرية ، وأظهرها فى صورة من غلبت على أمرها أمام قوى التواطؤ الاستعمارى ، وأن انسحابها من خطى الدفاع الأول والثانى كان اضطرارا : « المؤامرة كانت أكبر وأعتى » ! . ولم يكن شىء من ذلك صحيحا ، لأن أخطاء القيادة العسكرية كانت هى السبب فى الهزيمة ولم تكن قوة العدو .

ومعنى ذلك بوضوح أن الحقائق كانت غائبة تماما عن ذهن الشعب المصرى ، حين اتخذت هبته مساء يوم ٩ يونية شكل التمسك بقيادة عبد الناصر - بعد أن كانت تتجه فى صباح ذلك اليوم إلى محاسبته ! .

على أن هزيمة يونية ١٩٦٧ كانت بمثابة انفجار عنيف أحدث شرخا فى الجدار الذى أقامته الدولة الناصرية قبل الحرب لتخفى به الحقائق عن الشعب . وساعد الصراع بين عبد الناصر والمشير ، الذى سوف نتعرض له ، على توسيع هذا الشرخ ، وسمح للشعب شيئا فشيئا برؤية الحقائق جرداء ، فتحطمت آلهة ثورة ٢٣ يوليو . لقد سقط المشير عن عرش الجيش الذى تربع فوقه خمسة عشر عاما كاملة . وأما عبد الناصر فقد تولى بنفسه تحطيم الصورة التى كونتها عنه الجماهير . ففى خطابه المشهور يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ تحدث عن « العناصر التى استغلت الوضع السياسى فى القوات المسلحة ، واتخذت منه مركزا من مراكز القوة ، وأقامت من نفسها طبقة عازلة فوق القوات المسلحة » . والتمس لنفسه العذر فى العجز عن تغيير تلك الأوضاع ، فقال : فيه ناس فى البلد متصورة أن جمال عبد الناصر لما يقول شىء ، أو يعوز شىء ، لازم ينفذ فى الحال ! . التاس مابتعرفش ايه المداخل ، وايه اللى بيجرى فى الكواليس . الصراعات بتكون موجودة باستمرار ، والاتجاه إلى مراكز القوى بيكون اتجاه قائد . فى سنة ١٩٦٢ حاولنا ان احنا نتغلب على هذا بأن عملنا مجلس رياسة وغيرنا النظام ، ولكن لم نستطع أن نتغلب ، وكنا فى كثير من الأمور بتكون الحلول الوسط هى الحلول التى تمكن من السير بسلام وتجنب اصطدامات قد تكون لها أضرار بليغة . ثم اعترف بالأخطاء التى وقعت فى إدارة معركة يونية ١٩٦٧ ، ولكنه وصفها بأنها كانت « أكبر من شجاعة الرجال » ! .

وهكذا حطمت هزيمة يونية ١٩٦٧ آلهة ثورة ٢٣ يوليو ! .

وقد أتت النتيجة سريعا . فإن هذا الشعب الذى هب فى ٩ يونية يطالب عبد الناصر بالعدول عن التنحى ، لم يلبث أن هب مرة أخرى

فى فبراير ١٩٦٨ ـ أى قبل مرور عام ـ ضد عبد الناصر ! وذلك احتجاجا على الأحكام التى صدرت فى حق قادة الطيران المسئولين عن تدمير الطائرات المصرية على الأرض ! . وكانت تلك أول مظاهرات تخرج ضد السلطة فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، منذ ان استقرت هذه السلطة فى يد المشير عامر وعبد الناصر بعد أزمة مارس ١٩٥٤ .

وربما كان فى مظاهرات فبراير ١٩٦٨ الاجابة على السؤال الذى رفضنا الاجابة عنه ! . فتصرفات الشعوب فى إطار معرفتها بالحقائق تختلف عنها فى إطار جهلها بتلك الحقائق ! .

ومع ذلك ، فربما كانت حسابات الشعب المصرى مساء يوم ٩ يونية ١٩٦٧ ، التى بناها على غريزته النضالية المجردة ، أصدق حكما من أية حسابات تفرضها الحقائق . فلو أن هذا الشعب خذل عبد الناصر فى ذلك اليوم التاريخى لارتكب أكبر الأخطاء فى تاريخه وفى تاريخ الأمة العربية ، ليس فقط لأنه يكون بذلك قد حقق رغبة الأعداء بالكامل وسمح لهم بالتمتع بثمار انتصارهم كاملة ، وانما لأنه يكون بذلك قد حرم نفسه من القيادة الوحيدة التى كانت وقتها قادرة على انتشاله من هوة الهزيمة ، التى تحمل مسئوليتها القيادة العسكرية بالدرجة الأولى . لقد كانت مبايعة الشعب لعبد الناصر فى ذلك اليوم التاريخى ، بالصيغة التى تمت بها ، تحريرا له من سيطرة الجيش ، وتفويضا كاملا له بممارسة سلطاته الدستورية كاملة فى خدمة مصالح الشعب وأهدافه العليا ، وتخليصا للبلاد من ازدواجية السلطة ، والخطوة الأولى الصحيحة فى طريق استرداد الأمة كرامتها بحرب أكتوبر .

٤

المواجهة بين الجيش وعبد الناصر !

ناقشنا فى الصفحات السابقة أحداث ٩ يونية ١٩٦٧ ، وفندنا الروايات التى وصفتها بأنها مدبرة ، وحللنا الأسباب التى دعت الشعب المصرى الى الوقوف إلى جانب عبد الناصر . وأوضحنا أنه وان كانت هناك حقائق كثيرة قد خفيت عن الشعب المصرى فى ذلك اليوم ، وكان خطاب التنحى مليئا بالمغالطات ، إلا أن حسابات الشعب المصرى ، التى بناها على غريزته النضالية ، كانت أصدق حكما من أية حسابات تفرضها الوقائع ، وأنه لو خذل عبد الناصر فى تلك الليلة ، لارتكب أكبر الأخطاء فى تاريخه ، وأن مبايعته له كانت بمثابة تفويض كامل له بممارسة سلطاته الدستورية كاملة ، وانهاء ازدواجية السلطة .

وتشير الدلائل إلى أن عبد الناصر قد سارع إلى التشبث بالفرصة التى منحه إياها الشعب . وهو موقف طبيعى فى ضوء خطاب الاستقالة ، الذى كان فى حقيقته طلبا بمنح الثقة . فعلى عكس

مايقول محمود الجيار ، الذى يبالغ فى تمنع عبد الناصر ، ويقول أنه لم يعدل عن الاستقالة الا فى اليوم التالى - فإن منير حافظ يكشف أن هذا العدول قد حدث فى الساعات الأولى من بدء المظاهرات . فيذكر أنه بينما كان فى مبنى مكتب المعلومات ، الذى كان يعج بزحام شديد ، « ووسط الضجيج السائد فى الغرفة وخارجها » ، أزت على مكتب سامى شرف اللمبة الحمراء للتليفون المباشر الذى يتكلم منه عبد الناصر ، « فأسرعت أرفع السماعة ، وإذا بصوت عبد الناصر يسألنى عمن أكون ؟ . فأجبت . وسكت برهة ثم قال : « أمال فين سامى ياحافظ ؟ . قلت : عند سيادتك فى البيت جوه ياافندم . قال : الله ! ، ليه مش قاعد مكانه ؟ . ولم أحس بنفسى وأنا أقول : هوه انت خليت حد يقعد مكانه ؟ . صمت عبد الناصر لثوان ، وقال : طيب ، نادى سامى وخليه يقعد فى مكتبه ، ومايسيبوش ! » .

« أحسست وقتها أننى أول واحد يعرف أن عبد الناصر قد قرر أن يبقى فى مكانه ! . فما دام قد بدأ يعطى الأوامر ، إذن فهو مازال رئيسا للجمهورية ! . ثم أخذ يصدر أوامره لسامى شرف كالآتى :

- لايعاد إذاعة بيان التنحى ! .

- يذاع بيان زكريا محيى الدين ، بعد مراجعته مع هيكل (وهو البيان الذى يعتذر فيه عن قبول الرئاسة) .

- لاتذاع أية بيانات سواه ! .

- تذهب مجموعة من الضباط المسلحين من الحرس الجمهورى لحماية مبنى الاذاعة والتليفزيون .

على هذا النحو بدأ عبد الناصر يمسك فى يده الخيوط منذ اللحظة الأولى لعدوله عن الاستقالة . وكانت أول طلقة أطلقها فى المعركة ، هى التى صوبت إلى القيادة العسكرية ، بمنع إذاعة استقالة المشير عامر وشمس بدران .

وسرعان مأأتى رد الفعل من جانب الضباط والقادة الموالين للمشير عامر . ذلك أن خطاب التنحى ـ فى الحقيقة ـ كان قد فرز القوى المؤيدة لعبد الناصر من القوى المؤيدة للمشير عامر ، وبسرعة غريبة ! . ففى حين استقطب بيت عبد الناصر جميع القوى الشعبية والسياسية فور الانتهاء من خطاب التنحى ، فان مبنى القيادة العامة وبيت المشير عامر فى الحلمية قد استقطبا جموع الضباط والقادة الموالين للمشير ! .

وفى البداية ، وقبل أن يتضح للضباط والقادة خطة عبد الناصر فى التخلص من المشير عامر ، كان التحرك « بحسن نية » ـ حسب تعبير الفريق مرتجى . وكان الهدف هو مطالبة المشير بالتدخل لدى عبد الناصر لاقناعه بالعدول عن الاستقالة ! . فلما تبين لهذه القيادات والضباط أن المشير قد تنحى هو الآخر ، اتجه التحرك إلى الضغط على الاثنين للبقاء معا ! . وذلك القرار هو الذى اتخذه الضباط الذين تجمعوا فى القيادة العامة فى تلك الليلة ـ ٩ يونيو .

على أن هذا القرار كان مضادا للقرار الذى بيته عبد الناصر منذ البداية ، وهو التخلص من المشير عامر ، وإعادة تنظيم الجيش . ومن ثم فان القرار كان يهدد كل أمل خالج عبد الناصر فى التغيير إلى الأفضل ، وإصلاح الأوضاع الفاسدة التى أدت إلى الهزيمة .

ومن هنا سارع عبد الناصر إلى الوقوف فى وجه هذا التحرك . وكان سامى شرف هو أداته التنفيذية ، وكان الفريق محمد فوزى هو مخلب القط . وفيما يبدو أن تعامل الفريق محمد فوزى مع المشير فى مقر القيادة العامة طول أيام الحرب ، قد جعله يكفر بذلك اللون من القيادة العسكرية الفردية التى تعتمد على الشللية وأهل الثقة ، وتزدرى برأى أهل الخبرة . ولذلك فقد رحب بالتعاون مع السلطة الشرعية التى بايعتها الجماهير أولتها ثقة .

ويعتقد البعض أن الثمن الذى دعا الفريق محمد فوزى للقيام بهذا الدور ، هو الوعد الذى حصل عليه بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة بدلا من المشير عبد الحكيم عامر . ويذكر الفريق عبد المحسن مرتجى أن المشير عامر كان قد رشحه هو (مرتجى) فى الأصل أمام رئيس الجمهورية لتولى هذا المنصب ، ولكن عبد الناصر ضرب بهذا الترشيح عرض الحائط ، واختار الفريق محمد فوزى . واستند الفريق مرتجى فى هذا القول الى ماأبلغه به المشير عامر شخصيا ، وأكده صلاح نصر مدير المخابرات العامة فى ذلك الوقت . على أن ماسمعه عبد الصمد محمد عبد الصمد من المشير شخصيا يؤكد العكس ، فقد نقل عن المشير أنه قال لعبد الناصر : « ان حبيت تاخد رأيى ، أنا باأرشح لك محمد فوزى تعينه قائد عام . وبعدين ترتبوا أموركم زى ماتشوفوا . وتعانقنا بحرارة ! » . وهذه الرواية تتفق مع رواية الفريق فوزى ، الذى أورد أن شمس بدران أخبره يوم ٨ يونية بأنه سيمسك القوات المسلحة ، وان المشير قدم استقالته .

وقد كانت خطة سامى شرف والفريق محمد فوزى لاجهاض تحرك الضباط ، هو الحصول على استقالاتهم ، وذلك لتجريدهم من مناصبهم ، وعزل تأثيرهم على القوات المسلحة . ومن الطريف أن

فكرة تقديم الاستقالات نبعت من الضباط والقواد انفسهم . فيذكر الفريق مرتجى أن الرأى كان قد « استقر بيننا ، نحن قادة أفرع القوات المسلحة » ، على أنه طالما أن الرئيس والمشير قد تنحيا ، وكنا نعمل تحت قيادتهما ـ فيجب أن نقدم استقالتنا ، « حتى نفسح المجال لغيرنا ، ولانقيد من سيتولى المسئولية بأى قيود ، تاركين له حرية الاختيار » . وقد اعتذر الفريق مرتجى عن هذه الفكرة الساذجة قائلا : « كنا حتى ذلك الوقت حسنى النية ، ولم ندر بها يحاك فى الخفاء وخلف الكواليس » ! .

ومن الطريف أيضا أن شمس بدران كان يرى فى البداية أن يقدم القادة استقالاتهم ، وقد أخبر بذلك الفريق محمد فوزى يوم ٨ يونية . فقد أبلغه بأنه سوف يقدم بدوره استقالته لعبد الناصر ، وأن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا استقالاتهم أيضا لاعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة .

ولم يكن شمس بدران مخلصا فى هذه النصيحة ، التى انقلبت عليه ! ، لأنه كان قد عرف من المشير بأن عبد الناصر سوف يتنحى أيضا ، وأنه هو الذى سوف يخلف عبد الناصر فى رئاسة الجمهورية ، ومن ثم كان من مصلحته أن يتولى الحكم وفى يده استقالات القادة ليختار منهم من يشاء ! .

وكان من الطبيعى أن يتشبث سامى شرف والفريق محمد فوزى بهذه الفكرة ، ويتعلقا بها تعلق الغريق بطوق النجاة . فيقول الفريق مرتجى أن الفريق محمد فوزى اشترك معهم فى كتابة استقالته ! ، « على الأقل فى الظاهر » ـ حسب قوله ! . « ونظرا لأن البعض تأخر فى تقديم الاستقالة ، فقد قام الفريق محمد فوزى باستعجال وصولها ، متظاهرا

بأن وزير الحربية شمس بدران هو الذى يستعجل وصولها ! والحقيقة أن المستعجل كان سامى شرف ، وليس شمس بدران » .

كان هذا فى ليلة ٩ يونيو ، وقبل أن يكتشف الضباط والقادة أبعاد الصراع . فلما اتضح الموقف فى اليوم التالى ١٠ يونيو ، بعد عدول عبد الناصر عن الاستقالة ، وبعد أن أدرك الضباط أن « النظام الحاكم قد استمر دون تغيير ، باستثناء الاستغناء عن نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » ـ المشير عبد الحكيم عامر ـ اتجه التحرك إلى الضغط على المشير ليعدل عن التنحى هو الآخر ، ليسلب من عبد الناصر بذلك أية حجة فى أبعاده .

فكم عدد الضباط والقادة الذين قاموا بهذا التحرك من أجل عودة المشير؟ . تشير المصادر إلى أن عددهم كان هائلا . فقد ذكر عبد الصمد محمد عبد الصمد ، أنه عندما ذهب فى الساعة السابعة من مساء يوم ١٠ يونيو إلى بيت المشير بالجيزة ، « رأيت الحديقة صفراء ! . فقد كان مئات من ضباط الجيش من مختلف الرتب يملئون الحديقة . فاخترقت هذا الحشد بصعوبة ، وصعدت إلى حيث مكتب المشير وقاعات الاستقبال ، وكان الحشد أشد تكدسا ، ومن كبار قادة الجيش ، وكان بينهم الفريق محمد فوزى » .

وكان من الطبيعى أن يتخذ المشير عامر من هذه الحشود ذريعة للعدول عن التنحى بدوره ، واستعادة السلطة من جديد ، بعد أن خالف عبد الناصر شروط الاتفاق بينهما ، وامتنع عن إذاعة استقالته ، وعاد فأذاعها بعد التهديد بطريقة « استقالة شيخ بلد » ـ حسب تعبير المشير . ولذلك فقد خرج الفريق محمد فوزى إلى الضباط يعلن إليهم نبأ عدول المشير عن الاستقالة . ثم خرج المشير نفسه بعد ذلك خروج

المنتصرين (حسب رواية عبد الصمد محمد عبد الصمد) : « كان رابط الجأش ! ، وقال للمجتمعين : « أشكركم كل الشكر ، وأرجو أن تتفضلوا بالعودة إلى مواقعكم . وإنشاءالله بكرة الساعة عشرة نتقابل فى القيادة » ! .

على أنه فى اليوم التالى ، وبينما كان الضباط والقادة يجتمعون فى مبنى القيادة العامة فى انتظار حضور المشيرالذى عدل عن استقالته ـ كان عبد الناصر يصدر قرارا بتعيين الفريق أول محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة ! . ويذكر الفريق مرتجى أن الفريق محمد فوزى كان فى مبنى القيادة مع الضباط ، حين اتصل به سامى شرف تليفونيا ، « على مسمع من الفريق القاضى ، ولذلك انتقل لغرفة أخرى ، ليكون بعيدا عن مسمع الفريق القاضى . وكان هذا الحديث اخطارا بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة . إلا أن فوزى أخفى الخبر ، وطلب من القادة سرعة تقديم الاستقالات ، متعللا باستعجال الوزير شمس لها . « وفى الساعة الثانية والنصف من ذلك اليوم ، ١١ يونيو ، أذيع هذا القرار ، على أن ينفذ من الساعة الثانية ! .

فكيف تمكن عبد الناصر من إصدار هذا القرار الخطير ، رغم تلك الحشود الهائلة من الضباط الملتفة حول المشير؟ . فى الواقع أن الفضل فى ذلك يرجع إلى خطأ حسابات المشير عبد الحكيم عامر نفسه . فقد أراد اختبار نوايا عبد الناصر نحوه ، ويعود بإرادته لا بإرادة الضباط ، فذهب إليه فى صباح اليوم الذى حدده لمقابلة الضباط فى القيادة العامة (١١ يونية) ، ليقول :

ـ أنا كنت برة ، ورجعت أنا واخويا حسن ، ودخلت بصعوبة شديدة . وفوجئت بوجودهم (الضباط) ، وكنت عارف انهم مش

حيسيبونى إلا لما أعلن لهم عن عدولى عن الاستقالة ، فقلت لهم : أنا رايح القيادة بكرة الساعة عشرة . ومن فضلكم كل واحد يروح موقعه ، لأن ده مش وقت تظاهر من أجل المناصب ، ده وقت استعداد للأخذ بالثأر » ! .

واستطرد المشير : « أنا جاى أشوفك ، وأودعك ، لأنى مسافر البلد أرتاح شوية ، ومش ح أروح القيادة ! . اللى قررته أنك ، مادمت تحملت المسئولية كاملة ، يجب أن تصلح الموقف « بحرية كاملة فى التصرف » . أنا ياجمال القدر حدد نهايتى ، والحمد لله راضى بحكمه . وانت ربنا يوفقك وتمحو هذا العار » .

وقد ظن المشير أن عبد الناصر سوف يقدر هذا الموقف الكريم من جانبه ، فيقابله بأكرم منه ، ويعلن تمسكه به وعدم استطاعته الاستغناء عنه ـ ولكن عبد الناصر سارع إلى قبول انسحابه متظاهرا بالأسى الشديد ، قائلا : برضه ياحكيم تسيبنى وحدى فى الظروف دى ، وتمشى ؟ . خلاص مش عايز تشتغل ؟ . معلهش ! . لكن ماتسيبش أخوك وحده وتروح تقعد فى اسطال . هو احنا بيننا مناصب ؟ . ح احتاج لك ، وتبقى قريب منى » ! .

ويعلق المشير عامر على هذا الموقف بما يفهم منه إدراكه للخطأ الذى وقع فيه . فلو أنه بالغ فى وصف شعور الضباط ، ومدى تمسكهم به ، وأوضح أنه لايستطيع التراجع فى وعده لهم بالعدول عن الاستقالة ـ لما كان هناك مفر أمام عبد الناصر من قبول عودته . ولكنه يصوغ هذا الشعور فى صيغة التمنع ، فيقول : « لوكنت عايز أرجع ، كنت بالغت فى وصف شعورهم ، وقلت مثلا : انهم متمسكين بعودتى ، وماقدرتش أرجع فى كلامى » ! . على أن المشير فى الحقيقة كان يتوق

للعودة ، بعد أن ذاق مرارة الحرمان من السلطةيوما كاملا هائلا ، ولكنه أخطأ الطريق ، إذ ظن أنه يستطيع أن يتلاعب بعواطف عبد الناصر بمواقف الفروسية . ولذلك فهو يعلق على هذا الموقف قائلا : « أنا رميت المسدس فى الأرض ، ومشيت . وأنا ماشى راح واخده وضاربنى بيه » ! . على أن القضية بالنسبة لعبد الناصر كانت أكبر من قضايا العواطف والفروسية ، لقد كانت قضية مصير شعب تعرض للهوان والهزيمة والخطر بسبب قيادة عسكرية فاشلة . وكان استمرار هذه القيادة فى مراكزها ، معناه استمرار جميع الأوضاع التى أدت إلى الهزيمة ، واستمرار العدوان .

وبطبيعة الحال فلم يترك المشير هذا الموقف من جانب عبد الناصر يمضى دون تعليق . فقبل أن تنتهى المقابلة اتهم عبد الناصر بأنه تراجع فيما اتفقا عليه من الاستقالة معا . وقد رد عبد الناصر بدهشة :

ـ أنا رجعت غصب عنى ، بضغط الشعب ! .

عبد الحكيم ساخرا : أيوه صحيح . . أنا نسيت ضغط الشعب ! .

عبد الناصر متسائلا : انت بتتكلم جد أو بتتهكم ؟

عبد الحكيم : وإيه الفرق ؟ . المهم انك رجعت ! .

ثم قال المشير لعبد الناصر : أنا مازلت باشوف ان مصلحة البلد ، ومصلحتك انت كمان ! ، انك تسيب الحكم . ولو كنت بافكر فى مصلحة خاصة ، كنت لا طلبت منك تسيبه ، ولا أنا كمان سبته ! .

ويقول المشير إن عبد الناصر « يظهر خاف انى أرجع فى رأيى ،

وأروح القيادة ! . لأنـه راح متـلاعب بعـواطفى ، وقال : جرى ايه يا حكيم ؟ . انت طول عمرك قلبك أبيض وطيب . إيه اللى خلاك تتصـور أن العلاقة بيننا تتغير فى أى يوم ؟ . ثم احتضننى وقبلنى ، فتأثرت تأثرا كبيرا ، وبادلته عواطفه ـ ولو أنى عارفه ! ـ بأحر منها ، وانصرفت » ! .

هذه هى المقابلة المثيرة التى خلعت المشير عامر عن عرشه ، وكان من الممكن أن تثبته لولا خطأ حساباته ! . وكان من الطبيعى أن تكون لها نتائج فادحة فى حركة الضباط . فلم يكد يصل إلى مسامعهم من الفـريق محمـد فوزى عدول المشـير عن العدول ! ، حتى أدركوا أن السبب لايرجـع إلى المشـير ، وإنما يرجع إلى عبد الناصر ! . ولذلك أطلقـوا العنـان لثـورتهم ، على النحـو الذى ينقله لنا الفريق مرتجى بقوله : « حدث هرج ومرج وتوتر ، وخروج عن اللياقة العسكرية ! ، وترديد عبارات قاسية وسباب لرئيس أركان الحرب (محمد فوزى) ، ومحـاولات تكتـل » . وأخـيرا تم الاتفـاق على كتـابة عريضة لرئيس الجمهورية تطالب « بضرورة عودة المشير » ! . ثم تولى شمس بدران الاتصال بعبد الناصر ليطلب منه تحديد موعد لمقابلة وفد من الضباط لهذا الغـرض ، على أساس أن « الجيش كله مستاء من تنحى المشير وتعيين الفريق محمد فوزى بدلا منه » ! .

ويعلق الفريق مرتجى على هذا الموقف قائلا انه لو كان المشير عامر يريد فى تلك الظروف أن يقلب نظام الحكم ، أو يعود للسلطة بالقوة ، لما وقف أمامه حائل ! . فجميع الضباط كانوا على أتم استعداد لتنفيذ أى رغبة له ، مهما كان مداها ، سواء كان عن اقتناع أو عن يأس . كما يذكـر أن السبب الـذى منع المشير عامر من الرجوع إلى السلطة بالقوة ، هو أن المشير « الذى يقدس الصداقة ، لم يفكر حينذاك فى أن

يخون صديقه عبد الناصر ، أو يقوم بأى عمل ضده ، رغم ماقيل وأشيع عن اتفاق التنحى ثم التخلى عنه ، والذى شبهه البعض بما جرى بين أبى موسى الأشعرى وعمرو بن العاص أثناء التحكيم بين على ومعاوية » !

على أن الحقيقة أن المشير عامر ، مع إيماننا بمزاياه الشخصية ، التى يعترف بها أعداؤه وأصدقاؤه على السواء ، وبصفات الفروسية التى يتحلى بها فى غابة المتفعين ـ كان يدرك جيدا أن عبد الناصر لم يعدل عن تنحيه بقرار شخصى ، وإنما بقرار أصدرته الجماهير ، ليس فقط فى مصر بل وفى العالم العربى أيضا . وأن الجيش ، بعد قبول عبد الناصر تنحيه ، كانت قد تدهورت سمعته ، وحمل مسئولية الهزيمة التى منى بها ، وانعزلت قياداته عن قواعدها بعد أن أنهك الجنود إنهاكا شديدا نتيجة للأخطاء التى ارتكبت فى الحرب . وقد حمل الشعب الضباط بالذات مسئولية الهزيمة ، بدليل سيل النكات التى أعقبت الحرب ، وكانت جميعها تنصب على الضباط بالدرجة الأولى . ومن ثم فقد كان يدرك مخاطر الاصطدام بعبد الناصر فى ظروف ارتفعت فيها شعبيته إلى القمة ، وانخفضت فيها سمعة قيادات الجيش إلى الحضيض .

ومن المحقق ـ مع ذلك ـ أن ضباط وقادة الجيش كانوا أنفسهم ضحية من ضحايا قيادة المشير عامر الفاشلة وأخطائه القاتلة . ولذلك فإن ظاهرة التفافهم حول المشير فى ذلك الحين تعد ظاهرة مرضية وليست صحية . وقد اعتذر الفريق مرتجى عن هذه الظاهرة بقوله متسائلا : « هل كنا تحت جذب مغناطيس أبعد عنا الحقيقة المؤلمة ، وما انتاب البلاد على يد مراكز القوى ، التى جالت وصالت ، وأخفت وأعلنت ، طوال خمس عشرة سنة ، وانتهت هذه النهاية الفاشلة ؟ . يظهر أن الضغط النفسى والتوتر العصبى أثر على حسن تفكيرنا ،

وجعلنا نستسلم فى قبول أى وضع يجعل السفينة تسير ، بصرف النظر عن نوعية من سيقودها » ! .

٥

تحركات المشير عامر فى أسطال

كان واضحا أن حركة الجيش على هذا النحو ، تحذو حذو الحركة العرابية فى صدامها مع الخديو توفيق . فعندما أفلح هذا فى اسقاط حكومة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ ، وكان عرابى فيها وزيرا للحربية والبحرية ـ بعث الضباط العرابيون إلى الخديو توفيق فى اليوم التالى ، يبلغونه أنهم لايرضون البتة بغير عرابى ناظرا للجهادية ، وأنه إذا لم يرجع إلى منصبه فى خلال اثنتى عشرة ساعة ، فإنهم سيكونون غير مسئولين عما يحدث مما لايستحب وقوعه » ! .

لذلك حين عرف عبد الناصر ـ الذى كان قارئا جيدا للتاريخ ـ بهذه العريضة ، ووفد الضباط الذى يريد مقابلته لتقديمها ، رفض الاجتماع بهذا الوفد ، وقال لشمس بدران ، الذى اتصل به لهذا الغرض ، انه « لن يكون مثل الخديو توفيق ، ولن يقابل أحدا ! » .

على أن الأمور كانت فى تلك الأثناء تتطور إلى الأسوأ . فلم يكد يذاع قرار تعيين الفريق أول محمد فوزى قائدا عاما ، حتى قرر ضباط

مكتب المشير الخروج فيها وصفه أحمد أبو نار مساعد مدير مكتب المشير بأنه « مسيرة عسكرية » ! . وكانت الفكرة أن تتجه الى بيت عبد الناصر فى منشية البكرى ، للانضمام إلى الوحدات الأخرى ، فلما تبين عدم وجود مثل تلك الوحدات ، اتجهت المسيرة إلى مبنى القيادة العامة . وكانت تتكون من سرية بها ست سيارات مدرعة من طراز « وليد » ، وثلاث عربات جيب ، استقلها الضباط إلى مبنى القيادة العامة ، وهم يهتفون : « لاقائد إلا المشير» ! .

وقد كان على عبد الناصر مواجهة الموقف بحزم ، وإلا أسلم البلاد للفوضى . فعندما عرف أن قوة الحرس الجمهورى الموجودة لديه لاتتجاوز ٣٥٠ جنديا ، طلب من العميد محمد الليثى ، رئيس الحرس الجمهورى ، سرعة استدعاء وحدات دبابات كتيبة الحرس الجمهورى من مواقعها الدفاعية على القناة ، إلى القاهرة . وعندما سأله العميد الليثى : « هل تترك مواقعها الدفاعية ؟ » - رد عبد الناصر قائلا : « نعم ! . مادام عاوزين يحاربونا فى الداخل ، فسأريهم كيف تكون الحرب » ! .

ولم يلبث عبد الناصر ، فى نفس اليوم ١١ يونية ، أن سارع الى قبول استقالات قادة أفرع القوات المسلحة ، وهى التى لعب فيها سامى شرف والفريق محمد فوزى دورا كبيرا كما رأينا . فقبل استقالة كل من الفرقاء الأول : سليمان عزت ، ومحمد صدقى محمود ، وأحمد حليم امام ، وهلال عبد الله هلال ، وعبد المحسن مرتجى ، وجمال عفيفى ، والفريق أنور القاضى . كما أحال إلى المعاش كلا من اللواء عبد الرحمن فهمى ، واللواء عبد الحليم عبد العال ، واللواء عثمان نصار ، واللواء حمزة البسيونى (مدير السجن الحربى) واللواء طيار اسماعيل لبيب ، والعقيد جلال هريدى ، واللواء محمد فؤاد علوى . وقام بتعيين الفريق

عبد المنعم رياض رئيسا لهيئة أركان الحرب ، والفريق صلاح الدين محسن مساعدا للقائد العام ، والفريق طيار مدكور أبو العز قائدا للقوات الجوية ، واللواء البحرى فؤاد محمد زكرى قائدا للقوات البحرية .

وقد أذيعت هذه الاستقالات والاحالات إلى المعاش والتعيينات فى إذاعة الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١١ يونية ، لتقطع خط الرجعة على القادة المستبعدين ، وسحب تأثيرهم على الجنود والرتب الأدنى من الضباط . وفى اليوم التالى أمر الفريق محمد فوزى بالتحقيق فى « المسيرة العسكرية » لضباط مكتب المشير ، وسحبت السرية والعربات المدرعة .

ووفقا لكلام المشير ، فقد تألفت فى أعقاب مقابلته لعبد الناصر فى صباح يوم ١١ يونية ، لجنة برياسة زكريا محيى الدين ، وعضوية الفريق محمد فوزى وسعد متولى (كبير الياوران) ، لتطهير الجيش من أصدقائه وأنصاره . وقد أطلق عليها المشير اسم « لجنة تصفية عبد الحكيم » ! .

على هذا النحو ، حاصر عبد الناصر الفتنة فى مهدها ، ونجح فى تصفية تمرد ١١ يونية . وبقى شخص عبد الحكيم عامر ، يمثل خطرا فعليا ، ليس فقط على الاستقرار فى الجيش ، وإنما على الاستقرار فى الحكم أيضا ، وهكذا بدأت المرحلة الثانية من مراحل الصراع بين عبد الناصر والمشير .

فلقد رأينا من العرض السابق ، أن المشير عامر لم يكن له دور فى جميع التحركات التى قام بها أنصاره من قادة وضباط الجيش المصرى .

وإنما تحركت مجموعات الضباط بدوافع ذاتية تماثل دوافع جماهير ٩ يونية ، مع فارق كبير ، هو أن جماهير يونية تحركت بدافع المصلحة القومية العليا ، أما الضباط الموالون للمشير ، فقد تحركوا بمصالح ذاتية تدرك أن إبعاد المشير إبعاد لهم ، وبقاءه بقاء لهم ، وكانت الدوافع بالنسبة لمجموعة شمس بدران بالذات قضية حياة أو موت ، لأن انتهاء حكم المشير ، معناه سقوط العرش الذى حكموا من فوقه عشر سنوات طوال .

وعندما نجح عبد الناصر فى تصفيةهذه الحركة ، بدا أن المعركة قد انتهت لصالحه مؤقتا ، ولكن كان معروفا أن نفوذ المشير داخل الجيش فى ذلك الحين ، أقوى من أى محاولة لتحطيمه . فقد كان المشير ـ كما يعترف منير حافظ ـ يتمتع « بشعبية مذهلة » بين أفراد القوات المسلحة ، لم يكن من السهل القضاء عليها . ورغم الهزيمة فقد بقيت له « صورة البطل الاسطورى الشهم ، والأب الروحى لكل من يرتدى الثياب العسكرية » !

وهكذا بدا واضحا أن التخلص من المشير كلية أمر قد لاتحمد عقباه ، ولايمكن تحديد آثاره . ومن هنا بات على عبد الناصر التفكير فى تسوية صعبة يتمكن بها من انهاء الأوضاع الفاسدة فى الجيش ، وإنهاء ازدواجية الحكم مع اعادة المشير الى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية ! . وهذا هو منشأ فكرة « العودة بدون اختصاصات » ، التى سنتعرض لها بعد قليل .

على أن الأمر كان يتوقف على موقف المشير ، وما إذا كان قد تغير بعد مقابلته لعبد الناصر يوم ١١ يونية ، التى علم فيها أنه لايريده على رأس الجيش . وتشير المصادر الموالية للمشير إلى أنه ظل ملتزما بهذا الموقف ،

وأنه كان قد استسلم للفكرة التى صارح بها عبد الناصر فى صباح ذلك اليوم ، وهى أن « القـدر قد حدد نهايتى والحمـد لله أنـا راضى بحكمه » ! . فيروى عبد الصمد محمد عن المشير قوله : « خرجت من عنـد عبد الناصر وشعورى أننى ودعت خمستاشر سنة فاتوا واحنا فى مسئـولية الحكم ! . ورحت بيت شمس بدران ، وقلت له يتصـل بالقيادة ويقول لهم إنى مش رايح ، ويطلب من الضباط الانصراف . ثم طلبنا مصطفى (عامر) نقول له احنا جايين فى الطريق ، يعمل ترتيب مكان ننزل فيه أنا وشمس والجماعة اللى صمموا يبقوا معايا من جنود الحرس » .

على أن إرادة المشير ـ فيما يبدو ـ كانت آخر شىء يستطيع التأثير فى الموقف . فلم يكن خروجه من السلطة مسألة تنعكس نتائجها عليه وحده ، وإنما كانت تؤثر فى مصالح كثيرين تحلقوا حوله ، واستمدوا منه القوة والنفوذ ، واستفادوا من وجوده فى الحكم . وقد سارع هؤلاء إلى الالتفاف حوله فى تلك الأزمة ، ليدفعوا به بعيدا عما ارتضاه لنفسه من « حكم القدر » ـ حسب تعبيره .

وتشير المصادر إلى أن الذين التفوا حول المشير لم يكونوا جميعهم من العناصر الصالحة . فقد كان منهم على شفيق وعبد المنعم أبو زيد ومعـروف أن على شفيق كان على رأس مجمـوعة من سكرتارية المشير الخاصة ، تجمع المصادر على أنها كانت مجموعة فاسدة ! . وقد أطاح بها عبـد النـاصر بمساعدة شمس بدران ، فقدمت للمحاكمة ، ثم السجن . ولكن المشير أسبغ عليهم رعاية خاصة فى سجنهم ، جعلت السجن بالنسبة لهم « متعة » ـ على حد قول منير حافظ ! . ثم انتهز فرصة حرب يونية ليطلق سراحهم ، بحجة طريفة هى ـ كما ذكر عبد الصمـد محمـد عبـد الصمـد ـ « ليقاتلوا فى معركة شرف ، ولايظلوا

سجناء كأسرى الأعداء » ! . على أن هذه الحجة تسقط إذا عرف أن هذه المجموعة قد أطلق سراحها بعد انتهاء الحرب ! . وهذا ماكشفه شمس بدران أثناء المحاكمة .

فقد ذكر أن المشير « أملانى كشفا بأسماء الناس اللى يخرجوا من السجن ، وكان من ضمنهم ضباط متهمون بالتآمر ، وأنا اللى كنت بحقق معاهم ! ، فاتصلت بحمزة البسيونى ، مدير السجن الحربى ، وقلت له : يخرج الناس دول » .

وقد سئل عما إذا كان عبد المنعم أبو زيد ضمن الكشف ، فقال :

ـ هوه كان فيه قضية مصطفى كامل ، بتاع المدفعية ، وزغلول عبد الرحمن ، وشوية أسماء ، قلت للمشير عليهم ، فقال : أيوه ، كلهم يخرجوا ، قل لحمزة يخرجهم ! .

وقد اعترف حمزة البسيونى بأنه عندما أملى شمس بدران عليه كشف الأسماء للافراج عنهم ، سأله قائلا : « ده فيه منهم ناس متهمين فى جناية ! ، هل أفرج عنهم برضه ؟ » فقال له شمس بدران مؤكدا : « أيوه ! ، نفذ اللى بقول لك عليه » ! . فعاد حمزة البسيونى يسأله : « حتى عبد المنعم أبو زيد ؟ » . فرد عليه شمس بالايجاب ! .

وقد اعترف شمس بدران بصحة هذا الحوار فى المحاكمة . فعندما سئل عن رأيه فى هذا الكلام قال :

ـ أيوه حصل ! . وهو سألنى : حتى عبد المنعم أبو زيد ؟ ، قلت له : أيوه ، ونفذ اللى باقول لك عليه ! .

وقد علق أحد ممثلى الادعاء على هذا الكلام بأن الافراج عن هؤلاء المتهمين قد تم « بغير الطريق القانونى » ! . فرد عليه شمس بدران ساخرا :

ـ المشير والريس سايبين البلد ، وماشيين ، يعنى متنحيين ، يبقى قانون ايه بقى ؟ ، هى دى فيها قانون ؟ » .

وقد اعترف العقيد محمود طنطاوى سكرتير المشير عامر ، بأن أوامر الافراج صدرت بعد اعتزال المشير . فعندما سأله رئيس المحكمة أن يذكر قصة الافراج عن عبد المنعم أبو زيد قال :

« اللى حصل يافندم ، أنه لما خرج السيد المشير ، أبلغ أمرا شفويا ، فى نفس يوم الاعتزال ، لحمزة البسيونى بالافراج عن عبد المنعم أبو زيد ، وزغلول عبد الرحمن ، وبعض الضباط اللى كانوا فى قضايا تآمر أخرى . فأفرج عنهم ، وحضروا البيت فعلا . ومش هو بس ، ده كل اللى كانوا محبوسين معاه » ! .

ومعنى ذلك بوضوح أن الافراج عن هؤلاء المتهمين قد تم بعد انتهاء الحرب ! . وهذا يسقط الحجة التى ذكرها عبد الصمد محمد عبد الصمد ، وهى أن المشير إنما أفرج عنهم « ليقاتلوا فى معركة شرف » ! ، اللهم إذا كان يقصد بمعركة الشرف هذه ، المعركة ضد عبد الناصر ! .

وهذا ما أدركه عبد الناصر على الفور . فيذكرالفريق محمد فوزى أنه بعد ظهر يوم ١١ يونية اتصل به عبد الناصر ، وأخطره بأنه علم أن المشير قد أمر شمس بدران بالافراج عن النقيب شرف عبد المنعم أبو

زيد وبعض ضباط الصف من السجن الحربى قبل اعتزاله ، وأنه علم أنهم خرجوا فعلا . وقال إن هذا الاجراء غير سليم ، وطلب منه « إعادتهم مرة أخرى إلى السجن الحربى ، والاسراع فى محاكمتهم » ! .

ولكن هذا الأمر لم ينفذ ، لأن هؤلاء سارعوا فور الافراج عنهم إلى بلدة المشير فى أسطال . وقد اعترف بذلك شمس بدران ، وقال انه رأى عبد المنعم أبو زيد وعلى شفيق فى البيت ، « فحسبت أن وجودهم حيكون عامل إثارة ، فطلبت من مصطفى عامر طردهم ، وفعلا قام بطردهم » ! . على أن ماأورده عبد الصمد محمد عبد الصمد يفيد أنهم ظلوا إلى جانب المشير فى اسطال ! .

على كل حال فتشير المصادر إلى أن إقامة المشير فى بلدته اسطال لم تكن إقامة سعيدة . فقد كانت مليئة بالتوتر ، بسبب الخشية من اعتقاله من جهة ، والطمع فى رضوخ عبد الناصر للضغوط المنبعثة من داخل الجيش عليه من جهة أخرى ، فيعيده إلى مناصبه مرة أخرى .

فيذكر عبد الصمد محمد أنه بعد ثلاثة أيام فقط من وصول المشير إلى اسطال ، توجه إلى بيت المشير لزيارته ، ففوجىء برؤية عدد كبير من المواطنين من بلدة سمالوط ! . وفهم من حسن عامر ، شقيق المشير ، أن هناك قوة قادمة من القاهرة إلى اسطال ، « ومش بعيد ييجوا يعتقلوا المشير» ! . وطلب اليه الاتصال بصديق له فى « بنى مزار » ، لمراقبة القوة ، وإخطارهم تليفونيا قبل وصولها بوقت مناسب . وقد علق عبد الصمد على هذه القصة قائلا : « كنت على يقين من أن المشير لن يستسلم ، ولن يسلم وهو على قيد الحياة . وكنت أعرف أن القوة الموجودة مع المشير ، عندها بضع مدافع صغيرة ، وبضع بنادق سريعة

الطلقات ، وهى كافية لحدوث مذبحة مخيفة » ! .

على أنه فى نفس الليلة ، كان عبد الناصر يطلب المشير تليفونيا ، ليفاجئه « بتمثيلية أشواق » ! ـ على حد تعبير عبد الصمد ـ ويقول له ـ حسب رواية المشير :

ـ أعمل ايه ! ، اشتقت لك ، قلت : أسأل عليه أنا ، مادام هوه مش عايز يسأل ! .

ثم يطلب منه العودة إلى القاهرة ! .

وقد استقر الرأى بين أنصار المشير على أن هذه المكالمة التليفونية من جانب عبد الناصر ، هى « لعبة مكشوفة ، وفيها امتهان لعقولهم » ! . ولكنهم اختلفوا فى بواعثها : فبعضهم رأى أن الغرض منها دعوة المشير إلى القاهرة لوضعه تحت المراقبة ، والبعض الآخر ذهب إلى العكس ، وهو أن المراقبة فى بلدة المشير أيسر ، « فالمباحث ترصد وتسجل كل زائر له هنا ، والمكالمة التليفونية يسمعها جميع موظفى الترنك من القاهرة إلى سمالوط » ! ـ وبالتالى ، فلا يبقى إلا أسوأ الظنون ، وهو أن عبد الناصر يريد استدراج المشير للاقامة فى بيته فى الجيزة ، ليلفق له اتهاما يصعب إلصاقه به فى قريته ! . « وكان أسوأ ظن هو أصدق فهم » ! . ـ كما يقول عبد الصمد ! .

على أن المشير كان له رأى آخر . فقد تنبأ بأن عبد الناصر فى سبيله لاعادته إلى مناصبه . وقد صدق حدس المشير ، فلم يكد يمضى يومان آخران ، حتى كان عبد الناصر يبعث بصلاح نصر إلى المشير فى بلدته ، ليعرض عليه العودة نائبا لرئيس الجمهورية . ووفقا لما رواه

المشير ، فإنه عرض عليه العودة إلى منصبيه السابقين ، وهما : منصب نائب رئيس الجمهورية ، ومنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، على أن يكون بدون اختصاصات ـ أى تظل أمور الجيش فى يد الفريق أول محمد فوزى ، القائد العام ، ويبقى المشير معهما « كمنظر » ! . ـ حسب قوله ! .

وقد أكد هذه القصة شمس بدران ، فذكر أثناء المحاكمة أن العرض الذى حمله صلاح نصر إلى المشير ، هو أن يرجع كنائب أول لرئيس الجمهورية ، ونائب القائد الأعلى ، بدون سلطات . وقال أن المشير رفض ، إذ اشترط عودة كل الضباط الذين خرجوا بسببه من الجيش ، وأنه قال لصلاح نصر : ماحبش اعمل نائب قائد أعلى بدون اختصاصات . وفيه ناس خرجت ، ولازم يرجعوا ، والا أبقى زى الطرطور » ! .

وقد ذكر صلاح نصر أن الخلاف الرئيسى كان على قيادة الجيش . فقد اشترط المشيرالعودة للاشتراك فى الحكم بأن يتولى قيادة الجيش ، وأن يعاد كل الضباط الذين طردوا .

ويلاحظ أن عدد الضباط الذين خرجوا وقت العرض الذى حمله صلاح نصر إلى المشير ، لم يكن كبيرا . إذ لم تكن حركة تنحية الضباط قد اتسعت فى ذلك الوقت المبكر ، وكان معظمهم من قادة الفروع الذين سبق ذكرهم . وهذا ماأبرزه رئيس المحكمة ، فقد سأل شمس بدران :

ـ مين الضباط اللى المشير كان يطالب بعودتهم كشرط لعودته ؟ .

شمس بدران : مقدرش أحدد بالضبط .

رئيس المحكمة : فى الوقت ده ماكانش طلع معاش إلا بعض القادة من اللواءات ! .

وواضح أن السبب الذى دعا عبد الناصر إلى تقديم هذا العرض ، هو ماذكرناه من أن شعبية المشير كانت من القوة بحيث لايمكن محاصرتها ، خصوصا وقد كان الفريق محمد فوزى ـ فى المقابل ـ يحظى بكراهية شديدة ، بسبب عسكريته الصارمة وقسوته البالغة ، حتى ليذكر شمس بدران أن الضباط عندما علموا بتعيينه قائدا عاما ، هاجموه ، و « كتبوا فيه محضر تحقيق اتعمل ضده فى البوليس » ! .

والسؤال الآن : لماذا رفض المشير هذا العرض السخى من عبد الناصر ، رغم الظروف السيئة التى كان يمر بها فى اسطال ؟ .

لقد فسر بنفسه هذا الرفض لأصدقائه عقب انصراف صلاح نصر ، فقال :

ـ لقد قلت لصلاح نصر : قل لجمال أنا لاأعرف المناورات ولا التماحيك ! . وحينما استقلت ، لم أكن أناور ليبقينى . وقد كان فى وسعى أن أبقى بدون استئذانه ، وعلى غير إرادتى ! . فلماذا ألقى الرغيف ، وأعود لأستجدى منه لقيمات ، أو أقبلها كإحسان ، شاكرا له كرمه ؟ .

واستطرد المشير فى تفسير سبب رفضه قائلا أن مسألة الاختصاصات كانت هى سبب استقالته فى سنة ١٩٦٢ . فقد كان سلبه إياها معناه إبعاده عن الجيش تماما . ولو كان عبد الناصر قادرا على قبول استقالته

لقبلهـا ، ولكنـه لم يقبل ، فبقى ! . فإذا قبل الآن تجريده من هذه الاختصاصات ، فسيعود بلا قوة ، مما قد يعرضه للهوان على يد عبد الناصر : « لورجعت من غير قوة ، ومن غير كرامة ، حيحاول يخلص كل ده ! . ولو قلت له رأى ، يرفضه حتى ولو كان عاجبه ! . وأكثر من كده ان محمد فوزى (يستطيع أن) يصدر قرارا بإحالة مدير مكتبى للمعاش ، ويصدق عليه جمال ، وأنا أقراه فى الجرائد » ! .

أما السبب الثالث ، الذى نقله عنه عبد الصمد محمد ، فهو أن قبـولـه العوده بدون اختصاصات ، معناه أنه سوف يتحمل مسئولية سياسة لايستطيع المشاركة فى تغييرها . أو على حد قوله : ايه الفائدة انى أرجع وأتحمل المسئولية عن سياسة لاأومن بها ، ومن غير ما تكون لى قدرة على تغييرها ، أو إقناع عبد الناصر بتغييرها » ؟ .

وقد أغفل عبد اصمد محمد ذكر الشرط الذى أورده صلاح نصر وشمس بدران ، وهو عودة كل الضباط الذين طردوا من الجيش . مع أنـه شرط أسـاسى ، يتفق مع ماعـرف عن المشير من شهامة وحماية لأصـدقـائه ومن يلوذون به ، وقد عبر عن هذا لصلاح نصر قائلا : « موش ممكن أرجع وناس طلعت » ! .

على كل حال ، فمن الغريب أن رأى أصدقاء المشير كان فى صف قبوله العرض . فقد نصحوه بأن « ينحنى للعاصفة حتى تهدأ ، ثم يكون له التصرف الذى يراه » ! . ويبدو أنهم كانوا فى حالة يأس ، لأن عبد الصمد محمد يذكر أن العرض الذى أتى به صلاح نصر ، بدا كأنه « هبط عليهم من السماء » . وقد حاجوا المشير بأن « كل الذين خرجوا من الحكم ، اختفت اسماؤهم ، وانطفأت أضواؤهم ، ولم يعد يذكرهم أحد ، وانطووا فى ظلام النسيان ! . وقد ساعد هو ، أو رضى لهم هذا

المصير ! . فلماذا يتوقع أن يكون مصيره أفضل ، أو يحل لنفسه ماحرمه على غيره ؟ » .

وقد علق عبد الصمد محمد على ذلك قائلا : « وشعرت ، وقد أكون مخطئا ، أن كل واحد يبكى على ليلاه التى ستهجره ! . فرئيس الشركة يتطلع ليكون رئيس مؤسسة ، وهذا يتطلع إلى الوزارة . ورئيس المدينة يتوقع أن يكون محافظا ، وعضو مجلس الأمة يبقى عضوا إلى الأبد ، إذا لم يتطلع إلى أكثر . ومن فى الاتحاد الاشتراكى يرجو أن يعيش فى النفخة الكذابة والمظاهر الهايفة . . » .

وهذه هى مغانم الحكم التى كانت رائد الجميع ! .

٦

عبد الناصر يصفى جيش المشير

كان إصرار المشير على استعادة اختصاصاته كاملة ، هو الموقف الذى ظل متمسكا به حتى النهاية ـ نهاية حياته المأساوية ! . وكان وراءه رغبة طاغية فى العودة إلى مركزه على رأس الجيش ، يصفها المقدم جلال هريدى ، الذى كان ملازما للمشير فى بيته منذ اعتزاله حتى القبض عليه ، بقوله : « أنا كنت شايف المشير بيبكى ، لأنه مارجعش » ! .

وقد كان تحليل المشير ، ومعه شمس بدران ، للأزمة مع عبد الناصر ، أنها لا تعدو أن تكون صورة لأزمة ١٩٦٢ ، حين قدم المشير استقالته فى أول ديسمبر ١٩٦٢ احتجاجا على سلبه بعض اختصاصاته بقانون عرض يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ . وكما أن عبد الناصر قد رضخ فى النهاية فى الأزمة السابقة ، فكذلك سوف يرضخ فى الأزمة الحالية ! .

ويتضح هذا التحليل من التعليق الذى أوردناه للمشير عامر على العرض الذى حمله اليه صلاح نصر . فقد أثار قضية الاختصاصات فى أزمة ١٩٦٢ ، وقال أن عبد الناصر « لو كان قادرا أن يقبل

الاستقالة ، كان قد قبلها ، ولو كان قادر يعزلنى كان عزلنى » ! .

وسوف نرى أن الاشارة إلى أزمة ١٩٦٢ ظلت تتردد على ألسنة شمس بدران وأنصار المشير على طول الصراع الذى دار بين الجانبين ، والذى انتهى بوفاة المشير . ففى محاكمة شمس بدران أمام محكمة الثورة ، حين طلب منه رئيس المحكمة ، حسين الشافعى ، أن يدلى بأقواله عن « المرحلة التى أقام فيها فى بيت المشير » ـ أجاب بقوله :

ـ والله أنا شايف أن العملية بدأت قبل كده بمراحل طويلة ! . كان فيه أحداث طويلة تراكمت على بعضها ، وأدت إلى هذا الموقف اللى احنا فيه » ! .

وهنا أراد حسين الشافعى أن يركز شمس بدران على مرحلة وجوده فى بيت المشير ، ولكن شمس بدران أصر على الرجوع إلى أزمة ديسمبر ١٩٦٢ ، قائلا :

ـ مقدرش أقولها ! . لازم نبتدى من الأول ، علشان يبقى الموضوع متدرج ! .

حسين الشافعى : من الأول يعنى سنة كام ؟ .

شمس بدران : من سنة ١٩٦٢ .

وفى أقوال شمس بدران فى التحقيق قال : « أريد أن أقول أن هذه الأزمة بدأت فى سنة ١٩٦٢ ، عندما شكل مجلس للرياسة ، فوافق عليه المجلس ، وكان من شأنه أن يأخذ اختصاصات المشير فى بعض

التعيينات داخل القوات المسلحة . وهذا مادعا المشير إلى تقديم استقالته » .

ومعنى هذا الكلام ، أن شمس بدران كان ينظر إلى الأزمة بين المشير وعبد الناصر ، باعتبارها حلقة فى سلسلة الصراع على السلطة بين الاثنين ، وليست نتيجة لهزيمة يونية ! . ونظرا لاحتدامها ، فقد كان يرى أنها تحتاج فقط إلى مزيد من الصبر ! ، فتنتهى إلى ماانتهت إليه أزمة ١٩٦٢ ، وهو رضوخ عبد الناصر ! . ففى حديثه مع محمد احمد ، سكرتير عبد الناصر ، أثناء الأزمة قال : « إن الأزمة بين الاثنين أعنف من أزمة ١٩٦٢ ، وتحتاج إلى وقت أطول » ! .

وقد كان هذا التقييم للأزمة من جانب شمس بدران (وهو تقييم كان يشاركه فيه المشير مشاركة تامة) تقييما قاتلا . ذلك أنه أغفل فارقا عظيما يقف بين الأزمتين ، ويقف فى الوقت نفسه بين الرجلين ـ وهو الهزيمة المخزية ، التى يتحمل مسئوليتها المشير بالدرجة الأولى ، والتى كانت تجعل من استمراره فى مناصبه واختصاصاته ضد طبيعة الأشياء ، وأكثر مما يستطيع عبد الناصر أن يتحمل مسئوليته أمام الشعب وأمام التاريخ .

على أن المشير نظر إلى الصراع من الزاوية التى تروقه . ففى حديثه لكل من عبد الصمد محمد وزميله محمود عبد الله ، قال مستنكرا : « إذا كان عبد الحكيم عامر حينحنى ، مافيش حد فى مصر حيقف قدامه (عبد الناصر) ! أنا ماأسكتش وأدفن تاريخى بإيدى ! . هو أنا اشتركت فى طرد فاروق الأول ، علشان استبدله بمستبد ثانى اسمه عبد الناصر الأول ؟ . وبعدين أروح أقعد فى اسطال ، وألعن نفسى ، والتاريخ يلعننى » ؟ .

وقد كان فى هذا القول من المشير عامر مغالطة شديدة . فقد كان أكثر استبدادا من عبد الناصر ، وأكثر من ذلك أن مجموعته كانت أكثر فسادا وارهابا . فقد أثبتنا فى حلقات هذه الدراسة الصلة بينه وبين حمزة البسيونى ، مدير السجن الحربى ، الذى كان يدين له وحده بالولاء ، ويتلقى أوامره من شمس بدران ـ وقد تمثل ذلك فى الافراج عن عبد المنعم أبو زيد وزغلول عبد الرحمن وزملائهما . وكان حمزة البسيونى ممن لجئوا إلى بيت المشير ، وأسبغ هذا عليه حمايته بعد اعتزاله . وقد قابل حمزة البسيونى ذلك المعروف بإلقاء مسئولية جرائم التعذيب على شمس بدران ـ يد المشير اليمنى . ففى اعترافات حسين مختار أمام محكمة الثورة قال :

« لما لقيت حمزة البسيونى فى بيت المشير ، أول ماشفته تضايقت ، لأنى كنت أعرف انه قائد السجن الحربى . وكلمته عن التعذيب اللى حصل للاخوان المسلمين وغير الاخوان . فقال لى : « والله ياحسن ، أنا ماليش دخل باللى حصل . والوزير شمس كان بيأمر ، وإحنا ننفذ » ! .

ولسنا هنا فى مقام الدفاع عن حمزة البسيونى ، الذى يكفى انتسابه لأى نظام سياسى لتلطيخ سمعته إلى الأبد وانما يكفى إثبات هذه الصلة بين المشير وحمزة البسيونى حيث يصدر إليه أوامره « الشفوية » عن طريق شمس بدران ، فتنفذ فى الحال كأنها قانون ! .

على كل حال ، فنعتقد أن تقييم المشير الخاطىء لأزمة ١٩٦٧ فى ضوء أزمة ١٩٦٢ ، هو الذى أودى بحياته . فقد قامت عليه كل حساباته وتحركاته ، وسار على هديه هو وأصحابه ، فتركزت جهوده

وجهودهم على هدف واحد هو « فرض وجوده » ـ حسب تعبيره ـ على عبد الناصر ، بقوة الجيش .

على أنه كان واضحا أن الاستعانة بقوة الجيش فى ذلك الحين لم تكن تتسنى إلا عن أحد طريقين :

الأول ، أن يتحرك الجيش ليفرض المشير .

أو يتحرك المشير ليفرض نفسه على الجيش ! .

وبالنسبة للخيار الأول ، فقد أفلت المشير الفرصة لاستخدامه فى صباح يوم ١١ يونية ، حين احتشد القادة والضباط فى مبنى القيادة العامة ، ينتظرون إشارة منه للتحرك . ولكنه بدلا من ذلك ، آثر أن يلعب دور الفارس ، أو « الكاوبوى » ـ حسب تعبيره ـ فرمى بمسدسه أمام خصمه ، على أمل أن يعامله بالمثل ، ولكن عبد الناصر سارع إلى الاجهاز عليه ! .

وبعد فشل المشير فى دور الفارس ، لم يبق أمامه سوى دور المتآمر ! . وهو الدور الذى سوف يحكم المرحلة التالية حتى وفاة المشير .

ونقطة البداية فى هذه المرحلة ، هى انتقال المشير وأنصاره من أسطال إلى بيته بالجيزة . وتختلف المصادر فى تفسير هذه العودة . فيذكر عبد الصمد محمد أنها تمت بناء على زيارة قام بها محمد حسنين هيكل للمشير فى أسطال ، موفدا من قبل عبد الناصر ، وذلك فى أعقاب زيارة صلاح نصر بيومين أو ثلاثة . وقد نجح هيكل فى إقناع المشير بالعودة إلى القاهرة . ويقول أنه علم بذلك من حسن عامر حين توجه لزيارة

المشير كالعادة فى المساء ، فأبلغه بأن المشير وباقى الأصدقاء سافروا إلى القاهرة . وكانت دهشته كدهشتى ، فانه لم يعرف إلا أن هيكل جاء لزيارة عبد الحكيم ، واستنتج أن يكون أقنعه بالعودة ! . ومعنى ذلك أن عودة المشير كانت استجابة لرغبة عبد الناصر ! .

على أن شمس بدران يورد سببا آخر . فقد ذكر أن أناسا عديدين حضروا إلى المشير فى أسطال ، ورووا له أن هناك إشاعات ضده فى الاتحاد الاشتراكى : أنه سرق فلوسا ، وانتحر ، أو هرب إلى الخارج . وطلبوا منه العودة علشان الناس تعرف ! .

ومعنى هذه الرواية أن العودة كانت بإرادة المشير وأنصاره ، ولم تكن استجابة لرغبة عبد الناصر . وهذا هو الذى نرجحه ، خصوصا وأن رواية عبد الصمد محمد لاتؤكده ، بل تبنيه على استنتاج . وواضح أن هذه العودة هى نتيجة منطقية لرفض المشير التسوية التى عرضها عبد الناصر ، وتمسكه باستعادة اختصاصاته كاملة ، مع عودة القادة الذين أحيلوا على الاستيداع . فلم يكن فى وسع المشير البقاء فى اسطال ، وإلا كان ذلك معناه قبوله نفيا اختياريا فى تلك البلدة النائية ، واستسلامه الكامل للوضع الذى فرضه عبد الناصر ، وهو مالم يكن أنصاره على استعداد للقبول به . ومن هنا الوفود التى قدمت إلى اسطال لحمله على العودة .

وعلى كل حال ، فإن عودة المشير إلى منزله بالجيزة ، تمثل - كما ذكرنا - بداية مرحلة نشطة فى الصراع بينه وبين عبد الناصر . وهى مرحلة اتخذت وجهين :

الوجه الأول ، تصفية عبد الناصر لأنصار المشير فى الجيش .

والوجه الثانى ، محاولة المشير وأصحابه الاستعانة بالجيش فى فرض وجوده على عبد الناصر .

وبالنسبة للوجه الأول ، فقد رأينا كيف بدأت هذه العملية على نطاق ضيق ، حين أصدر عبد الناصر صباح يوم ١١ يونية قراره بتعيين الفريق أول محمد فوزى قائد عاما ، ثم أصدر قراره بعد ظهر ذلك اليوم بقبول استقالات قادة الأسلحة وتعيين آخرين . وفى نفس اليوم أيضا ـ وكما يقول المشير عامر ـ ألف عبد الناصر لجنة لتطهير الجيش من أنصار عبد الحكيم عامر ، أطلق عليها المشير اسم « لجنة تصفية عبد الحكيم » وسخر من جدوى هذه العملية قائلا : « يبقى لازم يسرحوا الجيش كله » ! .

وقد روى الفريق محمد فوزى فى مذكراته أن الرئيس عبد الناصر استدعاه إلى منزله فى السابعة من مساء يوم ١١ يونية ، بعد أن طلب منه احضار آخر كشف معدل عن ضباط القوات المسلحة . ولم يكد فوزى يصل هناك حتى بدأ عبد الناصر فى دراسة أسماء أصحاب الرتب العظمى فى القوات المسلحة : ألوية ، عمداء ـ وأخذ يسأل فوزى عن سمعة وكفاءة وقدرة كل منهم . ثم أخذ يركز فى تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة .

ويقول الفريق فوزى انه هنا « تأكدت للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذى كان موجودا بينه وبين المشير ، وكيف نجح المشير فى إبعاد عبد الناصر كلية عن القوات المسلحة ، حتى أسماء القادة الكبار ، ومنهم دفعته ! . كما لمست فى نفس الوقت عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير ! عندما يأتى ذكر اسم أحد من الضباط الذين كانوا يتعاونون تعاونا شخصيا مع المشير ، معطين ولائهم المطلق له فقط .

وركز فى أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران . وفى نفس اللقاء لمح لى الرئيس بأنه سوف يلغى بعض القرارات التى كان يشعر أن المشير اغتصب بها صلاحيات ليست له . ولما قلت له ضاحكا : إنها قرارات كثيرة جدا ، رد بقوله : سوف أكتفى الآن بقرارين فقط . وعلى هذا قرر الرئيس الغاء قرار منح السلطة المالية « ميزانية نثرية » الخاصة بالشئون العامة ، وكان حجمها سنويا منذ عام ١٩٦٢ ، وحتى عام ١٩٦٧من ٥ر١إلى ٢ مليون جنيه سنويا . ولم تكن هذه الميزانية تحت رقابة الدولة ، بل كانت تصرف بامضاء أى ورقة من المشير أو شمس بدران ، أو حتى على شفيق ! . أما الشىء الثانى ، فكان تعديل قرار منح المشير سلطات قانونية فى تطبيق القانون رقم ٦٦/٢٥ ، الخاص بالأحكام العسكرية ـ وهى أحكام مسحوبة من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة شخصيا » .

كانت هذه هى بداية عملية تصفية جيش المشير ، وقد بدأها عبد الناصر بنفسه ـ كما رأينا . وسرعان ما اتسع نطاق هذه العملية اتساعا كبيرا ، تحت اشراف سامى شرف ، الذى كان له — حسب تعبير منير حافظ ـ « شرف دور التنسيق فى هذه العمليات » ! . وكانت هذه العمليات تتم أساسا بين الفريق أول محمد فوزى ، القائد العام ، واللواء محمد صادق ، مدير المخابرات الحربية ، وآخرين . إلى جانب عناصر أخرى كانت تمد عبد الناصر بالمعلومات ! .

وهكذا أخذت النشرات العسكرية تصدر تباعا ، وكل منها يحمل أسماء عشرات الضباط . وتشير محاضر جلسات محاكمة شمس بدران فى قضية مؤامرة قلب نظام الحكم ، إلى أن هذه النشرات قد بدأت فى الظهور فى يوم ١٤ يونية . ففى محاكمة اللواء أحمد علوى قال إن « الناس خرجت معاشات فى ١٤ يونيو» ! . وكانت هذه النشرات

تستهدف أصلا التكوينات الموالية للمشير فى الجيش والتى تدين بالولاء لشمس بدران . كما استهدفت الضباط الذين يزورون المشير فى بيته بالجيزة . وكان الغرض من صدور هذه النشرات على هذا النحو ، هو تطويق المشير وفرض العزلة عليه فى البيت وفى الجيش معا ! .

وقد توجت هذه التصفيات يوم ٢٣ يولية عندما أحيل على الاستيداع أفراد دفعة شمس بدران بأجمعهم ، وهى دفعة ١٩٤٨ التى كانت القصص الكثيرة تروى عنها ، والتى ظلت تتربع على عرش الصدارة فى الجيش طوال السنوات العشر السابقة . وكان عدد أفرادها ١٠٠ ضابط ، حسب شهادة كل من العقيد محمود طنطاوى والنقيب محمد فتح الله ، الملحقين بمكتب المشير . وقد تمت احالتهم إلى المعاش دون التحقق من مواقفهم ـ كما يعترف منير حافظ .

ومنذ يوم ١٧ يولية كان قد بدأ تصاعد جديد فى المواجهة بين عبد الناصر والمشير ، يتمثل فى حملة الاعتقالات التى وقعت على أنصار المشير . ففى ذلك اليوم تم القبض على اللواء عبد الرحمن فهمى ، وهو من أقطاب حركة ١١ يونية فى مبنى القيادة العامة ومن أنصار المشير . كما قبض على العميد طيار أيوب الوثيق الصلة بالمشير . وكلاهما كانا يترددان على بيت المشير . وقد أفلت حمزة البسيونى من الاعتقال فى الوقت المناسب ، ولجأ إلى بيت المشير ، فشمله برعايته وحمايته ! .

ولم يلبث أن اتسع نطاق الاعتقالات ليشمل دفعة شمس بدران برمتها . وفيما يبدو أن الأمر باعتقالهم صدر فى نفس الوقت مع أمر إحالتهم إلى الاستيداع . فلا نجد فى محاضر المحاكمات فارقا زمنيا . ففى محاكمة عباس رضوان ، سأله رئيس المحكمة :

ـ هل كان شمس ثائرا للقبض على ضباط دفعته ، أم تضايق لما جرى لهم ؟ .

عباس رضوان (بعد صمت) : كان فى حالة تأثر شديد .

حسين الشافعى : هل كان التأثر لما تسبب لهم من أوضاع ، أم للكلام اللى وضحته المحكمة بأنه يعتمد عليهم كركيزة لتنفيذ أى عمل يوكل إليهم ؟ :

عباس رضوان : أنا لم أصل لتحديد مضبوط لهذه النقطة .

حسين الشافعى : إن تأثره هذا مهم ، لأنه كان سببا فى تصعيد الموقف .

عباس رضوان : الواقعة بتاعة دفعة ٤٨ كانت فى ٢٣ يوليو . وبعد كده جاءت أوقات فيها اتصالات بين الريس والمشير .

ومن المحقق أن اعتقال دفعة ١٩٤٨ قد هز شمس بدران هزا . فيذكر المقدم جلال هريدى أن شمس بدران « لم يظهر رد فعل عليه ، إلا لما اعتقلت دفعته . شمس بدران ماكانش بيتكلم ، ساعة ماسمع عن خروج دفعته ، تأثر ، وحصل لديه رد فعل » ! .

وقد علق حسين الشافعى على هذا القول قائلا :

ـ ليه يعنى ؟ . أعز عليه من الـ١٠ آلاف شهيد والـ٥ آلاف أسير؟ .

فرد جلال هريدى قائلا : اللى حصل انه تأثر ! .

وكان عبد الناصر يعتبر دفعة شمس بدران بمثابة « تنظيم سرى » داخل الجيش ! . ففى حديثه فى جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧ ، أبلغ الأعضاء بأنه « اعتقل ضباط التنظيم السرى الذى أقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة ، وأغلبهم من دفعته العسكرية خريجى عام ١٩٤٨ » . وقال إنه عندما قابل شمس بدران بعد ذلك قال له : « ياشمس ، منحتك ثقتى بالكامل ، ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من خلف ظهرى . أنا أمرت باعتقال جميع أفراد التنظيم ! . فارتجف ، وارتبك كثيرا » .

كانت تصفية جيش المشير وخلع كل أنصاره ومؤيديه ، ضرورة أوجبتها متطلبات الأمن وحماية النظام ، وإنهاء الأوضاع الفاسدة فى الجيش ، وإصلاحه . ولكنها كانت من العوامل الرئيسية التى أججت المعركة بين المشير وعبد الناصر . فلم تكد تبدأ بوادر الحركة فى ١٧ يوليو ، حتى بادر المشير إلى الاتصال بأقرب أنصاره طالبا إليهم الالتجاء ببيته ، وعلى رأسهم اللواء عثمان نصار ، الذى يذكر أن المشير « كلمنى فى الفجر فى بيتى ، وقال لى : تعال دلوقت ، الضباط بيعتقلوا ، وانت تقعد هنا بدل مايعتقلوك » ! .

وفى الوقت نفسه ، أخذ جميع الضباط الذين يخرجون ، يجيئون إلى المشير ، ويطلبون إعادتهم ! . « وكان المشير » ـ كما يقول المقدم جلال هريدى ـ « شاعرا بحرج بالنسبة لضباطه ، وقال لى : « إذا رجع الضباط ، مافيش مانع أوطى وأبوس رجله (عبد الناصر) ، ومافيش مانع ننتخبه رئيسا مدى الحياة » ! . على أن المشير كان يعرف أن عبد

الناصر لن يعيد هؤلاء الضباط إلى الخدمة العسكرية مهما أبدى من تنازلات ، وأن الوسيلة الوحيدة لاعادة هؤلاء الضباط إلى مواقعهم ، تكمن فى فرض عودته هو على عبد الناصر . ولذلك ينقل عنه جلال هريدى قوله : أنا عارف الريس . . وهذه المرة لن أسمح لأحد باتخاذ أى قرار ، وجميع القرارات أنا اللى حاتخذها » ! .

ولكن عبد الناصر كان مايزال يملك فى جعبته الكثير فى حصار المشير وتجريده من السلطة . وكان أهم ما اتخذ من اجراءات فى ذلك الحين ، إجراءان كبيران :

الاجراء الأول ، رفع صورة المشير من وحدات الجيش .

والثانى ، رفع الحراسة عن بيت المشير .

وبالنسبة للاجراء الأول ، فقد أرسلت إشارة إلى جميع الوحدات فى يوم الجمعة ٢١ يوليو ، برفع صورة المشير . وقد أرسلت هذه الاشارة مفتوحة ، ليعرفها كل فرد ، ولتقطع كل أمل فى عودة المشير إلى الجيش ! . وقد أغضبت هذه الاشارة بتلك الصورة أنصار المشير غضبا شديدا . فيقول الرائد محمد سمير فهمى فى اعترافاته أمام محكمة الثورة ، أن المقدم أحمد عبد الله ، وهو من أركان حرب المشير فى المؤامرة ، « كان زعلان ، لأن الاشارة جت مفتوحة ، وكان عايزها تيجى مقفولة » ! . وأنه كان إلى ذلك الحين « يتصور أن المشير سيتصالح مع الرئيس ، ويعود » .

وقد صاحب هذا الاجراء فى وقت واحد تقريبا ، أى قبيل الاحتفال بيوم ٢٣ يوليو ، رفع الحراسة عن بيت المشير عامر فى الجيزة ، ومحاولة

استبـدال حراسـة جديدة بها ، فكان هذا الاجراء إشعارا بأن سيف الخطر قد وصل إلى عنق المشير عبد الحكيم عامر ! .

٧

ميليشيا الجلاليب فى بيت المشير

وضع قرار رفع الحراسة عن بيت المشير عامر المشير وأصحابه فى موقف مثير . فقد صحبه عرض من جانب الفريق أول محمد فوزى لتعيين حراسة أخرى بديلة ! . ومن هنا فقد بدأ الأمر بمثابة تخيير المشير بين الاعتقال والاعتداء . فإذا قبل المشير عرض الفريق محمد فوزى بإرساله حراسة جديدة ، فإنه يكون قد قبل تحديد إقامته أو وضعه تحت حراسة جنود عبد الناصر . وإذا رفض ، فيكون قد جرد نفسه من الحراسة اللازمه التى تحميه من أى اعتداء محتمل ، قد يكون على يد مظاهرة مدبرة ! . وسوف نرى أن المشير وأصحابه سوف يرفضون الخيارين المطروحين عليهم ، وسوف يختارون البديل الثالث الذى يتناسب مع تطلعهم إلى استعادة السلطة ، وهو الاستعانة بالجيش لاعادة المشير ! .

ومن المحقق أن عبد الناصر لايتحمل مسئولية دفع العلاقات بينه وبين المشير إلى ذلك المنحدر الخطر وتلك الهوة السحيقة . ذلك أن قرار

رفع الحراسة عن بيت المشير ، بكل ماسبقه مباشرة أو صاحبه من اعتقالات وغيرها من إجراءات ، مثل رفع صورة المشير من الوحدات ـ لم يكن إلا رد فعل لتحركات المشير وأصحابه بعد عودتهم من اسطال ! . وقد انطلقت هذه التحركات من نفس التحليل الخاطىء الذى يرى فى أزمة ١٩٦٧ صورة مكبرة من أزمة ١٩٦٢ ، واستخدمت نفس الأدوات ! .

وقد كان من تلك الأدوات السابقة ، التى استخدمها المشير للضغط على عبد الناصر ليعيد إليه اختصاصاته كاملة ـ رفع شعار الديمقراطية ! . وشعار الديمقراطية أنشودة قديمة ينساها الحكام فى النظم الدكتاتورية وهم فى السلطة ، ثم يتذكرونها فجأة عندما يتدحرجون من فوق مقاعد الحكم ، فترتفع بها عقائرهم فى حماس مصطنع لخداع الجماهير ، وحتى ينقلوا قضاياهم من صعيد المصالح الشخصية إلى صعيد المصالح العامة . ولكن الجماهير تسمع وترى ، ثم تبتسم فى سخرية ، وتعرض عنهم فى أسف .

وقد تذكر المشير عامر قضية الديمقراطية فى سنة ١٩٦٢ ، فلم يقدم استقالته لعبد الناصر مطلقة ، وإنما قدمها مسببة ، وبناها على الصالح العام ، فتحدث عن وجوب العمل لتحقيق الديمقراطية ، وتحقيق حرية الصحافة ، وإعطاء محرريها ضمانات كافية للتعبير عن آرائهم بصراحة ! . ثم طبع تلك الاستقالة بالآلة الكاتبة ، ووزعها على الضباط . وبهذه الطريقة حمل عبد الناصر على الاذعان لشروطه ، واستعاد اختصاصاته كاملة .

وعندما عاد المشير عامر من بلدته اسطال إلى بيته بالجيزة ، تذكر قضية الديمقراطية مرة أخرى ، وكان قد نسيها منذ استعاد اختصاصاته

كاملة فى ديسمبر١٩٦٢ ! . ورأى الاستفادة بهذه السابقة . ولكنه لم يشأ أن يجهد ذهنه فى صياغة مطالب ديمقراطية جديدة ، لأن الوضع السياسى فى مصر ، فيما يتصل بقضايا الحرية والديمقراطية لم يكن قد تقدم أنملة واحدة ولم يتغير عما كان عليه فى عام ١٩٦٢ ! . ومن هنا فقد رأى أن استقالته التى كان قد قدمها فى سنة ١٩٦٢ ، تصلح لكل زمان ومكان ، وأنه يمكن الاكتفاء بها فى إثارة معركة سياسية نشطة ضد عبد الناصر ، مع توسيع نطاق توزيعها بما يناسب حجم الأزمة الجديدة ! .

ويلقى عبد السلام فهمى ، زوج أخت على شفيق ، وسكرتير المشير العسكرى ، بعض الأضواء على نشأة الفكرة عند المشير ، فيقول إن المشير استدعاه بعد الاعتزال ، وطلب منه تصوير الاستقالة التى كان قد قدمها فى سنة ١٩٦٢ ، قائلا : عايزك تكتبها على الآلة الكاتبة ، وتطبع منها حوالى مائة نسخة . وفعلا طبعتها ، وسلمتها له فى الجيزة . وبعدين قال لى : « احنا عايزين ٢٠٠٠ نسخة ! . وطلب منى أعطى ضباط المكتب نسخا منها . » والمشير قال : شوف لى عناوين الضباط . فقلت له : مش عندى . قال : شوفها من دليل التليفون . فقلت للرائد حسن محفوظ : هات دفاتر التليفون ، وانقل منها . وكانت الكشوف اللى يخلصها ، يديها لى ، وأنا أديها للمشير على طول . وجه فى ذهنى أنه حيبعث للضباط نسخ ، خصوصا بعد حكاية ال ٢٠٠٠ نسخة ! .

وتكشف محاضر المحاكمة أن عملية طبع الاستقالة وتوزيعها ، كانت فى وقت مبكر ـ أى قبل الاعتقالات ، التى بدأت ـ كما ذكرنا ـ منذ ١٧ يوليو . ففى محاكمة شمس بدران سأله حسين الشافعى ، رئيس المحكمة :

ـ هل استقالة المشير عرضت على الوحدات فى ٢١ /٧ ؟ .

فرد شمس بدران : جايز٢١ ، وجايز٢٨ ! . ولكن حسين الشافعى عارضه قائلا : لا ، يوم ٢١ يوليو ! .

وواضح هنا أنه لكى تصل الاستقالة إلى الوحدات ، لابد أن تكون قد طبعت قبل يوم ٢١ بفترة كافية .

وقد رأى عبد الصمد محمد عبد الصمد « فى منتصف شهر يوليو » ـ حسب قوله ـ « أكداسا » من هذه الاستقالة فى بيت المشير فى الجيزة . إذ يذكر أنه حين ذهب لزيارة المشير ، « رأى أكداسا من أوراق مطبوعة فوق مائدة فى صالة بيت المشير . وقال لى أحد أفراد الأسرة : مش تاخد شوية ؟ . فأخذت واحدة ، فإذا بها خطاب استقالة المشير المسببة فى ديسمبر ١٩٦٢ . قرأتها سريعا ، إذ كنت أعرفها وقت تقديمها » .

ويفهم من كلام شمس بدران أثناء المحاكمة أن الاستقالة وزعت على أعضاء مجلس الأمة . وهذا يصور مدى اتساع نطاق التوزيع ، إذ أرسلت للضباط بالبريد ، ووزعت على الوحدات ، ثم وزعت على أعضاء مجلس الأمة ! .

وقد برر شمس بدران توزيع الاستقالة على أعضاء مجلس الأمة بأنهم كانوا يتساءلون : لماذا يثير المشير هذا الكلام عن الديمقراطية الآن ، « وماقالوش ليه من زمان ؟ » . « فأراد أن يريهم أنه سنة ١٩٦٢ قال هذا الكلام » ! . على أنه من الواضح أن تعجب أعضاء مجلس الأمة كان ينصب على عدم إثارة المشير قضية الديمقراطية وهو يتربع على عرش السلطة ، وليس وهو يقدم استقالته ! .

وقد شرح العقيد محمد حلمى عبد الخالق ، وهو من أنصار المشير ، مطالب الحـركـة ، فذكر أنها الدعوة إلى اجتماع مجلس الأمة ، وقيام معارضة داخل الاتحاد الاشتراكى وداخل مجلس الأمة « علشان نقدر نعبر عن وجهات النظر اللى منقدرش نقولها فى جرايدنا » ! .

وقد سأله حسين الشافعى : هل سمعتم قبل كدة أن المشير ردد هذه المبادىء عن الديمقراطية قبل أن يترك السلطة ؟ .

وقد رد العقيد محمد حلمى قائلا : عمرنا ماسمعنا ! .

وهنـا وقع حسين الشافعى فى خطأ فادح . فقد أخذ يدافع عن دكتاتورية النظام الناصرى قائلا :

- احنا نظام ملتزم بميثاق . الميثاق واضح بالنسبة لتعدد الأحزاب . إذا أنشـأنا أحزاب ، سينشأ حزب يتلقى أوامره من قمة الاستعمار ، وحزب يتلقى توجيهاته من أقصى اليسار» ! .

وكـان حسين الشافعى فى هذا الدفاع محاميا فاشلا . ففى الوقت الذى كان المشير يتاجر بشعار الديمقراطية ، لم يجد الشافعى مايرد به سوى ترديد الادعاءات المهينة جدا للشعب المصرى ، التى كان يرددها النـظام النـاصرى لتـبرير وتكريس دكتاتوريته ، وهى دمغ المعارضة المصرية بالخيانة والعمالة للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ! .

ومن الطريف أن أنصار المشير أنفسهم كانوا يعرفون أنه يخادع بهذا الشعار . ففى مذكرات عبد الصمد محمد يروى أنه عندما رأى استقالة المشـير المـطبـوعـة فى بيت المشير ، « تحدثت إلى أصدقائى من أفراد الأسرة ، بأن طبع هذه الاستقالة ، وتوزيعها على الزائرين ، لامعنى

له ! . لأن المشير رضى بعد هذه الاستقالة بالأخطاء الجسيمة ، بل ورأس لجنة تصفية الاقطاع ! . وانى لاأوافق على هذه الفكرة . وإن كنتم تصرون على توزيعها ، فأرجو اعفائى من الاشتراك فى شىء لست مقتنعا به ، ولا أعرف كيف أدافع عنه » ! .

على كل حال ، فان هذا النشاط السياسى من جانب المشير وأنصاره ، قد نبه عبد الناصر الى احتمال حدوث تحرك مضاد فى عيد الثورة ، فاتخذ تلك الاجراءات الاحتياطية قبيل يوم ٢٣ يوليو ، وهى اعتقالات الضباط ، ورفع صورة المشير من الوحدات ، ثم رفع الحراسة عن بيت المشير ! .

وقد اتخذ رد الفعل لهذه الاجراءات من جانب المشير وأنصاره شكلين :

الأول : القرار الذى اتخذه شمس بدران بمقاومة الاعتقال بالقوة .

والشكل الثانى : الشروع الفعلى فى اعداد خطة لاستخدام الجيش فى فرض المشير على عبد الناصر .

وبالنسبة للشكل الأول ، فقد اتخذ شمس بدران هذا القرار ردا على اعتقال دفعته ، واحتياطا من امتداد الاعتقال اليه وإلى المشير وأنصاره . ففى مجلس عام عقد فى بيت المشير ، وحضره مجموعة لواءات محالة على المعاش ، أثار شمس بدران ـ حسب اعترافه ـ قضية الاعتقالات ، ووصفها بأنها « غير قانونية » . ثم أعلن أنه سوف يقاوم الاعتقال لو وقع عليه .

ولم يلبث أن أخذ فى توزيع الأسلحة على المقيمين فى بيت المشير .

فقد قرر أمين عبد العال وجمال فاووق ، وهما عقيدان بالجيش ومن أنصار المشير ، أن شمس بدران قد سلمهما طبنجتين وقال لهما انه يمكنهما مقاومة اعتقالهما بالقوة . وقد زعم شمس بدران أنه كان يقصد بهذا الكلام نفسه : « أنا قلت : أنا نفسى حأقاوم ، ولم أقل لجمال أو أمين حاجة عن المقاومة » ! . وقد رد عليه رئيس المحكمة بقوله : « همه بعتبروك قدوة ومثل » ! . ولكن شمس أصر على أنه قال هذا الكلام عن المقاومة فى المؤتمر العام الذى عقده المشير ، « والناس كانوا كلهم لواءات » ، وبالتالى لايمكن أن يكونوا محل تأثير ! . وهنا سأله حسين الشافعى :

- يعنى انت متصور أن أى واحد يقاوم السلطات العليا فى هذا الوقت ؟ . النهاردة ، واحنا فى حالة حرب وطوارىء ، تعتقد أن واحد معاش ماسك طبنجة ، له أن يقاوم السلطات ؟ .

شمس بدران : احنا فى حالة حرب ، مش فى حالة طوارىء ! . وأنا لم أخطر بأن فيه قانون طوارىء فى البلد ! .

حسين الشافعى : أعلن قانون الطوارىء فى ٣٠ مايو ١٩٦٧ ، وكان شمس وزيرا ! .

شمس بدران : ماعنديش خبر به . والقانون لم ينشر فى الصحف . ويمكن أنا كنت فى روسيا ! . واللى جه فى ذهنى ان مافيش قانون طوارىء ، وإذا كان فيه ، كنت ما اتكلمتش ! .

حسين الشافعى : هل كنت ملتزما أنت بهذا السند فى اعتقالات المباحث الجنائية العسكرية ؟ .

وكأن حسين الشافعى بذلك يلمح باعتقالات كمشيش ، التى تمت فى ظل القانون السارى ، وتعتبر ـ وفقا لمنطق شمس بدران الجديد ـ غير قانونية وتبيح لمن وقعت عليهم المقاومة بالقوة المسلحة ! .

على كل حال ، فلم يلبث مبدأ مقاومة الاعتقال بالقوة أن وضع موضع التطبيق ، حين أرادت قوة من المخابرات اعتقال المقدم جلال هريدى ـ الذى كان يقيم فى بيت المشير ـ ونصبت له كمينا . فقد سارع إلى إطلاق النار عليها ، وانطلق إلى بيت المشير ، حيث جرى تبادل إطلاق النيران بين الحرس والقوة ، انتهى بعدم تمكن القوة من اعتقال جلال هريدى ! .

وقد روى شمس بدران قصة هذه الحادثة المثيرة بطريقته الخاصة . فذكر أن « جلال كان مرافق واحدة ! ، ويتردد عليها ، والمخابرات مراقبة بيتها وبيته . والست دى أخدت عربية من عربيات المشير ، وطلع جلال يقابلها . وكانوا عاملين كمين هناك لجلال . وقالوا له : تعال ! . فقال : لا ! ، وضرب عليهم ، وجرى على البيت ، وصاح : حرس سلاح ! . وطلع الحرس ، وحصل ضرب نار » ! .

وقال شمس بدران أنه سمع هذه القصة من المخابرات ، وأنه استاء جدا لهذه التصرفات ، « وجبت جلال أمام المشير ، وحاسبناه على هذا . وبكى جلال ، وقال : أمشى ياأفندم ! . قال له : لاياجلال ! . والمشير طيب خاطره ، وقال له : معلهش ! » .

وقد سأل حسين الشافعى شمس بدران عما دفعه إلى الاستياء من جلال هريدى ، مع أنه صاحب فكرة مقاومة الاعتقال بالقوة ؟ . وكان شمس بدران صريحا ، فقد رد بأنه استاء لثلاثة أسباب هى : أن جلال

« هو اللى ابتدأ بالضرب على القوة » ، وأنه « كان مرافق واحدة » ، و « أعطاها عربية ميرى من بيت المشير » ! .

هذا على كل حال ، كان تأثير حملة الاعتقالات التى وقعت على أنصار المشير من الضباط ، والتى شملت دفعة شمس بدران فى نشأة فكرة مقاومة الاعتقال بالقوة ، التى جعلت من بيت المشير فى الجيزة قلعة ممتنعة على السلطة التى تحكم البلاد .

وقد جاء قرار رفع الحراسة عن بيت المشير ليساعد على تحويل هذه القلعة إلى دويلة قائمة بذاتها . فقد رأينا كيف رفض المشير وأنصاره عرض الفريق أول محمد فوزى تعيين حراسة جديدة لبيته ، على أساس أن هذه الحراسة لن تكون حراسة للمشير بل حراسة عليه ! . وبذلك بقى التهديد الثانى ، وهو أن يتعرض المشير لاعتداء من جانب مظاهرة مدبرة أو غيرها . ومن هنا نشأت فكرة تكوين ميليشيا خاصة تحمى المشير ، بدلا من الحراسة المرفوعة ، وتلك هى التى عرفت باسم « حرس الجلاليب » ، الذين جلبهم المشير من بلدته اسطال ! .

وقد روى عبد الصمد محمد عبد الصمد قصة هذه الميليشيا ، فذكر أنه فى ظهر أحد الايام ، فوجىء بعدد من أهل قرية أسطال منتشرين فى حديقة بيت المشير . « وعرفت منهم أنهم سيقيمون إقامة لايعرفون مدتها . وأنهم جاءوا لحراسة قريبهم وزعيمهم الذى يحبونه ويفتدونه بأرواحهم ، كعادة أهل الريف بالنسبة لكل كبير فى قومه . وكانت دهشتى كبيرة ! . فأنا لم أعلم بهذه الفكرة ، ولم أر لها معنى ! . وحاولت أن أفهم من الذى اقترحها ، فلم أعرف غير أن عددهم سيزداد ! . وأن كل واحد منهم تسلم بندقية ، وسيقوم جلال هريدى وبعض ضباط الصاعقة بتدريبهم ، ثم يعودون لزيارة ذويهم ، لتأتى

طائفة أخرى ومتطوعون آخرون ، ويتناوبون الأجازات ! .

وسألت عن السبب فى هذا الاجراء ؟ . فقيل لى ماأقنعنى فى أول الأمر ، وهو أنهم يخشون أن يفاجئهم على صبرى بمظاهرات من منظماته ، يتظاهرون ضد المشير ، وقد يعتدون على بيته ، كأسلوب ضغط وتشويه ، وأنهم رأوا أن يقاوموا القوة بأهلهم وأقاربهم ، ولايقاومونها بقوة من أهلها ! .

« وامتعضت من هذه الفكرة ، واستنكرتها . . وقابلت المشير ، وقلت له : أنى أرى أن الذين استفادوا منك ، هم الذين يضحون للمخاطر من أجلك . ولما كان أقرباؤك أول من استفادوا من اسمك ، ونحن الأصدقاء استفدنا أيضا أدبيا ـ لذا فإنى أقترح إعداد كشف بأسماء الشباب من أبناء العائلة ، وهم يزيدون على خمسين شابا من أبناء الأصدقاء ، ليقوموا بهذه الحراسة ، فهذه صورة أكرم وأليق من حيث المظهر ! . وهم يقيمون بالقاهرة ، وليسوا كهؤلاء الذين تركوا أعمالهم وديارهم . وانى سأحضر ابنى الأكبر الليلة ، ليسلم نفسه لجلال هريدى ، قائد هذا الحرس » .

« وفعلا ذهبت مع ابنى فى المساء ، وقابل المشير ، وشكره ، وانصرف ليعود فى الليلة التالية ومعه ملابسه ، للاشتراك فى الحراسة مع شباب العائلة . ولكن فى اليوم التالى وجدنا إصرارا على بقاء حرس الجلاليب ! ، وإقبالا شديدا على التدريب ! » .

وقد قدر شمس بدران عدد أفراد هذه الميليشيا بخمسين فردا تقريبا ! ، وقال إنهم كانوا يعودون إلى أسطال ويأتى غيرهم . وكانوا يقيمون « فى الجنينة ، ويأكلون فى البيت » ! . وعندما سئل عمن كان

يدربهم ، أجاب بأنه لايعرف ! . على أن حسين مختار ، وكان يقيم فى بيت المشير ، ذكر أنه كلف بتدريب هؤلاء الأفراد ، فعهد إلى نقيب يدعى عبد العليم (نقيب شرف محمد عبد العليم) ، بتعيين « كام ضابط يدربوا الناس على السلاح » ! . وقد اعترف محمد عبد العليم بذلك ، ولكنه ذكر أن المسئول عن تدريب « الصعايدة » كان جلال هريدى وحسين مختار ! .

وقد ذكر الفريق محمد فوزى عن هذه المليشيا أنها كانت تتكون من ٣٠٠ فرد ، وأنهم اندمجوا مع أفراد سريتى الشرطة العسكرية اللتين كانتا تكونان الحرس الخاص للمشير ، وكانتا تتكونان من ٤ ضباط ، و٢٩٠ فردا ، و١٤ عربة مصفحة كاملة التسليح والذخيرة ، وكان المشير قد نقل هاتين السريتين الى منزله بأوامر منه . وقد قامت هذه القوة العسكرية والمدنية بالدفاع عن منزل المشير ، وقامت بوضع شكاير الرمل والمزاغل لاستخدام أسلحتهم فى الدفاع .

ومعنى ذلك أن بيت المشير قد تحول إلى ثكنة عسكرية تجرى فيها التدريبات على الأسلحة ! . وقد جرى ذلك فى الوقت الذى كان المشير يكدس السلاح فى بيته بما يكفى للدفاع عن مدينة ! . فوفقا لكلام شمس بدران ، فإن بيت المشير فى الجيزة « كان فيه رشاشات جرينوف ، ومدافع مضادة للطائرات ! ، ومدافع مضادة للدبابات ، والباقى بنادق عادية وقنابل يدوية » ! .

وعندما سأله حسين الشافعى قائلا :

- إيه الغرض من وجود الأسلحة التى تزيد فى حجمها عن متطلبات الحراسة ؟ . أجاب :

ـ الحراسة كانت سحبت ، والتمسك بالأسلحة علشان يسلح بيها الناس اللى حييجوا من « إسطال » يتولوا الحراسة ! . والمشير كان داخل فى روعه أن ده تمهيد لاعتقاله أو تحديد إقامته .

والسؤال الآن : كيف كان المشير يتوقع أن تكفى مثل هذه الميليشيا ـ حتى ولو كانت تملك كل هذه الأسلحة ـ لمنع اعتقاله ، لو أراد عبد الناصر ؟ .

وقد رد على هذا السؤال عبد الصمد محمد ، فقال إن عبد الحكيم كان يعرف أن بيته (الذى كان يقع فى شارع الطحاوى) فى الجيزة يقع بين كثافة سكانية راقية ، وبجوار السفارات ، وبالقرب من « شيراتون ، و« هيلتون » ، وكوبرى الجلاء ، والتقاء القاهرة بالجيزة . وفى مثل هذا الموقع لم يكن من الممكن أن تقوم معركة بالأسلحة الثقيلة ، ولا بالمتوسطة ، ولكنه كان يعتقد أنه إذا قدمت قوات البوليس لاعتقاله ، وأخذت القوة التى ترابط فى بيته فى مقاومتها ، فسيسمع الجيش بدوى الرصاص ، « وسوف تجرح كرامته أن يعتقل البوليس قائدهم الذى يحبونه . وربما كان فى حسابه أن قوات معينة من الجيش ستهب لنجدته ! . فإذا فكر جمال فى أن تعتقله قوة من الجيش ، حتى من فرقة الحرس الجمهورى ، فان هذه القوة ستنضم اليه إذا قرر المقاومة ! .

ومعنى ذلك أن المشير كان يستهدف بهذه المقاومة فى بيته ، أن تكون نواة لمقاومة أكبر تأتى من جانب الجيش ، الذى كان يثق فى أنه سوف يقف إلى جواره حتما إذا وقع الانفجار المرتقب بينه وبين عبد الناصر .

على أن آمال المشير لم تكن تقف عند حد المقاومة المسلحة ، فقد كان

فى ذلـك الحين يخطط لنقل المعركة من بيته إلى بيت عبد الناصر ! .
وبمعنى آخر كان يخطط لتحويل المعركة من دفاعية إلى هجومية ! .

٨

التخطيط للاستيلاء على القيادة الشرقية

بدأ تحول المشير إلى فكرة استخدام القوة المسلحة منذ أوائل يولية ١٩٦٧ ، وإن دخل فى مرحلة التنفيذ منذ أن تقرر رفع الحراسة عن بيته قبيل عيد الثورة فى ٢٣ يولية . وكان الفارس الأول الذى اعتمد عليه المشير فى ذلك الحين ، هو المقدم أحمد عبد الله ، وكيل قائد سلاح الصاعقة ، وأحد أخلص أنصاره .

وتكشف المحاكمات عمق الروابط التى كانت تربط المقدم أحمد عبد الله بالمشير عامر ، من خلال اهتمام المشير بسلاح الصاعقة وضباطه . وهو مايكشفه أحمد عبد الله بوضوح فى اعترافاته أمام المحكمة . فقد ذكر أنه منذ أن كان ضابطا بالصاعقة فى سنة ١٩٥٦ ، « والمشير حاطط عينه عليا . وكان باستمرار يسأل عنى ، لأنه كان يشعر بأنى أقوم بواجبى . وكنت أشعر بتقدير معين من جانب المشير ، لدرجة أننى سنة ١٩٥٦ كنت فى أبو عجيلة مع جلال هريدى ، وكان موقفنا كويس . والمقدم جلال وصل إلى سيادة المشير ، وقال له : يظهر ان

أحمد استشهد ، فقعد يخبط على المكتب ويقول : مش ممكن الراجل ده يموت . ومنذ سنة ١٩٥٨ وطالع باستمرار ، كنا احنا اللى بنختار للخدمة مع الريس ، ومسئولين عن حراسته . وفى اليمن مثلا ، كنت أنا المسئول عن حراسته . وكان لى أخ فى الاخوان المسلمين ، خد ١٠ سنين ، وقعد ٥ سنين منهم فى السجن . فقدمت التماسا لسيادة المشير ، وطلع » ! .

وعلى هذا النحو كان المقدم أحمد عبد الله يمثل ، بالنسبة للمشير عبد الحكيم عامر ، عنصرا طيعا يمكن عند اللزوم استخدامه . وقد قدم أحمد عبد الله بنفسه هذه الفرصة متطوعا ، حين رأى أن الوفاء يقتضيه زيارة المشير بعد عودته من أسطال . فزاره فى أواخر يونية أو أواخر يولية ، وحضر المقابلة شمس بدران وجلال هريدى . وفى هذا اللقاء ـ كما يقول أحمد عبد الله ـ « شعرت بأن المشير مجروح ! . والكلمة اللى قالها بالضبط : أنا ماخرجتش من منصبى ، وماتخلتش عن القوات المسلحة ، وقد عرض على منصب نائب الرئيس ، وأنا مارضيتش ! . ثم قال : عاوز أرجع لمنصبى الأول » ! .

وهنا أبدى المقدم أحمد عبد الله استعداده للوقوف إلى جوار المشير ، من منطلق الوفاء والشهامة : « كان لازم أشعره بأننا أولاده ورجالته ، ومش حنتخلى عنه » ! . وقد رد المشير ـ حسب قول أحمد عبد الله ـ بأن « العملية حتيجى مع الوقت » ! . ثم نصح أحمد عبد الله بعدم التطوع بالحضور اليه مرة أخرى بهذا الشكل المكشوف « أحسن تطلع على المعاش ! ، لأن البيت مراقب . ولما نعوزك حنتصل بك » ! .

على هذا النحو انتهت المقابلة الأولى بين المقدم أحمد عبد الله ، ويتضح منها أنه لم تطرح فيها فكرة معينة عن كيفية تحقيق رغبة المشير

فى الرجوع إلى منصبه على رأس القوات المسلحة . على أن المقدم جلال هريدى يذكر العكس ، فيقول أنه « بين أول يولية و٦ يولية ، حصلت مقابلة بين شمس والمشير وأحمد عبد الله ، وأثير فيها فكرة الذهاب للقناة ! . وعندما انتهت المقابلة ، طلبنى المشير ، وقاللى : ياجلال ، لما يجب أحمد عبد الله ييجى ، اعمل ترتيب أن ماحدش يعرف ! . وكان هذا فى وجود الوزير شمس . وفى الطريق مع أحمد عبد الله إلى حسين مختار ، سألته : همه جابوا لك سيرة مرواح المشير للقناة ؟ » .

ومعنى هذا الكلام أن فكرة اللجوء الى القوة نشأت فى أوائل يولية . ونلاحظ أنها لم تتخذ شكل خطوات عملية ، وانما مطارحة وجس نبض ، إذ كان المشير يرى ان « العملية حتيجى مع الوقت » ، إذا لم يذعن عبد الناصر ويعيده إلى القوات المسلحة طائعا .

على أنه فى تلك الأثناء ، كان الموقف قد أخذ يتدهور بين المشير عبد الحكيم عامر وعبد الناصر ، بسبب المنشورات التى تحمل استقالة المشير عام ١٩٦٢ . فقد سحب عبد الناصر العرض الخاص بمنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، الذى حمله اليه صلاح نصر . فعندما زار عبد الصمد محمد عبد الصمد المشير ، ومعه زميلاه محمود عبد الله وحسن سعداوى ، لابداء رأيهم فى وجوب عدم عودة المشير إلى الحكم - علموا منه أن عبد الناصر قد « سحب منصب نائب القائد الأعلى » ، وأنه رد عليه قائلا : « انت بتفكر إزاى ؟ . انت ناسى انى رفضت رياسة الجمهورية ؟ . عايزنى دلوقت ارجع نائبك ، وفى أى وقت تطردنى ، بعدما أكون كتبت على نفسى إنى المسئول عن الهزيمة ، ولذا أبعدتنى عن الجيش ، ورضيت أنا بهذا الابعاد ؟ .

وكان المشير يلمح بحكاية رفضه لرياسة الجمهورية ، إلى

أزمة ١٩٦٢ ، إذ أعلن عبد الناصر أنه سوف يعلن تنازله عن رئاسة الجمهورية فى يوليو١٩٦٣ ، ويتفرغ للاتحاد الاشتراكى . وقد فهم المشير عامر أنه المرشح الوحيد لرياسة الجمهورية بعد عبد الناصر، مع أن عبد الناصر حين أعلن هذا العزم ، كان يناور ، لأنه كان يعرف أن الشعب سوف يتمسك به ، فيعود أقوى مايكون فى وجه المشير ! . وهذا مافهمه عبد اللطيف البغدادى بسهولة ، ولم يفهمه المشير .

وفيما يبدو أن المشير كان واهما أيضا فيما يتصل بعرض عبد الناصر عيه منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى جانب منصب نائب رئيس الجمهورية ، بدون اختصاصات . ولعله اعتقد أن نيابته لرئيس الجمهورية - وهو العرض الذى حمله اليه صلاح نصر على الأرجح - يجعله بالتالى نائبا للقائد الأعلى . وقد نقل هذا الاحساس إلى شمس بدران وإلى غيره من أنصاره ومريديه . ولما تبين الحقيقة اعتقد أن عبد الناصر قد سحب منصب نائب القائد الأعلى ! .

وعلى كل حال فنلاحظ أن الروايات التى تتحدث عن عرض عبد الناصر على المشير منصب نائب القائد الأعلى ، محصورة فى إطار دائرة أنصار المشير - أى شمس بدران وعبد الصمد محمد عبد الصمد . أما بقية الروايات والشهادات فتتحدث عن منصب نائب رئيس الجمهورية فقط وبدون اختصاصات ، وعلى رأس هذه الروايات رواية عبد الناصر فى جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧ ، فقد ذكر أنه قابل عبد الحكيم ، « وحاولت إقناعه دون جدوى بأنه ليس منطقيا أن يبقى بعد الهزيمة العسكرية قائدا عاما ، ويكتفى بأن يكون نائبا لرئيس الجمهورية . وقد رفض كلامى رفضا باتا » .

على كل حال ، فان المشير لم يلبث ان انتقل خطوة أخرى فى فكرة الـذهاب إلى القناة والاستيلاء على قيادة الجبهة الشرقية ، التى كان يرأسهـا فى ذلـك الوقت اللواء أحمد اسماعيل . ففى يوم ١٥ يوليو ، أرسل فى استدعاء المقدم أحمد عبد الله ، وحدد مكان المقابلة فى فيللا بالهرم ، لتفادى المراقبة . ولكنه لم يتمكن من الذهاب ، فأناب عنه شمس بدران . وقد دار الحديث بين شمس بدران والمقدم أحمد عبد الله فى هذا اللقاء « عن الحاجات اللى بيفكر فيها المشير » ! . وقد عدد أحمد عبـد الله من بينهـا : « الافـراج عن المعتقلين ، وخاصة العسكريين منهم . وسألنى : أخبار الصاعقة إيه ؟ » .

وفى الاسبـوع التـالى كان عبـد النـاصر يكيل الضربـات للمشير وأنصاره ـ على نحو ماذكرنا ـ فقد اتسع نطاق الاعتقالات ـ على نحو لم يسبق له مثيل ـ لضبـاط الجيش ، حتى شمـل دفعـة شمس بدران بأكملهـا . وفى الوقت نفسه رفعت صورة المشير من الوحدات ، كما رفعت الحراسة عن بيت المشير . وعندئذ دخلت فكرة استخدام القوة مرحلة جديدة على يد المقدم جلال هريدى واللواء عثمان نصار .

وبـالنسبة لجلال هريدى ، فلعل القارىء قد رأى فى الصفحات السابقة شيئا من مغامراته ! . فهو القائد السابق لقوات الصاعقة ، وهو ضابط جسور إلى حد التهور . ويبدو تعلقه الشديد بسلاحه من قوله أثناء المحاكمة : « الصاعقة أنا اللى عاملها ، دى نتيجة عرقى ، هى حياة أو موت بالنسبة لينا ! » . وقد أرسل إلى الأردن قبل بدء حرب يونية بيومين ، ومعه ثمانون ضابطا وأربعمائة جندى ، وعاد إلى القاهرة فى أعقاب النكسة ، ليخوض معركة أخرى إلى جانب المشير . فلم يكد يعلم بتنحيه ، حتى قدم استقالته ، لسببين يذكرهما ، وهما : ماتربطه بالمشير من صداقة ، « ولأن له أفضال كثيرة على » . وعندما سافر المشير

إلى بلدته اسطال ، سافر معه ، ثم عاد معه إلى القاهرة ، وبقى معه فى بيتـه ، لايفـارقـه حتى قبض عليه يوم ٢٥ أغسطس . وربما لهذا السبب أن وصفه اللواء عثمان نصار ، بأنه « كلب ولف » ! ـبمعنى أنه « مخلص للمشير بذاته ، وبيحافظ على المشير» ـ حسب قول نصار .

أما اللواء عثمان نصار ، فهو من الحرس القديم للمشير . وقد لعب دورا فى تحركات الضباط الموالية للمشير فى أزمة ١٩٦٢ . وكانت الأوامر قد صدرت له قبل تلك الأزمة ، بالسفر إلى اليمن ، ولكن المشير ألغى هذا السفـر بعـد موافقـة مجلس الـرئاسة على القانون الذى يحد من اختصـاصاته ، لحاجته اليه فى جواره . وقد استدل عبد الناصر ـ فى حديث له مع عبد اللطيف البغدادى ـ بالغاء هذا السفر ، على معرفة المشير ومشاركته فى التكتلات والنشاط الذى يجرى فى الجيش .

وعندما تفجر الصراع بين المشير وعبد الناصر ، فى أعقاب حرب يونية ، لعب عثمان نصار دورا هاما فى تحركات القادة والضباط المطالبة بعـودة المشـير . وقـد بلغ هذا النشـاط ذروته فى مبنى القيادة صباح يوم ١١ يونية الذى أشرنا اليه ، حين تجمع الضباط فى المبنى انتظارا لاجتماع المشير بهم كما وعد ، بعد اعلانه عدوله عن الاستقالة . فعندما وصـل اليهم الخبر بعدول المشير عن العدول ، كان نصار على رأس التمرد الذى حدث ، وكان هو الذى كتب العريضة التى تطالب عبد الناصر بضرورة عودة المشير إلى رياسة الجيش . وقد اعترف بذلك فى المحاكمة . فقد ذكر أنه ذهب الى القيادة العامة لمقابلة المشير ، وفقا لاشارة من المنطقة المركزية ، وعندما علم الضباط بأن المشير لن يعود ، « نزلت فى القيادة ، وكتبت قرارات ثانية ، بأن المشير يعود تانى ليقود المعركة من جديد ، طلعناها للفريق أول محمد فوزى » .

وكان هو ملهم الفكرة على الأرجح ، لأنه تهرب من الاجابة على سؤال من المحكمة يسأله :

ـ مين اللى فكر فى هذا الموضوع ؟ .

فقد أجاب بقوله : « لما قعدنا فى المكتب (مع قادة الفرق) ، قلنا نكتب قرارات ـ واحدِ قال نكتب ! .

رئيس المحكمة : مين الواحد ده ؟ .

عثمان نصار : أنا كنت باكتب ، وكانوا بيملوا ! ، بيملوا إن إحنا نؤيد الثـورة والرئيس جمال عبد الناصر ، ونرى أن المشير يعود لقيادة القوات المسلحة ! .

ثم ذكر أنه قدم استقالته بعد إعلان الفريق أول محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة ، « لأنى لقيت انى موش راح أقدر أتعاون مع الفريق أول محمد فوزى » ! .

وعندما عاد المشير عامر من اسطال ، اتصل به اللواء عثمان نصار ، ثم انتقل للاقامة فى بيته عندما بدأت الاعتقالات فى يوم ١٧ يوليو . ففى ذلـك اليوم « كلمنى المشـير فى بيتى فى الفجر ، وكانت الساعة أربعة ، وقال لى : تعال دلوقت . . الضباط بيعتقلوا ، وانت تقعد هنا بدل مايعتقلوك . وقبلت الضيافة » .

ومن الطريف أن حملة الاعتقالات لم تشمل اللواء عثمان نصار فى ذلك الوقت ، مما أثار شك المشير وشمس بدران فيه لأول مرة ! . فعلى حد قوله : « فى ثانى يوم أو ثالث يوم ، المشير قال : « انت لم يطلب

اعتقالك واللا ايه ؟ » . فقلت له : « أنا اتصلت بالبيت ، وقالوا : « مافيش حاجة » ! . ثم قال لى جلال (هريدى) : « المشير وشمس بيشكوا فيك » ! . فقلت : « طيب ،أمشى » ! . وبعدين فكرت فى أن من حق الاثنين أن يشكوا فى ، لأنى لم يطلب اعتقالى » .

لم تكن أزمة الشك سوى سحابة عابرة ، بالغ جلال هريدى فى نقلها إلى اللواء عثمان نصار ، لأن اللواء كان فوق الشبهات من ناحية ولائه وإخلاصه للمشير . فلم يبدأ نشاطه فى صف المشير بعد انتقاله إلى بيته ، وإنما قبل ذلك . فقد شارك فى نشاط المنشورات وطبع استقالة المشير . ويقول جلال هريدى إن المشير كان صاحب فكرة كتابة المنشور ، « فكنت باكتب ، وكلهم كانوا بيملوا ! ، واللواء عثمان نصار كان بيملى أكثر » ! .

وفى الحقيقة أن انتقال اللواء عثمان نصار الى الاقامة فى بيت المشير فى تلك الظروف المثيرة من تصعيد الصراع ، كان بداية دخول فكرة تحرك المشير إلى القناة للاستيلاء على القيادة الشرقية ـ مرحلة جديدة . وكان قرار رفع الحراسة عن بيت المشير هو المفجر ، إذ اعتبره أنصار المشير بمثابة تحديد إقامة أو بداية تدبير مضاد ضد المشير .

ففى أقوال شمس بدران أنه « بعد شيل الحراسة من على بيت المشير ، عثمان نصار فكر ان ده يمكن أن يكون تمهيدا لعمل حاجة ضد المشير : يعتقل ، أو يتخذ ضده أى إجراء ! ، وأنه طالما أن الحراسة انشالت ، يبقى يحتمل ان الريس ياخد اجراء مع المشير . ولازم المشير يحدد موقفه » ! .

وأضاف شمس بدران أن عثمان نصار قال للمشير : « لازم سيادتك

تقرر حاجة ! : فيه مناصب معروضة عليك ، عاوز ترجع بالعافية أو انقلاب ؟ . سيادتك قرر حل : عاوز كده والا كده ؟ .

وقد فسر اللواء عثمان نصار موقفه بقوله : « أنا قلت : لوأخدوا الحراسة القديمة ، وتنحط سرية جديدة ، تبقى تحديد إقامة ! .

وقد علق حسين الشافعى على هذا القول ملاحظا :

ـ تغيير الحراسة بحراسة ثانية ، مافيهاش حاجة ، لأن الحراسة من الدولة ، اللهم إلا إذا كانت زى حراسة اسطال ؟ .

عثمان نصار : الفريق محمد فوزى قال للمشير ان الريس قال : شيلوا الحراسة ، وحطوا حراسة ثانية . وأنا علقت على كده : ده معناه تحديد إقامة ! .

وهنا يأتى دور جلال هريدى . فوفقا لكلام اللواء عثمان نصار ، فانه عندما علم بمسألة رفع الحراسة ، قال : « لازم نستعين بمدرسة الصاعقة ! . ازاى نقبل ان المشير يعتقل وياخدوه من وسطنا ؟ . فطلعت ، وقلت للمشير ! . ويوم ماجت العساكر تمشى ، طلعنا أنا وجلال للمشير ، وقلت له عن المظاهرة، اللى يمكن تيجى حوالين البيت ، وقلت : سيادتك حتبقى محرج ! . وجلال هريدى قال للمشير : لازم تروح الجيش ! . فسكت ! .

على أن المشير لم يسكت الا ريثما خرجوا ، ثم سارع إلى التداول مع شمس بدران فى الفكرة التى طرحها جلال هريدى وعثمان نصار ، ثم أرسل شمس بدران اليهما ليسألهما عن تفاصيل الفكرة . ويقول عثمان نصار : « فشرحت له الموضوع » ! .

لم يكن اقتراح جلال هريدى الاستعانة بمدرسة الصاعقة لنقل المشير إلى القناة ، ابتكارا جديدا ينسب الفضل فيه اليه وحده ، بل رأينا أن فكرة الاستعانة بسلاح الصاعقة كانت فى ذهن المشير منذ أواخر يونيو ، وقد اختار لتنفيذها المقدم أحمد عبد الله ، عندما تتطلب الظروف هذا التنفيذ . ولم يكن المقدم جلال هريدى منعزلا عن هذه الفكرة ، فقد رأينا أنه عندما كان يرافق المقدم أحمد عبد الله بعد انتهاء زيارته الأولى للمشير ، سأله عما إذا المشير وشمس بدران قد أثارا معه فكرة « مرواح المشير للقناة ؟ » . ومعنى ذلك أن الفكرة كانت سابقة للمقابلة .

وعلى ذلك فعلينا أن نضع اقتراح جلال هريدى فى إطاره الصحيح ، وهو أنه بداية دخول الفكرة فى حيز التنفيذ ! .

وهذا ماتشير اليه الدلائل . ففى أواخر شهر يوليو ، استدعى أحمد عبد الله لمقابلة المشير ، أو على حد قوله : « اتصلوا بى فى الصاعقة ، وقالوا لى : عاوزينك ! . فنزلت ، ورحت البيت ، وقابلت المشير فى حجرة نومه . وهو اتكلم شوية عن الأوضاع ، وان الريس (عبد الناصر) يجوز مايوافقش على مطالبنا ، ويجوز اننا نروح القيادة ، وأقعد هناك ، وأتصل بالوحدات ، وأقول لهم إنى وصلت . وبالطريقة دى ، مايحصلش اشتباك ! . وقال انه حييجى الأول الى الصاعقة ، « وأنا عاوز كام واحد يحرسونى » ! .

ويقول أحمد عبد الله ان هذا الكلام من المشير قد أسعده : « الحقيقة أنا انبسطت ! ، لحاجة واحدة : هى أن ظهور المشير فى القيادة ، حيمنع حدوث اصطدامات » ! . يقصد اصطدامات بين فرق الجيش ، فيما لو فكر عبد الناصر فى استخدام بعضها ضد البعض الآخر الذى يؤيد المشير ، إذا تطلبت الظروف ! .

وهذا يوضح أن الاعتقاد الذى كان يسود كل من كانوا حول المشير ، هو أن انتقاله الى القيادة ووجوده بين القوات المسلحة ، سوف يكون له مفعول السحر ، فتتوحد جميع القوات حوله على الفور ، ثم يمارس ضغطه على عبد الناصر ، ويملى شروط العودة ! :

ولم يكن المشير نفسه استثناء من هذا الاعتقاد ، بل لعله كان أشدهم اعتقادا فى ولاء الجيش له ، فقد أعطى الجيش حياته ، وكان يعرف كل ضابط تقريبا من ضباطه ، كما قام بدور الأب لكل فرد فيه خير قيام ، واختلف بذلك كل الاختلاف عن الفريق أول محمد فوزى ، الذى عرف بعنجهيته العسكرية ، وتجاهله قواعد العلاقات الانسانية فى تعامله مع الضباط . وبالتالى ، كان المشير عامر يتوقع أن يرد اليه الجيش هذا الدين ، حماسا لعودته ، والتفافا حوله . وذهب فى ذلك إلى حد الاعتقاد فى ولاء الحرس الجمهورى نفسه له ، رغم تبعيته لعبد الناصر ! . ففى حديث له مع المقدم أحمد عبد الله ، قال المشير : أنا لما ح اوصل هناك ، مافيش حد حيرفض أوامرى » . وعندئذ سأله أحمد عبد الله عما إذا كان قد تم ترتيب انضمام الحرس الجمهورى للحركة ؟ . فرد عليه قائلا : « لأ ، مافيش حد ، إنما هل فيه ضابط يضرب علىَّ ؟ . فرد أحمد عبد الله قائلا : لأ ! .

وقد نسى المشير أن هذا الجيش الذى أفنى حياته فى سبيله ، كان هو المسئول الأول عن تدميره والحاق أكبر الهزائم العسكرية خزيا به . فالجيوش لاتدار بالعلاقات الانسانية بين القائد وجنوده وحدها ، بل تدار وفقا لأصول أحدث الفنون والعلوم العسكرية . ولم يكن المشير يملك من هذه الفنون الكثير ! .

وهناك من الدلائل مايشير إلى أن كثيرين فى الجيش فى ذلك الحين ،

كانوا يخشون أن تعود ، بعودة المشير ، الأوضاع السابقة التى أدت إلى الهزيمة . فعندما فاتح المقدم عبد الله الرائد محمد عبد اللطيف بسيونى فى مسألة عودة المشير ، رد عليه بقوله : « كلنا بنحب المشير ، ومافيش مانع إنه يرجع . إنما مانحبش الناس اللى معاه يرجعوا ! . قال : زى مين ؟ . قلت له : زى شمس بدران ، اللى كان بيعين القادة اللى اتسببوا فى الهزيمة . . القادة اللى جريوا ! . وقلت له حاجة ثانية : لو رجع المشير ، لازم يحاكم الناس اللى جريوا فى سينا ، واتسببوا فى الهزيمة ، ويعدموا فى ميدان عام » ! . وقال الرائد بسيونى ان الناس تكره شمس بدران وجلال هريدى وعثمان نصار .

وعندما فاتح المقدم أحمد عبد الله الرائد سمير على يوسف ، بطل عملية رأس العش ، فى رغبة المشير فى العودة الى الجيش قائلا : « المشير بيسلم عليكم (كان موجودا معه مجموعة من ضباط الصاعقة) ، وهو عاوز يرجع !» رد عليه قائلا : « حيرجع ! ، حد مشاه ؟ ، هو اللى مشى لوحده » ! . قال المقدم أحمد عبد الله : « انه عاوز يروح المنطقة الشرقية ، علشان يضع الرئيس أمام الأمر الواقع ! » . وقد رد سمير يوسف قائلا : « إذا كان المشير عاوز يرجع ، يرجع ميرى ! » . وحاول اقناع أحمد عبد الله بالاقلاع عن الفكرة ، فتظاهر بالتراجع ! . ومن الغريب أن الرائد سمير يوسف كان أحد المتهمين فى المؤامرة ، رغم شهادة زملائه بصحة كلامه ! .

وعلى كل حال ، ففى الفترة التالية ، كانت معالم الخطة لعودة المشير ، تتضح شيئا فشيئا ، من خلال اتصالاته وأنصاره بضباط الوحدات . وهكذا كانت الأحداث تجرى سراعا .

٩

المشير يستعد للزحف على القناة

أوضحنا فى الصفحات السابقة نشأة فكرة استخدام القوة لنقل المشير عامر الى القيادة العامة بمنطقة القناة ، والاستيلاء عليها ـ من خلال ثلاث شخصيات رئيسية من أنصار المشير ، هم : المقدم أحمد عبد الله ، والمقدم جلال هريدى ، واللواء عثمان نصار . ورأينا كيف أن قرار رفع الحراسة عن بيت المشير ، كان نقطة تحول فى هذه الفكرة ، انتقل بها من مرحلة التفكير الى مرحلة الاعداد والتنفيذ . كما أوضحنا أن هذا التخطيط كان يعتمد على اعتقاد راسخ لدى المشير وأنصاره ، بأن مجرد ظهوره بين القوات المسلحة ، سوف يشعل نار الحماسة فيها ، فتلتف حوله على الفور ، ويستطيع من خلالها أن يمارس ضغطه على عبد الناصر ويملى شروطه .

فى ذلك الحين كانت القوة الرئيسية التى اعتمد عليها هذا التخطيط منذ البداية ، هى قوة الصاعقة ، التى كان المقدم جلال هريدى يؤمن بقدرتها على تنفيذ هذه المهمة بكفاءة تامة . ولذلك كان ـ كما يقول

شمس بدران ـ « منـدفعـا على طول الخط ، وكان بيلسن كلام على الريس ، ويقول للمشير : لازم ترجع » ! . وكان جلال هريدى يعتقد أن لديه وحدات صاعقة تملأ القنال ! ، وكان يضيف اليها وحدات المظلات ، وبالتالى كان يعتقد ـ كما يقول شمس بدران ـ أن لديه قوات « تقدر تفتح عكا ! » .

وكان يشارك جلال هريدى فى هذه الثقة بقوات الصاعقة ، المقدم أحمد عبد الله ، الذى كان يبنى ثقته على صفة الطاعة المطلقة فى ضباط الصاعقة ، أو على حد قوله :

ـ ضباط الصاعقة لو قلت لواحد : نفذ أى حاجة ـ لا يمكن أن يقول لك : ليه ؟ . هم متعودون : نفذ ، يعنى نفذ !..

وقد سأله حسين الشافعى قائلا :
ـ حتى لو كان الأمر من غير قياداته ! .

فرد عليه أحمـد عبـد الله بما يفيد أن المشير هو القائد المؤبد للصاعقة ! ، فقد قال فى أنفة :
ـ لما ييجى يقول له : سيادة المشير عاوز كده ! ، يقول : حاضر يا أفندم ! .

مع ذلك فعندما بدأ المقدم أحمد عبد الله اتصالاته بضباط الصاعقة ، لم يجد من بعضهم الانقياد الأعمى الذى كان يتصوره . ففى شهادته أمام المحكمة ـ وكما ذكرنا ـ يعترف بأنه عندما تحدث الى كل من الرائد سمير على يوسف ، قائد عملية رأس العش ، الذى كان يقود احدى الكتائب ، والرائد فاروق شكرى ـ أبديا الاعتراض :

« وسمير يوسف بالذات قعد للساعة ثلاثة بالليل يعارضنى . وفاروق شكرى ما كانش موافق » ! .

على أنه بالنسبة للرائد سعيد عثمان ، وهو كبير المعلمين فى الصاعقة ، وأقدم ضابط فى المدرسة بعد أحمد عبد الله ـ فقد قبل التعاون على الفور . وربما يرجع الفضل فى ذلك الى صلته الوطيدة بالمقدم أحمد عبد الله ، الذى يذكر أنه كان يعرفه منذ مدة طويلة وهو مدرس بالمدرسة « واشتغل معايا فى العمليات ، وأنا كلمته ان المشير يجوز يوصل للقيادة ان ما حصلش اتفاق (مع عبد الناصر) .

وقد اعترف سعيد عثمان بأن الخطة ـ كما وردت فى ورقة سلمها له أحمد عبد الله ـ كانت تقضى بأن يتوجه المشير الى انشاص ، « وبعدين نطلع معه على القصاصين » ! .

وقد سأله حسين الشافعى عما اذا كان أفراد القوة التى كان مقررا أن تقابل المشير فى انشاص (وهى تبعد ثلاثة كيلو مترات عن المدرسة) ـ سوف تتوجه الى هناك على الاقدام ؟ . فرد بقوله :

ـ كان حيروحوا فى عربات .
ـ كام عربية ؟
ـ ست عربات .
ـ كانت توجد فين ؟
ـ المدرسة كان لها عربيات فى جراج المدرسة ، وكان فيه عربيات منتشرة من أيام العدوان بعيدة عن المدرسة فى حته اسمها مزرعة الدواجن .

وقد اتفق على اتخاذ مشروع الدفاع الجوى كغطاء لخروج الصاعقة ، حيث كان فى وسع المدرسة ترتيب عمل التمرين بحيث يكون توقيته موافقا لخروج القوة للقاء المشير عامر . وكانت المصادفة هى التى أبرزت هذا الغطاء . فقد وردت اشارة بأن اللواء سليمان مظهر سوف يأتى للتفتيش على الدفاع الجوى ، فرأى المقدم أحمد عبد الله فى ذلك فرصة لغطاء التحرك . أو على حد قوله : « أنا قلت : اذا كان يحصل حاجة زى كده ، يمكن نستغل ظرف زى ده » ! .

. وقد تحددت الخطة فى لقاء جرى بين المشير والمقدم أحمد عبد الله ، فى عمارة الشربتلى فى الدقى ، يوم ٢٢ أغسطس . وفى هذا اللقاء ـ كما يقول أحمد عبد الله ـ شرح المشير الخطة أكثر ، « وسألنى : تقدر تطلع كام ؟ . قلت له : حوالى ١٥٠ . قال : اذا ما حصلش اتفاق (مع عبد الناصر) ، حاجيلكم مدرسة الصاعقة ، علشان تخرج معانا ، وهناك حاروح القصاصين ، لأتصل بالوحدات ، وأقول للقادة : انى وصلت ! » .

على أن الاعتماد على مدرسة الصاعقة وحدها لتنفيذ الخطة ، لم يكن كافيا ، اذ كان من الضرورى تأمين مساندة القوات الجوية ضد أى تحركات برية مضادة . وقد أسند هذا الدور الى العقيد طيار تحسين زكى ، بعد تجنيده لصف المشير على يد المقدم أحمد عبد الله .

ففى شهادة تحسين زكى أمام محكمة الثورة ، قرر أن أحمد عبد الله حضر اليه ، وأبلغه بأنه زار المشير ، وعلم منه بأن هناك مفاوضات تجرى مع الريس لرجوعه ، « علشان البلد تبقى يد واحدة » ! (أى لا تنقسم بين عبد الناصر والمشير !) . وقد رد عليه تحسين زكى متسائلا : « وبعدين صدقى محمود والشلة ترجع تانى ؟ . » فرد عليه

أحمد عبد الله : « مش معقول ! » ثم خاطبه قائلا : المشير عاوزك ! . قلت له : عمرى ما شفته ! . وعاوزنى ليه ؟ . قال : كل الناس بتروح له ! . قلت له : طيب ! . وقلت فى نفسى : أعطيه ميعاد ، ولا أذهب ! . وبالفعل ، ما نزلتش مصر حسب موعدى . ولكن فى اليوم التالى ، جاء أحمد ، وقال لى : المشير انتظرك امبارح ، وما يصحش ! . قلت : أعطيه ميعاد ، ولا أذهب أيضا ! . ولكن فى الساعة ١٢ مساء ، ضرب التليفون ، وقال لى : المشير منتظرك ، ما يصحش ! . نزلت ، وقلت له فين العربية ؟ . لقيته راكنها فى شارع فى الزمالك ، وفيها حسين مختار . وفى السيارة حود على الدقى ! . قلت له : بيت المشير فى الجيزة على البحر ! . قال : المقابلة فى شقة ثانية » ! .

وقد جاء المشير ومعه عباس رضوان ، حيث عقد الاجتماع فى حضور أحمد عبد الله . وقام المشير بعرض مسرحى من ثلاثة مشاهد . « فبعد شوية » ـ حسب قول تحسين زكى ـ « طلع الطبنجة ، وحطها على الترابيزة » ! ، وقال لى : ازاى الحال ؟ . قلت له : احنا آسفين لما حدث . وتكلمنا عن الطيران والدفاع الجوى » !

ثم انتقل المشير الى المشهد الثانى ، فسأل تحسين عن صلاح قاهر ، وعن الرائد عبد الكافى صبحى ، ومنيب الحسامى ، وأحمد نصير . وكلهم ضباط فى الطيران . وذلك لايهام تحسين زكى بأن جميع القوات الجوية موالية له ! .

ثم انتقل الى المشهد الثالث . فذكر أنه توجد مفاوضات بينه وبين الرئيس عبد الناصر ، لعودته الى قيادة الجيش ، واذا فشلت ، فسيعمل الجيش حركة لاعادته . « فهل تقدر تقدم لى أية مساعدات ؟ » .

ويقول تحسين زكى : « أنا فوجئت ! . وبعدين سألنى عن طائرة هيلوكوبترله ؟قلت له : ماعنديش . قال : شوف لى أى طيارة ياأخى ! . قلت له : يمكن ألاقى طيارة هيلوكوبتر ، ولكن الطيارة الهيلوكوبتر فيها خطورة عليك ! . قال : أبدا ، أنا طرت فيها أثناء المعركة . وأحمد (عبد الله) قال له : يا فندم ، لازم نعجل بالخطة ! . فطلب منى المشير أن أتصل بأحمد يوم ٢٦ . وهو ماشى قال لى :

ـ سلم على الطيارين ! .

قلت له : والطيارين تحت أمرك ! .

هذه هى الرواية التى رواها العقيد طيار تحسين زكى عن الاجتماع الهام الذى دار بينه وبين المشير عامر ، وهى تغفل بعض الوقائع التى يرويها عباس رضوان . فقد ذكر أن أحمد عبد الله وتحسين زكى كانا يريدان استعجال العملية ! . وأن تحسين زكى قال للمشير : لابد من الاستعجال . وقد سأله المشير عن القواعد الجوية ، فأخبره بأن « موقفها طيب » . فقال المشير ان كلمة السر للعملية هى : « نصر » .

وقد اعترف تحسين زكى بصحة أقوال عباس رضوان ، عندما قرأها عليه رئيس المحكمة ، اذ علق عليها بقوله :

ـ فعلا !

ولكنه زعم أنه لم يكن ينوى التنفيذ ! . على أن حسين الشافعى أفحمه بقوله انه لو لم يكن داخلا فى دور التنفيذ ، لما أعطاه المشير كلمة السر ! . وقد دافع تحسين زكى عن نفسه بأن « سيادة المشير كان محرج لأنى قلت له : لا ! ، فهو قال لى كلمة السر علشان يورطنى » ! .

وواضح أن هذه الحجة واهية ، لأن المشير لم يكن ليعرض مستقبل الخطة للخطر ، فيفضى بكلمة سر العملية لتحسين زكى ـ وهو ما لم ينكره ـ لو لم يكن يثق فيه ثقة مطلقة ! .

وقد أورد أحمد عبد الله عن هذا الاجتماع الله عندما وصل المشير ومعه عباس رضوان ، « قعدنا فى الصالون والمشير سأل تحسين : امكانياتك ايه ؟ . قال : بخصوص القاعدة اللى أنا فيها ، فيه ناس أعرفهم . ويمكن فيه ناس فى غرب القاهرة أعرفهم . انما مطار ألماظة أنا ما أعرفش حد » ! .

واستطرد أحمد عبد الله قائلا إن المشير أعطى كلمة السر بالنسبة للطيران ، وهى « نصر » . أى أن أية أوامر مسبقة بكلمة « نصر » تعتبر صادرة من المشير . وأوضح أنه لايعرف كلمة السر هذه إلا اثنان : الأول ، هو (أى أحمد عبد الله) باعتباره مسئولا عن الصاعقة ، والثانى ، العقيد تحسين زكى ، باعتباره مسئولا عن الطيران ! .

ويتضح من المحاكمات أن هناك استجابات أخرى حدثت من جانب بعض ضباط الطيران . فقد اعترف العقيد محمد علوى الغمرى فى التحقيق أنه عندما سأله جمال قاووق عن موقف الطيران ، قال انه يمكن اخراج سرب لضرب منزل الرئيس ، وسرب لضرب الاتحاد الاشتراكى ، وسرب لضرب الاذاعة ! . كما أكد الطيار عبد الكافى صبحى للعقيد محمد حلمى عبد الخالق ، أنه « جاهز بأسرابه » . وقد زعم محمد حلمى عبد الخالق أن عبد الكافى صبحى فى هذا القول « كان يتكلم عن العمليات ضد اسرائيل » ! . ولكنه ذكر أن عبد الكافى كان مندفعا ، وكان يقرن التنفيذ بالقوة ، وأنه رشح له تحسين زكى ، وقال عنه إنه ماهر . وقد دافع عبد الكافى عن نفسه بقوله :

« هو سألنى عن تحسين ، فقلت له : انه ممتاز ! .

على كل حال ، اذا كانت الخطة قد أمنت موقف الطيران لتحييد موقف الجيش ، إلا أنها لم تهمل أمر الجيش . فقد كان مقررا أن ينتقل اللواء عثمان نصار إلى مقر قيادة القوات البرية فى منطقة دهشور ، للاستيلاء عليها ، وقيادتها . لأنه كان قائدا لهذه القوات ، ويعرف الكثيرين من ضباطها ! .

وقد برزت مشكلة تأمين القاهرة أثناء انتقال المشير إلى القناة . وقد أسند إلى الوزير السابق عباس رضوان هذه المسئولية . فقد تقرر أن ينتقل إلى مقر الشرطة العسكرية لاستخدامها فى السيطرة على جميع أجهزة الأمن فى القاهرة ، يعاونه أفراد من إدارة المخابرات العامة ، يتولى تجهيزها صلاح نصر ، وتقوم باعتقال كبار المسئولين فى الدولة ، وعلى رأسهم زكريا محيى الدين ، وعلى صبرى ، وأمين هويدى ، وشعراوى جمعة ، وسامى شرف ، والفريق أول محمد فوزى ، واللواء محمود السباعى مدير أمن القاهرة .

وتشير المحاكمات إلى أن المشير اتفق مع صلاح نصر على القيام بهذه المهمة ، فى زيارة قام بها مع شمس بدران . فقد ذكر شمس بدران أنه زار المشير فى الصباح الباكر من ذلك اليوم بطريق الصدفة « فوجدت عربة المشير واقفة على الباب ! ، واستغربت انه طالع فى هذا الوقت ! . وسألته ، فقال : أنا نازل ألف لفة ، لأن فيه اشاعات كثيرة ، ولازم أورى نفسى للناس ! . وبعدما خلصنا اللفة ، قال لى : أوصلك ؟ . قلت له : لا ! . قال : أنا عاوز أفوت على صلاح نصر ، لأنه خرج من المستشفى ورجع البيت امبارح ! . فقلت له : أروح معاك ! . ولقيته طلع ورقة من جيبه فيها العنوان ! . فحسّيت

أنه كان طالع أساسا علشان يروح لصلاح نصر ! » .

وأهمية هذه القصة أنها توضح أن المشير كان ينوى الذهاب إلى صلاح نصر بمفرده ، لولا مجىء شمس بدران ، وأنه حاول التخلص منه بالزعم بأنه كان يريد أن « يلف لفة » ، ثم عرض عليه توصيله إلى بيته ، ولكن شمس أصر على معرفة الغرض الحقيقى من خروج المشير مبكرا ، فاعترف المشير بأنه كان يريد الذهاب إلى صلاح نصر .

وواضح أنه لو كان المشير ينوى زيارة صلاح نصر لذلك السبب البرىء ، وهو خروجه من المستشفى ، لما كان فى حاجة الى كل هذه السرية ، والخروج مبكرا ، وإخفاء وجهته عن شمس بدران فى البداية ! . وربما كانت حساسية موقف صلاح نصر على رأس جهاز المخابرات هى التى دفعت المشير إلى اتخاذ هذا الموقف الحذر ، حتى من شمس بدران نفسه ! .

وعلى كل حال ، فقد ووجه شمس بدران بأقوال عباس رضوان ، التى قال فيها إن المشير حدد له واجبه ، وهو: الاعتقالات ، وأن المشير قال له : حتأخذ جماعات أمن من عند صلاح . وسأله حسين الشافعى :

ـ هل أنت متصور أن المشير يزج باسم صلاح نصر ؟ .

فرد شمس بدران قائلا : لم يزج باسمه ! . لقد قال : خد جماعات من عند صلاح ! ، ودى (أى هذه العبارة) تشمل صلاح وحسن عليش وعمر على ! . وماقالش : صلاح يتدخل ! .

أى أن شمس بدران هنا يثبت الواقعة ، ولكنه ينفى مسئوليتها عن صلاح نصر ! .

فى ذلك الحين كانت المشكلة تكمن فى الفرقة الرابعة المدرعة ، التى كانت ذات أهمية خاصة فى نظر اللواء عثمان نصار ، ليس فقط « لسهولة حركتها » ، وإنما لأنه كان من الضرورى « الوصول اليها قبل ما أوامر الرئيس توصل لها » ! . ولم يكن أحد من الضباط المقيمين فى بيت المشير من سلاح المدرعات ، ولذلك كان الاعتماد على ضباط الصاعقة غالبا فى الحصول على أسماء قادة الألوية والضباط فى هذه الفرقة ، وتجنيدهم فى صف المشير عند تحركه إلى القناة للاستيلاء على القيادة العامة هناك .

وتقدم المحاكمات نماذج لهذه المحاولات المحمومة . فيذكر الرائد حسين مختار ، الذى كان يقيم فى بيت المشير كما ذكرنا ـ أنه عندما كان النقيب على شوقى ، وهو من الصاعقة ، فى بيت المشير ، « دخل المقدم جلال (هريدى) ، وقال له : « ياعلى ، تقدر تجيب لنا مجموعة خرائط عن منطقة القناة ، وأسماء قادة الألوية المدرعة ؟ . فقال له : حاضر ! . وقد اعترف النقيب على شوقى بأنه أحضر الخرائط بالفعل لجلال هريدى ، « وسألنى عن قواد ألوية المدرعات . فقلت له : فيه اسمين معايا ! . فقال لى : اكتبهم ! » . وقد تطلبت معرفة هذين الاسمين من على شوقى السفر إلى أبو صوير لمقابلة ضابط مدرعات من أصدقائه ، هو الملازم محمود بدر عباس ، حيث أخذ يستدرجه إلى أن تمكن من معرفة اسم قائد اللواء بالاضافة إلى اسم ضابط آخر .

وفى الوقت نفسه ، كان المقدم أحمد عبد الله يبحث بدوره عن أسماء قادة الألوية المدرعة . فقد طلب من النقيب على عثمان ، وهو من

الصاعقة ، السفر إلى الاسماعيلية ، للاستعلام عن وجود كتائب مدرعة بها ، ومعرفة أسماء قادتها ـ أو على حد قول على عثمان : « سألنى : مافيش كتائب مدرعات فى الاسماعيلية ؟ . قلت له : ماعرفش ! . فقال لى : ابقى اسأل لنا مدحت (الريس) لما تروح الاسماعيلية ! » . (ومدحت الريس كان ضابطا بالصاعقة أيضا) .

ونلاحظ أن عددا من ضباط مكتب المشير قد خرجوا أيضا للبحث عن أسماء قادة الألوية المدرعة ! . ففى محاكمة النقيب محمد فتح الله ، من أعضاء المكتب الادارى للمشير ، أورد أنه اصطحب زميله الرائد عبد السلام فهمى ، زوج شقيقة على شفيق ، لزيارة النقيب فاروق عبد الحميد ، وهو نائب قائد كتيبة مدرعة ـ لسؤاله عن « التغيير فى قيادات الفرقة الرابعة ، وأسماء قيادات الوحدات المدرعة » . وفى الوقت نفسه ، قابل العقيد حلمى عبد الخالق ، وهو من المدفعية المضادة للطائرات ، النقيب فاروق عبد الحميد لهذا الغرض يوم ٢٩ يولية ، وأخذ ـ وفقا لرواية النقيب فاروق عبد الحميد نفسه ـ « يتكلم عن إشاعة عودة المشير . وبعدها سألنى عن اسم قائد اللواء (المدرع) فقلت له إنه لم يتغير ! . فسأل : وغيروا مين تانى ؟ . فقلت له : مافيش ! . وأرسلت له اسم قائد اللواء مع عباس » (محمود بدر عباس السالف الذكر) .

على أنه يتضح من شهادة النقيب عبد السلام فهمى أن النقيب فاروق عبد الحميد كان متورطا فى التعاون مع مجموعة المشير بشكل أكبر . فقد روى أنه (النقيب فاروق عبد الحميد) قد عرض تقديم ذخيرة للحراسة ! . وقد أبلغ النقيب محمد فتح الله هذا العرض للمشير ، ولكنه اعتذر ، اذ كان يبدو أن الذخيرة التى كانت موجودة فى البيت كانت كافية . وعندما سأل حسين الشافعى النقيب فاروق عبد

الحميد عن صحة هذا القول ، اعترف به ، وعلله بقوله : « كنت عاوز أعرف : هل اللى فى بيت المشير ناويين يستخدموا القوة أم لا ؟ » .

وقد جرى لقاء بين عباس رضوان وبين كل من النقيب اسماعيل حمدى ، من المدرعات ، وفاروق يحيى ، بعد أن اصطحبهما اليه عبد السلام فهمى من عند كوبرى الجامعة . وفى هذا اللقاء أخذ عباس رضوان يسألهما عن الضباط الموجودين فى السلاح : « مين اللى عندكم من الضباط ؟ » . وبعد أسبوعين من هذا اللقاء (أى بين ١٥ و٢٠ أغسطس) ـ وكما يقول عبد السلام فهمى ـ « لقيت فاروق جايب اسماعيل ، وطالع بيه على الصالون فوق ! . فأنا استغربت ! ، علشان عارف ان المشير كان بره . وطلعت أشوف ايه . لقيتهم قاعدين فى الصالون مع المقدم جلال ، فرحت قاعد ! . فراح واخد اسماعيل على جنب ، وتكلم معاه بصوت واطى ! . فدى لفتت نظرى شوية . وسمعته بيقول له : فين أماكن الفرقة المدرعة ، ونقط الحراسة ؟ . وكان اسماعيل بيجاوبه ! » .

وأهمية هذا اللقاء أنه تبين فيه أن الفرقة الرابعة المدرعة كانت متصلة برئاسة الجمهورية مباشرة بجهاز لاسلكى ، ولذلك اتفق على احراق هذا الجهاز لمنع الاتصال . فقد سأل حسين الشافعى النقيب عبد السلام فهمى ، عما إذا كان قد سمع شيئا عن جهاز لاسلكى ، وإحراقه ؟ . فأجاب : « سمعت ، بس مش عارف من جلال (هريدى) والا من اسماعيل (حمدى) ، لأنى كنت استرق السمع ! » . فقال حسين الشافعى :

ـ طيب أفكرك أنا ! لقد كان السؤال عن كيفية الاتصال بالفرقة ، وهل الرئاسة متصلة ؟ .

ـ مش واخد بالى ! .

حسين الشافعى : هو كان نوع من التحذير ، لأن الفرقة متصلة برئاسة الجمهورية . فكان الكلام انهم يحرقوا الجهاز ! .

على أن هذه الاتصالات كان معروفا أنها لن تجدى كثيرا ، طالما أنها بعيدة عن قائد الفرقة الرابعة المدرعة . ومن هنا سوف تتركز الجهود فى التوصل إليه . ولكن أحدا لم يدر فى ذلك الحين أن الوصول إلى قائد الفرقة الرابعة المدرعة كان يعنى الوصول بالمؤامرة الى نهايتها المأساوية ! .

١٠

خطط اختطاف عبد الناصر

فى تلك الأثناء ، كانت قد ظهرت بعض الخطط البديلة ، التى استهدفت عبد الناصر نفسه ، وقامت بالدرجة الأولى على اختطافه ! .
فقد اقترح المقدم جلال هريدى على المشير اقناع عبد الناصر بزيارته فى البيت ، حتى اذا ما حضر يتم اعتقاله على الفور ! .

وقد اعترف شمس بدران بهذا المخطط . فعندما سأله حسين الشافعى ، رئيس المحكمة :

- هل اقترح جلال احضار الريس للبيت للقبض عليه فى منزل المشير؟ .

أجاب بقوله : أيوه ، هو اقترح ! . وفيه شهود ! .

حسين الشافعى : انت قلت فى التحقيق ان جلال قال مرة ، من

مدة سابقة ليوم ٢٤ (أغسطس) : ليه المشير ما يجبش الرئيس هنا ، وأنا أعتقله ؟ .

شمس بدران : حصل ! .

ويمكن لنا فهم هذا المخطط ، اذا عرف أن الاتصالات لم تنقطع فى تلك الأثناء بين المشير وعبد الناصر . ففى شهادة عباس رضوان ذكر أن المحاولات لابرام الصلح بين المشير والرئيس لم تنقطع حتى يوم ٢٤ أغسطس (وهو اليوم السابق على اعتقال المشير) . وكانت بعض هذه الاتصالات تتم بالواسطة ، عن طريق عباس رضوان أو شمس بدران ، وبعضها الآخر يتم بالاتصال المباشر بين المشير والرئيس ، سواء عن طريق المكاتبات ، أو عن طريق المقابلات الشخصية .

فعندما تقرر رفع الحراسة عن بيت المشير ، أرسل المشير - كما يقول عثمان نصار - خطابا الى عبد الناصر يحتج فيه على هذا القرار . ويقول عثمان نصار انه علم بذلك من جلال هريدى . وفى يوم ٣٠ يوليو توجه المشير لمقابلة عبد الناصر فى بيته ، وعاد مساء - حسب رواية عثمان نصار أيضا ، « وقابلناه فى اليوم التالى ، وقال المشير ان الضباط المعتقلين طلعوا ، وروحوا بيوتهم ، وأنه كلم الريس فى كل شىء ، والريس وعد بدراسة كل شىء ، وأن الريس جامل المشير خالص ، وطلع الضباط من السجن . وقال المشير : بلاش كلام دلوقت ، أو اتصال بأى ضابط فى الخدمة - الا اللى أقول عليه فقط ! ، علشان نعطى فرصة ان الأمور تمشى هادية بينى وبين الريس » .

وكلام المشير عن الضباط المعتقلين الذين أفرج عنهم ، لا يجب أن يفهم منه أنه يشمل دفعة شمس بدران ، الذين تشير الدلائل الى أنهم ظلوا الى لحظة اعتقال المشير معتقلين . ففى يوم ٢٤ أغسطس ، عندما

أعطيت الأوامر بتنفيذ الخطة ، ذكر شمس بدران لعثمان نصار أنه سوف يصحب معه « ثلاثة من أعضاء دفعته » ، وقد أثار هذا القول دهشة عثمان نصار ، الذى سأله :

ـ حتأخذهم ازاى ؟ .

فرد عليه شمس بدران فى غموض : معمول ترتيبهم ! .

ومعنى هذا القول انهم كانوا فى الاعتقال .

وقد أورد جلال هريدى أن شمس بدران كان يدبر تهريب أعضاء دفعتــه . كما اعـترف الضـابط جمال قاووق بأن شمس بدران كلفـه بالتحرى عن المعتقلين من أعضاء دفعته ، وعن مكان اعتقالهم ، واسم قائد المعتقل . وقال انه توجه الى الكلية الحربية ، وسأل النقيب فاروق نور الدين ، وأحضر البيانات المطلوبة ، وسلمها لأمين عبد العال ، الذى سلمها بدوره لشمس بدران .

وعندما سئل شمس بدران عن الأسباب التى دفعته الى اجراء هذه التحريات ، أجاب مراوغا :

ـ أعرف اتمسكوا على أى أساس ؟ ، وجايز ان اثنين أو ثلاثة منهم لهم علاقـة بى وبـاعطف عليهم ، وفيه أمل أروح للريس ، وأكلمه علشان يفرج عنهم ! .

حسين الشافعى :
ـ طيب فيم الاهتمام بقائد المعتقل ؟ .

شمس بدران : أنا سألت عن الجهة المسئولة عن المعتقلين. وكان ذهنى أسأل الجهة دى : مين هم الناس المعتقلين ؟ . مش أهربهم زى ما قال جلال هريدى ! . ولو كنت عاوز ، كنت اتخذت خطوات ايجابية ! .

حسين الشافعى : انت ما لحقتش ! .

على كل حال ، ففيما يبدو أن خطة اعتقال الرئيس عبد الناصر فى بيت المشير ، كانت تبدو متعذرة ، بسبب تعذر استدراج عبد الناصر الى بيت المشير ، فلم يزر عبد الناصر المشير فى بيته اطلاقا بعد عودته من اسطال ، لظروف الصدام والصراع بينهما . ومن هنا ، طرأت الفكرة الثانية ، وهى اعتقال عبد الناصر فى بيته ! .

وكان شمس بدران هو صاحب هذه الفكرة . فقد كان فى تلك الأثناء يتردد على بيت عبد الناصر للتوفيق بينه وبين المشير ـ كما ذكرنا . وقد استوحى من هذه الزيارات فكرة استدراج عبد الناصر الى باب الخروج ، ثم يتم اختطافه ! .

وتلك كانت الخطة التى بلغ نبؤها عبد الناصر ، عن طريق أحد الجواسيس فى بيت المشير . فقد أورد منير حافظ أنه كان لأحد موظفى مكتب المعلومات قريب يعمل فى بيت المشير ، وجرى تجنيده ، حتى انه أخذ ينقل وقائع ما يدور فى بيت المشير يوما بيوم ! . وقد نقل أن هناك تدبيرا لاعادة المشير بالقوة الى قيادة القوات المسلحة ، وأن من بين الوسائل التى قد يستخدمونها لتحقيق هذا الغرض ، أن يقوم شمس بدران بزيارة عبد الناصر ، بدعوى محاولة اصلاح ما بينه وبين المشير . وعندما تنتهى الزيارة ، وكما تعود عبد الناصر ، سوف يودع ضيفه عند الباب الداخلى للبيت ، وتكون سيارة شمس قريبة ، وفى حقيبتها اثنان

من المسلحين بالبنادق سريعة الطلقات ، وسوف يقترب عبد الناصر من السيارة ، وهو يصافح شمس مودعا ، وعندئذ يخرج الرجلان المسلحان فجأة من حقيبة السيارة ، ويرغمانه ، ومعهم شمس بدران ، على دخول العربية ، التى تنطلق بهم فورا الى بيت المشير . وهناك ، يلتقى المشير من مركز القوة والانتصار ، مع عبد الناصر المخطوف ، وتدور بينهما المفاوضات ، التى يفرض فيها المشير شروطه كمنتصر على عبد الناصر .

وقد تطوع جلال هريدى ، أثناء المحاكمة ، بتأكيد هذه الرواية أثناء شهادته . فقد روى أن المشير « فى إحدى الجلسات ، كان بيحكى ، وجاب سيرة شمس . فأنا سألته : ايه اللى غيره ؟ . فقال لى : انت ما تعرفش شمس ! ، هو كان فى مخه انه ، فى احدى مقابلاته للريس ، يستدرجه لغاية الباب ، وينزلوا الناس من العربية ، ويخطفوا الريس ! » .

على أن هذه الخطة لم يقدر لها التنفيذ أيضا ، بسبب احكام الحراسة فى بيت عبد الناصر فيما يبدو . فقد كان يتقاسم الحراسة فى بيت عبد الناصر : السكرتارية الخاصة ، والحرس الجمهورى ـ السكرتارية الخاصة داخل أسوار البيت ، والحرس الجمهورى خارجه . ومن ثم ، فلو فشلت السكرتارية الخاصة فى منع عملية الاختطاف داخل البيت ، فان الحرس الجمهورى خارجه يمكن أن يوقف ويحبط العملية .

وعلى كل حال ، فقد بدا أنه لا مفر من الاعتماد على خطة الاستعانة بالجيش لفرض المشير على نحو ما ذكرنا . والمضى قدما فى محاولات استمالة الأسلحة المختلفة لصف المشير . ولما كانت هذه الجهود لم تفلح حتى ذلك الحين فى الاتصال بقائد الفرقة الرابعة المدرعة ، فمن هنا

ظهرت أهمية اللواء سعد عثمان فى الخطة ! .

واللواء سعد عثمان كان قائد مدرسة المدرعات حتى نشوب حرب يونيه ، كما تولى قيادة المدرعات ، وكان بهذه الصفة أقدر من أى ضابط آخر على الاتصال بقائد الفرقة الرابعة المدرعة ، واقناعه بالتعاون مع حركة المشير . وفى الوقت نفسه ، كان أصلح من يتولى قيادة الفرقة الرابعة المدرعة ، فى حالة رفض قائدها الاشتراك فى الحركة . لذلك تركزت الجهود على تجنيده ، كخطوة أولى فى طريق تجنيد قائد الفرقة الرابعة .

على أن تجنيد اللواء سعد عثمان لم يكن أمرا سهلا ، فقد قام اللواء عثمان نصار بمحاولات فى هذا الشأن لم تفلح ، ولكن اللواء أحمد علوى نجح فيما فشل فى تحقيقه اللواء عثمان نصار .

واللواء أحمد علوى كان من كبار أنصار المشير ، وكان عند نشوب حرب يونيه ١٩٦٧ وبداية الهجوم الجوى الاسرائيلى على المطارات المصرية ، ضمن مرافقى الوفد العراقى ، فى احدى الطائرتين اللتين توجهتا الى القناة ، وأصيبت طائرته أثناء تحليقها فوق فايد ، وهى على وشك الهبوط ، فاستشهد أحد الطيارين ، وأصيب اللواء أحمد علوى مع أحد الصحفيين العراقيين . وفى شهر يوليو بدأ الاتصال بالمشير عامر . وعندما بدأت حملة اعتقالات الضباط فى يوم ١٧ يوليو ، اتصل به جلال هريدى فى الفجر لتحذيره ، وعرض عليه الاقامة فى بيت المشير . ولكنه فضل الاقامة فى منزله .

وفى يوم ١٢ أغسطس ، كلف المشير عامر اللواء أحمد علوى بالاتصال بصديقه سعد عثمان ، ليصل عن طريقه الى قائد الفرقة

الرابعة المدرعة . وقد نجح فى هذه المهمة ، على النحو الذى أثار حسد اللواء عثمان نصار ! .

وقد تم اللقاء بين المشير وبين كل من اللواء سعد عثمان واللواء أحمد علوى ، فى عمارة الشربتلى فى الدقى ، يوم ١٤ أغسطس . وفى هذا اللقاء ـ كما يقول اللواء أحمد علوى ـ سأل المشير سعد عثمان عن «الموضوعات التى تتعلق بالعمليات ، وموقفها ، والاستعواض ، وما تم فيها ، والفرقة الرابعة المدرعة : موقفها ، ومكانها ، واسم قائد الفرقة ! . وقد رد اللواء سعد عثمان بأنه « حدثت تغييرات كثيرة فى أوضاع القوات المدرعة ، ولكنه مش ملم بها » . على أنه ذكر اسم قائد الفرقة الرابعة ـ وهو الغرض الأسمى من اللقاء ـ وقد علق اللواء أحمد علوى عليه بقوله انه « ضابط ممتاز » .

وهنا طلب المشير من اللواء سعد عثمان الاتصال بقائد الفرقة الرابعة المدرعة ، ليسأله عن الفرقة ، ووضعها ، « وتدريب الأولاد الصغيرين » ! ـ يقصد الضباط الصغار ـ ثم كلفه بالحضور للقائه مرة أخرى فى نفس الشقة . وقد تم هذا اللقاء بالفعل بشكل ثنائى بين المشير واللواء سعد عثمان فى يوم ١٩ أغسطس .

وفيما يبدو أن المشير اعتبر مسألة ضم قائد الفرقة الرابعة المدرعة الى صفه أمرا منتهيا ، بعد لقاءاته مع اللواء سعد عثمان . ففى يوم ٢٢ أغسطس تقابل مع المقدم أحمد عبد الله فى عمارة الشربتلى أيضا ، ليخبره باعتزامه الانتقال الى مدرسة الصاعقة ، للذهاب الى القصاصين . وذكر أنه « حيأخذ لواء مدرع » ! . وعندئذ سأله أحمد عبد الله : « سيادتك كلمت حد ؟ » . فأجاب بالنفى ، ولكنه أبدى قناعته بأنه حين يصل هناك سوف يطيع الجميع أوامره ! .

فى ذلك الحين كان اقتراب زيارة عبد الناصر للخرطوم ، لحضور مؤتمر القمة ، قد أخذ يدفع المشير الى التعجيل بتنفيذ العملية . وهذا هو سر اعـلانه يوم ٢٢ أغسطس عن عزمه على الذهاب الى مدرسة الصاعقة ومنها الى القصاصين ، ليستلم قيادة الجيش الميدانى الوحيد فى تلك الفترة .

وفى نفس اليوم مساء ، كان أحمد عبد الله يأتى بالعقيد تحسين زكى الى فيلا الدقى ، حيث عقد الاجتماع الهام ، الذى أشرنا اليه ، والذى حضره كل من المشير وعباس رضوان وأحمد عبد الله . وفى هذا الاجتماع حدد المشير لأول مرة ميعاد تنفيذ العملية ، وهو يوم ٢٩ أغسطس . على أن أحمد عبد الله طلب منه تقديم الميعاد ، « لأنه يظهر أن المخابرات بدأت تعرف حاجة بالنسبة لى » ـ على حد قوله . فوافق المشير على يوم ٢٧ ـ على أن تصدر الأوامر النهائية يوم ٢٦ . وكان فى هذه المقابلة أن أفضى المشير عامر لكل من تحسين زكى وأحمد عبد الله بكلمة السر ، وهى « نصر » .

وفى اليوم التالى تسلم المشير دعوة من عبد الناصر للقائه بمناسبة سفره الى الخرطوم . فقرر المشير أنه اذا لم يوافق عبد الناصر على مطالبه فى هذا اللقاء ، فانه يكون فى حل من تنفيذ العملية . ولذلك يذكر جلال هريدى ان المشير عاد الى بيته فى فجر يوم ٢٤ أغسطس ، واستدعاه اليه فورا ، كما استدعى كلا من عثمان نصار وشمس بدران ، وقال : « أنا قررت أروح القناة يوم ٢٧ ، لأن عندى ميعاد مع الريس يوم ٢٥ ، واذا ربنا سهل ، وتم الاتفاق ، انتهت المسألة » . وقال لى : هات ورقة وقلم ، وأملى : المشير يروح القنال ، وشمس بدران يروح الفرقة الرابعة المدرعة ، وعثمان نصار يروح دهشور . وقال المشير : أنا سأعطى شمس جواب ، وأعطى عثمان نصار جواب لقائد الفرقة .

وحصل شوية كلام على : مين يروح مع السيد المشير ، ومين يروح مع الوزير شمس . وعثمان قال : الذهاب لدهشور عاوز وقت ، علشان أعمل اتصالات بالسكرتير بتاعى فى دهشور .

« وانفضت جلسة فجر يوم ٢٤ ، ورحنا نمنا . والساعة حوالى ٨,٣٠ مساء ، طلبنى المشير علشان نلعب شطرنج ، والتليفون ضرب ، والمشير قام يرد عليه ، وجاء عباس رضوان ، وعثمان نصار وراه ! . وقام المشير ، ودخل حجرة ثانية ، وجاب خريطة ، وعليها بيان عن جميع القوات فى القناة » .

وقال جلال هريدى ان جماعة المدرعات ـ وفقا لأوامر المشير ـ كانت تتضمن « الوزير شمس ، ومعه سعد عثمان ، وعلوى ، وأمين عبد العال ، وماهر اسماعيل . وقال المشير لعباس رضوان : انت مسئول تأمين القاهرة بواسطة جماعات من المخابرات العامة . وأنا بصيت للسيد المشير ، فقال لى : لأ ، دول من عند صلاح (نصر) . وعباس رضوان فوجىء بالأوامر بتاعة المشير ، وسأل عن البوليس الحربى ، فالوزير شمس قال : البوليس الحربى جاهز . فقال عباس : عايزين شوية صاعقة . فالمشير قال : خذ معاك عشرين من الصاعقة لتأمين القاهرة وقت العملية » .

ثم ذكر جلال هريدى أن « عباس رضوان كان من رأيه الانتظار الى أن يسافر الريس للخرطوم » ، و« شمس قال ان العملية عايزة رأى عام » . وقال المشير ان الأوامر لاغية الى أن تتم مقابلة الرئيس .

وقد روى عباس رضوان القصة بما يتفق كثيرا مع رواية جلال هريدى . فذكر أن «المشير يوم ٢٤ قال انه حيروح القيادة الشرقية ،

ومعه مجموعة من الضباط ، يوم ٢٧ . وشمس يروح الفرقة المدرعة . وقد حصل نقاش مع عثمان نصار على موضوع الفرقة فى دهشور ، وانه راح يعمل اتصالات ، فقيل له : اعمل اتصال ، واذا لم يمكن لك ، تبقى تروح مع المشير! » . ثم ذكر عباس رضوان ان الذين حضروا هذا الاجتماع هم : « المشير ، وأنا ، وجلال هريدى ، وعثمان نصار ، بس ! » .

١١

اعتقال المشير عامر

على هذا النحـو ، تحدد يوم ٢٧ أغسـطس لبـدء تحرك المشير الى القنـاة ، للاستيلاء على القيادة الـرئيسية الميدانية الـوحيدة فى ذلـك الـوقت ، وهى قيادة الجبهة الشرقية ـ إذا لم يتم اتفاق بينه وبين عبد الناصر فى اللقاء الذى كان سيتم بينهما يوم ٢٥ أغسطس . وهذا ما دعا المشـير الى الاسراع فى تأمين موقف الفرقة الرابعة المدرعة . ففى يوم ٢٤ أغسطس نفسه ، أى اليوم الذى أصدر فيه أوامره ببدء العملية ، أرسل اللواء أحمد علوى الى اللواء سعد عثمان ، لابلاغه بأن «المشير عاوز يقابل قائد المدرعات ، ليفهم منه موقف الضباط » ! . ويقول اللواء سعد عثمان : « قلت : طيب ! ، ونزلت يوم ٢٥ ، ومريت على قائـد المـدرعـات فى بيته ، فلم أجده . وأخذت تليفونه ، وطلبته ، واتكلمت معـاه . وجالى ، وكان مستعجل . قلت له : المشير عاوز يطمئن منك على كده ، ويشوفك ! . قال : آه ! . وأخذت منه ميعاد السـاعة ٩ . ورحت له ، ولم أجده » ! .

ولم يأت قائد الفرقة الرابعة المدرعة أبدا . لأن المشير اعتقل فى نفس اليوم ـ الأمر الذى يثير علامات استفهام حول دور قائد الفرقة المدرعة فى هذا الاعتقـال ! . فنـلاحظ أن هذا القـائـد لم تطلب شهادته فى القضية ، رغم أهميتهـا . بل لم يتردد اسمـه فى المحكمـة من جانب الشهـود أو المتهمـين أو رئيس المحكمـة . وأكثر من ذلك أن حسين الشـافعى اعتبر عدم ذهابه لمقابلة المشير ، تهربا من المقابلة ، مع أن واقعة عدم ذهابه فى تلك المرة ، لا تعنى أنه لم يكن ليذهب مرة أخرى لو كان المشـير طليقـا . بل لقد أشاد حسين الشافعى بهذا الموقف ، وقارن بينه وبين اللواء سعد عثمان . فعندما برر الأخير استجابته لمقابلة المشير ـ عندما طلب اليه اللواء أحمد علوى ذلك ـ بأن عدم اجابة طلب المشير « ليس من الأدبيات السليمة » ! ـ رد عليه حسين الشافعى ساخرا :

ـ ما هو قائد المدرعات ما قلش أدبه ! . ولكن لما طُلب لأن يقابل المشير ، قال : سلم لى عليه ! ، وزاغ ! ، لأنه شعر أنه طلب ليس له مبرر ، وقد يساء فهمه ! » .

اللواء سعد عثمان : مضبوط ! .

على أنه يرد على ذلك بأن واقعة دعوة عبد الناصر للمشير لزيارته فى بيته ، حيث اعتقل المشير عامر هناك ، كانت سابقة على مفاتحة اللواء سعد عثمان لقائد الفرقة الرابعة المدرعة برغبة المشير فى رؤيته ـ وبالتالى فلا يمكن أن يكون لهذا القائد دور فى هذا الاعتقال .

وفى الحقيقة أن دعوة عبد الناصر للمشير عبد الحكيم عامر لزيارته ، كانت جزءا من خطة مرسـومـة بعناية لاعتقاله ، وهى خطة مرسومة

بطبيعة الحال قبل يوم ٢٥ أغسطس ، ميعاد مقابلة المشير لقائد الفرقة الرابعة المدرعة . وهذه الخطة مستوحاه ـ كما هو واضح ـ من خطة شمس بدران اعتقال عبد الناصر ، وكاد يتم تنفيذها قبل يوم ٢٥ أغسطس ، لولا اعتراض محمود الجيار ، الذى لعب فيها ـ دون أن يدرى ـ دور الطعم ، وهو ما يرويه بقوله :

« سافرت الى قريتى ، واذا بالرئيس يستدعينى على وجه الاستعجال . وعدت لأجده يقول لى ان المشير قد عاد مرة أخرى يمتنع عن لقائه ، وأنه قد حول بيته الى قلعة مسلحة ، ويهاجم عبد الناصر » . « ومرة أخرى ذهبت الى بيت المشير ، وفى هذه المرة قلت له : الى متى تترك الآخرين يعبثون بالعلاقة بينك وبين عبد الناصر ؟ . ثم قلت : من أجل العلاقة بينك وبين صديق عمرك ورفيق نضالك ، أعدهم الى حيث كانوا ، وتعال قابل عبد الناصر ! .

« وجاء عامر الى بيت عبد الناصر ، ولكن الجو فى البيت لم يكن عاديا ، كان فى البيت آخرون من رجال الثورة يجتمع بهم عبد الناصر . وبعضهم من خصوم عامر الألداء ، ومن الذين احترفوا فيها مضى الايقاع بين الصديقين .

« ولاحظت حركة غير عادية داخل البيت ، وخارجه : اجتماعات مختلفة فى حجرات مختلفة ، وحراس يتحركون هنا وهناك ! وسألت محمد أحمد ، فقال لى : لقد تقرر اعتقال المشير ! .

« وأحسست بالأرض تميد تحت قدمى . وصرخت : مستحيل ! .

« لم يكن قد سبق لى أن تمردت على قرار لعبد الناصر ، ولكننى فى

هذه المرة لم أستطع أن أقبل . وأعلنت أننى مستعد أن أموت دفاعا عن الرجل الذى صحبته بنفسى من بيته ، والذى أحسست بأننى لن أكون رجلا ما لم أعده بنفسى الى بيته .

« وكان تصرفى مفاجأة بالطبع ، ولكن المفاجأة الأكبر كانت تصرف عبد الناصر . فقد وافق على وجهة نظرى بلا مناقشة ، وسمح لى - وسط دهشة الآخرين - بأن أصحب المشير الى بيته فى أمان تام » ! .

وقد فسر الجيار موقف عبد الناصر باقتناعه بوجهة نظره : « من المؤكد أن حجتى كانت قوية ، وهى أنه لا يجوز اعتقال رجل كلفت بأن أحضره للتفاهم . وعبد الناصر - رحمه الله - كان يقدر هذه الاعتبارات التى تفرضها الرجولة ، وان كنت أعتقد أنه فعل هذا لدافع آخر أيضا ، هو أن قرار اعتقال المشير كان عبئا على عواطفه ، وكان يسره أن يؤجله ، حتى وهو مقتنع بضرورته » .

على كل حال ، فقد ظلت خطة استدراج المشير الى بيت عبد الناصر تمثل بالنسبة لمرافقى عبد الناصر ، أفضل السبل للتغلب على الصعوبات التى وضعها المشير فى طريق اعتقاله ، والتى تمثلت فى تحويل بيته الى قلعة مسلحة . فقد أشرنا الى التفسير الذى قدمه عبد الصمد محمد ، والذى ذكر فيه أن المشير قد حدد مكان المعركة فى بيته ، لأنه كان يعرف أنه يقع بين كثافة سكانية راقية ، وفى وسط مثل هذه الكثافة لا يمكن أن تقع معركة بالأسلحة الثقيلة ولا بالمتوسطة ، فاذا وقعت ، ووصل دويها الى الجيش ، فسوف تتحرك القوات الموالية له لنجدته .

وسرعان ما جاءت مناسبة سفر عبد الناصر الى مؤتمر القمة بالخرطوم

فى يوم ٢٧ أغسطس ، لتقدم لمجموعة عبد الناصر الفرصة الملائمة لتنفيذ خطة اعتقال المشير ، دون حاجة الى الاستعانة بمن يستدرجه ، وذلك عن طريق توجيه دعوة له الى مقابلة عبد الناصر ، يتم فيها اعتقاله !

وهناك روايتان فى هذا الصدد . الأولى ، وهى رواية المشير ، وقد أوردها عبد الصمد محمد نقلا عن مصطفى عامر وابن عمهما عامر . والثانية ، رواية منير حافظ .

وبالنسبة لرواية عبد الصمد محمد ، فيذكر أن عبد الناصر عرض على المشير الصلح بالشروط التى يقبلها عبد الحكيم ، وأن يتم هذا الصلح بعد عودته من الخرطوم . ولكى يطمئن المشير على صدق نيته ، فقد أوهم عبد الناصر المشير برغبته فى أن يصحبه معه الى الخرطوم بصفته النائب الأول له ، ويبقى زكريا محيى الدين نائبا مؤقتا أثناء غيابهما . واتفقا على أن يزوره عبد الحكيم فى مساء الجمعة ٢٥ أغسطس ليتناول معه طعام العشاء ، ثم يتباحثان فى أعمال المؤتمر . على أن التدبير كان فى ذلك الوقت معدا لاعتقال المشير فور وصوله ، بينما تتجه قوة الى بيت عبد الحكيم فى الجيزة لاعتقال من فى البيت ، وتفتيشه تفتيشا دقيقا ، على أساس أن أحدا فى البيت لن يقاوم فى غياب صاحبه ، لأن مثل هذه المقاومة لا يمكن أن يأمر بها الا عبد الحكيم ، ولأنه لا نتيجة من المقاومة ما دام عبد الحكيم مقبوضا عليه فى بيت المضيف الكريم ! .

أما الرواية الثانية ، فيرويها منير حافظ من داخل مكتب سامى شرف . وفيها يذكر أن عبد الناصر ، بعد كل ما وصله من معلومات عن نشاط المشير وأنصاره ، كان مضطرا الى انهاء هذا الوضع قبل سفره

الى الخـرطـوم ، ومن ثم ، فقـد « تلقى المشـير دعوة الى مقابلة عبد الناصر ، وتصور من حوله (المشير) أن الضغط قد أتى ثماره ، وأن عبد الناصر ينوى الاستسلام ، بعد أن تأكد أن قوات المشير سوف تكون لها الغلبة ، وأنه ربما حدد الموعد بالذات ليدعو المشير لاصطحابه معه الى الخرطوم . ومن ثم وافق المشير على المقابلة .

وفى تلك الأثناء ـ كما يقول منير حافظ ـ « كانت هناك استعدادات تجرى لانهاء عملية المشير ، وتمت لقاءات متعددة لهذا الغرض فى تكتم شديد ، بين قائد الحرس الجمهورى الليثى ناصف ، وبين شعراوى جمعـه وسـامى شرف . وامعانا فى التكتم ، تمت اللقاءات فى منطقة مهجـورة بنـادى الشمس ! وقـد فوجىء أعضاء السكرتارية الخاصة (المنـوط بهم الحـراسـة داخـل أسوار البيت) بأن أفرادا من الحرس الجمهـورى ، بمـلابس الميدان ، قد انتشروا فى الحـديقـة المحيطة بالبيت ، وتخفوا بين أشجارها ! .

« وجـاء المشـير ، ووراءه عربة الحراسة . وما ان دخلت عربته ، حتى أغلق الباب دونها ، وألقى القبض على من فيها . ودخل المشير الى بيت عبد الناصر ليواجه محكمة على أيدى عبد الناصر ومن بقى فى الحكم من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة » .

ونقطة الخلاف بين الروايتين تتعلق بالمبررات التى ساقها عبد الناصر للمشير عند دعوته اياه لزيارته . فرواية عبد الصمد محمد تزعم أن عبد الناصر قال للمشير انه سوف « يصحبه الى الخرطوم » ، بينما لا تذكر رواية منير حافظ ذلك ، وتقرر أن أصدقاء المشير هم الذين تصوروا ذلك ! .

وفى الحقيقة أن ما رواه رجال المشير فى المحكمة ، ممن هم لصيقى الصلة به ، مثل شمس بدران وعباس رضوان وعثمان نصار ، ليس فيه شيء من دعوة عبد الناصر للمشير لاصطحابه معه الى الخرطوم . فقد اقتصرت رواية المشير لهم على أن عبد الناصر قد دعاه لمقابلته ، وأن هذه الدعوة يمكن أن تحل الخلاف بينهما أو لا تحل . وواضح أن عبد الناصر لو كان قد عرض على المشير الذهاب معه الى الخرطوم ، لاستنام هذا الى هذه الدعوة ، ولما مضى فى خطة الزحف على القناة . ولكن من الثابت أن المشير فعل العكس تماما ، فان دعوة عبد الناصر له قد دفعته الى مضاعفة استعداداته ، وتحديد موعد تنفيذ الخطة اذا فشلت المقابلة فى حل الخلاف بينهما ! وعلى كل حال فقد اعترف شمس بدران بأنه صاحب التفكير فى أن عبد الناصر ربما دعا المشير للقائه بغرض اصطحابه معه الى السودان لحضور مؤتمر القمة بالخرطوم .

والسؤال الآن : ما هى الحقيقة فى اعتقال المشير ومحاكمته واعتقال أنصاره ؟ .

ان التحقيق التاريخى الذى أجريناه فى هذا الصدد من واقع الشهادات والروايات المختلفة ، يثبت أن عبد الناصر ، بعد أن تبين أن المشير قد حول بيته الى دولة داخل دولة ، وأصبح مصدر خطر على النظام ، أصدر أمره باحضار المشير الى بيته ، واجراء محاكمة له بمعرفة زملائه أعضاء مجلس الثورة السابقين الموجودين فى السلطة . وقد تم الاتصال بالمشير عن طريق سكرتارية عبد الناصر ، وتحدد الموعد الذى سيحضر فيه ، وهو الساعة السابعة من مساء يوم ٢٥ أغسطس .

وقبل أن يصل المشير كانت قد تشكلت قوتان : القوة الأولى ، بقيادة الفريق محمد الليث ناصف ، ومهمتها اعتقال المشير فور حضوره . أما

القوة الثانية ، فكانت بقيادة الفريق أول محمد فوزى ، القائد العام للقوات المسلحة ، وتتكون ـ كما يقول الفريق فوزى ـ من قوة مسلحة من سرايا الشرطة العسكرية الميدانية ، مدعمة بتسليح أكبر من التسليح المقرر لها كما وكيفا ، وأضيف إليها بعض أجهزة الاتصال اللاسلكى ، وأوكلت قياداتها إلى مدير الشرطة العسكرية اللواء سعد عبد الكريم ، ومهمتها مهاجمة بيت المشير عامر فى الجيزة ، واعتقال كل من فيه من الأنصار المتمردين ، بينما تقوم اللنشات الحربية بمراقبة البيت من النيل .

وبالنسبة للفرقة الأولى ، فقد قبضت على مرافقى المشير فور وصوله الى بيت عبد الناصر ، وكان من هؤلاء المرافقين : العقيد محمد طنطاوى ، والرائد أحمد أبو نار ، والمساعد أبو المعاطى ، واثنان من صف الضباط . وأما المشير ، الذى دخل الى بيت عبد الناصر ، فقد حوكم بمعرفة كل من زكريا محيى الدين ، ومحمد أنور السادات ، وحسين الشافعى .

والخلاف حول ما اذا كان عبد الناصر قد حضر هذه المحاكمة أم لا ؟ . فرواية محمود الجيار تفيد أن عبد الناصر كان فى الاسكندرية عند اعتقال المشير؟ . فهو يذكر أن خصوم المشير من رجال عبد الناصر ، « انتهزوا فرصة سفر عبد الناصر الى الاسكندرية ، وقرروا اعتقال المشير ، ونقله الى الهرم ، بحجة استجوابه ، مع أن استجوابه كان يمكن أن يتم فى بيته » ! .

ويضيف ان الاعتقال « تم فى مشهد لم يكن سهلا على مثل المشير أن يتحمله . فقد خرجت السيدة زوجته وراءه ، وهى تصرخ متشبثة به ، وتصمم على أن تذهب معه ، والجيران يتفرجون ويمصمصون

بشفاههم ! ـ ولكنهم قالوا لها : لا يمكن أن تصحبيه . وطلب المشير أن يتصل تليفونيا بعبد الناصر ، فوافق عبد المنعم رياض ، الذى كان يصحب القوة ، وطلب مكتب عبد الناصر ، ولكن الجواب كان : لا ! . ومن المؤكد أن عبد الناصر لم يكن ليرفض أن يتصل به المشير ، أو أن تصحب المشير زوجته ، ولم يصدر أية أوامر بهذا المعنى » ! .

وواضح من هذه الرواية أن محمود الجيار يخلط بين واقعة اعتقال المشير يوم ٢٥ أغسطس ، وواقعة نقل المشير من منزله ـ بعد أن تحددت اقامته فيه ـ الى استراحة فى المريوطية يوم ١٣ سبتمبر . فاعتقال المشير تم فى بيت عبد الناصر ، باتفاق جميع الآراء (فيما عدا رأيه) ، وهى واقعة ثابتة لا مجال للجدل فيها .

وهذا الخلط من جانب محمود الجيار أمر غامض وغير مفهوم . فاعتقال المشير داخل بيت عبد الناصر حدث مثير لا ينسى ، ولابد أن يكون قد ترك فى ذاكرة الجيار أثرا يذكره على الدوام . وحتى لو كان عبد الناصر قد أبعد محمود الجيار عن البيت ساعة الاعتقال ، نظرا لما يعرفه من تعاطفه معه ودفاعه عنه ـ فان هذا الاعتقال لم يكن ليخفى عن الجيار عند عودته الى البيت ! .

وعلى كل حال ، فان هذا الخلط من جانب محمود الجيار ، فى هذه الواقعة ، ينسحب على روايته الأخرى التى يذكر فيها أن عبد الناصر كان فى الاسكندرية عند اعتقال المشير . فواضح الآن أن هذه الرواية غير صحيحة .

وفى الواقع أن رواية منير حافظ فى هذا الصدد أدق . فقد أورد أن عبد الناصر كان حاضرا الاعتقال والمحاكمة ، « وقد تكلم ، وكان

حديثه متصلا ، أحصى كل الأمور وتطوراتها من بدئها الى نهايتها ، وأنهى كلامه بأنه لم يعد هناك مفر من التحفظ على المشير ، وانسحب الى غرفته في الدور العلوى » . وقد استمرت المحاكمة الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، أى أكثر من خمس ساعات كما تقول احدى الروايات .

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه محاكمة المشير فى بيت عبد الناصر ، كان الفريق أول محمد فوزى يتجه الى بيت المشير فى الجيزة على رأس الفرقة العسكرية التى أسند قيادتها إلى العميد سعد عبد الكريم ، لاعتقال أنصار المشير . وكان يساعده من القادة العظام الفريق محمد صلاح الدين محسن . .

وكانت هذه العملية هى أخطر العمليات وأصعب جانب فى الخطة ، لأن قيام معركة عسكرية فى حى سكنى راق به كثافة سكانية عالية ، كان جديرا باحداث مذبحة رهيبة سوف ترتج بها أنحاء مصر ، وقد تؤدى ـ اذا طالت ـ الى تدخل الجيش لانهائها بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

ويفهم من رواية شمس بدران أن الضباط فى بيت المشير كانوا قد عرفوا بأمر الفرقة المهاجمة قبل وصولها الى البيت ، وأخذوا يستعدون للتصدى لها ومقاومتها . فيذكر أنه فى ذلك اليوم (الجمعة ٢٥ أغسطس) ، كان فى الاسكندرية ، ولكنه كان حريصا على العودة لمعرفة نتائج اجتماع المشير مع الرئيس عبد الناصر ، وقد عاد فى الحادية عشرة مساء ليتصل تليفونيا ببيت المشير لمعرفة الأنباء ، فعرف أن المشير لم يعد بعد ، فطلب ابلاغه فى بيت صديقه حسن خليل تليفونيا بمجرد عودة المشير . « واللى حصل ان جلال (هريدى) كلمنى ، وقال لى

فيه مدرعات عند الجامعة ، وجايه البيت ! . ويعتوا لى عربية ، فرحت بيت الجيزة ، ولقيت الأنوار مطفأة ، والسلاح متوزع ، والناس واخدة مواقع ضرب النار . وجالى واحد اسمه عبد الحليم ، وقال لى : كل شىء تمام يا فندم ! . يعنى القوة جاهزة للتصدى لأى هجوم ! » .

« وبعدين طلعت قعدت فى الصالون لغاية ما توصل المدرعات . وبعد شوية سمعت زعيق وضوضاء . ونزلت ، لقيت المدرعات محاصرة البيت وعلى رأسها جماعة من الضباط . وكان موجود الفريق فوزى وصلاح محسن وسعد عبد الكريم » . وعرض الفريق محمد فوزى الدخول الى البيت للتفاهم معى ، باعتبارى أقدم واحد » .

وما حدث بعد ذلك يختلف فى روايته شمس بدران وجلال هريدى . فيذكر جلال هريدى أن شمس بدران رد على الاقتراح الذى تقدم به الفريق محمد فوزى بالدخول الى بيت المشير للتفاهم ، بقوله مخاطبا الفريق محمد فوزى : نط ! . . ما تعرفش تنط ؟ . « فالفريق محمد فوزى رد عليه بقوله : ايه الكلام ده يا شمس ؟ » . على أن شمس بدران يبرر هذه الواقعة ، التى يسلم بصحبتها ، بأن جلال هريدى عندما عرف برغبة الفريق محمد فوزى فى الدخول الى البيت ، اقترح اعتقاله ، وأخذه رهينة لتنصرف القوة . وأن هذا هو السبب الذى دعاه الى مخاطبة الفريق محمد فوزى ، عندما ألح فى الدخول ، بقوله : « اذا كنت عاوز تخش ، نط السور ! . وكان قصدى أعجزه عن الدخول ! » .

ويعارض جلال هريدى شمس بدران فى هذه النقطة ، اذ يتهم اللواء فؤاد نصار بأنه صاحب فكرة اعتقال الفريق محمد فوزى عند دخوله الى بيت المشير للتفاوض . ويذكر أن عثمان نصار هو الذى أبلغه

بخبر قدوم قوة المدرعات الى بيت المشير : « يومها حضر عثمان نصار ، وقال لى : فيه قوات عند الجامعة ، وجاية علينا . فأنا كلمت الوزير شمس وقلت له : تعال ! . وكلمت عباس رضوان ، وقلت له : تعال ! . ولما حضر شمس ، قلت له : معنى كده ان المشير اتمسك ! . وعثمان نصار قال لى : أنا عاوز أجيب فوزى رهينة » .

وقد وصف النقيب محمد عبد العليم الموقف داخل بيت المشير وقت محاصرة الدبابات له بما يصور حالة التوتر والغليان السائدة فيه . فقال : « كل الناس كانت مسلحة : جلال هريدى معاه مدفع ! ، والوزير شمس معاه بندقية ! ، واللواء عثمان نصار كان معاه بندقية ! ، وأمين عبد العال معاه بندقية ! » . ووصف بداية الصدام بقوله : « أنا كنت موجود فى هذا اليوم ، وكنت فى المكتب حين سمعت زعقة : حرس سلاح ! . وخرجت ، لقيت اللواء عثمان نصار بيقول : فيه مدرعات عند كلية الهندسة ، وجاية البيت . ولم أصدق هذا الكلام ، واتصلت بالتليفون بأحد حراس المشير ، وجه عسكرى قال : فيه لنشات فى البحر ! . ورحت عند البحر ولقيت لنشات فعلا ! . وفى هذا الوقت سمعت زعقة : حرس سلاح ! تانى . والأبواب قفلت . وكان فيه صعايدة مواجهين للقوة من داخل السور ! . وجه القائد العام ، وقال جلال هريدى : انتم موش حتخدونا الا جثث ! . فقال القائد العام لشمس بدران : افتح علشان أدخل ! . فقال له : نط من على السور . وكل الضباط المحالين على المعاش كانوا بيعترضوا على دخول القوة ! » .

فى ذلك الحين كانت هناك مهمتان أمام رجال المشير داخل البيت يجب اتخاذهما قبل تقرير المقاومة أو الاستسلام . المهمة الأولى ، حرق الأوراق والمستندات الموجودة بالمنزل . وفى ذلك يقول شمس بدران ،

إن جلال هريدى « طلع فوق ، وحرق أوراق معرفهاش ، ويمكن كانت فى كومودينو حجرة نوم المشير أو فى الخزينة . وأنا جت لى فكرة الحريق فى هذه اللحظة ، فأنا عارف ان فيه رزم من استقالة المشير مكدسة على المكتب ، فجبت الناس اللى كانوا موجودين فى بيت المشير ، وقلت لهم : شيلوا الورق وأحرقوه . وكان عندى ورق تانى بأسماء ضباط الدفعة اللى كتبها أمين عبد العال وقاووق ، ودوسيه فيه برقيات الشفرة اللى جابه مسعد الجنيدى ، والمفروض ان مسعد اتمسك . وبعدين كان فيه تقريرين مخابرات حربية عن موقف اليهود فى سيناء . وأنا عاوز أجنب الناس دى كلها المساءلة لما نمشى . فأنا رحت جبت الورق اللى عندى ، وحرقته أو أمرت بأن حد يحرقه » .

أما المهمة الثانية ، فهى تحذير اللواء سعد عثمان ، الذى كان مفروضا أن يكون فى تلك الأثناء مجتمعا مع قائد فرقة المدرعات الرابعة فى انتظار مقابلة المشير لاستمالته إلى جانب حركته . وفى ذلك يقول شمس بدران إن جلال هريدى جاء اليه بينما كان يحرق الاوراق فى غرفة نوم المشير ، وقال له : سعد عثمان عنده اجتماع ، كلمه سيادتك علشان يمشى ! . قلت له : نمرته كام ؟ ، فراح جاب النمرة ، وطلبت سعد عثمان ، ومعرفش مين رد عليَّ ، المهم أنا كلمت أبو نار ، وقلت له : المنزل محاصر ، وانتم انصراف ! .

ويفهم من كلام النقيب محمد عبد العليم أن عباس رضوان قد لعب دروا فى اقناع رجال المشير بالتسليم للقوة . فعلى حد قوله ، عندما سئل عما فعله عباس رضوان قال : « جه وتفاهم مع اللى جوه واللى برة علشان الناس تسلم » ! .

وقد رأينا كيف ذكر جلال هريدى أنه عندما علم من عثمان نصار

بأن قوة المدرعات فى طريقها الى البيت ، اتصل بعباس رضوان يطلب اليه الحضور . وفيما يبدو أن عبد الناصر فى تلك الأثناء كان قد طلب إلى عباس رضوان التدخل . فقد ذكرت جريدة الأهرام أن عباس رضوان « طلب اليه أن يذهب الى البيت ويقنع الضباط بالتسليم ، أو يصطحب أسرة المشير الى منزل آخر آمن لكى يمكن أن تتصرف القوة مع المعتصمين المسلحين » .

ولا تذكر الأهرام صراحة أن جمال عبد الناصر هو الذى طلب إلى عباس رضوان تنفيذ هذه المهمة ، ولكن فى شهادة شمس بدران يذكر أنه بينما كان فى غرفة نوم المشير ، « دخل عباس رضوان علشان يكلم الريس ، فقطعت المكالمة ، وعباس كلم الريس ، ومحصلش تغيير فى أوامر الريس ! » .

وعلى كل حال ، فقد انتهت المفاوضات بين الفريق محمد فوزى والضباط المعتصمين بالاستسلام . وفى ذلك يقول شمس بدران : فوزى قال لى : انت مطلوب للاعتقال ، فجبت شنطتى ورحت معاه ! ! » . هكذا بكل بساطة ، دون أى إشارة الى طبيعة المفاوضات التى دارت ! .

ونعتقد أن وعودا قد بذلت للمعتصمين ، عن طريق عباس رضوان ، أقنعتهم بالتسليم . فصحيح أنه كان من المتعذر عليهم تحقيق نصر على القوة المهاجمة ، ولكن من المحقق أنه كان فى وسعهم تصعيب الموقف تماما على هذه القوة ، بحيث لاتصل إليهم إلا على جثث سكان المنطقة التى يقع فيها بيت المشير ! ، وبعد فضيحة عالمية ! . ولا شك أن نجاح عبد الناصر فى اعتقال المشير قد جرد المعتصمين من مبررات المقاومة ، فأصبحت بلا هدف ، فوق أنها

معركة يائسة ، ومن هنا جاء انهيار المقاومة السريع .

على كل حال ، فمن الضرورى هنا أن نستكمل صورة ماحدث ، بما رواه الفريق محمد فوزى فى مذكراته ، عن واقعة حصار بيت المشير ، فيقول :

« عندما وصلنا الى باب المنزل الرئيسى يوم ٢٥ / ٨ / ١٩٦٧ ، وجدته مقفلا بسلسلة حديدية وقفل . وخلف الباب كان يقف شمس بدران ، وعثمان نصار ، وعبد الحليم عبد العال ، وجلال هريدى ، وآخرون ، وجميعهم مسلحون بالرشاشات القصيرة ، وفى أيديهم وجيوبهم قنابل يدوية .

« أخطرت شمس بدران ، فلم يذعن للأمر . وفى هذه اللحظة وصل عباس رضوان ، وهو يقيم بمنزل قريب من منزل المشير ، ليسأل عليه . وعندما علم بعدم وجوده بالمنزل طلب منى الانتظار فترة ، لحين معرفة الموقف داخل منزل المشير ، واصطحب معه شمس بدران ، بينما بقى الضباط المتقاعدون خلف باب الحديقة الخارجى .

« خرج عباس رضوان وشمس بدران من داخل المنزل ، فتحا باب الحديقة الخارجى ، وطلبا منى الدخول مع قائد القوة ، مبادرين بقولهم : احنا مستعدين تنفيذ ماتطلبه . وشاهدت ضباط شمس بدران يلقون أسلحتهم والقنابل اليدوية على الأرض .

« أصدرت الأمر رقم « ١ » ، وهو أمر علنى فى الميكروفون اليدوى ، طالبا نزول جنود سريتى الشرطة العسكرية ، بدون أسلحة وذخيرة أولا ، حيث كانت لوارى حمولة ٣ طن جاهزة لركوبهم بعد

تفتيشهم ، حيث توجهوا برفقة ضباط وحرس إلى السجن الحربى .

« تلا ذلك صدور الأمر رقم « ٢ » ، وهو يخص نزول الأفراد المدنيين بدون أسلحة أو ذخيرة . ثم أصدرت بقية الأوامر على التوالى ، وهكذا رحلت الضباط المتقاعدين الى السجن الحربى ، وكان آخرهم شمس بدران ، الذى رحل الى سجن القلعة .

« أمرت بدخول قوتى إلى المنزل : البدروم ، والدور الأول ، والسطوح ، والجراج ، والحديقة فقط ، وذلك لجمع الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية ، وترحيلها الى معسكر عابدين فى حمولة ١٣ لورى سعة ٣ طن . وساعد القوة ضباط الشرف ، والمساعدون من قوة شمس بدران ، واستغرقت هذه العملية طوال الليل .

« حوالى الساعة الخامسة فجر يوم ٢٦ / ٨ / ١٩٦٧ ، اتصلت بمكتب الرئيس عبد الناصر ، وأبلغته : « المهمة انتهت بخير» .

١٢

المشير ومسرحية الانتحار

فى تلك الأثناء كانت الأمور فى بيت عبد الناصر تتخذ شكلا شبيها . فقد أسفرت المحاكمة التى عقدت للمشير ،والتى استمرت الى الساعة الثانية صباحا كما ذكرنا ـ عن قرار اتخذه عبد الناصر بتحديد إقامته . ويقول عضو سابق بقيادة الثورة إن الاعتقال كان مقررا أن يتم فى قصر الطاهرة ، ربما لأن أحدا لم يتصور أن تنتهى المقاومة فى بيت المشير ببقائه صالحا للسكنى ، فلما نجح الفريق فوزى فى مهمته على النحو السالف الذكر ، واستسلم الجميع دون مقاومة ـ لم يجد عبد الناصر مايمنع من عودة المشير إلى بيته لتحديد إقامته .

ومن المحقق أن الاعتقال على هذا النحو كان مفاجأة كبرى للمشير ، ليس فقط لأنه كان يتوقع حدوثه فى بيته فى الجيزة ، حيث أعد العدة للقائه ومواجهته على نحو ماذكرنا ـ وإنما لأنه وقع بينما كانت الخطة لنقله إلى القناة قد نضجت ، وتحدد ميعاد التنفيذ ، وأوشكت الأمور أن تنتقل مقاليدها إلى يده بعد أن كانت فى يد عبد الناصر ! . لذلك تذكر

بعض المصادر أن المشير حاول التسلل من بيت عبد الناصر بعد محاكمته ، على أمل العودة إلى بيته ـ الذى لم يكن يعلم بما دار فيه ـ وقيادة المقاومة منه . ولكن ضباط الحراسة تصدوا له ، ومنعوه . وهنا فقد أعصابه ، وفتح صدره وطلب منهم أن يضربوه بالرصاص ! . ولكنهم ردوا عليه فى أدب جم : لاتحرجنا ياسيادة المشير ! .

وقد نقل موسى صبرى (عن السادات فيما يبدو) أن المشير عامر حاول الانتحار فى أعقاب ذلك . فبينما كان يجلس معه بعد انصراف عبد الناصر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى ، غادر المكتب إلى دورة المياه ، وعاد ليرتمى على إحدى الأرائك وهو يقول : أنا أخدت سم سيانيد ! . وقد سارع السادات إلى استدعاء الأطباء ، الذين أجروا للمشير عملية الانقاذ ، « ونزل زكريا محيى الدين وحسين الشافعى ، وصعدا ثانية ، وأبلغا عبد الناصر ، ولكن جمال عبد الناصر بقى فى غرفته ، ولم ينزل » ! .

ويروى منير حافظ القصة بصورة مختلفة . فيذكر أن عبد الناصر لم يكد يصعد إلى غرفته ، بعد أن أعلن المشير بضرورة التحفظ عليه ، حتى أخذ المشير يدور فى الغرفة ، وقد فتح قميصه ، وخلص رقبته من رباط العنق ، ثم طلب رؤية عبد الناصر ليتحدث معه مرة أخرى . وجاء الرد بأنه قد نام . فظل يدور فى الغرفة ، ثم طلب كوبا من الماء ، وأخرج شيئا من جيبه ابتلعه بسرعة ، ثم شرب الماء ، وألقى بالكوب على الأرض ، فأحدث دويا مزعجا ، وهو يصيح : « عشان تستريح ياسى جمال ! . قولوا له : المشكلة اتحلت ! » .

ومع اختلاف الروايتين فى التفاصيل ، إلا أنهما يتفقان فى محاولة المشير الانتحار فى بيت عبد الناصر . وهى محاولة غريبة فى الواقع ! ،

لأن اعتقال المشير كان مفاجأة له ـ كما ذكرنا ـ وليس من المعتاد أن يحمل المرء سما فى جيبه للانتحار عند اللزوم ! . وإذا كان خالص النية فى الانتحار حقا ، فإنه عادة يختار سما سريع المفعول لتجنيب نفسه آلاما لاقبل له بها . ولذلك نشك فى صحة تناول المشير أى سم على الاطلاق ، ونرى أن المحاولة كانت مسرحية قصد بها التلويح بالانتحار ، لا الانتحار بالفعل ، وذلك أملا فى إحداث هزة عاطفية لدى عبد الناصر قد تعيدهما إلى علاقاتهما السابقة ، أو على الأقل تشعر عبد الناصر بنية المشير على إنهاء حياته فى حالة اعتقاله ومحاكمته علانية ! .

وعلى كل حال ، فقد فشلت المحاولة فى إحداث أى تأثير ، وبالتالى فشلت فى إحداث أى تغيير فى قرار عبد الناصر . وبذلك تأكد المشير أنه انتهى إلى غير رجعة ، وانعكس ذلك فى حالة اليأس التى تملكته ، والتى روى منها منير حافظ صورة منها على النحو التالى :

« بينما كان الضباط يقودون المشير الى عربته لتحديد إقامته ، وقبل أن يركب العربة ، وجد أمامه واحدا من رجال الياوران مرتديا ملابس الميدان كاملة ، وفى يده بندقية سريعة الطلقات ، ووقف كأنه يستعد للمعركة . فتطلع إليه المشير برهة ، ثم صاح فيه :

ـ حاسب ياشاطر من اللعبة اللى فى ايدك دى ، أحسن تعورك ! .

ثم هتف ساخرا : ياأمى ! ، أنا خفت خلاص ! .

ثم غلبه التأثر ، فمد يده الى قميصه يمزقه ، ويقترب بصدره العارى من فوهة البندقية ، وهو يقول لحاملها : اتفضل ! ، اضرب

يا صلاح ان كنت شاطر ! » .

على كل حال فان اعتقال المشير عبد الحكيم عامر على هذا النحو ، وتصفية المقاومة فى بيته كما مر بنا ، لم يسدل الستار تماما على مسرحية الصراع بينه وبين عبد الناصر ـ فقد بقى دور أخير يلعبه أنصار المشير الذين كانوا بالخارج وقت أحداث محاصرة المدرعات لبيت الجيزة ، وظهرت خطة جديدة لخطف المشير وانقاذه ! .

وكان بطل هذه الحركة الجديدة هو الرائد حسين مختار ، الذى كان مقيما فى بيت المشير ـ كما ذكرنا ـ ولعب دور همزة الوصل بين المشير والضباط الموجودين فى الخدمة وقتذاك ، خصوصا المقدم أحمد عبد الله والعقيد طيار تحسين زكى .

وكان حسين مختار وقت مهاجمة مدرعات الفريق أول محمد فوزى لبيت المشير عامر فى الجيزة ، فى الخارج يقوم بنزهة مع زوجته ، « واتعشينا فى كازينو الحمام . وأنا بافسحها بالعربية ، لقيت جو غريب حوالين بيت المشير ، فرحت طالع دوغرى ، ووصلت مراتى البيت ، وقلت : فرصة ! ، أستخبى فى الصاعقة » ! .

على أنه لم يكد يقترب من انشاص ، حتى وجد البوليس الحربى يقوم بتفتيش العربات ، فكر راجعا الى القاهرة ، للاستعانة ببعض أصدقائه فى توصيله الى انشاص مرة أخرى . وقد استطاع بمعونة كل من النقيب مختار الفار الضابط بالصاعقة ، وسعيد عثمان ، كبير المعلمين بالصاعقة ، ومصطفى شحاته ، وهو نقيب بالصاعقة ـ الوصول الى انشاص ، حيث جرت هناك الاتصالات اللازمة بالضباط الضالعين فى الخطة لدراسة الموقف وتقرير ما يتبع .

ويقول مختار الفار ان حسين مختار كان يرغب بصفة خاصة فى لقاء الرائد فاروق شكرى ، وهو قائد مجموعة بالصاعقة . وقد أبدى فاروق شكرى رأيه بضرورة الاتصال بالمقدم أحمد عبد الله . ولكن الأخير لم يكن موجودا فى ذلك الحين بالمدرسة ولا البيت ، اذ توجه الى الاسماعيلية .

على أنه أمكن أخيرا الاتصال بأحمد عبد الله ، الذى أصدر تعليماته لحسين مختار بالنزول الى القاهرة لمقابلة تحسين زكى ! . وفى ذلك يقول حسين مختار ان كلا من الرائد سعيد عثمان والنقيب مصطفى شحاته أتيا اليه وقالا له : « احمد عبد الله عرف انك هنا ، وبيقول لك انك تنزل عند تحسين (العقيد طيار تحسين زكى) . وقد أكد هذا الكلام مختار الفار نقلا عن أحمد عبد الله نفسه ، فقد ذكر أنه عندما عاد الى القاهرة ، قابل أحمد عبد الله فى عصر ذلك اليوم (٢٦ أغسطس) ،وأبلغه بأن الرائد حسين مختار موجود عندنا فى المدرسة (الصاعقة) . فقال لى انه فات على هناك ، وشاف الرائد ، وقال : ينزل على مصر ! » .

ومعنى هذه الأوامر من المقدم أحمد عبد الله للرائد حسين مختار بالاتصال بتحسين زكى ، هو أن الرأى كان قد استقر على انقاذ المشير واختطافه ، عن طريق القيام بعمل مشترك بين الصاعقة والطيران ! . ولاشك أن القارىء يذكر أن تحسين زكى وأحمد عبد الله كانا الوحيدان فى الخدمة اللذان أفضى اليهما المشير عامر بموعد تنفيذ الخطة وكلمة السر ، وهى « نصر » ! .

وعلى كل حال ، يذكر الرائد سعيد عثمان انه توجه مع كل من النقيب مختار الفار والرائد حسين مختار الى القاهرة ، حيث توجها الى

المطار ، « وقابلنا العقيد تحسين » ! . وقد زعم حسين مختار أن المقابلة كانت لغرض أن يتقصى العقيد تحسين زكى حقيقة ما حدث فى بيت المشير ! . فهو يذكر أنه لم يكن يعرف ما وقع فى بيت المشير ، « وقلت له : يمكن سيادتك تروح لغاية هناك ، وتشوف ايه بالضبط ؟ . فقال : طيب ! » . على أن حسين مختار لم يكن فى حاجة لمن يتقصى له ، فقد عرف منذ اللحظة الأولى أن المشير اعتقل . وفى ذلك يذكر مختار الفار انه عندما جاء اليه حسين مختار لمساعدته على الذهاب الى انشاص ، قال له : «المشير اتحددت اقامته » ! . وقد أكد تحسين زكى ذلك ، فقد ذكر أنه فى يوم ٢٦ ، وقبل المغرب بشوية ، لقيت أحمد نصر بيقول : الصاعقة سألت عليك . فاتصلت بهم ، ولقيت هناك سعيد (عثمان) وحسين مختار . وقال حسين مختار : « امبارح قبضوا على ناس عند المشير . وعرفت انهم حددوا اقامة المشير» ! .

وعلى ذلك فان مقابلة حسين مختار وسعيد عثمان لتحسين زكى فى المطار ، انما كانت بهدف دراسة الموقع والاتفاق على طريقة تنفيذ خطة خطف المشير من بيته وانقاذه ، ثم تنفيذ الخطة الأصلية بعد ذلك ! .

ويتفق كل من حسين مختار وتحسين زكى على حدوث عدة لقاءات فى اليومين التاليين . يذكر حسين مختار لقاء تم فى كازينو الجمل بالهرم فى يوم ٢٦ ، كما يذكر تحسين زكى لقاء آخر فى بيته ، ثم لقاء فى الزمالك فى الساعة الحادية عشرة مساء . وقد درست فى هذه الاجتماعات فكرة اختطاف المشير . فوفقا لرواية تحسين زكى ، فان حسين مختار ومختار الفار تحدثا اليه عن « ناس من الصاعقة تروح بيت المشير ، وتخطفه . وحسين قال لى : هات لنا طيارة هيلوكوبتر علشان كده » ! . ويقول تحسين زكى انه رد على حسين مختار بقوله : « والمسألة

دى سهلة كده ؟ . ما فيش داعى للحاجات دى ! . وبعدها رجعت المطار » ! .

ولا ينكر حسين مختار هذا الكلام ، ولكنه يدعى انه كان مجرد فكرة عابرة : « لما تحسين قال لى عن اللى حصل ، جانى شعور بخطف المشير . وبعدين استبعدتها بسرعة » ! .

على أن الحقيقة أن سبب الاستبعاد يرجع لأسباب أخرى خارجة عن ارادة حسين مختار ! . وهذا ما يكشفه الملازم امام حسين ، الذى كان يخبىء حسين مختار عند أخيه فى شارع بور سعيد . فيذكر أن حسين مختار أخبره يوم ٢٩ أغسطس أنه سوف يتقابل مع العقيد تحسين زكى عند جامع الزمالك ، « فأنا أخذت بعضى ورحت جامع الزمالك صدفة (!) ، لقيت عربة بها ثلاثة ضباط من الصاعقة هم : سعيد عثمان ، وعبد اللطيف البسيونى ، ومختار الفار ، وقالوا لى : اركب ! . وبعد مائة متر نزلونى ، ونزل مختار الفار معايا ، وقال لى : قل لحسين مختار : فاروق شكرى مش حيقدر يعمل حاجة ، علشان أحمد عبد الله انقبض عليه » ! .

وفى الواقع ان حسين مختار نفسه اعتقل فى اليوم التالى ، وتتابع اعتقال الضباط ، وبذلك فشلت الخطة وماتت فى مهدها .

ولاشك أن هذا الفشل الذى منيت به هذه الخطة ، وكذلك الفشل الذى منيت به خطة نقل المشير الى القناة ، يثيران الانتباه . فواضح أن عدم كفاءة المشير فى الحرب ، قد انعكست على عدم كفاءته فى التآمر ! . اذ نرى فى كل من الميدانين : التردد ، وعدم وضوح الرؤية ، والعجز عن تحديد الهدف ، والتخبط فى اتخاذ القرارات ، والاعتماد على

عناصر من نفس الطراز ـ عناصر يغلب عليها الاندفاع العاطفى والتصرف المسرحى ، فاذا وجدت نفسها أمام الخطر الحقيقى ، تخاذلت أو أسرعت فى الاستسلام .

وهذا ما حدث عندما حاصرت مدرعات الفريق أول محمد فوزى بيت المشير ، فقد انهار فى سويعات ما تم بناؤه فى شهرين من استعدادات ! ، وسارع الجميع الى الاستسلام ، وعلى رأسهم شمس بدران ! . ذلك أن الجميع ، بما فيهم المشير ، كانوا ينظرون الى هذه الاستعدادات من جانبها المسرحى ، وليس من جانبها العملى ! ، فلم يستقر فى يقين أحد منهم أن ينفذ تهديد المقاومة الى الحد الذى يدمر الحى السكنى الذى كان يقع فيه بيت المشير ! ، بل اعتمدوا على أن عبد الناصر هو الذى سوف يضع هذا العامل فى الاعتبار ، وسيمتنع عن اتخاذ اجراء يصل بالصراع الى هذه الذروة من الخطر ! .

ونلاحظ أن هذا هو نفسه ما حدث فى سيناء ، وأدى الى نشوب الحرب . فقد كان حشد الجيوش المصرية فى سيناء مجرد حشد مسرحى ، هدفه القاء الرعب فى قلب اسرائيل ، ومنعها من تنفيذ مخططها العدوانى . فلما تداعت الأحداث على النحو الذى أدى الى نشوب الحرب . تخاذلت القيادة العسكرية سريعا منذ اليوم الأول من الحرب ، وأصدرت قرارها القاتل بالانسحاب ، الذى قضى على كل أمل فى انقاذ الجيش المصرى من الكارثة التى ألمت به ! .

معنى هذا الكلام أن عبد الناصر ظل طوال الخمسينيات والستينيات ـ حيث وقع الحكم الفعلى فى يد الجيش ـ يخشى نمرا من ورق ! ولو أنه استجمع شجاعته ، واستخدم القوى الشعبية فى اسقاط تسلط الجيش ، لنجح فى ذلك نجاحا باهرا ، كما نجح بفضل جماهير

٩ و ١٠ يونيه فى مواجهة استفزازات المشير وأنصاره ، واسقاط المؤامرة التى هددت باستعادة المشير سلطاته غير الدستورية . ولكن عبد الناصر كان يخشى الجيش أكثر مما يثق بالقوى الشعبية التى منحته من التأييد والثقة ما لم تمنحه لأحد من قبله ! ، ولذلك عانت مصر فى عهده من الحكم البوليسى ما كاد يضيع الانجازات العظيمة التى حدثت فى مجال التحرير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وفى الوقت نفسه منيت بهزيمة عسكرية فادحة ومخزية معا ، وسقطت سيناؤها تحت أقدام الاحتلال الاسرائيلى ، فكانت نهاية مأساوية حزينة لأول حكم تمتعت فيه مصر باستقلال حقيقى منذ قرون بعيدة !

على كل حال ، فسرعان ما تطورت الأمور تطورا خطيرا حين أصدر عبد الناصر يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ قرارا بنقل المشير من منزله ، حيث تحددت فيه اقامته ، الى استراحة فى المريوطية ، لما تبين من استمراره فى الاتصالات الخارجية سرا ، بهدف بث الاشاعات وتأليب الرأى العام ضد عبد الناصر وهى مجرد ذريعة .

وكان الفريق أول محمد فوزى ، القائد العام للقوات المسلحة ، هو الذى أسند اليه أيضا فى هذه المرة مسئولية تلك العملية . ففى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ، توجه الى بيت المشير على رأس قوة عسكرية ، كان يرافقه فيها الفريق عبد المنعم رياض ، رئيس هيئة أركان الحرب ، والعميد سعد زغلول عبد الكريم ، قائد الشرطة العسكرية ، حيث أبلغ المشير عامر بالتعليمات الجديدة .

على أن المشير عامر رفض تنفيذ الأمر الذى تحمله القوة مهما كان الثمن . الأمر الذى دعا الفريق عبد المنعم رياض الى التدخل محاولا اقناع المشير بالقبول . وشعر المشير بأن الحلقة تضيق حول عنقه ،

فتظاهر بالامتثال ، ولكنه قرر تكرار المحاولة التى جرت فى بيت عبد الناصر ، وهى محاولة الانتحار المسرحية ! . فيذكر الفريق رياض انه قال له ان « كل شىء سوف ينتهى فى خمس دقائق ! » . وهنا لاحظ العميد سعد زغلول عبد الكريم ان المشير يلوك شيئا فى فمه ، فأخبر الفريق رياض ، الذى صاح بأن المشير قد خدعه ، وأصر على اصطحابه الى المستشفى لاسعافه . ولكن المشير هدده بعصا كان يحملها ! . فعتب عليه الفريق رياض هذا التصرف ، وأمر رجاله بحمل المشير بالقوة الى خارج المنزل للتوجه به الى المستشفى . وعلت الضوضاء بما أثار انتباه أفراد أسرة المشير ، الذين تبادر الى اعتقادهم أن القوة تعتدى على المشير . فدخل بعضهم الحجرة . واضطر الفريق رياض الى استرضاء المشير عن طريق تقبيل رأسه ، لاقناعه بالنزول معه ! . وعندما تبين للمشير أن ضباط القوة سوف يحملونه عنوة بالفعل ، قبل النزول معهم على قدميه ! .

وفى الطريق الى المستشفى لاحظ العميد سعد عبد الكريم أن المشير يكرر النظر الى ساعته ، كمن ينتظر نتيجة معينة ، فطلب منه الفريق عبد المنعم رياض أن يلفظ ما يمضغه فى فمه . وجرت محاولات لاخراج ما فى فمه بالقوة ، فاضطر المشير الى اخراج المادة التى فى فمه على دفعتين ، « وهى مادة تشبه اللادن الأصفر فى ورق سلوفان » ! . فاحتفظ به النقيب محمد نبيل عقل الذى كان يجلس الى جواره ، وهنا قال المشير انه لا يمكن القبض عليه أو اعتقاله حيا ! .

ويقول الفريق محمد فوزى ان أقوال المشير وتصرفاته فى ذلك الوقت كانت قاطعة الدلالة على أنه كان ينوى الانتحار ، لضيقه بالاجراءات التى اتخذت ضده من تضييق حريته وتحديد اقامته بعيدا عن أفراد أسرته . وأنه طلب منه ابلاغ الرئيس عبد الناصر بالعدول عن هذه

الاجـراءات التى ليست فى صالحه ولا فى صالح البلاد ولا فى صالح رئيس الجمهورية . وأعطى مهلة لتلقى رد عبد الناصر فى نفس الليلة ، والا اعتبرها رفضا منه ! .

والسؤال الآن : ما هى المادة التى تناولها المشير؟ . لقد سأله العميد سعد عبد الكريم عنها بعد نقله الى الاستراحة ، فرد فى البداية بأنها « أسبرين »! . ثم عاد فذكر أنها « سيانور » ! . وقال ان السيانور منه ما يذوب فى الماء ، ومنه ما يذوب فى الكحول ! . ولكن العميد سعد عبد الكريم رد عليه بأنه يعلم أن السيانور مادة سريعة المفعول ، وقد مرت عليه ساعات وهو سليم ! . فضحك المشير! .

على أن تقرير مستشفى المعادى سرعان ما جاء ليثبت أن المادة التى تناولها المشير كانت مادة الأفيون ! . ومعنى ذلك أن المشير كان هنا أيضا يلوح بالانتحار ، ولم يكن ينتحر بالفعل ! .

١٣

اعدام المشير عامر !

على كل حال فان محاولات المشير المسرحية للانتحار قد قدر لها أن تأتيا بعكس النتيجة التى أرادها المشير من التأثير على عبد الناصر ، وأن تنقلبا عليه انقلابا مأساويا كما سوف نرى . وقد تمثل ذلك أول ما تمثل فى موقف الفريق أول محمد فوزى . فقد رأينا كيف صدق فى البداية محاولة المشير الانتحار ، فلما مضى الوقت دون أن يسقط المشير أو يظهر عليه علامات التسمم ، أدرك الفريق أول محمد فوزى أن المشير قد قام بمحـاولة مسرحية ، وأخذ يتصرف على هذا الأساس . فيذكر اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى ، قائد مستشفى المعادى العسكرى ، الـذى حمل اليه المشير ـ أنه عندما وصل الفريق أول محمد فوزى الى المستشفى مع المشير عامر ، أخبره بأنه يعتقد بأن الأمر لا يخرج عن كونه مسرحية ، وأنها ليست المرة الأولى التى قام بها المشير بهذه المحاولة ! .

بل انه حين رأى الفريق أول محمد فوزى العميد طبيب محمود عبد الرازق يهرع مندفعا لاسعاف المشير عامر ، استمهله متوقفا ، وقال له

ان تلك المحاولة ليست الأولى ، وأنها قد حدثت من قبل . وأبدى عدم اقتناعه بجدية المحاولة ! . وعندما طلب اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى من الفريق محمد فوزى بقاء المشير عامر فى المستشفى لتلك الليلة ، رفض الفريق فوزى هذا الطلب ، وأصر على أن يغادر المشير المستشفى الى مكان اعتقاله قبل الساعة الخامسة مساء ، « سواء أجريت عملية غسيل المعدة أم لا » ! . وبالفعل ، فقد انتهت اجراءات اسعاف المشير فى الساعة ٤,٥٠ مساء ، وغادر المستشفى الى استراحة المريوطية .

وهذا يفسر تلك الحقيقة ، التى يعترف بها الفريق فوزى ، وهى أنه لم يأمر بملازمة المشير فى استراحة المريوطية ملازمة دائمة تكفل منعه من تناول أية مادة سامة - وهو التصرف الذى كان - بحق - موضع نقد السيدة نجيبة ، ابنة المشير عامر ، التى واجهت سلطات التحقيق بتلك القاعدة القانونية التى تقول ان « من يقيد حرية انسان ، يعتبر مسئولا عن الحفاظ على حياته » ! .

وفى الحقيقة أنه لم تكد تمضى أربع وعشرون ساعة على وصول المشير عامر الى استراحة المريوطية ، حتى كان قد فارق الحياة ! . فما هى الحقيقة فى موته ؟ ، وهل انتحر كما ذكرت السلطات الرسمية ، أم اغتيل كما أعلنت أسرته ورددت الاشاعات ؟ . هذا هو السؤال الذى نجيب عنه هنا من واقع القرائن والأدلة .

فواضح من الأقوال التى أدلى بها الرائد طبيب ابراهيم على بطاطة ، فى التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة ، أنه كان فى حجرته فى الاستراحة بعد السادسة من مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، حين سمع استغاثة السفرجى ، فاندفع الى حجرة المشير ، حيث وجده

راقـدا على الفراش فى حالة غيبوبة ، ونبضه ضعيف . فأمر باعطائه حقنة كورامين وحقنة أمينوفلين ، كما أجرى له تنفسا بالاكسجين وتنفسا صناعيا . لكن ذلك كله لم يجد شيئا ، وتوفى المشير فى الساعة ٦,٤٠ مساء .

وذكر الطبيب ، اعتمادا على أقوال السفرجى كما هو واضح ! ـ أن المشير كان قد دخل دورة المياه بعد السادسة بقليل ، ثم عاد الى حجرته ليجده السفرجى على الحال الذى سلف ذكره .

وقـد ذكر تقرير المعاينة الرسمى أنه تبين من فحص الجثة « وجود شريط رفيع من قماش لاصق سميك ، يلتصق أسفـل جدار البـطن الأمامى ، يخفى تحته جزءا من شريط معدنى مما يستعمل لتعبئة أقراص الـريتـالين ، به انثناء بأحد طرفيه ، بحيث يحمل على الوجه المقابل لجدار المعدة فجوتين اسطوانيتين من ورق السلوفان الشفاف ، ظاهر أنهما معبـأتـان بمادة بيضاء . ويحمل على الوجه المقابل للاصق فجوة وحيدة اسطوانية مماثلة من ورق السلوفان معبأة أيضا بمادة بيضاء .

ومن تحليل المادة التى كانت تحتويها فجوات هذا الشريط المعدنى ، ثبت أنها مادة « الأكـونتـين » ، وتـزن ١٥٠ ملليجـرام . وهى مادة استخلص التقرير الشرعى أن المشير تناول قدرا منها فى منزله ، وأنه تنـاول أيضـا كمية من « الأفيون » لتســاعده على تحمل أعراض سم « الأكونتين » بتأثير المادة المخدرة المسكنة للالآم . وأن ذلك قد أدى الى « هبوط سريع بالنبض والدورة الدموية والتنفس » .

وتحـدث تقـرير النيابـة العامة عن مصدر حصول المشير على هذه الكمية من سم « الأكـونتـين » . فذكر أنه تبين من أقوال الشهود من

رجال المخابرات العامة ، ومن فحص السجلات ، فى التحقيق الذى أجرى بناء على بلاغ أمين هريدى ، وزير الحربية والمشرف على تلك الادارة بعد صلاح نصر ـ أن صلاح نصر كان قد تسلم ٦٠٠ ملليجرام من هذه المـادة فى يوم ١٠ أبـريل ١٩٦٧ ، مقسمة على ست عبوات بمقادير متساوية ، فى فجوات من المعدة أصلا لوضع حبات الريتالين فى الأوراق المعدنية الخاصة . وأن إحدى هذه الأوراق تكمل الورقة المضبوطة على جثمان المشير وبها مادة الأكونتين .

وقـال تقـرير النيابة العامة إن صلاح نصر اعترف بأنه تسلم مادة سامة ، لم يتحقق من نوعها ، ولم يتبين كيفية تعبئتها ، وأنه وضع هذه المادة فى مكتبه ، وظلت فيه بحالتها الى أن مرض فى ١٣ يوليو ، وانتقل من مكتبه فى ٢٣ منه الى احدى الاستراحات ، ثم أعفى من منصبه فى ٢٦ أغسطس .

هذه هى القرائن والأدلة التى أورها تقرير النائب العام ، محمد عبد السلام ، الذى صدر فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، تحت عنوان : « قرار فى حادث وفاة السيد المشير عبد الحكيم عامر » - والذى استند اليها فى قراره باعتبار الوفاة انتحارا .

على أن هذا القرار تعرض للطعن من أسرة المشير . فقد أنكرت ابنة المشير ، السيدة امال عبد الحكيم ، أن يقدم والدها على الانتحار ، على أساس أنه مؤمن بالله ، وأنه لم يكن ممن يهربون من المسئولية ، كما أنه كان يرغب فى محاكمته . ودللت على فساد فكرة الانتحار بأن والدها طلب فى يوم انتحاره كتبا وآلة للحلاقة ، وليس من المعقول أن يهتم بهذا الطلب وهو يدبر التخلص من حياته ! .

اما بالنسبة للشريط اللاصق ، الذى أورد تقرير النائب العام أنه وجد مخفيا على جسد المشير - فقد أبدت السيدة آمال عبد الحكيم تشككها فى صحة وجوده أصلا ، على أساس أن والدها كان يستحم يوميا ، فكيف يمكن أن يظل حاملا الشريط باستمرار ؟ .

كما استبعدت السيدة نجيبة عبد الحكيم أيضا فكرة انتحار والدها ، وبنت رأيها على ثلاثة أسس : أولها ، أن والدها لم يكن متخوفا من أى اجراء يتخذ ضده ، وبالتالى لم يكن لديه ما يدفعه إلى الانتحار من موقف يخشاه . ثانيا ، أن والدها لم يغادر حجرة الجلوس منذ أن حضرت القوة لا عتقاله حتى لحظة اصطحابها له خارج المنزل ، حتى يقال انه تمكن من وضع الشريط حامل المادة السامة .

على أن هذه الأقوال يمكن الرد عليها بأن المشير ، رغم ايمانه بالله ، قام بمحاولتين - ولو مسرحيتين - للانتحار ، الأولى فى بيت عبد الناصر ، والثانية ، فى بيته . والمحاولة الأخيرة ثابتة باعتراف السيدة نجيبة ، فقد ذكرت أنها رأت والدتها تصرخ فى وجه الفريق رياض عندما جاء للقبض على والدها ، وقالت انها لاحظت أن فى فم والدها شيئا ما ، فصرخت محذرة ، وطلبت أن يبادروا بنقله إلى المستشفى على الفور . كما أكد هذه المحاولة أيضا محمد السيد أمين عزب ، زوج السيدة نجيبة ، فقال انه لاحظ شيئا ما فى فم المشير عند اعتقاله . وواضح من هاتين المحاولتين أن ايمان المشير بالله لم يمنعه من التلويح بالانتحار . .

أما الحجة التى تذرعت بها السيدة آمال عبد الحكيم ، وهى أن استحمام المشير يوميا يحول دون احتفاظه بالشريط اللاصق باستمرار - فان ما أورده تقرير النيابة العامة من وجود آثار متعددة متقاربة ومتراكبة

ومختلفة الألوان فى جسد المشير فى موضع الشريط اللاصق - يمكن أن يفسر احتفاظ المشير بالشريط إلى لحظة اكتشافه ، وهو أن المشير كان ينزع الشريط قبل الاستحمام ، ثم يعيد لصقه بعده ، خصوصا وقد ذكر تقرير النيابة العامة أن الشريط قد فقد معظم خاصة اللصق لهذا السبب ! .

وعلى ذلك ، فان الحجج التى ساقتها أسرة المشير للتدليل على أن موته لم يكن انتحارا ، لا تقف فى وجه القرائن والأدلة التى ساقها تقرير النيابة العامة فى اثبات انتحار المشير ! .

واذا كان الأمر كذلك ، فهل معنى ذلك أن قرار النيابة العام هو قرار سليم ، وأنه يثبت حقا أن وفاة المشير عامر كانت انتحارا وليست اغتيالا ؟ . أخشى أن أقول ان الدراسة المتأنية للقرائن تثبت العكس تماما مما انتهى اليه قرار النيابة العامة ! .

فمن الأمور المثيرة حقا أن التقرير الشرعى قد أكد أن فحص عينات البول والدم والأحشاء ، التى احتفظ بها عند التشريح ، قد أثبت أن المعدة والأمعاء بنوعيها والأحشاء ، وجدت خالية من أى أثر للسيانور أو الأكونتين أو السموم المعدنية العادية . كما أكد أن ورقة السلوفان التى كان قد لفظها المشير عامر فى السيارة التى نقلته الى مستشفى المعادى بعد اعتقاله ، قد وجدت خالية أيضا من أى أثر للسيانور أو الأكونتين ! - ومع ذلك فقد قرر التقرير أن المشير قد مات متسمما بمادة الأكونتين ! .

فكيف توصل هذا التقرير الشرعى الى العكس تماما مما تثبته التحليلات الكيمائية ؟ . لقد قام بمحاولة مصطنعة للتخلص من هذا

التناقض عن طريق الزعم بأن المشير قد تناول « ملليجراما واحدا » ! من سم الأكونتين فى بيته بالجيزة عند القاء القبض عليه وقال إنه من المسلم به علميا أن تناول هذا القدر البسيط يكفى لاحداث الوفاة دون أن يظهر له أثر فى التحقيق ! .

ولم يستطع التقرير الشرعى أن يثبت لنا كيف تمكن من معرفة أن المشير قد تناول بالفعل هذا المقدار البسيط ، الذى لا يتجاوز ملليجراما واحدا ، رغم أن عدم وجود أثر لهذا السم فى جسد المشير يجب أن يقود الى العكس - الأمر الذى يدل على اجتهاد من جانب واضعى التقرير يتجاوز اختصاصاتهم العلمية التى يجب أن تقوم على حقائق مادية وليس على التخمين والاستنتاج - وذلك مجاراة للسلطات التى تريد أن تبدو الوفاة انتحارا ! .

ومع ذلك ، فحتى لو وضعنا هذا الخمين من جانب التقرير الشرعى موضع الاختيار ، لوجدنا أنه لا يقوم بدوره على أساس صحيح ، وأن القرائن الموجودة تؤدى إلى عكس النتيجة التى توصل اليها أيضا ! . فمن الثابت أن الشريط اللاصق الذى قيل إنه وجد على جسد المشير ، كان يحتوى على ١٥٠ ملليجراما من سم الأكونتين - وفقا لما أورده التقرير نفسه - واذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن القول ان المشير قد تناول « مللليجراما واحدا » من هذه الكمية الضخمة ، أى بنسبة ١ : ١٥٠ ! - وبتلك الدقة التى أوردها التقرير لتبرير عدم وجود أثر لهذا السم فى جثمان المشير؟ .

وأليس من البديهى ، اذا أراد المشير الانتحار ، أن يتناول هذه الكمية التى يحتفظ بها كلها ، أو معظمها ، بدلا من أن يعنى نفسه بوزن ملليجراما واحدا منها ؟ . وفيم احتفظ بكل هذه الكمية اذا كان

ينوى استخدام هذا المقدار البسيط ؟ . وأكثر من ذلك ، لماذا يحتفظ بكل هذه الكمية بعد تناول ما تناوله منها ؟ ، وهل يكون الفرد الذى ينفذ عملية الانتحار فى حالة تسمح له باعادة لصق الشريط مرة أخرى بعناية فى هذا المكان ، بعد أن فقد مبرر بقائه ؟ . وأليس من الطبيعى ان يتخلص منـــه بعـــد أن انتهى غرضـه ؟ . وألا يقـود الاستنتـاج الصحيح - اذن - الى أن وجود هذا الشريط انما كان للتمويه وتوجيه التحقيق إلى أن المشير قد مات منتحرا بسم الأكونتين ؟ .

ثانيا - لقـد حدد التقـرير الشرعى زمن ومكـان تناول المشير هذا « المليجرام الواحد » من « الأكونتين » بأنه كان فى اليوم السابق على الوفاة ، وفى بيته بالجيزة . على أننا نعلم - من عرضنا السابق - ومما رواه كل من الفريق أول محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض والعميد سعـد زغلول عبـد الكـريم واللواء طبيب محمـد عبد الحميد مرتجى والعميد طبيب محمود عبد الرازق حسين - أن المشير قد اقتيد بعد ذلك الى مستشفى المعادى ، حيث تمت اجراءات اسعافه فى الساعة ٤ر٥٠ مساء . وقد شهد اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى بأن الأطباء « قاسـوا نبضـه وضغط دمـه ، واطمـأنـوا على حالتـه » ، وأنه غادر المستشفى فى « حالـة صحية جيدة » ! . فكيـف يكـون نبض المشير وضغط دمه فى حالة عادية ، ويشهد الأطباء بأنه أصبح عند مغادرته مستشفى المعـادى « فى حالة صحية جيدة » - بينما سم « الأكونتين » يعمل فى جسده ؟ .

ثالثـا - من الثابت من شهادة الرائد طبيب ابراهيم على بطاطة ، الـذى أشرف على رعاية المشير طبيا فى استراحة المريوطية ، أن المشير عامر ظل فى « حالة صحية جيدة » ، حتى الساعة الخامسة من مساء اليوم التالى (الخميس ١٤ سبتمبر) - أى بعد أربع وعشرين ساعة من

اسعافه بمستشفى المعادى ! . فقد ذكر أنه تسلم النوبة فى الاستراحة من زميله النقيب مصطفى بيومى حسنين فى العاشرة من صباح ذلك اليوم ، وقد شرح له زميله الحالة وتطوراتها ، وطمأنه إلى أن الحالة تسير الى التحسن ، وفصل له الاجراءات التى اتبعها . وقد باشر الرائد طبيب ابراهيم على بطاطة بدوره رعاية المشير ، الذى كان ـ حسب شهادته « يبدو فى حالة صحية جيدة » ! . ولما كان لايتناول غذاء نظرا لاستمرار حالة القىء ، فقد رأى تغذيته عن طريق محلول الجلوكوز فى الوريد ، كما عالجه من ألم فى أسنانه فى الساعة الرابعة عن طريق المس ، وأعطاه حقنة مسكنة من النوفالجين . وفى الساعة الخامسة مساء دخل حجرته ، فوجده نائما ، « وكان ضغط دمه ونبضه طبيعين » ـ حسب قوله . ومعنى ذلك أن المشير ظل إلى آخر لحظة فى حالة صحية جيدة ! .

فكيف ـ إذن ـ يمكن القول بأن سم الأكونتين كان يسرى فى دم المشير طوال تلك الساعات الطويلة ، دون أن يترك أثرا فى ضغط دمه أو نبضه ؟ . وكيف يظل « فى حالة صحية جيدة » ـ حسب تعبير الأطباء الذين باشروا حالته ـ حتى الساعة الخامسة مساء ، ثم يموت فجأة بعد مائة دقيقة ؟ ـ أى فى السادسة وأربعين دقيقة ؟ .

أليس معنى ذلك فى وضوح أن هناك طارئا حدث للمشير فيما بين الساعة الخامسة ـ لحظة أن تركه طبيبه وضغط دمه ونبضه طبيعيان ـ والساعة السادسة عندما استغاث السفرجى بالطبيب لفحص المشير ! .

فماذا حدث بين الخامسة والسادسة من مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ؟ .

من الواضح من الأدلة التى بين أيدينا ، أن نقل المشير عبد الحكيم عامر الى استراحة المريوطية ، لم يكن لغرض عزله عن اجراء أية اتصالات خارجية ضد السلطة الشرعية فى الدولة ـ كما يقول الفريق محمد فوزى فى مذكراته ـ وانما كان لابعاده عن أسرته ، وتنفيذ حكم الاعدام فيه ! .

فمن الأمور الخطيرة ، التى كشفها تحقيق النيابة العامة ، أن كلا من الممرض والسفرجى ، اللذين اختيرا لخدمة المشير فى استراحة المريوطية ، كانا من موظفى الحرس الجمهورى ! . وهو اختيار مثير حقا ، لأن الممرض والسفرجى ، هما عادة أقرب الناس صلة بالمريض ، وأكثرهما ترددا عليه دون شبهات . فالأول يقوم برعايته وحقنه عند اللزوم ، والآخر يقدم له الطعام ! .

وبهذه الصفة يمكن تنفيذ حكم الأعدام فى المشير : اما بحقنة قاتلة ، أو بوجبة قاتلة ! . وفى أى حالة من الحالتين لن يساور المشير أى شك فى قاتله ، ولن يقاومه بأية صورة من الصور ! .

وقد رأينا من العرض السابق أن السفرجى كان هو الذى استغاث بالرائد الطبيب ابراهيم على بطاطة . ولا ندرى حقا هل كان هو الذى نفذ حكم الاعدام عن طريق طعام أو شراب ، ثم اصطنع الاستغاثة ـ أم نفذه الممرض عن طريق حقنة قاتلة ، وترك مهمة الاستغاثة للسفرجى ؟ . وان كان الاحتمال الثانى هو الأرجح ! .

وحتى تكتمل الصورة ، فقد حرصت الحكومة على أن تحذف من تقرير النائب العام ، الذى نشر بالصحف ، ما احتواه من عبارة تفيد أن الممرض والسفرجى كانا من الحرس الجمهورى . وهذا ما كشفه

موسى صبرى ، رئيس تحرير « الأخبار » فى تحقيقه الهام للحادث . فقد أورد أن محمد فائق ، وزير الاعلام فى ذلك الحين ، استدعى اليه ثلاثة من المسئولين فى صحف « الأخبار » ، « والأهرام » و « الجمهورية » ، وسلم لكل منهم قلما أسود ، وطلب اليهم أن يجروا أمامه بالقلم الأسود بضعة فقرات فى تقرير القائد العام ، بحيث يطمس أصلها تماما ! . وكان من هذه الفقرات التى طلب طمسها ، تلك الفقرة الخاصة بالمرض والسفرجى ! .

ولكى تكتمل الصورة أكثر ، فان النيابة العامة لم تستدع لتحقيق الحادث فور الحادث ، وانما استدعيت بعد مضى ست ساعات تقريبا عليه ، أى فى الساعة الثانية عشرة مساء تقريبا ! . وأكثر من ذلك أن معاينة الطبيب الشرعى للجثة لم تتم الا بعد تسع عشرة ساعة من الوفاة ، أى فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٥ سبتمبر ! .

وواضح أن السبب فى هذا التأخير الذى لا مبرر له ، انما هو اعداد جثة المشير لتبدو وفاته فى صورة انتحار ، وذلك عن طريق الشريط اللاصق ، الذى أعيد نزعه ولصقه عدة مرات ، حتى فقد معظم خاصية اللصق ! . بالاضافة الى ما يستلزم ذلك من اجراءات .

ومن المحقق أن هذا الشريط اللاصق لم يكن فى جسد المشير ، عند اعتقاله من بيته فى اليوم السابق على الوفاة . ويمكن معرفة ذلك بسهولة عن طريق مناقشة دعوى تقرير النيابة العامة ، التى تزعم أن المشير قد حصل عليه من صلاح نصر ! . فمن الثابت ـ مما أوردناه فى سياق هذه الدراسة ـ أن اتصالات المشير عبد الحكيم عامر بصلاح نصر ، لم تكن للاتفاق على الانتحار ، وانما للاتفاق على الانقلاب ! . وفرق كبير بين الاتفاقين ! . وقد جرت هذه الاتصالات فى وقت كان المشير أبعد

ما يكون فيه عن فكرة الانتحار ، اذ كان معبأ بروح التحدى ، ممتلئا بالثقة فى اخضاع عبد الناصر لارادته ، وكان أنصاره يحقنونه يوميا بجرعات كبيرة من الثقة بالنفس ، عن طريق اقناعه بولاء الجيش له ، وأن مجرد ظهوره فى الجيش سوف يفجر مشاعر الحب له ، فتجرف فى طريقها عبد الناصر وكل من يلوذ به .

وعندما اعتقل المشير عامر فى بيت عبد الناصر فى يوم الجمعة ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ ، وفقد الأمل لأول مرة فى النجاح ، وبدأت فكرة الانتحار تلوح فى ذهنه ـ كما تمثلت فى محاولته المسرحية ـ أعفى صلاح نصر من منصبه فى اليوم التالى مباشرة ـ أى يوم ٢٦ أغسطس ! . وبالتالى استحال تماما حصول المشير من صلاح نصر على هذا الشريط للانتحار به ! .

وفى الواقع أن الشخص الوحيد الذى كان يمكنه الحصول على هذا الشريط من مكتب صلاح نصر ـ كان هو الشخص الذى ورث صلاح نصر فى مكتبه ، وفى منصبه ! . ومن المعروف أن سامى شرف كان هو المسئول غير الرسمى عن المخابرات العامة بعد صلاح نصر ، حتى فى وجود المشرف الرسمى أمين هريدى وزير الحربية ، وذلك بحكم ادارته لمكتب عبد الناصر من جانب ، ولطابع الحكم الفردى من جانب آخر ! .

ويمكن فهم دوافع قتلة المشير ـ لاتبريرها ـ اذا عرف أن تصفية المشير جسديا كانت تحل اشكالات كثيرة ، فهى تزيل خطرا قائما يتهدد نظام الحكم ، وتخلص الجيش من تأثيرات ضارة فى وقت كان أحوج ما يكون فيه الى الانصراف الى التدريب والاستعداد لجولة ثانية مع العدو الاسرائيلى ، وفى الوقت نفسه تعفى النظام ـ اذا اضطر الى ذلك ـ من

محاكمة المشير محاكمة علنية ، يمكن أن يفصح فيها عن أسرار هامة تهز ثقة الشعب بعبد الناصر ، وقد تؤدى الى تدخل الجيش .

ولا نستطيع أن نجزم بدور لعبد الناصر فى هذه العملية ، رغم أنه هو الذى أصدر الأمر بنفسه بنقل المشير عامر من بيته بالجيزة الى استراحة المريوطية . فمثل هذه الأدوار تؤديها عادة أجهزة المخابرات دون الحصول على اذن من رئيس الدولة ، لأنها تعلم أنها تتخذها لصالحه ، ولحمايته . وقناعتنا الشخصية أن أخلاقيات عبد الناصر ، كزعيم وطنى ومناضل شعبى ، تمنع تلك الأجهزة من الاقتراب منه فى مثل تلك القرارات ، التى يمكنها أن تأخذها على عاتقها بسهولة ! .

ومن المحقق أن المشير عامر قد قدم لهذه الأجهزة التغطية الكافية بمحاولتيه المسرحيتين للانتحار ، ان لم يكن قد ألهمها الفكرة ذاتها ! . ولعله خفف عنها ضميريا وزر الفعلة النكراء ، فاذا كان المشير قد عبر عن رغبته فى الانتحار ، فهل تكون مساعدته على انهاء حياته وزرا كبيرا من الأوزار ! .

وهكذا اختفى المشير عبد الحكيم عامر من المسرح السياسى فى مصر ، بتلك الطريقة المأساوية ، بعد خمسة عشر عاما كاملة ، لعب فيها ، بفضل سيطرته المطلقة والمستمرة على الجيش ، أفدح الأدوار سلبا وايجابا . ومن ثم فان سقوط المشير عامر لا يمثل سقوط قائد جيش ، وانما يمثل فى الحقيقة سقوط نظام ! . فقد اختفى النظام الذى كان يتميز بثنائية السلطة ، وانفرد عبد الناصر بالحكم لا شريك له فيه ، وأصبح مسئولا مسئولية كاملة عن البلاد منذ ذلك الحين ، وهدفه الأسمى هو ازالة آثار الهزيمة المخزية التى لحقت بمصر فى حرب يونية ١٩٦٧ ، وبذلك بدأت صفحة جديدة من صفحات هذه الحرب .

الفصل الرابع

عبد الناصر والسوفيت
وإعادة بناء الجيش

عبد الناصر والسوفيت واعادة بناء الجيش

فى الوقت الذى كان الصراع يدور على أشده بين المشير عامر وعبد الناصر فى الأشهر الأربعة التالية لحرب يونية ١٩٦٧ ، كان عبد الناصر يحدث انقلابا عميقا صامتا فى السياسة المصرية الخارجية ، وهو انقلاب لم توله الجماهير اهتماما فى ذلك الحين ، وان كانت قد أخذت تحس بآثاره تدريجيا على مدى السنوات التالية حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . وهذا الانقلاب هو الذى يتمثل فى علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى .

وكانت الهزيمة الساحقة قد ألقت بظلالها الكثيفة على العلاقات المصرية السوفيتية ، بعد أن بدا للشعب المصرى أن الاتحاد السوفيتى قد تخلى عن مصر فى أحلك أيامها ، وبدت الأمور فى شكل هزيمة السلاح السوفيتى فى وجه السلاح الأمريكى . وهكذا انحدرت سمعة الاتحاد السوفيتى فى مصر الى الحضيض فى ذلك الحين .

وكان المشير عامر قد نفض يده من مسئولية الهزيمة وألقاها بكل

بساطة على شماعة الاتحاد السوفيتى « الصديق الغادر » ! ، أو « الصديق الخائن » ! . وأخذ يذيع بين رجاله « ما يقطع بتواطوء روسيا » ! ـ على حد تعبير عبد الصمد محمد ، الذى يعلق على ذلك قائلا : « وحينما ذكر لنا المشير هذا النبأ ! ، ظننت أن فيه مغالاة ، لكراهيته المعروفة للشيوعية والشيوعيين » ! .

وبالتالى ، فقد تبلورت سياسة المشير وأنصاره ، التى كان ينوى تنفيذها عندما ينجح فى « فرض وجوده » على عبد الناصر ، فى ثلاثة خطوط لخصها العميد أحمد عبد الله فى وضوح على النحو الآتى : «القضاء على التغلغل الشيوعى فى أجهزة الدولة ، وازالة العداء المستحكم مع أمريكا ومحاولة التفاهم معها على اعتبار أن فى يدها حل المشكلة ، والابتعاد عن الروس قدر الامكان ، لسبب غريب هو أنه « نظرا لتزويدهم لنا بالسلاح ، فهم أصل البلاء » ! .

وكان من رأى شمس بدران ، كما شرحه لأحمد عبد الله ، هو « أن الموقف الحالى لا حل له الا فى وجود حكومة يرأسها شخص ترضى عنه أمريكا » ! . وقد اعترف شمس أمام المحكمة باجراء اتصالات مع أمريكا وقتذاك ، فقد قال :

ـ أنا عملت مبدأ التفاهم مع أمريكا ! .

حسين الشافعى : ازاى ؟ .

شمس بدران : فيه اتصالات بأمريكا ، وفيه اتصالات أخرى جانبية . أنا عملت هذا الاتصال سنة ١٩٦٧ . كانت علاقات سيئة بأمريكا ، ورأيى ما دام قفلنا الطريق الرسمى نلجأ للطريق الخلفى .

حسين الشافعي : يعنى انت النهاردة بهذا ، تسقط أى احتمالات للقوة الذاتية للدول العربية ! .

شمس بدران : نلجأ الأول للعمل السياسى ! .

وهنا أبدى حسين الشافعى استنكاره لهذا التحول من جانب شمس بدران ، فقد خاطبه قائلا : منذ انقلاب سنة ١٩٦٢ « وانت اللى كنت تدير البلد من أولها لآخرها » ، « والنهاردة ، وانت مانتش فى السلطة ، لما تفشل المعركة العسكرية يبقى ده الشعار اللى تستتر وراءه » ؟ .

وقد كانت تلك ـ فى الحقيقة ـ هى الأزمة الفكرية التى وقع فيها المشير وأصحابه . فلم يسأل أحد منهم نفسه فى ذلك الحين : « كيف يمكن فى تلك الظروف ، ومصر والبلاد العربية تعانى من هزيمة ساحقة ، واسرائيل تحتل بالسلاح الأمريكى أراضى ثلاث دول عربية ـ الاعتماد على النوايا الحسنة للولايات المتحدة فى تحرير الأراضى العربية ؟ »

على أن عبد الناصر كان يعرف الاجابة على هذا السؤال ، وقد عبر عنها بقوله : « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » . ومن هنا اتجه عبد الناصر الى مصدر القوة العسكرية المناهضة للقوة الأمريكية ، وهى الاتحاد السوفيتى ، وبذلك افترقت الطرق بينه وبين المشير عامر افتراقا لالقاء بعده ، ولم يكن مفر من أن يلعب هذا العامل دوره فى تصفية المشير جسديا ، وانهاء تأثيره ونفوذه على الجيش انهاء تاما !

فى ذلك الحين كان عبد الناصر قد توصل الى أن سياسة عدم الانحياز التى انتهجتها مصر ، وكان هو أحد مؤسسيها ، والتى

استمرت حتى حرب يونية ١٩٦٧ ـ قد خلقت موقفا غير متكافىء بين مصر واسرائيل أدى لحد كبير الى هزيمة يونية . فبينما حصلت اسرائيل على دعم وتأييد الولايات المتحدة الكاملين فى المجالين العسكرى والسياسى ، بما مكنها من صنع انتصارها فى الحرب ، وأدى الى عجز مجلس الأمن عن اصدار قرار يجبرها على الانسحاب الى خطوط الهدنة ـ فان عدم الانحياز قد أدى الى وقوف الاتحاد السوفيتى فى الحرب موقف المشاهد ، نظرا لعدم وجود اتفاقيات بينه وبين مصر تتيح له التدخل ، كما أدى الى وقوفه فى مجلس الأمن موقفا متهادنا ، بما سمح بصدور قراره بوقف اطلاق النار دون الزام اسرائيل بالانسحاب الى حدودها الدولية .

وبالتالى فقد قرر عبد الناصر أن سياسة عدم الانحياز لم تعد تكفى لمواجهة آثار العدوان ! ، وأنه لم يعد مفر من الانحياز الكامل للاتحاد السوفيتى ، لتوريطه توريطا تاما فى الصراع العربى الاسرائيلى ! .

وقد كان هذا هو التطور الخطير الذى تبدى من خلال الحوار التاريخى المثير الذى دار بين عبد الناصر وبين كل من الرئيس السوفيتى « بود جورنى » ، ورئيس الأركان « زاخاروف » بعد أربعة عشر يوما من هزيمة يونية ١٩٦٧ .

كان هذا اللقاء هو أول لقاء يتم بين عبد الناصر والقادة السوفيت بعد النكسة . وقد تم فى ظروف تختلف عن كل اللقاءات السابقة ، فقد تم ـ كما يقول عبد المجيد فريد ـ أمين عام رئاسة الجمهورية وقتذاك ـ بعد أن « ولت أيام المجد التى كانت فيها أعلام الناصرية تخفق فى سماء المنطقة ، والتى كانت فيها ذراع الناصرية الطويلة تمتد الى كل مكان . فالأعلام الناصرية كانت منكسة ، وذراعها شبه

مشلولة ، وكانت الهزيمة قد فتحت أمام العدو سماء مصر وأرضها ، فكان بوسع طائرات اسرائيل أن تحلق فى سماء القاهرة فى أى وقت تشاء ، وكيفما تشاء ، وكان بمقدور اسرائيل أن تضرب أى هدف موجود على خريطة مصر على طول الجبهة الممتدةمن قناة السويس الى القاهرة دون أن تجد مقاومة حقيقية ! » .

كانت القيادة السوفيتية قد طلبت الى عبد الناصر ، عند سماعها بخطاب التنحى المشهور فى ٩ يونية ، العدول عن الاستقالة ، وأشارت الى أن وفدا سوفيتيا على مستوى عال سوف يزور القاهرة فى أقرب فرصة ، للبحث فى الوضع السياسى والعسكرى لمصر بعد الهزيمة . وبالفعل جاء الوفد السوفيتى وعلى رأسه الرئيس السوفيتى بودجورنى ورئيس الأركان ، ليستقبل فى القاهرة استقبالا شعبيا منقطع النظير . وعقدت جلستان رسميتان فى قاعة الاجتماعات فى قصر القبة فى يومى ٢٢ و٢٣ يونية ١٩٦٧ ، حضرها عن الجانب المصرى مع عبد الناصر كل من زكريا محيى الدين وعلى صبرى والفريق أول محمد فوزى ومحمود رياض . وتناولت أهم قضايا الساعة التى تتمثل فى الموقف العسكرى الخطير على القناة ، وسماء مصر المكشوفة فى وجه العدو ، واحتمال عبور اسرائيل القناة ، واعادة بناء القوات المسلحة المصرية ، واعادة بناء العلاقات المصرية السوفيتية على أساس جديد .

ولم يضيع عبد الناصر وقتا فى احاطة الرئيس السوفيتى بود جورنى علما بما استقر عليه رأيه فى شكل العلاقات المصرية السوفيتية بعد النكسة . ففى اللقاء غير الرسمى الذى تم فى نفس يوم زيارة الوفد السوفيتى ، أبدى استعداد مصر للانحياز المطلق الى جانب الاتحاد السوفيتى فى صراعه مع الولايات المتحدة ، وأبدى رغبته فى ادخال سفن الاسطول السوفيتى الى البحر المتوسط ، وتموينها من الموانى

المصرية ـ فى مقابل تغطية سماء مصر المكشوفة واعادة بناء الجيش المصرى .

وفيما يبدو أن الرئيس بود جورنى أراد التأكد من اجماع القيادة المصرية على هذا الرأى ، اذ كان موضوع هذا الحديث الشخصى بينه وبين عبد الناصر هو أول ما طرحه عند انعقاد أول جلسة رسمية فى اليوم التالى ! ، اذ قال :

« ان الحديث الذى تم معكم بصفة شخصية ومبدئية بعد وصولى الى القاهرة أمس ، قد أبرقت به الى موسكو ، وركزت على نقطتين هما : موضوع الدفاع الجوى ، وموضوع الانحياز وعدم الانحياز . كما أبلغت موسكو أيضا الرغبة فى ادخال سفن من الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض المتوسط ، وأعتقد أن هناك موافقة مبدئية على هذا الموضوع (الأخير) ، ومن الأفضل أن يبدأ العسكريون من الجانبين بحث التفاصيل الخاصة به ، مثل تموين السفن من الموانى ، والاجراءات المشتركة عند مهاجمتها جوا . . الى آخره » .

وقد أدرك عبد الناصر غرض بود جورنى من اثارة هذا الكلام ، فرد قائلا : « كما تعرف ، ان باقى أعضاء اللجنة العليا الممثلة للقيادة المصرية ، وغير الموجودين اليوم فى هذه القاعة ، موافقون أيضا على هذه الموضوعات ، وقد تم بحثها معهم قبل حضورك .

وهنا انتقل بود جورنى الى عرض عبد الناصر التخلى عن سياسة عدم الانحياز ، فأثار مشكلة الاثار التى يمكن أن تترتب عليه قائلا :

« أما عن موضوع عدم الانحياز ، فالمكتب السياسى فى موسكو

رحب بما قلتــه سيادتكم عن الـوقـوف مستقبـلا الى جانب الاتحـاد السوفيتى ، غير أنهم فى موسكو تساءلوا عما اذا كان مفيدا اعلان ذلك الآن ، أو ارجاء هذا الاعلان ؟ . كذلك تساءل الرفاق فى موسكو عن ردود الفعل والمتاعب التى قد تترتب على هذا الموضوع . لقد سألتنى موسكو عن الأشكال المقترحة للعلاقة بكم : هل هو الشكل القديم ، أم اتفاق ومعاهدة من ناحية المبدأ بالكامل ، ولكن قد يحدث نتيجة لهذه العلاقة الجديدة بيننا وبينكم بعض المشاكل بالنسبة الى علاقاتكم مع الدول العربية ، بما فى ذلك بعض الدول التقدمية العربية ! » .

وقـد رد عبـد الناصر قائلا : « بشأن موضوع الانحياز ، فاننا فى الحقيقة نعتبر منحازين فى الأصل ! . ومن أجل هذا تعرضنا للعدوان عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧ . كما سنتعرض لعدوان آخر طالما أننا نسير فى هذا الخط . والأمـريكـان يعـرفون ذلك جيدا . احنا عارفين ان الأمريكان لن يتركونا . ولكن المهم بالنسبة لنا : نشوف فين مصلحة بلدنا ؟ . بالنسبة لعلاقاتنا معكم ، كان ينقصها حاجة واحدة ، وهى التعاون العسكرى ! . الناس عندنا أيام المعركة تساءلوا : أمال فين أصحابنا الروس ؟ . أنا كنت عارف أنه لا يمكن حضوركم عسكريا طالما أنه لم يسبق الاتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة لذلك » .

« بالنسبـة للمستقبـل ، أنـا شايف ان أعـداءنـا دائـما حيكـونـوا الأمـريكـان . وكـذلـك هم أعداؤكم أيضا . لذلك علينا أن ننظم التعاون بيننا ، لأنه من غير المنطقى أن أكون محايدا بين اللى يضربنا واللى بيساعدنا . تنظيم التعاون بيننا يحتاج الى تفكير عميق منا ، لأن أى تصرف من مصر ستكون له ردود فعل كثيرة فى العالم . ان نتيجة الاتفاق بيننا وبينكم ستغير كثيرا من ميزان القوى فى العالم . اننا لم نتخذ

هذا القرار بشكل عاطفى ، لكنه جاء نتيجة لدراسة وبحث عميقين . أنا أوافقكم ان مثل هذا الاعلان سيكون له رد فعل كبير فى العالم العربى ، وقد تحدث انقسامات ، وتعلن بعض الدول العربية انحيازها الى أمريكا . . فى الحقيقة ، فان هذه الدول أصلا منحازة الى أمريكا . وبالمثل هناك فى افريقيا دول منحازة تماما لأمريكا رغم أنها تعلن شكليا عن انتمائها الى الدول غير المنحازة ! .

« فاذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا فى وقت الحرب ، فيجب أن نكون معكم أيضا فى وقت الحرب ووقت السلم . والآن علينا أن نبحث كيفية تنظيم علاقاتنا معكم . نحن مستعدون أن نعقد اتفاقية سرية أو علنية . المهم أن الواضح لنا الآن هو عدونا الأساسى : الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن السبيل الوحيد لامكانية استمرار نضالنا هو أن نتحالف مع الاتحاد السوفيتى . اننا نناضل ضد الاستعمار ونؤيد التحرر الوطنى . قبل المعركة ، كنا نخشى صحافة واذاعات الغرب أن تتهمنا بالتحيز ، ولكن الآن لا يهمنا شىء فى هذا الموضوع . نحن على استعداد لتقديم تسهيلات لسفن أسطولكم من بور سعيد الى السلوم ، وبعد ذلك من العريش الى غزة .

« وبالنسبة للدفاع الجوى ، أفضل أن يكون على غرار الدفاع المشترك ، أى مصرى ـ سوفيتى . وبذلك يشترك ضباطنا وجنودنا فى الدفاع الجوى ، بما يكسبهم الخبرة العالمية من كوادركم المشتركة معنا .

ان اليهود اليوم فى سيناء ، ونحن اليوم نجهز خط دفاعنا على الضفة الغربية للقناة . بعد ذلك اذا لم يخرج اليهود من سيناء بالطرق السلمية ، فلابد أن نقاتلهم لاخراجهم منها . ان عملية اخراج اليهود من سيناء هى مسئوليتنا وليست مسئوليتكم . أما الدفاع الجوى عن

أراضى الجمهورية ، فهذا ما نطالب بمشاركتكم فيه .

« هناك احتمال آخر تجب دراسته معا ، وهو أن اسرائيل قد تعبر قناة السويس من أجل مهاجمتنا والتوغل فى عمق الجمهورية العربية المتحدة . ان مواجهة مثل هذا الاحتمال تدخل فى نطاق مسئوليات والتزامات الدفاع المشترك بيننا وبينكم . انى أعتقد أن اسرائيل ، فى مثل هذه الحالة ، ستكون مدفوعة لشن هذا الهجوم من أمريكا ، بعد أن يتأكد الأمريكان من موضوع الارتباط بيننا وبينكم ، وبعد أن تدخل سفن الأسطول السوفيتى الموانى المصرية ، عند ذلك سيختل توازنهم » .

ثم أوضح عبد الناصر تصوراته بالنسبة لردود فعل هذا التحول فى سياسة مصر الخارجية من عدم الانحياز الى الانحياز ، فذكر ، فيما يتصل بمصر ، أن هناك ثلاثة آراء فيها :

الأول ، ويقول بالاتفاق مع الأمريكان بأى شكل : « زملاء لنا كانوا معنا فى مجلس الثورة ، ولكنهم خرجوا بعد ذلك ولهم رأى مخالف فى الوقت الحاضر . أنا شفت واحد منهم منذ ثلاثة أيام ، وكان من رأيه أن نتفق مع الأمريكان بأى شكل ، وأن نترك اليمن للملك فيصل . وهناك مجموعة فى البلد تردد هذا الرأى ، وتلقى اللوم فى كل ما حدث علىّ شخصيا لأننى أسأت العلاقة مع الأمريكان » .

أما الرأى الثانى ، فيطالب ـ وفقا لكلام عبد الناصر ـ بالحياد التام بين الأمريكان والسوفيت .

وأخيرا ، الرأى الثالث ، ويطالب « بضرورة الاتفاق الوثيق مع

الاتحاد السوفيتى والتعاون الكامل معه .

وكان من رأى عبد الناصر أن هذا الخلاف فى الرأى فى مصر لن يكون له تأثير فى الموقف ، لأنه ـ حسب قوله ـ «لن يتعدى حدود الكلام » ! .

على أنه استدرك بالنسبة للقوات المسلحة ، التى كان يعرف أن الاتحاد السوفيتى لا يخفى عنه ماكان يجرى فيها من أنصار المشير عامر ـ فطمأن بودجورنى إلى أن الاجراءات التى اتخذت منذ أيام لمواجهة التسيب الذى كان موجودا داخل القوات المسلحة ، هى اجراءات حاسمة ! . ولكنه أبدى أمله فى أنه « عندما يتم فعلا تدعيمنا من جانبكم ، ويتم التعاون الكامل بيننا وبينكم ، فسيكون لذلك أثر طيب جدا ، سواء فى داخل مصر أو فى العالم العربى » .

أما بالنسبة لتقدير عبد الناصر لأصداء تحوله من سياسة عدم الانحياز إلى سياسة الانحياز فى العالم العربى ، فكان من رأيه أن الدول التقدمية سوف تضطر إلى أن تتبع مصر فى هذا التحول السياسى ! . فقد ذكر لبودجورنى أنه عرض الموضوع على الرئيس الأتاسى ، رئيس سوريا ، « فقال إنهم أيضا يبحثون هذا الموضوع ، وطلب منا ألا ننفرد بقرار فيه ، فأرسلت له أمس رسالة بذلك . كما شرحت الموضوع لبوتفليقة ، وزير خارجية الجزائر ، فاستغرب الأمر فى أول وهلة ! ، ولكنى أعتقد أنهم سيضطرون إلى السير فى هذا الخط بعد ذلك ، نظرا لموقف ملك المغرب وبورقيبة منهم » ! .

على أن عبد الناصر نسى فى هذا الحديث توضيح علاقته المستقبلية مع الصين . لقد كانت الولايات المتحدة هى عدوه الوحيد ، ولكن

الاتحاد السوفيتى كان له عدوان : الولايات المتحدة والصين ! . لذلك نرى بودجورنى يفتح باب الحديث فى هذه المسألة بطريقة غير مباشرة قائلا :

ـ سمعت خبرا فى الاذاعة أن الصين أعلنت استعدادها لتقديم السلاح لكم ! .

ولم يتردد عبد الناصر فى حسم هذه المسألة ، فقد قال :

ـ اتصلت بنا الصين فعلا ، وأبدت استعدادها لتقديم أسلحة خفيفة فقط ، كما انهم استنكروا إيقاف القتال ! . عموما ، فإن الأصدقاء الصينيين غير مدركين لطبيعة أرض سيناء ولبعض الأوضاع المحلية ، لذلك فإن رأيهم هو عدم إيقاف القتال ، والانسحاب إلى داخل الدلتا ، والاشتباك مع القوات الاسرائيلية المهاجمة داخل القرى . ومن رأيهم أيضا أن التركيز على الدفاع عن القاهرة والمدن الكبرى ليس أمرا مهما ! .

وهنا أوضح بودجورنى حقيقة العلاقات العدائية بين الاتحاد السوفيتى والصين ، بما لايدع لعبد الناصر مجال للشك فى أن الاتحاد السوفيتى يعتبر الصين عدوا لايقل عن الولايات المتحدة . فقال :

ـ الصين تقوم بمهاجمتنا إعلاميا فى كل مكان ، مرددة أن الاتحاد السوفيتى خان العرب كما سبق أن خان الفيتناميين . إننا نعرف دعاياتهم وتحركاتهم جيدا . انهم الآن يحاولون أن نفقد سوريا ، فهم يدفعونها إلى القتال غير المتكافىء ، بصرف النظر عن النتائج المتوقعة منه ! .

وهنا حسم عبد الناصر هذه القضية أيضا ، فقال :

ـ أعتقد أن الصين متطرفة فى مواقفها ، وهى بذلك تخدم مخططات الأمريكان ! .

وبهذا القول حدد موقفه من سياسة الانحياز الجديدة التى ينوى اتباعها ، وهى أنها سياسة لاتستهدف فقط الامريكان ، بل والصين التى تخدم مخططات الأمريكان ! ـ وان كان فى قرارة نفسه لايجد وجها للمساواة بين الولايات المتحدة والصين . ففى ختام هذه الاجتماع التاريخى قال لبودجورنى : « إننا جميعا متحمسون لتوثيق الروابط والعلاقات معكم ، وإن القيادة السياسية فى الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للانحياز اليكم ضد معسكر الاستعمار » ! .

وقد ظن عبد الناصر أن القيادة السوفيتية سوف تجد فى هذا العرض السخى فرصة العمر ، ولكنه نسى أن السياسة السوفيتية فى ذلك الحين كانت تقوم على ثلاثة أسس :

الأساس الأول ، عدم التورط العسكرى فى الصراع العربى الاسرائيلى بأى حال من الأحوال .

ثانيا ، أن مصر ، بموقعها البارز فى حركة عدم الانحياز ، كانت أنفع للسوفيت من مصر المنحازة . فموقع مصر فى حركة عدم الانحياز يجعل منها دولة مستقلة كبيرة ، ولكن موقعها فى الدول المنحازة يجعل منها دولة تابعة تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى .

ثالثا ، أن اسرائيل هى دولة ولدت لتبقى ، وهى لاتمثل الخطر الأساسى على العرب ، وإنما يمثل الخطر الأساسى الولايات المتحدة

الأمريكية . وقد عبر بريجينيف عن هذا الرأى للرئيس الجزائرى هوارى بومدين بقوله : « ان اسرائيل لاتستعبدكم ، ولكن امريكا يمكنها ذلك » ! .

وعلى هذا النحو ، سرعان مافوجىء عبد الناصر بتحفظ الرئيس السوفيتى بودجورنى ازاء العرض الذى قدمه بالانحياز الى الاتحاد السوفيتى ، وبابدائه استعداد بلاده لمساعدة مصر فى إطار سياسة عدم الانحياز ، دون حاجة لتخليها عن هذه السياسة .

ففى رد الرئيس بودجورنى على عبد الناصر فى نفس الجلسة قال : « أعتقد أن موضوع عدم الانحياز ليس مستعجلا بقدر استعجال موضوع الدفاع الجوى . لقد وافق رفاقى فى موسكو على ضرورة الاشتراك السوفيتى بأكبر جهد ممكن لتدعيم الدفاع الجوى عن جمهوريتكم بالكامل . ورغم أن مكانة الجمهورية العربية المتحدة معروفة فى العالم ، ولايشك أحد بأنها تقبل فى يوم من الأيام أن تكون تابعة لأى دولة مهما كانت - إلا أن وجود قوات عسكرية أجنبية على أرض دولة ذات سيادة ، موضوع حساس فى الموقف الداخلى . ولذلك فإن من الأنسب أن يكون الدفاع الجوى مصريا ، على أن تقدم له مساعدات سوفيتية » .

وهنا سأل عبد الناصر الرئيس بودجورنى : « كيف ستساعدونا لو وقع فى الأيام الحالية عدوان اسرائيلى جديد علينا ؟ . يجب الأخذ فى الاعتبار أنه لامجال لنا للانسحاب من مواقعنا الحالية ، وسنبقى فيها حتى الموت . انتم انسحبتم إلى نهر الفولجا . بالنسبة لنا لايوجد فولجا ، بل يوجد خلفنا مائة كيلو متر فقط للوصول إلى قلب القاهرة ! » .

وقد رد بودجورنى قائلا : « سألتنى ماذا نعمل لو حدث عدوان اسرائيلى جديد ؟ . أولا ، أعتقد أن قواتكم المسلحة لم تستعد حتى الآن بالقدر الكافى لمواجهة مثل هذا العدوان . ثانيا ، أعتقد أنه من غير المرغوب فيه ، أو المطروح ، أن يشترك الاتحاد السوفيتى فى حرب فى الوقت الحاضر ! . لذلك ، فالمهم الآن هو أن ندعم قدراتكم بأسرع مايمكن ، حتى تستعدوا لمواجهة المفاجآت . ان العدو قريب منكم ، انه على مسافة لاتزيد على مائة ميل ، وانت قلق لاتنام ، ونحن مثلك تماما رغم بعد المسافة بيننا وبينكم .

وهنا عدل عبد الناصر اقتراحه ، للوصول إلى صيغة تضمن « التحالف التام » مع الاتحاد السوفيتى ، مع بقاء مصر فى معسكر عدم الانحياز ، فقال :

« بالنسبة للاتفاق السياسى بيننا ، فان هناك عدة مقترحات ، ولكل مقترح مزاياه وعيوبه . والذى لاشك فيه أننا فى قرارة أنفسنا نسير جنبا إلى جنب مع الاتحاد السوفيتى ، وهناك تحالف تام بيننا . لقد تم تعويضنا بالأسلحة والمعدات التى فقدت فى الحرب بالمجان . اننا نوافق على شكل الارتباط الذى ترونه ، بشرط واحد ، وهو اختيار الشكل المناسب الذى لايؤثر على سمعتنا أو على مركزنا القيادى فى العالم الثالث » .

بودجورنى : طبعا ، هذا شرط أساسى . وأرجو أن تتأكدوا أننا حريصون جدا على أن يبقى المركز النضالى للجمهورية العربية المتحدة داخل هذا الجزء من العالم دون أن يتأثر .

بل لقد ذهب بودجورنى فى هذا الحرص إلى التلميح لعبد الناصر

باخفـــاء هذا العــرض من جانبـــه بالانحياز ، عن تيتـو ، الـزعيم اليوغسلافى وزميل عبد الناصر فى حركة عدم الانحياز ، عند مروره به أثناء عودة الوفد السوفيتى الى بلاده . وكانت الجملة التى استخدمها بالضبط هى « نخشى أنه سيغضب عندما نذكر له موضوع الانحياز وعدم الانحياز » ! .

على هذا النحو ، اتفق عبد الناصر والقيادة السوفيتية على بقاء مصر فى معسكر عدم الانحياز ، مع تمتعها بمزايا الدولة المنحازة الى الاتحاد السوفيتى . وفى هذا الاطار دار الحوار حول كيفية إعادة بناء القوات المسلحة المصرية . فقد قال عبد الناصر :

« تلخيصـا لما دار من حوار معكم ، فقد برز موضوعان أساسيان هما : الأول ، إعادة بناء القوات المسلحة بحيث تكون قادرة على القيام بالمهـام المطلوبة منها . والأمر الثانى ، تدعيم دفاعنا الجوى بحيث يجرى تحسينـه وتقـويته كل يوم فيصبح أقوى من اليوم الذى سبقه . ويجب ألا ننسى أن اسرائيل مازالت لديها السيطرة الجوية ، ويصلها بصورة مستمرة طائرات جديدة وطيارون يهود متطوعين ، لذلك مازالوا متفوقين علينا ، ولابد لنا أن نبذل أقصى الجهد كى نكون على استعداد لمواجهة أى عدوان اسرائيلى جديد . ان وضعنا يختلف عن وضعكم فى الاتحـــاد الســـوفيتى ، نحن نعيش فوق خمســـة فى المـــائـة فقط من أراضينا ! . أما عن النقص عندنا فى الطيارين فهو أمر حيوى . إننا ندرك أن موضوع تخريج وإعداد الطيارين المقاتلين صعب ويحتاج إلى وقت ، ولذلك طلبنا منكم الآن طائرات ، وطلبنا أيضا طيارين ! . ولهذا عليكم أن تسارعوا فورا بدعم دفاعاتنا وتقويتها يوما بعد يوم ، وتلبية مطالبنا من طائرات ميج ٢١ . كما يجب أن يتوفر لدينا نوع جديد من الطائرات ذات المدى البعيد ، وهى التى تنقصنا حاليا » .

زاخاروف : عن الاعداد العسكرى ، ستصلكم خلال يومين أو ثلاثة أربعون طائرة ميج ٢١ ، مع عمال التركيب والتجهيز . وذلك بالاضافة الى ست طائرات ميج٢١٠ من النوع المجهز للتدريب . كما توجد ٣٨ طائرة سوخوى . عموما ، سيصبح لديكم فى وقت قريب جدا عدد من الطائرات المقاتلة أكثر مما كان لديكم قبل العدوان .

« أما بالنسبة للمدرعات ، فسيصلكم قريبا مائة دبابة . ونحن على استعداد لارسال المزيد من المدرعات كلما توفرت أطقم الدبابات عندكم . لكنا لن نرسل دبابات لتحفظ فى المخازن ! . »

عبد الناصر : نحن فى حاجة إلى خبراء فى التنظيم والتدريب ، نظرا لأن قواتنا المسلحة لم تقم فى الفترة السابقة بتدريبات الحرب أو بمناورات حقيقية . وللأسف ، فقد كانت الثقة الممنوحة للقيادة العسكرية أكثر من الواقع ! .

« ثم إننا نحتاج إلى أعداد كبيرة من الخبراء العسكريين ، على أن يكون كبيرهم على اتصال مباشر بى من أجل التغلب على أية صعوبات وحلها فورا . كما أرجو ألا تكون مرتباتهم على حسابنا ! .

بودجورنى : لقد بحثنا الموضوع تفصيلا فى موسكو ، وقررنا إرسال نحو من ألف إلى ألف ومائتى خبير من مستوى القيادة العامة إلى كافة المستويات . ولو أن موضوع الخبراء قد يثير دائما بعض الحساسيات فى مثل هذه الحالات ، ولكن حكمة الجانبين وحسن التفاهم والنوايا الحسنة يمكنها أن تتغلب على تلك الحساسية .

على أن بودجورنى كان ـ فيما يبدو ـ قلقا بخصوص الهدف الذى

يبغيه عبد الناصر من التسليح : هل هو لمجرد الدفاع عن النفس وتحرير الأرض ، أم لازالة دولة اسرائيل ـ وهو أمر كان الاتحاد السوفيتى يرفضه رفضا باتا ـ فقد سأل عبد الناصر قائلا :

ـ لى نقطة أريد استيضاحها ، وقد وردت فى حديثكم : هل تطلبون المزيد من الطائرات بهدف القضاء نهائيا على اسرائيل ؟ .

ولم يرد عبد الناصر ردا مباشرا . فقد تساءل قائلا :

ـ ماهو الدفاع وما هو الهجوم ؟ ، وماهى أسلحة الدفاع ، وماهى أسلحة الهجوم ؟ . عندما تبدأ الحرب ليس هناك مايسمى بأسلحة للهجوم وأسلحة للدفاع . المهم بالنسبة لنا عندما نطلب الطائرات ونضع مواصفاتها ، أن نكون قادرين على ضرب جميع مطارات اسرائيل عند بدء العمليات الحربية . وكما قلت لكم إن اسرائيل قادرة على ضرب مطاراتنا حتى مرسى مطروح .

وهذا الكلام ـ كما هو واضح ـ لايتضمن شيئا عن القضاء على اسرائيل ! . ولذلك اكتفى الرئيس السوفيتى بهذا الرد دون أن يطلب مزيدا من الايضاح .

كان هذا على كل حال ، مااستطاع عبد الناصر الاتفاق عليه والحصول عليه من السوفيت فى مجال إعادة بناء القوات المسلحة المصرية ، وحماية سماء مصر المكشوفة ، وصد اسرائيل عند محاولة القيام بهجوم جديد يستهدف عمق الأراضى المصرية .

وفيما عدا ذلك ، فقد افترق الرأى بين السوفيت والعرب فى طرق حل الصراع العربى الاسرائيلى افتراقا تاما ! .

وهذا ماتضح فى اللقاء التاريخى الذى عقد فى موسكو بين كل من الرئيس الجزائرى هوارى بومدين والرئيس العراقى عبد الرحمن عارف ، نيابة عن مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٧ ، وبين القادة السوفيت وعلى رأسهم الزعيم السوفيتى بريجينيف ، فى ١٧ يوليو ، ودار فيه أعنف حوار جرى حتى ذلك الحين بين الزعماء السوفيت والزعماء العرب ! .

فقد فاجأ الزعيم السوفيتى بريجينيف الرئيسين العربيين برأى الدول الاشتراكية الذى يقضى بضرورة انهاء الصراع بين العرب واسرائيل بالوسائل السياسية لا العسكرية . وكانت الذرائع التى دعم بها وجهة النظر هذه ، هى أن العدو الاسرائيلى على بعد مائة كيلو مترا من القاهرة ، وهو قريب من دمشق ، ويحتل المرتفعات المسيطرة عليها . وان الاسرائيليين كانوا فى الحرب متفوقين فى التكتيك العسكرى ، وكذلك فى الطيران واستخدام الدبابات والمشاة المحمولة ، وكذلك فى التعاون بين القطاعات المختلفة . « فضلا عن أن نسبة عدد جيشهم لعدد السكان تبلغ ١٥ فى المائة إذ يبلغ ٣٥٠ ألفا من ٢٫٥ مليون نسمة ، بينما تبلغ نسبة جيش مصر واحد فى المائة ، وكذلك الحال بالنسبة لجيش سوريا . ومن ثم ـ وعلى حد تعبير بريجينيف ـ : « هل يجوز أن تقوم دول بالحرب وهى فى مثل هذه الحالة ؟ . نحن لانقول هذا لنؤلمكم ولا لنحمل أحدا المسئولية ، ولكن من أجل أن يؤخذ ذلك فى عين الاعتبار » .

وأضاف بريجينيف : « إننا لانكاد ننام منذ شهر كامل : كيف نوقف الجيش الاسرائيلى عن الزحف على القاهرة أو على دمشق ؟ . لقد ضغطنا على أمريكا ، وقطعت الدول الاشتراكية علاقاتها مع اسرائيل . وكل هذه خطوات جدية لم نتخذ مثلها من قبل خلال

السنوات العشر الأخيرة . . ومنذ ٨ يونيو بدأ الاتحاد السوفيتى يرسل طائراته بالامداد وبالاسلحة إلى الجمهورية العربية المتحدة وإلى سورية ، مرورا بالأجواء الموالية للعرب . وأمكننا استعواض كميات كبيرة من الأسلحة التى فقدت فى الحرب ، وذلك عن طريق ٥٤٤ سفرة جوية و١٥ باخرة ناقلة . وأرسلنا مايقرب من ٤٨ ألف طن من المعدات العسكرية ، كما أرسلنا الخبراء اللازمين للتدريب على استعمال الأسلحة والعتاد » .

وهنا وأضاف جريشكو أن مصر قد أصبح لديها حتى ذلك الحين ٩٠٠ دبابة و٣٠٠ طائرة ، وأكثر من ١٠٠٠ مدفع ، وغيرها من الأسلحة

ثم قذف بريجينيف برأيه ورأى الدول الاشتراكية فى ضرورة اللجوء إلى الحل السياسى ، فقال :

« بشأن الحل السياسى ، فان الدول الاشتراكية ترى أنه اذا اتخذ قرار انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة ، يمكن اتخذ قرار انهاء حالة الحرب ! . علما بأننا استشرنا جميع رجال القانون الدولى ، فقالوا أن انهاء حالة الحرب لايعنى الاعتراف بالدولة الصهيونية . إن الحل السياسى سيعطى الفرصة للعرب للاستعدادوتدعيم القدرة الدفاعية . ان كسب هذا الوقت يعطى الفرصة لجميع البلدان العربية لأن تنهض عسكريا واقتصاديا » .

وقد عزز بريجينيف رأيه بالتشكيك فى إمكان العرب الانتصار على اسرائيل قائلا : « يوم حاربنا هتلر واحتللنا برلين ، كانت لدينا قوات عسكرية كثيرة تبلغ ١٦ مليون مقاتل . ولكن فى حربكم مع اسرائيل

لم يكن لديكم أى تفوق عددى ، فكيف تنتصرون ؟ » .

بل لقد أبدى بريجينيف ألمه لارتباط سمعة بلاده بسمعة العرب ! قائلا : « اننا متألمون ، لأننا طرحنا سمعتنا مع سمعتكم ! ، ولأننا وجدنا أحدث طائراتنا وأحدث صواريخنا فى مراكز بحوث الولايات المتحدة الامريكية ، كما أرسلت أحدث دباباتنا إلى المانيا الغربية ! . فى الوقت نفسه نتألم أكثر عندما نسمع أن ضباط اسرائيل يقولون عن دباباتنا وطائراتنا التى تركتموها أنها من أفضل أنواع الأسلحة ! . ان عمليات عسكرية كبيرة ضد سورية وضد الجمهورية العربية المتحدة فى المستقبل معناها سقوط النظم التقدمية . وإذا حدث ذلك وجاءت نظم جديدة ، فستعمل على إنهاء كل شىء والاعتراف باسرائيل ، وهذا معناه ضياع سمعتنا مرة أخرى ! » .

ثم قال بريجينيف : « انكم تطلبون منا أن نأخذ على عاتقنا مسئولية الدفاع الجوى وارسال خمسين طيارا سوفيتيا للحماية الجوية . وتتصورون أنه إذا تم ذلك فستنتهى جميع المشاكل ؟ . إن هذا تصور غير صحيح ، فهناك العديد من الصعوبات التى ستنشأ عند التنفيذ العملى ، فالأوامر ستختلط بين ضباطنا وضباطكم بحيث يصعب فهمها ، وعند ذلك تحدث الفوضى فى العمليات . وهناك جانب آخر للمشكلة ، إذ لايمكن استخدام الطيارين وحدهم ، ولابد من اشراك وحدات معاونة معهم ، وإلا تسهل عملية اسقاطهم . وهذا معناه أن نشترك بتشكيلاتنا وبجيوشنا . ماذا تكون ردود الفعل فى هذه الحالة ؟ . من المحتمل - فى هذا الظرف - التوسع فى المعارك والتوسع فى الحرب ، كما أن هذا الشكل من الاشتراك فى العمليات معناه قيام قوات أجنبية بالدفاع عن بلد لم تجهز قواته الوطنية بعد . وهذا شكل غير سليم . » .

وهنا تقدم كوسيجين لمساندة رأى بريجينيف ، فقال : « لقد طرحتم قضية سياسية عندما قلتم إن الدول العربية لن تقبل الموافقة على إنهاء حالة الحرب ، وأنكم تعتبرون ذلك أمرا مستحيلا . فإذا اتخذنا موقفكم الآن ، وقلنا مثلكم ، فماذا يبقى ؟ . لايبقى الا استمرار الحرب . ومعنى استمرار الحرب أن اسرائيل لن تنسحب ، وسوف تؤيدها فى هذا الموقف أمريكا وألمانيا والعديد من الدول الأخرى . فى هذه الحالة : هل أنتم مستعدون للحرب ؟ »

« أود أن أقول لكم انكم تتبعون سياسة خالية من المرونة . ولايمكن ممارسة مثل هذه السياسة مع الاستعمار . إنى أرى أن الشعارات الثورية فى الوقت الحاضر قد تكون ضد مصلحة العرب أنفسهم . إن ثورية الكلام إذا لم تستند إلى قوة فعلية ، تكون خيانة ! . يجب ألا تمارسوا سياسة جامدة مع الاستعمار ، بل يجب اتباع المرونة اللازمة » .

بل لقد دعا كوسيجين الزعماء العرب الى التفاهم مع الرئيس الأمريكى جونسون ، قائلا : « لقد لمست فى حديثى الأخير مع جونسون أنه كان يريد مساعدة اسرائيل بكل قوة ، ولكنه فى الوقت نفسه يخشى أن يفقد العالم العربى ، وكذلك لايريد أن يقطع علاقاته نهائيا مع العرب . هذا الموقف يجب الاستفادة منه . إن جونسون يعرف أنه إذا فقد البلاد العربية فإنه سيفقد أيضا أفريقيا . إذن فبالوسائل السياسية يمكنكم الحصول على نتائج كبيرة . تكلموا معهم كيفما تشاءون ! ، لايجب أن تنسوا أن النضال السياسى لايعنى التراجع والانسحاب النهائى ، بل قد يكون بعده تقدم » ! .

وقد رد عبدالرحمن عارف قائلا : « لكن موضوع انهاء الحرب معناه

فتح الملاحة فى قناة السويس ، ومعناه أيضا التفاوض معهم ، وقد يكون بعده صلح ! » .

ولكن كوسيجين رد قائلا : « أبدا ، التفاوض ممكن إجراؤه عن طريق الأمم المتحدة . وإذا لم ينسحبوا فحالة الحرب تبقى مستمرة » .

وهنا تساءل بومدين قائلا : « إننا اليوم فى الدور الذى يجب على المعتدى أن يدفع الثمن . لنفرض أن العرب سيقبلون إنهاء حالة الحرب ، هل هذا سيعنى انتهاء المشكلة وانسحاب اسرائيل بكل بساطة ؟ .

وقد رد كوسيجين قائلا : « إذا لم ينسحبوا ، ستبقى الحرب مستمرة . اننا دائما نقول : بشرط انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة » .

على أن بومدين تشكك فى إمكان انتهاء المشكلة « بهذه البساطة » . وقال ان الامريكان لديهم الورقة الرابحة ولن يتركوها إلا بعد حل المشكلة كما يريدون ، ولن يقبلوا أى قرار فى الأمم المتحدة إلا إذا عبر عن وجهة نظرهم . و « إن المشكلة ذات شقين : الأول ، مانتج عن حرب عام ١٩٤٨ ، أو مايسمى بقضية فلسطين . والثانى ، مانتج عن حرب ١٩٦٧ ، أو مايسمى بمشكلة العدوان . ان سياسة أمريكا هى إنهاء هذه المشكلة بشقيها نهائيا لصالح اسرائيل ، وعلى حساب النظم التقدمية . ان امريكا الآن فى مركز القوة ، ولن تترك الفرصة دون أن تستغلها استغلالا كاملا ـ أى باسقاط النظم التقدمية فى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا أولا ، ثم فى العراق ثانيا . اننا أمام خيارين : إما أن نعترف بالأمر الواقع ، ونتفاوض على حساب النظم التقدمية

لنحفظ الأراضى ، أو نتشدد فى مواقفنا » .

وقد تساءل بريجينيف عما هو معنى الأمر الواقع على حساب النظم التقدمية ؟ ، فأجاب بومدين بأنه إذا قبلت هذه النظم المقترحات والشروط الامريكية ، فسينتج عن ذلك سقوطها ! . ولكن بريجينيف رد بأن العدو الاسرائيلى « يستطيع أن يتحرك مرة أخرى ، ويضرب بكل قوته الأنظمة الثلاثة ، على أساس أن حالة الحرب مازالت قائمة ، وبعد ذلك تأتى حكومات جديدة تسير حسب رغبة امريكا » ! .

وتساءل كوسيجين : هل أنتم ضد فكرة إنهاء حالة الحرب ، حتى بعد عودة المعتدين إلى خطوط الهدنة ؟ . ماهو الأهم بالنسبة لكم : الأرض أم إنهاء حالة الحرب ؟ .

بومدين : لايمكن الجواب عن هذا بلا أو نعم . . اننا نريد الآن التأييد الدبلوماسى والدعم العسكرى ، علما بأن هناك فعلا أسلحة وصلتنا وأخرى فى طريقها . .

بريجينيف (مقاطعا بغضب) : ولكن لايوجد لديكم الآن جنود ولا ضباط مدربون ! . أنا أقترح أن تسجل مواقفنا وآراؤنا خطيا ، والتاريخ سيحكم فى المستقبل من هو المصيب ومن منا كان المخطىء ! . نحن الآن أمام أمر واقع . . إننا إذا حللنا آراءكم جيدا نجدها إما متطرفة أو أنها ستؤدى إلى هزيمة جديدة » ! .

وهنا انتقد بومدين الأمم المتحدة لأنها ترفض إدانة اسرائيل ، واعترفت بالأمر الواقع » ! . وقد رد بريجينيف قائلا : « فلنكن عمليين : أين تحطمت ال٨٠٠ دبابة وال٥٠٠٠ مدفع ؟ . لقد

تحطمت عند الحدود ! ، ولم تتحطم فى معركة ! . وقد نجح الاسرائيليون فى تصوير الموقف للعالم على أنكم دبرتم هجوما ضدهم فقاموا بصده » ! .

وتناول الحديث مسألة مرور العلم الاسرائيلى فى قناة السويس ،كجزء من إنهاء حالة الحرب ، فى مقابل انسحاب قوات اسرائيل . وقد رد بومدين بأن مرور هذا العلم الاسرائيلى فى قناة السويس معناه الاعتراف باسرائيل . ولكن كوسيجين قال إن « هذه قضية نظرية ، فالألمان كانوا يمرون فى ممراتنا المائية ، وكنا فى حالة حرب معهم . وقد قبلنا ذلك لأننا كنا فى حاجة لمثل هذه الحركة من الناحية الاقتصادية ! » . كما ذكر أن الموضوع بالنسبة لاسرائيل يعد موضوعا نظريا ، « لأن سفنها كانت تمر فى القناة تحت أعلام أخرى » ! .

وقد عزز بريجينيف قول كوسيجين قائلا : « ماذا يهم لو مر فى القناة العلم الاسرائيلى أو لم يمر ؟ . ماقيمة الشكليات بالنسبة لعمل ضخم فى البلاد كالسد العالى فى أسوان ، أو كمشروع صناعى ضخم ، أو مشروع زراعى كبير ؟ . ماذا يهم فى هذه الظروف لو صدر قرار بإنهاء حالة الحرب ، شرط أن يكون قبله انسحاب القوات الاسرائيلية ؟ . لقد قلتم انكم لن تتكلموا مع اسرائيل ، ولكن ستتكلمون مع الامريكان ! . هذا شيء جديد بالنسبة لنا ، ان اسرائيل لاتستعبدكم ، ولكن امريكا يمكنها ذلك ! » .

وقد رد بومدين قائلا : « كلامك غير صحيح وغامض » ! . فقال كوسيجين بأعصاب باردة : « الكلام واضح ، لكن المترجم هو المسئول عن أى غموض ! » .

بومـدين : إن إنهاء حالة الحرب يؤدى حتما الى الاعتراف بالوجود الاسرائيلى ، وهذا أمر صعب جدا بالنسبة لحكومة القاهرة وللآخرين ! .

بريجينيف : دعوا إسرائيل تنسحب ، ثم فسروا القرار كما تريدون ، لاكما ترد اسرائيل . وعندما تصبحون أقوياء إفعلوا ماتشاءون ! .

بومـدين : إذا أجـريـنـا حساباتنا على هذا الأساس ، فإننا نتقدم خطوة ، والعـدو يتقدم عشر خطوات . بصراحة ، اننى لست متفقا معكم فى هذا . وإذا كانت المشكلة مطروحـة بهذا الشكل ، فعلينا عندئذ أن ننظر إلى القضية كلها ، أى قضية فلسطين بأكملها من أجل حلهـا بصـورة نهائية ، وبالتالى تحقيق السلام كاملا . فى هذه الحالة يصبح الانسحاب من الأرض المحتلة جزءا من كل . هذا هو تحليل إخواننا جميعا » .

وهكذا انتهى اللقاء بين كل من هوارى بو مدين وعبد الرحمن عارف وبـين القـادة السوفيت دون الاتفاق على شىء . لقد كان يقف بين الفريقين حجم الهزيمة ! .

فى ذلك الحين كان الاتفاق قد تم بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على تقديم مشروع سوفيتى ـ أمريكى فى الأمم المتحدة ، يرتكز على نقـطتـين رئيسيتـين : الأولى ، إنهاء حالـة الحـرب . والثانية ، الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، هذا بخلاف مواضيع فرعية أخـرى ، مثـل موضـوع القـدس وموضوع الملاحة البحرية . ولكن العرب رفضوا هذا المشروع فى الأمـم المتحدة ، فأفلتوا فرصة انسحاب اسرائيل سلميا من الأراضى العربية المحتلة فى ذلك الوقت المبكر ! .

ولم يلبث مؤتمر الخرطوم فى المدة من ٢٩ أغسطس إلى أول سبتمبر ١٩٦٧ أن أغلق الباب نهائيا فى وجه أى انسحاب سلمى بلاءاته الثلاث المشهورة : لاصلح مع اسرائيل ، ولااعتراف بها ، ولاتفاوض معها . وبذلك انفتح الباب أمام الحل الباقى الوحيد ، وهو الحرب .

وانصافا لعبد الناصر فإنه طرح أبعاد الموقف العسكرى والسياسى بوضوح تام أمام المؤتمر ، بما كان كفيلا باتخاذ قرارات أكثر واقعية تنقذ الضفة الغربية من الاحتلال الاسرائيلى ، ولكن مناخ التطرف الذى كان سائد قبل حرب يونية حجب لحد كبير متطلبات الواقع المرير الناشىء عن الهزيمة بكل حجمها وثقلها ، وفى الوقت نفسه لعبت الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية دورا فى إذكاء حدة التطرف والمزايدة على عبد الناصر نفسه . بما أبعد الدول العربية المعتدلة فى ذلك الحين عن الاعتدال ، وقدف بها إلى جانب المتطرفين .

وهكذا رغم الايجابيات الهامة التى أفرزها المؤتمر ، وهى بعث روح التحدى والتصدى فى نفوس العرب ، وإحياء الأمل فى القدرة العربية الناشئة عن الاتحاد ، وتخصيص إعانة سنوية من دول البترول لدول المواجهة تنال مصر بمقتضاها ٩٥ مليونا من الجنيهات ، وتنال الأردن ٤٠ مليونا ـ إلا أن اللاءات الثلاث كرست الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية ، وأتاحت الفرصة لاسرائيل لبناء المستوطنات اليهودية فيها ، حتى بلغت عند كتابة هذه السطور ١٠٣ مستوطنة ، وفقا لأرقام إيريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى ، لجعل الوجود الاسرائيلى فى الضفة الغربية أمرا لارجعة فيه !

وكان عبد الناصر قد رسم صورة الموقف أمام الملوك والرؤساء العرب

فى مؤتمر الخرطوم على النحو التالى :

فقد ، أعلن أن « الموقف العالمى الآن يختلف تماما عما كان عليه عام ١٩٥٦ . ففى ذلك العام اتفقت كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى على الوقوف فى وجه العدوان الثلاثى ، أما فى سنة ١٩٦٧ فقد وافقت أمريكا والاتحاد السوفيتى على حق اسرائيل فى الوجود والحياة ، كما اتفق الاثنان أيضا على إنهاء حالة الحرب » . وقال :

« إننا فى مصر نستطيع الانتظار حتى نستكمل استعدادنا العسكرى ، وعندئذ نقوم بالعمل الوحيد الذى تفهمه اسرائيل جيدا ، وهو تحرير الأرض بالقوة . ولكن مايقلقنى حقيقة هو الموقف فى الضفة الغربية . إن عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية لن يكون فى صالحنا على الاطلاق ! .

« إننى أتابع بالتفصيل كل مايحدث فى اسرائيل اليوم . لقد اندمجت الأحزاب الثلاثة ، التى تمثل قمة التطرف فى اسرائيل ، فى كتلة واحدة تحت اسم « ليكود » ، وهذه الكتلة تصر على الاحتفاظ بالضفة الغربية بأكملها ، وعدم التفريط فى شبر منها .

« ولهذا يجب أن نسرع بالتحرك ، ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا فى الوقت الحاضر ، لأننا لو تأخرنا قليلا فلن تعود القدس ، ولن تعود الضفة الغربية . إن الضفة الغربية مزدحمة بسكانها العرب ، وقد سقطوا الآن فى قبضة الاحتلال اليهودى ، فى الوقت الذى نقف نحن مكتوفى الأيدى لانستطيع أن نفعل شيئا من أجلهم . إن أطماع اليهود فى الضفة الغربية قديمة

ومعروفة ، إنهم يطلقون عليها اسم « يهوديا وسماريا » ويعتبرونها جزءا من « أرض الميعاد » .

« إنى أعتبر أن كل يوم يمر على الضفة الغربية وهى تحت الاحتلال الاسرائيلى ، هو خطوة على طريق ربطها باسرائيل . إننا أيها السادة حاولنا أن نتحرك عسكريا لكننا هزمنا ، حاولنا أن نغلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، لكننا لم ننجح ، قضينا عشر سنوات فى الاعداد العسكرى لتحرير الأرض المغتصبة ، لكننا لم نتمكن فى النهاية من تحقيق الهدف الذى سعينا اليه . كل هذه الحقائق لانخجل من ذكرها لأننا لم نرتكب خيانة ، كل مافعلناه أننا حاولنا وفشلنا . لقد كانت لدينا فى الماضى مصيبة واحدة ، وأصبحت لدينا الآن مصيبتان : مصيبة سنة ١٩٤٨ ، ومصيبة سنة ١٩٦٧ .

« إنى أرى أن يذهب الملك حسين كى يتفاهم مع الأمريكان ، ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية . وأنا مستعد أن أعلن هذا الكلام على الملأ ، لأن أمريكا وحدها هى التى تستطيع أن تأمر اسرائيل برفع أيديها عن الضفة الغربية . إن تحرير سيناء مؤجل فى الوقت الحاضر إلى أن يقضى الله أمراكان مفعولا . أما بالنسبة للضفة الغربية فليس هناك من وسيلة لاخراج اليهود منها إلا بعمل سياسى .

« أنا قلت إننا على استعداد لأن ندفع ثمنا مقابل استرداد الضفة الغربية . نحن الآن ليس فى استطاعتنا جميعا استعادة الضفة الغربية عسكريا ، فهل نتركها فى يد اسرائيل ؟. يجب ألا ننسى أن نصف فلسطين ضاع فى عام ١٩٤٨ ، والنصف الآخر ضاع فى عام ١٩٦٧ ! . وإذا كان هدفنا الآن استعادة الضفة الغربية بالعمل

السلمى ، فلا بد من دفع الثمن » ! .

ولكن ما هو الثمن الـذى كان عبـد الناصر على استعداد ليدفعه العرب ، فى سبيل استرداد الضفة الغربية ؟ إنه لم يحدد ثمنا معينا ، ولكنـه اشترط ألا يكون هذا الثمن « تصفية القضية » . وفى الوقت نفســه حذر الملك حســين من « الصلح مع اسرائيل أو التفــاوض معهـا » ! ، وأبـاح له « توثيق علاقتـه مع الامـريكـان واقترابه منهم أكثر » ! . كما اقترح على الدول والقيادات العربية التى هى على علاقة طيبة بالأمريكان ، الاتصال بهم . واقترح أن يقوم الملك فيصل بمثل هذه الاتصالات « بحيث ينوب عنا فى شرح وجهة نظرنا فى القضية » .

ومعنى هذا الكلام ، أن عبد الناصر فرق بين تحرير سيناء وتحرير الضفة الغربية . فحدد لتحرير سيناء ـ حسب قوله ـ « العمل الوحيد الذى تفهمه اسرائيل جيدا ، وهو تحرير الأرض بالقوة » ، معتمدا فى ذلـك على الاتحـاد السوفيتى . أما الضفة الغربية ، فحدد لتحريرها العمـل السياسى وحـده ، واعتمـد فى هذه الـوسيلة على الـولايات المتحدة ، الذى ذهب فى الحصول على تأييدها إلى حد نصحه الملك حسين « بتوثيق علاقته بها » ، وتفويض الملك فيصل فى الاتصال بها باسم المؤتمر .

وبـذلك ترك عبد الناصر لكل طرف عربى تحرير أرضه بالوسيلة المنـاسبة ، دون تزامن أو ترتيب زمنى معين ، بل إنه أعطى الأولوية لتحرير الضفة الغربية من خلال العمل السياسى وحده .

على أن مصدر التناقض فى هذا الحل الذى طرحه عبد الناصر ، هو أنه فى الوقت الذى كان يرى أن كل يوم يمر على الضفة الغربية فى يد

اسرائيل يعتبر خطوة على طريق ربطها بها ، وفى الوقت الذى كان يوقن بأن الـولايات المتحـده وحـدهـا هى التى تملك أن تأمـر اسرائيل بالانسحـاب من الضفـة الغـربية ـ فإنه رفض أن يدفع الثمن الذى حددته الولايات المتحده لهذا الانسحاب ، وهو حق اسرائيل فى الوجود والحياة ، وإنهاء حالـة الحرب ـ وهو ثمن كان الاتحاد السوفيتى أيضا يرى وينصـح بدفعـه . فاشترط على الملك حسين عدم التفاوض مع اسرائيل وعدم الصلح معها ، وتصور أن الولايات المتحدة سوف ترى فى تقارب الملك حسين معها ثمنا كافيا لانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية ! . وبذلك دلل عبد الناصر على قصور أيديولوجى شديد ! .

ذلـك أن هذا التنـازل لصـالـح العدو الأساسى ، وهو الولايات المتحـدة ، كان أخـطر من التنـازل لصـالـح العـدو الفـرعى ، وهو اسرائيل . وقد شرح هذه القضية بريجينيف وهو يخاطب بومدين وعارف بقوله : « اسرائيل كدولة ، ليس لها وزن بالنسبة للدول الأخرى ، لأنه ليس لها المقـومـات الاقتصادية ، إذ أنها تعيش على المساعدات التى تأتيها من الجانب الآخر . وإذا قطعت عنها أمريكا القروض والاعانات فستمـوت وتنتهى بعـد فترة وجيزة . لقـد قلتم انكم لن تتكلموا مع اسرائيل ، ولكن ستتكلمون مع الأمريكان . هذا شىء جديد بالنسبة لنا . إن اسرائيل لاتستعبدكم ، ولكن أمريكا يمكنها ذلك ! » .

وعلى كل حال ، فقد رفضت كل من منظمة التحرير الفلسطينية والجزائر دفع هذا الثمن أو أى ثمن لقاء استرداد الضفة الغربية ، رغم تحذير عبد الناصر الصريح « بأننا لو تأخرنا قليلا ، فلن تعود القدس ولن تعود الضفة الغربية » ! .

فقد أعلن الشقيرى أنه « كمواطن عربى ، وكرئيس ، أرفض دفع

هذا الثمن ، وأعلن الآن انني غير موافق . وأقرر لكم بشكل قاطع ، باسم منظمة تحرير فلسطين ، أنه لايوجد ملك أو رئيس دولة لديه تفويض بحل القضية الفلسطينية » .

أما بوتفليقة عن الجزائر ، فقد أعلن أن « الحل السياسى بالنسبة للضفة الغربية فيه أخذ وعطاء . والخطورة هنا تكمن فى أننا قد نتبع الأسلوب نفسه بالنسبة لسيناء والمرتفعات السورية . وإذا وافقنا الآن على مبدأ الأخذ والعطاء فى العمل السياسى ، فليس واضحا أمامنا إلى أى مدى سيكون الأخذ ، وإلى أى مدى سيكون العطاء » ! .

وهذا الكلام البليغ كان معقولا قبل حرب يونية ١٩٦٧ ، وقبل احتلال اسرائيل لسيناء والضفة الغربية والجولان . أما وقد أصبح فى يدها كل شىء ، ولم يعد فى يد العرب شىء ، وبعد أن أعلن عبد الناصر فى وضوح تام أنه « ليس من وسيلة لاخراج اليهود من الضفة الغربية الا بعمل سياسى » ، كما أعلن أنه « ليس فى استطاعتنا جميعا استعادة الضفة الغربية عسكريا » ـ فإن هذا الكلام كان يساوى تماما « إعطاء » الضفة الغربية لاسرائيل .

ومن هنا يتضح معنى عبارة كوسيجين التى وجهها لهوارى بومدين فى لقاء موسكو السالف الذكر : « إن ثورية الكلام ، إذا لم تستند على قوة فعلية ، تكون خيانة » ! .

كان مؤتمر الخرطوم فى جوهره مؤتمرا لتحرير الضفة الغربية بالدرجة الأولى ، وليس لتحرير سيناء التى كان عبد الناصر يعرف الطريق إلى تحريرها بوسيلة القوة العسكرية المستمدة من الاتحاد السوفيتى ـ وهى وسيلة لم تكن الدول العربية المعتدلة فى المؤتمر لتعتمدها بسبب خوفها

من الاتحاد السوفيتى من جهة ، وبسبب علاقاتها بالولايات المتحدة من جهة أخرى .

وفى هذا الضوء يمكن فهم التناقض الذى وقع فيه المؤتمر . فلو أنه اعتمد القوة العسكرية لتحرير الضفة الغربية ، كما فعل عبد الناصر بالنسبة لسيناء ، لكان منسجما مع نفسه ، ولأخذ فى تجهيز القوة العسكرية اللازمة لهذا التحرير من أى مكان . ولكن المؤتمر اعتمد الحل السياسى وسيلة للتحرير ، واعتمد على الولايات المتحدة بالذات لتحقيق هذا الغرض ، وأسند إلى الملك حسين والملك فيصل مهمة الدخول فى اتصالات مع أمريكا على هذا الأساس ، ولكنه فى الوقت نفسه سد الطريق فى وجه هذا الحل بلاءاته الثلاث ـ ومن هنا فشلت جميع الجهود السلمية التى بذلت مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين ، لأن هذه الجهود رفضت دفع الثمن الذى حددته الولايات المتحدة منذ البداية ، وهو إنهاء الحرب وعقد الصلح مع اسرائيل ! .

على كل حال ، إذا كان مؤتمر الخرطوم قد فشل فى إرساء أساس الحل السياسى ، فقد نجح عبد الناصر فى إرساء الحل العسكرى الذى لاتعقيد فيه ولايحتاج إلى تنازلات ، وهو توريط الاتحاد السوفيتى عسكريا فى النزاع بكل الطرق ، وعدم السماح له بالفكاك من التزاماته ! .

وكان الاتحاد السوفيتى قد أعلن منذ البداية عزوفه التام عن التورط العسكرى ـ كما رأينا ـ فعندما طلب هوارى بومدين وعبد الرحمن عارف من القادة السوفيت ، فى لقاء موسكو المنعقد فى يوليو ١٩٦٧ ، « أن يأخذوا على عاتقهم مسئولية الدفاع الجوى ، وإرسال خمسين طيارا سوفيتيا للحماية الجوية » ـ أجاب بريجينيف قائلا : « إن هذا معناه أننا

سنشترك بتشكيلاتنا وبجيوشنا ! . ومن المحتمل فى هذا الظرف التوسع فى المعارك والتوسع فى الحرب . إن هذا الشكل من الاشتراك فى العمليات معناه قيام قوات أجنبية بالدفاع عن بلد لم تجهز قواته الوطنية بعد . وهذا شكل غير سليم » . وقال كوسيجين : « إذا أرسلنا قوات إليكم ، فلا بد أن تقوم أمريكا وبريطانيا بإرسال قواتها إلى إسرائيل أيضا . لاأقصد بذلك أننا خائفون ، ولكن أقصد أنه يجب التفكير جيدا فى عواقب الأمور قبل تأزيم الموقف . نحن نسمع أن بعض العرب يقولون إن الروس خائفون . ولكن الحقيقة أنه لابد أن نفكر جيدا ، وأن نحل المشاكل برءوس باردة » .

لهذا السبب سرعان ماسحب الاتحاد السوفيتى الوعد الذى أعطاه بودجورنى لعبد الناصر خلال وجوده فى القاهرة ، بإرسال مجموعة من الطيارين السوفيت ، ثم عاد ، تحت ضغط عبد الناصر ، فوافق على أن تستخدم مصر الخبراء السوفييت الطيارين الموجودين فى مصر ، وعددهم ٥٦ طيارا . وقد أعلن عبد الناصر هذا الخبر فى جلسة مجلس الوزراء يوم ٧ ابريل ١٩٦٨ مبتهجا ، واستطرد قائلا : « ومازلنا نضغط عليهم لارسال عدد أكبر من الطيارين ، لكنهم لم يوافقوا على الزيادة المطلوبة حتى الآن ! » .

وقد شرح عبد الناصر لمجلس الوزراء فى هذه الجلسة الأسباب التى تدفعه إلى توريط الاتحاد السوفيتى فى الصراع العربى الاسرائيلى عسكريا ، فقال إنه يهدف إلى « أن يشعر الأمريكيون بأن السوفييت قد دخلوا المنطقة بأنفسهم . وهذا عامل نفسى مهم جدا بالنسبة للأمريكان ، يحسبون له ألف حساب » .

ثم قال : « إن قواتنا أصبحت الآن فى حالة جيدة ، لكننا غير

قادرين على الهجوم بسبب تفوق اسرائيل فى الطيران والمدرعات . كما أننا نعانى من نقص شديد فى العربات وفى مركبات الجنزير إذا أردنا أن نتوغل فى سيناء . لقد شرعنا فى تشكيل فرقتين عسكريتين وافق السوفييت على تسليحهما بالكامل . وأحب أن أبلغكم أن وسائل ومعدات العبور قد وصل بعضها بالفعل . أما بشأن تزويدنا بالطائرة الجديدة ، فقد وعد الروس ببحث الطلب ، وأعتقد أنهم سيوافقون عليه .

وكأنما أراد عبد الناصر أن يجيب على بعض الاعتراضات التى قد تنشأ فى صدور بعض الوزراء بشأن هذه السياسة ، فقال :

« أحب أن أسجل حقيقة أمامكم هنا ، وهى أنه لا توجد جهة غير الاتحاد السوفيتى يمكنها تزويدنا بالأسلحة والمعدات اللازمة والذخيرة ، وذلك لسببين :

الأول ، أنه لا يوجد لدينا أموال سائلة لشراء كل هذه الأسلحة من أسواق الغرب .

والثانى ، أنه لا توجد دولة تستطيع امدادنا بهذا الحجم وبهذه النوعية من السلاح ، الا الاتحاد السوفيتى » .

وقد وصف الفريق أول محمد فوزى حالة القوات المسلحة المصرية ، فى اجتماع مجلس الوزراء فى فبراير ١٩٦٨ ، فقال انها « بلغت الآن نسبة ٧٠ ٪ من حجمها الذى كانت عليه قبل معركة ٥ يونيو » ، واستطرد قائلا : « ان الأسلحة السوفيتية قدمت الينا بدون ثمن » . ووصف حالة الأسطول البحرى المصرى بقوله ان مصر « لها الآن السيطرة

الكـاملة فى البحر » . وتحدث عن صعوبات الدخول فى معركة ضد اسرائيل فى ذلك الحين ، فقال انه « من سوء حظنا أننا خسرنا فى حرب يونيو نحو ثلاثة عشر ألف عربة عادية ونصف جنزير ! . واننا الآن فى حاجة الى مثل هذا العدد من العربات للدخول فى حرب سيناء » .

فى ذلـك الحين كانت جهود عبد الناصر لتوريط الاتحاد السوفيتى عسكـريا تؤتى ثمارهـا تدريجيا . ففى جلسـة ٥ يونية ١٩٦٨ لمجلس الـوزراء ، أعلن عبـد النـاصر موافقة الروس على وضع ١٢٠ طيارا سوفيتيا فى مصر تحت القيادة المصرية . وقـال : « ان هـذا العدد من الـطيارين سيتيح لنـا التفـرغ لتـدريب العدد المطلوب من الطيارين المصريين . وأحب أن أقول لكم ان عامل الوقت قد أصبح ضد اسرائيل » .

ولم تلبث حرب الاستنـزاف أن جرت الاتحـاد السـوفيتى جرا الى التـورط العسكـرى ـ كما سنعـالج ذلك فيما بعد بتفصيل أكبر ـ ففى ٢٢ ينـاير ١٩٧٠ ، وحتى يوقف عبد الناصر الغارات الاسرائيلية فى العمق ، سافر الى الاتحاد السوفيتى ، ليطلب من السوفيت أن يرسلوا الى مصر صواريخ يمكنهـا مواجهـة الـطائرات التى تطير على ارتفاع منخفض ، وقـوات لتشغيلهـا ، وقد وافق القادة السوفيت تحت هذا الضغط ، فأرسلوا وحدات صواريخ سوفيتية مع رجالها ومعداتها . وفى أول ابريل وصلت ثلاثة أسراب من المقاتلات الروسية بطياريها للدفاع عن سماء القاهرة والاسكندرية وأسوان ، فى الوقت الذى كانت القوات الروسية تدير بطاريات صواريخ سام ٣ المعقدة وتتولى مهام الدفاع ضد الطائرات الاسرائيلية .

وفى ١٨ يونية ١٩٧٠ ، وبعد زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتى فى

٢٩ يونية ١٩٧٠ ، استطاع أن يعلن فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، أن الاتحاد السوفيتى قد وافق على ٩٥٪ من طلبات مصر من الطائرات والصواريخ الجديدة وطائرات الهيلو كوبتر وسيارات النقل . وقال فى انتصار :

« لقد تمكنت أيضا من الحصول على موافقتهم الجزئية على أن يشترك الطيارون الروس مع طيارينا المصريين فى الطلعات الجوية . كذلك بالنسبة للصواريخ أرض / جو وافقوا أيضا على أن يتحرك بعضها مع مجموعات صواريخنا شرقا للقناة . كما وافق الروس أيضا على ارسال معدات وأجهزة ألكترونية حديثة خاصة بالتشويش على رادارات اليهود الأرضية أو الموجودة فى طائرات الفانتوم . وستحضر فى خلال أيام قليلة مجموعة من العلماء السوفييت لدراسة الجوانب العلمية الناتجة عن استخدام الأجهزة الجديدة على الطبيعة . وفى خلال شهر أغسطس المقبل سوف يصلنا صواريخ « سام ٣ » الجديدة بمعداتها الكاملة ، ومعها أيضا الأطقم التى تم تدريبها فى الاتحاد السوفيتى » .

ثم قال عبد الناصر انه يرى أن الشىء الوحيد الذى سوف يرغم الأمريكيين على الحل الايجابى ، « هو مدى اشتراك الروس مع قواتنا العسكرية فى مصر . أى أن احتمال الوصول الى حل سلمى عادل ، يتناسب دائما مع قدرتنا على اقحام الروس فى الجبهة المصرية .

« والآن ، أصبح الروس موجودين معنا ، وأصبحت صواريخهم مع صواريخنا ، وطياروهم مع طيارينا . وطبعا الروس لا يقبلون عسكريا أن يهزموا . لهذا أرى أن نجاحنا فى اشتراك الجنود السوفييت معنا ، يعتبر أكبر قدرا من أية عملية ردع عسكرية ، لأن الأمريكان يخشون جدا الوجود الروسى فى المنطقة بهذا الشكل . ولهذا السبب فقط

سيضطرون أن يفكروا جديا فى ايجاد حل سلمى صحيح ، دون أن يقدموا لاسرائيل تنازلات أو مكاسب رئيسية » .

وهكذا ، ومن نقطة الصفر ، أعاد عبد الناصر ، بصلابته النضالية وعزمه الذى لا يلين ـ بناء الجيش الذى بدده المشير عامر فى سيناء فى يونية ١٩٦٧ . ولـولا حرب الاستنـزاف لتغـير وجـه الصراع العربى الاسرائيلى . ولكن هذه قصة أخرى سيحين الكلام عنها .

الفصل الخامس

لغز اغراق المدمرة إيلات

١

اغراق المدمرة ايلات

قبل أن تبدأ مصر حرب الاستنزاف ، كانت ظروف المواجهة المصرية الاسرائيلية فى جبهة القناة ، هى الظروف التى تنشأ عادة بين جيوش دولة غازية وجيوش دولة محتل جزء كبير من أرضها . فقد أخذ الجنود الاسرائيليون على الضفة الغربية للقناة يتفننون فى تمريغ أنف الجنود المصريين فى التراب ، ويواجهونهم بمختلف ألوان التحدى ، فكان بعضهم ينزلون للاستحمام فى مياه القناة ، بينما يجلس البعض الآخر على الشاطىء الشرقى للقناة لصيد الأسماك ، كما قامت بعض نقط مراقبة العدو بوضع مكبرات الصوت على الساتر الرملى ، لتذيع منها الأغانى العربية ، وتطلق النكات والضحكات ـ هذا فى الوقت الذى صدرت الأوامر صارمة للقوات المسلحة المصرية بتجنب اعطاء الاسرائيليين أية ذريعة لاستئناف المعركة قبل استكمال الاستعدادات الدفاعية ! .

وكان ذلك أمرا قاسيا على النفس ، لأن القناصة الاسرائيليين كانوا

يعملون بنشاط دون مقاومة ، وكانت التحديات مستمرة من جانب مدفعية العدو وطيرانه . ويقول هيكل فى كتابه : « الطريق إلى رمضان » ان الفريق أول محمد فوزى لم يستطع تحمل مسئولية اصدار القرار للجنود المصريين بعدم الرد على التحديات الاسرائيلية ، فحول مسئولية اصداره الى عبد الناصر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، فصدر القرار باسمه ! . ومع ذلك فقد قدم عدد من الجنود المصريين الى المحاكمة العسكرية لعدم اطاعتهم له ! .

فى هذا المناخ ، وفى الميدان البحرى ، وقع حادث اغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، كقنبلة هائلة فجرت الموقف ليس فقط على المستوى المحلى ، بل وعلى المستوى العربى والعالمى ، وكاد يهدد بقلب خطط كل من الطرفين المتحاربين ، وكان نقطة تحول فى استراتيجية اسرائيل تجاه المناطق العربية المحتلة .

وعلى الرغم من شهرة هذا الحادث ، الا أنه يعد أكثر الأحداث غموضا ، وهو لغز عسكرى فى بعض جوانبه الأساسية ! . اذ كيف وقع هذا الحادث ؟ ، ومن قام به ؟ ، ومن أصدر الأمر به ؟ . كل هذه أسئلة اختلفت فيها المصادر الاسرائيلية والمصرية ـ على قلتها ـ اختلافا بينا . كما أن ما قدمته المصادر المصرية مقتضب لا يشفى الغليل ، فوق أن ما يخفيه أكثر مما يعلنه ! .

ووفقا للرواية الاسرائيلية ، فان المدمرة ايلات كانت فى داورية روتينية فى المياه الدولية ، على بعد ثلاثة عشر ميلا ونصف من بور سعيد ، حين ضربت بصاروخ مصرى . وبعد بضعة دقائق ضربت بصاروخ آخر أصاب محركها . وبعد ساعة ونصف أصيبت بصاروخ ثالث أغرقها . وبعد دقائق قليلة أطلق عليها صاروخ رابع

انفجر فى الماء ، وسبب مزيدا من الاصابات ! .

وقد أوضحت الرواية الاسرائيلية ، التى أذاعها قائد البحرية شلومو ايريل Shlomo Erel أن الصواريخ أطلقت من زورق صواريخ سوفيتى الصنع من طراز « كومار » Komar ، وأن الزورق كان داخل بور سعيد كما يعتقد ! . وأبدى اعتقاده بأن السوفييت قد يكونون هم الذين أطلقوا الصواريخ ! . وأن هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها صواريخ بحر ـ بحر فى معركة بحرية ! . وقد أيد بن جوريون فكرة أن السوفييت هم الذين أطلقوا الصواريخ وأغرقوا المدمرة ! .

وفى الكتاب الذى ألفه تيرنس بريتى Terence Prittie عن اشكول تحت اسم : Eshkol of Israel تمسك بهذه الرواية ـ أو بأهم مفرداتها ـ فقد ذكر أن القواعد التى أطلقت الصواريخ كانت داخل بور سعيد أو قريبا منها ، .وأنه مازال هناك شك قوى فى أن اطلاقها كان بواسطة السوفييت ، نظرا لأن الكفاءة التى تم بها اطلاق الصواريخ الأربعة تفوق مقدرة المصريين ! .

وقد تخلى موشى ديان فى مذكراته المنشورة تحت عنوان : « قصة حياتى » ، عن قصة الصواريخ الأربعة ! . فقد ذكر أنها اثنان فقط : أحدهما أوقف المحرك ، والثانى أسكن المدمرة القاع . ولكنه تمسك بأن المدمرة كانت على بعد ثلاثة عشر ميلا ونصف من شاطىء بور سعيد ، خارج المياه الاقليمية ! .

على أن الرواية المصرية تروى قصة أخرى ! . وقد أدلى بها اللواء مصطفى كامل ، المتحدث العسكرى بلسان القيادة العليا للقوات

المسلحة ، فى مؤتمر صحفى حضره ما يقرب من خمسين صحفيا يمثلون الصحافة العالمية .

فقد أكد أن المدمرة الاسرائيلية ايلات قد ضربت « داخل المياه المصرية الاقليمية بميل واحد تقريبا » ، وأنها قد غرقت ـ بالتالى ـ داخل المياه الاقليمية المصرية . كما أنها ضربت من البحر وليس من البر . وعلى حد قوله ، « كانت زوارق الطوربيد المصرية داخل الميناء حين شوهدت المدمرة الاسرائيلية تدخل مياهنا الاقليمية ، وتحركت الزوارق ، ووجهت ضرباتها المباشرة الى المدمرة » . وقد أطلق صاروخان فقط على المدمرة ، الأول فى الساعة ٥,٢٥ مساء ، والثانية ٥,٢٦ مساء ! .

كذلك تحدث اللواء مصطفى كامل عن صاروخين آخرين أطلقا على « هدف متحرك ظهر على شاشة الرادار بنفس حجم المدمرة ايلات ، بعد ساعتين من اصابتها ، فوجهت اليه ضربتان مباشرتان فى الساعة ٧,١٩ مساء .

وأما بخصوص من أصدر الأمر باطلاق الصاروخين على المدمرة ايلات ، فقد أوضح أن المهمة التى قام بها زورق الصواريخ المصرى كانت « تنفيذية » . فقد « طلبت مواقعنا الاذن لها بالضرب ، وأعطى لها الاذن بضرب المدمرة اذا دخلت مياهنا الاقليمية مرة أخرى » .

ومعنى هذا الكلام أن القيادة قد وافقت على طلب ضرب المدمرة . وان كان اللواء مصطفى كامل لم يحدد من كانت هذه القيادة : هل كانت القيادة العسكرية أم القيادة السياسة ؟ . ولم يسأله أحد ذلك .

على أنه نظرا لأن الحادث لم يكن حادثا حربيا عاديا ، اذ كانت صفته السياسية تفوق صفته العسكرية ، والنتائج التى يمكن أن تترتب عليه هى نتـائج سياسية وليست نتائج عسكرية ـ فقد كان من المفهوم أن القيادة السياسية العليا ، ممثلة فى عبد الناصر ، هى فى نفس الوقت القيادة العليا للقوات المسلحة ، قد وافقت على طلب ضرب المدمرة .

على أن اللواء مصطفى كامل تفادى بمهارة الاجابة على سؤال هام حول ما اذا كانت الصواريخ التى استخدمت فى ضرب المدمرة ايلات « من نوع جديد » . فقد رفض التعليق ! . ولكن الدوائر العسكرية فى واشنطن كانت تعرف أن المصريين قد حصلوا على هذه الصواريخ منـذ عام ١٩٦٢ ! ، اذ أعـطى السوفييت لمصر فى ذلك الحين ثلاثة زوارق صواريخ موجهة من طراز « كومار » .

ومعنى هذا الكلام أن الصواريخ التى أغرقت المدمرة ايلات كانت موجودة لدى المصرين منذ خمس سنوات ! . وكانت ـ بالتالى ـ صواريخ قديمة ! . ولم تسلم للمصريين بعد هزيمة يونية فى اطار خطة اعادة بناء القوات المسلحة كما كان المعتقد ! .

وأهـم من ذلك كله ، أن هذه الصواريخ لم تشتهر ، ولم تبرز فى صورة أحـدث الصـواريخ ، الا عنـدمـا استخدمها المصريون لأول مرة فى تاريخها ! . فكأن الحادث نفسه هو الذى أبرز أهمية هذه الصواريخ ، أكثر مما أبرزت الصواريخ الحادث ! .

وتلك نقطة هامة جدا ، لأن الاستراتيجية العالمية البحرية لم تتغير بسبب اختراع الصاروخ السوفيتى « ستايكس STYX » (وفقا لمصطلح حلف الاطلنطى) ـ وانما تغيرت بسبب استخدامه ، وبعد أن وضع فى

الاختبار على يد القوات البحرية المصرية . وفى هذا الضوء يجب تقييم الحادث ! .

على كل حال ، فلم تتمثل أهمية حادث اغراق المدمرة ايلات فى ذلك الحين فى مجرد تدمير زورق صواريخ صغير لسفينة حربية ضخمة ـ لأول مرة فى التاريخ ! ـ بكل ما ترتب على ذلك من آثار ـ وانما تمثلت فى أن هذا الحادث صدر عن مصر بالذات ! .

ففى ذلك الحين كان العالم يعتقد أن مصر بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، قد سقطت فى هوة ليس لها قرار ، ولم يعد يحول بين اسرائيل ، الجاثمة على شاطىء القناة ، وبين الوصول الى قلب القاهرة ، قوة عسكرية ذات قيمة . فجاءت ضربة ايلات بمثابة انتفاضه عملاق أثخنته الجراح ، وسقط وظن الناس أنه مات وانتهى ، فاذا به ينتفض فجأة ، وتدب فيه الحياة ، ويستجمع قواه ، ويصوب ضربة ساحقة الى خصمه ، فيصيبه فى صميم كبريائه ، ويمرغ أنفه فى الرغام ! .

نعم ، كانت ضربة ايلات رمزا ماديا ومعنويا لحيوية الشعب العربى فى مصر ، وقدرة مصر الدائمة المتجددة على النهوض بعد سقوط ، والبعث بعد موت ، والثأر لكرامتها الجريحة مهما تكالبت عليها قوى العدو وأثخنتها الجراح . وهو ما تمكنت من تأكيده بعد ست سنوات فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

على أن هذه الضربة قد مثلت ، فيما يختص بوجهة النظر التاريخية ، حدثا عسكريا فريدا فى تنفيذه وملابساته ، وقصة قائمة بذاتها تزدحم بالاثارة والغموض والبطولة ! . فهو حدث لم تحركه أهداف عسكرية أو

سياسية كتلك التى تحرك مثله من الأحداث ، وانما حركته بواعث معنوية تتمثل فى حب البقاء ـ البقاء ليس بالمعنى المادى ، وانما بمعنى بقاء الشرف العسكرى المصرى الذى أصيب دون جريرة فى حرب يونية ١٩٦٧ ، والتعبير عن الجوهر الحقيقى للوطنية المصرية وروح النضال العربية التى صهرتها حقب ودهور وأجيال .

وفى الوقت نفسه ، وكما يظهر الفحص التاريخى العلمى للحادث ، فلم تصنع القيادة السياسية العليا هذا الحادث بالدرجة الأولى ، وانما صنعته وطنية ضباط وجنود البحرية المصرية ، وجرت اليه القيادة السياسية فى عمل لم يسبق له نظير ، يصور فداحة الأزمة النفسية ، وعمق الجراح التى أصابت كرامة العسكرية المصرية ، والتى كانت تبحث فى يأس محموم عن طب ودواء ، حتى ولو كان فى عمل انتحارى ، يحكى للأجيال أن مصر العربية لم يركبها الذعر من هول الهزيمة ، با ان نار الثأر وارادة التحدى كانت تستعر وتضطرم تحت الرماد .

وحتى يمكن فهم الظروف النفسية التى جرى فيها هذا الحادث ، لابد من الاشارة الى تلك الحقيقة ، وهى أن ميزان القوى العسكرى بين البحرية المصرية والبحرية الاسرائيلية بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، ظل فى صالح الجانب المصرى ، أى على العكس تماما مما كان عليه الحال فى القوات البرية والجوية ! . ليس فقط لأن البحرية المصرية لم تتأثر بهزيمة يونية ١٩٦٧ أيما تأثير ، وانما لأن اسرائيل لم تحتفظ بأسطول كبير ، اذ كان اهتمامها الأول منصبا على الطيران والقوات البرية .

وفى الحقيقة أن اسرائيل كانت تعتمد بالدرجة الأولى على حماية الأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط . وللسيدة جولدا مايير قول

مشهور فى هذا الصدد ، بأن اسرائيل ليست فى حاجة لاسطول كبير ، لأن لها فى الأسطول السادس الأمريكى ما يغنيها ! .

مع ذلك فقد تكونت لاسرائيل قوة بحرية مؤثرة ، تملك ـ على الرغم من صغرها ـ قوة نيران عالية . فقد كان عدد أفراد القوات البحرية الاسرائيلية نحو ثلاثة آلاف من الجنود النظامية ، كما كانت تملك ٢٤ سفينة حربية ، تتخذ قاعدتها فى حيفا ، مع بعض التسهيلات فى أسدود (التى كانت الخطة تقضى بتطويرها لتصبح قاعدة للغواصات) ، فضلا عن ميناء ايلات .

كذلك كانت اسرائيل تملك غواصتين من طراز « اس » ، بريطانيتى الصنع ، احداهما هى « راحاف » Rahav التى كانت تملك نظاما حديثا للاستكشاف تحت الماء بواسطة الموجات الصوتية ، وقواعد لاطلاق الصواريخ ضد الغواصات . والأخرى هى « تانين » Tanin . والى جانب هاتين الغواصتين كانت هناك غواصة ثالثة حصلت عليها اسرائيل من انجلترا فى ١٨ مايو ١٩٦٧ ، وهى من طراز « تى » T ، وقد تسلمتها فى بورتسموث ، وأطلقت عليها اسم « لفياثان » Leviathan ، وقد جهزت بأجهزة استكشاف محسنة تحت الماء ، كما زودت بقواعد لمدافع الماكينة للاستخدام فوق السطح .

أما المدمرات ، فقد امتلكت اسرائيل ثلاث هى : ايلات ، ويافو Yaffo ، و« نوجا » Noga وهى بريطانية الصنع أيضا . وتتحدث المصادر المصرية عن مدمرة أخرى هى « حيفا » . على أن « اد جار أوبالانس » يذكر أنها استخدمت فى ذلك الحين كفرقاطة مضادة للغواصات ، على الرغم من أنها كانت فى الأصل مد مرة ، وأنها كانت

سابقا المدمرة ابراهيم الكبير ، التى اغتنمتها اسرائيل من مصر فى حرب ١٩٥٦ ! .

والى جانب سفينة خفر سواحل ألمانية الصنع ، وسفينة ساحلية للداورية ، وثلاث سفن انزال ـ فقد امتلكت اسرائيل أيضا اثنى عشر زورقا من زوارق الطوربيد ، ثلاثة منها صنعت فى ايطاليا ، وثلاثة فى بريطانيا ، وستة فى فرنسا . وكان كل زورق منها يحمل طوربيدين ، ومدفع عيار ٤٠ مم ، ومدفعين عيار ٢٠ مم ضد الدبابات .

وعندما بدأت الأزمة التى أدت الى نشوب حرب يونية ١٩٦٧ ، سارعت اسرائيل الى اعداد أسطولها للحرب ، فأدخلت عليه أحدث التجهيزات ، وزودته بأجهزة الرادار الحديثة ، وبمزيد من المدافع المضادة للطائرات .

على أنه لما كان الاسطول الاسرائيلى لا يستطيع منافسة الأسطول المصرى ، الذى كان يملك أكبر قوة بحرية ضاربة فى المنطقة بأسرها ـ فقد انحصرت مهامه فى حماية الشواطىء الاسرائيلية من الهجوم ، ومنع نزول أية قوات على الشاطىء ، والحيلولة دون أعمال التخريب ، واقناع الأسطول المصرى بنقل أكبر عدد ممكن من قطعه الى البحر الأحمر ، حتى لا يبقى منه فى البحر المتوسط ما يكفى لمهاجمة تل أبيب والمراكز السكانية الهامة على السهل الساحلى ! .

أما الأسطول المصرى ، فكان أكبر بكثير من الأسطول الاسرائيلى ، كما كان أحدث منه أيضا . فقد كان تعداد أفراده أحد عشر ألفا ، معظمهم من المجندين لفترة قصيرة . وكان عدد قطعه البحرية يبلغ المائة من مختلف الأنواع ، وتتكون من اثنتى عشرة غواصة سوفيتية

الصنـع من طراز « فى » V و« آر» R ، وثمانى مدمرات ، ست منها سوفيتية الصنـع من طراز « سكـوريو» Skoryo ، واثنتان بريطانيتا الصنـع من طراز « زد » Z . فضـلا عن اثنتى عشرة قطعة ساحلية مضـادة للغـواصات ، وعشر كاسحات ألغام ، واثنين وثلاثين زورقا حربيا ، كان أهمها ثمانية عشر زورقا من زوارق الصواريخ السوفيتية الصنـع ، منهـا عشر من طراز « أوسـا » Osa ، وثـمانية من طراز « كومار» . وكان كلا النوعين يحمل صواريخ سطح ـ سطح سوفيتية تسمى « ستبـايكس » ، ومـداهـا عشرون ميلا . وكـانت زوارق الصواريخ الأخرى من طراز « أوسا » ، ووزنها ١٦٠ طنا ، مزودة ب ٤ قواعد لاطلاق الصواريخ . أما زوارق الصواريخ الأخرى من طراز « كومار » ، ووزنها مائة طن ، فكانت مزودة بقاعدتين فقط . ولكن كلا من النوعين كان يجرى بسرعة ٤٠ عقدة فى الساعة ، أى ٧٢ كيلو مترا (العقدة = ميل بحرى = ١٨٥٢ مترا)

وعندما نشبت حرب يونية ١٩٦٧ ، كان معظم الأسطول المصرى فى البحر الأحمر ! . ذلك أن محور النزاع ـ كما هو معروف ـ كان يدور حول اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية فى خليج العقبة . وكـان قد أذيع وقتها أن بعض الدول البحرية قد قررت الدخول فى خليج العقبـة بالقوة ، وكسر القيود التى فرضتها مصر ، الأمر الذى جعل من الضرورى مواجهة ذلك بالقوة اللازمة من القطع البحرية .

على أن اسرائيل ، فى الوقت نفسه ، قامت ببعض الخدع لتحمل مصر على سحب أكبر عدد من قطعها البحرية من البحر المتوسط الى البحـر الأحمر ، لتقلل من أخطار مهاجمة الأسطول المصرى تل أبيب والمراكز السكانية المزدحمة على الساحل ! . فقد عمدت الى نقل أربعة

زوارق طوربيد الى ميناء ايلات بالطريق البرى ، وتركتها تصل نهارا ، ثم تمخر مياه الخليج أمام العقبة متجهة الى الجنوب ، حتى اذا اختفت عن الأنظار ، انتظرت حتى يجن الليل ، ثم عادت مطفأة الأنوار ، وأعيدت بالطريق البرى مرة أخرى ! . وفى اليوم التالى كررت نفس العملية ، واستمرت فى ذلك فى الأيام التالية ، حتى أعطت الانطباع بأن الاسرائيليين يبعثون بزوارقهم الحربية الى الجنوب لمهاجمة شرم الشيخ ! .

وقد نجحت هذه الخدعة فى حمل القيادة المصرية على ارسال عديد من القطع البحرية جنوبا عبر قناة السويس الى البحر الأحمر ! . ويعترف بذلك الفريق بحرى فؤاد ذكرى ، قائد القوات البحرية فى أعقاب حرب يونية ، فيقول ان القوات البحرية المصرية توزعت على هذا الاساس ، فأرسل القسم الأكبر من هذه القوات الى البحر الأحمر ، ويقى القسم الأصغر فى البحر المتوسط . وكان السبب فى ارسال القسم الأكبر الى البحر الأحمر ، هو التأثر بالفكرة التى سادت وقتذاك بأن عمليات اسرائيل سوف توجه ضد شرم الشيخ والغردقة ! .

وعندما نشبت الحرب ، لم تسند الى القوات البحرية المصرية مهام هجومية ! ، على الرغم من توافر الوحدات ذات القدرات القتالية المؤثرة كما ذكرنا ـ وانما كلفت أساسا بمهام دفاعية تتمثل فى الدفاع عن السواحل والموانى ، وتنفيذ الهدف السياسى الخاص بالسيطرة على الملاحة بمدخل خليج العقبة . أما القوات البحرية التى بقيت فى البحر المتوسط ، فقد كانت من القلة بحيث لم توفر تفوقا معينا على البحرية الاسرائيلية ، التى تركزت أساسا فى البحر المتوسط . وبالتالى لم تنشب معارك بحرية كتلك التى شهدها الميدان البرى أو الميدان

الجوى ، والتى ذهب ضحيتها السلاح المصرى الجوى ، ومعظم الأسلحة البرية .

وعلى هذا النحو خرجت البحرية المصرية من حرب يونية ١٩٦٧ كاملة - كما ذكرنا . وبالتالى لم يتعرض أفرادها للامتهان الأدبى الذى تعرضت له القوات البرية والجوية ، واحتفظوا بروحهم المعنوية العالية دون مساس . وأكثر من ذلك ، فقد تملكتهم فكرة أنهم أقدر من غيرهم على الثأر للكرامة العسكرية المصرية الجريحة ، مما جعلهم يشكلون قوة ضغط على القيادة السياسية لاسناد هذا الدور اليهم ! .

وسرعان ما تقدمت اسرائيل ، تحت نشوة الظفر ورعونة القوة ، لتقدم لأفراد البحرية المصرية كل المبررات لانتزاع هذا الدور ! . فقد دأبت على ارسال بعض وحداتها البحرية للمرور قرب سواحل بور سعيد للاستطلاع ، ولم تتورع عن انتهاك المياه الاقليمية المصرية ، فى محاولة لاظهار سيادتها البحرية وتفوقها العسكرى الذى كسبته فى حرب يونية ! .

وهكذا أخذ شعور أفراد البحرية المصرية يتعبأ يوما بعد يوم بالغضب والسخط والرغبة العارمة فى تلقين العدو درسا لا ينساه . وكان أكثر ما تركز هذا الشعور فى قوة لنشات الصواريخ ، التى كانت تشعر برغبة جامحة فى اختبار القوة التى بين أيديها ، والتى لم تتح لها ظروف الهزيمة الخاطفة فى حرب الأيام الستة الفرصة لأداء هذا الاختبار ! .

وكانت تلك هى بداية الأزمة التى وقعت بين القيادات البحرية لهذه اللنشات وبين القيادة السياسية العليا ، مع سعى هذه القيادات البحرية باستمرار للحصول على أمر بضرب وحدات العدو البحرية كلما

اخترقت المياه الاقليمية لمصر ، وتقدير القيادة السياسية العليا لعواقب هذه العملية الخطيرة فى وقت ايقاف اطلاق النار ، ودون أن تكون قد استعدت عسكريا لمواجهة الاحتمالات التى يمكن أن تترتب على مثل هذا الاجراء ! .

حتى اذا كان يوم ١١ يوليو ١٩٦٧ ـ أى بعد شهر واحد من انتهاء الحرب ـ تفجرت الأزمة على نحو مأساوى مثير ! .

ففى الساعة ٢٣,٠٠ تقريبا من ذلك اليوم ، صدرت الأوامر بخروج زورقين من زوارق الطوربيد المصرية فى مهمة استطلاعية أمام شاطىء بور سعيد . وكان الزورق الأول بقيادة النقيب عونى أمير عازر ، والثانى بقيادة النقيب ممدوح شمس . وفى أثناء مهمتهما أبلغا بوجود وحدات بحرية اسرائيلية ، تتكون من المدمرة « ايلات » وثلاثة لنشات طوربيد فى المياه المصرية . ولكن قيادة القاعدة أصدرت لهما أوامر قاطعة بعدم الاشتباك . وفى تلك اللحظات اكتشف العدو الاسرائيلى وجود الزورقين المصريين ، فلم يتردد فى اطلاق النيران عليهما فى الحال ، فانفجر زورق النقيب ممدوح شمس نتيجة اصابة مباشرة ، ولم يصب الزورق الثانى بقيادة النقيب بحرى عونى عازر .

وقد كان فى وسع النقيب عونى الفرار عائدا الى قاعدته بعيدا عن مرمى النيران الاسرائيلية ، ولكن الرغبة فى الثأر وروح الفداء حملته على الهجوم بمفرده على المدمرة الاسرائيلية ، فأمر بتجهيز الأنابيب لاطلاق الطوربيدات ، ولكن عامل الأنابيب استشهد فى تلك الأثناء ، فلم ينطلق الطوربيد . وهنا قرر النقيب عونى الاصطدام بالمدمرة ليحدث

بها أكبر خسارة ممكنة ، وهو ما تم ، واستشهد النقيب عونى ورفاقه فى مشهد تاريخى مثير .

جرت أحـداث هذه المعركـة المأسـاوية تحت أبصـار أفـراد قوة اللنشـات ، الـذين شهـدوا مصرع زملائهم بنيران المدمرة ايلات ، لا لأسبـاب تتصل بتفوق العدو ، وانما لأسباب تتصل بحذر القيادة وخشيتها من عواقب المبادرة بالضرب ! .

وقد أضاف هذا الحادث لمشاعر السخط فى نفوس الجميع ، وتأجج الرغبة فى الثأر . وفى ذلك يقول المقاتل محمد عبد العاطى ، أحد أفراد قوة زورق الصواريخ الذى ضرب « ايلات » فيما بعد : « كان شعورى هو الانتقـام من الأعداء ، وآخذ بثأر زملائنا أبطال السويس والرائد عونى عازر وجميع شهداء القوات المسلحة » ! . ويقول المقاتل محمد على ، وهو الجندى الذى كان له شرف اطلاق الصاروخ على ايلات : « كان أملى دائما أن أكون جاهزا للانتقام من الأعداء ، وتخليص ثأر اللنشات فى السويس وبور سعيد » ! .

ومن الغريب أن اسرائيل نسيت هذا الاعتداء الذى ارتكبته المدمرة ايلات ، عندما أصيبت المدمرة نفسها يوم ٢١ أكتوبر ! . فقد رفعت عقـيرتهـا بالاحتجـاج على هذا العمل بحجة أنه خرق فاضح لوقف اطلاق النار من جانب مصر دون أن يكون قد سبقه استفزاز ! . وأنه « خرق خطير للقـوانـين البحرية الدولية » ! . مع أن حادث اغراق المدمرة ايلات لا يعدو عن كونه ، فى كثير من دوافعه ، ردا على حادث اغراق الزورقين المصريين .

على هذا النحو ، أخذ الستار ينفرج عن الفصل الثانى من معركة

ايلات ، وأبطال المعركة على النحو الآتى : قوة لنشات الصواريخ معبأ شعورهم بالثأر لمصرع زملائهم على أيدى الوحدات البحرية الاسرائيلية ، والغضب لأوامر عدم الاشتباك مع هذه الوحدات وتحقيق النصر عليها . وقوة البحرية الاسرائيلية التى أسكرها النصر فى معركة اللنشات يوم ١١ يوليو ١٩٦٧ ! . لقد أصيبت المدمرة ايلات حقا يوم ١١ يوليو ، ولكن أمكن سحبها الى ميناء أسدود حيث تم اصلاحها ، وعادت مزهوة بالنصر ، وهى ترفع على أعلى صواريخها ـ طبقا لبعض التقاليد البحرية ـ رمز النصر ، وهو : علم اسرائيل ، و« مقشة » ! . ثم أخذت تستعرض عضلاتها من جديد أمام شاطىء بور سعيد قرب المياه الاقليمية ، تحت أبصار رجال البحرية المصرية المتربصين للثأر .

وقد حانت الفرصة يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، حين أخذت « ايلات » ، على رأس بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية الأخرى ، تقوم بعمليات استفزاز أخرى قرب المياه الاقليمية منذ الصباح الباكر . وفى الساعة ١١,٣٠ صباحا عادت فاخترقت المياه الاقليمية بالفعل شمال شرقى بور سعيد ، حتى وصلت الى بعد خمسة أميال فقط من الشاطىء ! . فبلغت بذلك قمة الاستفزاز . على أن طلعات الاستكشاف الجوى والبحرى المصرى التى انطلقت من بور سعيد ، لم تلبث أن دفعت المدمرة الى الاستدارة ، والابتعاد عن خط المياه الاقليمية عائدة الى عرض البحر .

على أن المدمرة إيلات لم تلبث أن عادت مرة ثالثة فى الساعة الخامسة مساء ، قادمة من نفس الاتجاه الأول ، لتقترب من خط الحدود للمياه الاقليمية المصرية . ثم دخلت بالفعل المياه المصرية مرة أخرى ! .

فى تلك الأثناء ، ومنذ الصباح الباكر ، كان أفراد أسراب زوارق الصواريخ يعيشون على أعصابهم ، ويشعرون بأن ساعة الثأر قد حانت . ولذلك حين صدرت لهم الأوامر فى الصباح للاستعداد والتجهيز للتحرك ، لوجود أهداف معادية بالقرب من المياه الاقليمية ـ تلقوا هذه الأوامر فى غبطة ، وسارعوا إلى اتخاذ إجراءات الاستعداد . ولكن الأوامر لم تلبث أن صدرت مرة أخرى بالعودة إلى الاستعداد العادى ، مما أصابهم بالاحباط . وفى ذلك يقول المقاتل البحرى عبد العزيز ابراهيم :

« عندما صدرت الأوامر فى الصباح بتجهيز اللنش للابحار لظهور هدف معاد ، جهزت الصاروخ بسرعة . وقد سألنى ضابط تسليح اللنش : هل الوصلات تمام ؟ إن أرواحنا فى عمل هذه الوصلات ! ، فأجبت ـ وأنا متأكد من قولى ـ : تمام يافندم ! . ولكن عندما صدرت الأوامر مرة أخرى بعدم الطلوع ، زعلت أشد الزعل ، وجلست لتناول الغداء حزينا متأسفا ! » .

على أنه مع عودة إيلات إلى اختراق المياه الاقليمية المصرية مرة أخرى قبل الظهر ، صدرت الأوامر مرة أخرى بتحرك زوارق الصواريخ . فبدأت الاستعدادات على الفور ، وتم ضبط الهدف على شاشة الرادار ، وأيقن الجميع أنه لاتراجع هذه المرة . ولكن ظنهم قد خاب ، فقد صدرت الأوامر مرة أخرى بالعودة الى الاستعداد العادى وإلغاء التحرك ! ، الأمر الذى كان له أسوأ الأثر فى نفوس الجميع . وفى ذلك يقول المقاتل حسين عمارة : « كان شعورنا غريبا عندما صدر الأمر بالخروج للقاء العدو ثم ألغى ، ثم صدر الأمر مرة ثانية ، ثم ألغى » ! . ويقول المقاتل على عبد الله : « عندما صدرت لنا الأوامر بالتحرك ثم ألغيت زعلت ، لأنها ألغيت . ثم صدرت مرة ثانية ،

وألغيت أيضا . فكنت فى أشد حالات الزعل ! » .

وهكذا كان المناخ النفسى لأفراد أسراب زوارق الصواريخ يقترب من حالة التمرد ، حين صدرت الأوامر للمرة الثالثة بالتحرك للاشتباك مع العدو عند اختراق المدمرة للمياه الاقليمية المصرية مرة ثالثة فى الخامسة مساء .

وما حدث بعد ذلك يعد لغزا ! . هل حاولت القيادة العامة للقوات المسلحة التراجع فى أمرها الذى أصدرته بالاشتباك وتدمير المدمرة إيلات ؟ ، و قام النقيب البحرى أحمد شاكر عبد الواحد القارح بإصدار هذا الأمر على مسئوليته الخاصة ؟ . وهل غرقت ايلات بفعل الصاروخين اللذين أطلقهما زورق النقيب أحمد شاكر ، أم أصيبت فقط ، وأكمل اغراقها الزورق الثانى بقيادة النقيب لطفى جاد الله ؟ .

بالنسبة للسؤال الأول ، فللنقيب أحمد شاكر عبد الواحد فى هذا الصدد ثلاث روايات ، تتكامل مع بعضها البعض ، وترسم صورة الحدث التاريخى كما شارك هو فى صنعه .

والرواية الأولى تمضى على النحو الآتى :

« لقد أرسلنا إلى قيادة القوات البحرية « تقرير موقف كامل » صباح يوم السبت ، يتضمن تحركات العدو شمال شرق بورسعيد ، فى محاذاة المياه الاقليمية المصرية على مسافة اثنى عشر ميلا بحريا من الساحل (الميل البحرى = ١٨٥٢) . وقد سجل الاستطلاع الجوى والبحرى والبرى اختراق المدمرة الاسرائيلية مياهنا الاقليمية فى الساعة ١١ر٣٠ صباح السبت ، حيث اقتربت إلى مسافة خمسة أميال من

مدخل بوغاز ميناء بورسعيد ! . وقد رفعت حالة الاستعداد فى قاعدة بورسعيد البحرية إلى درجة الاشتباك الفعلى . وكانت أسلحتنا فى المعركة : أسراب زوارق الطوربيد ، وأسراب حاملات الصواريخ ، والمدفعية الساحلية .

« وتلقينا من قيادة القوات البحرية الاشارة التالية : « يصير تواجد سرب (. . .) نحو الهدف المعادى ، للاشتباك والتدمير حسب الخطة الموضوعة ، مادام داخل مياهنا الاقليمية » ! .

« وقد تحرك التشكيل ليفاجىء المدمرة المعادية ، وهى على مسافة ١١ ميلا بحريا من شاطىء بور سعيد ، أى داخل مياهنا الاقليمية بميل كامل . وبعد رصد الهدف ، أصدرت أوامرى باتخاذ تشكيل الهجوم . ويبدو أن العدو كان قد تنبه لوجودنا ، وبدأ فى توجيه المدفعية نحونا ! . فأصدرت أوامرى بإطلاق الصاروخ رقم ١ ، فأصاب المدمرة فى وسطها . وأصدرت الأمر بإطلاق الصاروخ رقم ٢ ، ليصيب الهدف إصابة مباشرة ، ويحوله إلى كتلة من النيران المشتعلة . وبدأ يغوص بسرعة داخل المياه ، ليختفى من على شاشة الرادار . وكنت أتابعه على جهاز آخر ، وتأكدت من إصابة الصاروخين للهدف ، ثم أبلغنى الرادار بإصابة الهدف وتدميره ، واختفائه من شاشة الرادار الرئيسية وبقية الأجهزة . وكان إبلاغ الرادار هو البلاغ الرسمى النهائى بغرق المدمرة إيلات .

« ولم يكن أمامى سوى أن أصدر الأمر بإلغاء هجوم حاملة الصواريخ الثانية التى يقودها النقيب بحرى لطفى السيد جادالله . ثم تحرك السرب متخذا تشكيل العودة » ! .

هذه هى الرواية الأولى للنقيب البحرى أحمد شاكر القارح . ونلاحظ فيها الثغرات الآتية :

١ ـ أنه تحدث عن اقتراب المدمرة ايلات من المياة الاقليمية المصرية فى الصباح الباكر من يوم السبت ٢١ اكتوبر ، ثم الاختراق الذى حدث فى الساعة ١١٫٣٠ من صباح ذلك اليوم ـ ولم يتحدث عن الاختراق الذى وقع الساعة الخامسة مساء ! .

٢ ـ أن كلامه عن الاشارة التى تلقاها من قيادة القوات البحرية ، والتى تقول : « يصير تواجد سرب (. . .) نحو الهدف المعادى ، للاشتباك والتدمير حسب الخطة الموضوعة » ـ ينصب على اختراق الساعة الخامسة مساء ، الذى ضربت فيه المدمرة بالفعل . فهو يقول : عندما اخترقت المدمرة المياه الاقليمية الساعة ١١٫٣٠ صباح يوم السبت « رفعت حالة الاستعداد فى قاعدة بورسعيد البحرية إلى درجة الاشتباك الفعلى . . وتلقينا من قيادة القوات البحرية الاشارة التالية (السالفة الذكر) الخ .

ومن المعروف والثابت أن هذه الاشارة قد ألغيت باعتراف الجميع . ومعنى ذلك أن النقيب أحمد شاكر لم يتحدث فى هذه الرواية إطلاقا عن تلقى إشارة من قيادة القوات البحرية فى قاعدة بور سعيد « بالاشتباك وتدمير » الهدف المعادى ، الذى اخترق مياه مصر الاقليمية الساعة الخامسة مساء ! ، وهو المدمرة إيلات !وهو أمر غير معقول .

على أنه يلاحظ نقطة على جانب كبير من الأهمية فى رواية النقيب أحمد شاكر . فعند حديثه عن إصدار الأمر باتخاذ « تشكيل الهجوم » ، قال : « ويبدو أن العدو كان قد تنبه لوجودنا ، وبدأ فى توجيه المدفعية

الينا » ! . ومعنى هذا الكلام بوضوح أن التشكيل كان فى ذلك الحين قد أصبح معرضا للخطر ، ومعرضا لأن يلقى المصير نفسه الذى لقيه تشكيل النقيبين ممدوح شمس وعونى أمير عازر يوم ١١ يوليو . !

وفى هذا الصدد يمكننا أن نستعين برواية قائد الاسطول الاسرائيلى عن الحادث لاستكمال الصورة . ففى المؤتمر الصحفى الذى عقده يوم ٢٢ اكتوبر ، أعلن شلومو اريل أن المدمرة إيلات « حاولت تغيير اتجاهها » لتفادى الصاروخ الذى وجه إليها من قارب الصواريخ المصرى ، ولكن الصاروخ « غير اتجاهه » فى نفس الوقت معها ليصيبها ! » .

ومعنى ذلك أن المدمرة إيلات كانت قد تنبهت بالفعل لتشكيل الهجوم من جانب زوارق الصواريخ المصرية ، وبدأت فى توجيه المدفعية إليها ، ولكنها اضطرت لتغيير اتجاهها لتفادى الصاروخ الموجه إليها . وبذلك لم تستخدم مدافعها فى ضرب الزوارق كما فعلت مع تشكيل ١١ يوليو ! .

وتمضى الرواية الثانية للنقيب أحمد شاكر على النحو الآتى :

« عندما رفعت درجة الاستعداد إلى حد القتال قبل ظهر يوم السبت ، بدأنا نشارك فى متابعة الهدف . وبينما كنت أتابع تحركات المدمرة إيلات على شبكة الرادار ، قام زميلى حسن حسنى أمين ، برصده بالعين المجردة من إحدى نقط المراقبة المرتفعة على الشاطىء .

« وعندما ابتعدت مدمرة العدو خارج خط المياه الاقليمية ، بقينا على نفس درجة الاستعداد حتى ينكشف الموقف . وتناول كل منا غداه

« سندويتش » فى موقعه المحدد له طبقا لحالة الاستعداد للقتال .

« وفى الساعة الرابعة والنصف ، فان مدمرة العدو عادت مرة أخرى فظهرت على شبكة الرادار ، وعادت ثانية إلى الظهور عند الأفق ، وتلقينا الأمر بالخروج والاشتباك .

« كان الغروب يقترب ، والجو صاف ، والموج هادى ، ولكن الكل على قاربنا شعور متدفق بالحماسة ، لأننا فى الطريق إلى الاشتباك مع العدو .

« والتقينا بمجموعة من قوارب الصيادين عائدين إلى الميناء ، وكانوا قد رأوا تحركات العدو ، وأدركوا على الفور أننا خارجون للتصدى لها . وترامت إلينا أصواتهم تشجيعا ودعاء ! .

« واتخذنا خط سير اطلاق بعد مناورة أردنا بها ألا نكشف اقترابنا للعدو .

« ومن موقعى على قيادة القارب ، أمرت باطلاق الصاروخ الأول ، وتابعته بنفسى حتى استقر فى وسط الهدف تماما . وانتظرت دقيقتين لأترك صدمة الاصابة المباشرة تفعل فعلها مع العدو ، ثم أمرت باطلاق الصاروخ الثانى قبل أن يتمكن العدو من تغيير سرعته أو اتجاهه . وتابعت الصاروخ الثانى بنفسى أيضا حتى استقر هو الآخر فى قلب العدو .

« وكنا ندرك جميعا أننا أصبنا العدو مباشرة وقاتلة . وخرجنا جميعا من مواقعنا إلى ظهر قاربنا ، نتطلع ناحية العدو المضروب . كانت أضواء الغروب وراءنا ، وأمامنا على الأفق نحو الشرق وهج النيران

المتصـاعدة من مدمرة العدو المحترقة . وكانت أضواء بورسعيد تلمع بالقـرب منـا ، وخيل الينا أننا نسمع أصوات المدينة ونسمع تشجيع أهلها لنا . وبالفعل فان آلافا من سكانها كانوا فى انتظارنا عند العودة . كانـوا قد تابعـوا مسرح المعركة من بعيد ، وكان استقبالهم شعورا لا يستطيع أن نصفه .

« ولقد كان شعورنا نحن أيضا مزيجا غريبا من السعادة والارتياح ، خصوصا عندما تأكد لنا أن الهدف الذى ضربناه كان هو المدمرة ايلات نفسها ، التى سبق لها أن استفزت فى شهر يوليو الماضى قارب طوربيد مصرى ، وأغرقته فى نفس الموقع الذى تمكنا فيه من اغراقها » ! .

هذه هى الرواية الثانية للنقيب أحمد شاكر ، ونلاحظ فيها أنه تحدث عن الأمر الذى صدر له فى الساعة الخامسة مساء بالخروج والاشتباك مع العدو . ولكنه لم يتحدث عما جرى بعد ذلك من تطورات حتى أصدر أمره لرجاله باطلاق الصاروخ ! . فكأنه قفز قفزة واسعة فوق مراحل الحدث ، وبالتالى يكون أيضا قد تفادى الاجابة عن السؤال الذى طرحناه ! .

أما الرواية الثالثة والأخيرة للنقيب أحمد شاكر القارح ، فتمضى على النحوالآتى :

« فى السـاعـة العاشرة تلاحظ وجود أهداف معادية . وعلى الفور تتبعت أثـر الأهداف على شاشة الرادار . وظلت الأهداف تقترب . وعندئذ كان لابد من التحرك .

« وفى الساعة الثالثة ، صدرت الأوامر بالاستعداد للتحرك للقتال . وكناقد انتهينا من تناول طعام الغداء . فأسرعنا الى اللنش . ويروح

معنوية عالية اتجه كل الى مكان عمله . وبدأنا نمسك الهدف على شاشة الرادار . وظللنا مع الهدف وهو يقترب ، حتى وصل الى ١٢ ميلا من الساحل . وعندئذ أعطانى قائد القاعدة أمرا بالتحرك ، فى الوقت الذى كنت فيه ماسكا الهدف على الرادار وأستمع الى أوامر قائد القاعدة المتكرر : لماذا لم أطلع ؟ .

« وعلى الفور ، تحرك السرب الى ما بعد ثانى شمندورة يمين البوغاز ساعة ١٧,١٠ . ومشينا الى أن وصلت الى خط سير الاطلاق الصحيح . ثم أطلقت الصاروخ ، فكان فى الاتجاه السليم ، اذ شاهدناه على شاشة الرادار وهو يخترق منتصف الهدف .

« وبعد دقيقتين أطلقت الصاروخ الثانى ، فرأيت الهدف على الفور يهبط ويغوص فى الماء ، واختفى من على شاشة الرادار بعد ثلاث دقائق . وعندئذ أمرت اللنش الثانى أن ينسحب ، حيث رأينا الجو قد امتلأ بالدخان من أثر الانفجار . وشاهدت على الرادار أهدافا صغيرة هى على ما يبدو القطع التى تفتتت اليها المدمرة التى أصبناها . وعدنا الى القاعدة الساعة ١٨,٠٠ ، فأطفأنا اللنش » .

وهكذا نرى أن روايات النقيب أحمد شاكر القارح ، رغم أنها تتكامل فى رسم صورة الحادث ، الا أنها تتجاهل جميعها الاجابة على السؤال الذى طرحناه ، وهو : هل حاولت القيادة التراجع عن قرار الاشتباك مع المدمرة ايلات ؟ - الأمر الذى يوضح اخفاء النقيب أحمد شاكر بعض الحقائق الخاصة بالموضوع ، والتى كان متعذرا طرحها على الرأى العام فى ذلك الحين .

على أن النقيب أحمد شاكر لم يخف هذه الحقائق فيما يبدو عن

المحيطين به من زملائه ، أو أن أفراد الطاقم الذين يعرفون القصة قد أذاعوها سرا بين بعض زملائهم ، لأن العسكريين الذين سألتهم عنها أجابوا بأن النقيب أحمد شاكر أصدر الأمر باطلاق الصاروخ على المدمرة ايلات « على مسئوليته الخاصة » ! .

ففى لقائى بالمرحوم العميد حامد فؤاد ، رئيس اللجنة العسكرية المنبثقة من لجنة اعادة كتابة التاريخ ، حين سألته عن الحادث وملابساته ـ أجاب بأن النقيب أحمد شاكر كان قد تلقى بالفعل أمرا بالتحرك والاشتباك مع العدو . وقد خرج بزورقه للتنفيذ . ولما كان قد سبق له أن تلقى نفس الأمر فى الصباح ، ثم ألغى ، فقد خشى أن تعود القيادة فتصدر اليه أمرا بالغاء الأمر الثانى ، فأصدر تعليماته بابطال عمل اللاسلكى ، ليقطع اتصاله مع القاعدة ، وانطلق نحو هدفه ، وأصدر أمره بتدمير ايلات ! .

وقد فسر العميد حامد فؤاد تصرف النقيب أحمد شاكر بحادث استشهاد النقيبين عونى عازر وممدوح شمس فى شهر يوليو ، بسبب صدور الأمر لهما بعدم الاشتباك مع المدمرة ايلات ، مما أدى الى تمكين المدمرة منهما واغراقها زورقيهما . وقال ان الرغبة اشتعلت عقب ذلك فى صدر الضباط والجنود فى القاعدة البحرية للانتقام لهما ، فضلا عن الشعور بأن الخروج وعدم الاشتباك مع العدو ، يتيح له الفرصة للمبادرة بالضرب ! .

ثم قال العميد حامد فؤاد انه يعرف أن النقيب أحمد شاكر حين أصدر أمره باطلاق الصاروخ لتدمير المدمرة ايلات ، كان يتوقع أن يقدم الى المحاكمة العسكرية ! .

والآن ، ما هو رأى النقيب أحمد شاكر الخاص فى كيفية وقوع الحادث ؟ . ان الروايات السالفة الذكر التى رواها بنفسه هى روايات أدلى بها لأجهزة الاعلام ، وكان محكوما فيها باعتبارات عسكرية وأدبية تمنعه من نسبة اطلاق الصاروخ لنفسه على مسئوليته الخاصة . فهل له رواية خاصة أدلى بها لأسرته قبل وفاته ؟ . لقد أمكن بالفعل التوصل الى شقيقه الدكتور ابراهيم فوزى القارح ، وهو عالم فاضل وأستاذ بكلية الهندسة بجامعة القاهرة ، وقد شغل منصب مدير مكتب البعثة التعليمية فى المملكة المتحدة . وقد قبل أن يروى القصة الحقيقة كما سمعها من شقيقه بعد الحادث .

ووفقا لهذه الرواية ، فان النقيب أحمد شاكر تلقى فى يوم ٢١ أكتوبر أمرين بالخروج والاشتباك مع العدو وتدميره ، ثم ألغى هذان الأمران ، وفى الخامسة بعد الظهر تلقى أمرا ثالثا بالتحرك والاشتباك مع العدو وتدميره وأبلغ بأن الطيران المصرى سوف يساعده فى تغطية انسحابه . على أنه فى أثناء تقدمه للقاء العدو ، تلقى اشارة من القاعدة بالغاء خروج الطيران لمساعدته لتعذر ذلك ! . وهنا أدرك على الفور أن هذه الاشارة انما هى مقدمة لاشارة أخرى بالغاء الاشتباك مع المدمرة . وعند ذلك قرر المضى فى العملية الى النهاية مهما كانت العواقب ، ولتأمين نفسه من عقوبة مخالفة الأوامر ، أصدر تعليماته بابطال عمل اللاسلكى حتى لا يتلقى اشارة الالغاء ، ثم أصدر الأمر بالاستعداد واطلاق الصواريخ ، وشاهد بنفسه المدمرة الاسرائيلية وهى تنفجر .

والسؤال الذى يطرح نفسه : هل ألغيت بالفعل طلعة الطيران المقررة لحماية سرب الصواريخ خلال قيامه بمهمته ؟ .

ان اللواء جمال حماد يؤكد ذلك ، فيذكر أن القائد العام كان قد صدق على طلعة جوية لتقديم الحماية الجوية لسرب لنشات الصواريخ ، ثم ألغيت هذه الطلعة فى الساعة الخامسة وعشر دقائق .

على أنه ينسب هذا الالغاء إلى عجز المقاتلات الاعتراضية المصرية ميج ٢١ على التعرض للطائرات الاسرائيلية ليلا ، بسبب عدم تدريب الطيارين المصريين على القيام بأية اشتباكات جوية ليلية ، ولعدم تزويد الطائرات المصرية بتجهيزات هذا النوع من القتال . وهذا على كل حال ماعلم به من قائد الطيران فى ذلك الوقت .

وسواء أكان عجز الطائرات المصرية عن القتال الليلى هو السبب الحقيقى لالغاء طلعة الطيران ، أو كان السبب هو التمهيد لالغاء الاشتباك مع المدمرة ، فإن النقيب أحمد شاكر قد فهم السبب الأخير ، وتصرف على هذا الأساس عن طريق ابطال اللاسلكى - كما قال لشقيقه .

وعلى كل حال ، فلا يجب علينا أن نفهم من موافقة القيادة السياسية على الاشتباك مع ايلات أنها كانت تتوقع بثقة كاملة تدمير هذه المدمرة ، بكل ماترتب على ذلك من نتائج ! ، وانما كانت هذه الموافقة لامتصاص التعبئة النفسية والغضب المكبوت فى نفوس ضباط وجنود البحرية .

ولتوضيح هذه النقطة فلم يسبق فى التاريخ أن جرب الصاروخ السوفيتى « ستايكس » على هدف حقيقى حى مثل المدمرة ايلات حتى يمكن التنبؤ بآثاره على وجه التأكيد . كما لم يحدث فى التاريخ أن تصدى زورق صغير لسفينة حربية ضخمة وخرج من المعركة فائزا وأسكن

السفينة القاع ! . وقد كانت تجربة زورقى النقيبين ممدوح وعونى ماثلة فى ذهن القيادة .

وفى الوقت نفسه فان الآثار المعنوية الهائلة التى تحققت بالفعل باغراق المدمرة ايلات ، كانت غائبة بالضرورة عن ذهن القيادة ، لأنها مقترنة بحسابات غير مضمونة وبمعركة مجهولة النتائج . ولولا كفاءة ضباط البحرية لما أمكن تحقيق هذه النتائج .

وفى الحقيقة أن خطة القيادة السياسية ـ كما رأينا ـ كانت تقوم فى ذلك الحين ، على عدم اعطاء العدو الاسرائيلى أية ذريعة لاستئناف المعركة قبل استكمال الاستعدادات الدفاعية ، ولكن شدها للموافقة على الاشتباك حماس ضباط وجنود البحرية للقتال وتلهفهم للثأر لزملائهم . ولربما كان قصارى ماتطمع فيه القيادة السياسية هو إصابة المدمرة واحداث خسائر بها ، وليس اغراقها واسكانها القاع كما حدث بالفعل ! .

ومن المحقق أن القيادة السياسية كان لديها فى ذلك الحين الكثير مما يشد اهتمامها بدرجة أكبر ، لأن اعادة بناء القوات المسلحة كانت لها الأولوية على أية مكاسب طارئة قد تؤدى الى انتكاسة ثانية ! . فاذا أعيد بناء الجيش المصرى أمكنه الحاق الهزيمة بالجيش الاسرائيلى كله ، وليس اغراق قطعة بحرية من قطعه .

وعلى كل حال ، فنلاحظ فى هذا الصدد أن الأمر باطلاق النار على ايلات قد اعتبر أمرا صادرا من القيادة السياسية وليس من القيادة العسكرية ، لأنه لا يتصور غير ذلك فى فترة وقف اطلاق النار . ولذلك ففى المجلد الثانى من موسوعة : «النزاع العربى الاسرائيلى» The

Arab - Israeli Conflict التى أشرف عليهـا « جون نورتـون » John Norton ، وعند الكلام عن حق الثأر فى القانون الدولى ، يتحدث الباحث عن اغراق ايلات باعتباره اجراء ذا طبيعة حكومة ، أى قررته القيادة السياسية ! .

وهذه الصفة الحكومية للقرار تتضح مما أوردته جريدة الأهرام عن « منـدوبها » (محمد حسنين هيكل) . فقد ذكر فى ذلك الحين ، أنه عندما اجتمع مجلس الوزراء لبحث « التطورات الأخيرة التى صاحبت المعركة البحرية » ، كانت « وجهة النظر المصرية » أنه « كان من غير المحتمـل وغير المقبول اطلاقا أن تواصل اسرائيل اختراقها لخط المياه الاقليمية المصرية ، وتقبـل مصر ذلـك بغـير رد عليه . وبالتالى فان اختراق المدمرة ايلات للمياه الاقليمية كان هو العدوان ، ولم يكن الرد المصرى عليه سوى استعمال حق الدفاع الشرعى » .

فهنا يتحدث المندوب ، نقلا عن مجلس الوزراء ، عن « وجهة نظر مصرية » ، وليست وجهة نظر العسكريين المصريين ! . كما أن حديثه عن « مواصلة » اسرائيل اختراقها لخط المياه الاقليمية المصرية ، يبين أن الاخـتراقـات السابقة لم تتطلب بالضرورة اغراق المدمرة ، ولكن « مواصلة » الاختراق تطلب ذلك ! . ومجلس الوزراء هنا يتبنى وجهة نظر النقيب بحـرى أحمـد شاكـر التى انـطلق منهـا فى إبـطال جهاز اللاسلكى وضرب المدمرة واغراقها ! .

وقـد سارع عبد الناصر فى نفس الوقت ، وبحسه النضالى الذى لا يخيب ، الى استثـمار هذا النصر الذى فاق كل خيال ، ففى اليوم التالى أصدر قرارا بمنح الضباط والجنود الذين اشتركوا فى اغراق المدمرة ايلات الأوسمة والأنواط ، تقديرا لما قاموا به من أعمال مجيدة . وعلى

رأسهم النقيب بحرى أحمد شاكر عبد الواحد القارح ، والنقيب بحرى لطفى جاد الله ، والنقيب بحرى سعد السيد ، والملازم أول بحرى حسن حسنى محمد أمين ، والملازم أول بحرى السيد عبد المجيد عبد السلام ، والملازم أول بحرى ممدوح منيع ، والملازم أول بحرى محمد شهاب أبو النون . وكانت هذه الأوسمة والأنواط هى : نجمة الشرف العسكرية ، والنجمة العسكرية ، ونوط الجمهورية من الدرجة الثانية ، ونوط الشجاعة .

وقد نال النقيب بحرى أحمد شاكر القارح « نجمة الشرف العسكرية » ، وهى وسام رفيع لا يمنح الا نادرا جدا ، وقل أن يحمله فرد فى حياته ، بل انه لم يمنح للفريق عبد المنعم رياض الا بعد استشهاده فى أحد المواقع المتقدمة أثناء معركة الاستنزاف التى سنتحدث عنها فيما بعد .

على أن أحمد شاكر لم يلبث بعد فترة قصيرة أن أبعد عن مسرحه العسكرى فى البحر المتوسط الى البحر الأحمر ، حتى مات فى عام ١٩٧٢ بمرض خبيث عجز عن انقاذه منه أكبر أطباء العالم .

على كل حال ، فقد انتهينا من دور النقيب أحمد شاكر فى عملية اغراق المدمرة ايلات ، ويبقى دور النقيب لطفى جاد الله . وهذا الدور وثيق الصلة بالاجابة على السؤال الذى طرحناه من قبل ، وهو عما اذا كانت المدمرة ايلات قد غرقت بفعل الصاروخين اللذين أطلقهما النقيب أحمد شاكر ، أم أنها أصيبت ، وأكمل اغراقها النقيب لطفى جاد الله ؟ .

يلزم للاجابة على هذا السؤال أن نستعرض أولا الشهادة الهامة

المطولة التى أدلى بها لنا العقيد لطفى جاد الله فى صيف عام ١٩٨٣ ، وقد قمت بتسجيلها على شريط تسجيل ، وتمضى على النحو الآتى :

« فى صباح يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، ظهرت نقطة فنية رادارية فى قاعدة بور سعيد ، تشمل بعض الأهداف المعادية البحرية أمام القاعدة . وقد تتبعت القاعدة هذه الأهداف المعادية ، وقامت بتبليغ القيادة بالاسكندرية بالموقف ، بعد أن رفعت حالة استعداد وحدات القوة الضاربة فى القاعدة ، التى كانت تتكون من لنشى صواريخ طراز ١٨٣ ، وهى ثنائية القواذف . وكانت هناك نقطة مراقبة بصرية أخرى تتابع الهدف من فوق مكان عال فى القاعدة ، وتحدد نوعه ـ نظرا لأن الرادار لا يبين نوع الهدف ، وانما يحدد مكانه فقط ـ وقد اكتشف الذين قاموا بالمراقبة البصرية أن الهدف عبارة عن مدمرة كبيرة موجودة فى المنطقة .

وقد صدرت التعليمات بعد الظهر بالخروج لضرب الهدف لو دخل المياه الاقليمية ، وهو ما حدث ، لأنه لم يكد يدخل المياه الاقليمية حتى خرج السرب المكون من لنشين ، الأول بقيادة النقيب أحمد شاكر ، والثانى بقيادتى . وكانت التعليمات أن يضرب اللنش الأول صاروخا على الهدف ، فاذا لم يغرق يضرب اللنش الثانى صاروخا آخر . وهذا متروك لقائد التشكيل فى البحر ، الذى يتصرف ، وكان قائد التشكيل هو النقيب أحمد شاكر .

على أن قائد التشكيل أحمد شاكر تراءى له أن يضرب الصاروخين من زورقه عندما رأى الهدف داخل المياه الاقليمية على بعد حوالى ١١,٥ ميلا . فقد طلعنا من فتحة البوغاز لغاية ثانى شمندوره ، واكتشفنا الهدف ، ومسكناه على الرادار ، وكنت فى نفس الوقت

مستعـدا للاطـلاق عنـدمـا أطلق قائـد التشكيل النقيب أحمد شاكر الصاروخين . وقد رأينا أن الصاروخين أصابا الهدف فعلا ، وطلعت منـه انفجـارات واشتعلت النـيران . وكـانت الضربـة حوالى الساعة الخامسة الا خمس دقائق .

وعند ذلك أصدر النقيب أحمد شاكر أمرا بعودتنا الى القاعدة ، وهو ما تم بالفعل ، وكان النقيب شاكر قد أفرغ صاروخيه ، بينما كنت أنا مازلت محتفـظا بصـاروخى . وبـالتـالى حين دخلنا القاعدة كنت أنا المستعد للقتال اذا دخل هدف جديد .

وهذا ما كنا جميعا نتوق اليه ، فقد كان هناك ـ رغم انتصار النقيب شاكـر ـ احباط شديد فى طاقم زورق الصواريخ تحت قيادتى ، لأن الـطقم لم يفعـل شيئا ، ولم يحقق الغرض من الطلعة ، وهو الانتقام للزمـلاء الـذين لقـوا ربهم قبلنـا ، وأكثر من ذلك الانتقام للبحرية نفسها ، لأننا كبحرية ـ لم نفعل شيئا فى حرب ١٩٦٧ ، وكنا نريد أن نثـأر ، فعندنا السلاح ، وعندنا الروح القتالية ، وعندنا التدريب ، وعندنا المثالية ، وعندنا كل شىء ، ولكن لم تتح لنا الفرصة للاشتباك مع العدو فى أى معركة متكافئة ـ لهذه الأسباب عندما أتيحت الفرصة للنقيب أحمد شاكر ولم تتح لزورقى ، كان جميع أفراد الطقم فى حالة احباط شديد لأنهم لم يشتركوا فى العملية ، وبعضهم سالت دموعه بالفعل ! .

ولكن ربنا اللى هو فوق الكل أراد لنا أن نكمل المعركة ، ونشتبك مع العـدو فى نفس المعـركـة . ففى ذلك الحين ، أى بعد أن دخلنا القاعدة ، تعطل رادار الاستطلاع بها ، والذى كان مفروضا أن يراقب المنطقة ويكتشف هل دخلت أهداف أخرى فيه ، وهل غرق الهدف

المضروب أم لا . وظلت المنطقة بدون استطلاع من الساعة الخامسة والنصف تقريبا حتى الساعة السادسة والنصف . فلما اشتغل الجهاز من جديد اكتشف هدفا ثانيا فى نفس المنطقة ، وصدرت لى الأوامر الساعة السابعة بالخروج لضرب هذا الهدف .

وهنا يثور السؤال : هل هذا الهدف هو الهدف الأول نفسه الذى ضرب ولكنه لم يغرق بعد ، أم أنه هدف جديد ؟ . لايضاح ذلك أقول اننا لما خرجنا فى الطلعة الأولى لضرب الهدف الأول كان هناك هدف آخر ظاهر على بعد نحو ٢٣ ميلا ـ أى خارج المياه الاقليمية ـ وبطبيعة الحال لم يكن لدينا أوامر بضربه . فهل دخل هذا الهدف الثانى الى المياه الاقليمية بعد ضرب الهدف الأول ، أم أنه نفس الهدف الأول ولم يكن قد غرق بعد ؟ . وما هو الهدف الأول ، وما هو الهدف الثانى ؟ .

الأمر الذى أؤكده هو أن الهدف الذى خرجت بزورقى لضربه ، والذى ضربته بالفعل هو ايلات ! ، لأن اسرائيل أعلنت أن ايلات غرقت الساعة الثامنة مساء الا عشر دقائق ، ولم تغرق فى الساعة الخامسة الا خمس دقائق ! .

فهل كانت ايلات هى الهدف الأول ولكنها لم تغرق بالصاروخين وظلت فى المنطقة حتى اكتشفها الرادار المعطل بعد عودته الى العمل ، فكانت ضربتى هى التى أسكنتها القاع ؟ ، أم أن ايلات كانت هى الهدف البعيد على بعد ٢٣ ميلا من القاعدة عندما ضرب الهدف الأول ، ثم دخلت المنطقة بحثا عن الهدف الأول ، فضربتها ؟ .

الشىء المؤكد أننى ضربت ايلات ! . والدليل على ذلك أن الوقت

الذى تلى ضرب الهدف الأول ـ أى من الساعة الخامسة الا خمس دقائق حتى لحظة خروجى لضرب الهدف الثانى ، كان وقتا ساد فيه السكون . فليست هناك اشارات استغاثة صدرت عن الهدف المضروب ، وانما سكون أعقب الانفجار ! . فما الذى كان يحدث فى ذلك الحين ؟ هل غرق الهدف فعلا « وما حطش منطق » ، ولم يستطع أن يرسل اشارات استغاثة أو يطلب انقاذ ، أم أنه لم يغرق حتى أغرقته أنا ؟ .

الثابت أن اشارات الاستغاثة التى صدرت من ايلات كانت فى الساعة الثامنة الا عشرين دقيقة ، وفيها قالت انها ضربت وتطلب اغاثة . وفى نفس هذا الوقت جاء الطيران الاسرائيلى ، وجاءت وحدات الانقاذ الاسرائيلية .

على كل حال ، فسواء أكانت ايلات هى الهدف الأول أصيب ولم يغرق ، حتى أغرقته الاصابة الثانية ، أو كانت هى الهدف الثانى وكان الهدف الأول مركبا آخر ، فان زورقى يكون هو الذى أغرق ايلات . وطبعا تعرفون أن أعظم وأكبر عملية انقاذ تمت فى تاريخ البحرية هى العملية التى قام بها الاسرائيليون فى ذلك الوقت لانقاذ ايلات ، اذ لم يحدث من قبل انقاذ بحرى بتلك الطريقة الخرافية . ولربما كان الهدف الأول الذى ضرب هو سفينة انقاذ ـ أى وحدة صغيرة ، لأن البحرية الاسرائيلية لا تخرج مركبا واحدا ، وانما تخرج فى تشكيل مكون من وحدات .

على كل حال ، فقد كان بعد اغراقى ايلات أن جاءتنى التعليمات بالتوجه الى الاسكندرية ولا أعود الى بور سعيد ، نظرا لاحتمال أن يقوم الطيران الاسرائيلى بغارة انتقامية على القاعدة . وكان علىّ فى هذه الحالة

أن أمر بنجمة بور سعيد ، وبعدها أسير فى اتجاه دمياط ، وهو ما فعلت ، وبذلك اقتربت من الهدف الذى ضربته ، والذى كان على مسافة ٦ أميال من النجمة ، لأن النجمة تبعد عن حاجز الأمواج بنحو ٥ أميال . ورأينا الانفجارات عن قرب .

على أنه بينما كنت فى طريقى الى الاسكندرية ، وفى منتصف المسافة ، ظهر على شاشة الرادار عندى أربعة أهداف ، هى عبارة عن لنشات مسلحة ، حاصرتنى ثلاثة منها من الأمام . وقد قررت أن أتجنب الاشتباك معها نظرا لأنى أفرغت صواريخى ، ولم يعد لدى من الأسلحة الا مدافع ٢٥ مللم ، فى مواجهة مدافع ٤٠ مللم لدى العدو . وقد فكرت فى الرجوع الى قاعدة بور سعيد للاحتماء فى أى مكان بها ، ونفذت ذلك فعلا ، ولكن فى أثناء عودتى وجدت لنش اسرائيلى أغلق على الطريق من قدام نجمة بور سعيد ، فقفلت راجعا وغيرت خط سيرى ، وقللت السرعة ما أمكن ، وحرصت على الابتعاد عن مرمى مدفعية العدو عن طريق « التحضين » فى الساحل حتى لا يقترب منى العدو .

فى نفس الوقت كان طيران العدو فى الجو يبحث عنى ، والمشاعل المضيئة تنطلق فى الجو ، وكان العدو يظن أنى فى البحر فى المنطقة التى يحتمل أن أكون فيها ، ولم يعرف أنى غيرت المنطقة وأنى أسير بالقرب من الساحل ، ولما اكتشفتنى قطعه البحرية لم تستطع ضربى لأنى محافظ على المسافة التى تجعلنى بعيدا عن مرمى مدفعيتها ، ولذلك انتظرتنى عند لسان دمياط عند مرورى الى الاسكندرية ، ولكنى قللت السرعة ومارضيتش أعدى ، حتى دخلت منطقة جنب دمياط باللنش ، واختفيت بذلك عن رادار العدو .

وهنا أخذ طيران العدو ولنشاته تبحث عنى دون جدوى ، فاضطرت الى العودة الى المدمرة ايلات لكى تشارك فى عمليات الانقاذ ، وبذلك نجحت فى الافلات من معركة خاسرة ، لأن اللنش الذى كنت أقوده كان قد خرج وحيدا دون حماية جوية أو بحرية ، وكان معرضا لو دخل فى معركة لخسائر كبيرة ، وهذا هو تقدير المستشارين السوفييت فى القوات البحرية ، الذين توقعوا ضرورة حدوث خسائر . انما ربنا ألهمنا هذا التصرف ، واستطعنا الهرب من اللنشات وانقاذه والحمد لله .

فى تلك الأثناء كانت عملية انقاذ بحارة ايلات تجرى ، وأعلنت اسرائيل أنها لن تقوم بأى اشتباكات لأن وحداتها تشترك فى عمليات الانقاذ ، ودعت القوات المصرية الى عدم الاشتباك فى هذه الظروف نظرا لأنها عملية انسانية ، بل دعت الى أن تشترك وحدات مصرية فى عمليات الانقاذ . فى هذا الوقت خرج اللنش الأول للنقيب أحمد شاكر من قاعدة بور سعيد ، واتجه الى الاسكندرية ، فوصلها فى الصباح .

ومن سوء الحظ أنى اضطررت الى البقاء فى دمياط لمدة ثلاثة أيام ، بسبب حصول عطل فى الرفاصات ، نظرا لأن اللنش دخل فى مياه ضحلة ترتب عليها ضرر أصاب الرفاصات ، ولم أتمكن من الخروج قبل أن يأتى لنش آخر ـ لنش انقاذ ـ قَطَر لنشى حتى الاسكندرية .

على أنه فى ذلك الحين كان لنش النقيب أحمد شاكر ـ الذى وصل قبلنا ـ قد أعلن أنه أغرق المدمرة ايلات ، وجرى عمل دعاية كبيرة لرفع الروح المعنوية .

انتهى هذا الجزء من شهادة العقيد لطفى جاد الله ، وهو يثير قضايا هامة :

ـ هل كان النقيب أحمد شاكر هو الذى أغرق المدمرة ايلات ، أم كان العقيد لطفى جاد الله ؟ . وفى هذه الحالة الأخيرة ، هل كانت ايلات هى الهــدف الأول الــذى دخــل مياه مصر الاقـليمـية يوم ٢١ أكتوبر ، أم كان الهدف الثانى ؟ . وما هو الهدف الأول ـ اذن ـ الذى ضربه النقيب أحمد شاكر ؟ .

ـ هل أبطل النقيب أحمد شاكر جهاز اللاسلكى لكيلا يتكلم مع القاعدة ، أم لكيلا يستمع الى أوامر بالغاء مهمته من القاعدة ؟ . وهل أبطل جهاز اللاسلكى بالفعل أم لم يبطله ؟ .

ـ لماذا اعتـبرت القيادة العسكـرية أن أحمد شاكر هو الذى أغرق ايلات ، ولم تعتـبر لطفى جاد الله ، رغم أنـه قدم تقـريره ـ بطبيعة الحال ـ بما حدث ؟ .

للاجابة على السؤال الأول ، ربما كان من المناسب أن أنشر الخطاب التالى الذى وصلنى من العميد بحرى حسن حسنى زكى ، الذى كان مسئولا عن قسم الاشـارة والانذار فى قاعدة بور سعيد البحرية يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ـ ، يوم اغراق ايلات ـ ويمضى على النحو الآتى :

« حيث أنى كنت من هيئة قيادة قاعدة بور سعيد البحرية ، اذ كنت المسئول عن قسم الاشارة والانذار ـ أحب أن أوضح الآتى :

ـ فى فجـر يوم ٢١ أكتـوبر ١٩٦٧ تم رصد هدف بحرى معادى (ايلات) يقترب من الشمال الشرقى فى اتجاه قاعدة بور سعيد البحرية .

ـ تم رفع درجة الاستعداد القصوى .

ـ تم ابلاغ القيادة البحرية بالموقف ، وتم فتح اتصال خطى بين القيادة البحرية وقيادة قاعدة بور سعيد البحرية .

ـ أبلغتنا قيادة القوات البحرية بأنه جارى الاتصال بالقيادة العليا للقوات المسلحة (رئاسة الجمهورية) لأخذ الأوامر .

ـ لم نصدر أى أوامر بالاشتباك الا فى الساعة الخامسة تقريبا . فقد تلقت قيادة قاعدة بور سعيد البحرية أوامر الاشتباك من القيادة البحرية .

بناء على أوامر قائد القاعدة ، سلمت المرحوم النقيب شاكر عبد الواحد ، قائد سرب اللنشات الصاروخية ، الأمر كتابيا بالخروج والاشتباك .

ـ لم تصدر أى اشارات أخرى ، الا بعض الاشارات الزائفة ، بغرض الخداع والتمويه » .

انتهى خطاب العميد بحرى حسن حسنى زكى ، ويهمنا منه فى هذا الموقع اشارته الى الهدف البحرى ، الذى دخل مياه مصر الاقليمية منذ فجر يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ بوصفه المدمرة ايلات .

وهذا ما تجمع عليه المصادر المصرية . وفى ذلك نسوق الشهادة الهامة التى قدمها اللواء أركان حرب على جاد ، قائد القوات البحرية ، التى نشرت فى جريدة « مايو » يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٨٣ ، وتمضى على النحو الآتى :

« معركة ايلات ، معركة حربية بين احدى المدمرات الاسرائيلية ،

وهى ايلات ، واحدى القطع الصغيرة المصرية ، ظهرت فيها كفاءة رجل البحرية المصرى القادر على صنع المعجزات . ايلات غرقت فى المياه الاقليمية بعد أن دخلت المياه الاقليمية المصرية . والوقت الذى استغرقته منذ الساعة السابعة والربع صباحا ، وهو وقت اكتشاف المدمرة ، وحتى الساعة ١٢,١٠ ، وهو الوقت الذى صدقت فيه القيادة العليا العسكرية على قرار قائد القوات البحرية بتدمير المدمرة ايلات ـ كل هذا الوقت كان بمتابعة وتحليل من القيادة البحرية وما بين اتخاذ قرار قائد القوات البحرية ، علاوة على هذا كانت القيادة العامة تبحث ردود الفعل . ولم يصدر القائد العام للقوات المسلحة التصديق الا بعد الرجوع الى القيادة السياسية العليا .

« النقطة الثانية هى الوقت الذى انطلق فيه الصاروخ ، ومن الذى أصدر الأمر باطلاق الصاروخ فى اللحظة المناسبة ؟ . الأمر كان مشروطا بدخول المدمرة المياه الاقليمية أو عدمه . الوحدة الصغيرة عليها أن تدمر الهدف فى منطقة معينة ، وانما هنا شرط ، ولا يمكن تحميل قائد الوحدة البحرية أكثر مما يحتمل ، هذا الرجل مسئول عن معدات وأجهزة واصدار أوامر داخل هذه الوحدة حتى يكون الصاروخ جاهزا للانطلاق ، فلا يجب أن يضاف عليه عبء آخر . هل ايلات دخلت المياه الاقليمية أو لم تدخل المياه الاقليمية ؟ وفى لحظة دخولها تطلق عليها الصاروخ .

« وكان قائد السرب على اتصال مستمر باللاسلكى ، وفى هذه اللحظة بالذات أول ما دخلت ايلات المياه الاقليمية ، تم اعطاء الأمر باطلاق الصاروخ . وقام بذلك قائد السرب المغفور له المقدم أحمد شاكر ، حتى وصلنا من قائد اللنش ، عن طريق قائد القاعدة ، وقت الاطلاق ، وجاءنا الرد ، وتم الاطلاق .

« كل شيء تحت السيطرة المباشرة والكاملة من قاعدة بور سعيد والقيادة البحرية ، ولم ينقطع اتصال اللاسلكى فى أى لحظة من اللحظات بين قيادة القوات البحرية وبين قيادة قاعدة بور سعيد وما بين السرب وما بين اللنش الأول بقيادة المقدم أحمد شاكر (النقيب أحمد شاكر آنذاك) ، واللنش الثانى بقيادة النقيب لطفى جاد الله . اللاسلكى كان طوال الوقت مستمرا ، ولم تحدث اعطال فى اللاسلكى . ولقد صدر أمر على نفس اللاسلكى أيضا من قائد السرب الى قائد اللنش الثانى المقدم لطفى جاد الله ، وقال له : تم تدمير الهدف ويراعى عدم الاشتباك » .

« كان أحمد شاكر ضابطا يتسم بالهدوء الكامل ، وهذه كانت من سمات أحمد شاكر . كان ضابطا على مستوى كفاءة عالية ، ضابطا لا يسمح لأى ضابط أو فرد تحت رئاسته ألا يكون منضبطا . كان حكمى على أحمد شاكر بأنه ضابط ممتاز ، كان موجودا فى الاسكندرية ، وجاء عليه الدور ليعمل « قائد مجموعة سفاجا » ، وده دور كان مخططا لقيادة اللواء ، وكل واحد منا يأخذ دوره . أحمد شاكر أخذ دوره كغيره ، ولم يذهب أحمد شاكر للمنفى » .

انتهى كلام اللواء أركان حرب على جاد ، قائد القوات البحرية ، الذى أدلى به لجريدة « مايو » ، وفيه يؤكد أن الهدف الأول الذى دخل مياه الاقليمية يوم ٢١ أكتوبر هو المدمرة « ايلات » .

ونظرا لأن اللواء على جاد تجاهل حادثة ١١ يوليو وأوامر القيادة السابقة بعدم الاشتباك ، مما سبب استشهاد النقيبين ممدوح شمس وعونى عازر ، فانى أورد هنا الخطاب الذى وصلنى بعنوان : « شهداء على قيد الحياة » ! ، بتوقيع : « أخت لك » ! ، وهو مؤرخ يوم

الاثنين ٢١ فبراير ١٩٨٣ ، ويمضى على النحو الآتى :

« تحية طيبة من أرض مصر الطاهرة ، لابن من أبنائها البررة يحاول أن يجلو صفحة من صفحات البطولة البحرية فى مصر عام ١٩٦٧ .

لا أدرى هل آن الأوان للحديث وكشف الأسماء ، وما زال النضال طويلا ، ومازال أبناء ٦٧ مشردين فى العالم ، يبحثون بعرقهم عن لقمة عيش شريف ، منهم من يدرس الألعاب الرياضية ، ومنهم من يدرب فريقا للكرة . وكلهم على المعاش فى سن الخامسة والثلاثين ، بعضهم جرحه ما زال غائرا ، وبعضهم تغلب شبابه وبنى نفسه من الصفر ، واعتبر أنه أدى جزءا من دين الوطن فى عنقه . . هل تعرف أن أحسن ما عندنا من الزوارق كان يومها فى الاستعراض فى الاسكندرية ؟ . سل من حولك وستعرف الكثير ! .

« هل تعرف أن القوارب المثقوبة سدها البحارة بأيديهم ، هل تعرف انهم استعانوا بقوارب الصيد والصيادين وأنهم كانوا يجمعون من الجماهير فى الميناء القروش لاصلاح ما أفسدته المياه منها ؟ .

« كانوا يدا واحدة . كلهم أبنائى فى السويس وبور سعيد . تناولوا طعامهم معنا فى القاهرة فى ساعات الأجازة الخاطفة ، وكانوا يقبلون أفراد البيت المضياف ، ولا يعرفون ان كانت لهم عودة ؟ .

« عونى عازر ، جاءوا جميعا ، حفروا قبره ، وأقسموا اليمين من أجل مصر ، وعادوا للقتال .

« سل حسين زاهر ياقوت : من الذى أعطى الأمر بأن يعودوا جميعا ، حين طلبوا امرا حاسما بالضرب « ارجع يا ـــــ بسرعة انت

واخوانك ! ، ستحاكم ! ، هذه هى الأوامر ؟ .

« وفى الخامسة والثلاثين من عمرهم الغض ، هذه الدفعة كلها قدمت استقالتها لسجن بعض أفرادها ، وهم مشردون فى بقاع الأرض : بعضهم لا يحمل حتى بطاقة تحقيق شخصية من عام ١٩٦٧ ! .

« سلام على أبناء مصر المجاهدين ، وعلى أسرهم التى حرمت زهرة شبابهم ، وهى أحوج ما تكون اليهم . خمسة عشر عاما من الحرمان والتمزق . كلهم حملوا أعلى النياشين ، جردوا منها لأنهم خالفوا الأوامر فعلا وقاموا بالضرب ! .

« سلام على روح عونى عازر واخوته ، وسلام على من بقى من بحارة هذا اليوم المشهود ، ولك تحية عاطرة ، وللحديث بقية .

انتهت الرسالة الانفعالية الغريبة ، الذى لا نستطيع تحقيق كل وقائعها ، وانما يهمنا منها ما هو ثابت فى المصادر الأخرى من رفض القيادة العسكرية إعطاء الأمر بالاشتباك ، مما عرض لنشى الطوربيد ، اللذين كان يقودهما النقيبان ممدوح وعونى عازر للتدمير على يد المدمرة ايلات ، وما أحدثه ذلك من شعور بالاستياء فى قادة زوارق الصواريخ ، والرغبة فى الأخذ بالثأر ، الأمر الذى كان له تأثيره فى موقف النقيب أحمد شاكر ، عندما تلقى اشارة من القاعدة بالغاء خروج الطيران لمساعدته ، وما توقع من أن يتلو ذلك اشارة أخرى بالغاء المهمة .

ويبقى أن جميع الروايات المصرية تجمع على أن الهدف الأول الذى

دخل المياه الاقليمية المصرية هو المدمرة ايلات . وقد كان هذا هو محور حديث اللواء مصطفى كامل ، المتحدث العسكرى بلسان القيادة العليا للقوات المسلحة ، فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى القاهرة للمراسلين الأجانب ، تعليقا على حادث اغراق المدمرة الاسرائيلية . فقد ذكر أن المدمرة ايلات قد ضربت داخل المياه الاقليمية بميل واحد تقريبا ، وأنها كانت قد دخلت مياه مصر الاقليمية فى الصباح وتوغلت أكثر من ميل داخل هذه المياه ، وقد طلبت مواقعنا الاذن لها بالضرب اذا دخلت مياهنا الاقليمية مرة أخرى ، فأعطى لها هذا الاذن . ثم قال ان الضربة الأولى التى أصابت المدمرة ايلات كانت فى الساعة ٥,٢٥ مساء ، والثانية فى الساعة ٥,٢٦ .

وهذا ما أكدته المصادر الاسرائيلية ذاتها . فقد ورد فى شكوى اسرائيل الى مجلس الأمن عن حادث اغراق المدمرة ، أن « ايلات » كانت تقوم بدورية عادية فى أعالى البحار شمال منطقة سيناء التى تحتلها القوات الاسرائيلية ، عندما أصيبت فى الساعة الخامسة والنصف بالتوقيت المحلى بصواريخ مطلقة من السطح الى البحر ! . وقد رد محمد عوض القونى ، ممثل مصر فى الأمم المتحدة ، بأن الوحدات البحرية المصرية فى بور سعيد قد اضطرت الى اغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات دفاعا عن النفس ، لتمنعها من التقدم فى المياه الاقليمية المصرية .

ومن هذا الحشد من الأدلة نتتهى الى هذه النتيجة الثابتة ، وهى أن الهدف الأول الذى دخل المياه الاقليمية المصرية كان هو المدمرة الاسرائيلية « ايلات » ، ونكون قد رددنا على التساؤل الذى طرحه العقيد لطفى جاد الله ، والذى تساءل فيه عما اذا كانت ايلات هى الهدف الثانى الذى كان خارج المياه الاقليمية عند ضرب الهدف الأول ، ويكون النقيب أحمد شاكر ـ بالتالى ـ قد ضرب هدفا آخر غير

ايلات ! ، فقد ثبت الآن أن الذى ضرب المدمرة ايلات هو النقيب أحمد شاكر فى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة من مساء يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ .

وبقى لنا أن نحدد الهدف الثانى الذى ضربه العقيد لطفى جاد الله (النقيب وقتذاك) . فلعل القارىء قد لاحظ أن اللواء مصطفى كامل ، المتحدث العسكرى بلسان القيادة العليا للقوات المسلحة ، قد صرح فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى القاهرة يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٦٧ ، بوجود هدفين أصابتهما زوارق الصواريخ المصرية ، وليس هدفا واحدا : الأول هو ايلات ، والثانى ، وصفه بأنه « كان هدفا متحركا ظهر على شاشة الرادار ، بنفس حجم المدمرة الاسرائيلية ايلات ، ووجهت اليه ضربتان مباشرتان ، وكان ذلك بعد ساعتين من اصابة ايلات نفسها ، وعلى وجه التحديد فى الساعة ٧,١٩ مساء » ! .

وقد أشار المرحوم النقيب أحمد شاكر الى هذا الهدف الثانى أيضا . ففى روايته للحادث ذكر أنه بعد اصابته للمدمرة ايلات وعودته الى القاعدة فى الساعة السادسة مساء ، « أعيد الاتصال بنا من القاعدة ، وأخطرنا بوجود هدف آخر . فابتدأنا نمسح المنطقة بالرادار ، وجاء دور اللنش الذى يقوده النقيب لطفى جاد الله حيث صدر الأمر له بالتحرك فى الساعة السابعة والنصف ، وتحرك فعلا الى حوض شريف ، حيث أخذ وضع الهجوم وأطلق صاروخه الأول ، فالثانى ، حيث شاهدنا انفجارا كبيرا على أثر الاطلاق » .

وفى رواية أخرى أدلى بها النقيب أحمد شاكر لجريدة الأخبار ، تقدم تفصيلات أخرى حول هذا الهدف الثانى ، قال انه « بعد الساعة السادسة مساء ، أبلغت محطات الانذار فى القاعدة البحرية عن ظهور

هدف آخر فى نفس المنطقة ، وصدرت الأوامر لحاملة الصواريخ الأخرى ، التى اشتركت فى العملية الأولى ولم تطلق صواريخها بسبب غرق الهدف ـ بالتحرك للاشتباك مع الهدف الجديد . وفى الساعة السابعة وخمس دقائق تحركت حاملة الصواريخ الثانية (التى كان يقودها النقيب لطفى جاد الله) متجهة الى الهدف الجديد . وكنا جميعا نراقبها على شاشة الرادار وأجهزة المراقبة الأخرى رغم الظلام الذى خيم على المنطقة . وفى الساعة السابعة والنصف تماما أطلقت الحاملة صاروخها الأول ، وبعد دقيقة واحدة انطلق الصاروخ الثانى ، واندلعت ألسنة النيران تضيىء البحر . وكان معنى ذلك اصابة الهدف الجديد اصابة مباشرة » .

« وعلى شاشة الرادار » ـ كما يقول النقيب أحمد شاكر ـ « كان الهدف الجديد يبدو فى حجم المدمرة ايلات . ومادامت اسرائيل لا تملك سوى ثلاث مدمرات هما : حيفا ، ويافو ، وايلات ، ومادامت ايلات قد غرقت قبل ذلك بأكثر من ساعة ونصف ، بينما بيانات الاستطلاع والمعلومات تؤكد وجود المدمرة الاسرائيلية يافو فى مالطة حيث تجرى لها عمرة كاملة ـ فمن المرجح أن الهدف الثانى الذى أصيب هو المدمرة حيفا » .

ومعنى هذا الكلام كله أن المصادر المصرية تتحدث عن اغراق مدمرتين ، هما : ايلات وحيفا ، بينما تتحدث المصادر الاسرائيلية عن اغراق مدمرة واحدة هى ايلات ! . فأى الروايتين أصدق ؟ .

للاجابة على هذا السؤال نلاحظ أن مذكرة الاحتجاج التى قدمتها اسرائيل الى مجلس الأمن فى أعقاب الحادث قد تحدثت عن اغراق مدمرة واحدة فقط هى ايلات ، ولم تتحدث عن اغراق مدمرتين . كما

أن الخطاب الثانى الذى وجهته الى مجلس الأمن بتفصيلات الحادث قد تحدث عن اغراق ايلات وحدها ، دون أى مدمرة أخرى .

وليس ثمة معنى لهذا التصرف من جانب اسرائيل غير أن مدمرة واحدة هى التى أصيبت بالفعل ، وليس مدمرتان . كما أن حادثا مثل اغراق مدمرة أخرى لا يمكن أن تغيب أخباره بسهولة كما لو كانت زورق صيد صغير ! وفى الوقت نفسه فمن الثابت تاريخيا أن المدمرة حيفا لم تغرق فى هذا الحادث كما استنتج النقيب أحمد شاكر ، كما لم تذكر لنا أية وكالة أنباء خبرا عن اغراق مدمرة أخرى فى هذا اليوم غير ايلات .

ومعنى ذلك ـ فى وضوح تام ـ أن الهدف الأول الذى أصابه النقيب أحمد شاكر فى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة ، وهو الذى أثبتنا أنه كان المدمرة الاسرائيلية ايلات ، كان هو نفسه الهدف الثانى الذى أغرقه النقيب لطفى جاد الله فى الساعة السابعة والنصف ، ولم يكن هناك هدفان ! . وهذا لا يتأتى الا اذا كانت المدمرة ايلات لم تغرق عقب الاصابتين الأوليين الذين أطلقهما النقيب أحمد شاكر ، وانما بقيت طافية حتى أغرقتها اصابة النقيب لطفى جاد الله ! .

وهذا على كل حال ما تورده المصادر الاسرائيلية على المستوى الرسمى أو المستوى الشعبى . فهى تتحدث عن أربعة صواريخ أطلقت على المدمرة ايلات ، ولا تتحدث عن صاروخين فقط . وهى تذكر أن الصواريخ الأربعة أطلقت على ايلات على دفعتين : الدفعة الأولى فى الخامسة والنصف وتتكون من صاروخين ، والدفعة الثانية فى السابعة والنصف وتتكون من صاروخين آخرين غرقت على أثرهما المدمرة .

ففى الخطاب الثانى الذى أرسله جدعون رافاييل ، مندوب اسرائيل فى الأمم المتحدة ، الى رئيس مجلس الأمن ، يفصل فيه حادث اغراق المدمرة ، أورد أن المدمرة قد أصيبت فى الساعة الخامسةوالنصف بالتوقيت المحلى بصاروخين أفقداها الحركة والاتصال ، وبعد ساعتين أطلق صاروخان آخران أغرق أحدهما المدمرة ، وانفجر الآخر فى الماء . وقال الخطاب ان ايلات كانت لاتزال طافية عندما أبلغ المراقبون اسرائيل فى الساعة ٦,٢٥ مساء أن المصريين أعلنوا أن المدمرة الاسرائيلية قد أغرقت .

وقد أوردت وكالة رويتر على لسان الجرحى الاسرائيليين من بحارة المدمرة ايلات أن المدمرة ضربت أولا بصاروخين فى الساعة الخامسة والنصف ، ثم ضربت ثانية بعد ذلك بساعتين ، فغرقت على الفور . وقد ذكر ضابط آخر أصيب بحروق أنه « بعد أن أطلق صاروخان على المدمرة أصبحنا فى حالة عجز كامل ، ولم نكن نستطيع أن نتحرك . ثم ضربت المدمرة بصاروخ ثالث ، والذين لم يقفزوا من المدمرة الى البحر فى المرة الأولى قذف بهم الى البحر قذفا » .

وقد أذاعت اليونايتدبرس على لسان جاويش اسرائيلى أن المدمرة أصيبت أولا بأول انفجار ، وبعد ساعة ونصف حدثت اصابة أخرى للمدمرة فى الدفة هذه المرة ، ودوت انفجارات أخرى ، وصدرت الأوامر من مكبرات الصوت بأن نترك المدمرة ، ونقلنا الجرحى الى العوامات ، ولكن الذخائر فى المدمرة بدأت تنفجر ، فقفزنا الى الماء » .

وقد أوضحت الدوائر العسكرية الاسرائيلية أن ثلاثة صواريخ قد أصابت المدمرة وأشعلت فيها النيران . وقد أصاب الصاروخ الأول منتصف السفينة ، واستقر الثانى فى غرفة الآلات التى تحولت فى ثوان

الى جحيم محترق . وجاء الصاروخ الثالث بعد ذلك بساعة ونصف الساعة ، فمزق المدمرة وغرقت فى دقائق » .

وهذا ما أكده ضابط اسرائيلى جريح . فقد ذكر أن المدمرة أصيبت أولا بصاروخين « فوجدنا أنفسنا فجأة فى حالة عجز كامل ، ثم ضربت بصاروخ ثالث وبدأت تغرق » . وقد روى قائد الأسطول الاسرائيلى ما حدث ، فذكر أن الصاروخ الأول أصاب المدمرة فى وسطها ودمر أجهزة الاتصال بها .

وهذا كله يوضح أن الهجوم الأول الذى شنه النقيب أحمد شاكر على المدمرة ايلات ، لم يغرقها على الفور ، وانما أصابها باصابات مدمرة ، فقد أصاب الصاروخ الأول أجهزة الاتصال بها ، واستقر الصاروخ الثانى فى غرفة الآلات ، وبذلك شلت حركة المدمرة ، وعجزت أيضا عن طلب النجدة ، اذ لم تعلم السلطات الاسرائيلية باصابتها الا بعد أن أعلنت مصر اغراقها ، وأبلغ المراقبون اسرائيل فى الساعة ٦,٢٥ بما أعلنته مصر . وظلت المدمرة طافية فى حالة عجز كامل بينما كانت وسائل الانقاذ الاسرائيلية فى الطريق اليها ، حتى كشفت محطات الانذار المصرية فى قاعدة بور سعيد وجودها فى السابعة مساء ، فظنتها هدفا ثانيا ، وأصدرت أوامرها باغراقه ، فجاء دور النقيب لطفى جاد الله ليقوم بهذه المهمة .

وهنا يثور السؤال : كيف عجزت أجهزة الانذار فى قاعة بور سعيد عن اكتشاف أن المدمرة ايلات لم تغص الى القاع بعد الاصابة الأولى ، وأنها ظلت طافية لمدة ساعة ونصف أخرى ؟ .

هناك تفسيران نعرضهما فى هذا الصدد : الأول أن قيادة القوات

البحرية اعتمدت اعتمادا مطلقا على الاشارة اللاسلكية التى أرسلها اليها النقيب أحمد شاكر بعد اصابته المدمرة ، ويقول فيها « بالحرف الواحد » ـ حسب قوله : « تم الاشتباك مع الهدف المعادى ، وتم تدميره واغراقه طبقا للأوامر . تأكد أنه المدمرة الاسرائيلية ايلات . مبروك » .

وكان النقيب أحمد شاكر يعتقد أن المدمرة قد غرقت بالفعل . ففى روايته التى أوردتها نشرة القوات المسلحة رقم ٧ فى أكتوبر ١٩٦٧ ذكر أنه بعد أن أطلق الصاروخ الثانى ، « رأيت الهدف على الفور يهبط ويغوص فى الماء ، واختفى من على شاشة الرادار بعد ثلاث دقائق . وعندئذ أمرت اللنش الثانى بأن ينسحب ، حيث رأينا الجو قد امتلأ بالدخان من أثر الانفجار ، وشاهدت على الرادار أهدافا صغيرة هى على ما يبدو القطع التى تفتتت اليها المدمرة التى أصبناها » .

وفى روايته التى نشرتها جريدة الأخبار فى ذلك الحين ذكر أنه بعد أن أطلق الصاروخ الثانى ، « تحول الهدف الى كتلة من النيران المشتعلة ، وبدأ يغوص بسرعة داخل المياه ، ليختفى من على شاشة الرادار . وكنت أتابعه على جهاز آخر ، وتأكدت من اصابة الصاروخين للهدف ، ثم أبلغنى الرادار باصابة الهدف وتدميره واختفائه من شاشة الرادار الرئيسية وبقية الأجهزة . وكان بلاغ الرادار البلاغ الرسمى النهائى بغرق المدمرة ايلات » .

أما التفسير الثانى ، فهو ما كشفه العقيد لطفى جاد الله من أن رادار الاستطلاع بقاعدة بور سعيد ، المنوط به مراقبة واكتشاف ما اذا كانت قد دخلت أهداف أخرى ، وهل غرق الهدف المضروب أم لا ـ تعطل بعد عودة زورقى الصواريخ الى القاعدة ، وظلت المنطقة بدون

استطلاع من الخامسة والنصف تقريبا حتى السادسة والنصف . فلما اشتغل الجهاز من جديد اكتشف هدفا ثانيا فى نفس المنطقة .

ونحن نرجح التفسير الثانى الذى يوضح كل شىء ، وبه نصل الى هذه الحقيقة التاريخية الجديدة فى مسألة اغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات ، وهى أن هذه المدمرة قد ضربت وأصيبت بالشلل التام على يد النقيب أحمد شاكر ، وغرقت على يد النقيب لطفى جاد الله .

وهذه الحقيقة لا تقلل من أهمية وعظمة الدور الذى لعبه النقيب الراحل أحمد شاكر عبد الواحد القارح ، فقد واجه هدفا متحركا شرسا سبق له أن حقق انتصارا يوم ١١ يوليو ١٩٦٧ فى المعركة التى خاضها ضد زورقى النقيبين ممدوح وعونى ، واستطاع اصابته باصابات مباشرة وقاتلة ، وأفلت من النيران التى أطلقها عليه . فمن الثابت من تصريحات شلومو أريل ، قائد البحرية الاسرائيلية فى ذلك الوقت ، أن المدمرة ايلات حاولت اصابة زورق الصواريخ المصرى بنيرانيها ، ولكن « دون نجاح » ـ على حسب تعبيره .

وعلى هذا النحو فقد كانت المدمرة ايلات فى حالة شلل تام عندما أصابها النقيب لطفى جاد الله ، اذ كانت تعانى من تدمير أجهزة اتصالها وغرفة آلاتها . ولكن النقيب لطفى جاد الله وأفراد طاقم زورقه تقدموا اليها فى شجاعة وفداء ، على اعتقاد أنهم يواجهون مدمرة أخرى فى حجم ايلات ، وأدوا مهمتهم فى مهارة فائقة ، وأسكنوا المدمرة المنكوبة القاع .

وهنا نصل الى الاجابة على السؤال الذى طرحته شهادة العقيد لطفى جاد الله ، وهو : لماذا اعتبرت القيادة العسكرية والسياسية فى ذلك

الحين أن النقيب أحمد شاكر هو وحده الذى أغرق المدمرة ايلات ، ونسبت الى النقيب لطفى جاد الله تدمير مدمرة أخرى ، رغم ما تبين لها من حقيقة ما حدث ؟ .

من الغريب ما نلاحظه من التعتيم على هذه المسألة . ففى حديث اللواء أركان حرب على جاد ، قائد القوات البحرية ، فى جريدة مايو الذى نشرناه فى هذا الرد ، نرى أنه قد نسب اغراق المدمرة ايلات الى النقيب أحمد شاكر وحده . على أنه فى حديث آخر فى جريدة الأخبار يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٣ أشرك النقيب لطفى جاد الله فى اغراق المدمرة ، ولكن بشكل غير دقيق . فقد روى أنه بعد أن أطلق النقيب أحمد شاكر صاروخا على المدمرة ، « تحرك اللنش الثانى وبسرعة وعليه النقيب لطفى جاد الله ، الذى أطلق الصاروخ الثانى ، وكانت اصابة مباشرة انفجرت بعدها المدمرة ثم هوت الى قاع البحر بعد سبع دقائق من الضربة الثانية » ـ وهذا يدل على أن صورة ما حدث للمدمرة ايلات لم تكن واضحة تماما بمثل ما توضحت الآن .

وعلى كل حال فعند هذا الحد نصل الى قصة إبطال النقيب أحمد شاكر لجهاز اللاسلكى ، حتى لا يتلقى أوامر بتفادى الاشتباك ـ كما حدث مع النقيبين ممدوح وعونى . لقد ذكر اللواء على جاد أن الاتصال لم ينقطع فى أى لحظة من اللحظات بين قيادة القوات البحرية وبين قيادة قاعدة بور سعيد وما بين السرب وما بين اللنش الأول بقيادة النقيب أحمد شاكر ، وأنه لم تحدث أعطال فى اللاسلكى . وقد استدل على كلامه بصدور أمر من النقيب أحمد شاكر على نفس اللاسلكى الى النقيب لطفى جاد الله يقول فيه : « تم تدمير الهدف ويراعى عدم الاشتباك » .

وهذا القول باستمرار الاتصال اللاسلكى مع النقيب أحمد شاكر يتناقض مع ما أكده العميد بحرى حسن حسنى زكى ، الذى كان مسئولا عن قسم الاشارة والانذار فى قاعدة بور سعيد البحرية ، أنه لم تصدر أية اشارات لزورق النقيب أحمد شاكر بعد تلقيه الأمر بالخروج والاشتباك مع العدو . وطالما أن القيادة البحرية لم تحاول الاتصال بالنقيب أحمد شباكر بعد خروجه للاشتباك ، فكيف يمكن لها التأكيد بعدم إبطال الجهاز؟ بقى أن الفريق على جاد يقصد بدوام الاتصال بلنش النقيب أحمد شاكر ، الاشارة التى أبلغت له بإلغاء طلعة الطيران ، ولكن تعطيل اللاسلكى كان بعد هذه الاشارة وليس قبلها .

أما فيما يختص بالتدليل على صلاحية الجهاز بأن النقيب أحمد شاكر قد أصدر منه أوامر للنقيب لطفى جاد الله بعدم الاشتباك بعد تدمير الهدف ، فيمكن تفسير ذلك باعادة تشغيل الجهاز ! . ذلك أن تعطيل الجهاز لايتطلب بالضرورة تحطيمه وتدميره بما لايرجى إصلاحه ، وانما يكفى نزع أحد أجزائه الصغيرة واعادة تركيبها ، وهو ما يمكن أن يقوم به بسهولة القائم على عمل الجهاز .

على كل حال فمن المحقق أن بطولة أحمد شاكر ولطفى جاد الله قد غيرت وجه التاريخ البحرى ، وغيرت وجه الاستراتيجية البحرية العالمية . فقبل هذا التاريخ ، كانت قوة القطع البحرية تقاس بقوة نيرانها . ومن هنا ساد بناء القطع البحرية الضخمة ، التى تستطيع حمل المدافع من كافة العيارات ، لتعطى أكبر قوة من النيران . كالبارجة والمدمرة .

وكانت المدمرة ايلات من هذا النوع . فقد كانت ـ كما ذكرنا ـ مسلحة بأربعة مدافع ٤,٥ بوصة ، و٦ مدافع عيار ٤٠ مم مضادة للطائرات ، فضلا عن أربع قواعد أعماق ، و٨ أنابيب طوربيد عيار

٢١ بوصة . وكانت قوتها ٢٥٠ ضابطا وجنديا . ولكن هذه المدمرة ، بكل قوة النيران التى تملكها ، أغرقها زورق صغير يحمل صواريخ بعيدة المدى ! . ومعنى ذلك أن قوة النيران لم تعد تتناسب طردا مع حجم القطع البحرية وعدد البحارة الذين يعملون عليها ، ولم يعد ثمة مبرر للاحتفاظ بالقطع البحرية الضخمة بالتالى ! . ومنذ ذلك الحين تبدلت نظريات الغرب ، فعمد إلى تعميم الصاروخ البحرى فوق القطع البحرية الصغيرة ، كسلاح أساسى للقوات البحرية للعمل على السواحل . وهذا ما دعا البعض الى القول بأن هذا الحدث التاريخى « يعادل انقلابا فى موازين وتخطيط المستقبل ، وثورة فى الفكر البحرى عالميا ، يماثل الانتقال من مرحلة الشراع والخشب الى مرحلة البخار والحديد » ! .

وقد رفع الحادث من الروح المعنوية للأمة العربية بما لم يحدث منذ بداية الصراع العربى الاسرائيلى . وسرى فى أطرافها مسرى الكهرباء ، وأيقظها من ذل الهزيمة ، وأعاد اليها ثقتها بنفسها وبقدراتها ، ورد اليها الأمل فى المستقبل ، بل أعاد الى مصر هيبتها التى فقدتها فى رمال سيناء ، وأحدث شرخا سريعا فى الأسطورة الاسرائيلية .

فبعد يوم واحد من اغراق المدمرة ، وصف مراسل الاذاعة البريطانية فى الشرق الأوسط تأثير الحادث بقوله : « ان الروح المعنوية العربية وهيبة مصر قد ارتفعا بين عشية وضحاها بعد حادث اغراق المدمرة ايلات » . وأبدت جريدة الشعب اللبنانية رأيها قائلة : « لقد تمزقت الأسطورة الاسرائيلية فى لحظات ، وانشقت عن مفاهيم جديدة تضع الأمور فى نصابها » . بينما كتبت صحيفة « النصر » العراقية تقول : ان الشعوب العربية « وجدت فى الرد الرادع الذى وجهته البحرية

العربية ، أملا جديدا أعاد الثقة الى النفوس فى امكانية العمل العسكرى ، الى جانب تهيئة قوى الشعب للنضال فى المرحلة القادمة » . بل لقد ذهبت صحيفة « صوت العمال العراقية » إلى أن « القوات المصرية لم تدمر المدمرة الاسرائيلية فقط ، بل دمرت المنطق المتخاذل الذى يحاول التقليل من قدرتنا وامكانية قواتنا على مجابهة المعتدين » ! .

على أن الحادث أعطى انطباعا بأن مصر قد تمكنت من اعادة تنظيم وبناء قوتها العسكرية ، والاستعداد لمعركة جديدة ! . وهذا الانطباع كان عاما ، سواء بين العرب أو بين الاسرائيليين . ففى صحيفة « الدستور » الأردنية استدلت بالحادث « على أن القوات العربية فى مصر الشقيقة ، سواء فى البحر أو البر أو الجو ، قد استطاعت فى مدى قصير تنظيم نفسها والتصدى للعدو » . أما موشى ديان ، وزير الدفاع الاسرائيلى ، فقد صرح عقب اغراق المدمرة بأن « مصر استعدت لجولة أخرى فى النزال خلال فترة قصيرة بدرجة مذهلة . وأنها تعمل الآن على أساس أنها خسرت معركة ولكن لا تزال أمامها أن تخوض حربا » ! . وأضاف ان عملية اعادة تسليح الجيش المصرى فى هذه الفترة القصيرة جاءت مفاجأة مذهلة للخبراء الاسرائيليين » ! .

وواضح أن هذا الانطباع كان خاطئا ! . لأن البحرية المصرية كانت ـ كما ذكرنا ـ قد خرجت من الحرب سليمة ، وكانت متفوقة أصلا على البحرية الاسرائيلية . وبالتالى فلم يكن للحادث صلة باعادة بناء الجيش المصرى ! . فضلا عن ذلك ، فان الصاروخ « ستايكس » كان لدى البحرية المصرية منذ عام ١٩٦٢ ، ولم يكن سلاحا جديدا تجهزت به بعد الهزيمة ، والجديد فيه أنه استخدم لأول مرة ! .

يضاف الى ذلك أن الحادث لم يكن له صلة باستعداد مصر لجولة أخرى ، لأنها لم تكن قد استعدت بالفعل ! . ولم يكن الحادث جزءا من خطة لجولة أخرى ، فقد ظلت مصر بعد الحادث لا تقوم بأى نشاط لمدة عام ، منصرفة الى اعادة بناء قوتها العسكرية ، التى كانت تعتبرها أساس أى عمل جدى لاسترداد الأراضى المغتصبة .

على أن الحادث كان لابد أن يترك تأثيره على جهود السلام التى كانت تبذل فى ذلك الحين لحمل اسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة . فقد كتبت جريدة « التايمز » البريطانية فى مقالها الافتتاحى تقول ان « اغراق البحرية المصرية للمدمرة الاسرائيلية جعل تجدد الحرب فى الشرق الأوسط أكثر احتمالا » ، فان « سفن احدى الدول لا تغرق سفن الأخرى الا اذا كانت فى حالة حرب ، أو تستعد لشن الحرب » ! . ووصفت الحادث بأنه « أضخم اشتباك بحرى بين الدولتين طوال العشرين عاما السابقة » . وأضافت الصحيفة فى حسرة تقول : « ان ملايين العرب يشعرون بالزهو الآن » ! .

أما الحكومة الفرنسية فقد اعتبرت اغراق ايلات حادثا « ذا خطورة خاصة » نظرا لحجم ايلات ، وطبيعة ودقة الأسلحة التى استخدمها المصريون » . ورأت أن الحادث يعد دليلا على أن القوات المصرية « استعادت جزءا كبيرا من قوتها » .

أما الولايات المتحدة ، فقد اعتبر كبار المسئولين فيها الحادث « ضربة كبرى وخطيرة » . ووصفت الخارجية الأمريكية اغراق المدمرة الاسرائيلية بأنه « مفجع » ، و« مثير للأسف الشديد » ، وأنه « علامة من علامات عدم ضبط النفس » . وأوحى روبرت مكلوسكى ، المتحدث باسم الوزارة بأن الحادث سوف يترك تأثيره على جهود السلام

بقوله : « اننا نبحث عن حل سلمى للتوتر السائد فى الشرق الأوسط ، ونأمل ألا تتأثر الجهود التى نبذلها بأى شىء » ! .

ووصفت وكالة الأنباء الفرنسية صدى الحادث فى العالم بعد وقوعه ، فقالت : « ان الخوف من تجدد القتال بين العرب واسرائيل قد تردد صداه فى أنحاء العالم خلال الست والثلاثين ساعة التالية لحادث اغراق المدمرة إيلات » .

وقد تطرفت بعض الصحف البريطانية فى الغضب للحادث ، الى الحد الذى دعا صحيفة « الايفننج ستاندرد » الى المطالبة بتقديم الضباط والجنود الذين أغرقوا المدمرة ايلات الى المحاكمة العسكرية ، بدلا من منحهم الأوسمة والأنواط ! .

على أن دوائر الأمم المتحدة نظرت الى الحادث فى ذلك الحين نظرة متشائمة ، فقد وصفته بأنه « مما لا يسهل عملية الوصول الى تسوية مقبولة » ! . ورأت أنه قد « لفت الانظار الى الطبيعة الواهية لقرار وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل » .

وفى الواقع أن اغراق ايلات قد قضى على كل أمل فى اسرائيل فى ابرام تسوية سلمية ، وجعل احتمالات الحرب الرابعة أكثر قربا من أى وقت مضى ! . وكان النصر الذى حصلت عليه اسرائيل فى حرب يونية قد جعلها تأمل كثيرا فى فرض « سلام اسرائيلى » ، فانتهى هذا الأمل بلا رجعة بعد اغراق ايلات ! . فقد كتبت صحيفة « جيروسالم بوست » تقول ان اغراق ايلات « جعل من الواضح أن مهمة قوة الدفاع الاسرائيلية لم تنته بعد » وقضى على أى أمل فى الوصول الى تسوية سلمية فى وجود تلك الأنظمة العربية (تقصد نظام عبد

الناصر) . واذا كان قد أعقب الحرب مباشرة تفاؤل حقيقى بأن طريق السلام قد أصبح مفتوحا ، فان كل بادرة اتخذها العرب من الخرطوم الى ايلات قد أوضحت أن لا شيء قد تغير» ! .

أما صحيفة « معاريف » المسائية الواسعة الانتشار ، فقد أعلنت أنه « اذا كانت هذه هى اللغة التى يتحدث بها المصريون ، فلا مناص أمام اسرائيل من قبول التحدى » . وأوضحت جريدة « احدوت احرانوت » « ان العمل الذى أقدمت عليه مصر قد أوضح بما لا يقبل الشك أن مصر تريد الحرب لا السلام .

وقد كانت أخطر ردود فعل الحادث فى اسرائيل هى التى تمثلت فى الدعوة الى ضم الأراضى العربية المحتلة فى حرب يونية ! . فقد طالبت صحيفة « معاريف » بتشديد القبضة الاسرائيلية على سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، من أجل ضمان أمنها . ودعت « أحدوت أحرانوت » الحكومة الاسرائيلية الى ضم الأراضى العربية المحتلة بصفة دائمة ، قائلة ان عدم اتخاذ هذا القرار « لن ينتج عنه سوى الفوضى » ! . وكان مما كتبته « أبويوت أحارونوت » انه : « اذا ظللنا نعتبر الأراضى المحتلة « أراضى محتلة » ، وليست « أراضى اسرائيلية » فسنبقى مجرد حراس لهذه الأراضى حتى يعود العرب اليها ! . لماذا لا نضع نهاية لصبرنا بعد حادث اغراق المدمرة ، ونضم الأراضى المحتلة الى دولتنا » ؟ .

وقد استجابت الحكومة الاسرائيلية لهذه الدعوة الجديدة سريعا . ففى الكلمة التى ألقاها اشكول بمناسبة احتفال اسرائيل بذكرى مرور ٢٠ عاما على انشائها ، قال : « اننا نقول لعدونا الأكبر اننا لن ننسى أبدا هذا العمل » . وأضاف أن رد اسرائيل على الدول العربية

وحلفـائها « الذين يريدون حملنا على الرجوع الى حدودنا قبل الحرب هو : لا ، بكل وضوح ! » .

ولا تحوى مذكرات موشى ديان ، شيئا هاما عن مداولات الحكومة الاسرائيلية فى الرد على حادث اغراق ايلات ، ولكنه يذكر أن الحكومة اتخذت قرارا بقصف معامل تكرير البترول الملاصقة لمدينة السويس ، واشعال النار فى خزانات الوقود الملحقة بها » . وهو ما قامت به المدفعية الاسرائيلية بنجاح . ويقول موشى ديان : « وقد طرت الى السويس ، بينـما كانت معـامـل التكـرير ما زالت مشتعلة ، وأخذت أرقبها من الـرصيف القائم فى خطوطنا . وبينما كنت هناك ، تلقيت اشارة بأن المصريين جددوا قصف بعض القـطاعـات ، وكان معى قائد الجبهة الجنوبية ، فطلبت منه حصر المسألة فى النطاق المحلى » ! .

ولا تفسـير لرد الفعـل الاسرائيلى المحـدود فى اطـار معامل تكرير البترول ، الا بأن اسرائيل كانت تستولى بالفعل على أكثر مما تستطيع أن تهضـمـه من أراض ! . فقد كانت فى يدها سيناء والضفة الغربية وغزة والجولان ، وبالتالى فلم تكن فى حاجة لتوسيع رد الفعل لاغراق المدمرة بحيث تستولى على مزيد من الأراضى . فضلا عن أن المهارة التى أبـداهـا المصريون فى تدمير ايلات قد أقتلعت من ذهن القيادة الاسرائيلية فكرة الاستهانة بالجيش المصرى . ففى الكلمة التى ألقاها موشى ديان فى أعقاب اغراق المدمرة ، حذر من أن « أى شخص يعتقد أن مصر غير مستعدة للقتال انما يرتكب خطأ كبيرا » . « فأمامنا الآن نحـو ٤٠٠ دبابة تواجه القوات الاسرائيلية فى منطقة قناة السويس ، بالاضافة الى ٥٠ ألفا من القوات المصرية المزودة بأسلحة سوفيتية مما يشكل قوة قادرة على خوض غمار القتال اذا تطلب الأمر ضرورة القيام باستعراض للقوة حول سيطرة اسرائيل » .

ومع ذلك فان الخسارة المادية التى ألحقتها اسرائيل بمصر بقصفها معامل تكرير البترول ، كانت فادحة . ذلك أن هذه المعامل كانت تمد مصر بـ ٨٠ فى المائة من حاجتها من الوقود ، اذ كانت سعة الخزانات أكثر من نصف مليون طن (٥٩٠,٠٠٠) ، وكانت طاقة المعملين تقدر بـ ٥ مليون طن سنويا . فترك القصف الاسرائيلى مصر بطاقة قدرها ١,٥ مليون طن فقط من معامل الاسكندرية .

على أن الكسب الذى حصلت عليه مصر من تدمير ايلات يفوق بكثير ما خسرته بقصف معامل تكرير السويس . فقد سبق لمصر أن خسرت أسلحتها فى سيناء فى حرب يونية ، وخسرت معها أيضا كرامتها العسكرية . ولكن اغراق ايلات أعادلها كرامتها ورد لها هيبتها فى عين العالم أجمع ، وفى عين العرب واسرائيل خاصة . وهو ما كانت فى حاجة الى الانتظار لست سنوات أخرى قادمة قبل أن تسترده بحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ومن الواضح أن الدول لا تبنى هيبتها ومجدها بدون ثمن . وانما تدفع فيه ثمنا غاليا من دماء شعبها ومن ثرواتها ، وهى تصنع ذلك عادة بالتخطيط وقدح الأذهان والتدبير والتنفيذ .

ولكن الجديد فى حادث اغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات ، هو أن الذى صنعه بالدرجة الأولى حماسة ووطنية رجال البحرية المصرية ، التى ضغطت على القيادة السياسية لكسر قاعدة عدم الاشتباك مع العدو إلى حين اعادة بناء القوات المسلحة واستكمال الاستعدادات الدفاعية .

كما صنعته جهود طاقم العمل الذى أدار معركة ايلات تحت رئاسة

اللواء بحرى فؤاد أبو ذكرى وتكون من العميد محمود عبد الرحمن فهمى ، والعقيد حمد على محمد ، والمقدم على جاد . وكان حماس هذا الطاقم للمعركة مستمدا من الحماس العام لضباط وجنود البحرية ، والثقة بقدرة البحرية على رد الشرف العسكرى للجيش المصرى الذى تمرغ فى سيناء .

وفوق ذلك كله صنعت هذا النصر فدائية ضابطين شابين هما النقيب أحمد شاكر والنقيب لطفى جاد الله على رأس أفراد طاقمى زورقيهما .

وقد حصل على الشرف الأول النقيب أحمد شاكر ، الذى تقدم من وسط صفوف الشعب المصرى ، كبطل من أبطال الأساطير ، ليؤدى هذه الرسالة الجليلة ، ثم ينسحب فى هدوء ليموت بعد أعوام قلائل فى ريعان شبابه ! . فكأنما خلق لهذا الغرض بالذات : أن يعيد لمصر هيبتها وشرفها العسكرى ، ثم تنتهى حياته بانتهاء رسالته ! .

ملاحق

ملحق رقم | ١ |

اغتيال المشير عامر

بقلم : مهندس حسن عامر

(أكتوبر فى ١٥ ابريل ١٩٨٤)

تابعت ماكتبه ويكتبه الدكتور عبد العظيم رمضان تحت عنوان « دراسة تاريخية لقصة حرب يونية » (تحطيم الآلهة) . وانى أحفظ لنفسى الحق فى الرد تفصيليا عن كل مانشر عن حرب يونيو سنة ١٩٦٧ على لسان الكاتب .

وفى العدد رقم ٣٢٤ الصادر يوم الاحد ٩ يناير سنة ١٩٨٣ تناول الدكتور عبد العظيم رمضان موضوع مصرع المشير عامر ، وانى لمقدر سعى الكاتب وراء حقيقة مصرع المشير والتى تنشر لأول مرة فى مصر .

غير أنه قد لفت نظرى عنوان المقال باستخدام كلمة « اعدام » بدلا من « قتل » وهو عنوان يحمل معنى خطيرا ، حيث يوحى بأنه كانت هناك محاكمة وحكم وادانة ، وهذا خطير جدا فى بلد متحضر قامت فيه أول حكومة متحضرة فى تاريخ العالم . فأى محاكمة عسكرية أو مدنية كما هو معروف قانونا فى العالم أجمع لها قواعدها واصولها وضماناتها والا تحولت إلى جريمة شنعاء ترتكبها عصابة كما يحدث فى المجتمعات الهمجية البدائية .

إن المشير عبد الحكيم عامر قد طالب بمحاكمة عسكرية

لتحديد المسئوليات وأسباب هزيمة حرب يونية سنة ١٩٦٧ وقد تلقى نتيجـة لذلك تهديدات باسكـاتـه إلى الأبـد إذا جازف وتكلم . وفى آخر رسالة للمشير عبد الحكيم عامر فى ٧ سبتمبر سنـة ١٩٦٧ والتى كتبهـا أثنـاء تحديد اقامته قال فيها : « انى فقدت الثقة ولم أعد أشعر بالأمان . . انى أتلقى تهديدات لأنى طلبت محاكمـة علنية فمنذ ساعتين زارنى ضابط من المخابرات وهدد باسكاتى إلى الابد إذا جازفت وتكلمت وانى على ثقة أن هناك مؤامرة تدبر ضدى . انى أعتقد أن درجة المسئولية تتناسب مع الرتبة والواجبات ولكن للاسف تبينت أن الآخرين يرفعون أعلام المسئولية بينما يبحثون حولهم عن كبش فداء ، لهذا السبب قدمت استقالتى . . كثير من أصدقائى واخوانى حاولوا اثنائى عن هذا القرار ولكن آخرين نشروا تقارير انى اعانى من أزمة نفسية شديدة واننى حاولت الانتحار مرارا - ومن لم يعانى من ازمة نفسية بعـد الكارثة التى حلت بنا . . ؟ . . ان الانتحار أبعد شيء عن تفكـيرى لأنـه هروب من المسئـولية ، ولقـد اكدت لأصدقائى ان ما أسعى اليه هو كشف حقيقة المأساة ولا أخشى قول الحقيقة . . »

ولقد صرح المشير لى شخصيا بأنه خائف على حياته .

ولا شك ان مأساة مصرع المشير عبد الحكيم عامر هى الفصل الأخـير فى قصـة حرب يونية ، فقد كان رحمه الله أهم شهودها بحكم منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة ونائب أول رئـيس الجـمـهـورية ، حيث كان على علم بأدق أسرار تلك الأحداث سياسية وعسكرية ، وانه لمن الواضح الارتباط الوثيق بين مصرع المشـير ، والمؤامـرة التى دبرت للقضاء على القوات المسلحة المصرية وتحطيمها قبل أن تدخل المعركة أو تحارب .

وحتى تنجـلى الأسبـاب الحقيقية لهزيمـة القـوات المسلحـة المصرية ومصرع قائـدهـا يستلزم ذلـك الـرجـوع إلى المـواقف السياسية للمشير على مدى حياته ، والتزامه بالحفاظ على الجيش

المصرى وطنيا بعيدا عن اى تدخـلات أو محاولات للتغلغـل والسيطرة عليه من أى قوى خارجية ، كان هدفها السيطرة على البـلاد ، والحكم من خلال سيطرتها على القـوات المسلحة ، وفرض نظام الحكم الذى يخدم مصالحها ، ويجعل من مصر بلدا تدور فى فلكها وتفقد بذلك استقلالها وقوميتها . .

ونحن أسرة المشير عامر نعلم أن المشير لم ينتحر ، ونبنى هذا الـرأى على التقـارير الـرسمية ، والتحقيقات ، وتقرير الطبيب الشرعى ، التى تبين بوضوح عكس النتيجة التى أعلنت فى قرار النائب العام ، والتى أضع تفاصيلها كاملة بدراسة تحليلية أمام انظاركم . ولذلك فقد طلبت رسميا اعادة التحقيق فى مصرع المشـير عنـدما استدعيت امام المحامى العام الأستاذ المحمدى الخـولى فى صيف ١٩٧٥ بنـاء على بلاغ الاستـاذ عبـد الحليم رمضـان ، تعقيبـا على مانشره السيد / صلاح نصر فى جريدة الجمهورية فى العدد الصادر فى ٤ مايو ١٩٧٥ ، حيث نفى انه سلم المشير سما لينتحر به بل ان السيد / صلاح نصر قد ارسل بلاغا للنائب العام اثناء اعتقاله فى مستشفى الطيران وقبل نقله إلى السجن الحربى اتهم فيه البعض بقتل المشير ولا نعرف إلى الآن مصير هذا البلاغ .

وقد طلبت من الاستاذ المحامى العام طلبين محددين هما :

(١) اعادة التحقيق وسؤال الشهود نظرا لأن الظروف التى اجـرى فيها التحقيق كانت ظروف قمع وارهاب أخافت الشهود من الادلاء بالحقيقة .

(٢) عرض تقرير الطبيب الشرعى والتقارير الطبية والمعملية على هيئة طبية دولية لدراسته وابداء الرأى فيما ورد فيه .

هذا وقد أحال الأستاذ المحمدى الخولى المحامى العام تقرير الطبيب الشرعى والتقارير المعملية إلى الدكتور محمد على دياب خبـير السموم بالمجلس القومى للبحوث والذى قدم إلى النيابة العـامة تقريرا يبين فيه رأيه الفنى ونشر ملخصا له فى جريدتى

الاهـرام والاخبـار وجـاء فيه : « ان الوفاة لا يمكن ان تكون انتحارا لأسباب علمية أوضحتها فى التقرير . منها طبيعة السم ، وسرعة فاعليته التى لا تتعدى دقائق ، والأعراض التى تصحب تناوله . . الخ . . ماورد فى التقرير لدى النيابة العامة » . .

وبعـد أن نقـل المحامى العام ، وعين مكانه الاستاذ هاشم قراعة . توجهت إلى النيابة العامة لمقابلته والاستفسار عما تم فيما سبق ان طلبتـه من اعـادة فتح باب التحقيق فى موت المشير ، فاعتـذر بانشغاله بقضايا التعذيب . ولكنى وجدته مطلعا على التطورات ويعلم بما طلبته رسميا من اعادة التحقيق . وسألته إذا كان مطلوبا مذكرة أخرى منى فى هذا الشأن لا عادة فتح باب التحقيق فأجـاب بأن ماسبق ان طلبته فى اقوالى كاف تماما ولا يحتاج إلى طلب مذكرة جديدة .

ان هذه الأمة لا يمكن ان تنام على هذه الجريمة التى تثقل ضميرها منذ سنين طويلة ولا بد أن تأخذ العدالة مجراها وتكشف الحقيقة وتعاقب القتلة المجرمين الذين استخدموا سلاح الجريمة للقضـاء على خصـومهم فى الرأى ، الذين دبروا واغتالوا رجلا وطنيا شريفا عرف عنه الجميع الخلق والشهامة والانسانية وانكار الـذات . . رجـل خرج وقـاد الجيش ليلة ٢٣ يوليو من أجـل الشعب . . واحدا من رجال التاريخ الذين أنجبتهم مصر وأدوا دورا بارزا على مدى سنـين طويلة كان ملء السمع والبصر . استـدرجوه فى ظلام الليل وباسم الصداقة ، فآمن لهم ، ولبى دعـوة للعشـاء ، فغدروا به ، وخانوا الصداقة ، وتنكروا لكل معـانى الوفاء ومشاعر البشر والانسانية . لقد لجأوا إلى شريعة الغاب ، وأطاحوا بكل القيم الانسانية ، وكانوا مسئولين مسئولية كاملة عن سلامته بعد أن تحفظوا عليه فى منزله ، ثم أخذوه من منزله بين أولاده وزوجته سليما ممتلئا صحة وعافية وحياة . . ولم تمض ٢٤ ساعة حتى أعلنوا على الدنيا مصرعه ، دون أن نسمع منه كلمة يدافع بها عن نفسه ، كفلها القانون للقتلة والمجرمين ،

وحرم منها الوطنيون الاشراف . . كان خصومه هم قضاته وجلادوه . . ووقف وحيدا يواجه قوى الشر تحت ضغوط ومعاناة وآلام فوق طاقة البشر . . ولكن العدالة لا تنام وسوف يطيح بهم سيف العدالة ويظهر الله الحق .

ملحق رقم | ٢ |

المشير شرب من نفس الكأس

بقلم : د . عبد العظيم رمضان

(أكتوبر فى ١٥ ابريل ١٩٨٤)

أود فى البداية أن أشكر المهندس حسن عامر ، لاتفاقه معى فى الرأى حول اغتيال المشير عبد الحكيم عامر ، كما ثبت لى من دراسة الوثائق فى هذا الشأن ، كما أشكره على تقديره سعيى وراء حقيقة مصرع المشير ، التى نشرتها لأول مرة . وفى الوقت نفسه أتفق مع المهندس حسن عامر فى استنكار اغتيال المشير عامر دون محاكمة عسكرية ، وأعترف معه بأن هذا أمر « خطير جدا فى بلد متحضر قامت فيه أول حكومة متحضرة فى تاريخ العالم » - وهو مصر ! .

على أنى أريد - بأمانة - أن أسأل المهندس حسن عامر : ألم يكن شقيقه المشير عبد الحكيم عامر هو المسئول الأول عن تحويل هذا البلد المتحضر ، الذى قامت فيه أول حكومة متحضرة فى تاريخ العالم ، إلى بلد غير متحضر ، يقذف فيه بالمواطن فى غيابات السجن والاعتقال دون أى محاكمة عسكرية أو مدنية ؟ .

ألم يكن حمزة البسيونى ، مدير السجن الحربى ، وصاحب السمعة البشعة فى تاريخ بلادنا ، يتبع شقيقه المشير عبد الحكيم عامر ، ويتلقى منه الأوامر بالتليفون عن طريق شمس بدران أو

غيره ، فيصدع بالأمر ، ويقوم بالتنفيذ ؟ .

وكيف يفسر المهندس حسن عامر ما رواه شمس بدران فى المحاكمة ، من أن المشير عبد الحكيم طلب اليه فى يوم ٩ يونيه ، الاتصال بحمزة البسيونى فى السجن الحربى ليطلب منه اطلاق سراح عبد المنعم أبو زيد وزغلول عبد الرحمن وضباط متهمين بالتآمر ، ومحكوم عليهم فى جناية ، وكيف صدع حمزة البسيونى بالأمر دون جدال كبير ، فأطلق هؤلاء بدون أمر كتابى ، بل بالتليفون ؟ .

هل كان اطلاق سراح هؤلاء المتهمين المحكوم عليهم فى جنايات ، وبالتليفون ! ، مما يجرى فى البلاد المتحضرة التى يتحدث عنها المهندس حسن عامر ؟ .

وهل مثل اطلاق سراح محكوم عليهم فى جناية مما يشغل ذهن قائد عام جيش ، هزمه الأعداء هزيمة منكرة ، وفى نفس يوم وصول الاسرائيليين إلى شاطىء القناة ! ـ بدلا من أن تشغله هذه الكارثة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر ! .

وهل يستطيع المهندس حسن عامر أن يروى لنا كم مرة نصح شقيقه المشير عامر بانهاء حكم الغاب فى بلدنا ، واقفال المعتقلات ، واحلال الحكم المدنى المتحضر محل الحكم العسكرى ، والكف عن اعتقال كل مخالف فى الرأى ، وتسليمه لأيدى زبانية العذاب ، الذين كان يعرفهم شقيقه المشير جيدا ؟ .

وهل هذه الافاقة على الحكم المتحضر ، حيث توجد محاكمات عسكرية ومدنية لها قواعدها وأصولها وضماناتها ـ حدثت فقط بعد اغتيال المشير عامر فى أعقاب خديعة دعوته للعشاء على مائدة عبد الناصر ؟ . وإذا كان الأمر كذلك ، فألاتكون افاقة متأخرة جدا ؟ .

أؤكد للمهندس حسن عامر أننى آسف للمصير الذى انتهى اليه شقيقه المشير عامر دون محاكمة عسكرية ، ولكنى أسف

بنفس الدرجة لذلك القدر الهائل من العذاب والظلم الذى لحق باخوة لى من الكتاب والعلماء والمفكرين ، والموت الذى لقيه بعضهم - دون محاكمة عسكرية أو مدنية ، فى عهد كان شقيقه المشير عامر يمسك بيده مقدرات البلاد ، ويفرض من خلال مجموعته العسكرية حكما لا تعرفه النظم المتحضرة ، حكما يغيب فيه القانون ، وتنعدم فيه أبسط حقوق الانسان ! .

ملحق رقم | ٣ |

تحليل موثق للمهندس حسن عامر عن وفاة شقيقه المشير عامر

لقد أسفرت نتيجة التحقيق الذى أجرته النيابة العامة فى ذلك الوقت عن أن المشير قد مات منتحرا بتناول سم الأكونيتين ، ونص قرار النائب العام على الآتى : « بما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه ، عن نية وإرادة ، مادة سامة بقصد الانتحار ، وهو فى منزله يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى ، وهو مالا جريمة فيه قانونا ـ لذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها اداريا » .

وانتهى التحقيق فى ذلك الوقت الى أن المشير قد حصل على السم عن طريق السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق . وقد رد السيد صلاح نصر على النائب العام فى عدد جريدة الجمهورية الصادر يوم الأحد ٤ مايو ١٩٧٥ مفندا هذه الواقعة ، وذلك من واقع أقواله فى التحقيق الذى أجراه معه النائب العام ، ومؤكد أنه « لم يسلم سما لينتحر به المشير» . وذكر أنه قد حدث تلاعب فى مسجلات السموم بالمخابرات بعد استقالته ، ونحى الرجل المسئول ، وجيء بآخر قال فيه بأنه

شخص لا يوثق به ، ويستطيع أن يفعل أى شيء ، وأن المادة السامة كانت كامله فى مكتبه حتى تقديم استقالته فى ١٩٦٧/٨/٢٦ ، وأن السيد أمين هويدى اقتحم الجهاز ولم يسلمه حسابات المصاريف السريه عن طريق مدير مكتبه السيد وجيه عبد الله . وأشار صلاح نصر فى التحقيق الى احتمال تسرب السموم بعد تركه الخدمة فى ١٩٦٧/٨/٢٧ . كما أرسل بلاغا الى النائب العام من مستشفى الطيران قبل نقله الى السجن الحربى اتهم فيه البعض بقتل المشير ، ولا يدرى الى الآن مصير هذا البلاغ . . . . . الى آخر ما جاء بأقوال صلاح نصر .

ويفتح ذلك الباب أمام تساؤل خطير عمن استطاع أن يحصل على سم الأكونيتين من المخابرات بعد استقالة صلاح نصر وتركه الجهاز ؟ ـ ان الاجابة على هذا التساؤل سوف تؤدى الى كشف الحقيقة . والى جانب الحقائق السابق الاشارة اليها فهناك وقائع فى تقرير الطبيب الشرعى ذات أهميه بالغة أرى من واجبى أن أعرضها تفصيلا فيما يلى :

١ ـ أن المرحوم المشير قد توفى الساعه السادسة وأربعين دقيقة مساء يوم ١٩٦٧/٩/١٤ باستراحة المريوطية ولم تبلغ النيابة الا فى الساعة ١٠,٤٥ مساء ـ أى بعد الوفاة بأربع ساعات كاملة ، وانتقلت هيئة التحقيق الى استراحة المريوطية فوصلتها الساعة ١٢,٥٠ أى بعد الوفاة بست ساعات كاملة وكان من الواجب أن تبلغ النيابة بعد حدوث الوفاة مباشرة .

٢ ـ وتبدأ الاحداث فى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧ (اليوم السابق على حدوث الوفاه) ، عندما توجه كل من الفريق أول محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض على رأس قوة الى منزل المشير بالجيزة حيث حددت اقامته منذ ليلة الخامس والعشرين من أغسطس ـ أى بعد مضى ثمانية عشر يوما من تحديد اقامته ـ لنقله الى استراحة بالمريوطية .

وعلى مرأى من الموجودين ، ومنهم أبناء المشير ، أنه سار على قدميه بعد أن استخدموا القوة وحملوه حملا لاجباره على مغادرة المنزل ، آثر أن يسير على قدميه ، حتى ركب السيارة التى أقلته ومعه الفريق محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض الى مستشفى المعادى ، وذلك لظن الفريق عبد المنعم رياض أنه يلوك شيئا فى فمه قد يكون مادة سامة .

وقد تم الكشف عليه فى مستشفى المعادى وأعطى مقيئا من بيكربونات الصودا ، ثم غادر المستشفى فى الساعة الخامسة مساء ١٩٦٧/٩/١٣ ، بعد أن رفض الفريق محمد فوزى الاستجابة الى طلب مدير المستشفى الدكتور عبد الحميد مرتجى والاطباء ببقاء المشير تحت الملاحظة . وقد وصف الأطباء الذين سئلوا فى التحقيق حالة المشير الصحية وقت مغادرته المستشفى بأنها جيدة - كما سيأتى تفصيله فيما بعد - وكما جاء بأقوالهم من ص - ١٢ - ص ٢١ بتقرير الطبيب الشرعى ، وتأكد ذلك من أقوال الفريق أول محمد فوزى نفسه كما جاء فى كتاب النائب العام السابق : « سنوات عصيبة » ص ١٩ : « خرج من المستشفى طبيعيا وعلى قدميه » . كما جاء فى كتابه أيضا :

« إنه من غير المفهوم أن يصمم الفريق فوزى على اقتياد المشير من المستشفى الى استراحة المريوطية على الرغم من استمرار القىء ورفضه غسيل المعدة ، وعلى الرغم من اعتراض الدكتور مرتجى قائد المستشفى على نقله . كما جاء فى أقوال الفريق فوزى فى التحقيق ما هو أغرب عندما استوضحه النائب فيما يختص بعدم تفتيش المشير اذ قال « إننى لم يخطر فى بالى أن أفتشه للبحث عن مادة سامه ، واكتفيت بتعمد الالتصاق بجسمه من الخارج للتحقق من أنه لم يكن يحمل سلاحا ناريا أو جسما صلبا » . كأن الأمر انتحارا بالرصاص أو السكين لا بالسم . وقرر فيما يختص بالحراسة التى تمنعه من الانتحار « ان الهدف من الحراسة لم يكن

منعه من الانتحار بل تحديد الاقامة الفردية فى مكان خلاف منزله » . وعلق النائب العام فى كتابه على ذلك قائلا « وهلا يفسر قول القائد العام أن الغرض من الحراسة لم يكن منع المشير من الانتحار - هلا يفسر هذا القول بأنه لم يكن لدى السلطات مانع من انتحاره ، ان لم يفسر انها ترحب بهذا الانتحار » ! .

شهادة اطباء مستشفى المعادى :

ولقد جاءت حقائق ذات أهمية بالغة فى شهادة أطباء مستشفى المعادى الذين أجمعوا على أن حالة المشير الصحية كانت جيدة ، ولم يلاحظوا اعراض تشير الى حصول حالة تسمم . وفيما يلى ما جاء فى اقوال بعض الاطباء لما لها من أهمية خاصة :-

١ - العميد طبيب عبد المنعم أحمد القللى : ص ١٢ - ص ١٣

« توجه الى غرفة السيد المشير ومعه بعض الاطباء ، وتبين لهم من الفحص أن السيد المشير فى حالة قلق ، ونبضه وضغطه جيدان . وذكر أنه عندما ناظر السيد المشير وجده مضطجعا على السرير يدخن سيجاره وملابسه كاملة ، وأن حالته كانت جيدة عند وصوله ، واستمرت جيدة لحين مغادرته المستشفى ، وذلك باستثناء سرعة النبض ، وأن هذا قد يحدث نتيجة للقلق . وانتهى الى أنه لم يمكن من الفحص الجزم بما اذا كان قد تناول مادة سامة أم لا .

٢ - الرائد طبيب حسن عبد الحى أحمد فتحى ص ١٤ - ص ١٥

«قال انه استدعى الساعة ٤ يوم الاربعاء ٩/١٣ الى الدور الخامس ، وهناك وقع الكشف على المشير ، وأنه علم من سيادته أنه تناول قرصين أو ثلاثة من الأسبيرين ، ولم يتبين من الأعراض الاكلينيكية ما يشير الى حصول حالة تسمم ، اذ أن حالته العامة كانت جيدة من الناحية الطبية . وقد اعطى محلول مقىء .

ومحصل الفحص الطبي الذى اجراه أنه قياس النبض وضغط الدم والكشف على الصدر والقلب والجهاز الهضمى والعصبى وأنه انتهى منه الى أن الحالة العامة جيدة ، وأنه لم يكن به وقت الكشف ما يشير الى تناول مادة سامة . وذكر أنه لم يجد اعراضا مرضية ، وكل ما لاحظه بعض توتر ، حيث كان يدخن بشراهة سيجارة بعد أخرى . كما أجاب وأوضح حقيقة هامة وهى : -

« انه لم يلاحظ وجود أى ضمادات على جسم المشير » . وحدد أجزاء الجسم التى كشف عليها بأنها الصدر والقلب والبطن والرقبة والذراعين وكذلك الظهر ، فيما عدا الجزء العلوى .

وذكر أنه من المفروض أن يؤخذ رأى الطبيب المعالج فى الاذن بالخروج من المستشفى . ثم أجاب على الأعراض التى تظهر على المريض عند تناول الافيون ، وقال انه لم يلاحظ على المشير أيا من هذه الاعراض ، بل على العكس فان سيادته كان متنبها تماما » .

٣ - شهادة الدكتور محمد عبد الرازق ص ١٥

« أخبره الفريق فوزى أن هذه الأمور تكررت ثلاث مرات ، وأنه غير مقتنع بجدية محاولة المشير فى الانتحار ، وأنه يريد الانصراف الساعة الخامسة مساء » .

٤ - شهادة الدكتور شريف عبد الفتاح ص ١٧

قال « انه لا يعتقد أن المادة السامة التى تناولها المشير يوم ١٩٦٧/٩/١٣ هى سبب الهبوط الذى انتهى بوفاته ، لأنه فى هذه الحالة يجب أن تكون الجرعة كبيرة ، وتسبب غيبوبة قبل حدوث الهبوط . وأنه على حسب أقوال الدكتور البطاطا لم تكن هناك غيبوبة ، ولكن كان هناك خمول .

أحداث المريوطية :

وفيما يلى بيان عن تطور حالة المشير الصحية منذ وصوله الى

استراحة المريوطية وحتى حدوث الوفاة كما جاء فى تقرير الطبيب الشرعى :

١ ـ شهادة النقيب طبيب مصطفى بيومى ص ٢١ ، ٢٢

« الضغط ثابت طوال النوباتجية ، وتم قياسه كل ساعة ، وكان ١٣٠ / ٩٠ ـ النبض ثابت من ٩٠ ـ فى الدقيقة وكان منتظما » .

«ثم حضر الطبيب النوبتجى الآخر الساعة العاشرة صباحا ـ الرائد طبيب ابراهيم البطاطه . وقاما سويا بالكشف عليه وكان الضغط ١٢٥ / ٨٠ والنبض ٩٠ فى الدقيقة وطبيعى ، والتنفس طبيعى »

٢ ـ شهادة الدكتور ابراهيم البطاطا ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤

« وفى الساعة السادسة مساء كان المشير نائما نوما طبيعيا ، وكان نبضه وتنفسه وضغط دمه كلها طبيعية ، ثم توجه الى دورة المياه الساعة ٦,٢٠ ، وبعدها طلب الطبيب على وجه السرعة ، فوجد المشير راقدا على السرير ولونه ممتقع ، ونبضه غير محسوس ، وتنفسه غير منتظم . وبعد ١٠ دقائق تأكد الطبيب من حصول الوفاة » .

ومن شهادات الأطباء المناوبين السابق ذكرها ، تأكد للطبيب الشرعى أن المشير كان فى حالة صحية عادية الساعة السادسة من مساء يوم الوفاة . اذ جاء فى تقرير الطبيب الشرعى : « وكان فى الاستراحة فى حالة عادية ، ونبضه وضغط دمه عاديين ، وحالته العامة عادية ، وكان متنبها ، ولم يتناول بالاستراحة طعاما ، وانما تناول جرعات قليلة من عصير الليمون والجوافة . وظل الطبيبان المختصان بالاشراف عليه يرقبان حالته عن كثب ، ويعاودان الكشف عليه بين ساعة وأخرى ، دون أن يطرأ على حالته تدهور ، وظلت حالته عادية حتى الساعة السادسة مساء

١٩٦٧/٩/١٤ بينما توفى فى الساعة السادسة مساء وأربعين دقيقة .

نتائج التحاليل الطبية كما وردت فى تقرير الطبيب الشرعى :

١ - « ولم يشاهد الطبيب الشرعى أثرا من ذرات مادة بيضاء على الشفتين أو الاظافر » ص ٣١

٢ - نتيجة الفحص والتحاليل على العينات :

« سلبية للسيانور والسموم المعدنية والريتالين ومشتقات حامض البريبوريك والاكونتين والنوفالجين والمورفين » ص ٣٦ .

٣ - ان تحليل العينات التى كان يمضغها المشير فى منزله ، وقبل نقله الى المستشفى ، وفى السيارة ، والتى لفظها السيد المشير وسلمت فى البداية ورقتان من السلوفان الكبيرة أرسلت للمعامل المركزية والصغيرة حللت بمستشفى المعادى - كما أرسل القىء بعد تناول المشير لنصف كوب من بيكربونات الصودا الى المعامل المركزية لتحليله وباقى القىء حلل بمعامل المستشفى .

قرر الطبيب الصيدلى نقيب يسرى أبو الذهب بالمعامل المركزية أنه تسلم الأنبوبة التى بداخلها ورقة السلوفان ، وكانت مغطاة بفلة دون شمع لاصق . وأن ورقة السلوفان بداخلها ورقة مفضضة ، ولم يلاحظ بها أثر المضغ ، ووجد بداخل الورقة المفضضة ذرات تشبه التراب لونها بنى غامق ومذاقها مر ، ولم يستطع تميز رائحتها .

نتيجة فحص هذه العينة :

املاح المعادن	سلبية
الحشيش	سلبية
الأفيون	ايجابية لحامض المايكونيك ،

ولكن لنفاذ العينة لم يتأكد من وجود عنصر المورفين ، فقام بالاختبار على ورقة السلوفان ذاتها ، فوجد اللون ضعيفا ، بحيث

لم يجزم بوجود مادة المورفين فى ورقة السلوفان . وأبلغ المقدم طبيب زغلول عبد المجيد حسنين ، الذى حضر اجراء التجارب بأنه « لا يستطيع الجزم بوجود مادة الافيون بعينة الورق وما كان بداخلها ، وأنه قال باحتمال وجودها لامكان اسعاف المريض باعطائه مضادات لهذه المادة » .

وقد اجرى تجارب على عينة القىء ، وقرر النقيب صيدلى يسرى أبو الذهب انها جاءت سلبية ، وأنه يجزم بعدم وجود مادة الأفيون فى عينة القىء . أما بالنسبة لعينة ورقة السلوفان وما بداخلها فانه لم يستطع أن يجزم بوجود الأفيون بها من عدمه . وأيده فى ذلك مقدم طبيب زغلول عبد المجيد حسنين ، الذى كان حاضرا جميع التجارب .

تعليق على نتيجة التحليل :

وعلى هذا فلم يثبت التحليل الذى أجرى على اللفافتين اللتين أخذتا من فم المشير وجود مادة سامة كالأكونيتين أو غيره من السموم ، فى حين أن هذه العينات عينات أصلية أخذت من فمه . فان سلمنا جدلا وعلميا بأن الأكونيتن تحلل داخل المعدة ، فانه كان من المنطقى أن توجد آثار السم فى اللفافات التى أخذت من فم المشير ، خاصة أنه وجدت ذرات بنية اللون أجرى عليها التحليل .

كذلك فان الأطباء الذين قاموا بتحليل العينات قطعوا بعدم وجود مادة الأفيون فى القىء ، ولم يجزموا بوجود الأفيون فى ورقة السلوفان .

ومن الغريب أن الرائد محمد عصمت ، من الشرطة العسكرية ، تقدم بلفافة ثالثة ، وقال انها ضمن اللفافات التى كان يمضغها المشير فى السيارة ، وأنه قد نسيها فى جيبه ولم يسلمها مع باقى العينة التى لفظها السيد المشير ، وأن هذه العينة هى التى قيل أنها اعطت نتائج ايجابية للأفيون ! .

وعلى كل فان جميع التحاليل لم تثبت وجود أى سموم ، سواء التى أجريت على العينات التى أخذت أثناء وجود المشير بالسيارة أو القىء فى يوم ١٩٦٧/٩/١٣ .

قصة الشريط اللاصق :

يقول تقرير الطبيب الشرعى ص ٣٥ : « انه تحقق من وجود سم الأكونيتين بالشريط الذى عثر عليه لاصقا بالجثة ، بالاضافة الى المظاهر التشريحيه التى اتضحت من الفحص . هذا ما عرف من طبيعــة تأثير هذا السم على الجسم ، كل ذلـك يدل على حصول الوفاة نتيجة السم بالاكونيتين » .

٢ ـ وجاء فى نتيجة التقرير الشرعى ص ٥٣ :

« تأسيسا على ما تقـدم ، وخاصة واقعة مضغ السيد المشير للفافات ورق السلوفان المحتوية على الأفيون ، وما أثبته الفحص من وجود فتات لورق معدنى لاصقا بهذه اللفافات من مثل جزء الشريط المعدنى الذى يحوى سم الأكونيتين ، مع استمرار ظهور أعراض جسمية وقت اسعاف سيادته حتى حصول الوفاة ، دال على استمرار تأثير المادة السامة ، هذا مع وجود الشريط الحامل للاكونيتين محتفظا به مخفيا (بالبقعة) التى شوهدت بالجثة ـ كل ذلك يتفق وحصول الوفاة فى هذه الحالة انتحارا بتناول السم »

ولعمرى كيف يمكن أن نستنتج أن المشير تناول السم انتحارا من حقيقة واهية ، وهى وجود فتات من شريط معدنى لاصق باللفافات التى كانت فى الفم تشبه الورق المعدنى الذى يحوى سم الاكونيتين ونبنى على هذا استنتاج حقيقة كبرى وهى أن وجود هذه الذرات المعدنية تثبت تناوله السم انتحارا ؟ .

لا يمكن أن نستنتج حقيقة أساسية كهذه من قرينة صغيرة وتافهة .

وإنـه من المسلم به أن واجبـات الطبيب الشرعى لا تتعدى الفحص وتحـديد أسبـاب الوفاة فقط ، ولكن ليس من واجب

الطبيب الشرعى أن يصل الى تحديد ما اذا كانت الوفاة انتحارا أو قتلا أو قضاءا وقدرا - فكل ذلك متروك تحديدة لأجهزة التحقيق المختصة ، وهى النيابة العمومية .

مما سبق عرضه من وقائع وأقوال وردت فى التحقيق وفى تقرير الطبيب الشرعى تبين ما يلى :

- أن صلاح نصر مدير المخابرات السابق لم يعط سما للمشير .
- أن المشير قد غادر منزله سائرا على قدميه .
- أن أطباء مستشفى المعادى لم يلاحظوا أعراض تسمم على المشير ، بل على العكس كان يتحدث اليهم متنبها تماما وقال لهم انه انها تناول بعض الأسبرين .
- أن قائد المستشفى (مستشفى القوات المسلحة بالمعادى) اللواء طبيب عبد الحميد مرتجى قد طلب من الفريق محمد فوزى أن يبقى السيد المشير فى المستشفى تحت الملاحظة . ولكن الفريق فوزى أصر على أن يغادر المشير المستشفى قبل الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم ١٣/٩/١٩٦٧ .
- أن الفريق أول محمد فوزى قد ذكر للدكتور محمود عبد الرازق أن هذه الأمور قد تكررت ثلاث مرات ، وأنه غير مقتنع بجدية محاولة المشير للانتحار ، وأنه يريد الانصراف الساعة الخامسة مساء .
- أنه بشهادة الرائد طبيب حسن عبد الحى لم يلاحظ أى ضمادات على جسم المشير ، وحدد أجزاء الجسم التى كشف عليها بأنها الصدر والقلب والبطن والرقبة والزراعين وكذلك الظهر .
- أن الطبيب المعالج رائد حسن عبد الحى أحمد فتحى ، قد ذكر فى التحقيق أنه فى مثل هذه الأحوال كان من المفروض أن يؤخذ رأيه فى الخروج من المستشفى . وقال أيضا إنه لم

يلاحظ على المشير الأعراض المصاحبة لتناول مادة الافيون ، وعلى العكس كان متنبها تماما .

ـ أنه جاء بشهادة الدكتور شريف عبد الفتاح أنه لا يعتقد أن المادة التى تناولها المشير يوم ١٣/٩/١٩٦٧ هى سبب الهبوط الذى انتهى بوفاته ، لأنه فى هذه الحالة يجب أن تكون الجرعة كبيرة وتسبب غيبوبة ، ولكن كان هناك خمول .

ـ أن حالة المشير كانت طبيعية تماما من ناحية التنفس والنبض وضغط الدم حتى الساعة السادسة مساء يوم ١٤/٩/١٩٦٧ ، بينما حدثت الوفاة الساعة السادسة وأربعين دقيقة .

ـ أن هيئة التحقيق لم تبلغ الا بعد الوفاة بأربع ساعات ، ووصلت لمكان الحادث بعد ست ساعات

ـ أن الطبيب الشرعى لم يشاهد أثرا من ذرات مادة بيضاء (الاكونيتين) على الشفتين أو الاظافر .

ـ نتيجة الفحص على العينات : سواء اللفافات التى أخذت من فمه ، أو القىء ، أو العينات التى أخذت بعد التشريح سلبية كلها للسيانور والسموم المعدنية والريتالين ومشتقات حامض البريتوريك والأكونيتين والنوفالجين والمورفين . ومن الغريب أن اللفافات ، التى أخذت من الفم على ما يدعى ، قرر أطباء المعامل المركزية انها وجدت غير مفضوضة ، كما أن أنبوبة الاختبار التى وضعت فيها عليها سداد بدون مشمع لاصق كما سبق أن حرزها الدكتور محمد عبد المنعم عثمان بمستشفى المعادى

ـ عدم اتخاذ أى احتياطات للمحافظة على سلامة المشير . وكان قد وضع تحت التحفظ منذ ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ ، وكانت السلطات مسئولة عن سلامته مسئولية كاملة . ولو خطر للسيد المشير الانتحار لنفذ ذلك يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧

وليس بعدها ، أو أثناء فترة تحديد اقامته فى منزله التى دامت ثمانية عشر يوما .

لقد كان السيد المشير عبد الحكيم عامر يريد محاكمة علنية لتحديد المسئولية عن هزيمة يونيو ٦٧ وأسبابها ، وطلب ذلك من الرئيس جمال عبد الناصر ليلة استدرجه الى منزله بمنشية البكرى داعيه الى تناول العشاء معه ، وكان عبد الناصر قد دبر له أمر اعتقاله . وقد ذهب المشير الى منزل جمال عبد الناصر كعادته فى الذهاب اليه ، كصديق ورفيق كفاح لتناول العشاء بناء على دعوته ، ولم يدر فى خلده أن يحدث ما حدث من استبقائه بالقوة ، ثم تحديد اقامته . .

وكان المشير يقينا وعلى شهادة الشهود قد طلب محاكمة علنية رسمية لتحديد مسئولية الهزيمة ، ولكنه على العكس لم يعط فرصة أن يتكلم ، وأن يتحدث عن وجهة نظره فى الأحداث الجسام التى حدثت فى يونيو ١٩٦٧ ، والظروف التى سبقتها وأدت اليها ، وملابساتها ، والمسئول عنها وعن القرارات المصيرية والتى كانت لها علاقة مباشرة بما حدث فى يونيو ١٩٦٧ . ولكن المشير اختفى بعد ٢٤ ساعة من نقله من منزله بالجيزة .

اذا من الذى له مصلحة فى اسكات صوت المشير الى الأبد ، وعدم وضوح الحقيقة خلال هذه الحقيقة التاريخية الخطيرة ؟ هنا علامة الاستفهام الكبيرة ، وهنا يجب استيضاح قضية وفاة المشير بالكامل ، لأن فى استجلائها الكشف عن حقائق تاريخية ، وتحديد لمسئوليات جسيمة ، واحقاقا للحق ، وتمكين للعدالة مع احاطتها بجميع الضمانات ، حتى تظهر الحقيقة كاملة لرجل لعب دورا بارزا فى تاريخ بلاده زهاء خمسة عشر عاما ، منذ خرج ليفتدى وطنه ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ويشارك فى قيادة مصر وبناء جيشها الوطنى أثناء فترة التحول العظيمة .

ان جو الارهاب الذى صاحب هذه الأحداث ، والذى جرى

فيه التحقيق فى وفاة المشير ، لم يكن الجو الذى يمكن أن تظهر معه الحقيقة . فلقد أخذته السلطة من منزله يوم ١٣/٩/١٩٦٧ سليما معافى سائر على قدميه ، وكانت مسئولة كاملة عن سلامته .

النتيجة التى توصل اليها التحقيق والتعليق عليها :

ان سبب الوفاة لم يحدد تحديدا قاطعا ، هل هو نتيجة تناول السم - على حسب تقرير النائب العام يوم ١٣/٩/١٩٦٧ ؟ - أم أنه نتيجة لتناول كمية أخرى فى اليوم التالى ؟ .

١ - اما من ناحية الافتراض الأول ، فما تقدم ، سواء من شهادة الأطباء فى مستشفى المعادى أو شهادة الفريق أول محمد فوزى ، أو الاطباء الذين كانوا موجودين معه باستراحة المريوطية ، يتبين أنه كان فى حالة عادية وطبية ، وخرج من المستشفى سائرا على قدميه . كذلك لم تبين التحاليل الطبية على اللفافات التى كانت فى فمه أو القىء وجود أى سموم .

وهذا يقطع بعدم حدوث الوفاة نتيجة تناول السم يوم ١٣/٩/١٩٦٧ ، لأنه ظل بحالة طبية لمدة ٢٤ ساعة وكان متنبها .

٢ - أما من ناحية الافتراض الثانى ، وهو أن يكون المشير قد تناول جرعة أخرى من الأكونتين فى يوم ١٤/٩/١٩٦٧ ، فانه يعد السؤال الكبير والحلقة المفقودة ! . كيف حصل المشير على هذه المادة ؟ ، خاصة أنه مما تقدم فان السيد صلاح نصر نفى نفيا قاطعا أن يكون قد سلم المشير سما ينتحر به ، الى آخر ما جاء بشهادته . كذلك فان الدكتور حسن عبد الحى ، الذى قام ضمن من كشفوا عليه بمستشفى المعادى ، قد أكد أنه قد قام بالكشف على جسم المشير ، بما فيه أسفل البطن ، ولم يجد أى ضمادات على الجسم .

وقد أراد النائب العمومى أن يوضح نقطة أخيرة ولكنها هامة وخطيرة ، كما ورد فى كتابه ص ١٢٠ ، اذ قال « على أن هناك

نقطة أخيرة لا يكتمل التعليق دون الاشارة اليها ، وهى ما جاء فى التقرير الطبى الشرعى وسلفت الاشارة اليه ، من قيام احتمال فى أن يكون المشير قد تناول قبل وفاته وفى استراحة المريوطية قدرا آخر من مادة الأكونتين عجل بوفاته . وان هذا الاحتمال يفتح الباب لاحتمال آخر لا يصل الى حد الاستحالة ، وهو أن يكون أحد خدم الاستراحة قد دس له فى الشراب قدرا من الاكونتين عجل بوفاته . ولكنه على أى حال مجرد احتمال أو افتراض لا دليل عليه ، فضلا عن أنه يتنافى تماما مع تسلسل الحوادث مع الأدله والقرائن التى سبق سردها ، والتى تدل على أن الحادث قد وقع انتحارا ـ الأمر الذى يرجح بأنه حتى مع افتراض أن القدر الذى تناوله المشير من المادة السامة فى بيته لم يكن هو المسئول وحده عن وفـاتـه ، وأنه عجل بوفاته قدر آخر تناوله قبل وفاته ـ حتى مع افتراض ذلك ، فان ظروف الحال كما سبق تدل على أن المشير هو الذى تناول بنفسه وبمحض ارادته هذا القدر الاخير» .

اذا كيف حصل المشير عبد الحكيم عامر على السم ؟ وكيف دس له السم ؟ ومن الذى فعل ذلك ؟ ومن الذى له مصلحة فى ذلك ؟

بعض الملابسات التى صاحبت الأحداث :

١ ـ كانت السلطة قد قامت فى ذلـك الوقت باعتقال أخوة السيد المشير وأبنـاء عمه وزوج أخته فى ليلة تحديد اقامته (٢٥ أغسطس ١٩٦٧) .

٢ ـ لم يبلغ شقيقـه الوحيد المطلق السراح ، المستشار عبد الجواد عامر بوفاة السيد المشير الا فى وقت متأخر ، اذ وصل الى المريوطية فى الثالثة من صباح يوم ١٥ /٩/١٩٦٧ .

٣ ـ لم تبلغ عائلة السيد المشير بوفاته الا فى صباح اليوم التالى ١٥ /٩/١٩٦٧ .

٤ ـ لم يسلم جثمان المشير للأسرة ، بل قامت السلطة بعمل

جميع الترتيبات ، وتحت اشرافها ، وتحت حراسة مشددة ، ولم يسمح لأحد بالاقتراب منه لرؤيته ، وقامت أجهزتها بتشييع جنازته حاملة الأسلحة الأوتوماتيكية والمدافع الرشاشة ، حتى وارته التراب ، وبقيت على حراسة قبره ثلاثة أشهر .

٥ ـ نتيجة لجو الارهاب والرعب ، لم يتمكن الناس من المشاركة فى العزاء أو تشييع الجنازة ، وكان السرادق خاليا تماما من المعزين وكان يجلس فى السرادق رجال الأمن ومحافظ الاقليم ورجال المخابرات وقلة من الاقرباء ممن لم يشملهم الاعتقال .

ملحق رقم | ٤ |

الحقيقة وراء إغراق إيلات

بقلم : عبده مباشر

(أكتوبر فى ١٩ أغسطس ١٩٨٤)

منذ ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ وحتى الآن لم يتوقف البحث عن أسرار معركة إغراق المدمرة الإسرائيلية « إيلات » أمام قاعدة بورسعيد البحرية بأربعة صواريخ سطح - سطح أطلقت من لنشى صواريخ مصريين . ويسعى كل مؤرخ أو دارس أو باحث لاستخلاص النتائج التى يمكن أن تدفع عجلة التقدم فى ميادين التسليح والصناعة والتكتيك و . . . و . . . إلى الأمام . . فالمعركة كانت نقطة تحول فى تاريخ المعارك البحرية ، فهى أول معركة تستخدم فيها الصواريخ سطح - سطح . وقد ترتب عليها تغيير الكثير من النظريات البحرية العالمية ، وامتد التغيير ليشمل الاستراتيجية البحرية ، واستجابت المؤسسات والهيئات المعنية لمتطلبات التغيير التى فرضتها نتائج المعركة وتحولت الدراسات والبحوث إلى خطط ومناهج عمل ، وجرى تغيير فى أسس وقواعد تسليح القوات البحرية بناء على نتائج معركة إغراق « إيلات » والتى يطلق عليها العالم معركة بورسعيد البحرية . .

وإذا كان الآخرون يعملون من أجل التطور فإن بعض الأقلام هنا فى مصر وتحت ستار الدراسات التاريخية أو التأريخية خاضت

التجربة دون أن تبين حقيقة خطاها ، فتوصلت إلى استنتاجات لا تمت للحقيقة أو الموضوعية بصلة . . والأهم أن مثل هذه الاستنتاجات لا علاقة لها بقضية التطور أو قضية إجابية أخرى . . ومن البديهى أن الدراسات التاريخية العسكرية تعتمد أساسا على الوثائق أو مذكرات القادة وأحاديثهم . . ولطبيعة الأسرار العسكرية فإن المؤرخ العسكرى عليه أن ينتظر طويلا قبل أن يسمح له بالتعامل مع الوثائق ، وإذا لم تتوافر للمؤرخ وثائق العمليات أو المعارك أو مذكرات القادة وأوراقهم الشخصية عن يوميات المعركة وإذا لم يكن مؤهلا أساساً للتعرض للتاريخ فالمعارك لا تدور وفقا لأهواء أو رغبات الأفراد أيا كانت رتبهم ، وإلا لتحولت الجيوش إلى شىء أشبه بعصابات قطاع الطرق . . فالجيوش مؤسسات نظامية يجرى فى شرايينها الانضباط أى الانصياع للنظام العسكرى وبكل ما يعطيه من سلطات للقيادات العليا وإلا لتعرض كل شىء للخلل . .

وإذا عرفنا أن الحرب هى استمرار للسياسة بوسائل أخرى - مثلما يقول كلاوزفيتز لأدركنا أن القيادة السياسية هى باستمرار صاحبة قرار إطلاق الحرب من عقالها . أما الجوانب التكتيكية للمعركة . . دعم وعطاء جوى . . دعم بالمدفعية الساحلية . . توفير حماية بحرية . . خطط الانسحاب من المعركة . . ماذا بعد تنفيذ المهمة ؟ فهى من مسئولية القيادة العامة وقيادة القوات البحرية بالتنسيق مع قيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وفى إطار تنظيم التعاون . . ودور القائد المنوط بتنفيذ المهمة أو الخطة دور تنفيذى . . وفى ذكرى إغراق « إيلات » التى اختارتها القوات البحرية يوم عيد لها حملت أوراقى وسافرت إلى الإسكندرية للقاء الفريق أركان حرب على جاد قائد القوات البحرية بحثا عن أسرار جديدة لم يسبق الكشف عنها . خاصة وقد مضى على المعركة أكثر من ١٥ عاما .

وأطلب من القائد أن تكون البداية ما حدث طوال يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ .

على جاد : فى تمام الساعة السابعة والربع صباح يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ اكتشفت وسائل الإنذار بقاعدة بورسعيد البحرية هدفين بحريين شمال شرق فنار بورسعيد يتحركان على مسافة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ ميلا بحريا (من ٢٧ إلى ٤٧ كيلو مترا تقريبا) وجرى إخطار مركز القيادة الرئيسى للقوات البحرية على الفور وأمر قائد القاعدة برفع درجة استعداد سرب لنشات الصواريخ المكون من لنشين من طراز كومار بقيادة النقيب بحرى أحمد شاكر عبد الواحد والنقيب بحرى لطفى جاد الله للإبحار والقتال . كما تم رفع درجة استعداد القاعدة والوحدات المتمركزة بها إلى الحالة الكاملة . كان هذا يحدث فى بورسعيد . أما فى الإسكندرية فقد قام قائد القوات البحرية اللواء بحرى أركان حرب فؤاد أبو ذكرى بمعونة كل من العميد بحرى أركان حرب محمود عبد الرحمن فهمى رئيس شعبة العمليات الذى تولى قيادة القوات البحرية خلال الفترة من ١٢ سبتمبر ١٩٦٩ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٢ والعقيد بحرى أركان حرب محمد على محمد نائب شعبة العمليات الذى تولى قيادة القوات البحرية خلال الفترة من ٩ أكتوبر ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ ، والمقدم بحرى أركان حرب على جاد ضابط الخطط بشعبة العمليات البحرية (قائد القوات البحرية الحالى) بتحليل الموقف ، **وتقرر تدمير الأهداف البحرية المعادية فور اختراقها المياه الإقليمية ومتابعة الموقف أولا بأول مع قاعدة بورسعيد البحرية .**

الأهرام : هذا يقودنا إلى تساؤل عن أسلوب اتخاذ القرار فى القوات المسلحة .

على جاد : يقتضى أسلوب اتخاذ القرار فى القوات المسلحة عموما عرض القائد للقرار بعد اتخاذه على القيادة العليا للتصديق عليه . .

وفعلا قام اللواء فؤاد أبو ذكرى برفع الأمر إلى القائد العام للقوات المسلحة للتصديق . بعدها قام القائد العام برفع الأمر إلى القيادة السياسية للتصديق عليه ، فقرار مثل ذلك ستترتب عليه ردود فعل عسكرية من جانب إسرائيل يجب أن تكون مصر مستعدة لها .

ويواصل القائد . . فى الساعة الحادية عشرة وخمس وعشرين دقيقة تأكدت وسائل المراقبة الفنية والبصرية بقاعدة بورسعيد أن مدمرة إسرائيلية من طراز زيوس توجد على مسافة ١٥ ميلا بحريا (حوالى ٢٧ كيلو مترا) من فنار بورسعيد ، وأن هذه المدمرة اتخذت خط سير فى اتجاه سواحل بورسعيد وبعد ذلك غيرت خط سيرها وخرجت من المياه الإقليمية فى اتجاه البحر : وفى الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق صدقت القيادة العامة للقوات المسلحة على قرار قائد القوات البحرية بتدمير أية أهداف معادية فور اختراقها للمياه الإقليمية المصرية والمحدد بـ ١٢ ميلا بحريا (حوالى ٢٢ كيلو مترا) من خط الساحل وذلك استنادا إلى حق الدفاع الشرعى : وبناء على توجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة أصدرت قيادة القوات البحرية تعليمات العمليات إلى قاعدة بورسعيد البحرية بتدمير أى هدف معاد فور اختراقه للمياه الإقليمية . بعدها حدد قائد القاعدة : المهمة لقائد سرب لنشات الصواريخ ، وجرى تلقينه بمخطط تنفيذ المهمة القتالية التى كلفته بها قيادة القوات البحرية .

الأهرام : إن ذلك يعنى أن قرار تدمير المدمره الإسرائيلية إيلات كان قرارا لقيادة القوات البحرية المصرية اتخذه القائد بعد تحليل للموقف بصورة كاملة شارك فيه كل من العميد بحرى محمود فهمى عبد الرحمن والعقيد بحرى محمد على محمد والمقدم بحرى على جاد وأن القيادة العامة قد أمرت القيادة البحرية وبالتعبير العسكرى قد صدقت على قرار قيادة القوات البحرية بعد الرجوع إلى القيادة السياسية .

على جاد : هذا بالضبط ما حدث فلم يكن مقبولا أن تخترق الـوحـدات البحرية الإسرائيلية خط المياه الإقليمية المصرية بما يمثله ذلك من تحد وعدوان على مصر وأن يمضى ذلك التحدى وهذا العدوان دون أن تستخدم مصر حقها الشرعى فى الرد .

الأهـرام : وهـل كان الموقف بعد يونية ١٩٦٧ مشجعا على الإقدام على مثل هذا العمل ؟

على جاد : لقـد خرجت القـوات البحـرية من معركة يونيه ١٩٦٧ دون أن تلحق بها خسائر نتيجة القرار الحكيم والصائب الذى اتخذته قيادة القوات البحرية وقتذاك . وبالتالى فإن القوات البحرية فى إطار ميزان القوى كانت تملك التفوق ، والأهم إرادة العمل والقدرة عليه .

ورغم توافـر هذه العنـاصر فإن حسـابات الموقف بعد ذلك تركت للقيادة العامة للقوات المسلحة التى أقرت ما أخذت به القيادة البحرية بعد اقتناعها بعناصر تحليل الموقف الذى أجرته .

الأهرام : وماذا عن باقى أحداث يوم ٢١ أكتوبر ؟

على جاد : فى الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر عادت المدمرة الإسرائيلية إيلات إلى الظهور فى بور سعيد واستمرت فى اتخاذ خطوط سير متعرجة على امتداد هذا الخط أى كلما اقتربت تجاه الفنـار عادت إلى الابتعـاد إلى داخـل البحـر مرة أخـرى وهكذا . . وفى الساعة الرابعة بعد الظهر كانت أجهزة المراقبة فى قاعدة بور سعيد مازالت تتابع إيلات وكانت قد أصبحت على مسافة ١٤,٥ ميل بحرى من فنار بور سعيد .

وفى الساعة الخامسـة مساء وبناء على أوامر قائد القاعدة غادر سرب لنشـات الصـواريخ ميناء بور سعيد للقيام بمهمة تدمير وإغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات فور اختراقها للمياه الإقليمية .

الأهرام : الخامسة مساء يوم ٢١ أكتوبر تعنى وقت الغروب أو

بالتعبير العسكرى آخر ضوء . وهذا يقودنى إلى سؤال : ماذا عن إجراءات الخداع والتضليل .

على جاد : سبق عملية خروج سرب اكتشاف الصواريخ تنفيذ العديد من إجراءات الخداع والتمويه التكتيكى بغرض تضليل القيادة الإسرائيلية وصرف الأنظار بعيدا عن أعمالنا القتالية مثل تبادل الإشارات اللاسلكية الخداعية بين قيادة القوات البحرية من جهة وقاعدة بور سعيد من جهة أخرى وكذلك بين قيادة القاعدة وسرب لنشات الصواريخ . كما صدرت الأوامر إلى قادة لنشات الصواريخ باستخدام ممرات ملاحية غير مطروقة أثناء الإبحار لتأكد القيادة المصرية من قيام القوات الإسرائيلية بمراقبة الممر الملاحى المعتمد لمدخل قناة السويس . كما صدرت الأوامر إلى قادة اللنشات باستخدام سرعات بطيئة عند الاقتراب من الهدف بحيث تبدو كأنها سفن صيد صغيرة .

وفعلا نفذ سرب اللنشات الأوامر واستخدم الممر الذى حددته له قيادة القاعدة باستخدام سرعات بطيئة وفور خروج السرب اكتشف المدمرة الإسرائيلية على شاشات الرادار وقام بإبلاغ قيادة القوات البحرية بالموقف .

الأهرام : لقد اتخذت قيادة القوات البحرية وقيادة قاعدة بور سعيد البحرية والنقيب أحمد شاكر عبد الواحد قائد سرب اللنشات وقائد اللنش الأول والنقيب لطفى جاد الله قائد اللنش الثانى كل الإجراءات التى تحول دون العدو واكتشاف حقيقة ما يدبره ، والسؤال : هل اكتشف العدو النوايا المصرية أو أنه فوجىء بالمعركة ؟

على جاد : لم يتوقع العدو أن تقدم القيادة على خوض تجربة الاشتباك مع المدمرة إيلات وقد بنى حساباته على أساس أنه سبق أن أغرق زورقى طوربيد يوم ١١ يوليو ١٩٦٧ فى معركة غير متكافئة أمام بور سعيد ، وبالتالى ، فإن قاعدة بور سعيد لن تخاطر بمعركة جديدة وأيضاً لم يتوقع أن تستخدم القوات البحرية

لنشات الصواريخ التى لم يسبق لها الاشتراك فى القتال من قبل .

على جاد : فى الساعة الخامسة وتسع وعشرين دقيقة وفور اختراق المدمرة الإسرائيلية إيلات للمياه الاقليمية المصرية بدأ الهجوم الخاطف الذى لم يكن العدو يتوقعه ، وكانت المفاجأة تامة ، واتخذ سرب لنشات الصواريخ وضع الهجوم وكل لنش من اللنشين يحمل صاروخين من طراز ستايكس ، وقام لنش قيادة السرب بقيادة النقيب بحرى أحمد شاكر عبد الواحد بتوجيه ضربة بالصاروخين إلى المدمرة فأصابها إصابات مباشرة ، وظهر وهج خلف الأفق اعقبه سماع عدة انفجارات متتالية ، وظهرت صورة المدمرة على شاشات الرادار أصغر مما كانت تبدو من قبل أى أصغر من حجمها بما يؤكد اصابتها .

الاهرام : عندما التقيت بالنقيب لطفى جاد الله قائد اللنش الثانى بالسرب أكد عنصر المفاجأة بقوله : إن طاقم المدمرة لم يكن لديه الوقت لاتخاذ أية إجراءات وقائية فعالة . ووصف المدمرة بعد الهجوم عليها . بقوله : إنها اهتزت بشدة كما لو كانت اصطدمت بجدار ضخم من الصخر ، وقال إن الصاروخ الأول أصاب المدمرة فى الوسط عند أسفل ممشى القيادة وبعد مرور دقيقة أصابها الصاروخ الثانى فى الخلف عند غرفة المحركات مما أدى إلى إصابة المدمرة بالشلل فتوقفت .

على جاد : كانت المفاجأة تامة وكان الهجوم ناجحا تماما ، بعدها أصدرت قيادة القاعدة أوامرها إلى سرب اللنشات بالعودة إلى الميناء ، حيث إن مخطط تنفيذ المهمة القتالية كان يقضى بتوجيه ضربة بصاروخين فقط ضد المدمرة للاحتفاظ باحتياطى من الصواريخ لتدمير أية أهداف معادية أخرى يجرى اكتشافها ولتغطية عودة اللنشات إلى القاعدة .

وعندما اكتشفت وسائل الانذار بالقاعدة خلال مراقبتها للمدمرة أنها مازالت طافية ، أبلغت قيادة القوات البحرية بالموقف فأصدرت القيادة تعليمات عمليات إلى قاعدة بور سعيد

البحرية لتطوير نجاح ضربة اللنش رقم « ١ » بانزال ضربة بعدد صاروخين ضد المدمرة إيلات بهدف إغراقها . . .

وفى الساعة السادسة والنصف مساء وبأوامر من قائد قاعدة بور سعيد البحرية غادر اللنش رقم « ٢ » بقيادة النقيب بحرى لطفى جاد الله الميناء لتنفيذ مهمة تطوير نجاح ضربة اللنش رقم « ١ » باغراق المدمرة الاسرائيلية « ايلات » .

وفى الساعة السابعة وأربعين دقيقة مساء يوم ٢١ اكتوبر قام اللنش رقم « ٢ » بقيادة النقيب بحرى لطفى جاد الله بتوجيه ضربة بصاروخين إلى المدمرة الاسرائيلية فأصاباها اصابات مباشرة : انفجرت على أثرها ثم هوت إلى القاع بعد سبع دقائق من اصابتها لتضع نهاية لمصيرها .

الاهرام : قال النقيب ـ العقيد الآن ـ لطفي جاد الله إن أول صاروخ أطلقه أصاب المدمرة فى منتصفها ، وكنتيجة للصدفة وحدها جاءت الاصابة فى مخزن الذخيرة الذى أدى انفجاره إلى عدة انفجارات أخرى أدت إلى شطر المدمرة إلى نصفين وأحالها إلى كتلة من النيران ، وعندما بدأت المدمرة تغوص فى الماء أصابها الصاروخ الثانى وتحول البحر من حول المدمرة إلى بحيرة من اللهب واختفت اجزاء المدمرة تماما من شاشات الرادار ، وأسدل الستار على المدمرة التى كانت فخر القوات البحرية الاسرائيلية .

وأذكر أن عددا من شهود العيان الاسرائيليين الناجين من طاقم المدمرة قالوا ونقلت وكالات الأنباء أقوالهم « عندما اصطدمت الصواريخ ببدن السفينة أطاح الصاروخ الأول بهوائيات اللاسلكى وبعد لحظات أصاب الصاروخ الثانى غرفة الماكينات تاركا السفينة كالجثة الهامدة فى الماء ، وظلت المدمرة تميل ميلا شديدا والنيران مشتعلة بها ، وحاول الاسرائيليون إنقاذ سفينتهم ، وبعد ساعة ونصف الساعة شوهد صاروخا ثالثا فى طريقه إلى السفينة وانفجر الجزء الخلفى منها وبينما إيلات تنقلب

وتغرق انفجر الصاروخ الرابع على سطح المياه وتحولت المنطقة إلى جحيم مشتعل بالنيران .

على جاد : إن معركة إغراق المدمرة ايلات عملية بحرية ناجحة توافرت لها جميع أسباب النجاح واشترك فى العملية جميع أجهزة القيادة تخطيطا وتنفيذا ، ويأتى حسم الموقف نهائيا على يد الوحدة التى تقوم بتنفيذ المهمة ، وعلى قدر كفاءتها النضالية وكفاءة القائد يكون حجم النجاح ، وهذا يعنى أننا إذا ذكرنا إغراق المدمرة إيلات فإننا نذكر دائما بالفخر والاعزاز البطل النقيب بحرى اركان حرب أحمد شاكر عبد الواحد قائد السرب لنشات الصواريخ الذى قام بتنفيذ مهمة إغراق المدمرة الاسرائيلية « إيلات » بنجاح ، كما نذكر بالتقدير والفخر النقيب بحرى لطفى جاد الله قائد اللنش الثانى بالسرب .

ويطوى اللواء بحرى اركان حرب على جاد الملف الموضوع أمامه مكتوب عليه « سرى جدا » ويضم أسرار عملية إغراق المدمرة الاسرائيلية « إيلات » وأسأل القائد : هل هناك صفحات أخرى لم تكشف عنها ؟

على جاد : هناك بعض المعلومات الفنية قدرت أنها تهم المتخصصين فقط ولهذا لم أذكرها . . ووضع القائد الملف كله أمامى وأضم أوراقى ودون ادعاء صفة المؤرخ أو استخدام كلمات وجمل كبيرة مثل الفحص العلمى التاريخى .

ملحق رقم | ٥ |

عودة إلى إغراق إيلات !

بقلم : عبدالعظيم رمضان

(أكتوبر في ٤ نوفمبر ١٩٨٤

بينما كنت في أوربا في هذا الصيف ، نشر الصديق الأستاذ عبده مباشر مقالا على صفحات « أكتوبر » الغراء ، بعنوان « الحقيقة وراء اغراق ايلات » ، يتضمن تعقيبا على نتائج الدراسة التي نشرتها حول هذه المسألة في بعض فصول دراسة « تحطيم الآلهة » ، التي نشرت تباعا على صفحات « أكتوبر » على مدى عامين . ولم أتمكن من الرد عليه فور عودتي حتى لا أقطع على القارىء حلقات دراسة « مصطفى كامل في محكمة التاريخ » التي نشرت في سبع حلقات على صفحات هذه المجلة ، ولكنني كنت على اقتناع تام بأن مثل هذه الموضوعات التاريخية الهامة التي تتعلق ببطولاتنا العسكرية ، هي موضوعات خالدة أبدا ، قابلة للنقاش والجدال دون حدود معينة من زمان أو مكان ، وأن جماهيرنا المصرية والعربية شديدة الاهتمام بقراءة كل حرف يكتب عن هذه الموضوعات ، بل هي شديدة اللهفة أيضا . ومن ثم فان تأخير الرد لا يفقد الموضوع جدته وحيويته ، لأنه سوف يلقى ما يستحق من اهتمام القراء .

وربما كان من أهم ما استرعى انتباهي ، مما أثاره رد الصديق

عبده مباشر ، أن الكثيرين البعيدين عن « علم التاريخ » - وأقصد بهم غير الأكاديميين من كتاب الدراسات التاريخية - لا يعرفون بعد أن « التاريخ » علم ككل العلوم الانسانية والطبيعية ، له منهجه العلمى وقواعده العلمية التى تدرس فى الجامعات فقط ، ولا يمكن لفرد أن يحصل عليها من مجرد اطلاعاته الخاصة - تماما كما أنه لا يمكن لفرد أن يصبح طبيب لمجرد أنه قرأ بضع عشرات أو مئات من كتب الطب ! ، وأنا شخصيا - كما يعرف أصدقائى وزملائى - كثير الاطلاع فى كتب الطب لأنى كنت أود فى صباى أن أكون طبيبا ، ولكن أحدا من هؤلاء الأصدقاء والزملاء لا يغامر أبدا بعرض نفسه على للفحص أو العلاج ! ، وقصارى ما يفعلون أن يستقبلوا نصائحى الطبية من أذن ، ويرسلونها من الأذن الأخرى الى الفضاء الخارجى ! .

وبطبيعة الحال فأنا لا أتجاسر على التفكير فى توجيه نصائح علمية الى الأطباء فى شئون مهنتهم وتخصصاتهم ولا أستطيع أن أوجه اليهم نقدا لطريقتهم فى التشخيص أو العلاج أو البحث العلمى ، ناهيك عن أن أزعم لهم أننى الطبيب الفعلى الذى يعرف أصول مهنته وأنهم أدعياء ! .

ولكن هذا ما فعله الصديق عبده مباشر تماما ! . فالصديق عبده مباشر كاتب كبير ومتخصص فى الكتابة فى الشئون العسكرية ، ولكن لم يعرف عنه أبدا أنه شغل كرسيا علميا فى قسم التاريخ فى أحد الجامعات . ومع ذلك فقد شاء له اعتداده بنفسه أن يوجه الى مؤرخ محترف مثلى ، يشغل أعلى المراكز العلمية فى بلده ، فضلا عن عشرات الأبحاث والدراسات العلمية التاريخية فى مصر والعالم العربى والخارج ، ونحو خمسة عشر كتابا - مثل هذا النقد الذى تضمنته الفقرة التالية التى أضعها تحت أنظار القراء :

« ان بعض الأقلام هنا فى مصر ، وتحت ستار الدراسات التاريخية أو التاريخية ، خاضت التجربة دون أن تتبين خطاها ! ،

فتوصلت الى استنتاجات لا تمت للحقيقة أو الموضوعية بصلة . والأهم أن مثل هذه الاستنتاجات لا علاقة لها بقضية التطور أو قضية ايجابية أخرى . ومن البديهى أن الدراسات التاريخية العسكرية تعتمد أساسا على الوثائق ، أو مذكرات القادة وأحاديثهم . ولطبيعة الأسرار العسكرية فان المؤرخ العسكرى عليه أن ينتظر طويلا قبل أن يسمح له بالتعامل مع الوثائق . واذا لم تتوافر للمؤرخ وثائق العمليات أو المعارك أو مذكرات القادة وأوراقهم الشخصية عن يوميات المعركة ، واذا لم يكن مؤهلا أساسا للتعرض للتاريخ ... الخ » .

وبطبيعة الحال فلن أدخل فى نقاش مع الصديق عبده مباشر فى أساسيات منهج البحث التاريخى ، لمجرد أنه عرف عبارتين أو ثلاث من هذا المنهج قرأهما فى أحد الكتب المتخصصة أو غير المتخصصة - فالنقاش فى المسائل العلمية المجردة يكون بين متخصصين علميين فى هذه المسائل ، والا تحول الى هذر ومزاح ! ، ولكنى أزعم جادا أننى كنت على استعداد حقيقى للاقتناع بما كتبه ، لو أنه كان نتيجة دراسة جادة طبق فيها بنفسه تلك العبارات القليلة التى عرفها من منهج البحث التاريخى ولكنى فوجئت بأن تلك المقدمة المتعالية الطويلة ، التى نصب نفسه فيها شيخا للمؤرخين ، كانت مقدمة حديث صحفى عادى أجراه مع السيد الفريق على جاد ، قائد القوات البحرية ! .

فهل هذا معقول ؟ . وهل يتطلب حديث صحفى مع أحد المسئولين بالدولة أو الجيش التقديم له بمثل تلك المقدمة التى توهم القارىء بأن ما سوف يقرؤه هو دراسة علمية جادة لم يسبق لها مثيل ! ، وأن ما سبقها من دراسات لم يخضع لأى اساس علمى ؟ . ولماذا لم يقدم الاستاذ عبده مباشر رواية الفريق على جاد فى اطارها الصحفى الحقيقى ، لتضم الى غيرها من الروايات من التى أدلى بها سبقه من عسكريين من ضباط وجنود وقادة ،

وتخضع بذلك لمنهج البحث التاريخى الذى يبحث عن الحقيقة التاريخية المجردة ؟ .

ان الفريق على جاد هو بكل تأكيد مصدر هام من مصادر الحادثة التاريخية ، وروايته جديرة بأن تلقى كل اهتمام من يؤرخ لهذه الحادثة ، فمن خلالها تكتمل كثير من مساحة الصورة التاريخية ـ ولكن الاعتماد عليها وحدها لا يدخل بحال فى أساس منهج البحث التاريخى ، الذى يحاول الصديق عبده مباشر أن يلقننا اياه لمجرد أنه قرأ منه بعض العبارات المتناثرة ، لأن هذا المنهج يعتمد على استكمال الشهادات التاريخية ، وعلى المقارنة والمناقضة ، والاستقراء والاستنباط ، وكل ما يوصل الى الحقيقة التاريخية . واعتماد المؤرخ على شهادة شاهد واحد فى الحكم التاريخى ، أشبه باعتماد القاضى على شهادة شاهد واحد فى الحكم بالاعدام .

ورواية الفريق على جاد هى اجتهاد خاص يحسب له فى سعيه لمعرفة الحقيقة فى هذه الحادثة ، وقد اعتمد فى هذا الاجتهاد على ما تحت يده من وثائق وبيانات متاحة . ولكنه لا شك يسعده كثيرا أن يطلع على اجتهادات غيره ، التى تعتمد بدورها على الوثائق والشهادات العسكرية ! . فالحقيقة التاريخية هى ملك لأمتنا العربية ، وليست ملكا لفرد . وأزعم أن المؤرخ يكون عادة أكثر حرية فى استرجاع الحدث التاريخى من القائد العسكرى الذى يلزمه واجبه مراعاة اعتبارات ، والذى تقتصر مهمته على تقديم شهادته فقط ـ وليس تحقيق الحدث التاريخى الذى هو مهمة المؤرخ .

وربما كان خير أنموذج لذلك ما كتبه الفريق محمد فوزى عن حادث اغراق المدمرة ايلات ، وكان الفريق فى ذلك الحين يشغل أرفع منصب فى القوات المسلحة ، اذ كان هو القائد العام للقوات المسلحة ومن المفروض فيه أنه يعرف دقائق هذا الحادث معرفة تامة ، وأنه خير من يوضح الحقيقة التاريخية فيه ، وأكثر من ذلك

أن ما يقدمه فى هذا الصدد يجب أن يفوق فى الأهمية ما يقدمه غيره من شهادات - ومع ذلك فان ما كتبه فى مذكراته المنشورة مؤخرا تحت عنوان : « حرب الثلاث سنوات » حافل بالأخطاء التاريخية ! .

فقد كتب محمد فوزى يقول : « هجم اللنش الأول - القائد - على جانب المدمرة ، مطلقا صاروخه الأول ، فأصاب المدمرة اصابة مباشرة ، وأخذت تميل على جانبها ، فلاحقها بالصاروخ الثانى ، الذى أكمل اغراقها على مسافة تبعد ١١ ميلا بحريا شمال شرقى بور سعيد ، وكان ذلك ظاهرا أمام القائد على شاشة الرادار . وقد غرقت المدمرة « ايلات » الاسرائيلية بعد الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٦٧/١٠/٢١ » .

كانت هذه هى معلومات قائد عام الجيش المصرى قبل أن أنشر على صفحات أكتوبر شهادة قائد زورق الطوربيد الثانى الذى ضرب المدمرة ايلات ، وهو العقيد لطفى جاد الله ، وأقوم بتحقيقها فى ضوء الشهادات التاريخية الأخرى التى وردت على لسان العسكريين المصريين ، فتغيرت الصورة تماما ، وأصبح ثابتا الآن أن المدمرة ايلات لم تغرق من اصابة الزورق الأول ، وإنما أصيبت فقط وشلت تماما ،وغرقت من اصابة الزورق الثانى ! . وبالتالى فلم تغرق فى الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٦٧/١٠/٢١ ، وإنما غرقت بعد ذلك بثلاث ساعات ! .

وهذا يوضح أن المؤرخ وحده هو الذى يستطيع أن يسترد الحدث التاريخى من الماضى ، وليس القائد العسكرى ، حتى ولو كان قائد عام القوات المسلحة ! - كما هو الحال بالنسبة للفريق محمد فوزى . وهذه الصورة لم تقدم بسهولة ، وإنما قدمت من خلال دراسة عشرات الشهادات والتصريحات والبيانات العسكرية ، ومن خلال معاناة علمية جادة ، كما انها تمت من خلال تصحيح وتصويبات ، لأن الهدف الأول للمؤرخ هو الوصول الى الحقيقة التاريخية ، والاجابة على هذا السؤال الذى

كان يتردد دائما فى ذهن المؤرخ الألمانى الكبير رانكة ، وهو : « كيف حدث التاريخ بالفعل » .

هذه النتائج العلمية التى توصلت اليها ، والتى كان يجهلها قائد عام القوات المسلحة نفسه ، وهو الفريق محمد فوزى ، هى التى أوردها الفريق أركان حرب على جاد فى تصريحاته للاستاذ عبده مباشر ، ولم يختلف معنا فيها ، لأن الصورة أصبحت واضحة الآن من خلال الدراسة التاريخية التى قدمناها ، بدليل أن ما قدمه الفريق على جاد من تصريحات حول هذه المسألة قبل هذه الدراسة كان مختلفا ، ففى حديثه الى جريدة مايو المنشور بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٨٣ نسب اغراق المدمرة الى المقدم أحمد شاكر وحده ، ولم يورد أى دور فى ذلك للمقدم لطفى جاد الله ! ، بل حسم ذلك بايراده الاشارة اللاسلكية التى أصدرها المقدم أحمد شاكر الى المقدم لطفى جاد الله ، قائد اللنش الثانى ، وفيها يقول : « تم تدمير الهدف ، ويراعى عدم الاشتباك » . ولكنه فى حديثه لجريدة الأخبار يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٣ أشرك النقيب لطفى جاد الله فى اغراق المدمرة ، ولكن بشكل غير دقيق . فقد روى أنه بعد أن أطلق النقيب أحمد شاكر صاروخا على المدمرة ، « تحرك اللنش الثانى وبسرعة وعليه النقيب لطفى جاد الله ، الذى أطلق الصاروخ الثانى ، وكانت اصابة مباشرة انفجرت بعدها المدمرة ، ثم هوت الى القاع بعد سبع دقائق من الضربة الثانية » . وهذا يدل على أن صورة ما حدث للمدمرة ايلات لم تكن واضحة تماما بمثل ما توضحت الآن . بعد دراستنا لها ، وأن النتائج التى توصلنا اليها هى نفسها النتائج التى اعترف بهاالفريق على جاد ، فيما يتصل بمصدر وتوقيت اغراق المدمرة .

ولكن هل كانت هذه الحقائق معروفة للقيادة العسكرية المصرية وقت اغراق المدمرة ، أم لم تعرف الا بعد صدور دراستنا حول اغراق المدمرة ايلات ؟ .

أزعم ـ جازمـا ـ أن هذه الحقـائق لم تكن معـروفـة قبـل دراستنا ! . ولن أدلل على ذلك باستنتاجات ، وانما بالوثائق .
وأكتفى هنـا بأن أورد نص ما أدلى به اللواء مصـطفى كامل ، المتحدث العسكرى بلسان القيادة العليا للقوات المسلحة ، فى مؤتمـر صحفى حضره ما يقـرب من خمسـين صحفيا يمثلون الصحافة العالمية ، فى أعقاب اغراق المدمرة ايلات ، وفيه قرر أن الـزورق الأول الذى كان يقوده النقيب أحمد شاكر ، هو الذى أغـرق المدمرة ايلات ، وأن الزورق الثانى ، الذى كان يقوده النقيب لطفى جاد الله ضرب هدفا آخر غير ايلات ! ، وصفه اللواء مصطفى كامل بأنه « هدف متحرك ظهر على شاشة الرادار بنفس حجم المدمرة ايلات » . وهذا الكلام منشور ليس فقط فى الصحف اليومية وانما فى نشرة القوات المسلحة رقم ٧ فى أكتوبر ١٩٦٧ ! .
وكـان الاعتقـاد فى ذلك الحين أن الهدف الثانى هو المدمرة « حيفا » . وكان هذا الاستنتاج من جانب النقيب أحمد شاكر ، فقد ذكر فى نشرة القوات المسلحة السالفة الذكر أن هذا « الهدف الجـديد كان يبدو فى حجم المدمرة ايلات . ومادامت اسرائيل لا تملك سوى ثلاث مدمرات هى : حيفا ، ويافو ، وايلات ، ومادامت ايلات قد غرقت قبل ذلك بأكثر من ساعة ونصف ، بينما بيانات الاستطلاع والمعلومات تؤكد وجود المدمرة الاسرائيلية يافـو فى مالطة ، حيث تجرى لها عمرة كاملة ـ فمن المرجح أن الهدف الثانى الذى أصيب هو المدمرة حيفا » .
وهـذا الكـلام للنقيب أحمـد شاكـر يؤكـد ويفصل ما أورده المتحدث بلسان القوات المسلحة ، اللواء مصطفى كامل ، فى هذا الصـدد مما سبق ذكـره . ويوضـح أن المصـادر العسكرية المصرية كانت تتحدث عن اصابة مدمرتين هما : ايلات وحيفا ! .
وبالتالى فان ما أورده الفريق على جاد من أن قائد قاعدة بور

سعيد البحرية أصدر أمرا للنقيب بحرى لطفى جاد الله بتنفيذ مهمة « تطوير نجاح ضربة اللنش رقم « ١ » باغراق المدمرة الاسرائيلية « ايلات » ! - لم يكن مطروحا فى ذلك الحين ، لسبب بسيط هو أن قائد قاعدة بور سعيد ، وكل العسكريين حوله ، بل وقائد زورق الطوربيد الأول النقيب أحمد شاكر ورجال طاقمه ، كانوا يعتقدون أن « ايلات » قد غرقت بالفعل ! ، ولا يمكن - بالتالى - أن تكون هى الهدف الثانى الذى صدر الأمر الى النقيب بحرى لطفى جاد الله بالخروج الى عرض البحر لاغراقه ! .

ولم يستطع أحد فى ذلك الحين ، ولا بعد ذلك ، أن يعرف أن الهدفين كانا هدفا واحدا ، حتى صدرت الدراسة التى تشرفت بنشرها على صفحات أكتوبر حول اغراق المدمرة ايلات ، وشهادة العقيد لطفى جاد الله ، التى حققتها ونشرتها على صفحات المجلة - فاتضحت هذه الحقيقة .

بل لقد تجاهل قائد عام الجيش السابق ، الفريق محمد فوزى ذكر الهدف الثانى تماما ، الذى لم يلق اليه بالا ، بسبب الغموض الذى ثار حوله ، فلم يعرف أحد هل تم اغراقه أم لا ، وهل كان هو المدمرة حيفا أم شيئا آخر . واكتفى الفريق محمد فوزى - كما ذكرنا - بأن أكد أن الزورق الأول للنقيب أحمد شاكر هو الذى أغرق المدمرة ايلات ، وأنه أصابها بالصاروخ الأول اصابة مباشرة ، ثم « لاحقها بالصاروخ الثانى الذى أكمل اغراقها » - على حد قوله - وهو غير صحيح .

بل ان المقدم لطفى جاد الله نفسه ، وهو قائد الزورق الثانى ، لم يستطع أن يحسم هذه المسألة ، ويجزم بها اذا كان هناك هدف آخر غير المدمرة ايلات ، أو كان الهدفان هدفا واحدا ! ، وذلك حين سجلت شهادته بعد ستة عشر عاما من اغراق المدمرة ! ، وكان ذلك فى صيف ١٩٨٣ . وقد كان الأمر الوحيد الذى أكده هو أنه هو الذى أغرق ايلات ، ولم يستند فى ذلك الى

المصـــادر المصرية بل استنـد الى أن اسـرائيل أعلنت أن ايلات غرقت الساعة الثامنة مساء الا عشر دقائق ، ولم تغرق فى الساعة الخامسة الا خمس دقائق . ولما كانت اصابتا النقيب أحمد شاكر قد وقعتا فى الساعة الخامسة مساء ، بينما وقعت اصابتاه فى السابعة وأربعين دقيقة ، فيكون زورقه ـ حسب قوله ـ هو الذى أغرق ايلات .

وكان فى ذلك أمينا ، فلم يزعم أنه تلقى أمرا باغراق المدمرة ايلات نفسهـا ! ، لأنه هو نفسه كان متحققا عندما صدر اليه الأمر بالخروج للقتال من أن ايلات قد غرقت ، بعد أن شاهد بعينيه الانفجـارات تنـطلق منها ! ـ وانما كان يعرف أنه ينطلق لتدمير هدف آخر . وهذا نص شهادته كما سجلناها ، التى تثبت أنه كان يعتقد عندما خرج للقتال فى طلعته الثانية ، أن ايلات قد غرقت .

فقد أورد عن خروجه الأول مع النقيب أحمد شاكر : « طلعنا من فتحـة البـوغـاز لغـاية ثانى شمندورة ، واكتشفنا الهدف ، ومسكنـاه على الرادار ، وكنت فى نفس الوقت مستعدا للاطلاق عندما أطلق قائد التشكيل النقيب أحمد شاكر الصاروخين . وقد رأينا أن الصاروخين أصابا الهدف بالفعل ، وطلعت انفجارات واشتعلت النـيران . وكـانت الضربة حوالى الساعة الخامسة الا خمس دقائق . وعند ذلك أصدر النقيب أحمد شاكر أمرا بعودتنا الى القاعدة ، وهو ماتم بالفعل . وكان طاقم زورق الصواريخ تحت قيادتى فى إحبـاط شديد ـ رغم انتصـار النقيب شاكر ـ لأنهم لم يشتركوا فى العملية ، وبعضهم سالت دموعه بالفعل . ولكن ربنا هو فوق الكل أراد لنا أن نكمل المعركة ، فعندما اشتغل جهاز الرادار من جديد اكتشف هدفا ثانيا فى نفس المنطقة ، وصدرت لى الأوامر الساعة السابعة بالخروج لضرب هذا الهدف » .

ثم يتساءل العقيد لطفى جاد الله فى حيرة : « هل هذا الهدف هو الهدف الأول الذى ضرب ولكنه لم يغرق بعد ، أم أنه هدف

جديد ؟ اننا لما خرجنا فى الطلعة الأولى لضرب الهدف الأول كان هنـاك هدف آخر ظاهر على بعد نحو ٢٣ ميلا ـ أى خارج المياه الاقليمية ـ فهل دخل هذا الهدف الثانى الى المياه الاقليمية بعد ضرب الهدف الأول ، أم أنه نفس الهدف الأول ولم يكن قد غرق بعد ؟ . الأمر الذى أؤكده هو أن الهدف الذى خرجت بزورقى لضربه ، والذى ضربته بالفعل هو إيلات ، لأن اسرائيل أعلنت أن إيلات غرقت الساعة الثامنة مساء إلا عشر دقائق ، ولم تغرق فى السـاعـة الخـامسة إلا خمس دقائق . فهل كانت إيلات هى الهدف الأول ولكنها لم تغرق بالصاروخين وظلت فى المنطقة حتى اكتشفها الرادار المعطل بعد عودته الى العمل ، فكانت ضربتى هى التى أسكنتهـا القـاع ؟ . أم أن إيلات كانت هى الهـدف البعيد على بعد ٢٣ ميلا من القاعدة عندما ضرب الهدف الأول ، ثم دخلت المنطقة بحثا عن الهدف الأول ، فضربتها ؟ » .

معنى هذا الكـلام بوضوح تام ، ومن واقع جميع الشهادات العسكرية ، وعلى رأسها شهادة الفريق محمد فوزى ، قائد عام القوات المسلحة وقت اغراق ايلات ، أن اغراق ايلات ظل لغزا لا يحل حتى أماطت الدراسة التاريخية التى نشرتها على صفحات « أكتوبر » اللثام عنه .

وهذه النتائج نفسها هى التى تبناها الفريق على جاد وأدلى بها للصديق عبده مباشر ، فيتصور هذا أنها فتح جديد ! ، وأكثر من ذلك يتصور أنها تفند ما أسفرت عنه الدراسة ! ، فيعتلى كرسى الاستاذية فورا ، ويحاول أن يلقننا منهج البحث التاريخى بترديد بعض العبـارات المتنـاثرة التى قرأها فى هذا الكتاب أو ذلك ، ويستدل بنفس الاستنتاجات التى توصلت اليها الدراسة ، والتى أكدها الفريق على جاد ، على أنها لا تمت إلى الحقيقة أو الموضوعية بصلة ! . وكـل ذلـك لاضفـاء طابـع علمى جاد على حديث صحفى عادى تحفـل به صحفنـا فى كل منـاسبـة عسكـرية ، والتشكيك فى دراسة علمية جادة قرأها باستخفاف بدلا من أن

يقرأها قراءة متأنية ، ويستوعب ما احتوته من شهادات عسكرية ، ويحاول أن يستخرج منها أسئلة هامة يطرحها على قائد بحرية ترد على ما ورد بها من من تساؤلات وعلامات استفهام .

بقيت قضية ما إذا كان قرار الضرب قد صدر من قيادة القوات البحرية أم أنه كان قرارا اتخذه النقيب أحمد شاكر على مسئوليته الخاصة ، وهل اشتركت فى اتخاذ القرار القيادة السياسية (الرئيس عبد الناصر) .

وبالنسبة للقضية الأولى ، فلم ينكر أحد صدور هذه القرار ، حتى يتم التركيز عليه! ، ولكن القضية - بالنسبة لأفراد زوارق الصواريخ - أن القيادة كانت تتراجع فى هذا القرار عندما يحين التنفيذ الفعلى ، وهذا ما حدث فى يوم ١١ يوليو ١٩٦٧ ، ثم حدث مرتين فى يوم اغراق ايلات . وهذا الكلام ليس من تأليفى وانما هو من أقوال أفراد طاقم زورق الصواريخ الذى ضرب ايلات ، والذى تضمنته نشرة القوات المسلحة رقم ٧ فى أكتوبر ١٩٦٧ . وأكتفى بايراد أقوال المقاتل حسين عمارة : « كان شعورنا غريبا عندما صدر الأمر بالخروج للقاء العدو ثم ألغى ! ، ثم صدر الأمر مرة ثانية ثم ألغى ! ، ويقول المقاتل على عبد الله : « عندما صدرت لنا الأوامر بالتحرك ثم ألغيت زعلت لأنها ألغيت ، ثم صدرت مرة ثانية ، وألغيت أيضا ، فكنت فى أشد حالات الزعل » .

أما قضية عرض الأمر على الرئيس عبد الناصر من قبل القائد العام للقوات المسلحة ، والذى أكده الفريق على جاد ، فليس لدى من اجابة الا ما أورده القائد العام نفسه ، الفريق محمد فوزى ، فى مذكراته المنشورة ، حول اغراق ايلات ، وفيها لم يذكر اطلاقا أنه رفع الأمر إلى القيادة السياسية للتصديق عليه ، وإنما قال - حسب نص عباراته : « اقتربت المدمرة ايلات من المياه الاقليمية المصرية فى منطقة بورسعيد البحرية يوم ٢١ / ١٠ / ١٩٦٧ ، واكتشفت بمعرفة أجهزة الاستطلاع

البحرية لقواتنا ، فأصدرت قرارى المباشر إلى قائد القوات البحرية بالتصدى بقواته المتمركزة فى قاعدة بورسعيد البحرية لهذه المدمرة واغراقها طالما أنها اخترقت المياه الاقليمية المصرية » .

وليس معنى ذلك أننى أقبل هذه الرواية على علاتها ، فلدى عليها تحفظات كثيرة ، ولكنى أريد أن أقول إن المؤرخ مثل القاضى ، يحكم فى ضوء الأدلة المعروضة أمامه ، وليس فى ضوء أدلة فى علم الغيب قد تكشفها الأيام أو لا تكشفها ! . وفى ضوء منهج البحث التاريخى فان رواية الفريق فوزى تعد مصدرا من الدرجة الأولى ، ورواية الفريق على جاد تعد مصدرا من الدرجة الثانية ، لأن الفريق فوزى كان هو القائد العام المتصل اتصالا مباشرا بعبد الناصر ، والفريق على جاد كان مقدما بحريا تعلوه رتب وقيادات ، وان كانت كل من الروايتين - فى نهاية الأمر - لا تعد وان أن تكونا وثيقتين هامتين يلزم خضوعهما للفحص العلمى التاريخى مع غيرهما من الشهادات .

وعبارة « الفحص العلمى التاريخى » قد تبدو جملة كبيرة لمن يجهل معناها ومدلولها ومحتواها ، ولكنها بالنسبة للمؤرخ جزء لا يتجزأ من عمله ووظيفته ، مثل سماعة الطبيب ومبضعه . ومن حق حلاق الصحة فى قرية من القرى أن يستخدم سكين المطبخ فيما يجريه من عمليات ، ولكن ليس من حقه أن ينكر وجود مبضع الطبيب ، أو يتصور أنه يستخدمه للزينة والمباهاة ! . وهذا ما فعله الصديق عبده مباشر ! .

ملحق رقم | ٦ |

معركة بور سعيد ـ نقطة تحول فى الفكر الاستراتيجى البحرى

بقلم جمال حماد

(أكتوبر فى ٢١ أكتوبر ١٩٨٤)

تعددت الروايات فى الآونة الأخيرة حول عملية إغراق المدمرة الاسرائيلية إيلات وظهر كثير من أوجه الخلاف بين بعض المؤرخين والكتاب عند تناولهم لوقائع هذه المعركة التاريخية ، حتى كادت الحقيقة تتوه فى زحام هذا الكم الكبير من المقالات والتعليقات . وفى رأيى أن تسجيل المعارك الحربية وتحليلها تحليلا فنيا سليما يختلف عن تسجيل وتحليل الأحداث التاريخية ، إذ لابدُ فى الحالة الأولى أن يتهيأ للمؤرخ عاملان حيويان ، أولهما : توافر مراجع موثوق بصحتها أو وثائق رسمية معتمدة يمكن له عن طريقها أن يتصور الجو العام الذى دارت فيه المعركة ، والظروف التى أحاطت بها ، والعامل الثانى أن يكون لدى المؤرخ قدر كاف من الثقافة العسكرية يؤهله للقيام بالتحليل الفنى العسكرى عن علم وموضوعية ، خاصة إذا ماحاول التعمق فى بحثه وتحليله وتطرق إلى النواحى الاستراتيجية والتعبوية وإلى الخطط والأساليب التكتيكية .

ونظرا لما لمعركة بور سعيد البحرية من أهمية بالغة سواء من

جهـة أثـرهـا الكبير على الروح المعنوية فى القوات المسلحة وفى نفوس الشعب المصرى بل الأمة العربية جميعها ، إذ كان لها فضل كبـير فى استعـادة القـوات المسلحـة ثقتهـا فى ذاتها بعد هزيمة يونيو٦٧ الشائنة ، وفى رفع الروح المعنوية لمصر والعرب ، بعد أن خيم على المنطقة العربية ظلام اليأس وظلال الهزيمة ، وايمانا منـا بأهمية تسجيل وقـائـع هذه المعـركة البحرية الفذة تسجيلا صحيحا مدعما بالوثائق والمستندات الرسمية ، فقد تقدمت بهذا المطلب إلى القائد النابه المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربى ، الذى لم يتردد فى السماح لى مشكورا بالاطلاع على الوثائق والتسجيلات الرسمية الخـاصـة بمعركة بور سعيد البحرية ، حرصا منه على تسجيل التـاريخ الحـربى لقواتنا المسلحة تسجيلا صحيحا ، وفى تهيئة الفـرصـة لأبنـاء مصر والعـروبة كى يعرفوا حقيقة ماجرى من أحـداث هامـة فى هذا اليوم الخالد فى تاريخ البحرية ، والذى ضرب فيه رجـال البحـرية المصرية أروع الأمثلة فى الـوطنية والشجـاعة والفداء ، وفى مكتب الفريق على جاد قائد القوات البحرية المصرية بمقر قيادته برأس التين بالاسكندرية أطلعنى القـائـد على كل ماتحتفظ به قيادة القـوات البحـرية من وثـائق وسجلات وأوامر للعمليات خاصة بهذه المعركة ، وكذا الاشارات اللاسلكية والتليفونية التى تـم تبادلها بين القيادات العسكرية فى كل من الاسكنـدرية وبـور سعيد والقاهرة ، مع خلاصة وافية دقيقة من شرحه وتحليلاته . وعلاقة الفريق على جاد بمعركة بور سعيد علاقة عاطفية وثيقة ومعلوماته عنها غزيرة ودقيقة ، فقد كان يوم وقـوعهـا لايزال برتبـة المقدم ، وكان يشغل منصب ضابط الخطط بشعبة العمليات بقيادة القوات البحرية ، وكان واحدا من أفراد الطاقم الذى وقع عليه اختيار الفريق فؤاد أبو ذكرى قائد القـوات البحـرية وقتئذ لمتابعة الموقف ومعاونته فى إدارة المعركة خلال ذلـك اليوم التاريخى ٢١ اكتوبر ٦٧ ، الذى اتخذت منه

البحرية المصرية عيدا لها تحتفل به كل عام . .

فى مساء يوم الجمعة ٢٠ من اكتوبر ٦٧ اكتشف رادار لنش السواحل (نسر) هدفا كبيرا فى اتجاه ٥١ درجة على مسافة ١٧ ميلا بحريا من فنار بور سعيد (الميل البحرى ١٨٥٠ مترا) وتوالت البلاغات طوال الليل من مختلف أجهزة رادار قاعدة بور سعيد البحرية عن تحركات ذلك الهدف الذى كان آخذا فى التجول أمام القاعدة البحرية خارج المياه الاقليمية ، وفى الساعة الخامسة والنصف صباحا تم رصد الهدف بوضوح عن طريق أجهزة رادار القاعدة ، وكان الاتجاه ٩٥ درجة والمسافة حوالى ١٣ ميلا بحريا ، ونظرا لأن أجهزة الرادار فى قدرتها تحديد مكان الهدف فقط دون أن يمكنها تمييز نوعه ، لذا تم التأكد أن الهدف هو سفينة حربية عن طريق نقطة المراقبة البصرية أعلى فنار بور سعيد ، وهى نقطة مراقبة دائمة تابعة لقيادة القاعدة البحرية فى بور سعيد . .

وفى الساعة السابعة وعشر دقائق صباح السبت ٢١ أكتوبر أبلغ قائد قاعدة بور سعيد بالنيابة العقيد بحرى طلعت نصر مركز العمليات البحرى فى رأس التين بالاسكندرية ، أن وسائل الانذار البصرية والرادارية اكتشفت سفينة مجهولة تقوم بالتجول أمام ميناء بور سعيد منذ مساء اليوم السابق حتى الصباح خارج المياه الاقليمية ، على مسافات مختلفة تتراوح مابين ١٥ ، ٢٠ ميلا بحريا من فنار بور سعيد ، وأنه إزاء ذلك أصدر أوامره بأن تكون جميع الوحدات البحرية بالقاعدة فى حالة الاستعداد ، وطلب الافادة بتعليمات قيادة القوات البحرية ، وفى الساعة الثامنة والنصف صباحا أبلغ قائد قاعدة بور سعيد مركز العمليات البحرى برأس التين أن الهدف مازال يتجول خارج المياه الاقليمية ، وأن عمليات رصده مستمرة دون توقف .

وعلى الفور أمر قائد القوات البحرية اللواء بحرى أ .ح فؤاد أبو ذكرى بتكوين طاقم عمل برئاسته فى مركز العمليات البحرى ، كان يتشكل من العميد بحرى أ .ح محمود عبد الرحمن فهمى رئيس شعبة العمليات ، والعقيد بحرى أ .ح محمد على محمد نائب رئيس شعبة العمليات ، والمقدم بحرى أ .ح على جاد ضابط الخطط بشعبة العمليات بهدف متابعة الأحداث أولا بأول مع قاعدة بور سعيد البحرية وتحليل المواقف تمهيدا لاصدار القرارات وأوامر العمليات الملائمة وفقا لتطورات الموقف ، والأمر الذى يستلفت النظر أن جميع الضباط الذين اشتركوا فى طاقم العمل الذى أدار معركة ايلات تولى كل منهم قيادة القوات البحرية فيما بعد ، وتم ذلك وفقا لترتيب أقدميتهم ، وكان أحدثهم رتبة وقتئذ المقدم بحرى أ .ح على جاد الذى أصبح الفريق على جاد قائد القوات البحرية حاليا .

وبناء على تعليمات قائد البحرية قام مركز العمليات برأس التين بإخطار هيئة العمليات بالقيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة تليفونيا بجميع التبليغات التى تلقاها من قيادة قاعدة بور سعيد .

وكان تحليل مركز العمليات وقتئذ أن تلك التحركات البحرية للعدو فى منطقة بور سعيد ربما كان الغرض منها تأمين عملية نقل العدو لمعدات وإمدادات هامة من إسرائيل إلى منطقة رمانة على شاطىء سيناء شرق بور فؤاد .

وفى الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق أصدر قائد قاعدة بور سعيد البحرية أمرا برفع درجة استعداد سرب لنشات الصواريخ المكون من لنشين من طراز كومار إلى الدرجة القصوى ، والاستعداد للإبحار فى أية لحظة للاشتباك مع العدو .

وفى الساعة ١١٫٢٥ وفى الوقت الذى تلقت فيه قيادة قاعدة بور سعيد التأكيد من النقيب أحمد شاكر القارح قائد سرب اللنشات باتمام استعداد وحدته للتحرك ، قامت القاعدة بإبلاغ مركز العمليات البحرى برأس التين تليفونيا بأن الهدف السطحى تم رصده على مسافة خمسة أميال بحرية من نجمة بور سعيد (النجمة هى علامة مضيئة للارشاد على مسافة خمسة أميال بحرية من الشاطىء) وكان ذلك معناه أن الهدف قد أصبح داخل المياه الاقليمية المصرية ، وقد ثبت من الاستطلاع الذى أجرته أجهزة القاعدة أن الهدف هو مدمرة إسرائيلية من طراز Z وتم التأكيد بأن وحدات قاعدة بور سعيد فى تمام الاستعداد للاشتباك مع العدو بمجرد صدور الأوامر إليها بذلك ، وطلبت قيادة القاعدة الافادة بالرأى .

وفى الساعة ١١٫٤٠ وردت إشارة لاسلكية بالشفرة من قاعدة بور سعيد إلى مركز العمليات برأس التين ، كان نصها « الهدف المعادى على اتجاه ٤٠ درجة والمسافة ١١ميلا بحريا من فنار بور سعيد أوامركم ، وبادرت قيادة القوات البحرية بإخطار هيئة عمليات القوات المسلحة والقيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة تليفونيا بالموقف ، وطلبت سرعة التصديق على قرار قائد القوات البحرية ، الذى سبق أن اتخذه بتدمير الهدف البحرى المعادى فور اختراقه المياه الاقليمية . وفى الساعة ١١٫٤٥ اختفى الهدف البحرى المعادى فجأة من شاشات الراداربالقاعدة البحرية بما فى ذلك أجهزة رادار سرب لنشات الصواريخ ، وثبت أنه ابتعد لأكثر من ١٥ ميلا بحريا ، وعندما تأكدت قيادة القاعدة من اختفاء الهدف أبلغت ذلك باشارة لاسلكية فى الساعة ١٢٫٢٥ إلى مركز العمليات البحرى برأس التين ، وكان

الاتصال التليفوني المباشر بين قاعدة بور سعيد البحرية وقيادة القوات البحرية برأس التين قد انقطع فجأة فى الساعة ١١٫٤٥ وظل مقطوعا حوالى أربع ساعات ونصف ، بسبب وقوع أحد الأعطال ، الأمر الذى دعا مركز العمليات البحرى برأس التين إلى الاستعانة بهيئة العمليات بالقيادة العامة بالقاهرة ، لتصبح حلقة الاتصال بين قيادة القوات البحرية برأس التين وقيادة القاعدة البحرية ببور سعيد طوال فترة الانقطاع التليفوني . ومنذ اللحظة التى طلب فيها قائد القوات البحرية التصديق على قراره كانت هيئة العمليات بالقيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة تبحث مع القائد العام الفريق أول محمد فوزى ردود أفعال العدو المنتظر حدوثها فى حالة التصديق على قرار قائد القوات البحرية ، ونظرا لأن التصديق على القرار المذكور لم يكن فى مقدرة القائد العام للقوات المسلحة أن يتحمل مسئوليته وحده بالنسبة لما سيترتب على تنفيذه من عواقب عسكرية وسياسية ، ينبغى أن تكون الحكومة المصرية على أهبة الاستعداد لتحمل مسئوليتها ، لذلك رفع الأمر إلى القيادة السياسية العليا فى الدولة ، التى كانت تتمثل وقتئذ فى شخص الرئيس الراحل عبد الناصر . وفى الساعة ١٢٫١٠ أبلغ القائد العام للقوات المسلحة قائد القوات البحرية بالتصديق على قراره وهو التصدى لأى اختراق معاد للمياه الاقليمية بعد التحقق من جنسية الهدف ، وتم ذلك بعد حوالى نصف ساعة من طلب التصديق . وبادر قائد القوات البحرية على أثر التصديق على قراره بإصدار تعليمات عمليات إلى قيادة قاعدة بور سعيد البحرية تليفونيا عن طريق هيئة العمليات العامة بالقاهرة (نظرا لتعذر الاتصال مع القاعدة مباشرة بسبب العطل

التليفـونى) ومن تسجيلات قاعـدة بور سعيد البحرية اتضـح أن تعليـمات العمليـات المشار إليها أبلغت إلى القاعدة بإشارة تليفونية فى الساعة ١٢٫٥٥ وكان نصها كما يلى « فى حالة دخول الهدف المعادى المياه الاقليمية يتم التعامل معه بلنشى الصواريخ ، على أن يتم الاشتباك معه باللنش الأول فقط ، ويكون اللنش الثانى جاهزا للتحقق من إغـراقـه ، وتعـطى التعليمات للمـدفعية السـاحلية ببـور سعيد بالاستعداد للاشتباك ، ويراعى إخـطار مركـز العمليات البحـرى برأس التـين والقيادة الشرقية بالاسماعيلية بما يتم » .

وفى الساعة الواحدة وخمس دقائق وردت اشارة لاسلكية من قاعدة بور سعيد إلى مركز العمليات البحرى برأس التين بظهور الهدف ثانية على شاشات أجهزة رادار القاعدة على مسافة ١٥ ميلا بحريا من فنار بور سعيد ، وفى الساعة الواحدة والربع ظهرا قام مركـز العمليات البحـرى برأس التـين بإرسال إشارة لاسلكية مفتوحة إلى قيادة قاعدة بور سعيد ، كان الغرض منها هو خداع العدو ، وكان نصها كما يلى « لاتشتبك مع أية أهداف فى نطاق القـاعـدة » ، وكـان من المتـوقع أن يلتقط العدو تلك الاشارة الـلاسلكية ، وأن تكـون سببـا فى تشجيعـه على اخـتراق المياه الاقليمية المصرية ، وحتى لاينخدع قائد القاعدة البحرية فى بور سعيد بالاشارة اللاسلكية المرسلة إليه تم اخطاره تليفونيا بحقيقة الأمـر عن طريق هيئة العمليات بالقاهرة . وفى حوالى الساعة الثانية والنصف ظهرا وصلت إشارة لاسلكية بالشفرة من قيادة بور سعيد إلى مركز عمليات رأس التين أفادت بأن ضابط أول الباخرة « قنـاة السـويس » القادمة من بيروت قد اكتشف أثناء اقتراب الباخرة من ميناء بور سعيد فى الساعة الخامسة صباحا يوم ٢١

أكتوبر هدفين حربيين فى المنطقة شمال شرق بور سعيد على مسافة حوالى ١٥ ميلا بحريا من الفنار .

وفى الساعة الثالثة وأربعين دقيقة ظهر على شاشات أجهزة رادار قاعدة بور سعيد هدفان متحركان بالفعل ، وقد تابعت أجهزة الرادار رصد تحركاتها على شاشاتهامنذ ذلك التوقيت حتى الساعة الرابعة وأربعين دقيقة (أى لمدة ساعة كاملة) وقد اتضح من رصد زاوية الاتجاه والمسافة بالنسبة للهدفين لفترات منتظمة أن الهدف الأول قد تغيرت مسافته خلال هذه الساعة من ١٣ ميلا بحريا إلى ٢٠ ميلا بحريا ، مما أكد لقيادة القاعدة أنه أخذ فى الابتعاد عن ميناء بور سعيد ، أما الهدف الثانى فقد اتضح أن مسافته قد تغيرت خلال هذه الساعة من ٢٣ ميلا بحريا إلى ١٦ ميلا بحريا ، مما أكد لقيادة القاعدة أن هذا الهدف بدأ يقترب بانتظام من ميناء بور سعيد . وفى الساعة الرابعة وعشرين دقيقة كان العطل التليفونى قد تم اصلاحه ، وعاد الاتصال المباشر مرة أخرى بين قيادة قاعدة بور سعيد وقيادة القوات البحرية برأس التين .

وبعد أن تم وصول الهدف إلى حدود المياه الاقليمية المصرية أرسلت قاعدة بور سعيد إشارة لاسلكية إلى سرب لنشات الصواريخ الذى كان يتولى قيادته النقيب أحمد شاكر بالابحار فورا للاشتباك مع الهدف على اتجاه ٦٣ درجة والمسافة ١٢ ميلا بحريا داخل قوس نصف قطره سبعة أميال من نجمة بور سعيد على أن تتم الضربة الأولى بلنش الصواريخ رقم ٥٠٤ الذى كان يتولى قيادته قائد السرب ، تليها الضربة الثانية بلنش الصواريخ رقم ٥٠١ الذى كان يتولى قيادته النقيب لطفى جاد الله بأمر من قائد السرب بعد التأكد من نتيجة الضربة الأولى ، وعلى أن تتم العودة فورا إلى الميناء بعد انتهاء المهمة . وكان سرب لنشات

الصواريخ يتكون من لنشين من طراز كومار (سوفيتية الصنع) ويحمل كل لنش صاروخين من طراز ستايكس قوتها التدميرية قرابة طن من المواد الشديدة الانفجار . . وفى الخامسة تماما تم إبلاغ مركز عمليات رأس التين بالأمر الصادر بخروج سرب لنشات الصواريخ لتنفيذ المهمة التى أوكلت إليه . وفى الخامسة وخمس دقائق مساء غادر سرب لنشات الصواريخ رصيف الميناء وفقا لاتجاه السير المحدد له فى التعليمات ، وعند خروجه أرسل النقيب أحمد شاكر قائد السرب إشارة لاسلكية إلى قيادة قاعدة بور سعيد طلب فيها إيقاف تشغيل أجهزة الرادار الأخرى الموجودة بالقاعدة البحرية ، كى يتسنى له استخدام أجهزة الرادار الخاصة بالسرب دون أى تداخل أو تشويش .

وفى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة أى بعد ٢٠ دقيقة من خروج السرب من الميناء ، وبعد أن تم تحديد مكان الهدف على شاشة رادار اللنش رقم ٥٠٤ ، انطلق الصاروخ الأول فى اتجاه الهدف الذى اتضح من الاستطلاع أنه مدمرة اسرائيلية وفى الساعة الخامسة وتسع وعشرين دقيقة أى بعد ٤ دقائق من اطلاق الصاروخ الأول انطلق الصاروخ الثانى من نفس اللنش فى اتجاه المدمرة الاسرائيلية وكان الرائد توفيق الميقاتى أركان حرب استطلاع القاعدة البحرية يرقب المعركة الدائرة من نقطة المراقبة المؤقتة أعلى فندق بور سعيد ، وبعد انطلاق الصاروخين أبلغ قائد قاعدة بور سعيد أنهما أصابا الهدف مباشرة وأن النار قد اشتعلت فى المدمرة ، وتم سماع عدة انفجارات متتالية . وعلى أثر انتهاء لنش القيادة من اطلاق صاروخيه أصدر قائد السرب إشارة لاسلكية إلى قائد اللنش الثانى النقيب لطفى جادالله كان نصها كما يلى « تم تدمير الهدف ويراعى عدم الاشتباك » .

وقد ثبت فيما بعد من المصادر الاسرائيلية أن الصاروخ الأول

أطاح بهوائيات اللاسلكى وأجهزة الاتصال مما جعل السفينة عاجزة عن طلب النجدة أو إرسال إشارات الاستغاثة ، أما الصاروخ الثانى فقد أصاب غرفة الماكينات تاركا السفينة كالجثة الهامدة فى مكانها وأخذت تميل بشدة نحو الماء والنيران مشتعلة ببعض أجزائها .

وكان اصطدام الصاروخين بجسم المدمرة من القوة وتأثير انفجارهما عليها من الشدة بحيث هيىء لجميع المراقبين للعملية سواء كان النقيب أحمد شاكر قائد سرب النشات أو الرائد توفيق الميقاتى أركان حرب استطلاع القاعدة ، الذى كان متابعا للعملية من نقطة المراقبة أعلى فندق بور سعيد ، أن المدمرة الاسرائيلية قد تم تدميرها وأنها فى طريقها إلى أعماق البحر ، وكان ذلك الاعتقاد هو السبب فى أن يرسل قائد السرب بتعليماته باللاسلكى إلى قائد اللنش الثانى النقيب لطفى جاد الله بعدم الاشتباك ، وفى أن يرسل إشارة لاسلكية إلى قيادة قاعدة بور سعيد بنجاحه فى إغراق الهدف ، وعلى إثر التبليغ الذى تلقته قيادة القاعدة فى بور سعيد بإغراق الهدف أصدر قائد القاعدة أوامره إلى قائد سرب اللنشات بالعودة إلى الميناء ، حيث أن مخطط تنفيذ الخطة القتالية كان يقضى بضرب الهدف بصاروخين فقط للاحتفاظ باحتياطى من الصواريخ لتدمير أية أهداف معادية أخرى يجرى اكتشافها ، ولتغطية عودة اللنشات إلى القاعدة وفى السادسة مساء وصل سرب اللنشات إلى رصيف ميناء بور سعيد وكان قائد القوات البحرية بمجرد أن تلقى نبأ إغراق المدمرة تليفونيا قد أصدر تعليماته بعودة لنش الصواريخ الأول الذى كان يتولى قيادته النقيب أحمد شاكر إلى الاسكندرية على أن يستمر لنش الصواريخ الثانى الذى كان مايزال محتفظا بصاروخيه وباقى وحدات القاعدة والمدفعية الساحلية فى أعلى درجات الاستعداد . وفى السادسة والنصف مساء أبلغت قيادة قاعدة

بور سعيد مركز عمليات رأس التين بإشارة تليفونية كنوع من التسجيل الرسمى أنه قد تم إغراق مدمرة معادية فى اتجاه ٧٢ درجة على مسافة ٥ر١١ ميل بحرى ، وخلال تلك الفترة التى أمضتها قاعدة بور سعيد فى غمرة من أفراح النصر قام قائد القوات البحرية بالاتصال بالقائد العام للقوات المسلحة تليفونيا ، حيث أبلغه بالنبأ السار الذى لم يلبث القائد العام أن نقله فى الحال إلى الرئيس الراحل عبد الناصر الذى اعتبره أجمل مفاجأة تلقاها وأسعد نبأ وصله منذ أحزان يوم ٥ يونيو الأليمة ومرارته العميقة .

ويهمنا أن نسجل فى هذه الدراسة للمعركة أن أجهزة اللاسلكى فى سرب لنشات الصواريخ لم يحدث بها أى تعطيل سواء عن عمد أو عن غير عمد ، طوال الفترة التى أمضاها سرب لنشات الصواريخ فى عرض البحر ، منذ مغادرته للرصيف وإطلاقه الصاروخين على المدمرة لحين عودته مرة أخرى إلى رصيف الميناء ، وأن الأمر الذى حدث هو الاجراء العادى الذى تتبعه جميع الوحدات العسكرية سواء كانت بحرية أو برية ، وفقا لأوامر العمليات الصادرة والتعليمات المستديمة وهى أن تلتزم الوحدة طوال التحرك إلى حين الاشتباك بما يسمى صمت اللاسلكى ، وهو اصطلاح يعنى أن تكون جميع أجهزة اللاسلكى فى الوحدة على وضع الاستقبال جاهزة لتلقى أية إشارات من رئاستها ، ولكن دون أن تقوم هى بإرسال أية إشارات لاسلكية ـ إلا فى حالة انكشاف أمرها للعدو وزوال عامل المفاجأة ـ ويعود السبب فى التزام الوحدات بالمحافظة على صمت اللاسلكى قبل الاشتباك لمحاولة الحصول على المفاجأة ، إذ أن فى مقدرة العدو فى حالة قيام الوحدة بإرسال إشارات لاسلكية أثناء التحرك أن يحدد موقعها بدقة عن طريق أجهزة إيجاد الاتجاه التى فى حوزته وبالتالى يزول عامل المفاجأة .

كانت أجهزة رادار القاعدة البحرية فى بور سعيد ـ كما سبق أن ذكرنا ـ قد أغلقت بأوامر من قيادة القاعدة فى الساعة الخامسة وخمس دقائق بناء على طلب قائد السرب النقيب أحمد شاكر عند خروجه بسرب اللنشات من الميناء لتأدية المهمة التى صدرت له الأوامر بتنفيذها ، وكان الأمر المفترض أن تصدر قيادة قاعدة بور سعيد تعليماتها بإعادة تشغيل أجهزة الرادار بالقاعدة بمجرد وصول التبليغات إليها عن إصابة المدمرة المعادية بإصابات مباشرة وأنها فى طريقها للغرق ، وكانت إعادة تشغيل أجهزة الرادار فى أعقاب نجاح المهمة أمرا واجبا لايمكن إغفاله ، إذ هو الوسيلة الأكيدة من جهة للتحقق من إغراق المدمرة ، عندما يتم اختفاؤها من شاشات أجهزة الرادار ، كما أن إعادة تشغيل أجهزة الرادار من جهة أخرى هى وسيلة وقائية ضرورية لحماية وحدات القاعدة البحرية ومنشآتها عن طريق اكتشاف أية أهداف معادية جديدة قد تحاول دخول المياه الاقليمية المصرية ، إما لإنقاذ المدمرة المصابة وإما لتوجيه ضربة انتقامية ضد وحدات القاعدة البحرية أو منشآتها ، ولكن الأمر الذى جرى كان على خلاف ذلك تماما ، فإن قيادة القاعدة البحرية لم تصدر تعليماتها بإعادة تشغيل أجهزة الرادار إلا فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة مساء ، أى متأخرة عن الموعد المفترض بأكثر من ساعة كاملة لأسباب سوف نناقشها عند قيامنا بعملية تحليل المعركة ، وهى أسباب لاتمت بصلة بالطبع لما ذكره بعض الكتاب من أن ذلك التأخير قد نتج بسبب حدوث عطل فى الأجهزة ، إذ أنه من غير المعقول أن تتعطل جميع أجهزة رادار القاعدة البحرية ثم تعود للعمل فى توقيت واحد .

والأمر الذى جرى بعد ذلك أن أجهزة رادار قاعدة بور سعيد بمجرد عودتها للعمل بناء على تعليمات قيادة القاعدة فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة اكتشفت فى الحال على شاشاتها هدفا كبيرا

فى اتجاه ٨٣ درجة والمسافة ٥ر١١ ميل بحرى ، واتضح من مراقبة الهدف أنه ثابت لايتحرك ، وفى الحال أبلغت قيادة القاعدة مركز العمليات برأس التين عن السفينة الاسرائيلية الجديدة الموجودة داخل المياه الاقليمية المصرية ، وفى السابعة وخمس دقائق أبلغت القاعدة مركز العمليات بأن الأوامر قد صدرت إلى لنش الصواريخ رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله بالخروج باللنش فى إتجاه ٨٣ درجة والاشتباك مع الهدف الجديد وفى الساعة السابعة وثلاث وعشرين دقيقة مساء تم تحديد مكان الهدف على شاشة رادار لنش الصواريخ . وفى الساعة السابعة وتسع وعشرين دقيقة تم اطلاق الصاروخ الأول على الهدف . وفى الساعة السابعة واثنين وثلاثين دقيقة تم إطلاق الصاروخ الثانى على الهدف وفى الساعة السابعة وأربعين دقيقة أبلغت نقطة المراقبة البصرية أعلى فنار بور سعيد أن الصاروخ الأول انفجر فى الماء أسفل الهدف وأن الصاروخ الثانى أصاب الهدف إصابة مباشرة حدث على أثرها انفجارات كبيرة واشتعلت به النيران وتحول البحر من حوله إلى جحيم من اللهب . وفى الساعة الثامنة مساء اختفى الهدف السطحى من على شاشة رادار القاعدة ، مما أكد أن الهدف قد تم إغراقه وأنه اختفى تماما تحت سطح الماء .

وفى الثامنة والربع مساء بدأت اسرائيل فى القيام بعملية إنقاذ ضخمة ، فأسقطت الطائرات المشتركة فى العملية مشاعل مضيئة أضاءت المنطقة التى غرقت فيها المدمرة ، وقذفت بأعداد وفيرة من القوارب المطاطية إلى سطح الماء كى يستخدمها أفراد طاقم المدمرة الذين نجوا من الغرق ، وأعلنت اسرائيل أن وحداتها

البحرية لن تقوم بأية اشتباكات ، إذ أن مهمتها هى الاشتراك فى عمليات الانقاذ ، ودعت الوحدات البحرية المصرية إلى عدم الاشتباك فى هذه الظروف نظرا لأن عملية الإنقاذ هى عملية إنسانية وبالفعل لم تحاول أية وحدات مصرية التدخل فى عملية الانقاذ أو محاولة عرقلتها . وقد اتضح من تحليل الموقف بعد المعركة بواسطة طاقم العمل الموجود فى قيادة القوات البحرية أن الصورة كانت خاطئة لدى قيادة قاعدة بور سعيد ، وأن المدمرة الثانية التى أبلغت القاعدة أنه قد تم اغراقها فى الثامنة مساء كانت هى نفسها المدمرة إيلات التى تم الابلاغ عن اغراقها فى السادسة مساء ، وأن حقيقة ماجرى أن الضربة الأولى التى وجهها اللنش رقم ٥٠٤ بقيادة النقيب أحمد شاكر بإطلاق صاروخيه على المدمرة فى الخامسة والنصف مساء لم تغرق المدمرة وإنما أصابتها بإصابات خطيرة جعلتها عاجزة عن طلب النجدة وإرسال الاستغاثة نظرا لتدمير أجهزة الاتصال بها على أثر انفجار الصاروخ الأول . وفى نفس الوقت ظلت المدمرة عاجزة عن الحركة نظرا لاصابة غرفة الماكينات على أثر انفجار الصاروخ الثانى ، ولهذا السبب ظلت فى مكانها فى حالة عجز تام وشلل كامل ، وعندما أعيد تشغيل أجهزة الرادار بالقاعدة البحرية بعد أن توقفت عن العمل بدون داع لمدة تربو على الساعة ظهرت المدمرة إيلات على شاشات الأجهزة وكأنها هدف جديد قد اقتحم المياه الاقليمية ، مما أدى إلى خروج اللنش رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله ، الذى وجه إلى المدمرة الضربة الثانية بصاروخيه اللذين أطلقهما فى الساعة السابعة والنصف مساء أى بعد ساعتين من الضربة الأولى ، وكانت هذه هى الضربة القاضية التى أجهزت على المدمرة إيلات تماما وجعلتها تهوى إلى الأعماق وتختفى من على سطح البحر إلى الأبد . وفى العدد القادم بمشيئة الله نستكمل دراستنا التى سوف تتركز حول تحليلنا الموضوعى لمعركة بور سعيد من الناحية العسكرية .

ملحق رقم | ٧ |

الأثر الاستراتيجى لمعركة بور سعيد على المستوى العالمى

بقلم جمال حماد

(أكتوبر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٨٤)

كانت معركة بور سعيد البحرية التى وقعت يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ كما سبق أن ذكرنا ذات أهمية بالغة سواء من جهة تأثيرها على مجال الفكر الاستراتيجى البحرى على المستوى العالمى ، أو من جهة أثرها الكبير فى رفع الروح المعنوية للقوات المسلحة المصرية ، بل الشعب المصرى والأمة العربية بأجمعها ، بعد أن خيم على المنطقة العربية ظلام اليأس وظلام الهزيمة . ويهمنا أن نضيف إلى ذلك أن هذه المعركة كان لها دوى هائل ، وصدى عميق فى نفوس رجال البحرية المصرية أنفسهم ، إذ كانت بالنسبة لهم ملحمة ثأروا بها لزملائهم الشهداء ، وردوا بها الاعتبار لكرامتهم ونخوتهم بعد ذلك الجرح العميق الذى أصابهم منذ أشهر قلائل ، فلم يكن قد برح من أذهانهم قط ذلك الانتصار الرخيص الذى أحرزته البحرية الاسرائيلية ليلة ١١/١٢ يوليو ٦٧ فى معركة غير متكافئة ، جرت شمال غرب بور سعيد ، لجأت فيها بعض القطع البحرية الاسرائيلية إلى سلاح الغدر ، وإلى خرق المواثيق والشرائع الدولية ، وتمكنت فى ظل تلك التصرفات الشائنة من إغراق لنشين من لنشات الطوربيد

المصرية . بعد معركة قاتل خلالها ضباط وجنود هذين اللنشين قوة العدو التى كانت تفوقهم عددا وتسليحا قتالاً باسلا مجيدا ، حتى سقطوا جميعا شهداء فى ساحة المجد والشرف . وكانت البحرية الاسرائيلية مثل باقى القوات المسلحة الاسرائيلية ، بعد أن أثملها نصر يونيو ٦٧ ، قدأصابها الزهو والتكبر وانتابها الغرور والصلف ، فدأبت على إرسال دورياتها البحرية من المدمرات ولنشات الطوربيد لتجوب المنطقة شمال ميناء بور سعيد المتاخمة لشاطىء سيناء المحتل ، ولتتجول فى تبجح واستهتار على حدود المياه الاقليمية المصرية .

فى حوالى التاسعة والنصف مساء يوم ١١ يوليو ٦٧ اكتشفت أجهزة رادار قاعدة بور سعيد هدفا متحركا باتجاه ٦٨ درجة على مسافة حوالى ١٨ ميلا بحريا من نجمة بور سعيد . وبعد أن تم تحليل الموقف فى مركز عمليات القاعدة البحرية فى بور سعيد أصدر قائد القاعدة العقيد بحرى أ ح سميح إبراهيم أمره برفع درجة الاستعداد لسرب لنشات الطوربيد الذى كان يتولى قيادته النقيب عونى أمير عازر ، وتم فى نفس الوقت إبلاغ مركز العمليات البحرى بقيادة القوات البحرية برأس التين بالموقف وبقرار قائد القاعدة بدفع سرب من لنشات الطوربيد لاستطلاع الهدف . وفى الساعة العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة عقد اجتماع فى مركز عمليات قاعدة بور سعيد ، حضره الرائد محمود زيادة قائد مجموعة لنشات الطوربيد ، والنقيب عونى عازر قائد سرب اللنشات ، وتم لقائد القاعدة خلال هذا الاجتماع تلقين النقيب عونى عازر بالمهمة التى عهد بها إلى سربه ، وهى استطلاع الهدف المشتبه فيه ومحاولة استدراجه إلى مرمى مدافع المدمرة السويس الراسية فى الميناء فى حالة دخوله المياه الاقليمية مع العمل على تفادى الاشتباك مع أية أهداف معادية إلا فى حالة

الـدفـاع الشرعى عن النفس أى إذا تعـرض السرب للاعتداء المباشر عليه .

وفى الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة غادر سرب لنشات الـطوربيد رصيف الميـنـاء ، وكان اللنش رقم (١) بقيادة قائد السرب النقيب عونى عازر ، واللنش رقم ٢ بقيادة النقيب ممدوح شمس ، وعلى أثر وصول السرب إلى نجمة بور سعيد فى الساعة الحادية عشرة مساء ، بدأ فى تنفيذ خط السير المحدد له بأن يكون الاتجاه ٨٠ درجة والمسافة ٢٠ ميلا . وقد لازم سوء الطالع سرب اللنشات منذ مغادرته النقطة الارشادية « نجمة بور سعيد » فقد طرأ خلل على جهـازى الـرادار باللنشين ، بحيث أصبح قائد السرب عاجزا عن اتباع خط السير الصحيح المحدد له بواسطة قيادة القاعدة ، كما اتضح عدم كفاءة اللنش رقم ٢ الذى كان يتـولى قيادته النقيب ممدوح شمس بسبب ضعف ماكيناته ، مما جعله عاجزا عن اللحاق باللنش رقم (١) طوال الرحلة .

ونظرا لعدم تمكن سرب اللنشات من اكتشاف الهدف بسبب اختلال أجهزة الرادار التى كان يستخدمها ، الأمر الذى جعله يتخبط فى سيره ، لذا حاولت قيادة قاعدة بور سعيد تعديل مساره عدة مرات بإرسـالها اشارات لاسلكية كانت تحدد له فيها زوايا جديدة للسير مستهدفة من ذلك تفادى اقترابه أكثر مما يلزم من الهدف المعادى حتى لايقع فى مرمى مدفعيته . ولكن اتضح فيما بعد أن ذلك لم يكن له أى جدوى . فإن قائد السرب أبلغ قائد القاعدة بعد ١٥ دقيقة من انتصاف الليل أن هدفا معاديا قد أخذ فى الاقتراب منه بسرعة فأصدر له قائد القاعدة بعد دقيقتين أمرا بتفادى الاشتباك . وفى الدقيقة ٢٠ بعد منتصف الليل أبلغ قائد السرب قيادة القـاعـدة عن ظهـور أهـداف معادية ، وأنه جار الاشتباك معها بعد أن تعرض لنيران مدافعها . وعندما مضت

١٢ دقيقة دون أن تصل من قائد السرب أية تبليغات عما يدور في المنطقة أرسلت له قيادة القاعدة إشارة لاسلكية في الدقيقة ٣٢ بعد منتصف الليل تطلب منه الافادة عن الموقف . ولكن قائد السرب لم يتمكن من الافادة عن حقيقة موقفه إلا في الدقيقة ٤٦ بعد منتصف الليل ، إذ أبلغ قيادة القاعدة عن اشتعال حريق في اللنش رقم « ٢ » الذي يتبعه ، وفي الدقيقة ٥٠ بعد منتصف الليل أبلغ قائد السرب قيادة القاعدة أن لنش القيادة رقم (١) قد أصيب بإصابة تمنعه من الاشتباك ، وأن اللنش رقم (٢) لايزال متعطلا بسبب الحريق الذي شب فيه ، وطلب النقيب عوني عازر من القاعدة معاونته في تحديد موقعه بعد أن قرر إزاء الاصابات التي لحقت باللنشين العودة إلى الميناء . وبعد دقيقة واحدة أبلغ النقيب عوني عازر أن خط سيره في اتجاه ٢٣٠ درجة وأن عدة أهداف معادية لاتزال مشتبكة معه بنيرانها ، وكان هذا البلاغ هو آخر ماتلقته قيادة قاعدة بور سعيد من قائد سرب لنشات الطوربيد ، فقد انقطع الاتصال بينهما بعد ذلك نهائيا ، وأدركت قيادة قاعدة بور سعيد بعد أن فشلت جميع محاولاتها في الاتصال بالسرب أن القطع البحرية المعادية قد تمكنت من إغراق لنشي الطوربيد المصريين بعد معركة لم تستغرق أكثر من نصف ساعة .

وفي أول ضوء يوم ١٢ يوليو ٦٧ بدأت عملية الانقاذ ، حيث قامت قيادة القاعدة البحرية بإرسال قناصين مضادين للغواصات وأحد لنشات الطوربيد ، وشاركت هيئة قناة السويس في العملية بإرسال أربعة لنشات كبيرة ، كذا أرسلت قيادة السواحل أحد لنشاتها علاوة على خروج لنشي صيد مدنيين . وبالاضافة إلى ذلك اشتركت القوات الجوية في عملية الانقاذ فأرسلت طائرتي استطلاع لمسح المنطقة مسحا شاملا ، وأمرت بعمل مظلة جوية لحماية عملية الانقاذ . وفي الساعة الثامنة صباحا يوم ١٢ يوليو

أبلغت طائرتنا الاستطلاع عن مشاهدتها بقعتين كبيرتين من الزيت شمال غرب بور سعيد ،ورغم الجهود الكبيرة التى بذلتها لنشات الانقاذ لم تتمكن من العثور إلا على أربعة أفراد ظلوا على قيد الحياة من طاقم لنش القيادة ، كما عثر أحد لنشات هيئة قناة السويس على جثة الشهيد النقيب عونى عازر قائد السرب ، وعاد بها إلى الميناء ، وبهذا بلغ عدد شهداء المعركة ٦ ضباط و٢٨ جنديا .

ومن التحليل الذى تم اجراؤه عن المعركة فى كل من مركز عمليات قاعدة بور سعيد ومركز العمليات البحرى بقيادة القوات البحرية برأس التين اتضحت الحقائق التالية :

١ ـ كانت القطع البحرية الاسرائيلية موجودة فى المياه الدولية أى خارج المياه الاقليمية المصرية (حدود المياه الاقليمية ١٢ ميلا بحريا) وهذا ما دعا قيادة قاعدة بور سعيد وقائد سرب لنشات الطوربيد إلى عدم التفكير فى الاشتباك معها ، فقد كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤ بوقف إطلاق النار بين مصر واسرائيل قائما ومفعوله ساريا منذ مساء ٨ يونيو ٦٧ ، ولم يكن فى سلطة أية قيادة عسكرية محلية أن تصدر أمرها بكسر هذا القرار ، وإطلاق النار على أية أهداف معادية خارج المياه الاقليمية إلا فى حالات الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان المتوقع من القطع البحرية الاسرائيلية أن تتبع نفس هذا الأسلوب الذى يتفق مع القوانين الدولية ، ولكن الذى حدث أن اللنشين المصريين تعرضا لاطلاق النار عليهما فجأة من القطع البحرية الاسرائيلية أثناء وجودهما فى المياه الدولية . .

٢ ـ تسبب الخلل الذى طرأ على أجهزة رادار سرب لنشات الطوربيد فى تخبط السرب فى خط سيره ، وباءت محاولات قيادة القاعدة فى توجيهه إلى الاتجاه الصحيح بالفشل ، فقد وجد السرب نفسه فجأة فى مواجهة القطع البحرية الاسرائيلية التى

اتضح أنها كانت تتكون من مدمرة وثلاثة لنشات طوربيد . .
٣ ـ كان الموقف فى صالح العدو عند بدء الاشتباك من جميع الوجوه ، فقد كانت المدافع ٤٠ مم التى تتسلح بها اللنشات الاسرائيلية أبعد مرمى وأشد تأثيرا من المدافع ٢٥ مم التى تتسلح بها اللنشات المصرية ، وكان اللنش رقم « ٢ » بسبب ضعف ماكيناته بعيدا فى الخلف عن اللنش رقم « ١ » مما حرمهما من تبادل المعاونة بالنيران ، وعلاوة على ذلك اسهمت المدمرة الاسرائيلية التى ثبت فيها بعد أنها إيلات فى معاونة لنشات الطوربيد الاسرائيلية بطريقة فعالة ، فقد استخدمت أجهزة الرادارالخاصة بها فى توجيه اللنشات الاسرائيلية إلى أهدافها بدقة ، كما أخذت فى إطلاق شعلات مضيئة أضاءت المنطقة خلف لنشى الطوربيد المصريين ، مما أتاح الفرصة للنشات الاسرائيلية أن تكشف موقعهما بوضوح ، وأن تصب عليهما وابلا من نيران مدافعها ، فى الوقت الذى لم يتمكن فيه اللنشان المصريان من رؤية لنشات العدو التى كان يحجبها الظلام . .
٤ ـ اتضح من السجلات الرسمية أن قائد السرب لم يطلب من قيادة قاعدة بورسعيد إصدار الأمر له بالاشتباك مع الأهداف المعادية ، كما أن قيادة القاعدة لم تصدر إليه مثل هذا الأمر بتاتا (أى أنه لم يصدر من قيادة القاعدة الأمر بالاشتباك ثم تم إلغاؤه كما ذكر بعض الكتاب) والذى جرى أن النقيب عونى عازر قائد سرب اللنشات قام بالاشتباك مع القطع البحرية الاسرائيلية من تلقاء نفسه إعمالا لحقه فى الدفاع الشرعى عن وحدته بمجرد تعرضه لنيران مدافع العدو ، ورغم انفجار اللنش رقم (٢) فإن النقيب عونى عازر لم يحاول التخلص من الاشتباك مع العدو والعودة إلى قاعدته بل أصر رغم تفوق العدو الساحق عليه ، ورغم نيرانه الكثيفة على مواصلة التقدم باللنش رقم (١) فى اتجاه القطع البحرية الاسرائيلية ، ولم يتخذ قراره بالعودة إلى الميناء إلا فى الدقيقة ٥٠ بعد منتصف الليل عندما أبلغ قيادة بور سعيد

أن اللنش رقم « ١ » الذى يتولى قيادته قد أصيب بإصابة تمنعه من الاشتباك ، ولكن القدر لم يمهله ، فلم تلبث النيران أن اشتعلت فى اللنش ، وواجه لنشا الطوربيد (١) و (٢) نفس المصير وهويا بعد قليل بطاقميهما إلى الأعماق مسجلين أروع آيات البطولة والفداء .

وفى أعقاب المعركة تمت إحالة قائد القاعدة العقيد بحرى سميح إبراهيم إلى التقاعد بناء على تعليمات القائد العام للقوات المسلحة بعد أن نسبت إليه بعض الأخطاء الفنية فقد اعتبر أن الواجب كان يحتم عليه إعادة سرب لنشات الطوربيد إلى قاعدته فى بور سعيد بمجرد اكتشافه الخلل الذى طرأ على أجهزة الرادار الخاصة به بدلا من تلك المحاولات التى بذلها لتصحيح مسار السرب عن طريق الاشارات اللاسلكية التى أرسلها والتى باءت كلها بالفشل ، كذلك سجل عليه ذلك التصرف الخاطىء الذى ارتكبه بتكراره لقائد السرب الأمر بتفادي الاشتباك مع العدو حينما أخطره النقيب عونى عازر فى الدقيقة ١٥ بعد منتصف الليل أن هدفا معاديا قد أخذ يقترب منه بسرعة ، إذ كان الواجب يفرض عليه أن يترك التصرف فى هذا الموقف لقائد السرب وفقا لتقديره الشخصى . خاصة أنه سبق أن أصدر له الأمر بتفادى الاشتباك أثناء عملية التلقين التى تمت فى حوالى العاشرة والنصف مساء فى مركز عمليات القاعدة قبل خروجه للمهمة الموكولة اليه .

أثر معركة بور سعيد على الفكر البحرى الاستراتيجى

أوضحنا فى مقالنا السابق التفاصيل الكاملة لمعركة بور سعيد التى وقعت مساء يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ والتى سجلت كواحدة من أبرز المعارك فى تاريخ البحرية المصرية الحافل بالمجد والشرف ، وكان أشد ما أثار دهشة العالم أن سربا مصريا صغيرا من لنشات الصواريخ قد تمكن من أن يرسل إلى قاع البحر مدمرة إسرائيلية كبيرة كانت تعد وقتئذ إحدى مفاخر البحرية الاسرائيلية ، ولم

تكن لدى اسرائيل مدمرة أخرى من طرازها سوى المدمرة « يافو » أما المدمرة الثالثة التى كانت تمتلكها وهى المدمرة « حيفا » ، فقد كانت من طراز أصغر حجما وأقل حمولة ، وهو الطراز « Hunt » (صناعة انجليزية) . ولكى يمكننا إجراء التحليل الفنى لمعركة بور سعيد تحليلا سليما حتى يمكن تصور الفرق الهائل فى الامكانات والقدرات ما بين طرفى المعركة ، وهما المدمرة إيلات الاسرائيلية ولنش الصواريخ المصرى . نذكر فيما يلى مواصفات الطرفين .

● مواصفات المدمرة إيلات - (طراز Z إنجليزية الصنع) الحمولة ٢٥٧٥ طنا . الأبعاد بالأمتار الطول ١١١ العرض ١١ الغاطس ٥ ، السرعة ٣١ عقدة (ميل بحرى فى الساعة) ، التسليح ٤ مدافع عيار ٥ر٤ بوصة و٦ مدافع عيار ٤٠ مم و٨ أنابيب طوربيد ، مدى الإبحار ٢٨٠٠ ميل بحرى ، عدد أفراد الطاقم ١٨٦ ضابطا وجنديا .

● مواصفات لنش الصواريخ المصرى - (طراز كومار سوفيتى الصنع) الحمولة ٨٥ طنا . الأبعاد بالأمتار الطول ٢٧ العرض ٦ الغاطس ٥ر١ ، السرعة ٤٠ عقدة ، التسليح صاروخان موجهان ومدفع واحد مزدوج عيار ٢٥ مم ، مدى الابحار ٤٠٠ ميل بحرى ، عدد أفراد الطاقم ٣ ضباط و١٦ جنديا .

● مواصفات الصاروخ الموجه (طراز ستايكس السوفيتى الصنع) المدى ٣٤ ميلا بحريا ، سرعة الطيران ٩ر ماخ (سرعة الصوت) ارتفاع الطيران يتراوح بين ١٠٠ متر و٣٠٠ متر ، الوزن ٢٠٠٠ كجم ، وزن العبوة المتفجرة ٥٠٠ كجم ، هذا وترجع أهمية معركة بور سعيد من الناحية الحربية إلى أنها كانت الاختبار الميدانى الفعلى للجيل الأول من الصواريخ البحرية ، وهى

الصواريخ من طراز ستايكس السوفيتية الصنع ، كما كانت الاختبار الميدانى الأول للنشات الصواريخ ، وهى تلك الوحدات البحرية الصغيرة الحجم ذات القدرات القتالية الهائلة ، لقد كانت هذه المعركة بمثابة إشارة الانطلاق لهذا المارد الصغير الذى أثر تأثيرا بالغا على الفكر الاستراتيجى البحرى على المستوى العالمى ، وقد أمكن للنقيب أحمد شاكر والنقيب لطفى جاد الله استغلال ميزات الصاروخ ستايكس خلال معركة بور سعيد بكفاءة ومهارة ، فقد حرصا على عدم اقتراب لنشى الطوربيد رقم ٥٠٤ ورقم ٥٠١ إلى مسافة تقل عن عشرة أميال بحرية من المدمرة إيلات ، وتم إطلاق لهما الصواريخ الأربعة من اللنشين على المدمرة من مسافة تتراوح بين ١٠ و١١ ميل بحرى ، دون أن تتمكن المدمرة من إطلاق النيران على لنشيهما لعدم دخولهما فى المدى المؤثر لمدافعها ، ونظرا لأن الصاروخ ستايكس مزود بأجهزة توجيه تجعله يوجه نفسه ذاتيا صوب الهدف بمجرد اقترابه منه ، لذلك لم تتمكن المدمرة ايلات من الافلات من الصواريخ التى أطلقت عليها ، وقد ثبت ذلك من أقوال شلومو أريل قائد البحرية الاسرائيلية وقتئذ ، فقد ذكر فى المؤتمر الصحفى الذى عقده يوم ٢٢ أكتوبر مايلى لقد حاولت المدمرة إيلات تغيير اتجاهها لتفادى الصاروخ الذى وجه إليها من لنش الصواريخ المصرى ، ولكن الصاروخ غير اتجاهه فى نفس الوقت معها ليصيبها .

وبعد أن تكشف للعالم فى أعقاب معركة بور سعيد عن مدى خطورة الوحدات البحرية الصغيرة المسلحة بالصواريخ الموجهة بدأت الأساطيل البحرية للدول الكبرى والتى كانت تجوب البحار والمحيطات بحرية تامة تعمل حساب هذا الخطر الجديد الذى أصبح يهدد جولاتها البحرية الواسعة النطاق بأفدح الأخطار . إن الخطر الأساسى للنشات الصواريخ يكمن فى

رخص ثمنها بالنسبة للسفن الحربية الكبيرة مما جعلها فى متناول ميزانيات التسليح المتواضعة للدول النامية ، إذ أصبح فى إمكان هذه الـدول شراء تلك اللنشـات الصغيرة ذات القوة التدميرية العالية التى تؤهلها لمواجهة السفن الحربية الكبيرة ذات التسليح المتفـوق ، بل وتشكل لها خطرا مؤكدا فإن هذه اللنشات تتميز بعدد من الميزات التى جعلت منها رغم صغر حجمها ورخص ثمنها منافسا خطيرا يقف موقف الند للند للسفن الحربية الكبيرة وإذا كان حجمها الصغير وحمولتها المحدودة يحدان من مقدرتها على حمل أنواع وكميات وفيرة من الأسلحة والذخائر ، فإنهما فى نفس الـوقت يهيئـان لها ميزة كبرى فى الحـرب البحرية ، وهى صعوبة اكتشافها سواء بأجهزة الرادار أو بالوسائل الأخرى :

وفى مقالنا القادم بمشيئة الله سنوضح بصفة عامة الاجراءات التى أخذت تتبعها السفن الكبيرة فى الوقت الحاضر للوقاية من لنشات الصواريخ سواء كانت ايجابية أو سلبية وما استتبع ذلك من اجراءات مضادة كى تتغلب لنشات الصواريخ بدورها على هذه الاجراءات والاساليب مما أدى إلى حدوث تطور خطير فى حجم اللنشـات ومـدى عملهـا ، وفى عدد الصـواريخ التى تحملها . وكذا فى مواصفات الصاروخ نفسه لكى يصبح سلاحا داهما لايمكن رد خطره ، وعلاوة على ذلك فسوف نستكمل فى المقال القادم دراستنا الموضوعية لمعركة بور سعيد بمناقشة وتحليل النقاط الجوهرية بها .

ملحق رقم | ٨ |

التحليل الفنى والاستراتيجى لمعركة بور سعيد البحرية

بقلم جمال حماد

(أكتوبر فى ٤ نوفمبر ١٩٨٤)

كان تكريم الرئيس الراحل عبد الناصر لطاقمى لنشى الصواريخ اللذين أغرقا المدمرة ايلات بمثابة تكريم لرجال البحرية المصرية جميعا . فقد منح نجمة الشرف العسكرية وهى من أرفع أوسمة الدولة إلى قائدى اللنشين النقيب أحمد شاكر القارح والنقيب لطفى جاد الله ومنح وسام النجمة العسكرية لباقى ضباط اللنشين ، كما منح وسام الجمهورية لضباط الصف والجنود ، ويهمنا أن ننوه أن ذلك النجاح الكبير الذى تحقق فى معركة بور سعيد لم يكن نتيجة لعمل فردى أو بفضل مغامرة شخصية قام بها قائد السرب النقيب أحمد شاكر على مسئوليته الخاصة كما حاول البعض تصوير ما حدث ، إنما كان ثمرة عمل جماعى تضافرت فيه جهود جميع أجهزة القيادة وأفرع العمليات سواء فى القاعدة البحرية فى بورسعيد أو فى قيادة القوات البحرية برأس التين أو فى القيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة . وأخيرا جاء حسم الموقف واجتناء ثمار النصر كما يجرى الحال فى كل العمليات الحربية ـ على يد الوحدة التى أوكل إليها تنفيذ المهمة .

فى مجال تقييمنا الفنى لمعركة بور سعيد البحرية يستلفت نظرنا أن العقيد بحرى طلعت نصر قائد قاعدة بور سعيد بالنيابة على الرغم من تقديراته الصحيحة للموقف وتصرفاته السليمة طوال المعركة قد ارتكب خطأ جسيما قبل نهايتها كاد يضيع بسببه ثمار النصر الكبير الذى تحقق لمصر والذى ملأ أسماع العالم وقتئذ . وتفصيل الأمر كما نورده نقلا عن واقع السجلات الرسمية للمعركة أن قائد القاعدة بالنيابة أصدر أوامره فى الساعة الخامسة وخمس دقائق مساء بإغلاق جميع أجهزة الرادار بالقاعدة استجابة لطلب النقيب أحمد شاكر قائد سرب اللنشات أثناء خروجه من الميناء لتنفيذ المهمة التى أوكلت إليه كى يتسنى له استخدام أجهزة رادار السرب دون أى تداخل أو تشويش ، وعندما تمكن اللنش رقم ٥٠٤ من إطلاق صاروخيه فى حوالى الساعة الخامسة والنصف على المدمرة الإسرائيلية ومن إصابتها إصابة مباشرة . اعتقد النقيب أحمد شاكر أن المدمرة قد تم تدميرها وأنها فى طريقها الى اعماق البحر مما دعاه الى إرسال إشارة لاسلكية إلى قيادة القاعدة لإبلاغها بنجاحه فى إغراق الهدف المعادى . وكان الأمر المفترض عقب وصول هذا البلاغ أن تصدر قيادة القاعدة أوامرها فى الحال بإعادة تشغيل جميع أجهزة الرادار بالقاعدة كوسيلة مؤكدة من جهة للتحقق من إغراق المدمرة عندما تختفى من على شاشات الرادار ، وكواجب أساسى من جهة أخرى لوقاية القاعدة ووحداتها ومنشآتها من أية اهداف معادية قد تحاول اقتحام المياه الإقليمية المصرية ، إما لإنقاذ المدمرة المصابة وطاقمها وإما لتوجيه ضربة انتقامية مباغتة ضد القاعدة البحرية بكل ما تضمه من وحدات ومنشآت ، ولكن العقيد طلعت نصر غفل عن القيام بهذا الواجب الأساسى ولم يصدر تعليماته بإعادة تشغيل أجهزة الرادار بالقاعدة إلا فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة أى متأخرا عن الموعد المفترض بما يزيد على ساعة كاملة .

وقد ترتب على ذلك الخطأ الذى ارتكبه قائد القاعدة ظهور المدمرة إيلات ثانية على شاشات أجهزة الرادار بعد إعادة تشغيلها كهدف جديد . إذ أن المدمرة الإسرائيلية فى واقع الأمر لم تكن قد أغرقت بعد وظلت طافية فوق سطح البحر بعد ضربها أول مرة لمدة ساعتين كاملتين ولعب حسن الحظ دوره فى إنقاذ موقف البحرية المصرية تجاه القيادة العامة وأمام الحكومة والشعب ، وكذا فى إنقاذ سمعة مصر ومدى صدق بلاغاتها الرسمية أمام العالم بأجمعه . إذ ظلت المدمرة طوال تلك الفترة عاجزة عن الاستغاثة أو طلب النجدة بعد أن دمر الصاروخ الأول أجهزة الاتصال بها . كما بقيت مستقرة فى مكانها دون حراك بعد أن دمر الصاروخ الثانى غرفة الماكينات ، ومبعث الخطورة فى هذا الامر أن القيادة العامة للقوات المسلحة (القيادة العليا كما كانت تسمى وقتئذ) قد أصدرت فى الساعة السادسة والربع مساء يوم ٢١ اكتوبر بناء على التبليغ الرسمى من قائد القوات البحرية إلى القائد العام للقوات المسلحة بلاغا رسميا يتضح من مضمونه أنه قد أذيع عقب الضربة الأولى التى وجهها اللنش رقم ٥٠٤ بقيادة النقيب أحمد شاكر إلى المدمرة فى حوالى الخامسة والنصف مساء أى قبل أن تغرق المدمرة بالفعل ، إذ كان نص البلاغ الرسمى للقيادة العليا للقوات المسلحة كما يلى « فى الساعة الخامسة من مساء اليوم اقتربت قطعة من قطع أسطول العدو من شواطئنا بشمال بور سعيد ودخلت مياهنا الإقليمية فى الساعة الخامسة والنصف فتصدت لها بعض وحداتنا البحرية واشتبكت معها وأغرقتها وعادت وحداتناجيعا إلى قواعدها سالمة » . وقد اتضح فيما بعد أن إسرائيل قد بلغها نبأ إصابة المدمرة فى الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة بعد أن نقل لها المراقبون الدوليون على الفور نص البلاغ العسكرى المصرى الذى تمت إذاعته . ويبدو ذلك التوقيت بوضوح فى الشكوى التى أرسلها جدعون رافاييل ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن ضد الحكومة

المصرية بسبب حادث إغراق المدمرة إيلات ، ولو كانت رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية بمجرد علمها بالنبأ قد اتخذت الإجراءات التى كان من المفترض اتباعها فى مثل هذا الموقف وهى المبادرة بإرسال تشكيل من طائرات السلاح الجوى القاذفة المقاتلة مع بعض طائرات الهليكوبتر من أحد المطارات الحربية القريبة من بور سعيد سواء الموجودة فى جنوب إسرائيل أو فى شمال سيناء ، لكانت الطائرات الإسرائيلية قد ظهرت فوق المنطقة التى استقرت فيها المدمرة إيلات وهى مشلولة وعاجزة عن الحركة فى الساعة السابعة والربع مساء على أكثر تقدير . خاصة إذا تذكرنا أن مطار العريش لا يبعد عن بور سعيد بأكثر من ١٥٠ كم يمكن للطائرات النفاثة قطعها فى دقائق معدودة . وكان ظهور الطائرات الإسرائيلية فى هذا التوقيت فى سماء المعركة كفيلا باستحالة تحرك لنش الصواريخ رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله إلى اتجاه المدمرة ليطلق عليها صاروخيه اللذين هويا بها إلى الأعماق كما حدث بالفعل . إذ لم يكن فى مقدرة هذا اللنش أو أية قطعة بحرية مصرية أخرى التحرك فى منطقة المعركة دون أية حماية جوية فى حالة وصول الطائرات الإسرائيلية المتطورة والمزودة بأحدث التسهيلات الملاحية والأجهزة الألكترونية مما كان يكفل لها تدمير أية قطعة بحرية مصرية تحاول الاقتراب من المدمرة المصابة . ولم يكن فى مقدرة المقاتلات الاعتراضية المصرية ميج ٢١ التصدى للطائرات الإسرائيلية وقتئذ لعجز الطيارين المصريين عن القيام بأية اشتباكات جوية ليلية بسبب عدم تدريبهم حتى ذلك الوقت على أسلوب القتال الليلى ولعدم تزويد الطائرات المصرية بتجهيزات هذا النوع من القتال .

وكان هذا القصور هو السر الحقيقى لإلغاء الطلعة الجوية التى صدق القائد العام على القيادة بها فى الساعة الخامسة وعشر دقائق لتقديم الحماية من الجو لسرب لنشات الصواريخ خلال قيامه بمهمته ، ثم لم تلبث الأوامر أن صدرت بالغائها بعد خروج

السرب من بور سعيد بدقائق قليلة .

إن التقصير الإسرائيلى المستغرب الذى أدى إلى أن تظهر الطائرات الإسرائيلية فوق منطقة المعركة فى حوالى الساعة الثامنة والربع مساء متأخرة ساعة كاملة على الأقل عن الموعد الذى كان من المتوقع ظهورها فيه عقب أن علمت إسرائيل بالنبأ فى الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة كما سبق أن ذكرنا . كان هو السبب الرئيسى فى إنقاذ موقف البحرية المصرية إزاء القيادة العامة والحكومة والشعب وفى إنقاذ سمعة مصر أمام العالم . إذ لو كانت الطائرات الإسرائيلية قد وصلت فى الموعد المفترض لما أمكن للنش الصواريخ رقم ٥٠١ إطلاق صاروخيه اللذين أجهزا على المدمرة فى السابعة والنصف مساء ، ولكان فى وسع المظلة الجوية الإسرائيلية حماية المدمرة المصابة لحين وصول سفن الإنقاذ ولنشات الطوربيد من ميناء أسدود الإسرائيلى ، ولكان من المتيسر أن تقوم إحدى السفن بقطر المدمرة الإسرائيلية إلى أقرب ميناء فى إسرائيل .

وإذا كنا عاجزين حتى الآن عن إدراك السر الحقيقى وراء التأخير الإسرائيلى الذى جرى بالنسبة لإرسال الطائرات إلى منطقة المعركة . فإننا نستطيع أن ندرك السر الحقيقى للتأخير الذى جرى فى إصدار قيادة قاعدة بور سعيد تعليماتها بإعادة تشغيل جميع أجهزة الرادار بالقاعدة ولم يكن السر يعود إلى أية أسباب حربية أو أعطال فنية ، إنما إلى عوامل نفسية وبشرية لاغير . فإن القاعدة البحرية لم تستطع الانفصال بمشاعرها عن مشاعر شعب بور سعيد الذى كان آلاف من أفراده يتابعون المعركة من بعيد واستبدت بهم الفرحة وجرفتهم الحماسة عندما شاهدوا إصابة المدمرة واشتعال النيران فى أجزاء منها فاستقبلوا سرب لنشات الصواريخ عند عودته استقبال الأبطال . وفى غمرة

أفـراح النصر التى سادت المدينة وقيادة القاعدة بالطبع انشغل المسئولون فى القيادة فى تقبل التهانى وفى الإسراع بنقل النبأ السار إلى قيادة القوات البحرية برأس التين وإلى قيادة المنطقة الشرقية بالإسـماعيلية وفى الـرد على الاستفسـارات عن حقيقة ما جرى والتى انهالت على قيادة القاعدة من مختلف القيادات والرئاسات فى كل مكان ، وعندما تمالكت قيادة القاعدة نفسها وتنبهت إلى الواجبات الملقاة على عاتقها تذكرت فجأة أن جميع أجهزة الرادار فى القـاعدة مغلقة فسارعت فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة بإصدار الأمر بإعاد تشغيلها .

من واقع السجلات الرسمية للمعركة اتضح أن قائد القوات البحرية أصدر تعليماته بمجرد أن تلقى نبأ أغراق المدمرة إيلات تليفونيا بعد الضربة الأولى التى أصابتها بعودة لنش الصواريخ رقم ٥٠٤ بقيادة النقيب أحمد شاكر إلى الاسكندرية رأسا على أن يستمر لنش الصواريخ رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله الذى كان لايزال محتفظا بصاروخيه فى قاعدة بور سعيد فى أعلى درجـات الاستعداد ، ولكن الأمر الذى جرى أن النقيب أحمد شاكر عاد باللنشين معا إلى رصيف الميناء فى بور سعيد فى حوالى السـادسـة مساء ولم يغادر بور سعيد باللنش الذى يتولى قيادته للتـوجه إلى الاسكندرية إلا فى الساعة السابعة وخمس وخمسين دقيقة . ويرجع سبب التأخير فى اعتقادى إلى عاملين أولهما حرص قائد السرب على أن يطمئن على نجاح اللنش رقم ٥٠١ الذى يتبعه فى القيادة فى المهمة التى أوكلت إليه فى حوالى السابعة مساء وهى إغراق الهدف الجديد الذى ظهر على شاشات أجهزة الرادار والـذى لم يكن أحـد يعلم فى هذا الوقت أنه هو بنفسه المدمرة إيلات . وقـد تم اللنش رقم ٥٠١ إطلاق صاروخيه فى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء وبدأت المدمرة فى الغرق فعلا . أما العامل الثانى فهو انتظار النقيب أحمد شـاكر لتلك الفترة التى

يتكاثف بعدها الظلام مما يقلل من احتمالات الأخطار البحرية والجوية التى يتعرض لها لنش الصواريخ رقم ٥٠٤ الذى يقوده أثناء رحلته إلى الإسكندرية وفى الساعة الثامنة والربع مساء أى بعد خروجه بعشرين دقيقة فقط طلب النقيب أحمد شاكر العودة ثانية إلى بور سعيد نظرا لظهور الطائرات الإسرائيلية فوق منطقة المعركة وبدء إلقائها الشعلات التى أضاءت المنطقة بأكملها مما عرض تحركه للانكشاف وبالفعل عاد اللنش رقم ٥٠٤ مرة أخرى إلى بور سعيد ودخل الرصيف فى الثامنة والنصف مساء . وبعد أن هدأت عملية الإنقاذ وبدأت الامور تعود إلى وضعها الطبيعى فى منطقة المعركة شمال بور سعيد انطلق اللنش رقم ٥٠٤ فى الحادية عشرة مساء من ميناء بور سعيد متجها مباشرة إلى الإسكندرية فوصلها فى صباح اليوم التالى حيث استقبل النقيب أحمد شاكر وطاقم اللنش من ضباط وجنود أروع استقبال . أما اللنش رقم ٥٠١ الذى كان يقوده النقيب (العميد حاليا) لطفى جاد الله . فقد صدرت له الأوامر بمجرد أن أتم مهمته وأفرغ صاروخيه أن يعود من المعركة إلى الإسكندرية مباشرة دون الرجوع إلى بور سعيد .

ولقد روى العميد لطفى جاد الله قصة مثيرة عن عودته من منطقة المعركة إلى الإسكندرية لعب الخيال فيها دورا بارزا . وقد سجلها له الدكتور عبد العظيم رمضان على شريط تسجيل وتم نشرها فى العدد ٣٩٣ من مجلة اكتوبر يوم الأحد ٦ مايو ٨٤ ومضمون هذه القصة أن النقيب لطفى جاد الله تعرض لمطاردة عنيفة من أربعة لنشات مسلحة إسرائيلية (يفهم من روايته أنها لنشات طوربيد لأنها مسلحة بمدافع من عيار ٤٠ مم) . وقد قامت ثلاثة منها بمحاصرته من الأمام مما دعاه إلى محاولة الرجوع إلى قاعدة بور سعيد للاحتماء بها ، ولكنه وجد اللنش الرابع يسد عليه الطريق فقفل راجعا وغير خط سيره وقلل سرعته وحرص على الابتعاد عن

مرمى مدفعية العدو عن طريق التحضين فى الساحل ، وفى الوقت الذى كانت فيه الطائرات الإسرائيلية تحوم فى الجو وتطلق المشاعل المضيئة كى تعثر عليه ولكنها فشلت فى اكتشاف مكانه نظرا لتغييره خط سيره ، ولما اكتشفت القطع البحرية مكانه ولم تستطع ضربه نظرا لبعده عن مرمى مدفعيتها انتظرته عند لسان دمياط على خط سيره إلى الإسكندرية ليمكنها ضربه . ولكنه إزاء ذلك قلل من سرعته وابتعد عن خط السير إلى الإسكندرية ودخل الى منطقة بجوار دمياط مختفيا بذلك عن أجهزة رادار العدو . وعندما أصاب طائرات العدو ولنشاته اليأس من الاهتداء إلى مكانه اضطرت إلى العودة إلى المدمرة إيلات لكى تشارك فى عملية الإنقاذ .

ولا يمكن من الناحية المنطقية أن نصدق بسهولة هذه القصة التى لم يلبث العميد لطفى جاد الله أن نقضها هو بنفسه بعد ستة أسطر فقط فى مقال مجلة أكتوبر الذى أشرنا إليه . فقد ذكر ما يلى بالحرف « فى تلك الاثناء كانت عملية إنقاذ بحارة إيلات تجرى فأعلنت إسرائيل أنها لن تقوم بأية اشتباكات لأن وحداتها تشترك فى عمليات الإنقاذ ودعت القوات المصرية إلى عدم الاشتباك فى هذه الظروف نظرا لأنها عملية إنسانية . بل دعت إلى أن تشترك وحدات مصرية فى عمليات الإنقاذ » .

وهكذا يبدو التناقض على أشده بين الروايتين وإن كان المنطق ومجرى الأحداث الحقيقية التى وقعت يحتم علينا استبعاد القصة الأولى وتصديق القصة الثانية التى يؤيدها العقل والتى تستند إلى الوقائع التاريخية التى تم تسجيلها على الرغم من أنها تتضمن معلومة واحدة غير صحيحة . وهى أن إسرائيل دعت الوحدات المصرية للاشتراك فى عمليات الانقاذ . إذ أن ذلك الأمر علاوة على عدم معقوليته لم يرد مطلقا سواء فى البلاغات العسكرية

الإسرائيلية التى أذيعت عقب المعـركـة أو خلال الاتصـالات الـرسمية التى تمت بين رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية فى تل أبيب والجنرال أودبول كبير مراقبى الأمم المتحدة بالقدس أو فى البرقية التى أرسلها الجنرال أودبول إلى السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخـارجية المصرية بالقـاهـرة . والواقع الذى حدث وفقا للتسجيلات والبـلاغات الرسمية أن أول مظهر لعملية الإنقاذ الإسرائيلية قد بدأ فى السـاعة الثامنة والربع مساء بظهور أربع طائـرات إسرائيلية فوق مكـان المـدمـرة الغـارقـة أخذت تلقى بمشاعل مضيئة لإضاءة المنطقة وببعض القوارب المطاطية لإنقاذ طاقم البـاخـرة . ولم تستطع اللنشات الإسرائيلية الوصول إلى المنطقة إلا بعد فترة من ظهور الطائرات نظرا لبطء سرعتها بالنسبة للطائـرات النفـاثة ، وفى الوقت الذى بدأت فيه عملية الإنقاذ اتصلت رئـاسة الأركان العامة فى تل أبيب بكبير مراقبى الأمم المتحدة فى القدس ، وأبلغته بالموقف وطلبت منه التدخل لدى الحكومة المصرية لتسهيل عملية إنقاذ الضباط والجنود البحريين الذين كانوا على المدمرة .

وفى حوالى التـاسعـة والـربع مساء أعلن متحدث عسكرى إسرائيلى فى تل أبيب على مراسـلى الصحف ووكـالات الأنبـاء الأجنبية أول نبأ عن اغراق المدمرة وعن عملية الإنقاذ التى كانت لاتـزال تجرى شمال بور سعيد ، وذكـر المتحدث العسكرى أن السلطات الإسرائيلية أبلغت مراقبى الأمم المتحدة أن الطائرات والوحدات البحرية الاسرائيلية الموجودة فى المنطقة لها هدف واحد وهو محاولة مساعدة المدمرة المحطمة وأضاف المتحدث الاسرائيلى أنه تجرى الآن عملية إنقاذ ضخمة عن طريق الجو والبحر لنقل الجرحى الذين يرسلون على الفور إلى المستشفيات العسكرية فى أسدود وبئر السبع .

وقال المتحدث العسكرى إنه من المعتقد أن المدمرة ضربت بالصواريخ من طراد مصرى يرسو فى ميناء بور سعيد . وفى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢١ اكتوبر تلقى السفير صلاح جوهر برقية عاجلة من كبير مراقبى الهدنة بالقدس طلب فيها تدخله لتسهيل عملية الإنقاذ الإسرائيلية التى تنحصر مهمتها فى انتشال الغرقى والمصابين من ضباط وجنود المدمرة ، وعلى الرغم من تقديرنا الكبير للدور العظيم الذى قام به النقيب لطفى جاد الله فى إغراق المدمرة إيلات والذى يدل على شجاعة فائقة ، فانه يصعب علينا تصديق قصة عودته من بور سعيد إلى الاسكندرية بالطريقة التى رواها لأنها تتناقض مع كل الوقائع التاريخية المسجلة . كما لايتفق مع العقل والمنطق اذ كيف يمكن لنا أن نتصور قيام أربعة من لنشات الطوربيد الإسرائيلية ومجموعة من الطائرات النفاثة المزودة بالشعلات المضيئة بالتخلى عن واجبها الإنسانى خلال اشتراكها فى عملية إنقاذ ضخمة لطاقم مدمرة غارقة وأن تترك الضحايا من الجرحى والمصابين فريسة لأمواج البحر العاتية كى تتفرغ لعملية مطاردة بلا هوادة للنش صواريخ صغير لا تزيد حمولته على ٨٥ طنا وكل طاقمه عبارة عن ١٩ ضابطا وجنديا . ثم تمعن فى محاصرته وتتبعه فى إصرار وكأنها تطارد بارجة حربية أو مدمرة كبرى . ويحدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه السلطات الإسرائيلية تناشد كبير مراقبى الأمم المتحدة ومراقبيه الدوليين الاتصال بالسلطات المصرية لابلاغها أن الطائرات والقطع البحرية الموجودة ليس لها سوى هدف واحد هو انتشال الغرقى والجرحى وتسوق الرجاء إلى السلطات المصرية حتى لاتشتبك البحرية المصرية مع وحدات الإنقاذ الإسرائيلية . من المحتمل أن يكون النقيب لطفى جاد الله قد شاهد عملية إنقاذ وإلقاء الطائرات الإسرائيلية المشاعل لإضاءة المنطقة . فاعتقد أن الهدف منها كان مطاردته خاصة أن الظلام وقتئذ كان

حالكا والأهداف غير مرئية سوى على شاشة الرادار . كما أنه من المحتمل أن النقيب لطفى كان يستهدف من قصته إيجاد تبرير معقول أمام رئاسته لتعليل سر تحضينه الشديد فى الساحل إلى الحد الذى جعل اللنش الذى يقوده يدخل فى مياه ضحلة قرب دمياط مماترتب عليه إصابة الرفصات وهو الأمر الذى اضطره إلى البقاء فى دمياط ثلاثة أيام لحين وصول لنش الإنقاذ الذى قطره إلى الاسكندرية .

منذ معركة بور سعيد البحرية أخذ الفكر البحرى العالمى يعمل فى اتجاهين متضادين أولهما هو كيفية التصدى لمواجهة هذا الخطر الهائل الذى ظهر حديثا على مسرح العمليات البحرى وهو لنشات الصواريخ التى تحمل الصواريخ الموجهة ذات القدرة التدميرية الهائلة . أما الاتجاه الثانى والذى هو عكس الاول فهو كيفية تطوير ورفع كفاءة لنشات الصواريخ التى تحمل الصواريخ الموجهة كى تتغلب على وسائل المقاومة وأساليب الخداع التى بدأت تتخذها السفن الكبيرة للوقاية من خطر هذه اللنشات والصواريخ التى تحملها . وبالنسبة للاتجاه الأول وهو كيفية مواجهة خطر لنشات الصواريخ أصبحت هناك مجموعتان من الاجراءات :

● المجموعة الاولى : وتتركز فى محاولة منع لنشات الصواريخ من الاقتراب إلى مسافة إطلاق صواريخها وذلك بتدمير هذه اللنشات فى مراحل اقترابها المختلفة بدءا بمكان تواجدها الأصلى فى قواعدها باستخدام الطائرات وعناصر الضفادع البشرية والصاعقة البحرية التى تضع المفجرات الموقوتة على الجزء المغمور من جسم لنش الصواريخ . فإذا نجحت بعض هذه اللنشات وتمكنت من مغادرة قواعدها فيجب محاولة تدميرها بالبحر قبل دخولها حدود المنطقة المحرمة حول السفن والتى تمثل نطاق الخطر

ويستخدم لتدميرها عندئذ الطائرات أو وحدات تماثلها أى لنشات صواريخ .

● المجموعة الثانية : وتتركز فى محاولة منع الصاروخ الموجه بعد إطلاقه من الوصول إلى السفينة ويستخدم فى ذلك نوعان من الاساليب :

١ ـ أساليب إيجابية وهى عبارة عن استخدام الاسلحة المختلفة لتدمير وإسقاط الصاروخ على مسافة أمان كافية من السفينة ، ولتحقيق ذلك تم تطوير نوعيات مختلفة من المدافع الصغيرة العيار المتعددة المواسير التى فى مقدرتها تحقيق سرعة الاشتباك مع إطلاق أكبر كمية يمكن تصورها من النيران وقد حققت بعض هذه المدافع معدلات قياسية إذ أصبح معدلها ٦٠٠٠ طلقة فى الدقيقة الواحدة .

٢ ـ أساليب سلبية ـ وهى عبارة عن الإجراءات التى تتخذ لخداع الصواريخ الموجهة وتعمية أجهزة التوجيه الذاتى بها لمنعها من مواصلة اتجاهها الصحيح نحوهدفها ويتم ذلك باستخدام قذائف خاصة تنفجر فى الجو لينطلق منها عدد من الرقائق المعدنية والبواعث الحرارية لتمثل مصيدة تجذب الصواريخ إليها فتسقط فى البحر بعيدا عن السفن أو قد تستخدم طريقة أخرى وهى أجهزة إعاقة إلكترونية تعمل على إرسال موجات كهرومغناطيسية بإشارات معينة لخداع رادار التوجيه الذاتى بالصاروخ وتعميته عن هدفه الرئيسى .

وبالنسبة للاتجاه الثانى وهو المتعلق بتطوير ورفع كفاءة لنشات الصواريخ والصواريخ الموجهة التى تحملها ومحاولة التغلب على الأساليب الايجابية والسلبية لمقاومتها نجد أن الأجيال الحديثة من

الصـواريخ الموجهة حققت ميزات كبيرة على الجيل الأول الذى كان يتمثل فى الصاروخ « ستايكس » الذى استخدمته البحرية المصرية فى معركة بور سعيد والذى أغرقت به المدمرة إيلات . وأهم هذه الميزات أن الصـواريخ الحديثة تطير الآن على ارتفاع منخفض للغاية لا يتعدى خمسة أمتار فوق سطح البحر بعد أن كان ارتفاع الطيران يتراوح بين ١٠٠ ، ٣٠٠ متر بالنسبة للجيل الأول . وقد أعطى هذا للصاروخ ميزة تكنيكية كبيرة وهى إمكان تغلبه على وسائل مقاومته سواء الايجابية أو السلبية ، وعلاوة على ذلـك زادت كفـاءة أجهزة التوجيه والمقدرة على مقاومة أساليب الاعـاقـة الخـداعية والالكـترونية . كما زاد المدى الذى تقطعه الصـواريخ زيادة تعدت معه مسافة الاطلاق إلى ما وراء الافق الرادارى بكثير بحيث وصل إلى مسافة حوالى ١٠٠ ميل بحرى معتمـدة فى الـوصول إلى هدفها على وسائل متابعة التوجيه عبر الأفق مثـل استخـدام طائرات الهليكوبتر أو الوحدات البحرية التى تخصص لهذا الغرض .

ولقد ساعد التقدم التكنولوجى الحالى على تقليل حجم ووزن الصاروخ نفسه رغم زيادة قدرته مما أتاح الفرصة لزيادة الأعداد المحمولة من الصواريخ فى لنشات الصواريخ فضلا عن إمكان حمل وإطـلاق الصـواريخ من منصـات مختلفـة خلاف لنشات الصـواريخ التقليدية . إذ أصبح فى الامكان فى الوقت الحاضر حمل وإطلاق هذه الصواريخ الموجهة من الطائرات والغواصات وسرايا الصواريخ الساحلية المتحركة التى هى عبارة عن عربات تحمل قواذف للصواريخ والتى أصبح لها دور رئيسى فى الدفاع عن السواحل إلى جانب المدفعيات الساحلية .

وهـذا التـطور الأخير بتعدد منصات الاطلاق تطلب بالتالى أساليب من الاجراءات المضادة أشد تأثيرا لتدمير هذه المنصات

الحـاملة للصـواريخ قبل دخولها المنطقة المحرمة حول السفن .
ونتيجـة لهذا التطور أصبح الاتجاه مركزا فى الوقت الحاضر على تصنيع لنشات الصواريخ المتوسطة والكبيرة الحجم التى أخذت حمولتهـا تتـدرج من ٨٥ طنا مثل اللنشات التى استخدمت فى إغراق المدمرة إيلات إلى ٢٠٠ طن حتى وصلت الآن إلى ٦٠٠ طن .

ملحق رقم | ٩ |

إغراق إيلات بين الوثائق الرسمية والوثائق الشعبية

بقلم : د . عبد العظيم رمضان

(أكتوبر فى ١١ نوفمبر ١٩٨٤)

اللواء جمال حماد صديق عزيز أجله وأحترمه ، وهو يعد من أحسن الباحثين فى التاريخ ، وقد كتب كتابا عن قيام ثورة ٢٣ يوليو تحت عنوان : « ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر » يعد أفضل ماكتب عن قيام هذه الثورة ، وهو يتمتع بأمانة واجتهاد صادق ورغبة جادة فى الوصول إلى الحقيقة التاريخية ، كما يتمتع بنفس طويل يتمثـل فى الدراسة المطولة عن حرب أكتوبر التى ينشرهـا على صفحات مجلة « أكتوبر » . وقد كتب فى عدد ٢١ أكتـوبـر الماضى من « أكتوبر » مقالا عن إغراق المدمرة إيلات بعنوان : « معركة بور سعيد ، نقطة تحول فى الفكر الاستراتيجى البحرى » قدم فيه حادثة إغراق المدمرة من خلال وثائق وسجلات وأوامر العمليات الخاصة بهذه المعركة ، بمكتب الفريق على جاد قائد القوات البحرية المصرية ، بمقر قيادته برأس التين بالاسكندرية .

وهى رؤية مفيدة من هذه الـزاوية لولا أنـه يعتقد أنها رؤية تتنـاقض مع رؤيتنـا لهذه الحادثة ! ، وأنه يصحح فيها حقائق

وردت مغلوطة فى دراستنا ! . ولذلك فقد قدم لدراسته بمقدمة ذهب فيها مذهبا يستحق التعليق ، وهو أن « تسجيل المعارك الحربية وتحليلها تحليلا فنيا سليما ، يختلف عن تسجيل وتحليل الأحداث التاريخية ، إذ لابد فى الحالة الأولى أن يتهيأ للمؤرخ عاملان حيويان : أولهما : توافر مراجع موثوق بصحتها ، أو وثائق رسمية معتمدة يمكن له عن طريقها أن يتصور الجو العام الذى دارت فيه المعركة ، والظروف التى أحاطت بها . والعامل الثانى أن يكون لدى المؤرخ قدر كاف من الثقافة العسكرية يؤهله للقيام بالتحليل الفنى العسكرى عن علم وموضوعية ، خاصة إذا ماحاول التعمق فى بحثه وتحليله ، وتطرق إلى النواحى الاستراتيجية والتعبوية وإلى الخطط والأساليب التكتيكية » .

ولعل اللواء جمال حماد قد وقع بذلك فى الخطأ الشائع الذى يتصور وجود مؤرخ عسكرى ومؤرخ مدنى ! ، وهو تصور غير صحيح ، لأنه لايوجد إلا مؤرخ فقط ! ، ولايوجد إلا منهج بحث تاريخى واحد ! . « وتسجيل المعارك الحربية وتحليلها تحليلا فنيا سليما » - كما يقول - يدخل فى باب العلم العسكرى ولا يدخل فى باب علم التاريخ .

وماكتبته فى دراستى عن حادثة إغراق المدمرة إيلات لايمت بصلة لتسجيل المعارك الحربية وتحليلها تحليلا فنيا ، لأنى لم أتحدث عن المعركة ذاتها إلا بعبارات وجيزة ، ولم أحللها فى ضوء العلم العسكرى من حيث مدى تطابقها مع قواعد هذا العلم أو اختلافها ، وماجرى فيها من خطأ أو صواب مما يمكن الاستفادة منه أو تحاشيه فى المستقبل بالنسبة لدارس العلوم العسكرية البحرية - وإنما كانت دراستى تنصب على الظروف التاريخية والسياسية والعسكرية التى جرى فى ظلها الحادث ، والمناخ النفسى لضباط البحرية وجنودها فى الفترة السابقة على الحادثة ،

وميزان القوى العسكرى البحرى بين مصر واسرائيل ، والسياسة التى كانت تتبعها القيادة السياسية المصرية فى التعامل مع العدو الاسرائيلى فى تلك الأيام التى أعقبت هزيمة يونية ١٩٦٧ وتدمير الجيش المصرى فى سيناء ، والحقائق التاريخية التى أسفرت عنها الدراسة للمعركة البحرية ـ وكل ذلك مما يدخل فى باب علم التاريخ ولايدخل فى العلوم العسكرية ! .

ومن هنا فإن ماذكره اللواء جمال حماد عما يجب توفره فى المؤرخ من قدر كاف من الثقافة العسكرية يؤهله للقيام بالتحليل الفنى العسكرى ، خاصة إذا ماحاول التعمق فى بحثه وتحليله وتطرق إلى النواحى الاستراتيجية والتعبوية وإلى الخطط والأساليب التكتيكية ، يخرج عن نطاق علم التاريخ ـ فلست أظن أن مهمة المؤرخ تمتد إلى التحليل الفنى العسكرى ، الذى لايدخل فى طبيعة عمله ، وإنما يدخل فى طبيعة عمل العسكريين .

فمهمة المؤرخ استرداد الحدث التاريخى ، وليس تحليل المعارك تحليلا فنيا عسكريا ! . فإذا تطلب الأمر منه ذلك ، فلست أظن أن أى قدر يحصل عليه من الثقافة العسكرية يتيح له القيام بهذه المهمة ! ، وإنما عليه الرجوع إلى كبار المحللين العسكريين الثقات لأداء هذه المهمة ، إذا أراد أن يحترم نفسه ! .

وهذا القول ينطبق أيضا على صديقى اللواء جمال حماد ! ، فاعتماده على معلوماته العسكرية وحدها لايكفى لتقييم المعارك الحربية تقييما كاملا شاملا ، وإنما يعبر هذا التقييم عن رؤيته وحده فقط ، وعليه الرجوع بدوره إلى كبار المحللين العسكريين المتخصصين لتقديم صورة شاملة ! .

وهـذا مافعلته القوات المسلحة حين أرادت تقييم حرب

أكتوبر ، فقد عقدت الندوة الدولية لحرب أكتوبر ، التى انعقدت فى جامعة القاهرة من ٢٧ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ ، ودعت إليها عددا عظيما من المحللين العسكريين من جميع أطراف العالم ، حيث قدم كل منهم تحليله لجانب من جوانب هذه الحرب . ومع ذلك فان مثل هذه التحليلات لم تمر دون تعليق ، إذ تعرضت لمناقشات واسعة ، وإلى تفنيد ومناقضة أثناء الندوة وبعدها .

هذا فيما يختص بالجوانب الفنية العسكرية ، والتناول العلمى الصحيح لها من خلال تحليلات العسكريين المتخصصين ، واخضاع هذه التحليلات للنقد والتحقيق والتمحيص فى ضوء منهج البحث التاريخى . وهذا ما يقوم به المؤرخ ، وهو مايجب أن يقوم به أى باحث فى التاريخ ، سواء كان يملك ثقافة عسكرية أو لايملك ! ، لأن الاعتماد على ثقافة الباحث العسكرية وحدها يؤدى إلى تقديم رؤيته وحده ـ كماذكرنا ـ ، ومع أهميتها إلا أنها تعد رؤية مبتسرة لأنها متأثرة باتساع هذه الثقافة أو ضيقها ، كما أنها متأثرة بمدى ضلاعته فى العلوم العسكرية أو ضعفه فيها ! .

وعلى سبيل المثال ، فإن تحليلا يقدمه روميل لمعركة حربية فى الصحراء ، يختلف بالضرورة عن تحليل عسكرى يقدمه المشير عبد الحكيم عامر لمثل هذه المعركة ! وكلاهما خاص عن معركة صحراء . ولكن المؤرخ يعقد المقارنة بين التحليلين العسكريين ، ويخرج منهما بالنتائج التى تخدم الحقيقة التاريخية .

هذا فيما يتصل بالنقطة الأولى ، أما فيما يختص بالنقطة الثانية التى أثارها اللواء جمال حماد ، وهى ضرورة أن يتوافر للمؤرخ « مراجع موثوق بصحتها ، أو وثائق رسمية معتمدة يمكن له عن طريقها أن يتصور الجو العام الذى دارت فيه المعركة والظروف التى أحاطت بها ـ فهى ألف باء منهج البحث التاريخى ! . ولكن

الصديق جمال حماد اعتمد على الوثائق التى قدمها الفريق على جاد له ، التى تقـدم المعـركـة التـاريخية من وجهـة نظر القيادة العسكرية ـ أو من نافذتها كما نقول فى تعبيرنا التاريخى ! ـ واعتبر هذه الـوثـائق هى « الـوثـائق الرسمية المعتمدة » ـ وأغفل تماما المعركة من وجهة نظر الأبطال من الضباط الصغار وجنود البحرية الذين خاضوها ببسالة وجسارة ، معرضين أنفسهم لخطر الموت فى سبيل الوطن ! .

وبـالتـالى فقـد اعتقـد أن ماقـدمه من الاشارات والبرقيات اللاسلكية والمكالمات التليفونية فى مقر القيادة يصور معركة إيلات كما حدثت ! ، مع أنها لاتمثل إلا قطرة فى بحر من الوثائق التى رجعنا إليها ، والتى بدونها كان من المستحيل تصوير المعركة كما صورها ! . بدليل أن هذه الاشارات كانت موجودة قبل الدراسة التى نشرناها ، ومع ذلك فلم تستطع أن تكون صورة صحيحة عن الحـادث فى ذهن قيادة البحـرية ذاتهـا ، أو حتى فى ذهن الأبطال الذين خاضوا المعركة بأنفسهم ! .

ولانجد فى التدليل على صحة ماذهبنا اليه أكثر من استعادة ماروّاه قادة البحـرية وقيادة الجيش عن حادثـة إغـراق المـدمرة إيلات ، قبـل أن ننشر دراستنـا ، والتى توضـح كيف كانت الصــورة غائمـة فى أذهـانهم ، لأنها اعتمـدت فقط على تلك الاشارات والبرقيات اللاسلكية والمكالمات التليفونية وحدها .

فقـد أوردنا فى ردنا على السيد عبده مباشر كيف أدلى اللواء (الفـريق فيما بعـد) على جاد بحديث لجريدة الأخبار يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٣ ، روى فيه أنه بعد أن أطلق النقيب أحمد شاكر صاروخـا على المدمرة ، « تحرك اللنش الثانى وبسرعة ، وعليه النقيب لطفى جاد الله ، الذى أطلق الصاروخ الثانى ، وكانت

إصابة مباشرة انفجرت بعدها المدمرة ، ثم هوت إلى القاع بعد سبع دقائق من الضربة الثانية » . وكيف أنه فى حديثه إلى جريدة مايو يوم ٢١ اكتوبر ١٩٨٣ تراجع عن هذا الحديث ، فقد نسب إغراق المدمرة إلى النقيب أحمد شاكر وحده ! ، ولم يورد أى دور للنقيب لطفى جاد الله ، قائد اللنش الثانى ، بل حسم ذلك بايراده الاشارة اللاسلكية التى أصدرها المقدم أحمد شاكر إلى المقدم لطفى جاد الله ، وفيها يقول : « تم تدمير الهدف ، ويراعى عدم الاشتباك » . وقد ظل حديث اللواء على جاد كله فى جريدة مايو قاصرا على النقيب أحمد شاكر ! .

وهذا الكلام يختلف عما أورده اللواء جمال حماد ، استنادا ـ كما قال ـ على ماتحتفظ به قيادة القوات البحرية من وثائق وسجلات وأوامر العمليات الخاصة بهذه المعركة . فقد أورد فيها أن لنش النقيب أحمد شاكر أطلق صاروخه الأول فى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة ، وبعد أربع دقائق فقط ، أى فى الساعة الخامسة وتسع وعشرين دقيقة ، أطلق الصاروخ الثانى . وأن لنش النقيب لطفى جاد الله أطلق صاروخه الأول فى الساعة السابعة وتسع وعشرين دقيقة ، وبعد ثلاث دقائق أخرى ، أى فى الساعة السابعة واثنتين وثلاثين دقيقة تم إطلاق الصاروخ الثانى ! .

فهذا الكلام ـ كما هو واضح ـ لم يظهر إلا بعد نشر دراستنا وشهادة المقدم لطفى جاد الله ونتائج تحقيقنا التاريخى للحادثة ! .

ودليل آخر هو الحديث الذى أجراه الصحفى حمدى لطفى مع الفريق بحرى فؤاد ذكرى ، قائد القوات البحرية فى ذلك الحين ، فى المصور يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ، أى بعد عام واحد من حرب أكتوبر . فلم يرد فيه أى ذكر للنش الثانى ولا للنقيب لطفى

جاد الله ! . بل نشرت المصور مع الحديث صورة المقدم أحمد شاكر وحده ، وخلفه طاقم زورقه ، وكتبت تحت الصورة : « المقدم بحرى أحمد شاكر ، وخلفه طاقم اللنش الذى أغرق المدمرة الاسرائيلية إيلات ، اليوم ننفرد بنشر صورة واسم البطل المقاتل المصرى الذى دمر إيلات » . ولم تورد صورة مماثلة للنقيب لطفى وطاقم زورقه ! . وبطبيعة الحال فلو أن الفريق فؤاد ذكرى كان يعرف دورا للنقيب لطفى جاد الله ، لأورد ذكره لحمدى لطفى ، ولنشرت المصور صورة لطفى جاد الله ، أو أجرت معه حديثا ، وهو مايزال حيا يرزق إلى الآن - أطال الله فى عمره - لابراز دوره فى المعركة ، خصوصا وأن هذا الدور هو الذى أجهز على المدمرة وأغرقها بالفعل ! ، وهو - بالتالى - دور لايمكن لقائد البحرية اغفاله لو كان يعرفه ! -ولكن هذا الدور لم يعرف بشكل محدد وواضح إلا بعد أن أبرزناه ونشرنا شهادته على صفحات أكتوبر .

ولماذا نذهب بعيدا فى التدليل على أن صورة المعركة لم تكن معروفة لأحد كما بيناها فى دراستنا ، فلدينا شهادة المقدم لطفى جاد الله نفسه ، وهى مسجلة لدينا بصوته على شريط تسجيل ، وقد نشرناها على صفحات اكتوبر ، وهى تبين حيرته فى الأمر . فقد تساءل : « هل كانت إيلات هى الهدف الأول ولكنها لم تغرق بالصاروخين (اللذين أطلقهما أحمد شاكر) وظلت فى المنطقة حتى اكتشفها الرادار المعطل بعد عودته إلى العمل ، فكانت ضربتى هى التى أسكنتها القاع ؟ ، أم أن إيلات كانت هى الهدف الأول ، ثم دخلت المنطقة بحثا عن الهدف الأول ، فضربتها ؟ . الشىء المؤكد أننى ضربت إيلات » ! .

وأبلغ من ذلك فى فى ذكر جهل القيادة العسكرية بحقيقة الدور الذى لعبه الزورق ، الذى يقوده النقيب لطفى جاد الله ، فى اغراق إيلات ، قبل أن ننشر دراستنا ، ماأورده الفريق أول

محمد فوزى ، وكان قائد عام القوات المسلحة فى ذلك الوقت ، فى مذكراته المنشورة حديثا (١٩٨٣) بعنوان : « حرب الثلاث سنوات » عن معركة إيلات . ففيها أوضح أن الذى أغرق المدمرة هو زورق النقيب أحمد شاكر وحده ! ، ولاشيء إطلاقا عن الزورق الثانى بقيادة النقيب لطفى جاد الله ! . فقد كتب يقول : « هجم اللنش الأول ، القائد ، على جانب المدمرة ، مطلقا صاروخه الأول ، فأصاب المدمرة إصابة مباشرة ، وأخذت تميل على جانبها ، فلاحقها بالصاروخ الثانى ، الذى أكمل إغراقها (كذا !) على مسافة تبعد ١١ ميلا بحريا شمال شرقى بور سعيد . وكان ذلك ظاهرا أمام القائد على شاشة الرادار . وقد غرقت المدمرة « إيلات » الاسرائيلية بعد الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٦٧/١٠/٢١ (كذا !) .

ومن هذا يتضح أن ماأورده صديقى اللواء جمال حماد عن معرفة القيادة العسكرية بحقيقة ماحدث بعد المعركة ، هو خطأ تماما . فقد أورد أنه « اتضح من تحليل الموقف بعد المعركة بواسطة طاقم العمل الموجود فى قيادة القوات البحرية أن الصورة كانت خاطئة لدى قيادة قاعدة بور سعيد ، وأن المدمرة الثانية التى أبلغت القاعدة أنه قد تم إغراقها فى الثامنة مساء ، كانت هى نفسها المدمرة إيلات ، التى تم الابلاغ عن اغراقها فى السادسة مساء ، وأن حقيقة ماجرى أن الضربة الأولى التى وجهها اللنش رقم ٥٠٤ بقيادة النقيب أحمد شاكر ، بإطلاق صاروخيه على المدمرة فى الخامسة والنصف مساء ، لم تغرق المدمرة ، وإنما أصابتها بإصابات خطيرة جعلتها عاجزة عن طلب النجدة وإرسال الاستغاثة » .

وفى الحقيقة أن القيادة البحرية لم تعرف بحقيقة ماحدث إلا بعد نشر نتائج الدراسة التى نشرتها على صفحات أكتوبر ! . ولن

أكتفى فى ذلك بإحالة القارىء إلى ماسبق من تصريحات الفريق على جاد وحديث الفريق فؤاد ذكرى وشهادة النقيب أحمد لطفى ومذكرات الفريق محمد فوزى ـ وهى كافية تماما لاثبات أن القيادة العسكرية ظلت تجهل ماحدث ، سواء فى أعقاب المعركة ، أو بعدها لمدة ستة عشر عاما حتى ظهور دراستنا ـ وإنما سوف أجهز على هذه المسألة وأحسمها بنشر التصريحات الرسمية التى أدلى بها اللواء مصطفى كامل ، المتحدث بلسان القيادة العليا للقوات المسلحة ، فى المؤتمر الصحفى الذى عقده للمراسلين الأجانب فى القاهرة ، يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٦٧ ـ أى بعد يومين من إغراق المدمرة ـ وقد نشر فى جريدة الأخبار يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٦٧ ، وأعادت نشره القيادة العامة للقوات المسلحة فى النشرة الخاصة بالقوات المسلحة رقم ٧ (أكتوبر ١٩٦٧) . فقد سئل : « متى وجهت الضربات المباشرة إلى المدمرة الاسرائيلية ؟ . فأجاب : « الضربة الأولى فى الساعة ٢٥ر٥ ، والثانية فى الساعة ٢٦ر٥ مساء » . وسئل : « هل أتيح للمدمرة الاسرائيلية أن تخرج من المياه الاقليمية بعد إصابتها ؟ » . فأجاب : « غرقت مباشرة بعد ضربها » ! .

فأين إذن كانت معرفة القيادة البحرية بحقيقة ماحدث بعد المعركة بواسطة طاقم العمل الموجود فى قيادة القوات البحرية ؟ : ولماذا لم يظهر أثر هذه المعركة فى تصريحات اللواء مصطفى كامل للمراسلين الأجانب ؟ : أكثر من ذلك فانه من الثابت أن القيادة العسكرية كانت تعتقد أن اللنش الثانى قد ضرب هدفا آخر غير إيلات ! . وهذا ماصرح به اللواء مصطفى كامل للمراسلين الأجانب ، عندما سئل : « ماذا عن الهدف الثانى الذى قيل إن حاملات الصواريخ المصرية أصابته ؟ » فقد أجاب : « كان هدفا متحركا ظهر على شاشة الرادار بنفس حجم المدمرة الاسرائيلية إيلات ، ووجهت إليه ضربتان مباشرتان ، وكان

ذلك بعد ساعتين من إصابة إيلات نفسها ، وعلى وجه التحديد فى الساعة ١٩ر٧ دقيقة » .

هذه هى تصريحات القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية بعد المعركة . فهل يتفق ذلك مع ما أورده الصديق جمال حماد من أن طاقم العمل الموجود فى قيادة القوات البحرية قد اتضح له حقيقة ماحدث بعد أن قام بتحليل الموقف بعد المعركة ؟ . ولماذا خفيت هذه الحقيقة ـ لإن ـ طوال ستة عشر عاما ، حتى ظهرت نتائج الدراسة التى نشرناه على صفحات أكتوبر ؟ . وهل كان هناك مبرر لاخفاء دور النقيب لطفى جاد الله فى إغراق المدمرة طوال هذه السنوات الطوال بعد أن ظهرت لطاقم العمل الموجود فى قيادة القوات البحرية حقيقة ماحدث بعد المعركة بكل هذا الوضوح الذى تحدث عنه الصديق جمال حماد ؟ ـ خصوصا ولطفى جاد الله مايزال حيا يرزق ؟ .

نعم لماذا أخفى المرحوم الفريق فؤاد ذكرى دور لطفى جاد الله فى حديثه للمصور المنشور يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ـ أى بعد سبع سنوات من معركة إيلات ـ ولماذا أخفى الفريق محمد فوزى دور لطفى جادالله فى مذكراته المنشورة عا٪ ١٩٨٣ ـ أى بعد ستة عشر عاما ؟ . ولماذا أخفى اللواء على جاد دور لطفى جاد الله فى حديثه جريدة مايو فى يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٨٣ ـ أى بعد ستة عشر عاما ؟ .

وحتى حين أورد اللواء على جاد اسم النقيب لطفى جاد الله فى حديثه لجريدة الأخبار المنشور فى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٣ ـ لماذا أورد دوره بشكل غير دقيق ! ، حيث ذكر أن الصاروخ الأول أطلقه النقيب أحمد شاكر وأن الصاروخ الثانى أطلقه النقيب لطفى جاد الله ـ مع ما هو ثابت الآن ، بعد الدراسة التى

نشرناها ، من أن الزورق الأول أطلق صاروخين على إيلات فأعطبها وشل حركتها ، وأن الزورق الثانى للنقيب لطفى جاد الله أطلق صاروخين أجهزا على المدمرة وأسكناها القاع ؟ .

فى الحق أننا لانمانع بطبيعة الحال فى استفادة القيادة البحرية والباحثين بنتائج الدراسة التاريخية التى نشرناها عن معركة إيلات ، فالدراسات التاريخية تنشأ وتجرى لهذا الغرض ، وهو إجلاء الحقيقة للشعوب والحكام ، ولكن أليس من الغريب حقا أن تستخدم هذه الاستفادة فى الزعم بأن القيادة العسكرية كانت تعرف سلفا بهذه النتائج ، وأكثر من ذلك الزعم بأن ماكتبناه كان خاطئا ، والانتقال من ذلك إلى تلقيننا الدروس فى كتابة التاريخ ؟ .

ولكن من حسن الحظ أن تصريحات الجميع ، التى توضح رؤيتهم للمعركة قبل نشر دراستنا ، منشورة ومثبوتة فى بطون الصحف وفى المذكرات وفى النشرات العسكرية ، وهى تظهر الفارق الهائل بين الحقيقة التى أسفرت عنها دراستنا وبين ما كانوا يعتقدون ! .

وسنواصل فى مقالنا القادم مناقشتنا لمقال اللواء جمال حماد .

د . عبد العظيم رمضان

ملحق رقم | ١٠ |

لغز الغاء طلعة الطيران فى معركة ايلات !

بقلم : د . عبد العظيم رمضان

(أكتوبر فى ١١ نوفمبر ١٩٨٤)

فى مقالنا السابق أثبتنا من واقع تصريحات العسكريين على مدى السنوات الست عشرة منذ تاريخ ضرب ايلات الى صدور دراستنا عن اغراق هذه المدمرة فى مجلة « أكتوبر » ، وعلى كافة المستويات : من أول القائد العام للقوات المسلحة ، الى قائد القوات البحرية ، الى قادة زوارق الصواريخ التى ضربت ايلات ، حتى جنود هذه الزوارق ـ أن أحدا لم يعرف حقيقة ما حدث تماما قبل أن نميط عن الحادث اللثام فى دراستنا . كما أوضحنا أن سجلات وأوامر العمليات الخاصة بالمعركة وكذا الاشارات اللاسلكية والتليفونية وحدها لم تكن كافية لرسم صورة الحدث التاريخى فى ذهن القادة بدون الرجوع الى الوثائق الأخرى المكملة ، من شهادات وروايات تاريخية وتصريحات وبيانات للعسكريين الذين لعبوا دورا فى الأحداث .

ومن المحقق أن ما نشره اللواء جمال حماد بالاستناد الى السجلات العسكرية التى أطلعه عليها الفريق على جاد هو عمل مفيدا جدا فى اضافة تفاصيل توضح صورة ما كان يجرى فى

جانب القيادة البحرية ، وهى التى وجه اليها اللواء جمال حماد اهتمامه ، بعد ما بدا فيما نشرته فى هذا الصدد أنه يغفل دور هذه القيادة فى صنع المعركة ، ويركز على دور قادة الزورقين ! . ولم يكن ذلك قصدى بالمرة ، لأن عمل قادة الزورقين هو ـ فى نهاية الأمر ـ عمل تنفيذى لجهود قامت بها القيادة البحرية . ولم يكن ثمة خلاف على الاطلاق حول صدور تعليمات من هذه القيادة لقائدى الزورقين الصاروخيين بالخروج والاشتباك مع العدو ، لأن هذه التعليمات هى الأصل فى خروج الزورقين الى عرض البحر ـ وانما كان الخلاف حول ما اذا كانت القيادة فى سبيلها الى الغاء الاشتباك ، بعد أن قامت فى آخر لحظة بالغاء طلعة الطيران التى كانت مقررة لتقديم الحماية الجوية لسرب الصواريخ ـ وهو الالغاء الذى فهم منه النقيب أحمد شاكر أنه مقدمة لالغاء الاشتباك ، وتصرف على هذا الأساس بتعطيل جهاز اللاسلكى وأصدار الأمر لطاقم زورقه باطلاق صاروخيه على المدمرة .

وهذا الخلاف ، سواء حول نية القيادة فى الغاء الاشتباك ، أو تعطيل أحمد شاكر لجهاز اللاسلكى ، وثيق الصلة باشتباك يوم ١١ يوليه ١٩٦٧ ، الذى راح ضحيته النقيبين عونى عازر وممدوح شمس وأفراد طاقمهما ، بسبب الأوامر التى صدرت لهما بعدم الاشتباك مع العدو ، مما أتاح له الفرصة لأخذ المبادرة فى يده وتوجيه ضرباته التى أسفرت عن تدمير الزورقين . فقد كان هذا الحادث هو الذى فجر مشاعر الغضب المكبوت فى صدور ضباط وجنود أسراب الصواريخ ، الذين كانوا يثقون بقدرتهم على التعامل مع العدو ، والذين حملوا القيادة مسئولية النتيجة التى أسفرت عنها الحكومة ، وأخذت مشاعرهم منذ ذلك الحين تشكل قوة ضغط على القيادة السياسية ، للتخلى عن سياسة عدم الاشتباك مع العدو الى حين اعادة بناء القوة العسكرية لمواجهة ما يترتب على ذلك من احتمالات .

وبالنسبة للخلاف حول ما اذا كان الغاء طلعة الطيران مقدمة لالغاء الاشتباك ، فان اللواء جمال حماد ، فى مقاله الثالث حول المعركة ، نسب الغاء طلعة الطيران الى عدم تدريب الطيارين المصرين على القتال الليلى ، وعدم تزويد الطائرات المصرية الاعتراضية ميج ٢١ بتجهيزات هذا النوع من القتال . ولكنا نلاحظ أن هذا الالغاء ، الذى تقرر « بعد خروج السرب من بور سعيد بدقائق قليلة » ـ على حد قوله ـ كان سابقا لأوانه ! ، لأن الظلام لا يخيم على البلاد عند الغروب ، بل تبقى أضواء الغروب عادة فترة تسمح بالرؤية الواضحة . وبرجوعنا الى جريدة الأهرام يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٦٧ تبين أن وقت المغرب كان فى الساعة ٥,١٧ ، ومعنى ذلك أن الغاء طلعة الطيران ـ وهو الذى ذكر اللواء جمال حماد أنه كان فى الساعة الخامسة وعشر دقائق ـ كان قبل وقت الغروب بسبع دقائق ! . وقد جرت المعركة فى الساعة ٥,٢٥ ، أى بعد ثمانى دقائق من غروب الشمس ، ولم تكن أضواء الغروب قد اختفت . وهذا ما ورد عرضا فى وصف النقيب أحمد شاكر للمعركة ، فقد ذكر أنه بعد اصابة المدمرة بصاروخيه ، « خرجنا جميعا من مواقعنا الى ظهر قاربنا نتطلع ناحية العدو المضروب . كانت أضواء الغروب وراءنا ، وأمامنا على الأفق نحو الشرق وهج النيران المتصاعدة من مدمرة العدو المحترقة » ! .

ومن هنا فان الغاء طلعة الطيران فى هذا الوقت ، مع أهميتها البالغة فى حماية سرب الصواريخ ضد أى هجوم من جانب الطائرات الاسرائيلية ، ومع اعتراف اللواء جمال حماد بأنه « لم يكن فى مقدرة أية قطعة بحرية مصرية التحرك فى منطقة المعركة دون أية حماية جوية فى حالة وصول الطائرات الاسرائيلية ـ لم يكن له ما يبرره ، اذا وضع فى الاعتبار جلال وخطورة المهمة التى خرج من أجلها سرب الصواريخ ، والتى يبدو أن أحدا لم يكن

يدرك أبعاده ! ، لأنه لم يسبق له مثيل فى تاريخ البحرية .

وفى هذا الصدد يجدر ملاحظة أنه اذا كان قرار الغاء طلعة الطيران قد اتخذ قبل الغروب بسبع دقائق ، فان الاعداد لهذا القرار لابد أنه كان قبل ذلك بمدة كافية ! . فقد صدق القائد العام على الطلعة الجوية ، ومن الضرورى الحصول على تصديق القائد العام على الغاء تصديقه السابق . ومعنى ذلك أن الغاء الطلعة الجوية قد تقرر من قبل خروج سرب الصواريخ فى مهمته الخطيرة ، بكل ما يترتب على ذلك من تعريضه للخطر ـ وهو أمر يلقى الشك على جدية التصديق على أمر الاشتباك ويوحى بسهولة بأن القيادة كانت فى طريقها لالغاء هذا الاشتباك .

وهذا مافهمه النقيب أحمد شاكر . فمن الطبيعى أن تصل اليه اشارة الالغاء ، ولا يتصور غير ذلك ، لأن هذا يمثل جزءا من امكانيات المعركة لابد أن يوضع فى اعتبار قائد زورق الصواريخ ، فيعرف هل يقاتل تحت حماية جوية أو بدونها ، ويتصرف فى حدود هذه المعرفة . وقد فهم النقيب أحمد شاكر أن الغاء طلعة الطيران هو مقدمة لالغاء الاشتباك وتعريضه ـ بالتالى ـ وزورقه الى نفس ما تعرض له زورقى النقيبين ممدوح شمس وعونى عازر ، فقرر تعطيل جهاز اللاسلكى .

على أن قصة تعطيل اللاسلكى تلقى مقاومة شديدة من بعض المصادر العسكرية . فقد ذكر اللواء جمال حماد فى مقاله الثانى : « ويهمنا أن نسجل فى هذه الدراسة للمعركة ، أن أجهزة اللاسلكى فى سرب لنشات الصواريخ لم يحدث بها أى تعطيل ، سواء عن عمد أو عن غير عمد ، طوال الفترة التى أمضاها سرب لنشات الصواريخ فى عرض البحر منذ مغادرته للرصيف واطلاقه الصاروخين على المدمرة لحين عودته مرة أخرى الى رصيف

الميناء ، وأن الأمر الذى حدث هو الاجراء العادى الذى تتبعه جميع الوحدات العسكرية ، سواء كانت بحرية أو برية ، وفقا لأوامر العمليات الصادرة والتعليمات المستديمة ، وهى أن تلتزم الوحدة طوال التحرك الى حين الاشتباك بما يسمى صمت اللاسلكى ، وهو اصطلاح يعنى أن تكون جميع أجهزة اللاسلكى فى الوحدة على وضع الاستقبال جاهزة لتلقى أية اشارات من رئاستها ، ولكن دون أن تقوم هى بارسال أية اشارات لاسلكية ، الا فى حالة انكشاف أمرها للعدو وزوال المفاجأة » .

ولست أدرى كيف أمكن الجزم بذلك ؟ . ان الفريق على جاد فى سعيه لاثبات ذلك قد أكد أن « الاتصال لم ينقطع فى أى لحظة من اللحظات بين قيادة القوات البحرية وبين قيادة قاعدة بور سعيد وما بين السرب وما بين اللنش الأول بقيادة النقيب أحمد شاكر ، وأنه لم تحدث ـ بالتالى ـ أعطال فى اللاسلكى . على أن العميد بحرى حسن حسنى زكى ، الذى كان مسئولا عن قسم الاشارة والانذار فى قاعدة بور سعيد البحرية ، قد أكد ، فى خطابه الذى أرسله لى ، أنه « لم تصدر أية اشارات لزورق النقيب أحمد شاكر بعد تلقيه الأمر بالخروج والاشتباك مع العدو ـ ومعنى هذا الكلام أنه لم تكن هناك اتصالات مستمرة أو غير مستمرة بين قيادة قاعدة بور سعيد وبين السرب ! .

هذا التضارب فى المصادر العسكرية يسمح بالاجتهاد ولا يغلق باب الاجتهاد . فربما قصد الفريق على جاد بدوام الاتصال بلنش النقيب أحمد شاكر ، اشارة الغاء طلعة الطيران التى لابد أنها أرسلت له كما ذكرنا . ولكن نرد على ذلك بأن تعطيل اللاسلكى ـ وفقا لرواية النقيب أحمد شاكر ـ كان بعد هذه الاشارة بالغاء طلعة الطيران وليس قبلها .

وعلى كل حال ، فيبدو أن البعض يأخذ تعطيل اللاسلكى على معنى تخريبه أو تدميره ! ، وهو أمر غير معقول ، فلا يعقل أن يحرم النقيب أحمد شاكر نفسه من أداة الاتصال الأساسية بينه وبين قاعدته أو الزورق الآخر ، وانما يجب أن يؤخذ ذلك على معنى التعطيل البسيط عن طريق نزع سلك أو نحوه ، ثم اعادة تركيبه سريعا بعد انتهاء المهمة .

ونحن لم نكن لنتمسك طويلا بهذه القصة لولا أنها وردت على لسان النقيب أحمد شاكر نفسه لشقيقه ، كما أنها معروفة فى أوساط البحرية ، بل معروفة فى أوساط الجيش ، فقد رواها لى المرحوم العميد حامد فؤاد ، رئيس اللجنة العسكرية المنبثقة عن لجنة اعادة كتابة التاريخ المصرى ، فور سؤالى اياه عن الحادث ، وكنت أعوده فى مستشفاه فى هارلى ستريت بلندن فى أعقاب اجراء عملية خطيرة له . وبالتالى فاذا كنا فى وضع لا يسمح بتحديد كيف جرى التعطيل ، فاننا ـ على الاقل ـ فى وضع يسمح لنا بأن نقول ان شيئا ما قد حدث للجهاز يمنع استقباله الاشارة التى كان يتوقعها النقيب أحمد شاكر بالغاء الاشتباك .

وهذه هى صعوبة الحكم فى هذه القضايا المعقدة . فلعل القارىء قد لاحظ أنه لا يوجد بين هذه المصادر كلها ـ سواء التى اعتمدت عليها أو اعتمد عليها اللواء جمال حماد ـ أى مصدر مدنى ، بل كلها مصادر عسكرية من الدرجة الاولى ! . وبالتالى فليس لأحد أن يجزم بشىء فى الوقت الراهن ، بل ندع الباب مفتوحا لما قد يجد من وثائق .

على كل حال فقد سعدنا للتفصيلات التى قدمها اللواء جمال حماد عن معركة ١١ يوليو ١٩٦٧ ، والتى تفصل ماورد فى النشرة رقم ٧ للقوات المسلحة فى أكتوبر ١٩٦٧ التى رجعنا اليها فى

تقديمنا للمعركة . وهذه التفصيلات تؤكد الأمر الذى صدر من قيادة القاعدة للنقيبين عونى عاز وممدوح شمس بعدم الاشتباك مع العدو والا بعد أن يبدأ فى الاعتداء على السرب .

ولست أرى فارقا كبيرا ـ كذلك الذى رآه اللواء جمال حماد ـ بين أن يطلب قائد السرب من القاعدة الأمر بالاشتباك مع الهدف المعادى فيرفض ذلك ـ وبين أن يؤكد قائد القاعدة على قائد السرب منذ البداية بعدم الاشتباك ! . والرواية الاولى هى التى أوردناها ، وأكدها الخطاب الذى وصلنا بتوقيع مجهولة تقول فيه : « سل حسين زاهر ياقوت : من الذى أعطى الأمر بأن يعودوا جميعا حين طلبوا أمرا حاسما بالضرب ؟ . ارجع يا ـــــ بسرعة انت واخوانك ! ، ستحاكم ! ، هذه هى الأوامر ؟ » .

ذلك أن الرواية التى أوردها اللواء جمال حماد تعترف بان « قائد السرب أبلغ قائد القاعدة ، بعد ١٥ دقيقة من انتصاف الليل ، أن هدفا معاديا قد أخذ فى الاقتراب منه بسرعة ، فأصدر قائد القاعدة بعد دقيقتين أمرا بتفادى الاشتباك » ! . فهل هناك أبلغ من هذه الاشارة من قائد السرب فى طلب عدول قائد القاعدة عن أوامره السابقة بعدم الاشتباك ، بعد أن أسفر العدو عن نيته فى الاشتباك باقترابه بسرعة من السرب ؟ . واذا لم تكن هذه الاشارة من قائد السرب بمثابة طلب بالاشتباك ، فلماذا فهم قائد القاعدة منها هذا المعنى تماما ، وأصدر له « بعد دقيقتين » ـ كما يقول اللواء جمال حماد ـ أمرا بتفادى الاشتباك ؟ . ولماذا فهمت جهات التحقيق مع قائد القاعدة ، بعد انتهاء المعركة ، هذا المعنى أيضا ، فاعتبرت تصرفه خاطئا ، وقررت احالته الى التقاعد ؟ .

بقيت ملاحظة تباين رد الفعل من جانب قيادة القاعدة فى حادثى ١١ يوليو و٢١ أكتوبر ، والذى يؤيد تحليلنا للسبب الذى

دفع القيادة فى يوم ٢١ أكتوبر الى اصدار الأمر بالاشتباك ، وهو الضغط الذى كان يمارسه ضباط وجنود البحرية ، وخاصة أسراب زوارق الصواريخ ، على القيادة السياسية لكسر قاعدة عدم الاشتباك .

فنلاحظ أنه بينما تمثل رد فعل قيادة القاعدة فى ١١ يوليو فى تلقين النقيب عونى عازر ، قائد سرب اللنشات ، المهمة التى عهد بها الى سربه ، وهى ـ حسب رواية اللواء جمال حماد ـ « استطلاع الهدف المشتبه فيه ، ومحاولة استدراجه الى مرمى مدافع المدمرة السويس الراسية فى الميناء فى حالة دخوله المياه الاقليمية ، مع العمل على تفادى الاشتباك مع أية أهداف معادية ، الا فى حالة الدفاع الشرعى فى النفس ، أى اذا تعرض السرب للاعتداء المباشر عليه » ـ فانه اتخذ فى يوم ٢١ أكتوبر شكلا آخرا ! .

فقد تكون طاقم عمل برئاسة قائد القوات البحرية وقرر قائد القوات البحرية الاشتباك مع الهدف البحرى المعادى وتدميره فور اختراقه المياه الاقليمية ، كما طلب تصديق القيادة العامة للقوات المسلحة ، ووصله هذا التصديق ، وصدرت الأوامر للسرب بالاشتباك مع العدو عند دخوله المياه الاقليمية قبل مغادرته القاعدة .

وهذا الفارق الهائل بين ردى الفعل فى الحادثين ، يعكس قوة الضغط الذى نجح ضباط وجنود أسراب الصواريخ فى فرضه على القيادة العسكرية والسياسية ، للدخول فى معركة كانوا يشعرون فى قرارة أنفسهم بقدرتهم على خوضها وتحقيق النصر فيها ، باستخدام صواريخ كانت القيادة العسكرية تملكها منذ عام ١٩٦٢ ، ولم تفكر فى استخدامها منذ ذلك الحين ـ حتى فى

حرب يونية ١٩٦٧ ـ لأنها كانت تجهل امكانياتها الجبارة .

فقــد جاء استخـدام ضبـاط وجنـود سرب الصـواريخ يوم ٢١ أكتـوبر لهذه الصواريخ لأول مرة فى التاريخ ، ليقلب وجه التاريخ البحرى ، ويغير الاستراتيجية البحرية العالمية ، ويلفت النظر ـ لأول مرة أيضا ـ الى تلك القطع البحرية الصغيرة ذات القـدرة القتـالية الهائلة التى تستطيع تدمير مدمرة ضخمة ذات تسليح متفوق ـ وهى لنشات الصواريخ . وكانت النتائج التى حققتهـا معـركـة ايلات مفاجأة للقيادة السياسية فى مصر بقدر ما كانت مفاجأة للعالم الخارجى ! .

بقى النقـد الـذى وجهه اللواء جمال حماد الى شهادة العقيد لطفى جاد الله ، والتى روى فيها قصة عودته الى الاسكندرية ، وما تعرض له من تحرش لنشات الطوربيد الاسرائيلية ومطاردتها له ، ومحاولة الطائرات الاسرائيلية العثور عليه . وقد استند اللواء جمال حماد فى تنفيذ هذه القصة الى ما أعلنته اسرائيل من أنها لن تقوم بأية اشتباكات لأن وحداتها تشترك فى عمليات انقاذ بحارة المـدمـرة ايلات ، واستبعـد قيام أربعـة من لنشـات الطوربيد الاسرائيلية ومجمـوعـة من الطائرات النفاثة بالتخلى عن واجبها الانسانى خلال اشتراك فى عملية الانقاذ ، لتتفرغ لعملية مطاردة « لنش صغير لاتزيد حمولته على ٨٥ طنا وكل طاقمه عبارة عن ١٩ ضابطا وجنديا » ! .

وأعتقد أن اسرائيل كان لديها من وفرة القوات ما يسمح لها بتخصيص أربعة زوارق طوربيد وبعض الطائرات للانتقام من الزورق الذى دمر مدمرتها ، ورد الاعتبار ـ من ثم ـ أمام الشعب الاسرائيلى . ولايجب أن يعـول فى ذلـك على اعـلان اسرائيل امتناعها عن أية اشتباكات لاشتراك قواتها فى عمليات الانقاذ ،

لأن وعود اسرائيل فى هذا الصدد ليست مما يصدق بسهولة . كذلك فان تحضين النقيب لطفى جاد الله الشديد فى الساحل لتجنب عدوان العدو ، حتى ولو أدى الى الدخول فى مياه ضحلة ، ليس مما يدفعه الى اختلاق قصة المطاردة ! . فبالاضافة الى أن واجبه يقتضى الابتعاد عن مرمى مدفعية بحرية العدو ، بعد أن أطلق صاروخيه وأصبح مجردا من أية حماية بحرية أو جوية ، فان انجازه العسكرى العظيم الممثل فى اجهازه على الهدف البحرى الضخم الذى خرج لتدميره ، والذى كان الاعتقاد السائد وقتها أنه المدمرة حيفا ـ قد ارتفع به الى المستوى الذى لايتوقع فيه لوما لمجرد التحضين الشديد فى الساحل ، وانما يتوقع الثواب والمكافأة . وبالفعل فقد استحق به وسام نجمة الشرف العسكرية . وفى هذا المستوى العسكرى الرفيع لا يكون الانسان فى حاجة للتبرير أو الاختلاق .

على كل حال فيهمنا أن نؤكد استنتاجات اللواء جمال حماد فى نفى دعوة اسرائيل الوحدات المصرية للاشتراك فى عمليات انقاذ بحارة المدمرة ايلات . ولم يكن فى حاجة لحشد هذا الكم من الأدلة ، لأنه لو اطلع على جريدة الأهرام الصادرة يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٦٧ ، لعرف أن قائد البحرية الاسرائيلية ، شلومو اريل قد نفى بصراحة ماتردد فى ذلك الحين من أن اسرائيل طلبت من مصر المساعدة فى عمليات الانقاذ ، كما كذب أيضا المعلومات التى أذاعتها الصحف الاسرائيلية لتهييج الرأى العام ضد مصر ، ومفادها أن المدفعية المصرية المضادة للطائرات قد وجهت نيرانها الى الطائرات الاسرائيلية التى كانت تقوم بعمليات الانقاذ .

وأخيرا فان هذا الخلاف فى وجهات النظر بينى وبين اللواء جمال حماد لا تمنعنى من الاشادة بموضوعيته ، ومثابرته ، ورغبته

الجادة فى الوصول الى الحقيقة مهما تجشم لأجلها من مشاق ، وتمتعه بصفات باحث التاريخ الحقيقى التى نأمل أن يتمتع بها باحثو التاريخ الجدد من الأكاديميين .

وفى النهاية أحب أن أسجل كلمة تحية للأبطال الذين قادوا معركة ايلات وهم : المرحوم الفريق فؤاد أبو ذكرى والفريق على جاد (المقدم فى ذلك الحين) والعميد بحرى محمود عبد الرحمن فهمى ، والعقيد بحرى محمد على محمد ، والعقيد بحرى طلعت نصر - الذين قادوا المعركة . كما أسجل تحية الوطن وعرفانه للضباط الصغار وجنوب سرب الصواريخ الذين خاضوا المعركة ، وهم : المرحوم النقيب أحمد شاكر القارح ، والمقدم لطفى جاد الله (النقيب وقتذاك) والملازم أول السيد عبد المجيد ، والملازم أول حسن حسنى أمين ، والضابط البحرى سعد السيد ، والمقاتل عبد الحميد عبد الفتاح ، وبكرى فتح الله ، وعبد العزيز ابراهيم ، وصلاح حافظ ، ومحمد جودة ، وسمير محيى الدين ، وعلى عبد الله ، ومحمد عبد العاطى ، ومحمد رجب ، وعبد الهادى شوقى ، وعبد السلام جمعه ، ومحمد شعبان ، والسيد أحمد ، ومحمد على ، وفصيح صابر ، وعبد اللطيف محمد ، وعلى عبد العزيز ، وحسين عمارة ، وفودة البدراوى ، وخيرت بركات ، وأحمد الجوهرى ، وحمدى فرغلى ، ومعوض سرجيوس - وهذه الأسماء هى كل ما أمكننى حصرها . وترحما على الشهيدين ممدوح شمس وعونى عازر وأفراد زورقيهما ، الذين ألهبت أرواحهم رغبة الثأر فى صدر ضباط وجنود البحرية ، فأحرقت المدمرة ايلات ! .

د . عبد العظيم رمضان

أهم أعمال المؤلف

* تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦)

(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨)

* تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان

(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣)

* الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤

(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥)

* عبد الناصر وأزمة مارس

(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦)

* الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦)

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧)

* صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .

(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨)

* الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩)

(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩)

* الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو

(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١)

* المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩)

(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢)

* الاخوان المسلمون والتنظيم السرى

(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣)

* الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية

(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣)

* حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ

(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٤)

* مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر

(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤)

* تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧

(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٤)

* الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .

(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤)

* مصر فى عهد السادات *(تحت الطبع)*

مع آخرين

* مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق

(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨)

* تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رءوف عباس

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢)

* تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رءوف عباس

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢)

كتب مترجمة

* تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦)

فهرست

المقدمة ٩
التمهيد ١٧

الفصل الأول

مقدمات حرب يونيه ٣٣
- قصة الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا ٣٥
- اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية ٤٨
- اسرائيل فى الطريق إلى قرار الحرب ٦٠
- قرار الضربة الأولى بين المشير عامر وعبد الناصر ٦٩

الفصل الثانى

حرب يونيه ١٩٦٧ ٨٩
- الضربة الاسرائيلية وأحداث ٥ يونية ٩١
- جريمة الانسحاب من سيناء ١٠٣
- مسئولية جريمة الانسحاب بين المشير عامر وعبد الناصر ١١٧
- كارثة الفرقة الرابعة المدرعة ١٣٠
- عبد الناصر والمشير فى حرب يونية ١٤٧
- لغز اختفاء عبد الناصر أيام حرب يونية ! ١٥٦
- حكومة مصر فى حرب يونية ١٦٨
- سقوط الجبهة الشرقية ١٧٥

الفصل الثالث

الصراع بين عبد الناصر والمشير عامر ١٩١

o يوم الحساب ! ١٩٣

o المواجهة بين عبد الناصر والمشير ٢٠٦

o أحداث ٩ يونية المثيرة ! ٢١٨

o المواجهة بين الجيش وعبد الناصر ٢٤٠

o تحركات المشير عامر فى اسطال ٢٥٢

o عبد الناصر يصفى جيش المشير ٢٦٥

o ميليشيا الجلاليب فى بيت المشير ٢٧٨

o التخطيط للاستيلاء على القيادة الشرقية ٢٩١

o المشير يستعد للزحف على القناة ٣٠٣

o خطط اختطاف عبد الناصر ٣١٦

o اعتقال المشير عامر ٣٢٦

o المشير عامر ومسرحية الانتحار ٣٤٢

o اعدام المشير عامر ٣٥٣

الفصل الرابع

عبد الناصر والسوفيت واعادة بناء الجيش ٣٦٧

o عبد الناصر والسوفيت واعادة بناء الجيش ٣٦٩

الفصل الخامس

لغز اغراق المدمرة إيلات ٤٠٧

o لغز اغراق المدمرة إيلات ٤٠٩

الملاحق ٤٦٩

ملحق رقم ١ :

- اغتيال المشير عامر ٤٧١

ملحق رقم ٢ :

- المشير شرب من نفس الكأس ٤٧٦

ملحق رقم ٣ :

- تحليل موثق للمهندس حسن عامر عن وفاة شقيقه المشير عامر ٤٧٩

ملحق رقم ٤ :

- الحقيقة وراء إغراق إيلات ٤٩٤

ملحق رقم ٥ :

- عودة إلى إغراق إيلات ! ٥٠٣

ملحق رقم ٦ :

- معركة بور سعيد ـ نقطة تحول فى الكفر الاستيراتيجى البحرى ٥١٥

ملحق رقم ٧ :

- الأثر الاستيراتيجى لمعركة بور سعيد على المستوى العالمى ٥٢٩

ملحق رقم ٨ :

- التحليل الفنى والاستيراتيجى لمعركة بور سعيد البحرية ٥٣٩

ملحق رقم ٩ :

- إغراق إيلات بين الوثائق الرسمية والوثائق الشعبية ٥٥٣

ملحق رقم ١٠ :

- لغز الغاء طلعة الطيران فى معركة إيلات ! ٥٦٤

رقـم الايـداع بـدار الكتب
١٩٨٨ / ٧٣٦٦

هذا الكتاب

لم تكن هزيمة يونية ١٩٦٧ هزيمة عادية فى تاريخ مصر ، بل كانت هزيمة شائنة ومخجلة معا لم يسبق لها مثيل . وقد ألحقت هذه الهزيمة أضرارا فادحة بأمتنا العربية ونهضتها التحررية وحركتها الوحدوية لم تبرأ منها إلى الآن ، كما أصابت القضية الفلسطينية بنكسة أليمة مازالت تتقهقر بها إلى الوراء ، وأساءت ـ فى الوقت نفسه ـ إلى معسكر الدول الاشتراكية وأضرت بسمعتها ، وأفقدت الجماهير المصرية كثيرا من ثقتها بهذا المعسكر وبالفلسفة الاجتماعية التى ينتمى إليها ، وضيعت مكاسب التحول الاشتراكى التى حققها شعبنا فى السنوات السبع الأخيرة السابقة على الهزيمة .

ولأسباب كثيرة ـ مع ذلك ـ بعضها قومى وبعضها أيديولوجى ، أفلتت هذه الحرب حتى الآن من الحساب التاريخى الصادق المبرأ من الهوى ، حتى تصدى لهذه المهمة الدكتور عبد العظيم رمضان ، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ، ورئيس قسم التاريخ ، وعميد كلية التربية بجامعة المنوفية ، والكاتب السياسى المعروف ـ فكانت هذه الدراسة التاريخية الهامة ، التى تستخدم منهج البحث التاريخى وأدواته العلمية ، وتنطلق من منطلق فكرى تقدمى يؤمن بحركة التاريخ الجدلية الى الأمام ، وبدور الشعوب فى صنع التقدم ، وتحطم عبادة الأبطال وتظهرهم فى صورتهم البشرية .

والدكتور عبد العظيم رمضان يضيف بهذه الدراسة إنجازا علميا هاما فى ميدان الدراسة التاريخية ، إلى جانب ... العلمية السابقة ، التى نذكر منها : « تطور الحركة ... مصر » (ثلاثة مجلدات) ، و« عبد الناصر وأز... و« صراع الطبقات فى مصر » ، و« الاخوان المسـ... السرى » ، و« حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ » ... بين الوفد والعرش » ، و« المواجهة المصرية الاسرا... الأحمر » .

Bibliotheca Alexandrina
03334077

مكتبة مدبولى